المجمل في تاريخ
مصر الحديثة

دكتور

جلال يحيى

الطبعة الثانية

١٩٨٤

الناشر

المكتب الجامعي الحديث

محطة الرمل - اسكندرية ت [illegible]٥٣

المجمل فى تاريخ مصر الحديثة

دكتور
جلال يحيى

المكتب الجامعى الحديث
٢٢ ش الدكتور على إبراهيم - محطة الرمل - إسكندرية

مقدمة

سجلت مصر تاريخا منذ ما يزيد على سبعة آلاف عام ، عبر العصور المختلفة ، وحتى وقتنا الحديث . ومن على الأحجار وأوراق البردى ، تطورت كتابة هذا التاريخ ، فى مادته وفى طريقة كتابته ، لكى تصل فى العصور الحديثه إلى عدد من المؤلفات الضخمة ، والتى تظهر من وقت لآخر بلغات عديدة .

وإذا كان تاريخ مصر الحديث قد لقى فى الربع الثانى من القرن العشرين إهتماما بالغا . ووجد مصادر تموله وتنفق عليه ، فلا شك فى أن ذلك كان يرجع إلى بعض إتجاهات معينة نظرت لهذا التاريخ ، فى العصور الحديثة ، أو إعتبرتها على أنها مجرد تاريخ سياسى ، ومجرد تاريخ لمن حكموا البلاد ، وتوارثوها إبنا عن أب . وأثر ذلك فى تقسيم فترات تاريخ مصر الحديث إلى « عصور » ، يرتبط كل عصر منها بشخصية حاكم ، أو أمير أو خديو ، أو سلطان ، أو ملك ؛ فكان المهم هو نسبة كل مايتم فى البلاد فى هذه الفترة أو ذلك العصر إلى شخصية معينة . من أسرة محددة ، ولاشك فى أن هذا الاتجاه فى كتابة التاريخ كان يستند من ناحية إلى فترات تتمشى تاريخيا مع الزمن ، ولكن مما لاشك فيه أيضا هو أن كتابة التاريخ بهذه الطريقة كانت مجحفة بمجهودات أبناء هذه البلاد ، سواء أكان عددهم يبلغ المليونين أو يرتفع إلى عشرة ملايين ، أو يبلغ حتى عشرين مليونا ، كما أن القيم التى تدفع كاتب التاريخ إلى النظر لعصر معين خلال شخصية حاكمة كانت تمنعه من أن يذكر بعض الأحداث أو المواقف التى قد لاتتمشى مع هذه القيم المحددة ، والتى يكون قد حصر نفسه داخل إطارها عند محاولته الكتابة. وربما كان ما يهمله كاتب هذا التاريخ على درجة من الأهمية بالنسبة لدارس آخر له قيم مختلفة ، ربما تكون أكثر عمقا وأصالة ، أو أكثر جرأة وثورية . ولاشك

فى أن هذه العوامل كانت تحمى من كتابة التاريخ بهذه الطريقة ، رغم وفرة الكتابة ، قاصرة وناقصة ، و تحتاج إلى إعادة نظر من جديد .

وملاحظة ثانية على ما كتب عن تاريخ مصر فى العصور الحديثه هو أنه قد دار دائما فيما يمكننا أن نسميه « بالبنيان الفوقى » أى فى ذلك المجموع من العوامل السياسية ، دون محاولة فعالة لدراسة من يسكنون سطح هذا الإقليم وأرضه ، أى دراسة الأحوال الاجتماعية ، والظاهرات التى قد يتخذها دارس التاريخ عن أنها مؤشرات تدل على إتجاهات معينة ، وأحوال محددة عند المصريين. وبطبيعة الحال كانت كتابة التاريخ بهذه الطريقة بعيدة كل البعد عن محاولات التعمق ، ومحاولات الوصول إلى الجذور ، والأسس التى تعتبر دعائم لهذا البنيان، الذى هو مصر ؛ وهذه الجذور هى الأحوال الاقتصادية ومايصيبها من تطور ، أو مايلحق بها من جمود ، نتيجه لتأثيرها بمن يحتل السلطة . وإذا كانت بعض الكتابات التاريخية قد تركت الجانب السياسى أو ذلك « البنيان الفوقى » فإنها كانت تتركه لكى تنزل إلى ميدان « التاريخ العسكرى » ، أو التاريخ الحربى ، بما يشتمل عليه كذلك من معنى القوة ، والارتباط بقيادة معينة ، وإمتداد حكم محدد إلى آفاق جديدة. ولاشك فى أن إهمال الجوانب الاجتماعيه، والجذور الاقتصادية ، يجعل هذا البنيان التاريخى مزعزعاً فى كتابته ، وتزيد درجة تقلقله حينما يتطور المجتمع ، وتتطور القيم الموجودة عند الرجال .

وربما كان هذا عامل من العوامل التى أثرت فى كاتبى التاريخ ، وبخاصة بعد سنة ١٩٥٢ . ذلك أن تطور القيم أجبر دارسى التاريخ الحديث على إعادة النظر فيما درسوا ، وفيما عزموا على أن يكتبوا . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك زيادة وضوح الترابط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية والسياسية، وعلى دارس التاريخ الآن أن يحاول التعمق مع كل من هذه العوامل ، وحسبما

مقدرته ، والامكانيات المتاحة له ، حتى يتمكن من أن يكتب ما يرضى عنه ، وما يجعل القارىء يرضى عما كتب .

ولا يمكننا أن نتجاهل صعوبة العمل فى ميدان كتابة التاريخ الحديث، وضرورة الرجوع إلى الوثائق فى دور المحفوظات ، وهى كثيرة، ولازالت تحتاج إلى مجهودات ضخمة ، حتى تصبح مهيئة أمام الباحثين والدارسين ، وكذلك ضرورة معرفة بعض اللغات الأجنبية ، وبدرجة من الاتقان ، حتى يتمكن الباحث من تتبع ما يكتبه علماء العالم عن بلادنا ، ومع ذلك فمن الواجب ألا تكون هذه العقبات حائلا دون محاولة كتابة هذا التاريخ .

ومع إزدياد شعورى بالمسئولية فى الاسهام بنصيب فى إعادة كتابة تاريخ مصر الحديث ، وجدت لزاما على أن أبدأ ، ولا أدعى لنفسى أنه سيكون فتحا جديدا فى كتابة التاريخ ، أو أننى أقدم عملا كاملا يصمد أمام الزمن ، ولكنها محاولة مخلصة ، وجدت نفسى مهيئا ومعدا لتحمل مسئوليتها ، وإنى إذ أربط بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعوامل الاستراتيجية والسياسية ، إنما أحاول تقديم أكبر تفسير ممكن لتلك الظاهرات التى شاهدتها مصر فى تاريخها الحديث . كما أن التقسيم الزمنى الذى إتخذته أساسا لهذا التاريخ، يرتبط بالعوامل العامة التى تؤثر فى المجتمع وفى الدولة ، ودون أن ألغى أهمية القيادة بالنسبة لاتخاذ قرارات معينة فى المسائل المحددة .

وأرجو أن تكون محاولتى هذه، مع تواضعها ، والصعوبة الواضحة فى العمل فى هذا الميدان ، تضع بعض النقاط على بعض الحروف ، وتفتح عددا من المشكلات أمام الباحثين والدارسين ، وتكون حافزا لغيرى على العمل ، وعلى الكتابة . إذ أن الميدان يحتاج لجهود كبير .

فإلى القارىء والدارس والباحث ، أقدم مجهودي . وعلى الله قصد السبيل .

الاسكندرية في ٤ أكتوبر ١٩٨٢

دكتور

جلال يحيى

تمهيـــد

درجت كتب تاريخ مصر الحديث على أن تبدأ تاريخ البلاد فى هذه الفترة منذ السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، أى من عصر الحملة الفرنسية على مصر ، ورجع ذلك إلى سببين ، أولهما هو المظهر الجديد الذى أخذته مصر منذ هذه الفترة ، بشكل واضح ومتميز عن الشكل الذى كان لها فى الفترة السابقة ، وثانيهما هو صعوبة البحث ، وبخاصة فى الكتب القديمة ، على الباحثين ، سواء أكانوا من الشرقيين أو من الغربيين .

ولكن هذا الاتجاه يتنافى مع ما إصطلح عليه رجال التاريخ فى العالم ، بالنسبة لتقسيم العصور التاريخية بشكل عام إلى عصور قديمة ، وعصور وسطى ، وعصور حديثة ، كما أن صعوبة البحث فى بعض الفترات ليست مبرراً لإلغاء فترة معينة من تاريخ دولة ، أو تاريخ شعب .

ويبدأ التاريخ الحديث فى العالم مع حركة النهضة الاوربية ويتركز على وجه التحديد مع فتح الأتراك العثمانيين للقسطنطينية فى سنة ١٤٥٣م ، أو مع سقوط غرناطة فى أيدى الإسبانيين فى سنة ١٤٩٨ ؛ أى يبدأ مع النصف الثانى القرن الخامس عشر . ولا يمكننا أن نعتبر أن تاريخ العصور الوسطى لايزال ممتداً إلى بعض المناطق المتخلفة حتى الآن ، نتيجة لإستمرار الأوضاع الإقطاعية فيها مثلا ، حتى وقتنا الحاضر ، إذ أن التاريخ وتقسيماته العامة تسرى على كل العالم . رغم تباين الأوضاع وإختلاف الأحوال من منطقة إلى منطقة ، ومن إقليم لآخر ؛ وهذا هو الذى دفعنا إلى إعتبار أوائل القرن السادس عشر . مع ماتم فيها من أحداث جسام ، تتمثل فى دخول القوات العثمانية إلى مصر ، بداية لتاريخ مصر فى العصور الحديثة ، حتى وإن كان هذا النظام العثمانى سيظل عتيقاوجامدا ، ويرتبط

فى شكله وجوهره لحضارة العصور الوسطى ، أكثر من إرتباطه بروح العصر الحديث . هذه هى نقطة البداية .

وإذا كانت فترة حكم العثمانيين لمصر تعتبر ، من حيث مرحلة تطور وسائل الانتاج . ومن حيث مرحلة تطور المجتمع عموماً ، إمتداداً للنظام الاقطاعى الذى ساد فى مصر والمناطق الملحقة بها فى عصر المماليك ، إلا أن هناك ظروفا جديدة طرأت على الموقف ، وذلك بالنسبة للطبقة الحاكمة المستغلة ، وعددها ، وعلاقة أفرادها ببعضهم ، وكذلك بالنسبة لعلاقة مصر بجيرانها ، وعلاقتها بالعالم . ولاشك فى أن تحول طرق التجارة العالمية فى هذا الوقت منطقة الشرق الأوسط إلى طريق رأس الرجاء الصالح والمحيط الأطلسى ، ودول غرب أوربا ، جاء عاملا جديداً يؤثر على أحوال الشرق الأدنى ، فى نفس الوقت الذى تغيرت فيه موازين القوى فى هذه المنطقة ، ودخلت فيه قوات سليم الأول دمشق ثم القاهرة .

ومع نهاية سلطنة المماليك . تغيرت الوضعية « الدولية » لمصر ، وإن كان دخول العثمانيين إلى البلاد لم يقض على أمراء الأمس ، بل تحالف معهم بعد أن أنزلهم من مرتبتهم . وإستعان بهم ، كأدوات له . وكجزء من نظامه ، لحكم البـــلاد .

وإن دراسة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، ودراسة طبيعة « السلطة » الموجودة فى مصر فى هذه الفترة ، تعتبر ميدانا خصبا لتقييم ذلك الشكل من اشكال الإقطاع ، كما أن موازنته بالنظم الاقطاعية الأخرى التى سادت فى أوربا فى العصور الوسطى ، تظهر لنا فوارق هامة فى علاقة الحاكم بالمحكوم ، وفى إختصاصات هذا الحاكم ، وربما تلقى لنا بعض الأضواء على إتجاهاته ، وتفسر لنا بالتالى ، بعض التفسير ، ذلك النمط الإجتماعى الذى ساد عند الشعب ، بطوائفه المختلفة . وربما تلقى كذلك بعض الضوء على وضعية وسائل الإنتاج عندنا ، فى الوقت الذى

تطورت فيه أوربا بخطوات واسعة ومن وسائل الإنتاج نصل إلى شكل المجتمع ونصل منه بالتالى إلى ميدان السلطة والسياسة .

وإذا كانت كتب التاريخ قد ذكرت إجمالا أحوال البؤس والفقر ، والجهل والأمراض والأوبئة ، التى كانت تفتك بالمصريين ، وذكرت إجمالا طغيان الحكام وتحكمهم ، واستكانة المصريين وذلهم . تحت ضرب السياط ، وسكوتهم على الاستغلال وحرمانهم من السلطة ، فما لاشك فيه أن مثل هذا الاجمال فى إعطاء الشكل العام لمجتمع خلال ما يزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، لا يتطابق تماما مع الواقع ، وقد يحمل معنى التجنى على تاريخ مصر فى هذه الفترة . وربما يعثر الباحث على ثورة نشبت لدفع ظلم ، وحركة قامت لقلب نظام حكم ، وعزيمة وجدت للوصول إلى السلطة . وكلما زاد البحث ، وعثر على جديد ، كلما تغيرت النظرة الاجمالية والمبسطة ، وثبت أن مصر لم تمت ، حتى فى عصر الموت .

حقيقة أن القيم التى سادت فى هذه الفترة . و « اولاء » الخلافة الاسلامية ، ورباط التضامن المعنوى بين سكان منطقة الشرق الأوسط ، وبخاصة أمام هجمات الدول الغربية والاستعمارية ، من البحر المتوسط ومن المحيط الهندى وخليج عدن ، كانت تقلل من إمكانية الشقاق ، أو النزاع ، بين الحاكم والمحكوم ، وكانت توجه الأهالى صوب السكينة والاطمئنان . وبخاصة فى كنف هؤلاء الحكام الذين إدعوا لانفسهم مسئولية الدفاع عن المنطقة وعن الاسلام ، ضد هجمات الإستعمار ، وإن كانوا فى حقيقة الأمر يدافعون عن « سلطتهم ، وعن أقاليمهم ، وأقطاعاتهم ، وعن عبيدهم وبهائمهم ، الذين كانو يستغلون ، ولكن هذا الرباط الخاص بالولاء كان يتحول مع بعض المواقف ، وفى ظل بعض الأحداث ، إلى ولاء للفكرة العامة بدلا من اولاء الفرد ، وبشكل يسمح بالاصطدام مع شخص الحاكم ، حتى وإن كان ذلك لإستبداله بحاكم آخر ، من نفس مصدر السلطة .

وهذه الفترة هي مرحلة قائمة بذاتها في تاريخ مصر، وتعرف بالعصر العثماني، وستمتد حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر. وقرب نهاية هذه الفترة، ستزداد الأضواء المسلطة على مصر. نتيجة لبدء التفكير لدى بعض دول الغرب في إحياء طريق التجارة العالمية القديم عبر البحر المتوسط. ومحاولة الوصول إلى الهند من طريق قصير وستتنافس في هذه العملية كل من فرنسا وإنجلترا. وسيساعد هذا التنافس على زيادة الحركة في هذا الإقليم، في نفس الوقت الذى ستظهر فيه بعض الحركات من جانب بعض قيادات المماليك للاستقلال بمصر عن سلطة الدولة العثمانية، مع حركة على بك الكبير. والمهم هو أن هذه الحركة تمثل تغيراً جديداً بعد مرحلة السكون والخمود، ومع تطور الأحداث في العالم، ستشهد مصر مجىء الحملة الفرنسية إليها، وستجد نفسها فجأة في مواجهة نمط جديد من الجندية، ومن نظام الحكم، ومن طريقة التفكير، وطريقة العمل،وستكون صدمة قاسية تكفى لإيقاظ المصريين. ولاشك في أن هذا الصدام بين النظم الاقطاعية القديمة والقوات الاستعمارية التي كانت تمثل إنتصار البورجوازية على الاقطاع في بلادها، سيساعد على تحطيم قوى الاقطاع في مصر، وبخاصة بعد إنتصارها عليه من الناحية الحربية، التي تعتبر الصفة الأولى والمهنة الأولى للاقطاعيين، ولكن عوامل أخرى، مثل إختلاف اللغة الدين، والعادات والتقاليد، وتحكم الأجانب في الوطنيين، ستساعد على بعث الروح الوطني لدى المصريين، وبشكل يميزهم عن المحتلين الجدد، ويميز بينهم وبين بقية سكان المنطقة. وستؤدى هذه العملية إلى ظهور قيادات جديدة من المصريين، تشارك في ممارسة السلطة، وبطريقة كانت قد حرمت منها من قبل. وإضعاف النظام الاقطاعي الموجود في مصر، في نفس الوقت الذى ظهرت فيه روح المقاومة الوطنية، تهيأت البلاد لتغير أساسى في بنيانها الاقتصادى ـــ الاجتماعي، حتى وإن كان ذلك بعد مرحلة عن الاضطراب.

ومن الناحية الاقتصادية ، ومن الناحية الاجتماعية يمكننا أن نضع تاريخ هذه الفترة الممتدة من أول الفتح العثماني لمصر . في سنة ١٥١٧ إلى نهاية عصر الفوضى في سنة ١٨٠٥ « تحت إسم « عصر الاقطاع » ، وستتهيأ البلاد من بعدها الدخول في مرحلة جديدة ، لها مميزاتها وخصائصها .

حقيقة أن الاقطاع لن ينتهى فجأة ، ماديا ومعنويا . ولا حتى ثقافيا ؛ ولكن تطور وسائل الانتاج ، وتطور البنيان الاجتماعي في مصر ، سيدخل البلاد في مرحلة جديدة من مراحل تاريخها ، حتى وإن كان بعض الأفراد قد استمروا في التفكير ، أو في معاملة الغير ، بطريقة إقطاعية ، والمعيشة بقيم إقطاعية .

° ° °

وإذا كان مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر يعتبر فاتحة لعهد جديد ، فإن ذلك كان يتمثل في محاولتها كسب المصريين ، وإعلانها أنها جاءت لكي تخلصهم من تحكم الأتراك والمماليك ؛ وكان يتمثل في أنها جاءت اليهم بمبادىء الحرية والآخاء والمساواة. ورغم أن أهداف هذه الحمله كانت إستعمارية، إلا أن مجيئها قد ساعد على تبلور الشعور الطبقي بين المصريين والمماليك. وتسجيل عقود الملكية، وتسجيل المباني والحوانيت . ووضعوا ميزانية لها إيرادت ومصروفات، وبدأوا في دراسة المشروعات الزراعية والصناعية ، وأوصوا بضرورة العناية بمشروعات الرى ، والاهتمام بالمحصولات الصيفية ، هذا علاوة على انشائهم بعض المصانع اللازمة لتزويد قواتهم بالذخائر والملابس والمواد الاستهلاكية. وإن كانت الحملة الفرنسية لم تصل بالفعل الى القضاء قضاء تاما على نظام الاقطاع الذى ساد في مصر. وذلك لقصر المدة التى مكثتها فيها ، وإنشغالها بالظروف الاستراتيجية وبالحروب والثورات إلا أنها قلقلت هذا النظام من أساسه، ومهدت الطريق أمام العمليات التى قام بها محمد على بعد خروج هذه الحمله من مصر.

وتولى محمد على حكم مصر بناء على رغبة الأهالى واختيارهم ، ونتيجة لمعرفة المصريين بمساوىء المماليك ، ورغبتهم فى التخلص منهم ، ولقد قام محمد على بادخال تعديلات كبيرة على نظام الملكية العقارية والانتاج الزراعى والانتاج الصناعى وعمليات التسويق ، بشكل جعل منه منفذاً للقضاء على النظام الاقطاعى ، وبشكل حاسم .

ولقد عمل محمد على على مواجهة الأخطار العسكرية الغربية ، وخاصة أخطار بريطانيا التى حاولت إحتلال مصر بحملة الجنرال فريزر ، كما عمل على القضاء على خطر المماليك فى مصر بمذبحة القلعة ، ومنع بذلك مساندة القوة الاستعمارية القوى الاقطاعية الداخلية ، قبل أن يقضى على الاقطاع . ولقد عمل على إلغاء نظام الالتزام حتى يمهد لاخضاع الانتاج الزراعى لتخطيط الدولة وتوجيهها . ونفذ محمد على خطته على مرحلتين ، فى سنة ١٨٠٩ ، وفى سنة ١٨١١ ، قبل أن يتم له إلغاء الالتزام نهائيا فى سنة ١٨١٣ .

وطلب الوالى من الملتزمين كشوفا بأرباحهم ، فقدموا هذه الكشوف معلنين فيها أصغر ربح ممكن ، فأقرها الباشا وصرف لهم معاشات على هذا الأساس ، وحرمهم من كل إمتياز خاص بالالتزام ؛ أما أراضى الوسية فإنه قد أبقاها فى أيدى أصحابها ، على أن تؤول إلى الحكومة بعد موتهم . وسيطرت الحكومة كذلك على أراضى الأوقاف .

وأصبحت الدولة بهذه الطريقة تتمتع فعلا بملكية الأراضى الزراعية ، ومهدت بهذا الطريق لتدخل الدولة فى شئون توزيع الأراضى على صغار الفلاحين ، وعلى أساس عملهم فيها ، دون ملكيتهم لها . وأخذت حكومة الأمير ، أو « الميرى » توجه الفلاح فى مديريات بأكملها . إلى زراعة محصول معين ، وفى مديريات أخرى إلى زراعة محصولات ثانية وكانت الحكومة تقدم البذور سلفة للفلاحين ، وتنتظر

خروج المحصول لكى تشتريه منهم بسعر معين . وهكذا أصبحت هي الزراعة الوحيدة في مصر .

حقيقة أن هذا النظام كان يعنى الحكومة تتحكم فى الفلاح ، وفى فرض أنواع معينة من المحاصيل ، وفى تحديد سعر المحصول ، خاصة وأنها كانت تعيد بيع القمح إلى الفلاح فى نهاية الموسم بأثمان أكثر ارتفاعا من سعر شرائها له منه فى أول الموسم . ولكن هذا النظام عمل من جانب آخر على تقديم مساعدات أخرى للفلاح ، وعلمه زراعة محصولات جديدة ، وحماه من مساومات التجار ، وخاصة الأجانب منهم ؛ وبدلا من أن يذهب الربح إلى جيوب الاجانب ، إنتهى به المطاف إلى خزائن الدولة . ولكن الربح كان موجودا وأغضب هذا النظام التجار الاجانب ، إذ أنه كان يتعارض مع مصالحم ، ويحرمهم من الربح الناتج عن المساومة فى نظام حرية التجارة .

ولقد ساعدت سيطرة الدولة على وسائل الانتاج الزراعى ، مع حاجتها إلى إنشاء صناعة حديثة ، وخاصة لاشباع حاجة الجيش والقوات المسلحة ، إلى أن تصبح الحكومة هى المسيطرة الوحيدة ، أو المحتكرة ، للانتاج الصناعى فى البلاد . ومهدت هذه السيطرة على الزراعة والصناعة ، الطريق أمام الدولة لكى تسيطر على التجارة .

وتمكنت الدولة نتيجة لذلك من تحقيق نظام الرى الدائم ، وذلك بتعميق بعض الترع ، وتقوية الجسور ، وحفر ترع جديدة ، والبدء فى إنشاء القناطر . وأدخلت الدولة زراعة القطن فى مصر ، تلك الزراعة التى أخذت أهميتها فى الازدياد . وحققت الدولة من التجارة فى القطن أرباحا طائلة ، إذ أنها كانت تشتريه من الفلاح بخمسة ريالات القنطار ، وتبيعه للخارج بأضعاف هذا السعر . وإهتمت الدولة بزراعة قصب السكر ، والنيلة وأشجار التوت والزيتون ،

وتمكنت بما لها من إمكانيات، من زيادة مساحة الاراضى المزروعة من مليونى فدان إلى أكثر من ثلاثة ملايين.

وكانت عملية التصنيع فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، تعتبر سيراً على سياسة الاكتفاء الذاتى. فأنشأت الدولة مصانع للغزل والنسيج، بلغ عدد عمالها ثلاثين ألفا. وربحت الدولة من هذه العملية، وكانت تبيع قطعة القماش التى تكلفها خمسين قرشا بأكثر من مائة قرش. وإهتمت الدولة بصناعة السكر والتقطير فى الوجه القبلى؛ وإن كان نجاحها فى هذه الصناعة يقل عن نجاحها فى صناعة النسيج. وإهتمت الدولة بالصناعات الحربية اللازمة لتزويد الجيش بالمهمات والأسلحة، وبناء السفن اللازمة للاسطول، ووفرت على نفسها الكثير من الأموال التى كانت لازمة لإستيراد هذه المصنوعات من الخارج. وكانت هذه الصناعة مدرسة تعلم المصريين، وتوفر للسوق المحلى كثيراً من إحتياجاته.

ولقد وصلت الحالة بالدولة إلى أنها أصبحت هى المسيطرة على قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة. فهل ترضى هذه السياسة الاحتكارية، أو رأسمالية الدولة. أصحاب رؤوس الأموال الأجانب؟ خاصة وأنها كانت تعمل على إشباع أحد أسواقهم بمنتجاتها المحلية من ناحية. وكانت تعمل من ناحية أخرى، على منع المساومة، التى كانوا يتخذونها وسيلة لشراء المواد الأولية من الفلاح المصرى بأبخس الأثمان؟

لقد حدث تضارب واضح بين أنصار حرية التجارة، من الأوربين عامة ومن الإنجليز خاصة. وبين هذه الأجهزة الجديدة، المحتكرة والمركزة فى أيدى حكومة أو دولة محمد على. وكان هذا التضارب فى المصالح الاقتصادية سببا أساسياً فى وقوف رجال الأعمال البريطانيين فى وجه تجربة محمد على فى مصر. وجاءت العوامل الاستراتيجية والسياسية لكى تجبر بريطانيا على محاربة محمد على. واستخدام القوة ضد النظام الاقتصادى الذى انشأه.

وكان لتوسع مصر فى الحجاز ، ونجد ، ووصولها إلى اليمن ، ومياه الخليج العربى ، ولتوسعها فى السودان ، وتوسعها فى سوريا — أكبر الأثر فى أن بدأت الامبراطورية البريطانية فى إعتبارها خطراً عليها ، وخطراً واضحا على طرق مواصلاتها الامبراطورية ، خاصة وأن هذه الدولة الجديدة أصبحت تسيطر على الطريقين المؤديين إلى الهند : وهما طريق الاسكندرية — القاهرة — السويس ، وطريق بيروت والاسكندرونة فحلب وبغداد والبصرة. أما من الناحية السياسية فإن إتحاد كل هذه الأقاليم مع مصر ، وهى عربية ، كان يهدد بنشأة قومية جديدة تظهر فى المنطقة ، وتتكتل حول طريقى الهند ، والتى كانت بريطانيا ترغب فى الاحتفاظ بها فى أيدى قوات ودول منفصلة ، وهكذا وضح التضارب الإقتصادى والاستراتيجى والسياسى ، بين مصالح بريطانيا الاستعمارية فى مصر ومنطقة الشرق الأدنى ، ومصالح هذه الدولة الحديثة الناشئة .

ولقد وضعت بريطانيا سياستها لمحاربة هذه الدولة المصرية فى الشرق الأدنى وعلى أسس إقتصادية وإستراتيجية ، فبدأت بعقد معاهدة « بلطة ليمان » ، أى نظام العمل فى الموانى ، مع الدولة العثمانية فى سنة ١٨٣٨ ، ونصت فيها على ضرورة تطبيق مبدأ حرية التجارة فى جميع أنحاء الدولة العثمانية . ولما كانت مصر تعتبر قانونا جزءا لايتجزأ من الممالك العثمانية فإن معنى هذه المعاهدة كان هو موافقة السلطان العثمانى على إلغاء نظام الاحتكار الذى نشأته دولة محمد على فى مصر ، وفى الامبراطورية التى كان يحكمها . هذا من الناحية الاقتصادية . أما الناحية الاستراتيجية فإن بريطانيا قد قامت فى العام التالى بإرسال حملة إحتلت صخرة عدن ، والتى كانت تعتبر المفتاح الجنوبى للبحر الاحمر ، وذلك فى سنة ١٨٣٩ ، ثم تأهبت لمواجهة الدولة المصرية فى سوريا ، وذلك عن طريق إستغلال العناصر غير الراضية فى الاقليم ، وعن طريق توزيع الاموال على بعض أصدقائها من الدروز ،

وكذلك الأسلحة ، وعن طريق تشجيعهم على الثورة ضد مصر ، وضد النظام المصرى .

وتدخلت بريطانيا فى حرب الشام الثالثة لإجبار مصر على العودة إلى حدودها الطبيعية السابقة لتوسعها ، وفصلت بين القوة التى تحكم طريق الاسكندرية — القاهرة — السويس ، والقوة التى تحكم طريق بيروت الاسكندرونة إلى الخليج العربى وجاءت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ تعلن أن مصر جزءاً لايتجزأ من الدولة العثمانية ، وأن القوانين التى يعمل بها فى مصر هى القوانين العثمانية. فإنتهى العمل بالنظام الإحتكارى الذى أنشأه محمد على ، وكان الإقطاع قد إنتهى ، كما إنهار نظام رأسماليه الدولة ، فساعد ذلك على نمو النظام الرأسمالى فى مصر ، خاصة وأن النظام السابق فى عصر محمد على، وكان يحمل فى جوهره أسس هذا النظام، وساعد ، مع تدخل النفوذ الأجنبى ورؤوس الأموال الأجنبيةفى البلادعلى نمو النظام الرأسمالى الحر فيها ، وفى صالح الأغنياء، وفى توافق مع أصحاب رؤوس الأموال فى كل مكان .

• • •

وعلينا أن نعترف بأن تدخل محمد على ، أو تدخل الدولة ، للقضاء على نظام الاقطاع جاء نتيجة لضعف الطبقة الوسطى ، وعدم تمكنها من وقف الاقطاع عند حده . حقيقة أن محمد على لم يغير البنيان الاجتماعى الاقتصادى لمصر من حكم الاقطاع إلى حكم البورجوازية أو الطبقة الرأسمالية ، ولكن حوله من الاقطاع إلى نظام الاحتكار ، أو رأسمالية الدولة ، وسيسلم نظام محمد على العملية بانهياره ، إلى الطبقة البورجوازية النامية ، والتى بدأت نموها فى عصره، فانتهزت الفرصة للاسراع فى عمليات إستغلالها ، وعلى حساب الشعب.

ولقد أثر انهيار إمبراطورية محمد على على كل من الصناعة والتجارة

والزراعة ، واضطر الباشا إلى إقفال مصانعه وأورش التى كان قد إنشأها فى كل مكان ، ولم تكن هناك قوة شرائية قادرة على شراء هذه المؤسسات وإدارتها . فكانت فرصة للاجانب ، من يونانيين وإنجلترا إيطاليين ومالطيين وفرنسيين ، لشرائها ، أو شراء مايرغبون منها ، وبأبخس الأثمان . وكان نهاية نظام الحماية الجمركية ، المتمثل فى أجلى معانية فى نظام الاحتكار ، يسمح الأجانب باغراق الأسواق بمنتجاتهم ، وهى أكثر إتقانا فى إنتاجها من المصنوعات الاهلية ، وتعتبر منافساً قوياً لها ، كما أنه لم يكن من مصلحة الأجانب ترك الصناعة المصريةالوليدة تقف على أرجلها ، حتى يتمكنوا من تسويق سلعهم فى مصر . وأدى كل ذلك إلى إنهيار الصناعة المصرية ، وعودة مصر سوقاً للمصنوعات والمنسوجات الاوربية ، ومكاناً لتزويدهم بالمواد الخام . وساعد ذلك على زيادة توسع رؤوس الأموال الاوربية فى مصر ، ونشأة طبقة تعمل كوكلاء ، لتوزيع المصنوعات لحساب الاوربيين ، أو لشراء المحاصيل لهم ، وأصبح فى وسع هذهالطبقة أن تربح أموالا طائلة منالعمولات التىكانت تتقاضاها ، خاصةوأنهاكانت تعمل لحساب الأجانب ، وبرؤوس أموالهم .

وكما أثر الإنهيار على الصناعة والتجارة ، أثر كذلك علىنظام ملكية الأراضى الزراعية ، والإنتاج الزراعى . وكان محمد على قد أدخل بعض التعديلات على نظام الملكية الزراعية فى مصر قبيل دخول حرب الشام ، وذلك نتيجة لإحتياجه إلى ضمان ولاء بعض العناصر اللازمة له للسيطرة على الجيش وعلى الادارة فعمل على إقطاعها قطعاً من الأراضى التى يمكن إستصلاحها ، والتى كانت بعيدة عن العمران ، وأصبحت تعرف بالأبعاديات والشفالك ، وأعفى هذه الأراضى من الضرائب ، وعلى أساس قيام أصحابها باستصلاحها . وكانت هذه العملية أول تغير فى قاعدة ملكية الدولة للأراضى الزراعية ، وفى تقارب مساحه القطع

الصغير التى كان يزرعها الفلاح . ولقد إستند أصحاب الابعاديات والشفالك إلى مرتباتهم ، بصفتهم من كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش ، لإستصلاح هذه الاراضى ، وكان فى وسعهم السير فى هذه العملية بسهولة تتناسب مع ضخامة مرتباتهم. وجاء إنهيار النظام الإحتكارى الذى أنشأه محمد على مساعداً لهم على سرعة نمو عملية إستغلالهم الإقتصادى ، ذلك أنهم أفادوا من رخص الأيدى العاملة، وتوفرها بعد تسريح الجيش ، الذى إنخفض عدده من ٢٨٫٥ إلى ١٨ ألف جندى ، ومن إقفال المصانع ورفت العمال . فأصبحوا يمتلكون كل موارد الثروة ، من أرض ورأسمال وأيدى عاملة ، وكل مايلزمهم لتحسين إنتاجهم ، وزيادة أرباحهم . ولم يكن من السهل على التجار الاجانب أن يخضعوهم لنظام المساومات التجارية ، خاصة وأنه كان فى إستطاعتهم ، ككبار ملاك وكبار الموظفين فى الدولة ، أن يتركوا المحصول فى شونهم حتى العام التالى ، ماداموا لاينتظرون هذا المحصول ، ويعيشون على رواتبهم الكبيرة . اما صغار الفلاحين، فإنهم وجدوا أنفسهم فجأة بمفردهم ،ودون مفتش زراعى، ودون بذور توزعها الحكومة ، وخضعوا للمساومات التجار ، ولم يكن فى وسعهم الإصرار على بيع المحصول بسعر معين، خاصة وأنهم كانوا ينتظرونه للتعيش بثمنه . فزادت حالة الفلاح الصغير بؤساً على بؤس ؛ وإضطر إلى رهن أرضه لشراء البذور والتقاوى ؛ وإنتهى الامر بكثير منهم إلى بيع أرضه والعمل فى أرض الباشا المجاورة . هذا فى الوقت الذى تزايدت فيه الارباح ، ومن الأراضى والرواتب ، فى أيدى كبار الملاك . وهكذا مرت حيازة قطع أرض زراعية كثيرة من أيدى صغار الفلاحين إلى أيدى الباشوات .

ومع إزدياد الثروة فى أيدى الطبقة الحاكمة ، وإستنادها إلى الارض ، علاوة على إستنادها إلى وظائفها، أخذت فى إشباع حاجاتها بطريقة متزايدة، فطمعى أبناءها وأنشأت القصور واشترت العربات والجياد فى الوقت الذى زاد فيه فقر الفلاح

وضوحاً . وأخذت هذه المجموعة ، من الأعيان وكبار الموظفين وكبار الضباط، تشعر بأنها تختلف عن الفلاحين ، حتى وإن كان بعضها من أبناء الفلاحين: ذلك أنهم أصبحوا يمتلكون فى شىء ، حتى التصرف فى مصير الفلاح ، ومصير أرضه ، علاوة على إستنادهم إلى سلطة مراكزهم فى الحكومة ، ووضح مع الزمن أن هذه الطبقة الجديدة قد أخذت فى الإنفصال عن الفلاح ، وشعرت بذلك ، وعاملته على هذا الأساس . ونجد من ناحية أخرى أن إبن الفلاح قد بدأ فى الشعور بنفس هذا الشعور الطبقى تجاه هذه الطبقة ، وهو إبن البلد . ولكن رواسب كثيرة كانت تمنعه من إتخاذ موقف إيجابى ، بل كانت الظروف المادية والمعنوية تجبره على وضع قوته فى خدمة هذه الطبقة الجديدة التى كانت تملك له الخير والشر فى القرية ، وقد تساعده أو تخدمه فى الحكومة أو تجاهها .

ولقد كان لإنهيار النظام الإحتكارى ، الذى أنشأه محمد على ، أكبر الأثر فى بداية عملية نمو النظام الرأسمالى الحر فى مصر . وتأثر هذا النمو بالعوامل الداخلية والخارجية المسيطرة ، سواء أكانت تتعلق بنظام ملكية الأرض ،أو بالنظم المالية، وكمية رؤوس الأموال الموجودة فى السوق ، وكذلك بتعداد الأهالى ؛ وخرجت من كل ذلك إمكانيات التطور ، وسرعته فى الدخول إلى عمليات إستثمارية معينة ، سواء أكانت زراعية أو مالية .

ونلاحظ أن الفترة التالية لعصر محمد على ، أى أواسط القرن التاسع عشر ، لقد إمتازت ببدء ، عملية تمليك الفلاحين الأراضى الزراعية، تلك السياسة التى كان قد بدأها محمد على ، والتى سار عليها كل من عباس الأول ومحمد سعيد ، إلى أن أصدر هذا الأخير لائحة سنة ١٨٥٤ ، التى نظمت ملكية الأراضى وحيازتها . وكانت هذه السياسة سببا أساسيا فى إستقرار الملكية ، وفى زيادة الدافع الشخصى للانتاج الزراعى ، وفى قدرة المالك على الأقتراض بضمان أرضه. فنتج من ذلك

إنتشار البنوك والمصارف ، وتصدير أوربا لكمية من رؤوس الأموال صوب مصر .

ولقد واصلت مصر فى هذه الفترة الإهتمام بتوفير مياه الرى وتوسيع رقعة الأراضى المزروعة ، فحفرت ١٢ ترعة فى عصر اسماعيل ، كلفتها أثنى عشر مليونا من الجنيهات ، وزادت مساحة أرضها المزروعة من أربعة ملايين إلى أربعة ملايين وثمانمائة ألف فدان . ومع زيادة مساحة الأراضى المزروعة ، إزدادت مساحة المزروعات الصيفية ، وخاصة القطن والقصب وكانت الحرب الأهلية الأمريكية ، ووقف تصدير أمريكا لأقطانها ، أثرا كبيرا فى إرتفاع أثمان محصول القطن ، وفى إتجاه المصريين إلى زراعته ، وخاصة بعد أن وصلت أثمانه إلى خمسين ريالا بدلا من خمسة عشر . ولقد اعتقد المصريون أنه يمكنهم الإعتماد على إنتاج وتصدير القطن بصورة مستمرة ، إلا أن نهاية الحرب الأهلية فى أمريكا أعادت إلى سوق القطن العالمية أسعارها السابقة . وكان عدد كبير من المصريين قد إقترض لكى يتمشى مع سياسة التوسع فى الزراعة ، فجأة إنخفاض الاسمار لكى يضعهم فى أزمة مالية تجاه البنوك والمصارف ، ومعظمها أجنبى . فنزعت ملكية مساحات كثيرة من الأراضى الزراعية .

وكان الخديو إسماعيل نفسه يهتم بهذا النوع من الاستثمار الزراعى ، فإضطر نتيجة لذلك إلى الاهتمام بمحصول جديد ، هو قصب السكر ، الذى كان يصلح ويبشر بالنجاح فى الصعيد : وحفر ترعة الإبراهيمية ، وبدأ فى إنشاء المصانع اللازمة لتكرير وتنقية السكر ، ونسى اسماعيل مبدأ التخصص فى الإنتاج ، والذى كان يسمح لدول أخرى بأن تنتج القصب والسكر بأسعار تقل عن أسعار التكلفة المصرية ، خاصة وأن مبدأ حرية التجارة كان سائدا ، فانتهت هذه العملية بخسارة جديدة ، خاصة وأن الحكومة لم تقم باللازم لحماية هذه الصناعات الجديدة الناشئة ،

وإجتازت أوربا فى هذه الفترة عصر الثورة الصناعية التى ساعدت ، بالتخصص وبتحسن الآلات ، على سرعة الإنتاج ، وبالتالى على سرعة دورة رأس المال ، وسرعة تكدس الارباح . ونشأ فى أوربا إتجاه لتصدير رؤوس الأموال للخارج ، لإستغلالها فى مشروعات مضمونة ، وبأرباح مجزية ، وخاصة إذا ما إستغلت فى قروض لشراء المنتجات والمصنوعات الاوربية ، وفى مشروعات النقل والسكك الحديدية . وساعدت حركة تصدير رؤوس الأموال على تصريف المصنوعات الاوربية ، وتحقيق الربح ، وتسهيل وصول المواد الخام والمنتجات الزراعية إلى أوربا . وإذا كان جزء من رؤوس الأموال هذه قد إستخدم فى مصر فى عملية التسليف الزراعى بضمان الأرض ، فان جزءاً آخر قد جاء ليسهم فى عملية حفر قناة السويس ، وبناء السكك الحديدية ، وبناء مصانع السكر ، وغيرها من العمليات المالية ، التى إحتاجت اليها مصر ، والتى إحتاج إليها الخديو إسماعيل . ولقد أفاد اسماعيل من هذه العملية المالية والقروض لدفع التزاماته تجاه قناة السويس ، وللانفاق على المشروعات العامة ، ولمقابلة نفقات زيارة السلطان عبد العزيز لمصر ، والتوسع فى بناء السكك الحديدية ، وللانفاق على حملة كريت ، ولإنشاء مصانع السكر . كما أنه أفاد منها فى شراء أملاك الأمير عبد الحليم سنة ١٨٦٥ ، وأراضى الامير مصطفى فاضل فى سنة ١٨٦٧ ، وهى أرض زراعية فى الصعيد ، ولإستغلالها فى زراعة قصب السكر . والواقع أن شرائه لهذه الاراضى كان يدل على أن الحكام كانوا لايزالون يمرون فيما هو بين مرحلتى الإقطاع والرأسمالية ، وذلك نظراً لإعتمادهم على الأرض ، ومحاولتهم تصنيع حاصلاتها لتحقيق الربح ، كما أنها دلت من ناحية ثانية على عملية إقتراض لإعادة تصدير رأس المال لأمراء يعيشون خارج مصر ، وتمنعهم علاقاتهم الشخصية مع الخديو من المعيشة فى البلاد . ولو كنا فى مصر محمد على لصادر أملاكهم ، ولكن حرية الملكية الشخصية

إضطرت اسماعيل الى القيام بهذا العمل ، وبهذا الشكل .

حقيقة أن جزءاً من ديون اسماعيل قد انفق على مشروعات إنشائية ، مثل شق الترع وإقامة الكبارى وإصلاح مينائى الاسكندرية والسويس ، ومد السكك الحديدية وإقامة مصانع السكر ، وبلغت فى مجموعها ما يقرب من أربعين مليونا من الجنيهات ، ولكن اسماعيل كان قد تولى حكم مصر فى وقت بلغت فيه ديونها ١٦ مليونا ، وزادت هذه الديون فى عهده الى ٩١ مليون جنيه .كما أن اسماعيل كان لايستلم القيمة الفعلية لديونه التى كان قد تعاقد عليها ، وذلك نتيجة لعدم وجود الخبراء الماليين فى عهده . كما أنه إستخدم جزءاً كبيراً منهافى تقديم الهدايا وإقامة الحفلات وأوجه الانفاق والبذخ الأخرى . وكان قد تعاقد على هذه القروض على دفعات ، وإضطر إلى أن يدفع من كل منها أرباح الديون السابقة ، فلم يبق له منها بالفعل الكثير . ولقد كانت هذه الديون سببا فى إرتباط المالية المصرية ، وفى التدخل الأجنبي ، وإقامة رقابة أوربية على مالية مصر ، وكانت سببا فى عزل إسماعيل ، وتولية إبنة محمد توفيق ، وفى وقت تغيرت فيه الأوضاع الطبقية والفكرية والإقتصادية فى فى مصر .

° ° °

ولقد تزايد عدد السكان فى مصر من ٢/١ مليون نسمة فى عصر محمد على إلى ما يزيد على سبعة ملايين فى عصر إسماعيل ، وأدى ذلك إعادة تقسيم الملكية بين الورثة ، الغنى منهم والفقير ، أى أنه أدى إلى إنخفاض متوسط مساحة الملكية العقارية للفرد عما كان عليه سابقا . فاذا أضفنا إلى ذلك إمكانية توسع الأثرياء فى شراء الأراضى لوجدنا أن مساحة الأراضى التى يملكها الفلاح الصغيرقد تناقصت فى متوسطها حتى بلغت ما يقرب من الفدان الواحد . وجاءت الهزات الاقتصادية الناتجة عن تدهور أسعار القطن بعد إرتفاعها ، وسياسة الاقتراض ، والإتجاه

الفلاح إلى بنوك التسليف ، أسبابا جديدة تؤدى إلى تفتت الملكية الزراعية . ولكن سياسة الباب المفتوح . بعد عصر الاحتكار . دفعت بالمنتج المصرى إلى التخصص فى الزراعة ، وارتفعت نسبة الأراضى المزروعة قطنا ، رغم تعرض أسعاره لبعض التقلبات . وكان هذا التوسع فى زراعة هذا المحصول يعنى تقليل مساحة الأرض المخصصة لزراعة الحبوب ، فزاد استيراد مصر من القمح لاطعام أبنائها . وأطعام الأجانب المقيمين فيها ، واعتمد الفلاح على محصول الذرة فى طعامه . وهكذا ظهر الخلاف والفرق بين الفلاح وغيره ، حتى فى نوع الحبوب التى يستخدمها فى خبزه ، علاوة على الاختلاف الطبقى والفكرى بين الاثنين .

وكان اسماعيل قد التجأ إلى القروض الداخلية ، وحاول أن يسدد بها . منذ سنة ١٨٧١ ، بعض ديونه الخارجية ؛ وجاء قانون المقابلة عبئاً جديدا على كاهل الفلاح . ووسط هذا الاضطراب الإقتصادى ، إضطر إسماعيل فى سنة ١٨٧٥ ، أى فى نفس السنة التى جاءت فيها بعثة كيف لدراسة المالية المصرية ، إلى بيع أسهم مصر فى قناة السويس . ومن العجب أن يقوم فى نفس السنة بعملية توسع كبرى فى أفريقية ، وذلك بارساله الحملات إلى هرر وإلى شرق إفريقية وإلى أعالى النيل . ومما لاشك فيه أنه كان يبحث موراد جديدة يقوم باستغلالها فى هذه المناطق ؛ وكانت غنية بالصمغ العربى وسن الفيل وريش النعام ؛ وفى الوقت الذى كان فيه مبدأ حرية التجارة مقرراً فى مصر ، حاول اسماعيل أن ينشىء نظاما إحتكاريا لهذه المواد فى أقاليمها . وكانت هذه السياسة الإحتكارية ، والتى كانت لاتستند إلى قاعدة ثابتة لها فى مصر غير شخصه ، قد عملت على قلقلة النظام الاقتصادى فى الإمبراطورية المصرية الإفريقية ؛ ولم تستمر فاعليتها فى هذه الأقاليم مادام إسماعيل نفسه قد نفى من مصر . والمهم هو أن هذا النمو الإقتصادى والاجتماعى قد ساعد على تبلور العوامل والطبقات داخل مصر نفسها ،

وبين مصر والأقاليم الأخرى التي إتحدت معها ، وأخذت هذه العوامل والقوى في التفاعل مع بعضها ، وفي التفاعل مع العوامل الخارجية ، وفي محاولة تغيير الأوضاع الفاسدة ، فكانت الثورة العرابية .

ويمكننا أن نقول بشكل عام بأن القوى الموجودة في مصر في هذا العصر كانت كلها تؤمن بضرورة التغيير للوصول إلى إصلاح الأحوال ، ولكن وسيلة كل قوة إختلفت عن وسائل القوى الأخرى . فنجد في اليمين عناصر الإصلاح ، وهي التي آمنت بضرورة إصلاح الضمير ، والتعليم ، والعودة بالخلف الفاسد إلى سيرة السلف الصالح ، وكانت تعتمد على التعليم ، أي على نشأة أجيال جديدة ، وكان ذلك يحتاج إلى وقت طويل . أما الوسط فكان يمتاز بضم ، صفوفه لعدد من الرجال الذين كانوا قد تمرنوا على الحكم ، وتعلم عدد منهم في أوربا ، وإستندوا إلى أملاكهم العقارية ومصالحهم ، لكي يطالبوا بدستور يحمي البلاد من سوء تصرف الحكم المطلق ، ويحدد في نفس الوقت علاقة الحاكم بالمحكوم ، وفي ظل القانون الذي يحترم مصالح كل فرد ، وكل طبقة . ولقد كانوا يحاولون زيادة سلطتهم ، وإشتراكهم في شئون الحكم ، وعلى أساس إحترام الجميع للقانون ، أي عدم السماح لأحد بالإعتداء على إمتيازاتهم ، أما اليسار فكان يتكون من عناصر ثورية ، قاست من تحكم الأتراك والمتتركين ، وحاولت أن تغير الأوضاع ، ولو بالقوة ، وإعتزت بمصريتها ونادت بحقوق الفلاحين .

وكان الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده يمثل عناصر اليمين في الوقت الذي كان فيه كل من شريف وسلطان يمثل عناصر الوسط ، وأحمد عرابي ومحمود سامي البارودي يمثلان عناصر اليسار . وشعرت الدول الاستعمارية بأن قيام حكومة دستورية في مصر سيؤثر على التصويت على الميزانية ، أي سيؤثر على دفع أرباح الديون الاجنبية ، كما أن قيام حكومة ثورية سيؤثر على وضعية خطوط

المواصلات التى تمر فى مصر ، وخاصة قناة السويس . ولذلك فإنها قد عملت على التدخل الحربى لوقف هذه التجربة ، وأفادت من تردد عناصر الوسط فى مسألة شرعية الثورة أو عدمها ، لاضعاف المعسكر الوطنى واحتلال البلاد ، وإذا كان كل من الشيخ محمد عبده وأحمد عرابى ومحمود سامى البارودى قد نفى من مصر ، وهم يمثون عناصر اليمين واليسار ، فإن شريف قد تولى الوزارة ، وظل سلطان ذا نفوذ بين الوجهاء ولدى المحتلين .

ولقد إمتاز عصر الاحتلال البريطانى لمصر بأنه قد فصل مصر عن ممتلكاتها الافريقية . وبدأ فى إعطائها شخصية إقليمية قائمة بذاتها أما من الناحية الاقتصادية فإنه قد أعطى لمصر نوعا من الاستقرار اللازم للتخصص والانتاج ، وعلى أن يكونا فى خدمة المصالح البريطانية . ولقد إختارت بريطانيا لمصر التخصص فى الانتاج الزراعى ، وكانت السنوات الممتدة منذ سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٨٨٢ قد قضت على ما بقى فى مصر من مصانع ، خاصة وأن سياسة الباب المفتوح وعدم وجود خبرة فنية كافية ، وعدم وجود حماية جمركية لازمة ، سمح للسلع الأوروبية بالوصول إلى السوق المصرى بأسعار متهاودة ، وبانتاج أحسن ، وكان وجود الانجليز فى مصر يشجع على التخصص فى زراعة القطن، التى كانت بريطانيا مستمدة لشراء محصوله وتصنيعه فى بلادها . وسارت بريطانيا على هذه السياسة دون أن تعلنها ، رغم أنها أظهرت إهتماما بمشروعات الرى وحفر الترع وإقامه القناطر والخزانات ولقد تم فى سنة ١٨٩٠ إصلاح قناطر محمد على ،كما أنشئت قناطر أسيوط فى سنة ١٩٠٢، وقناطر زفتى فى سنة ١٩٠٣، وقناطر إسنا فى سنة ١٩٠٨؛ وإلى جانب ذلك بدء فى إنشاء خزان اسوان منذ سنة ١٩٠٢ ، ثم بدء فى تعليته فى سنة ١٩١٢ . وساعد هذا الخزان الأخير وحده على حجز مليار طن من المياه . زادت بعد التعلية إلى ٢ مليار و ٣٠٠ ألف طن .

ولقد ساعدت هذه المشروعات على زيادة الأراضى المزروعة قطنا من مليون فدان إلى ١ر٥ مليون فدان فيما بين سنتى ١٩٠٢ ، ١٩١٢ ، وزاد تحسين وسائل الرى من زيادة إنتاج الفدان من ٢ر٧ قنطار إلى ٤ر٥ قنطار وكان القطن يصدر إلى انجلترا . التى أصبحت أكبر المستوردين من مصر . وأثرت عملية شراء بريطانيا لمحصول القطن المصرى على زيادة رؤوس الأموال البريطانية فى مصر، وخاصة فى المصارف والشركات . وساعدت البيوت التجارية التى كانت توزع المصنوعات البريطانية فى مصر على زيادة نصيب بريطانيا وكمية رؤوس الأموال الموجودة فيها . وكان إصلاح نظام النقد المصرى منذ سنة ١٨٨٥ ، والذى قام على أساس إستخدام الذهب وحده أساساً للعملة ، قد ترك ثلاث عملات ذهبية إلى جانب الجنيه المصرى فى السوق: الأولى هى القطعة ذات العشرين فرنك الفرنسى والمعروفة باسم البنتو ، والثانية هى الجنيه المجيدى ،والثالثة هى الجنيه الانجليزى . ولكن كبر حجم المعاملات التجارية المصرية الانجليزية ، مع رداءة الجنيه الانجليزى بالنسبة للعملات الاخرى ، وقلة عدد قطع العملة الذهبية المصرية ، وعجزها عن عمليات إشباع السوق ، جعلت الجنيه الانجليزى هو السائد فى السوق المصرى ، وجاء هذا رباطا ثانيا يربط بين الزراع المصرى وبين رجال الأعمال البريطانيين .

ولا شك فى أن بقاء نظام حرية التجارة سمح للسلع الانجليزية بإغراق السوق المصرى ، ومنع بالتالى إمكانية نشوء صناعات جديدة فى مصر . وإستمر الحال على ذلك حتى الحرب العالمية الأولى ، التى أنفقت فيها بريطانيا كثيرا من الرواتب على رجال قواتها المسلحة الموجودين فى مصر، والتى عجزت فيها عن موازنة غطاء الذهب الموجود فى البنك الأهلى ، بأوراق النقد التى يصدرها هذا البنك فى مصر ، وخاصة أمام صعوبة نقل الذهب من لندن إلى القاهرة ، وعدم رغبة إنجلترا فى

القيام بهذه العملية ، التى كانت ستدعم الجنيه المصرى ، وتخفض من قيمة رصيد بريطانيا والجنيه الاسترلينى من الذهب .

° ° °

وضمت ظروف الحرب وصول سلع كثيرة إلى مصر ، وكانت بذلك ، وبطريق غير مباشر ، نظام حماية جمركية ، أو نظام حماية صناعية ، فرضته الظروف وساعدت به على نشأة صناعية وطنية . وساعدت رؤوس الأموال الموجودة فى مصر فى فترة الحرب ، وأرصدة مصر فى إنجلترا ، وحاجة السوق المصرى ، على نشأة عمليات مصرفية وطنية ، وبداية نشأة الصناعة فى مصر بعد نهاية الحرب . وجاء إرتفاع أسعار القطن مساعداً على انتشار الرخاء ، وتوفير رؤوس الأموال ، وحينما بدأت أسعار القطن فى الإنخفاض من جديد ، فكر بعض رجال الأعمال فى ضرورة الإتجاه صوب الصناعة ، حتى يتمكنوا من التحرر من تقلبات أسعار هذا المحصول . كما أن إنتشار العمران وتصدير السلع الأوروبية لمصر . كان قد عود المصريين . منذ قبيل الحرب العالمية ، على المعيشة فى مستوى مرتفع ، وسمح هذا المستوى بالتفكير فى الإتجاه إلى التصنيع ، مادام ورود السلع قد تعطل بسبب الحرب . وكانت الزراعة قد أثبتت عجزها ، نتيجة لزيادة عدد السكان إلى ما يزيد على ١٢ مليون نسمة ، فى الوقت الذى لم تزد فيه مساحة الأرض المزروعة كثيرا . فإتجه الرأى إلى البدء فى التصنيع كمخرج من المخارج ، وحل من الحلول لمواجهة زيادة السكان . وأخذت الحكومة من جانبها فى التفكير فى تغيير نظام الضرائب والرسوم الجمركية ، وخاصة بعد المصروفات التى كانت قد أنفقتها فى قطاع الخدمات ، من أشغال عمومية وتعليم وصحة وغيرها . وكان هذا التفكير يعنى إنشاء حماية جمركية للصناعة الناشئة ، وخلق قطاع صناعى يمكن الحكومة من أن تزيد إيرادها ، بفرض الضرائب عليه ، وساعد إنتشار التعليم

وضعف المكاسب فى الزراعة ، على توجه بعض المتعلمين صوب الصناعة ، كعملية رأسمالية ، يمكنها أن تدعم الاقتصاد القومى ، وتدعم التجارة التى كانت تعتمد على المنتجات الزراعية الداخلية والسلع المصنوعة فى الخارج ، أى أن قطاعا من الرأى العام قد بدأ فى التفكير بعقلية الطبقة الوسطى الرأسمالية ، التى كانت تعتز دائما بقوميتها ، وجاءت التطورات العالمية دليلا يثبت أن الاستقلال السياسى لايكفى وحدة للوقوف فى الميدان ، بل من الواجب تدعيمه بالاستقلال الإقتصادى . وكان الاستقلال الاخير يتطلب الاعتماد على النفس البدء فى الصناعة أو لتحويل بعض المنتجات الزراعية إلى مصنوعات أو منتجات مصنوعة . ولاشك فى أن هذه الآراء قد وجدت تجاوباً من الحكومة ومن الاهالى فى نفس الوقت ، خاصة وأن بعض الأثرياء ورجال الاقتصاد انشأوا بنك مصر فى سنة ١٩٢٠ ، وقامت الحكومة من جانبها بانشاء مصلحة التجارة والصناعة فى نفس السنة .

وعلينا أن نذكر هنا أن هذه المرحلة هى إحدى مراحل التطور الإجتماعى والاقتصادى فى مصر ، وساعد عليها توفر رؤوس الأموال ، وظروف الحرب وضرورة إشباع السوق بالمنتجات ، ومحاولة تدعيم الاستقلال السياسى ، وهى تمثل مرحلة نزول الطبقة الوسطى الرأسمالية إلى الميدان ، للمساهمة فى بناء بلادها وتدعيم إستقلالها ، وبطريقتها الخاصة ، وليس أدل على ذلك ، من الناحية السياسية ، من أن الحركة الوطنية فى مصر فى ذلك الوقت قد ربطت بين ضرورة الاستقلال السياسى ، وضرورة وضع حكم دستورى البلاد ، أى أنها عملت على حماية نفسها ، وإنتزاع حقوقها من الدولة المحتلة ، وفى نفس الوقت الذى عملت فيه على ألا تدفع الضرائب إلا بعد موافقة نوابها .

وعلى أى حال فقد بدأ بنك مصر عملياته . ونزل إلى الميدان أمام بنوك أجنبية ، وفروع لبنوك أجنبية قوية وقام هذا البنك برؤوس أموال مصرية ،

وتحت إدارة عدد من المصريين ، وكان يهدف الوصول إلى إنشاء بعض الصناعات المصرية وتدعيمها . ولقد تمكن هذا البنك إنشاء أكثر من عشرين شركة فى مدة لا تجاوز ثلاثين عاما . وأسدى للبلاد خدمات جليلة ، وعمل على إستثمار جزء من المدخرات فى إنشاء الصناعة ، وأصبح يمثل نهضة مصر الاقتصادية فى عصر نمو الرأسمالية فيها .

ولقد قام بنك مصر بانشاء بعض مصانع الحليج والغزل والنسيج ، وأصبحت الأقطان المصرية تصدر للخارج بعد حلجها وكبسها . أما صناعة الغزل والنسيج فقد تركزت فى أيدى شركة الغزل الأهلية وشركة مصر للغزل والنسيج ، وأسهم بنك مصر بعد ذلك فى ميادين التأمين والملاحة مصايد الاسماك ، وحتى فى صناعة السينما والأفلام . ولقد قابلت هذا البنك بعض الصعوبات الناتجة عن إستغلاله جزءا هاما من رأسماله المدفوع . ومن الودائع ، فى الصناعة ، الامر الذى أدى إلى تقليل وإضعاف سيولة مركزه المالى وواجه أخطار تعريض ودائع الافراد للضياع فى حالة فشل الصناعات التى قام بانشائها ؛ وتعرض كذلك للأزمات المالية التى كانت تتعرض لها الصناعات . ولذلك فقد كان من الطبيعى ألا يترك بمفرده فى الميدان ، وأن تقوم الرأسمالية الوطنية بتدعيم مركزه ، كلما واجه أزمة معينة ، وإلا فعلى الدولة نفسها أن تقوم بتدعيمه ، حتى لا يعلن الافلاس ، ولقد دعمته مصر وحكومتها بالفعل ، وأكثر من مرة .

وظلت الاحوال فى تطورها فى مصر إلى أن بدأت بوادر الازمة الاقتصادية العالمية فى سنة ١٩٣٠ ، ولقد نشأت هذه الازمة نتيجة لزيادة الانتاج بعد الحرب العالمية الاولى ، وما ترتب على ذلك من إرتفاع الاسعار ، الذى تسبب بدوره فى زيادة الإنتاج ، فأدى ذلك إلى إرتفاع أسعار الاوراق المالية . وخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية ، وحين تدخلت حكومة هذه الدولة لايقاف عملية

إرتفاع الاسعار ، وبدأت هذه الاسعار فى الانهيار . وأدى ذلك إلى تزعزع الثقة وإرتباك الأسواق ، ولقد أثرت هذه الأزمة على الصناعة وعلى التجارة ، وأثرت على مصر . وكانت مصر تعتمد فى معاملاتها التجارية على بيع القطن ، وعلى شراء الأدوات المصنوعة . وأدى الانخفاض الكبير فى أثمان المواد الخام إلى عجز مصر عن إستيراد حاجياتها ، وإلى تحملها خسائر جسيمة ، وعملت الحكومة المصرية فى أول الامر على التدخل وشراء محصول القطن ، مما ساعد على ارتفاع أسعاره داخليا ، ولكنها إضطرت ، نتيجة الخسارة التى تكبدتها فى هذه العملية إلى ترك السوق حرا فى الموسم التالى ، وخاضع لقانون العرض والطلب ، وإمتنعت عن بيع ما اشترته من أقطان ، وسهلت عملية الإقراض المزارعين ، بإنشائها بنك التسليف الزراعى ، فى سنة ١٩٣١ ، وحينما وجدت الحكومة عدم جدوى هذه الحلول ، قامت بمحاولة أخرى ، وهى تخفيض القيمة الخارجية العملة ، وبعد أن خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ تلتها مصر ، وخفضت قيمة النقد بمقدار ٣٠٪ ، وساعدت هذه العملية على تشجيع التصدير من ناحية ، وتقليل الاستيراد من ناحية أخرى ، كما أن هذه العملية قد ساعدت مصر على التخلص من جزء من قيمة ديونها ، التى كانت قد إرتبطت بالاسترلينى .

وكانت هذه الازمة الاقتصادية سببا فى توجيه الاقتصاد صوب عدم الاعتماد على محصول زراعى واحد ، والسير صوب توزيع المحصول والغلة ـ كما أن مصر قد بدأت فى الاهتمام بوسائل التخزين والحليج وعصر الزيوت ، والتوسع فى صناعة المنسوجات وصناعة السكر ، حتى تتمكن من تحويل أكبر كمية ممكنة من المواد الأولية إلى مواد مصنوعة ، ولازمة لسد حاجة السوق المحلية . بدلا من الاعتماد على السوق الدولى ، الذى ظهر أنه غير مأمون الجانب ؛ وللافادة من

الفرق فى السعر بين أثمان المنتجات الزراعية ، المعرضة دائما للهبوط ، وأسعار المواد والمنتجات المصنعة ، والمعرضة دائما الزيادة ، وتحتاجها البلاد . ولذلك فإن هذه العملية قد عملت على تركيز وإستقرار الاقتصاد فى مصر عما كان عليه الحال سابقا ، وساهمت ، مثل غيرها فى أوربا منذ قرن من الزمان، على استخدام الايدى العاملة ، وسرعة دورة رأس المال . وتحقيق نوع من الادخار اللازم.

وفى فترة الحرب العالمية الثانية ، إنقطعت وسائل المواصلات بين مصر والعالم الخارجى من جديد ، فظهرت ضرورة إعادة النظر فى الإنتاج ، وضرورة تحديد إنتاج القطن ، والتوسع فى زراعة الحبوب ، التى كانت لاتكفى لسد حاجة المصريين ومرة جديدةجاءت هذه الحرب كنظام حماية تلقائى الصناعة الموجودة ، ومشجع على نشأة صناعة جديدة . ولكننا نلاحظ أن ظروف الحرب قد حرمت الفلاح من إستخدام الأسمدة والوسائل اللازمة ، كما أنها حرمته من الآلات الزراعية وقطع غيارها. ومع تزايد الطلبات، إرتفعمستوىالاسعار،وتكدست رؤوس الأموال ، فى نفس الوقت الذى تكدست فيهأرصدة الحكومة منالجنيهات الإسترلينية فى لندن ، نظير الخدمات التى أدتها مصر لحليفتها طبقاً لمعاهدة الشرف والتحالف . وكان وجود عدد كبير من رجال القوات المسلحة البريطانية ، ومن الحلفاء ، فى مصر ، عاملا هاما أدى إلى اغراق السوق بكميات كبيرة من النقود ورؤوس الاموال ، لم يشهد مثلها من قبل . وكان عدد جنود الحلفاء فى مصر حينئذ يزيد على المليون ، فى الوقت الذى لم يتجاوزفيه عددموظفى الدولة نصف المليون . وكان الجندى يتقاضى ثمانية عشرة جنيهاً شهرياً ، وهو الجندى البسيط ، وفى الوقت الذى لم يصل فيه متوسط راتب الموظف المصرىإلى هذا المبلغ . أى بمعنى آخر ، كانت كمية إنفاق القوات « الحليفة ، فى مصر فى فترة الحرب تزيد على ضعفى بنود الميزانية المصرية الخاصة بالمرتبات ، هذا علاوة على ما كانت

القيادة العامة البريطانية تنفقه فى السوق المحلية ، نتيجة لشرائها المواد الغذائية ، ودفعها ثمن الخدمات اللازمة للمعسكرات .

ولقد تسببت هذه العملية فى رخاء واضح فى مصر ؛ إلا أن القطاع الذى كان يسمى بأصحاب الدخول الثابتة ، والذى لم يكن فى وسعه مسايرة إرتفاع الأسعار المستمر طبقاً لقانون العرض والطلب ، قد ظهرت عليه مظاهر الأزمة والضيق المالى ، كل ذلك والتجارة حرة فى الأسواق .

ولقد إضطرت الحكومة إلى التدخل ، ولكن بحلول مؤقتة ؛ وأعطت علاوة لغلاء المعيشة لموظفيها بلغت ١٥ ٪ ، وفى الوقت الذى زادت فيه رؤوس الأموال المدفوعة فى السوق بنسبة ٣٠٠ ٪ . وحاولت الحكومة أن تعمل على تثبيت الأسعار ، وخاصة السلع الأساسية ، وإنشاء نظام للتموين ؛ ولكن هذا النظام أثبت عدم جدواه نتيجة لإشرافه على بعض السلع دون غيرها ، ونتيجة الأخطاء التى إرتكبت فى تطبيقه .

أما قطاع الصناعة ، فكان عليه أن يواجه صعوبات الإستيراد، وكثرة الطلبات، علاوة على مطالب القوات المسلحة ، وإحتياجات بعض البلدان الشقيقة ، وكل القوات المسلحة الموجودة فيها ، وإحتاج كل ذلك لمصر ؛ ولذلك فقد كان على الصناعة المصرية أن تتوسع ، رغم أن الظروف كانت غير طبيعية.ونتيجة لإختفاء المنافسة ، عملت الصناعة على تقديم أية مصنوعات ، حتى وإن كانت رديئة ؛ وعملت على تحقيق أكبر ربح ممكن . وسمح ذلك للحكومة بفرض الضرائب التصاعدية على الأرباح والإفادة بطريق غير مباشر من المستهلك ؛ أى أن حكومة سايرت عمليه نمو الرأسمالية فى مصر وتركزها ، وعلى حساب المستهلك، وحسب نظريه حريه التجارة ، وفى الوقت الذى تطلب تدخلها لحماية المستهلك ، الذى كان قد أنهكت قواه .

أما بعد الحرب ، فإن مصر كانت فى حالة إنهاك واضحة. رغم مظاهر الرخاء الموجودة فى بعض القطاعات . وكانت الأراضى الزراعية غير حاظية بعناية كافية، وكانت الأسواق قد بدأت فى التحول إلى أسواق داخلية أو إقليمية ، وتعتمد إعتماداً كبيراً على زبائن مؤقتين ، هم رجال جيوش الحلفاء . كما أن الصناعات كانت قد نسيت معنى المنافسة الدولية ، ومنافسة المصنوعات الممتازة . وكان من الضرورى الإهتمام بزيادة مساحة الأرض المزروعة، ولضمان الحصول على الحبوب اللازمة لخبز الشعب . ولكن زيادة الثروه فى السوق ، ووجود رصيد إسترلينى للحكومة ، والأرباح التى حققتها الشركات ، ساعدت كلها على زيادة التوسع الرأسمالى ، وزيادة التوسع فى الصناعة ، وفى مساحة الأراضى المزروعة ، خاصة وأن أسعار القطن أخذت فى الإرتفاع ، نتيجة لعودة المواصلات البحرية ، وطلب المصانع الأوروبية للقطن المصرى ، ولذلك فإن العمل قد بدأ لإصلاح أراضى شمال الدلتا ، والتى كانت تبلغ ثلث مليون فدان تقريبا ، كما بدأ التفكير فى مشروعى منخفض القطارة ووادى الريان . ومع زيادة أسعار القطن ، زادت المساحة المزروعة منه على حساب قصب السكر والقمح ، فتدخلت الحكومة لحماية قصب السكر ، ولكن ثبات أسعار القمح وجه الحكومة إلى استيراده من الخارج ، وإن كان ذلك قد كلف مصر جزءاً من أرصدتها .

أما بالنسبة الملكية العقارية الزراعية . فنلاحظ إستمرار تفتتها ، مع زيادة عدد السكان ، وعملية التوريث ، حتى وصلت فى متوسطها إلى ٢٫١٦ فدان للمالك الواحد فى سنة ١٩٥٠ . وكانت نسبة من يملك أقل من خمسة أفدنة نسبة كبيرة وفى نفس الوقت ساعدت الإمكانيات المالية ، وإزدهار العمليات الرأسمالية ، على زيادة الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة ، وبشكل جعل من ٠٫٤٪ من الملاك يملكون ما يزيد على ثلث الأراضى الزراعية ، وتطلب الأمر ضرورة

الاهتمام بالملكية العقارية كأساس ثابت للانتاج الضرورى ، وفى بلد لم يكن قد وصل بعد إلى أن يصبح بلدا صناعيا . وكان هذا العامل سبباً أساسياً لمطالبة جزء هام من الرأى العام الوطنى بضرورة تحقيق « العدالة الاجتماعية ».

وإذا كانت زيادة الأرباح قد غيرت من شكل بعض القطاعات فى المجتمع ، فمما لاشك فيه أن قطاع الفلاحين ، وقطاع العمال . وقطاع الموظفين ، الذى لم يكن قد إنضم بعد إلى قطاع العمال ، والذين كانوا فى مجموعهم عصب الحياه فى مصر ، كانوا يشكون من سوء أحوالهم الاقتصادية والمالية . ولما كانت الحكومة فى وضع لايسمح لها ، بعد أن أقفلت على نفسها الباب بسياسة تثبيت الرواتب وتثبيت الأسعار ، بأن تقوم بعمليات الإنشاء والتعمير ، اللازمة للسكك الحديدية والطرق والكبارى ، والترع والمصارف ، والموانى ، التى كانت قد أنهكتها الحرب ، ولا أن تقوم بعمليات التنمية الاقتصادية اللازمة لمعيشة ذوى الدخول المحدودة ، وصغار الكادحين ، ولا أن تقوم بعمليات الخدمات اللازمة لشعب أنهكه المعمل والجهل والفقر والمرض ، فلا نعجب إن كانت المظاهرات تطالب بالعدالة الإجتماعية وإن كانت الحكومة قد أخذت فى تحذير الرأى العام بأنها ستهتم ، وستهتم دائما ، بمحاولة الفقر والجهل والمرض .

ولقد عجزت الحكومة عن القيام بواجبها ، وظهر منذ سنة ١٩٤٨ تعثرها فى سياستها الداخلية ، علاوة على رقصها على السلم ، فى محاولة ضرب النفوذ البريطانى بالنفوذ الأمريكى ، وثبت أمام المصريين أنها حكومة مقصورة على طبقة معينة ، ولها إمتيازات ومصالح معينة ، وأنها منفصلة عن الشعب . ولذلك فإنها لم تصمد أمام ثورة الرأى العام ، التى كانت تعبر فعلا عن الثورة ، والتى أيدت الثورة بمجرد قيامها .

° ° °

هذه هى الخطوط العامة لأهم ما أ... تطور الأحداث فى مصر فى العصور الحديثة ، وبشكل تلقائى ومستمر ، منذ الفتح العثمانى حتى وقت الثورة ، وهى ملامح رئيسية لتلك الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التى تعتبر أساساً يقوم عليه « البنيان الفوقى » . أو الأوضاع السياسية الموجودة فى البلاد . وعلينا أن نحتفظ بها واضحة فى أذهاننا أثناء قراءتنا للتاريخ . حتى يمكننا أن نربط بين البنيان وبين أساسه ، ونرجع الاحداث إلى العوامل الفعالة التى أدت إليها ، حتى وإن كانت هذه العوامل تحت سطح الارض .

فيمكننا أن نقول إذاً أن مصر قد تطورت من عصر « الاقطاع » الذى إمتد حتى أوائل القرن التاسع عشر ، إلى نظام رأسمالية الدولة فى أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وإذا كانت الحملة الفرنسية قد أسهمت بدور كبير فى إضعاف الاقطاع ، إلا أن كل من الطبقة البورجوازية والطبقة الشعبية لم تتمكن بمفردها أو فى مجموعها من أن تقضى على هذا الاقطاع ، وإحتاج الأمر إلى «قيادة» معينه تقوم بهذه العملية . وتسير بالتطور الطبيعى والمنطقى خطوة إلى الأمام ؛ وإن كانت هذه القيادة لم تقضى على الاقطاع لكى تنقل السلطة إلى رجال الرأسمالية ، إذ جعلتها رأسمالية من نوع خاص ، وهو النوع الاحتكارى . وإن كان ذلك لاينفى عنها صفتها الرأسمالية . وفى النصف التالى من القرن التاسع عشر ، وبعد إنهيار نظام إحتكار الدولة للاقتصاد ، أخذت الرأسمالية دورها فى العمل ؛ وإن كانت الرأسمالية المصرية قد تخصصت فى الملكية العقارية وفى الانتاج الزراعى ، وتركت ميدان عمل الرأسمالية المتاجرة فى أيدى الأجانب ، وإن الشقاق وتضارب المصلحة الفعلية بين هذين الميدانين ، هو الذى تمثل فى الثورة العرابية . وكان الاحتلال البريطانى فى مصر يعبر عن إرغام الرأسمالية المصرية على البقاء فى ميدان الثروة العقارية والانتاج الزراعى ، وتحت إشراف الرأسمالية الاجنبية المتاجرة ، التى كانت

قوات الاحتلال البريطانى لمصر قد تركزت فى البلاد للدفاع عن مصالحها .

وإن كانت الرأسمالية المتاجرة المصرية قد نشأت إشتد ساعدها فى السنوات الاولى للقرن العشرين ، فإنها نشأت فى كنف الرأسمالية الأوربية . العالمية ، وظلت هذه المجموعة الجديدة تؤثر تأثيراً فعالا فى مقدورات مصر إلى أن ظهر عجزها عن معالجة المشكلات الداخلية الأساسية . وإنتشرت شعارات « العدالة الاجتماعية » فى كل مكان ، فكانت بوادر الثورة .

وهذه المراحل متداخلة فى بعضها . ويترك كل نظام بعض مخلفاته ، أو بعض رواسبه، فى بينما يورثه للمرحلة التالية . وعند إعلان الثورة فى سنة ١٩٥٢ كانت هناك الرأسمالية مسيطرة ، بقطاعاتها الصناعية والتجارية ، ولكن ذلك لا ينفى وجود قوى تراجع إلى الرأسمالية العقارية ، ورواسب ترجع إلى عهد الاقطاع ، وتأثيرها على الأوضاع والاتجاهات التى وجدت فى مصر حتى فى سنة ١٩٥٢ .

فمن « الاقطاع » ، وهو إقطاع إلتزامى . إلى رأسمالية الدولة ، وهى إحتكارية ، إلى عصر الرأسمالية العقارية ، ثم إلى عصر الرأسمالية المتاجرة ، وضرورة التغير ، سارت مصر عبر تاريخها فى العصور الحديثة . وبطريقة أخرى نقول من عهد الحكم العثمانى ، إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ثم النصف الثانى من هذا القرن ، تصل إلى تاريخ مصر فى القرن العشرين ، الذى وصل إلى مرحلة الثـــورة .

هذه هى التقسيمات العامة لتاريخ مصر الحديثة ، وسنسير فى روايتها من قسم إلى قسم . ولنبدأ من البداية .

الباب الأول

الاقطـــاع

عاشت مصر هذه الفترة فى خلال العصور الوسطى ، فى أثناء الحكم المملوكى والحكم العثمانى . وتميز فيها البنيان الاجتماعى الاقتصادى فى البلاد بشكله الهرمى ذى القاعدة الكبيرة والقمة الصغيرة ، والذى اشتمل على طبقات متعددة كل منها فوق الأخرى . وإن كان هذا النظام قد اختلف عن مثيله فى أوربا إلا أنه قد حمل نفس خصائصه من حيث علاقة الحاكم بالمحكوم والمستغل بالمستغل .

وقد بدأ هذا النظام مع تحول طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب عن منطقة الشرق الأوسط ، وما تبع ذلك من ظهور الطبقية الإجتماعية بشكل واضح، مع جمود النظام وسيطرة الرجعية . وأدى ذلك إلى التخلف العام فى قطاعات الزراعة والتجارة والحرف ، وحتى قطاع المال ، وفى ظل شبح مهدد ، من الاوبئة والمجاعات . أنه استغلال الحاكم للمحكومين فى أجلى صورة ومعانية .

الفصل الأول

الاقطاع المملوكى

كان لموقع مصر المتوسط على خريطة العالم بين الشرق والغرب أثراً كبيراً على سيطرتها على طرق التجارة العالمية فى أثناء العصور الوسطى وأدى ذلك إلى إقامة توازن بين الطبقات الاجتماعية الموجودة فيها نتيجة لنمو الطبقة الوسطى وموازنتها بين الطبقتين الأخرتين الحاكمة، والكادحة . ولكن عوامل خارجية أثرت فى المنطقة وفى قيادتها وبشكل سمح بنمو الطبقة الحاكمة وعلى حساب كل من الطبقة الوسطى والطبقة الكادحة . وتبلور الأمر فى شكل نمو لنظام إقطاعى رسخ فى البلاد وعمل على استغلالها لمصلحته الخاصة . وأثر ذلك بالتالى على شكل نظام الحكم والبنيان السياسى الذى قام على هذه الأسس الاجتماعية والاقتصادية . فمن الاقتصاد نصل الى شكل المجتمع العام ومنه نصل إلى الخطوط العامة للتشكيل السياسى الذى يأخذ الخطوط العامة لنظام الحكم للبلاد .

١ - الازدهار التجارى :

احتاجت أوربا وبلاد الغرب بشكل عام إلى موارد بلاد الشرق الأقصى ومواردها الأولية لحفظ اللحوم، وإعطاء نكهة معينة للطعام، وللمواد اللازمة للعلاج، والمصنوعات والمواد الخام التى كانت من منتجات الشرق الأقصى . إحتاج الغرب إلى التوابل . وإحتاج إلى الحرير، وكانت هذه التجارة تنتقل فى خلال العصور الوسطى بسفن العرب من أقاليم الشرق الأقصى إلى الخليج الفارسى أو عدن . ومنها بطرق القوافل عبر العراق وسوريا لكى تصل إلى موانى الشام، أو إلى السويس لكى تنقل بريا الى الاسكندرية . وتصدر منها بعد ذلك إلى أوربا . كان هذا هو طريق التوابل الذى عمل فيه العرب، وكان هناك طريقا آخر يسمى طريق الحرير يمتد عبر آسيا الوسطى وفارس إلى الموانى الشامية أو الى بيزنطة، التى

إحتلت مركزها القسطنطينية الحالية ، وكان العرب يسيطرون على هذه التجارة . فى شرائها ، وفى نقلها . وفى إعادة بيعها إلى أوربا ، ويربحون من ذلك أرباحا طائلة . وكانت هذه الأرباح تجعل من العرب فى العصور الوسطى عناصر متأخرة أكثر من كونهم عناصر تهتم بفلاحة الأرض ، أو تربية المواشى . وأثر ذلك على هذه الطبقة الوسطى التى تزايدت أهميتها نتيجة لعملها بالتجارة ، كما أثر على موارد الدولة التى اهتمت بالضرائب على هذه التجارة أكثر من أى مورد آخر ، حتى وإن كان ذلك الأموال المقررة على الأراضى الزراعية وإن ماشهده العالم العربى عامة فى هذه الفترة من بنايات شاهقة وفنون مزدهرة ، وعلوم منقولة عن الفارسية اليونانية ليرجع أساساً إلى زيادة هذه الموارد المادية فى أيديهم . وبشكل اثر على الحرف أو العلوم والفنون ، والبنيان العام للمجتمع فى هذا العصر .

ولقد عمل فى هذه التجارة آلاف من التجار وأصحاب القوافل والجمالين والحمالين ، وأصبحوا يمثلون مركز الاقتصاد العالمى ، وتتركز فى أيديهم معظم موارد الثروة المنقولة ، وأثر ذلك بالتالى على نوع العملة الموجودة فى البلاد وأصبح الدينار العربى أساساً للتعامل التجارى العالمى قبل غيره من القطع الذهبية الأخرى التى احتاجت لبعض الوقت للظهور والانتشار فى بقية أنحاء العالم .

ولقد تعامل العرب فى هذه العصور مع البلدان الاوربية وتجار هذه المناطق فى كل من الموانى الشامية والموانى المصرية ، وكان صغر حجم السفن فى ذلك العصر يحتم نقل السلع إلى أقرب الموانى ، ولذلك فإن تجارة الشرق صوب الغرب كانت تتركز بين الموانى المصرية والشامية من ناحية ، والموانى الايطاليـة ، فى البندقية وجنوه ، من ناحية أخرى . ولقد جاء عدد من التجار الاوربيين إلى هذه الموانى العربية وأقاموا فيها ، وأنشأوا الوكالات أو الفنادق التى تسمح لهم بالمعيشة فى البلاد ، وبتخزين السلع قبل شحنها أو بيعها ، سواء أكانت آتية من الشرق أو من الغرب ، وجاءت الاتفاقات التجارية بين هؤلاء التجار الاجانب ودولهم من ناحية ، والسلطات العربية والاسلامية من جانب آخر ، لكى تدعم هذه الحركة ،

وتعطيها شكلا نظاميا له أهميته ، وكان من صالح الدولة أن تضع الأسس السليمة لهذه العملية التجارية التى تعود عليها بأرباح طائلة. وكانت الضرائب التى تفرضها الدولة عن هذه السلع تصل فى حالات كثيرة إلى أضعاف ثمنها ، وتسمح لها بالتالى بالإنفاق على إدارتها وحكامها وجيوشها وحتى على العلماء والفقهاء والشعراء .

ولقد ظهر وكان منطقة الشرق الأدنى قد أخذت فى التحول من نظام حكم يسوده الإقطاع . ظهر مع أوائل الفتح الاسلامى ، واستمر مع الدولة الأموية ويرتبط بسلطة الدولة على الأرض والفلاحة ، وباهتمامها بالخراج والجزية ، إلى نظام تزداد فيه أهمية التجارة والضرائب المباشرة . وظهر وكأن نظام الإقطاع سيترك مكانه لنظام حكم طبقة وسطى ، أو لسيطرة هذه الطبقة على الشئون العامة. وكان الأمير يجالس العلماء ويحتاج إلى أموال التجار وسلعهم النادرة ، أكثر من من مجالسته لكبار القواد وحكام الدوله . ولقد تبلور هذا النمو الاجتماعى الاقتصادى فى شكل نمو نوع خاص من الأدب والثقافه عرف بأدب الكوديا فى أثناء القرن الرابع الهجرى ، أى العاشر الميلادى . ولكن الأوضاع العالمية ومراكز القوى فيها أصابت هذا التطور بنكسة عامة ، وإعادته من جديد إلى نظام إقطاع راسخ صلب .

١ - نمو الاقطاع :

عاش الأمراء والحكام معيشة ترف وبذخ واضحه وصفتها القصص الشعبية ، التى روت أيام هارون الرشيد وقصص ألف ليلة وليلة ، ونعم الحكام بأكداس مكدسة من الدنانير . سخروها فى الحصول على النادر والنفيس من وسائل اللهو والتسلية والترف . ومع هذه الحياة المنعمة خشوا على أنفسهم من أشخاص حكام آخرين عليهم ، ينتزعون السلطة من بين أيديهم ، وينعمون بما يعيشون فيه من ترف . فعملوا على شراء الجند . واستقدموا لذلك عناصر شابة قوية فتية من

بين الزنوج والأتراك إشتروهم بالأموال وفى شكل عبيد أو رقيق ، ودربوهم على إستخدام الأسلحة وعلى الولاء للحاكم ، وأصبحوا يستخدمون هذه القوات المرتزقة للدفاع عن امتيازاتهم ، والاحتفاظ بمستوى، معيشتهم الذى عجز القلم حتى الآن عن إعطاء صورة دقيقة عنه . كانوا يحكمون المنطقة المتوسطة فى العالم ، ويتحكمون بالتالى فى كل الموارد الاقتصادية المعروفة فى ذلك العصر، ويستفيدون منها أكبر فائدة . ولكنهم وضعوا أسسا لنمو طبقة محاربة ، تشترى بالأموال ، وتمتاز بولائها للحاكم ، دون أن تورث هذه الصفات لأبنائها . ولذلك فهى تختلف عن رجال الحرب أو السيف الذين سيطروا على أوروبا فى عصور الإقطاع. وكانت هذه الطبقة تعتمد على رواتبها أكثر من إعتمادها على مساحات من الأراضى الزراعية تقسم على أفرادها كما كان عليه الحال فى أوروبا الاقطاعية . والمهم هو أن هذه القوة الجديدة أخذت تسيطر على السلاطين ، وتتدخل فى أمر توليتهم وعزلهم، وخاصة عند موت أحد الحكام ، ومحاولة إختيار أو تنصيب حاكم آخر . وجاءت الأحداث الدولية لكى تزيد من أهمية هذه القوة العسكرية ، وتجعلها تسيطر تماما على حكم البلاد . وعلى إقتصاديات البلاد .

تعرضت منطقة الشرق الأدنى لأخطار أجنبية ، تمثلت فى شكل هجمات المغول والصليبيين عليها . وجاءت هذه العوامل لكى تسمح للحاكم بأن يستند إلى سلطات استثنائية تمكنه من تعبئة كل الموارد حتى يتمكن مواجهة الأخطار الخارجية . ومن الدفاع عن البلاد . وكان الحاكم قد أصبح مملوكا أى مستوردا من الخارج ، وكانت تربيته تساعده على أن يكون من رجال السيف لا من رجال الفكر أو الإقتصاد ، ووجد فى هذه الظروف دفعا له على أن يزيد من أهمية العناصر العسكرية ويمارس سلطانه فى أجلى معانيها . وازدادت أهمية العناصر المحاربة أو العسكرية، وهى العناصر التى وقع عليها العبء الاول فى المنطقة ، فزاد إستيراد هذه

العناصر ، وزاد عددهم وأصبحوا يقدمون ويسيطرون على غيرهم . وأدت ضروريات العمليات الحربية إلى أن يتدخل الحاكم فى فرض زراعة محصول معين ، أو مصادرة سلعة خاصة بدعوى إحتياج القوات المحاربة إليها . فخضعت بذلك كل من الزراعة والتجارة للمحاربين ولظروف الحرب . واستولت الطبقة العسكرية على كل السلطات فى أيديها ومارستها بشكل قد يؤثر فى الانتاج أو فى الثروة العالمية ، ودون أن يتمكن أحد من الأهالى من الإحتجاج ، مادام كل المجهود موجه ضد الأخطار الخارجية ، التى تهدد كيان البلاد . ولقد استمرت هذه الأخطار الخارجية فترة طويلة ، امتدت إلى مايزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، وكانت هذه الفترة كافية لكى يدعم هذا النظام العسكرى نفسه ، ويرسى قواعده ، ويسيطر على كل موارد البلاد ، ويعطى لها نفس تشكيله العام ، ويصبح بمثابة إطار عام لها .

ولقد أثرت هذه الحروب الطويلة والمستمرة فى التجارة وفى الزراعة ؛ فقل التعامل التجارى مع الخارج ، نتيجة لإقفال الحدود والموانى ، وعدم توفر وسائل النقل ، وقلة أمن الطرق ، كما انصرف الحكام عن شق الترع والمصارف وبناء الجسور والقناطر . ومنذ هذا الوقت زاد إهتمام الحكام بالملكية العقارية وبالانتاج الزراعى حتى يضمنوا محصولا أساسياً يمكنهم الاعتماد عليه فى التموين ، وفى تغذية الجنود . وحتى فى المبادلة مع غيرهم . كما ساعدت عقلية المحاربين وتصلبها بنظرونها . فأخذ التنظيم العام للاقليم نفس الشكل أو النموذج الذى أخذته القوات المحاربة ، برتبها وتسلسل قيادتها وشكلها الهرمى . وأصبح النظام الاقتصادى الاجتماعى فى شكله وفى طبيعة تكوينه نظاما إقطاعياً ، حتى وإن اختلف عن النظام الاقطاعى الذى ساد أوربا فى نفس الفترة .

وكان الصعب على هؤلاء الحكام والمحاربين والمماليك أن يتنازلوا عن هذه السلطة وعن تلك المصالح والامتيازات التى حصلوا عليها . وحينما خشوا من أن

تسترد الطبقات الكادحة من الشعب حقوقها ، تبلورا فى كل طبقة حاكمة ومتحكمة ومستغلة ، واحتفظوا للمصرى بمكانه كمقاتل وطنى بسيط ، ولكنهم استوردوا قيادات عسكرية أجنبية له ، سواء من المماليك أو من العبيد السود ، لكى يضمنوا بقاء الوطنى فى مستوى أقل ، ويضمنوا عدم تطلعه إلى القيادة أو الامارة ، فما بالك بالسلطنة ؟

ومع قلة أهمية التجارة فى هذا النظام الجديد، ونشوء قيادات جديدة فى البلاد، ومع قلة العمليات التجارية الخارجية تأثرت الصناعة ، والحرف وتأثر التنظيم السياسى العام .

٣ – الصناعة والحرف :

كانت الصناعة السائدة فى مصر والشرق الأدنى فى هذا العصر هى صناعة يدوية، تعتمد على الأسواق المحلية ، تقوم أساساً على نظام الحرف والطوائف. وكان لكل حرفة طائفة لها شيخها الذى يشرف على أمورها ، وعلى أفرادها ويدافع عن مصالحهم . وكان هذا النظام وراثيا فى مصر ينتقل من الأب إلى إبنه ، ولذلك فإن التعليم الصناعى كان مرتبطاً بالأسرة ، ويساعد على المحافظة على تقاليد معينة للحرفة ، مع محاولة التخصص فيها وإتقانها ،وكان أصحاب الحرف يجتمعون سويا فى شكل طائفة ، تشتمل على المعلمين والعرفاء والصبيان . ويكون الأول ملماً بدقائق الحرفة التى يمارسها ، ويشترك مع غيره من المعلمين فى إنتخاب شيخ الطائفة الذى يشرف على أمورها ويحكم بين أفرادها . أما العريف فكان يحتل المكان التالى بعد المعلم ، وهو عامل أجير يعيش عند معلمه ، ويشرف على الصناع والصبيان ، ويمكنه أن يرقى بالمران والخبرة . وبعد إختبار معين ويصبح معلماً. وأما الصبيان فكانوا يعملون فى الحرف والصناعات اليدوية ويتمرنون عليها حتى يتمكنوا من أن يصبحوا معلمين فيها فى يوم من الأيام . وكانت العلاقة وثيقة بين المعلم

ورجاله ، كما كانت فترة التدريب كافية ، واشتهرت الصناعة فى ذلك العصر بالدقة والمهارة والوصول الى مستوى رفيع من الانتاج .

وكان إشراف الدولة على هذه الحرف يتلخص فى جمع الضرائب منها ، دون التدخل فى نواحى الإنتاج الفنية . وكان الصناع يبيعون مصنوعاتهم فى أسواقهم، إذ أن حوانيتهم كانت متجاورة، وتشكل سوقا معيناً للنجارين مثلا. أو الحدادين، أو الصاغة أو العقادين ؛ كما كانوا يبيعونها فى الأسواق المحلية التى تنتشر من الموالد فى الاقاليم . وكانوا يتكاملون فى عملهم مع النظام التجارى سواء باستيراد المواد الخام اللازمة لهم ، أو لتسويق مصنوعاتهم فى الخارج. وكانت المصنوعات المصرية تصل فى هذا العصر إلى الموانى الايطالية ، وإلى أوروبا وإلى بلاد المغرب العربى والاقاليم السودانية مع قوافل التجار وقوافل الحج كما أن نظام الطوائف أفادة من كثرة الأموال الموجودة فى أيدى الحكام المماليك، لكى يبدعوا فى صناعاتهم ويذيدوا فى إتقانها ، مادام الحاكم مستعدا للدفع والاغداق، ولذلك فإن نمو النظام الاقطاعى فى عصر المماليك لم يحكم بالتدهور على الحرف والصناعات الموجودة، بل ساعد على زيادة إتقانها وازدهارها وإنتشارها . وإذا كانت الحروب الصليبية قد أثرت بعض التأثير على العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، وعلى كمية السلع المصدرة إلى أوروبا . إلا أنها لم توقف هذه الحركة وقفا تاما ، وكان جزءاً منها يتمثل فى شكل مصنوعات وطنية ، كما أن التضييق الذى واجهته طرق التجارة مع أوروبا فى هذه الفترة قد أدى إلى محاولات لزيادة كمية التبادل التجارى بين الأقاليم الاسلامية وبعضها ، وفى اتجاه القارة الافريقية .

وكانت قوافل الحج تأتى من بلدان المغرب العربى محملة بمنتجات ومصنوعات هذه الأقاليم من منسوجات صوفية وجلدية وفضية ، ويستخدم بعض الحجاج هذه التجارة من بلد إلى بلد وسيلة للكسب وهم على طريق الحج. وكانوا يعودون

من الحجاز عبر مصر إلى بلادهم بنفس الطريقة ، ويحملون معهم بعض المنتجات ، ويوزعونها فى الاقاليم التالية فى طريق سفرهم . اما قوافل إفريقية فكانت تصل من سنار إلى إسنا ومن دارفور إلى أسيوط ، وكانت تحمل العاج والتبر وريش النعام والصمغ العربى وسن الفيل وتصطحب بعض العبيد ، وتعود من مصر محملة بالأنسجة والمصنوعات . وكانت القوافل التى تأتى عن طريق درب الاربعين يصل عددها إلى خمسة آلاف جمل ، وتمثل قيمة تجارية لها أهميتها ، وكانت الدولة تفرض عليها الضرائب عند وصولها ، وتعود وتفرض ضرائب جديدة عند دخول هذه السلع إلى القاهرة ، وعرضت هذه التجارة بعض الموارد التى نقصت من مصر فى أثناء الحروب الصليبية .

والمهم هو أن الصناعة والحرف ظلت مزدهرة فى عصر المماليك ، وظهرت آثارها فى حالة الرخاء الاقتصادى الذى ازدهر فى البلاد نتيجة لنمو الحركة التجارية .

واذا كان الازدهار التجارى وازدهار الصناعات والحرف مظهران من مظاهر نشاط الطبقة الوسطى ، فإن الطبقة الحاكمة كانت قد أخذت شكلا اقطاعيا واضحا ، وسيطرت على البلاد . ولكن ماهو البنيان السياسى الذى قام على الأسس الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى عصر المماليك ؟ .

٤ - حكم المماليك :

اهتم الحكام والسلاطين المماليك بالاحتفاظ بمقاليد الحكم فى أيديهم ودون أن يحاولوا اشراك غيرهم معهم فيها .

كانوا يشعرون من ناحيه بأنهم أجانب مستوردون من خارج الإقليم ، ولذلك فإن صلاتهم بالأهالى كانت ضعيفة . ودفعهم ذلك الى محاولة التشبث بالحكم والخوف بالسماح بوصول أى عناصر وطنية إليه .

وجاءت الظروف لكى تجعل منهم طبقة محاربة، تعيش بسيفها ورمحها وفرسها ،

ويمكنها أن تعتمد على القوة المادية بدلا من استنادها الى قوة الفكر أو مهارة الصنعة ، أو أهمية رأس المال المتاجر . فاستندوا الى هذه القوة كوسيلة يفرضون بها أنفسهم على الاقليم ، ويبنون عليها امتيازاتهم الخاصة .

ولكن استيرادهم من الخارج كعناصر محاربة . وطبيعة النظام العسكرى الذى عاشوه لم تسمح لهم بخلق أسر وراثية تحكم البلاد من بعدهم ، اعتمدوا على عملية شراء مماليك جدد وتدريبهم ، لتزويد طبقتهم الاجتماعية بالدماء الجديدة وبالعناصر المدعمة لها . ولقد أدى ذلك بالتالى إلى وضع نظام خاص بالمماليك كطبقة حاكمة تسيطر على البلاد . وفى شكل جمهورية عسكرية . يصل الأقوى من بينهم الى الحكم ، دون أن يتمكن من توريثها لابنائه . وكان النظام يتمثل فى تدريب المماليك الجدد منذ صغرهم على الأعمال الحربية وركوب الخيل واستخدام الاسلحة الى أن يصل الى مرحلة الشباب ويصبح فارسا . ثم يرقى من بعد الى رتبة البكوية . ويصبح مسئولا عن عدد من المماليك ، وعن ادارة إقليم معين من أقاليم البلاد .

وكان كل من البكوات المماليك يحاول أن يصل الى الحكم عن طريق قواته ، والتى كانت تتمثل فى عدد مماليكه ، وفى مستوى التدريب الذى يصلون اليه ، فاهتم كل منهم بشراء المماليك الجدد وتدريبهم ، وشراء الخيول والأسلحة ، حتى يسمح ذلك له فى يوم من الايام بالوصول الى الحكم . ومع قلة العمليات الحربية الخارجية إنصرف هم المماليك الى الحكم ، كل فى إقليمه ، وزاد اهتمامهم بالأرض وبالفلاحة ، وبغلة الأرض وبالضرائب ، كمورد من موارد عيشهم وكوسيلة الوصول الى الحكم . كانوا حكاما فى طبقة معينة . يدين كل منهم بالولاء لأحد البكوات المماليك ، وكان هؤلاء البكوات بدورهم يخضعون لشيخ البلد أو لأمير الحج . ويستندون إلى القوة العسكرية ، ويستخدمونها وسيلة وحيدة وفعالة للسيطرة على أداة الحكم .

وكان التجار والصانعين والفلاحين من الوطنيين مبعدين عن الحكم أمام هذه الطبقة التي سيطرت على البلاد . ولم تكن هناك سياسة بالمعنى المعروف الآن أو مناقشة من أجل مشروع معين أو اتجاه معين ، إذ أنهم كانوا جميعاً من العناصر العسكرية التي تمثل البنيان الادارى والعسكرى فى البلاد ، وتصل الى الحكم عن طريق الأقدمية أو عن طريق المؤامرات . وظل الحال على ذلك الى إن وقعت التغيرات الاقتصادية العالمية مع اكتشاف الطرق الجديدة للتجارة. ودخول العثمانيين الى مصر ، فأدخلت عوامل جديدة الى هذا التنظيم الادارى والسياسى .

الفصل الثاني

الاقطاع العثماني

دخل العثمانيون مصر فى وقت وقعت فيه تغيرات اقتصادية هامة فى العالم أثرت على علاقات الشرق والغرب بشكل عام وأثرت على بلدان الشرق الأدنى ومصر بشكل خاص . وإذا كانت مصر المملوكية قد سيطرت على طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب فإن تحول طرق التجارة العالمية حول إفريقية قد أعطى نتائج هامة على المنطقة ، وجاء الحكم العثمانى إلى مصر فى وقت قلت فيه الموارد وانحسر كثير من الرزق عن الأهالى . وكان للعثمانيين صفاتهم وطبيعتهم ومستوى معيشتهم وتفكيرهم ، كما كانت لهم أهداف محددة ، فهل كان فى وسعهم أن يغيروا من طبيعة البنيان الاجتماعى الاقتصادى الموجود فى مصر؟ أو أن يغيروا من التنظيم السياسى الموجود فى البلاد ؟

١ ـ تحول طرق التجارة :

ظلت مصر وسوريا ، دولة متحدة فى عصر المماليك . وظلت مسيطرة على طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب حتى نهاية القرن الخامس عشر . ولقد تعاملت أوربا مع العرب وشعرت بأهمية هذه التجارة ، وأهمية الموارد التى تصل عن طريقها إلى جيوب الحكام المماليك . وكانت الأسباب الاقتصادية أهم وأعمق من غيرها فى دفع الأوربيين إلى ارسال حملاتهم الصليبية إلى الشام وإلى دمياط . وإذا كانت البابوية قد دعت المسيحيين الغربيين إلى المساهمة فى هذه الحملات باسم الصليب فإن أطماع الملوك والأمراء والفرسان الأوربيين كانت واضحة فى هذه الحملات . ولقد ساعدت الحروب الصليبية على زيادة سلطة الملوك فى أوربا فى وقت غيبة النبلاء والفرسان فى الأراضى المقدسة ، خاصة وأن بعضهم قد قتل فى هذه

الحروب ، واستولى الملوك على أراضيهم ، وخرج الإقطاعيون الأوربيون من هذه الحروب ضعفاء . وساعدت هذه الحروب على نشأة الضرائب المباشرة للانفاق على الحملات ، وزادت هذه الضرائب من تدعيم مركز الملوك فى الوقت الذى زاد فيه عبؤها على الإقطاعيين، فتضعضعت قوتهم ونمت الطبقة الوسطى التى تزايدت الأموال فى أيديها . وجاء استخدام البارود وتكوين الجيوش الحديثة ضربة قوية موجهة إلى الإقطاع الأوربى ، إذ أنه لم يكن فى وسع الأمير الإقطاعى أن ينفق على تكوين مثل هذه الجيوش الحديثة بمدفعيتها وبنادقها ، وكان فى وسع الملك وحده أن ينشىء مثل هذه الجيوش ، ويستعين فى ذلك بالضرائب المباشرة التى زودته بها الطبقة الوسطى المتاجرة . وهكذا نمت الملكيات ، ونمت الطبقات الوسطى معها ، وتكاملت مع بعضها فى شكل القوميات الحديثة .

وكما تغيرت القوى المسيطرة على أوربا تغيرت وسائل عملها . وإذا كان الفرسان والنبلاء قد حاولوا الانتصار على بلاد الشرق العربى برياً ، فإن الطبقة الوسطى المتاجرة ستحاول أن تنتصر عليهم بحرياً . واعتمدت هذه الطبقة الوسطى المتاجرة على وسائل عمل جديدة ، مثل البوصلة أو الأبرة المغناطيسية والاسطرلاب . والدفة المتحركة لعبور البحار . وسمحت لها هذه الوسائل ببناء سفن كبيرة ، وتطلب بناء مثل هذه السفن وسائل مادية كبيرة كذلك، فبدأت الرأسمالية عملها.

كان معنى بناء سفن كبيرة وقوية امكان شحنها بكميات أكبر من البضائع ، فجاء تقدم الوسائل المالية مكملا لتقدم الوسائل الفنية البحرية . وظهرت البنوك وانتشرت . وبدلا من نقل الذهب والفضة بدأ الممولون فى إيداعها لدى أحد المختصين، والذى أصبح بالتالى مسئولا عن خزانة زبائنه ، فنشأت البنوك والعمليات المصرفية ، ثم نشأت الشركات والعقود وعمليات التأمين. ثم زادت وسائل العمل باستخدام الصكوك ، وساعد ذلك على انتشار الأجور ، وعلى اختفاء نظام الرق وتحرر أبناء القرى وأبناء المدن. لقد اجتمعت بذلك العوامل الأساسية للازدهار

الصناعى ، وانتشرت صناعة المنسوجات الصوفية فى كل أوروبا ، وعاش منها آلاف من الغزالين والنساجين والصباغين . وكانت هذه الوسائل الجديدة ، من سفن ونقود وأنسجة ، تهدف التعامل مع الشرق،وارتبطت أوروبا بهذه الأسواق الجديدة وأصبحت محتاجة إلى أن تبيع .ولقد جرها ذلك إلى البحث عن المراكز البحرية ، ، وعن المخازن والقواعد والامتيازات . ودخلت أوروبا بذلك فى عصر الاستغلال الرأسمالى الذى كان أساساً لدخولها فى عصر الاستعمار .

ولقد ساعدت هذه التغيرات الاقتصادية والمالية التى وقعت فى أوروبا على تغيير وجه تاريخ العالم بشكل عام ، وتاريخ الشرق الادنى ومصر بشكل خاص . وأخذت أوروبا تبحث عن كنوز تهبها ،ومناجم ذهب تستغلها ،ولم يكن فى وسعها أن تجدها إلا فيما وراء البحار . وكانت السيطرة على التجارة العالمية والبحث عن كنوز جديدة من المعدن النفيس سبباً أساسياً فى الوصول إلى الكشوف الجغرافية، وتحول طرق التجارة العالمية.وقامت كل من البرتغال وأسبانيا بدورها فى الكشوف الجغرافية وغزو العالم بحثا عن الذهب ، عصب الحياة الرأسمالية . وساعد موقع البرتغال المميز على توجيه أنظار البرتغاليين إلى السواحل الإفريقية ، وعملهم على استكشاف ماوراء المحيط الأطلسى. وإذا كان البرتغاليون قد بدأوا عملياتهم فى شكل عسكرى للسيطرة على بلاد المغاربة ، فإنهم قد عمدوا إلى محاولة الالتفاف حول العالم الإسلامى للوصول إلى طريق التوابل، فوصلوا إلى الرجاء الصالح ومنه إلى المحيط الهندى والشرق الاقصى الذى كان مصدر التوابل ، ومصدر الحرير ، وسيطرت البرتغال على تجارة الشرق الاقصى،والتى كانت توردها إلى أوروبا وتتقاضى ثمنها من الذهب .إما أسبانيا فانها قد تمكنت من السيطرة على مناطق غنية بالذهب فى أمريكا ، ثم تمكن الأسبانيون من القيام بعمليات الاستغلال الزراعى فى العالم الجديد ، عمليات أصبحت تدر عليهم من المحاصيل ومنتجاتها الكثيرة (١)

---

(١) أنظر الاستعمار والاستغلال والتخلف للمؤلف: الدار القومية ـ ١٩٦٥ ص ١٦٦ - ١٧٢

والمهم هو أن وصول البرتغاليين إلى مياه الشرق الأقصى وسيطرتهم على التجارة الدولية أو العالمية جاء على حساب مصر وأبناء الشرق الأدنى العربى ، ولقد كان وصول البرتغاليين إلى مياه المحيط الهندى فى سنة ١٤٩٨ كارثة على العرب ومراكزهم ومدنهم وسفنهم وتجارتهم فى كل مكان . ويروى لنا التاريخ أن البرتغاليين قد قاموا بإحراق مدن وموانى العرب على طول ساحل إفريقية الشرقى، ومن موزمبيق حتى ساحل البنادر وخليج عدن . وأحرقوا وأغرقوا سفن العرب فى كل مكان ، ومنعوا تجارة الشرق الأقصى من الوصول إلى مصر والشام.

لقد كان هجوما عنيفا على سلطنة المماليك ،وفى ميدان خاف لم تكن هذه الدولة تتوقع هجوم الأعداء منه . ولقد حاولت مصر رغم المفاجأة ، ورغم قلة إمكانياتها ، أن تدفع هذا الهجوم ،وحاولت أن تتحالف مع البندقية، وأن ترسل السفن إلى البحر الأحمر، والقوات العسكرية إلى اليمن، لكى تمنع استيلاء البرتغاليين على عدن ، أو دخولهم فى البحر الأحمر وتهديدهم لموانى الحجاز والموانى المصرية. ولقد بذل السلطان الغورى كل ما فى وسعه ،ولكن القوات المصرية ضلت الطريق فى اليمن ، والشغلت بمشكلات القبائل وخصوماتها ، وانهزم الأسطول المصرى أمام الأسطول البرتغالى فى مياه الهند فى موقعه ديو البحرية سنة ١٥٠٨ . وتم بذلك للبرتغاليين السيطرة على مياه الهند فى الوقت الذى ضعفت فيه إمكانيات مصر العسكرية ، وقل ورود التجارة إليها ، وحرمت من مورد أساسى من موارد رزقها (١) .

لقد بدأ الفقر يخيم منذ ذلك الوقت على مصر وكل منطقة الشرق الأدنى،وأثر

---

(١) أنظر : العلاقات المصرية الصومالية : للمؤلف : لجنة الدراسات الافريقية : القاهرة المكتبة الأفريقية : سنة ١٩٦٠ . ص ١٠ — ١٦ .

ذلك على انخفاض مستوى معيشة العرب ، وأدى إلى فقرهم وانصرافهم عن العلوم والفنون إلى البحث عن قوت يومهم ، وإلى كدحهم وشقائهم . لقد تغيرت الظروف العامة فى المنطقة ، وفى الوقت الذى لم يجد فيه الفلاح مناصاً من العمل فى هذه الظروف العصيبة حاول الحكام والمسيطرون أن يحافظوا على مستوى معيشتهم ،ولم يجدوا سوى الأرض والفلاح أمامهم وسيلة للاحتفاظ بما يلزمهم من موارد فزاد العبء أضعافا مضاعفة على الفلاح ،ولم تسمح له ظروفه بالتحرك أو التململ . وربما كان ذلك قناعة منه أو استسلاما أو عجزاً أو جهلا بما وصل إليه ، ولكنه استمر فى فقره وجهله وعجزه عن مواجهة الأمراض والأوبئة . وانقطعت صلته بالعالم ، وبدأ رحلة طويلة على طريق التخلف والخضوع للتحكم والاقطاع والاستغلال . وجاء الغزو العثمانى لمنطقة الشرق الأدنى العربية ولمصر لكى يزيد أحواله سوءاً ، وبؤسه شقاءاً .

(٢) الغزو العثمانى :

ينسب معظم الكتاب سوء أحوال مصر إلى الحكم العثمانى . ولكن الواقع هو أن هذا الحكم قد وصل إلى المنطقة بعد نمو وتركز النظام الإقطاعى فيها ، وبعد تحول طرق التجارة العالمية عنها . ولقد سهل على العثمانيين أن يتوسعوا فى المنطقة نتيجة لذلك الانهيار الاقتصادى والعسكرى الذى أصابها . وجاءت طبيعة الحكم العثمانى وطبيعة القائمين به وإمكانياتهم لحكم المنطقة سببا جديداً يمكن إضافته إلى أسباب تدهور تخلف المنطقة .

وكانت قوة الأتراك العثمانيين قد نمت واتسعت فى كل من آسيا الصغرى والبلقان فى نفس الوقت . ووصلت دولتهم إلى السيطرة على المضايق والاستيلاء على القسطنطينية سنة ١٤٥٣ ، فى عصر محمد الفاتح . ووجدت القوة العثمانية أن

دولة فارس تنافسها فى زعامة العالم العربى الذى كان يسكن منطقة السهولة فى الشرق الأدنى . فقام العثمانيون بمحاربة دولة الفرس لابعادها عن المنطقة ، ثم استعدوا لفرض حكمهم عليها .

ولقد اعتبر العثمانيون أن واجبهم الأول يتلخص فى الدفاع عن الأقاليم الإسلامية ضد الأخطار والهجمات الخارجية واعتقدوا أنهم أقدر من السلطان الغورى ومن دولة المماليك على الدفاع عن المنطقة ، وتوحيدها فى صف واحد قوى ضد أى اعتداء أجنبى . واستخدام العثمانيون السيف وسيلة لتوحيد الأقاليم العربية مع أقاليمهم فى دولة واحدة . ومعنى ذلك أن المسألة قد وصلت إلى مرحلة معركة معلنة حول قيادة المنطقة ووحدتها .

ولقد سار السلطان سليم الأول على رأس قواته وجيوشه صوب سوريا ، التى كانت متحدة مع مصر تحت حكم المماليك بدعوى وجود تحالف بين الغورى سلطان مصر المملوكى وبين شاه الفرس . وبدأت الحملة وحصلت على انتصارات سريعة فى مرحلتها الأولى ، وكان ذلك يرجع من ناحية إلى قوة مدفعية الأتراك ، ونقص هذا السلاح عند قوات المماليك ، كما كان يرجع أيضاً إلى الانقسامات والخلافات والتفكك الموجود فى ذلك الوقت بين قيادات المماليك (١) .

ولقد انتصر العثمانيون فى معركة مرج دابق واستولوا على حلب وحماة ودمشق والقدس ، ثم وصلوا إلى مصر وانتصروا على المماليك فى موقعة الريدانية سنة ١٥١٧ .

ويروى لنا ابن إياس هذه المعركة والطريقة التى دخلوا بها إلى القاهرة :

« فلما كان يوم الخميس المقدم ذكره زحف عسكر ابن عثمان ووصلت أوائله

---

(١) أنظر : المدخل إلى تاريخ العالم العربى الحديث : للمؤلف : دار المعارف ـ ١٩٦٥

إلى الجبل الأحمر . فلما بلغ السلطان طومان باى زعق النفير فى الوطاق ونادى السلطان للعسكر بالخروج إلى قتال ابن عثمان ، فركب الأمراء المقدمون ودقوا الطبول حربيا وركب العسكر قاطبة حتى سدوا الفضاء . وأقبل عسكر ابن عثمان كالجراد المنتشر ، وهم السواد الأعظم ، فتلاقى الجيشان فى أوائل الريدانية فكان بين الفريقين واقعة مهولة ، يطول شرحها . . . ثم أن العثمانية تحايلوا وجاءوا من كل ناحية أفواجا أفواجا كأنهم قطع الغمام ثم انقسموا فرقتين فرقة جاءت من تحت الجبل الأحمر وفرقة جاءت للعسكر عند الوطاق بالريدانية وطرشوهم بالبندق الرصاص وهجموا عليهم هجمة منكرة . . فما كان غير قليل حتى قتل من عسكر مصر مالا يعلمه إلا الله تعالى . . فلم تكن إلا ساعة يسيرة حتى انكسر عسكر مصر وولى مدبراً وتمت عليهم الكسرة . فثبت بعد الكسرة طومان باى نحو عشرين درجة وهو يقاتل بنفسه فى نفر قليل من العبيد الرماة والماليك السلحدارية . . . فلما تكاثرت عليه العساكر العثمانية ورأى العسكر قد ذهب من حوله خاف على نفسه أن يقبضوا عليه فطوى السنجق السلطانى واختفى . . . وأما الفرقة العثمانية التى توجهت من تحت الجبل الأحمر فإنها نزلت على الوطاق السلطانى وعلى وطاق الأمراء والعسكر ونهبوا كل ما كان فيه من قماش وسلاح وخيول وجمال وأبقار وغير ذلك ، ثم نهبوا المكاحل التى كان نصبها السلطان هناك ونهبوا الطوارق والقساتير الخشب التى تعب عليها السلطان — وصرف عليها جملة من المال ولم يفده من ذلك شيء . ونهبوا البارود الذى كان هناك ولم يبقوا بالوطاق شيئا لا قليلا ولا كثيراً . . . ثم أن جماعة من العثمانية لما هرب السلطان ونهبوا الوطاق دخلوا القاهرة بالسيف عنوة وتوجه جماعة منهم المقشرة وأحرقوا ما بها وأخرجوا من كان بها من المحابيس . . . . ثم توجهوا إلى بيت الأمير خاير بك المعمار أحد المقدمين فنهبوا مافيه وكذلك بيت يونس الترجمان وكذلك بيوت جماعة من الأمراء

وأعيان المباشرين ومساتير الناس . وصارت الزعر والغلمان ينهبون البيوت فى حجة العثمانية فانطلق فى أهل مصر جمرة نار، ثم دخل جماعة من العثمانية إلى الطواحين وأخذوا ما فيها من البغال والاكاديس وأخذوا عدة جمال من السائقين . وصارت العثمانية تنهب مايلوح لها من القماش وغير ذلك وصاروا يخطفون جماعة من الصبيان المرد والعبيد السود واستمر النهب عمالا فى ذلك اليوم إلى مابعد المغرب ثم توجهوا إلى شون القمح التى بمصر وبولاق ونهبوا ما فيها من الغلال حتى المسلمين . وهذه الحادثة التى وقعت لم تكن لأحد على بال (١) » .

ولقد تمكن العثمانيون من مصر واستلموا مفاتيح الكعبة من شريف مكة الذى قدمها طوعا للسلطان سليم ، وهو الذى سمى بعد ذلك بخادم الحرمين . وخطبت له مساجد القاهرة على أنه « السلطان بن السلطان ، ملك البرين والبحرين وكاسر الجيشين وسلطان العراقين وخادم الحرمين الشريفين الملك المظفر سليم شاه ..... » .

وتخلص السلطان سليم من طومان باى الذى أمر بقتله ، ثم حصل لنفسه على لقب الخلافة من آخر الخلفاء العباسيين . وأصبحت مصر منذ ذلك الوقت جزءاً من أملاك الدولة العثمانية ، وخضعت لها وخضعت للنظم التى فرضتها عليها .

٣ - تنظيم الحكم :

بقى السلطان سليم فى مصر من شهر يناير حتى شهر سبتمبر سنة ١٥١٧ ، واستغل هذه الفترة فى وضع نظام للحكم يضمن به بقاء تبعية البلاد الدولة العثمانية . وكان بعد مصر عن عاصمة الأتراك يجبرهم على وضع نظام معين لها خاصة وأن السلطان لم يكن كبير الثقة فى أعوانه وقواد جيشه ووزرائه ، بل وحتى فى أفراد أسرته . وفكر السلطان سليم فى تقسيم السلطة بين الوالى وبين ديوان مكون من

---

(١) ابن إياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور . الجزء الثالث : طبعة بولاق

كبار ضباط الحامية الذين سيبقون فى مصر وعلى أساس اعتماد كل من هاتين السلطتين على السلطة الأخرى ، ومراقبتها لها . وكان الوالى يعتبر من الوجهة النظرية هو الحاكم الوحيد وصاحب السلطة العليا فى الأقليم ، وقرر السلطان أن يكون متولى هذه السلطة يحتلها لفترة مؤقته ، لا تتجاوز ثلاث سنوات ، حتى لا يتمكن من اعلان استقلاله ، ويشرف فيها على جمع الجزية ، ولكن على أساس أن يوافـــق الديوان على أوامره . مراقبة له وتحديداً من سلطاته .وكان الديوان الذى يتكون من كبار ضباط الحامية الحق فى رفض تنفيـذ أوامر الوالى ، بـل كان من حقـه كذلك أن يعزله ، إذا ما اعتقد أنه يفكر فى خيانة مولانا السلطان . وبقيت السلطة الفعلية التنفيذية فى أيدى الأمراء والمماليك الذى كان من حق الديوان أن يعينهم أو يعزلهم ، وكانوا مسئولين من ناحيـة أخرى أمام الوالى عن تنفيـذ الواجبات التى عهد إليهم القيام بها .

وبعد السلطان سليم جاء ابنه سليمان القانونى إلى مصر وعدل من نظام حكمها وحول الحامية إلى ما يشبه الجيش الاحتياطى ، وضم إلى هذه الحامية فرقة من المماليك . وكـذلك قام سليمان باستبـدال الديوان بديوانين الأول هو الديوان الكبير الذى يتشكل من كبار ضباط الحامية وكبار الموظفين ،والثانى هو الديوان الصغير الذى ينعقد يوميا فى القلعة ويساعد الباشا الوالى فى النظر فى الأمور العادية ويتألف من رؤساء فرق الجيش ونائب الوالى .

والوقع أن السلطة التنفيذية الحقيقية بقيت فى أيدى البكوات المماليك الذين كانوا يحكمون البلاد قبل مجىء العثمانيين ، وقسمهم السلطان سليم إلى ٢٤ بك وأسند إليهم حكم مديريات القطر وكبار الوظائف ، ولم يكن تعيينهم بالديوان، وتعضيدهم للوالى إلا لإنشاء ثلاث قوى يصعب عليها الاتفاق على سياسة واحدة تتعارض مع سياسة الدولة العلية العثمانية .

وقسم القطر فى عهد الحكم العثمانى إلى ستة عشر إقليما أو مديرية ، وكان لكل من الأقاليم الكبيرة حاكما من المماليك يسمى السنجق ، يساعده وكلاء يحملون إسم الكاشف ، أما الأقاليم الصغيرة فكانت تخضع لحكم كشاف. وكان السناجق والكشاف يختارون من بين البكوات المماليك ويعينهم الباشا الوالى و بموافقة الديوان .

والمهم هو أن كل هذا النظام قد وضع لكى يضمن للدولة العثمانية وصول الإيرادات . وإذا كان واجب السنجق أو الكاشف هو الاشراف على الزراعة ، فإن ذلك كان يعنى قيامه بمهمة جمع الضرائب ، واستتباب الأمن اللازم للانتاج وجمع الضرائب . لقد كان عليهم أن يتعهدوا جسور النيل ويعملوا على تقويتها وبصفتها أساسية لصد خطر يهدد قوت البلاد ، ويهدد بالتالى عملية جمع الضرائب. وكان هؤلاء البكوات يشرفون على جمع الضرائب فى أقاليمهم طبقا لفئات معينة فرضت على الأراضى الزراعية ، وكانوا يرسلونها إلى الخزانة العامة فى القاهرة ، وأخيراً وليس آخراً فإنهم كانوا يستندون إلى قوة عسكرية لصد غارات البدو على القرى ولوقف العصابات والمناسر عند حدها ، حتى يتمكن الفلاح من الزراعة والحصاد ودفع الضريبة .

وكان الباشا الوالى يعتمد على الكحيا أو النائب فى معظم الأمور ، كما كان يعتمد على الدفتردار الذى يشرف على سجلات الأرض وعلى حسابات الايرادات والمصروفات . وكان هناك الروزنامجى الذى يشرف على عملية الضرائب ويضبط حساباتها . أما أمير الحج فكان يشرف على عملية قوافل الحج ويرسل الهبات والصدقات إلى الأراضى المقدسة سنويا . وكان الخازندار يتولى عملية إرسال الجزية سنويا إلى القسطنطينية ، أما أمين المنابر فكان يشرف على مخازن الحكومة التى تشتمل على الضرائب النوعية من المحاصيل . وكان السلطان يعين أحد الفقهاء فى منصب قاضى القضاة لمدة سنتين أو ثلاثة لكى يشرف على حفظ الحقوق طبقا للشرع وباسم أمير المؤمنين .

ولقد كان التنازع على السلطة بين هذه القوى الثلاث أثراً فى أن بقيت البلاد ولاية عثمانية ما دامت كل منها تراقب الأخرى وتمنع إستقلالها بالأمور . ولكن هذا التنازع أدى إلى ضعف كل هذه القوى مجتمعة ، وحدد لها هدفها بأن تراقب القوى الأخرى بدلا من أن تفكر فى تحسين إدارتها .وحصلت الدولة العثمانية على مبتغاها ، وهو بقاء البلاد خاضعة للحكم العثمانى ، وإن كان ذلك الحكم قد أخذ فى الضعف والتدهور نتيجة لتدهور الشئون العامة فى البلاد،وتدهور وسائل الإنتاج.

ولكننا نلاحظ أن سلطة المماليك قد أخذت فى الازدياد مع الزمن ، وعلى حساب ضعف السلطتين الآخرين ، خاصة وأن الوالى كان يمضى فى البلاد فترة قصيرة يهتم فيها قبل كل شيء بجمع أكبر ثروة ممكنة تعوضه عما دفعه من الرشوة للحصول على مثل هذا المنصب ، وكان يقضى هذا الوقت القصير فى نزاع دائم ومستمر مع أعضاء الديوان الذين كانوا أقل منه رتبة ، ويعتقدون أن هدفهم الاول هو مراقبته والاشراف عليه . حدث ذلك والبكوات المماليك متفرغون لحكم الاقاليم ولجمع الضرائب ولتكوين الثروات . وهكذا نرى أن هذا النظام قد وصل بضعفه إلى مرحلة أعطت السلطة الفعلية فى البلاد إلى البكوات المماليك ، وسمحت لهم فى حالات خاصة بالوصول بالفعل إلى إعلان إستقلالهم بالبلاد .

وكان أعضاء الديوان قد ضعفوا مع الزمن نتيجة لتأبيدهم فى مصر دون أن تكون لهم جذور عميقة فى البلاد تشبه جذور البكوات المماليك . وأخذوا يتزاوجون ويتصاهرون مع هؤلاء البكوات ، خاصة وأنهم كانوا يتمتعون بملكيات عقارية وبثروات لها قيمتها ، وكانوا يشبهونهم فى كونهم عناصر تركية أو من المستتركين . ومع ضعف الديوان دخله كثير من المماليك ، ومن أبناء المماليك الذين تفرغوا للحكم وتخصصوا فى مناورات الإدارة بدلا من أن يحتفظوا

لانقسمهم بقوة التدريب العسكرى والتفوق فى نزال الأعداء . ولقد أصبح المماليك هم أصحاب السلطة العليا فى البلاد وسمح لهم ذلك بأن يشتروا أعداداً أخرى من المماليك تدعم من نظامهم وتقوى من شركتهم .

وكان المماليك من جانبهم يعتمدون على القوة المادية والعسكرية لانتزاع أى منصب من المناصب ، ولم يكن لهم نظام معين للرئاسة، فكانت الغلبة للأقوى، لمن يمتلك ويشرف على مساحات أوسع من الأراضى ، أو من يمتلك اعداداً أكبر من المماليك . وأصبح المملوك البك الذى يصل إلى منصب شيخ البلد فى أثناء القرن الثامن عشر يتمتع بسلطة ونفوذ لايدانيه فيه أحد ، إذ أصبح فى وسعه أن يفرض كلمته على الديوان ، ويفرض رغباته على الوالى ، وأصبح هو المسيطر الفعلى على مصير البلاد ، والمستفيد الأول من عملية جمع الضرائب على طريقة نظام الالتزام التى كانت تحمل كل ما يمكن تصوره من المساوىء .

ولقد تخصص الأمراء المماليك فى عملية جمع الضرائب وفى عملية استنزاف آخر ما يمكن جمعه من المنتج حتى وإن كان ذلك يصل بهم إلى قتل الدجاجة التى تبيض بيضةمن الذهب فى كل يوم . وكان قصر نظرهم وانعدام ثقافتهم وتعنتهم العسكرى والعنصرى يجعل منهم عناصر حاكمة ومتحكمة ومستغلة ومغرورة فى نفس الوقت ، وعلى أساس لا يؤدى بالبلاد إلا التقهقر والتخلف والانهيار .

ولقد شاهدت مصر فى أثناء القرن الثامن عشر تجربة قام بها أحد هؤلاء البكوات بالاستقلال بحكم البلاد وهو على بك الكبير الذى وصل إلى منصب شيخ البلد فى سنة ١٧٦٣ والذى أعلن استقلاله بالحكم بعد ست سنوات . فطرد الوالى وامتنع عن دفع الجزية وضرب النقود باسمه وأرسل الجيوش إلىالحجاز واليمن، ثم جهز حملة بقيادة صهره أبى الذهب لفتح الشام. ولكن الدولة العثمانيةاستخدمت نفس طريق المؤامرات ضده فاستمالت صهره إليها وألبته عليه ومنته بحكم مصر ؛

فعاد إلى مصر على رأس جيوشه لمحاربة على بك الكبير ، كما سنشرح ذلك فى الفصل الرابع .

وكانت القوة العسكرية أساساً فى النظام الاقطاعى لعملية الحكم والتحكم والاستغلال ، وكانت الطريقة الوحيدة للوصول إلى المناصب هى الفتن والثورات والمؤامرات ، سار عليها المماليك ، وسار عليها العثمانيون إذ أنهم كانوا بطبيعتهم وطبيعة تكوينهم من الاقطاعيين ، ودفعت البلاد والقوى الكادحة المنتجة الموجودة فيها ثمن ذلك غاليا بقطرات العرق التى نزلت من جبين الفلاح لكى تروى الأرض وتنتج الغلة للغير ، وتحت سياط المتحكمين المتعجرفين المستغلين .

لقد ظل هذا النظام أساساً معمولا به فى البلاد وأفقرها وأنهكها ، واستمر وكأن البلاد قائمة أو مستقلة أو متحدة باسم الدين مع الدولة العثمانية ، وكان الدين بريئاً من هذه العملية الاستغلالية التى اتخذته ستاراً لتحقيق أغراضها المادية .

الفصل الثالث

المجتمع المصرى تحت حكم الإقطاع وخصائص الحكم العثمانى

نجح العثمانيون فى وضع نظام حكم يقوم على أساس تقسيم السلطة بين ثلاثة قوى : الوالى ، وضباط الحامية العسكرية ، والمماليك ، وكان هذا أساساً لنجاحهم كذلك فى الاحتفاظ بمصر ولاية عثمانية ، حتى نهاية القرن الثامن عشر ، ولكن هذا الحكم العثمانى تميز بخصائص معينة ، تظهر من الدراسة الشاملة لعهد الحكم العثمانى ، ومحاولة معرفة تفاعل القوى الحاكمة مع الرعية، ومعرفة الخطوط العامة للعلاقات المادية والمعنوية الموجودة بينهم ، ومحاولة إستنباط القواعد العامة التى كانت تنظم هذه العلاقات . ولقد تميز العهد العثمانى فى مصر بالطبقية الاجتماعية وسيادة روح الارستقراطية ، كما تميز بإستغلال القوى الحاكمة للمحكومين ، ثم إتصف بالجمود والرجعية ، وبخاصة فى وقت ضعف الدولة العثمانية ، وإن كانت صلات التضامن المعنوى ، والدينى ، كانت واضحة ، وساعدت على إستمرار هذا الحكم ، رغم وجود تعارض واضح فى المصالح المادية لكل من الحاكم والمحكوم .

١ ـ الطبقية :

بلغ عدد سكان مصر فى العهد العثمانى ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة ، كانوا ينقسمون ، من الناحية الاجتماعية ، إلى ثلاثة طبقات متميزة عن بعضها : الأتراك العثمانيون ، والمماليك ، والمصريون . ولم يكن هناك أى توازن بين هذه الطبقات ،

من الناحية العددية ، ولا من ناحية وظائفها الإجتماعية ، ومع ذلك فقد تكاملت مع بعضها فى شكل هرمى من ثلاث درجات،أو مساطب تنفصل كل منها إجتماعياً عن غيرها إنفصالا تاماً ، وإن كانت موجودة صنوياً فى نفس التشكيل .

وكانت المجموعة الأولى هى مجموعة العثمانيين،وهم الذين يمثلون الغزاة الفاتحين، ويمثلون السيادة . وكانت تشتمل على الوالى ، وضباط القوات المسلحة الموجودين فى مصر،وكبار موظفى الولاية الذين كانوا يعينون من الدولة العثمانية،ويحضرون من عاصمتها . وكان الوالى ، أو الباشا ، يقضى فترة وجوده فى مصر ، بعيداً عن المصريين . حقيقة أن الأهالى كانوا يحظون برؤيته عند حضوره إلى القاهرة ، وكانوا يتجمهرون على جانبى الطريق الذى يشقه موكبه الرسمى ، حتى يصل إلى القلعة ، وكان هذا التجهز يشتمل كذلك على بعض السيدات والأولاد . كما كان المصريون يتشرفون برؤيته فى المناسبات الرسمية ، وبخاصة عند ذهابه لصلاة العيد ، وعند رئاسته للاحتفالات الرسمية ، مثل حفل سفر وخروج المحمل ، وكذلك سفر التجريدات التى كانت مصر تمد بها الدولة العثمانية ، عند إشتباكها فى حرب مع إحدى الدول الأجنبية . أما فيما عدا ذلك، فإن الباشا كان يقضى كل أوقاته فى قصره الموجود بالقلعة ، بعيداً عن العامة ، وحتى مشاركته فى جلسات الديوان كانت رسمية. وكان الديوان الصغير ، الذى يضم قادة الفرق العسكرية ، أو أغاوات الوجاقات ، يشهد تحرراً فى بحث المسائل ، وإبتعاداً عن الشكليات والرسميات ، أكثر من الديوان الكبير ، الذى كان يضم عدداً من العلماء والأعيان من المصريين . ولاشك فى أن شعور الوالى بكونه من جنس الغزاة الفاتحين ، كان يقربه من ضباط وقادة الفرق العسكرية العثمانية ، وبشكل لا يتوفر أمام غيرهم ، حتى وإن كانوا من علماء البلاد وأعيانها .

وهذا الشعور بالانفصال الطبقى ، مارسه الأتراك العثمانيون بشكل واضح ،

لا حيال كبراء مصر وحدهم ، بل حتى تجاه المماليك ، رغم أنهم كانوا مثلهم، من الحكام ، وكانوا مثلهم ، أجانب عنها ومستوردين إليها . ويرجع ذلك ، فى المقام الأول، إلى شعور الأتراك بأنهم قد أخذوا البلاد عنوة من المماليك ؛ فهم غزاة ، والمماليك أصبحوا خاضعين لهم ؛ حتى وإن كانو قد تحالفوا معهم ، وساعدوهم فى حكم البلاد . وما دام التركى كان يشعر بمثل هذا الشعور تجاه المماليك ، فإن شعوره الطبقى كان يصل إلى مرحلة الانفصال الكامل عن الوطنيين ، أبناء البلاد . ومهما زادت ثروة المصرى ، وارتفعت قيمته ودرجة تبحره فى العلم ، فإنه كان دائماً يعتبر رعية فى نظر التركى ، ويعتبر « فلاحاً » ، حتى وإن كان هذا الباشا لا يعرف أكثر من التوقيع باسمه .

وكان بقاء الوالى فى القاهرة لفترة محدودة من الزمن ، وخوفه على منصبه من المؤامرات والفتن ، ورغبته فى الحصول على أكبر ما يمكنه جمعه من الأموال ، حتى يعوض ما أنفقه للحصول على هذا المنصب . ويضمن رضا « السلطات العالية » عنه ، ويضمن لمستقبله بعض المدخرات — كان كل ذلك يساعده على الحذر من المحيطين به ، والحذر من البكوات المماليك ، ونفس هذا الخوف ، مع الرغبة فى الحصول على الأموال ، قد تبلور فى شكل تحكم وضغط على الأهالى ، حتى يحتفظ بهيبته ، ويحصل على ما يريد وهذا يؤدى إلى إنفصال تام بينه وبين بقية الطبقات الموجودة فى البلاد . ونفس هذا الشعور بالانتساب إلى جنس الغزاة الفاتحين كان موجوداً لدى كبار موظفى الولاية من الأتراك،الذين كانت الدولة تعينهم،والذين كانوا يحضرون من عاصمتها . وكان هذا الشعور موجوداً كذلك لدى قادة الفرق العسكرية وضباطها.ويساعد التنافس الموجود بين الأتراك،العثمانيين وبين البكوات المماليك على زيادة الترابط بين أعضاء كل مجموعة ، وظهور التناقض بوضوح بين مصالح كل منهما وعملت الدولة العثمانية ، منذ أول حكمها لمصر، على الإحتفاظ

بهذا الشعور الطبقى واضحاً ، وحرم السلطان سليم على رجال قواته المسلحة التزويج من مصر ، وحتى التزوج من أرامل المماليك الذين قتلوا فى أثناء المعارك . حقيقة أن هذه القرارات كانت تهدف ، فى المقام الأول ، الاحتفاظ برجال القوات المسلحة خاضعين تمام الخضوع لإحتياجات الإمبراطورية ، دون إرتباطهم باقليم معين من أقاليمها ، ولكنها أدت إلى زيادة تثبيت الشعور الطبقية الإجتماعية بين المنتصر والمهزوم ، وبين الحاكم والمحكوم . ولن يتجرأ الضباط الأتراك على التزاوج مع المصريين إلا فى أثناء القرن الثامن عشر ، أى فى مرحلة ضعف الدولة العثمانية ، وتفككها ، وإشتغال بعض الضباط بالزراعة والتجارة ، وإمتلاكهم الأملاك فى الأقاليم الموجودين بها ، ودون أن تقوى الدولة ، فى ضعفها ، على إتباع النظام .

وكانت المجموعة الثانية هى مجموعة المماليك ، وهم الذين يمثلون حكام مصر السابقين وأصبحوا ، بعد هزائمهم أمام الأتراك العثمانيين ، يتعاونون معهم فى حكم الأقاليم ، وفى شكل تحالف بين مجموعتين عسكريتين ، إحتفظت الأولى والمنتصرة لنفسها فيه بالأولوية وبالسيادة ، وكان على الثانية أن تقدم لها ، فى هذا التحالف ، الولاء ، وتساعدها على إستمرار نظام الحكم ، وإستمرار إستغلال أبناء الأقاليم . ويقدر المؤرخون عدد المماليك الذين كانوا موجودين فى مصر فى العصر العثمانى بما يقرب من عشرة آلاف مملوك ، كانوا يستوردون بشكل مستمر من الخارج . وكان المماليك يرتدون الملابس الفاخرة ، ويعيشون عيشة البذخ ، ويسكنون القصور الفخمة ، ويقتنون الجوارى لحريمهم ، والغلمان لتدريبهم على الحرب والفروسية .

ولا شك فى أن شعور المماليك بأنهم كانوا « أمراء البلاد » وبأنهم كانوا مستوردين ، كان يؤدى إلى شعورهم بالتالى ، بالانفصال عن الأتراك العثمانيين ، وشعورهم كذلك بالإنفصال عن المصريين . ولكن تربيتهم العسكرية وتخصصهم

فى حكم الأقاليم ، كانت تقربهم وظيفياً ، من الأتراك ، كما أن حكمهم للأقاليم ، وشعورهم بأنهم أمراء مصر ، كان يقربهم عاطفياً ، من المصريين ولكن النظام العثمانى كان يفصل بين هذه المجموعات ، رغم وجود تكامل وظيفى بين إختصاصاتها الإجتماعية . وظل المماليك وبكواتهم يقومون بدورهم المحدد فى حكم الأقاليم فى وقت قوة نظام الحكم العثمانى ، ولكنهم عمدوا إلى زيادة سلطاتهم فى الوقت الذى ضعف فيه نظام الحكم العثمانى . وفى المرحلة الأولى ، كان هم المماليك الأولى ، وشغلهم الشاغل ، هو الوصول إلى البكوية ، كهدف فى حد ذاته ، لا يجرؤن على التطلع إلى ما وراءه ، ويكرسون وقتهم لجمع الثروات ، وشراء المماليك الجدد، والمعيشة فى مستوى إجتماعى مرتفع. أما فى المرحلة الثانية، وهى مرحلة ضعف الدولة العثمانية ، فان بعض المماليك أخذ يتطلع إلى السلطة السياسية ، علاوة على السلطة الإدارية. وأصبح شيخ البلد يقف من الوالى موقف الند للند ، وقد يتدخل فى أمر عزله ، أو فى تعيين قائمقام له ؛ وقد يعمد إلى الاستقلال بالبلاد ، كما سنرى فيما بعد ، مع على بك الكبير .

وكان المماليك يستوردون جواريهم وزوجاتهم من الخارج ، الأمر الذى أدى كذلك إلى إستمرارهم كطبقة منفصلة عن طبقة العثمانيين ، ومنفصلة عن كل المصريين. وكانت حياة المملوك، منذ إستيراده لمصر ، وحين وصوله إلى البكوية ، أو حتى إلى منصب شيخ البلد، تجعل هذه الطبقة منفصلة كل الإنفصال عن غيرها ، فى أصلها وتعليمها ، ووظيفتها التى تؤديها بالنسبة للمجتمع . وساعدت مسألة عدم ترك معظم المماليك ذرية لهم ، وإعتمادهم بشكل مستمر على عملية الشراء والإستيراد لتزويد بيوتهم بالعناصر الجديدة ، على إنفصال طبقة المماليك عن غيرها من الطبقات الإجتماعية الموجودة فى مصر .حقيقة أن المماليك كانوا أكثر إتصالا من العثمانيين بالمصريين ، وأنهم كانوا يشركون المصريين فى حفلاتهم

وأفراحهم ، الأمر الذى كان يدفع بعض المصريين إلى الشعور نحوهم بنوع من حب التابع لسيده . ولكن هذا الشعور ، من الطرفين ، يدل كذلك على وجود تبلور طبقى بين المجموعتين داخل نفس المجتمع ، أكثر مما يدل على تقارب بينهما . وتشهد عملية إستغلال المجموعتين الحاكمتين لأبناء البلاد على وجود تبلور واضح فى المصالح الإقتصادية ، الأمر الذى يحتم وجود شعور بالانفصال الاجتماعى فيما بينهم .

أما المجموعة الثالثة فكانت هى مجموعة المصريين ، أبناء البلاد . وكان أبناء هذه المجموعة هم الذين يقومون بأعمال الفلاحة والزراعة ، وهم التجار ، وأرباب الصناعة والحرف .

ويمكننا أن نقسم هذه المجموعة ، من الناحية الإجتماعية ، إلى أكثر من طبقة، ما دامت تشتمل على الفلاح الصغير الذى لا تزيد حيازته من الأرض عن ثلاثة أفدنة ، وتشتمل كذلك على أرباب الصنايع . وعلى كبار التجار فى عواصم البلاد، الذين كانوا يسمون « شاهبندر التجار » . فهذه المجموعة تشمل إذاً على الطبقة الشعبية ، وعلى صغار الطبقة الوسطى ، أو « المساتير » كما تشتمل على الأعيان ؛ هذا علاوة على إشتمالها على رجال العلم ، من أساتذة الأزهر وفقهاء اللغة والإسلام.

وكانت هذه المجموعة ، كلها ، محرومة من ممارسة السلطة السياسية ، التى كانت حكراً على الحكام الغزاة وعلى أعوانهم المماليك . كما كانت تمثل المجموعة التى تخضع للاستغلال فى هذا النظام ، وفى صالح المجموعتين الآخرتين .

وكان الفلاح يرتدى الملابس الخشنة الرخيصة ، ويعيش على خبز الذرة ، ويسكن بيوتا من الطين النى، بالاشتراك مع البهائم . وكان يعيش على حد الكفاف ؛ إذ أن المحصول كان يوضع ، بمجرد جمعه ودرسه ، تحت تصرف الصرافى ؛

وشيخ البلد ، يمثل سلطة الكاشف ، أو سلطة الملتزم على المنطقة . ولم يكن فى وسع الفلاح أن يجادل أو يناقش مع السلطة ، التى كانت تستولى على المال الميرى ، نقداً وعيناً ، وتستولى على فائض الكشوفية ، علاوة على ما قد يطمع فيه رجال السلطة . وكانت السياط تجبر الفلاح على الخضوع ؛ كما أن السلطة لم تترك الفلاح إلا الحد الأدنى اللازم لمعيشته ، حتى يستمر مع بهائمه ، فى العمل فى الحقل ، ويستمر فى الإنتاج .

وكانت السلطة تتدخل كذلك وتفرض نفسها على رجال الحرف وأصحاب الصنايع ، وبشكل يقوى من عملية إستغلال الحاكم للمحكوم .

ومع الفقر الذى ساد هذه المجموعة ، وهى تمثل القوة الوطنية ، ساد الجهل ، وأصبح المصرى لا يجد وقتاً للدراسة والتعليم ، سوى ما كان موجوداً فى بعض الزوايا والكتاتيب ؛ من مبادىء الحساب ، وأساسيات الإسلام ، وساءت كذلك الأحوال الصحية ؛ وكان المصرى هو أكبر قطاع تفترس فيه الأوبئة ، وتؤثر فيه المجاعات . وتكاتف الفقر مع الجهل ومع الأمراض والأوبئة للوصول إلى إنخفاض مستوى المصرى ، عما كان عليه فى عهد السلاطين المماليك ؛ وأخذ المصرى يرزخ تحت عبىء الطبقات المستغلة ، وعجز عن تطوير وسائل إنتاجه ، وعجز عن دفع ما يطلبونه منه إلا بالكاد . وساعد الخوف من السلطة ، وسيوط رجالها ، وتجريدات التأديب التى كانت ترسلها لبعض المناطق من وقت لآخر ؛ على ظهور أمراض إجتماعية وأخلاقية ، فأصبح الفلاح يوصف بالجبن ، ويعجز عن ذكر الحقيقة ، وقد يتعامل بالكذب والغش ، وفى ظل مناخ نفسى غير سليم .

وإضطر المصرى إلى التذلل والتوسل ، حتى تسمح له السلطات بالإستمرار فى حيازة قطعة الأرض التى يعيش منها . وإنه التابع ، بكل ما تحمله هذ الكلمة

عن معاش . وحتى التجار ورجال العلم فإنهم رغم نجاح بعضهم فى تكوين بعض الثروات ، وفى الوصول إلى بعض المناصب فى القضاء والأوقاف ، كانوا خاضعين للسلطة السياسية ؛ أما فى وقت ضعف هذه السلطة السياسية ، فإنهم قد خضعوا للسلطة العسكرية ، التى كان يتمتع بها رجال الوجاقات ورجال المماليك .

وهذه الطبقية الواضحة فى العصر العثمانى ، كانت تتميز كذلك بشعور الحكام العسكريين والمماليك بأنهم يكونون أرستقراطية ، وبشكل يفصل بينهم وبين عامة المصريين. فهى طبقية أرستقراطية ؛ حتى وإن كانت تختلف عن الشعور الطبقى الأرستقراطى الذى كان موجوداً لدى طبقة النبلاء فى أوربا الإقطاعية ، خاصة وأن هذه الأرستقراطية الشرقية لم تكن وراثية ، وتخصصت داخلياً فى أمور جمع الضرائب والإلتزام ، أكثر من تخصصها فى الحروب والأعمال العسكرية .

٢ ـ الاستغلال :

تميز الحكم العثمانى فى مصر ، ونتيجة لوضوح الطبقية الإجتماعية ، وظهور روح الإستقراطية بأنه يقوم أساساً على إستغلال الحاكم للمحكوم .

ولقد تخصص العثمانيون فى أمور الحكم ، وفى كل الأقاليم التى فتحوها وضموها إلى دولتهم ؛ ولم يساعدوا على زيادة الإنتاج ، أو على تطوير وسائله ؛ وبطريقة جعلت العثمانيين عالة على الشعوب التى كانوا يحكمونها .

ورغم نعرة الحكم ، التى وصلت إلى حد التحكم عند الأتراك العثمانيين ، فإن فكرتهم عن الدولة كانت بسيطة ، وساذجة : فهم عناصر محاربة ، وتحكم ، وتدافع ، وترد العدوان ، وعلى الأقاليم أن تزودها بما يلزمها للقيام بهذه المهمة وبالطريقة التى تراها أو تفرضها على الرعية . فالدولة العثمانية دولة محاربة والجيش هو أهم أجهزتها ؛ وعلى الأقاليم أن تدفع الأموال اللازمة للاحتفاظ بمتطلباته

هذا الجيش وقياداته،وفي مستوى رفيع. ولكن حصول الدولة على الأموال كان يتطلب الإهتمام بحفظ الأمن،أى بإخضاع الرعية، ويتطلب كذلك فض المشكلات التي قد تنشأ بين الأهالى وبعضهم ، أو بين مجموعاتهم . وإستدعى هذا الأمر أن تشرف الدولة على وسائل الحكم الداخلى، وعلى وسائل جمع الضرائب ، وتشرف كذلك على القضاء . أما فيما عدا ذلك ، من شئون الصحة والتعليم ، والمواصلات ، فإن الدولة كانت لا تهتم بها كثيراً ، وتتركها للمجهودات الفردية أو المؤسسات الأهلية. ولا شك فى أن هذا الاتجاه جاء نتيجة لشعور الأتراك العثمانيين بتبلورهم وبإنفصالهم عن بقية الشعوب التى كانوا يحكمونها . ولا شك كذلك فى أن هذا الإتجاه قد حرم الأتراك العثمانيين من الوصول إلى وحدة فعلية بين الأقاليم التى حكموها ، ومن صبغها بالصبغة التركية ، الأمر الذى يظهر بوضوح فى أقاليم البلقان ، ويظهر بوضوح كذلك فى منطقة الشرق العربى ، ومصر .

وبفكرتهم البسيطة عن الدولة،لم يحاول الأتراك العثمانيون فرض نظام معين فى الحكم الداخلى على كل الأقاليم ، فاكتفوا بخضوع الزعامات الموجودة لهم ، فى النواحى المعنوية والإسمية،فى المناطق الصعبة والجبلية ، بينما عمدوا إلى إدخال نظم حكم مباشرة أو أكثر من ذلك فى الأقاليم السهلة ، وإن كانوا قد إستعانوا هناك كذلك بقيادات قديمة ، كانت موجودة فى البلاد قبل مجيئهم ، مثل المماليك، وإستخدموها كأعوان لهم فى حكم البلاد .

وكما كان الجيش وسيلة الدولة فى الحروب، كان وسيلتها كذلك فى الحكم وإذا كانت بعض الأقاليم قد شهدت توزيع الدولة لقسم من الأراضى الزراعية على فرق الجيش،حتى تغنى الدولة نفسها مؤونة الإنفاق عليهم، فإن مصر قد شهدت إشتراك قادة الوجاقات فى الديوان ، أى فى مساعدة الوالى على إتخاذ القرارات الهامة التى

تخص البلاد . وإذا كانت مصر لم تخضع لنظام تزويد رجال الوجاقات بإقطاعات زراعية يعملون فيها، ويعيشون منها، فإنها كانت تخصص نصيباً معيناً من الأموال الأميرية لدفع رواتب الجنود والضباط، علاوة على قيامها بإلتزاماتها تجاه الدولة بإرسال «الخزنة» سنوياً إلى إسطنبول وتجاه الأراضى المقدسة بإرسال «الصرر» مع الغلال والمحمل والكسوه سنويا إلى الحجاز .

ومن ذلك يتضح أن العثمانيين قد خصصوا لأنفسهم الحكم، دون أن يشاركوا فى الإنتاج ، وحرموا أبناء البلاد من أن يصلوا إلى المشاركة فى حكم إقليمهم . وعمدوا ، أكثر من ذلك ، إلى تدعيم سلطتهم بمجموعة المماليك التى كانت تحكم مصر وتستغلها قبـــل حضورهم وبإسم الدفاع عن البلاد وعاشت المجموعتين الحاكمتين ، وحتى نهاية القرن الثامن عشر ، دون أن تشتركا فى واحدة للدفاع عن البلاد . فهى طبقة حاكمة ومستغلة ، ولم تكن مصر فى حاجة إلى وجودها ، وإلى إستمرار الإنفاق عليها . طبقة «طفيلية» تمتص عرق الكادحين ، وتفرض نفسها عليهم بالقوة ، ولكى تحتفظ بمستوى المعيشة الذى تختاره لنفسها ، مهما زاد العبىء وثقل على كاهل عباد الله الصالحين . ومع ضعف الدولة ، وعدم تطور أنظمتها فى حد ذاتها ، وعدم مسايرتها للتطور الكبير ، الذى سار قدماً فى دول الغرب منذ عصر الإستكشافات الجغرافية ، أصبحت هذه الدولة عبوبة على الأقاليم التى تحكمها ، وأصبحت تمثل عقبة فى سبيل تطورها وتقدمها . وكان حرص الحاكم على الإحتفاظ بمناطق إستغلاله ومناطق نفوذه يمثل الرجعية فى هذه المنطقة الهامة من مناطق العالم .

٣ ـ الجمود والرجعية :

ولقد إمتاز الحكم العثمانى بأنه عمل الإبقاء على الحالة التى كانت موجودة

قبل دخوله إلى المنطقة ، ولم يحاول تجديدها ، بل أبقاءها كما هى ، وفى جوهرها الأساسى . وحتى بعد أن وضعت مجموعة القوانين فى عهدى سليم وسليمان ، فإنها ظلت سارية المفعول بالنسبة لكل سلاطين الدولة بعد ذلك . ومن هذه الناحية ، كانت الدولة العثمانية تمثل الجمود ، وعدم مسايرتها للتطور الذى كان يعتبر من سنن الحياة . وبعد فترة من الزمن تمر على المنطقة بدون حدوث أى تطور ، يعتبر النظام رجعياً ، علاوة على جموده أو تجمده .

وقد يدعى البعض أن تطور الأحوال الإقتصادية ، وتحول طرق التجارة بين الشرق والغرب بعيداً عن منطقة مصر والشرق الأدنى فى أوائل القرن السادس عشر كان هو المسئول الوحيد عن ذلك الجمود والتخلف الذى أصاب كل المنطقة. والواقع أن لتحول طرق التجارة العامة بعيداً عن المنطقة مسئولية فى ذلك التخلف الذى أصاب النشاط التجارى ، وإن كان من الصعب تحميله مسئولية عدم تطور وسائل الإنتاج نفسها ، إذا ما كانت هناك الرغبة والعزيمة والحاجة لتطويرها عند المنتج والمستفيد ، أو عند الحاكم والمحكوم فى نفس الوقت . وإذا كان تحول طرق التجارة العالمية قد أثر على قيمة الضرائب والرسوم التى كانت الدولة تجبيها على هذه التجارة ، وحتى إذا كان قد أثر على قيمة رؤوس الأموال السائلة ، فقد كان فى وسع المنتج المصرى ، سواء كان من رجال الزراعة أو الحرف ، أن يحسن من وسائل إنتاجه ، ويزيد من قيمة إنتاجيته ، إذا ما كان يرغب فى تعويض ما فاته وضاع عليه من تحول تجارة العبور ، وكان فى وسع الحاكم ، إذا ما كان مستنيراً ، أن يساعد على هذا الإتجاه ، حتى يزيد من فائض القيمة ، الذى كان يشترك مع رجال حكمه فى العيش منه ولذلك فإن تجمد نظم الحكم العثمانية يشترك فى المسئولية مع تحول طرق التجارة العالمية فى الوصول إلى تخلف الإنتاج ، وسوء الأحوال الإقتصادية فى البلاد .

وبعمل الدولة على الإحتفاظ بنفس النظم رغم مرور الزمن،أصبحت النظرة العامة لهذه النظم على أنها هدفاً فى حد ذاتها ، لا وسيلة من الوسائل تؤدى إلى خير المجتمع . وظهرت نظريات جديدة فى السياسة فى غرب أوروبا ، خافت الدولة العثمانية من أن تصل إلى رعاياها ، أو حتى رجال الحكم الموجودين فيها ومع مجىء القرن الثامن عشر . وما صحبه من تطور فكرى وفلسفى وسياسى ، أصبحت الدولة العثمانية تمثل الرجعية فى آرائها ، وفى نظم الحكم التى كانت تطبقها .

حقيقة أن الدولة العثمانية سارت ، منذ أول أمرها ، على سياسة عملية ، وهى الإحتفاظ بالنظم والنظريات والقيم التى كانت موجودة قبل مجيئها ؛ ولكن إحتفاظها بهذه الأوضاع لفترة طويلة من الزمن ، ودون إدخال أى تطوير عليها، رغم التطور الذى كان يتم فى كل العالم ، كان يدل على تجميدها ، ويدل على أنها إحتفظت بالمنطقة كلها فى ظل جو عام من الرجعية .

ومع ضعف الدولة،زاد تمسكها بنظمها ، كما زاد خوفها من التغيير، فزادت فى جمودها ، وزادت فى رجعيتها . وأصبحت الدولة تشك فى الجميع ، حتى فى الولاة الذين كانت ترسلهم لحكم الأقاليم ، وتخشى من إعلانهم الاستقلال بولاياتهم عنها . فعملت على تحديد سلطاتهم ، وعلى إحاطتهم بعدد من الجواسيس والعيون ، الأمر الذى أدى بهم إلى عدم التحرك ، حتى لا يقعوا فى المحظور : فهم يتحركون القيام بعمل خاطىء ولا يتحركون كذلك القيام بعمل نافع. فالمهم هو عدم قيامهم بأى شىء قد يظهر أمام الدولة على أنه ضد « سياستها العليا » ثم قامت الدولة فى أثناء القرن الثامن عشر، بتحديد فترة حكم الولاة بسنة واحدة ؛ وبذلك فقدت الدولة نفسها كل قيمة فعلية لهؤلاء الولاة ، وأصبحوا مجرد ممثلين رسميين ، وإسميين ، للسلطان رأس الدولة .

ومع تحديد مدة الولاية ، حددت الدولة إختصاصات الولاة ، فأصبح الدفتردار ، وهو المسئول عن الإدارات المالية ، يعين من إسطنبول ، وكذلك الكخيا ، أو الكتخدا ، نائب الوالى والمسئول عن النواحى الإدارية ، أصبح يصل من عاصمة الدولة ، وحتى منصب قاضى القضاة الحنفى أصبحت الدولة تختار من يتولى مهامه ومسئولياته . هذا علاوة على كون سلطة الوالى محددة بالديوان ، الذى كان يشارك فيه قواد الفرق العسكرية ، وبسلطة البكوات المماليك ، الذين كانوا يتولون إدارة أقاليم البلاد .

ومع الجمود والرجعية والتمسك بالنظام كما هو ، زادت المساوىء والأمراض طغياناً وتفرساً فى الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، وحتى فى النظم الإدارية والعسكرية ، فالجمود مع الضعف علامة من علامات الشيخوخة ، ومن علامات النهاية ، التى يعجز فيها الحكم تطوير نفسه ووسائله للسير بالبلاد . ورغم أن منطقة الشرق الأدنى كانت تتهيأ لتطور جديد فى النواحى الإجتماعية والإقتصادية قبيل دخول القوات العثمانية إليها ، فان سيطرة العثمانيين عليها ، وإحتفاظهم بالأوضاع كما كانت ، أخرى من حدوث هذا التطور . وإذا كان الحكم العثمانى قد إحتفظ المنطقة بنظمها وتقاليدها ، فانه قد جمدها فى هذه المرحلة الحضارية ، ولمدة ثلاثة قرون .

٤ ـ روح التضامن والمناخ الاسلامى :

إذا كانت مصر قد فقدت ذلك المركز المتفوق الذى كانت تحتله فى العالم الإسلامى بعد دخول القوات العثمانية إليها . فإن ذلك كان يرجع إلى فقدها الخلافة الإسلامية ، التى كانت تجتذب أنظار المسلمين جميعاً صوب أمير المؤمنين الذى كان موجوداً فى القاهرة ، حتى وإن كان قد أصبح لا يمارس سلطات فعلية . كما أنه

كان يرجع إلى فقدها سيطرتها على الأراضى المقدسة، التى إنسلخت عنها، وأصبحت ولاية جديدة من ولايات الدولة العثمانية .

ولكن وجود الأزهر فى القاهرة ساعد على احتفاظ هذه العاصمة بنفوذ على أدنى ودينى ، لدى كل من يرغب فى الدرس ، ويجـــد فى نفسه إستعداد للعلم ، وأدى السلطان سليم نفسه بعض الصلوات فى هذا الجامع، كما أظهر كثير من الولاة إحترامهم له وأضافوا إليه بعض البنايات، وإهتموا بالطلبة الذين كانوا يدرسون فيه . ولكن علينا أن نذكر أن هذه الجامعة عاشت فى العهد العثمانى على سمعتها الماضية ، أكثر مما كانت تقدر على القيام به من أجل مستقبلها ، أو حتى من أجل حاضر الإسلام والعلم فى البلاد . وإنخفض مستوى طلبة الأزهر بشكل واضح فى أثناء العهد العثمانى ، خاصة وأن بعضهم كان يلتجىء إلى هذا الجامع فراراً من الظلم ودخولا فى حمى الإسلام من الإضطهاد ، أكثر من تردده عليه طلباً للعلم . وعلينا أن نعترف بأنه من الصعب فصل الأزهر وأحواله عن الأحوال التى سادت مصر ، وسادت كل المنطقة . وكان الأزهر وغيره من الجوامع والمساجد أماكنا لقراءة القرآن ، وطلب الدعوات ، لرفع البلاء عن الأمة ، ولكشف الغمة ، ولوقف الأوبئة ، أو إنهاء المجاعات ، وكانوا يدعون فيها كذلك ، بالنصر للسلطان ، إذا ما إشتركت جيوشه فى حرب ضد فارس ، أو ضد روسيا .

وكان الأزهر يمثل المناخ العلمى والإسلامى الموجود فى مصر هذه الفترة أصدق تمثيل . ولم تكن هذه الفترة مواتية كثيراً للدراسة ، كما تدل الأبحاث التى عملت فى علوم وآداب وفقه وتشريع هذه الفترة على جمودها وعدم إشتمالها على جديد تضيفه إلى المعرفة فى هذه الميادين . هذا بشكل عام . وإن كان البحث الدقيق يرشدنا إلى إبن إياس (الذى توفى سنة ١٥٢٤) والذى يمتد تاريخه « بدائع

الزهور فى وقائع الدهور » إلى السنوات الأولى من العصر العثمانى ، وإن كان هذا المؤرخ ينتمى إلى الجيل السابق ، جيل سلاطين المماليك ، ويرشدنا كذلك إلى إبن زنبل (الذى توفى سنة ١٥٥٣) والذى كتب عن « تاريخ السلطان سليم خان إبن السلطان بايزيد خان منع قانصوه الغورى سلطان مصر وأعمالها » والذى أعطى لنا وصفاً حماسياً لكفاح طومان باى ونضاله بشجاعة ضد الغزو العثمانى لمصر. ولكن علينا أن ننتظر حتى وقت ظهور الجبرتى (١٧٥٦ - ١٨٢٥) لكى نجد مؤرخاً له قيمته ، ويعتبر أول مؤرخى مصر الحديثة بمعنى الكلمة ، ويمكننا أن نجد كذلك حاشية محمد بن حمزة الرملى (المتوفى سنة ١٥٩٦) على «منهاج» النواوى الشافعية . ولم تشهد هذه الفترة ظهور أى كتب فى الجغرافيا ، كما أن إكتشاف العالم الجديد ، وظهور المخترعات فى أوربا لم تؤثر على عقلية من كانوا رجالا العلم فى مصر فى ذلك الوقت وحتى المشتغلين بالطب ، أصبحوا يحصلون على مناصبهم بدفع الرشى وتقديم الهدايا. ولكنا نجد أن مؤلفات عبدالقادر البغدادى (المتوفى سنة ١٦٢١) ، وكتاب القاموس الذى وضعه الشيخ المرتضى الزبيدى (المتوفى سنة ١٧٩١) ، هى من الكتب الكبيرة التى وضعت فى هذا العصر . ولعرف أن محمد بك أبو الذهب قد إشترى النسخة الأصلية من هذا الكتاب ، ودفع فيها مائتا ألف درهم من الفضة ، لكى يضمها فى مكتبته التى أنشأها بجامعه ، الأمر الذى يرجعنا من جديد إلى أيام عظمة بغداد السابقة .

وكان المناخ العام الذى يسود مصر فى هذا العصر العثمانى هو مناخ «إسلامى» واضح ، تنتشر فيه الإحتفالات بموالد الشيوخ والأئمة ، سواء فى القاهرة أو فى غيرها من العواصم ؛ وعلاوة على مولد الإمام الحسين ، والإمام الشافعى ، الذى كان يمتد لعدة أيام،ويملأ قاهرة المعز لدين الله وحى الأزهر بآلاف من الزائرين إحتفظ مولد السيد أحمد البدوى فى طنطا ، وسيدى عبد الرحيم القنائى ، بجمهور

كبير من الزوار والمريدين. وكانت بعض الأصوات ترتفع من وقت لآخر ضد إعطاء هذا الإهتمام الكبير للموالد، ولكنها كانت تفشل فيما تهدف الوصول إليه. وكانت قوانين الدولة ترسم أمر إقفال محلات الشراب أثناء شهر رمضان، وترسم ضرورة التمسك بشعائر الدين واحترامها.

وأضاف العهد العثماني بعض المعطيات الجديدة إلى فن المعمار الإسلامي الذى كان موجوداً فى العصر المملوكى. وسيكون هذا التأثير بيزنطياً، يؤدى إلى تصغير القباب، وتقليل إرتفاعها، مع إتساع قاعدتها؛ فأصبحت القباب مفلطحة، وأصبحت المآذن متعددة الأضلاع، وتنتهى بقمة هرمية أو مخروطية. وتم فى هذا العهد بناء عدد من المساجد فى القلعة وفى بولاق، وكذلك مسجد محمد أبو الذهب الذى عمل على شكل مسجد السنانية؛ كما تم كذلك إصلاح وترميم عدد كبير من المساجد، مثل مسجد عمرو، ومشهد الإمام الشافعى، والإمام الحسين، والسيدة نفيسة، وكذلك الجامع الأزهر، الذى أضيفت إليه بعض الرواقات، مثل رواق اليمنين. وقام على بك بإدخال إصلاحات كبيرة على مسجد السيد أحمد البدوى فى طنطا، والإمام الشافعى فى القاهرة. وكان أكبر من أهتم بالمساجد فى العصر العثمانى هو الأمير عبد الرحمن كتخدا، الذى بنى وأصلح ورمم ثمانية عشر مسجداً، علاوة على ما بناه من الزوايا والمدارس والسبل والأسواق، وأوقف عليها الأوقاف، للانفاق عليها ولصيانتها. وشاهد القرن الثامن عشر بناء عدد كبير من التكايا والوكالات والأسواق فى القاهرة وكانت تتصف، فى مجموعها، بمحافظتها على روح المعمار الاسلامى.

ولا شك فى أن هذا المناخ الإسلامى كان عاملا يربط بين الحاكم والمحكوم، بين العثمانى والمملوك والمصرى؛ ويشعر الأهالى بأن المتصرف فى أمرهم ينتمى إلى

دينهم ، حتى وإن كان يخالف عنهم فى لغته ، ويختلف عنهم فى طبقته وفى مصلحته وكان هذا الرباط يدعم من روح التضامن ، إن لم تكن روح الوحدة ، ويدعم البنيان السياسى ، ويقوى أركانه ، كلما ظهرت فيه الشقوق ، وأصبح مهدداً بالإنهيار . واستمر روح التضامن الإسلامى هذا فى مصر طوال العهد العثمانى ، وكان خطوة أولى وطبيعية ، على الطريق المؤدى إلى حركة الجامعة الإسلامية فيما بعد ، حتى وإن كانت ظروف البلاد قد سارت من سوء إلى أسوأ ، ووصلت الأحوال الإقتصادية إلى مرحلة التخلف .

الفصل الرابع

التخلف الاقتصادى

تكاتفت التغيرات الهامة التى وقعت فى منطقة الشرق الأدنى فى أوائل القرن السادس عشر،مع طبيعة وخصائص الحكم العثمانى ، الذى تميز بالطبقية ، وبروح الارستقراطية،وبالاستغلال،مع جموده ورجعيته،فى الوصول بالأحوال الاقتصادية فى مصر إلى مرحلة لم تتقدم بعدها ، بل حتى تقهقرت عنها فى بعض القطاعات ؛ وذلك فى الوقت الذى إستمرت الأوضاع الاقتصادية فى تطورها وفى تقدمها فى مناطق أخرى من العالم . فمن الجمود وصلت الأوضاع الاقتصادية فى مصر إلى حالة من التخلف الواضحة ؛ وظهر ذلك فى جميع القطاعات : فى الزراعة وفى الصناعة وفى التجارة وفى المالية . وإستمرت هذه الحالة سائدة فى البلاد حتى نهاية القرن الثامن عشر ، وبداية القرن التاسع عشر .

١ ـ الزراعة :

كانت الزراعة هى وسيلة الانتاج الأولى فى البلاد ، وكانت مرتبطة بالأرض وبالرى وبالأساليب المستخدمة فى الزراعة والاستغلال الزراعى .

أما الأراضى فكانت ، منذ القدم ، تعتبر ملكا للسلطان ، الذى يقوم بتوزيع مساحات منها على أعوانه ورجاله نظير ما يقدمونه له من خدمات ، وبتوزيع باقى المساحات على الفلاحين لزراعتها ودفع الضرائب النقدية والعينية عنها . وكانت المساحات التى توزع على أعوان ورجال السلطان توزع بالتالى على صغار الأعوان، الذين كانوا يعهدون بها ، بدورهم ، إلى الفلاحين لزراعتها . وأبقى السلطان سليم بعد دخوله مصر على هذا النظام؛ إلا أن حيازة الفلاحين للارض كانت وراثية ؛ ما دام الفلاح يدفع ما يربط عليه من أموال ، وما يطلبه رجال السلطة منه .

أما بالنسبة لإيرادات الدولة من أموال الأراضى ، فقد كانت هناك بعض أراضى الأوقاف التى لاتدفع الضرائب ،وهناك أراضى الالتزام،التى كانت توزع على من يتعهدون بجمع الضرائب ، وبشروط معينة ، ويوزعها الملتزم بدوره على صغار الفلاحين الذين يقومون بزراعتها ودفع الضرائب عنها للملتزم . والفرق واضح بين الإقطاع وبين الإلتزام.خاصة وأن هذا النظام الأخير كان محدداً بجمع الأموال،ولم يكن وراثياً ، إلا بشروط معينة ، وهمها موافقة الحاكم عليها . وكان السلطان سليم قد أمر بمسح الأراضى وتسجيلها ، وتسجيل أسماء مستثمريها ، وما يكلف به كل مزارع من أموال . وبعد أن كان الكاشف هو الذى يشرف على جمع الأموال ، بمساعدة عدد من الكتبة والصرافين ، أصبحت هذه العملية من إختصاص الملتزمين ، فى وقت ضعف الدولة العثمانية . ولاشك فى أن عدم إمتلاك الفلاح لأرضه ، مع ضعف إمكانياته وزيادة ما يطلب منه ، جرد الفلاح من الدافع اللازم لتحسين عملية الاستثمار ، ولتحسين حالة الأرض، أو حتى الاهتمام بالاحتفاظ بها فى نفس مستوى خصوبتها .

أما أراضى الأوقاف ، فكان بعضها موقوفاً على الأعمال « الخيرية » ، مثل المساجد والمدارس والكتاتيب ، والتكايا،وبعضها وقفاً « أهلياً » ، وذلك حسب رغبة الواقف فى حجة الوقف ، وللانتفاع بالريع فى بعض الأوجه المحـــددة . ولاشك فى أن تجميد رأس المال بهذا الشكل كان يضمن إستمرار الحصول على الريع أو الغلة ، ولكنه كان يحرم الورثة من الانتفاع باستثمار رأس المال ، ومن تنميته،ويؤدى إلى تفتت نصيب الورثة من هذا الريع من جيل لآخر ، مع تزايد أعدادهم . وبدأت عملية الوقف تحت تأثير دينى،ولضمان الحصول على ريع ينفق منه على أعمال البر والخير ، ولكنها تطورت وزادت مع الزمن ، وأصبح الدافع الاول لها هو ضمان عدم تعرض طمع الحكام لهذه الأملاك ، وضمان عدم دفع

الورثة ضرائب عنها . ولا شك فى أن إهمال النظار أدى إلى قلة خصوبة الأرض الموقوفة ؛ كما أن هذا النظام أدى إلى تجميد بعض من قطاعات الموارد فى البلاد . وفى بعض الحالات كان النظار يستغلون ما كانوا ينظرون عليه من أوقاف ، سواء أكانوا من بين المستحقين أو كانوا من رجال الدين .

وأما نظام الالتزام فقد التجأت إليه الدولة العثمانية فى وقت ضعفها ؛ وبعد أن كان الكشاف والصناجق يشرفون على جمع الأموال الأميرية، أصبحت الدولة تعهد بهذه المهمة إلى من يرغب فى القيام بها من أعيان البلاد ، سواء أكانوا من العثمانيين أو من المماليك أو المصريين . وقد تتفق الحكومة رأساً مع الملتزم ، أو تعرض « دائرة الالتزام » بالمزايدة على من يرغب فيها . وكان الملتزم يدفع مقدماً قيمة ضرائب دائرة الالتزام لمدة سنة،ثم يصبح له الحق فى تحصيل الضرائب فى دائرته ؛ ويتسلم « عقد الالتزام » من شيخ البلد ، الذى أصبح هو الحاكم الفعلى لمصر فى وقت ضعف السلطة العثمانية . وبهذا العقد كان الملتزم يتحول إلى ما يشبه الحاكم المطلق فى دائرة التزامه ، وعلى الأهالى أن يطيعوه ويؤدون له ما يطلبه من ضرائب ؛ فكان يستخدم كل الوسائل الممكنة لاستنزاف ما يمكنه الحصول عليه من الفلاح ، الذى لا يقدر على معارضته . وكان الملتزم يحصل على غلات قسم من اراضى الدائرة التى يلتزم بجمع الأموال منها ، ويسمى بأرض « الوسية » ؛ وكان يسخر الفلاحين فى زراعتها ، ولا يدفع عنها أموالا للحكومة . وبحصول الملتزم على هذا « الامتياز » من الحكومة ، أصبح يمثل أعلى سلطة فى المنطقة ، ويسخر الإدارة فى خدمته ، وخدمة عملية جمع الأموال ؛ وحتى إدارات الأمن خضعت له ، كما خضعت له بقية الاختصاصات الإدارية ، وأصبحت له كلمة فى تعيين شيخ البلد فى كل قرية من القرى التابعة لدائرة التزامه ، وكذلك تعيين «الشاهد» الذى يحفظ سجلات الأراضى ، والتى تدون فيها المساحة وأسماء الفلاحين أصحابه

الحيازة وقيمة الأموال المقررة على كل منهم ، و «الصراف» الذى يجمع الأموال ويسلمها للملتزم ، و«الخولى» الذى يدير أراضى الوسية ، و «المشد» الذى ينفذ العقوبات التى يفرضها الملتزم على الفلاحين الذين لا يدفعون الضرائب أو يرفضون الخدمة المفروضة عليهم فى أرض الوسية ، و «الكلاف» الذى يعنى بمواشى الوسية. وكان فى كل قرية ، علاوة على ذلك ، خفراء وإمام ونجار وحداد وحلاق ، يتقاضون رواتباً من القرية وكان الملتزم يشرف على الزراعة فى دائرة الالتزام، ولكن الزراعة كانت تقوم عموماً على المجهودات الفردية، وتستخدم فيها الاساليب الاولية ، والتى كانت شائعة منذ قرون عديدة . وكان هم الملتزم الاول يتجه إلى جمع أكبر نصيب ممكن من غلة الأرض ، لا إلى زيادة الاستثمار ، وتنمية المحصول والغلة . أما الحكومة التى فقدت حتى عزيمتها على جمع الأموال بنفسها ، فإنها كانت عاجزة عن القيام بمشروعات الرى والصرف اللازمة . فكانت الاراضى تروى بنظام رى الحياض ، وتعطى محصولا واحداً فى السنة ، إلا فى المساحات الصغيرة والمجاورة للنيل مباشرة ، والتى كانت تستخدم فيها بعض السواقى ، أو يستخدم الفلاح الشادوف فى ريها ؛ وكانت المحاصيل الصيفية غير معروفة، أو تكاد تكون غير موجودة .

ومع عجز الحكومة عن القيام بالمشروعات اللازمة ، وإنصراف الملتزمين إلى جمع ما يمكنهم جمعه من غلة الأرض،وعجز الفلاح عن تحسين زراعته وتحسين أرضه ، قلت مساحة الأرض المزروعة، وطغت عليها الصحراء، وقلت إنتاجيتها وذهب الجزء الأكبر منها إلى جيوب الملتزمين ؛ فزاد ظهور التخلف فى ميدان الزراعة ، وفى قطاع الفلاحين .

٢ ـ الصناعة :

تأثرت الصناعة والحرف فى مصر بتغير طرق التجارة الدولية بين الشرق

والغرب ، وتحولها من منطقة الشرق الأدنى إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، فى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر . وهذه الفترة العصيبة المليئة بالحروب وتجريد الحملات ، إنتهت باستيلاء العثمانيين على مصر . ثم قام السلطان سليم قبل رجوعه إلى مقر سلطنته بترحيل ما يقرب من خمسمائة من العمال وأرباب الحرف إلى إسطنبول ، للاستعانة بهم فى ترقية الصناعة فى عاصمة الامبراطورية . وكانت هذه خسارة كبيرة لمصر ، إذ أنه إختار أقدر من وجده فى البلاد ، فحرمت مصر من علمهم ، وحرمت من فنهم .

وأثر فقد مصر لمكانتها كدولة مستقلة على الصناعات والحرف الموجودة فيها ، وبعد أن كان الجيش والأسطول أساساً لكثير من الصناعات الحربية ، كالأسلحة والسروج والتروس والدروع والخيام وصناعة السفن ، إضمحلت الصناعات التى كانت تقوم على وجود الجيش والأسطول، وكانت الصناعات الهامة. كما أن إنتقال مقر عاصمة الدولة من القاهرة إلى إسطنبول قضى على كثير من مظاهر الترف وصناعة الكماليات التى كانت تخدم لوازم الملك .

وجاءت بعد ذلك نظرة الحكام العثمانيين إلى الهدف من وجودهم فى القاهرة، وإلى فهمهم لطبيعة الحكم ، إذ أنها قد صرفتهم عن الاهتمام بالصناعة والحرف ، إلا فيما يتعلق بكونها أحد موارد الضرائب ، الأمر الذى أدى إلى ضعف نظام طوائف الحرف، وإلى تأخر الصناعة. كما أن فتح الحكام العثمانيون الباب للواردات الصناعية الأجنبية ، حرم الصناعة الوطنية من الحماية اللازمة لها ، وأفقدها قطاعاً من السوق الوطنى نفسه ، وذلك فى الوقت الذى عجزت فيه ، مادياً وتنظيمياً ، عن التطور والنمو .

ولا شك فى أن التطور الذى أصاب نظام طوائف الحرف فى العهد العثمانى كان يمثل كل هذه العوامل المختلفة، وكان يؤدى حتمياً إلى تخلف الصناعات الموجودة فى البلاد .

وبعد أن كان لكل حرفة طائفة . ولكل طائفة شيخ ، يرعى شئون الصناع وشئون الصناعة ويدافع عن مصالحهم المشتركة . وفى البيئة الصناعية المحدودة الموجودة فى ذلك الوقت ، وبعد أن كان لكل طائفة نظام ثابت ، يشتمل على المعلمين والعرفاء والصبيان ، ويهتم بتمرين الصبيان وترقيتهم إلى مرتبة العريف ، وبتمرين العرفاء وترقيتهم إلى مرتبة المعلمين ، وبعد أن كان هذا النظام يهتم بمدة التمرين ، ويراقب الصناع رقابة دقيقة من الناحيتين الفنية والإجتماعية ، ويخرج غير الصالحين منهم ويبعدهم عن الطائفة ، وبعد أن كان هذا النظام يحول دون استبداد أصحاب رؤوس الأموال ، وإستئثارهم بأرباح الصناعة ، وتسخيرهم عمالهم لمصلحتهم الذاتية بغض النظر عن مصلحة الحرفة ، وضرورة رفعها إلى المستوى اللائق بها — بعد كل ذلك أدى تدخل الحكام العثمانيين فى نظام الطوائف إلى تحولها عن الغرض الذى نشأت من أجله — وهو التخصص والعمل على رقى الحرف — إلى غرض آخر هو التحكم فى الصناع وإدارتهم طبقاً لرغبات الحكومة، التى كان كل ما يهمها هو الحصول على الأموال بكل طريقة ممكنة، وبخاصة فى عصر ضعف هذه الحكومة (١) .

ولقد زاد ضغط الحكومة على الطوائف، وأخذت تتدخل فى تقاليدها ونظمها الداخلية. وأصبح واجب شيخ الطائفة الأول يتمثل فى جمع الضرائب. وتركت الحكومة لهذا الشيخ أمر تقدير فئات الضرائب ، فظهر إختلال فى توزيع الأعباء الضرائبية بالعدل ، وأصبح فى وسع هذا الشيخ أن يرهق مرؤوسيه ، وظلم من يرغب فى ظلمه . وأدى ذلك إلى عجز بعض مهرة الصناع دفع ما يطلب منهم ، وإلى خروجهم من مجموعة الحرفيين . وبعد أن كان شيخ الطائفة رجلا

---

(١) أنظر : دكتور محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ ص ٢ — ٣ .

فنياً يعمل وفقاً لتقاليد الحرفة ، إقترب فى إختصاصاته من موظفى الحكومة ، وعمل على إرضاء رجال الإدارة ورجال الحكم دون إلتفات لأمر الصناعة .وأخذ المشايخ يستغلون عملية إلتزامهم بجمع الضرائب ، وحريتهم فى جمعها، فى الحصول على فائض يبقى لهم ، بعد تقديمهم ما تطلبه الحكومة ، وتقديمهم الهدايا لرجالها ، حتى يحتفظوا برضاها ورضاهم ومع مرور الزمن ، أصبحت وظيفة شيخ الطائفة عرضة لأن يشتريها من يدفع فيها أكبر ثمن ، وأصبح من الممكن بالتالى أن يدخل إلى هذه الطائفة من كان يقدر على إرضاء شيخ الطائفة ، الحديث النعمة والفن ؛ وأدى ذلك إلى تأخر الصنايع وتخلف الفنون . وبعد أن أصبح عمل شيخ الطائفة إدارياً ، أهمل أمر معاقبة من يخرج من أفراد طائفته على تقاليد الحرفة ، فتهاون الكثير من الصناع فى عملهم وفى معاملاتهم ، وقلت حماستهم على العمل وعلى الإنتاج والإبداع . ونفس نظرة رجال الحكم إلى طوائف الحرف على أنها إدارية جعلتهم يسمحون بتكوين طوائف لغير الصناع ، مثل الخدم والحمالين والممثلين والمغنيين والحلاقين والسقايين وغيرهم ؛ مما كانت تعتبر فى هذا العصر على أنها حرف وضيعة ، أو قليلة الشأن ؛ فأدى ذلك إلى فقدان نظام الطوائف ما كان له من تقدير . وهكذا أدت نظرة الحكومة إلى موارد الإنتاج فى مصر نظرة إستغلالية بحتة ، وإجتهادها فى الحصول على كل ما كانت ترغب فيه من أموال ، إلى نتيجة عكسية . فأرهقت الصناعات بالضرائب ، مما أدى إلى قلة الإنتاج الصناعى ، وإلى إنحطاط مستوى الصناعة ، وبالتالى إلى قلة حصيلة الضرائب ، وإنخفاض ما يصل منها إلى خزانة الدولة .

ولقد إندثرت كثير من الصناعات التى كانت موجودة فى عهد المماليك، ولكن وجود السوق المحلى وحاجته إلى منتجات تتمشى مع أذواق الأهالى ، ساعد على بقاء كثير من الصناعات . وتفضيلها على المنتجات الأجنبية ، كما أن نظام المعيشة

الأضروية فى البلاد ، ومركز الرق منها ، ساعد كثيراً على إستمرار وبقاء بعض الصناعات الأهلية فى المدن والقرى على السواء .

وكانت أهم الصناعات التى بقيت فى مصر ، فى العهد العثمانى ، هى الصناعات الغذائية : مثل طحن القمح والذرة وضرب الأرز والتفريخ والسكر وإستخراج الخل وتقطير ماء الورد والعرقى وصناعة القطير والحلوى ، والصناعات الكسائية مثل غزل ونسج الأقمشة القطنية والصوفية والكتانية ، وصناعة اللباد والتطريز ومنتجات العقادين ودباغة الجلود وصناعة الأحذية ، والصناعات الخاصة بالبناء : مثل ضرب الطوب وصنع الجير والجبس والنجارة والحدادة والخراطة ؛ هذا إلى جانب بعض الصناعات الأخرى المختلفة . مثل صناعة البسط والحصر وصناعة السفن وقلوع المراكب وكذلك صناعة الأسلحة والبارود وصناعة النحاس وتبييضه والصياغة وصك النقود . وكانت غالبية هذه المصنوعات تستهلك فى الأسواق المحلية (١) . وكانت مراكزها تقوم فى الجهات التى تخدمها فيها البيئة : مثل المراكز العمرانية التى يكثر فيها المستهلكون ، والمراكز الساحلية والنيلية التى تساعد فيها سهولة المواصلات على قلة تكاليف النقل . وكان أشهر هذه المراكز هى القاهرة والإسكندرية ودمياط وأسيوط والقصير وقنا .

٤ ـ التجـــارة :

أصيبت التجارة فى مصر بضربة قوية ، فى أواخر العهد المملوكى وأوائل العهد العثمانى ، نتيجة لتحول طرق التجارة العالمية من الشرق الأدنى وحوض البحر المتوسط إلى منطقة غرب أوربا والمحيط الاطلسى . ولا يمكننا أن ننسب مسئولية هذا التغيير لحكم الأتراك العثمانيين للمنطقة ، إذ أنه يرجع أساساً إلى ردود فعل

---

(١) أنظر : دكتور محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة . ص ٣٤ .

دول غرب أوربا فى عصر النهضة على طرق التعامل التى كانت موجودة من قبل فى هذه المنطقة المتوسطة فى العالم ؛ ويرجع كذلك إلى روح الكشوف الجغرافية ، وازدياد نمو الدوافع الشخصية ، مع نمو النظام الرأسمالى فى أوربا نفسها . وعلى أى حال ، فقد تحمل الحكم العثمانى للمنطقه النتائج المترتبة على الأوضاع السابقة له ، كما تحمل نتائج النظم التى وضعها المنطقة ، وطبيعة العلاقات التى أقامها مع الدول الأجنبية بشأن التجارة .

أما التجارة الداخلية فإنها إنحصرت فى عهد الحكم العثمانى فى نطاق التعامل فى الحاصلات الزراعية ، والمصنوعات الوطنية ، وبعض المنتجات المستوردة من الخارج . وفى المدن ، إستمر التعامل فى الأسواق على نظام التخصص،والذى كان موجوداً قبل دخول العثمانيين إلى البلاد ، فكانت لكل سلعة أو مجموعة من السلع المتشابهة سوقاً خاصاً بها ، تعمل معظم الحوانيت الموجودة فيه و تتعامل بتخصص فيها . واشتملت القاهرة مثلا على أسواق النحاسين ، والعقادين ، والصاغة ، والمغربلين ، والفحامين ، والسروجية . أما فى خارج القاهرة ، فقد نشأت أسواق موسمية ، حول مراكز تجمع وتجمهر الأهالى فى المناسبات ؛ إشتهر منها مولد السيد أحمد البدوى فى طنطا ، ومولد القديسة دميانة بالقرب من بلقاس، وكذلك موالد عدد من المشايخ والسادة الموجودين فى طول البلاد وعرضها . واستمرت هذه الموالد تمثل نشاطاً تجارياً كبيراً ، وتمثل أسواقاً سنوية ، يتم فيها التعامل التجارى جنباً إلى جنب مع زيادة المريدين وإشتراكهم فى هذه الموالد . ونجد أن نظام الأسواق السنوية قد تحول فى المراكز والقرى الكبيرة إلى أسواق أسبوعية تعقد فى يوم معين من الأسبوع فى مكان خاص بها ، وتنتقل بسلعها وتجارتها ،فى اليوم التالى ، إلى مكان آخر . وأصبحت هذه الأسواق الأسبوعية تمثل بنداً هاما

فى حياة الأهالى فى كل منطقة من المناطق، وكانت فرصة لالتقاء الفلاحين والتجار فى يوم معين من أيام الأسبوع .

وكان فى وسع الحكم العثمانى لمصر ، رغم تحول طرق التجارة العالمية عن المنطقة، أن يؤدى إلى زيادة تنمية التجارة الداخلية، إذا ما اهتم بها بطريقة اقتصادية، وإذا ما اهتم بتوفير الثقة لدى التجار والمستهلكين على السواء . وكان الامر يتطلب استقراراً فى نظم النقد ، وعناية من الدولة بالمقاييس والمكاييل والموازين ؛ ولكن ، هل كانت ظروف الحكم العثمانى وطبيعته تسمح بذلك ؟

أما فيما يتعلق بنظام النقد، فنعرف أن مصر قد شهدت إضطرابا فى هذا الميدان قبيل دخول العثمانيين إلى البلاد . وكان سلاطين المماليك لا يعطون إهتماما كافيا لعملية صك النقود، ولا لوزنها القانونى. وكثيرا ما كانت قطع العملة تتعرض للغش فى دار صك العملة نفسها، نتيجة للانحراف، وقلة رقابة الدولة على اليهود الذين كانت تعينهم للعمل هناك . وفى بعض الحالات ، كانت الدولة ، أو بمعنى أصح السلطات، تكشف هذا الغش ، وقد تقوم بمعاقبة المسئول عنه ، خاصة إذا ما كان ذلك الغش فى غير صالح الدولة وبعد أن خضعت البلاد لفوضى الحكم المملوكى فى هذا الميدان، جاء العثمانيون بعوامل فوضى جديدة، كما جاءوا بروح نهم وإستغلال، حتى فى ميدان العملة. وكانت الأسواق قد قاست الكثير من إضطراب نظام العملة وضاع على المتعاملين الكثير، نتيجة لعدم ثبات مقياس القيم. وفى بداية الحكم العثمانى ألغيت بعض أنواع العملة الفضية والنحاسية، وإستبدلت بها غيرها، كما أدخلت النقود العثمانية فى التداول ، ووضعت قيم رسمية للنقود المصرية التى لم يصبها الإلغاء . ومع ذلك فإن هذه العملية لم توضع بشكل واضح ومحدد ونهائى، ويمكننا أن نعدد مالا يقل عن ٢٤ تعديلا مختلفا لسعر المبادلة ، ولتحديد قيمة قطع العملة الذهبية والفضية والنحاسية فى عهد حكم أول الولاة العثمانيين ولم يكن هذا التعديل

المستمر يدل على سهر الحكومة على مراقبة نظام العملة ؛ بل كان يدل على تفنن الحكام فى الحصول على كل فائدة ممكنة لصالح بيت المال ، أو الخزانة . وكانوا يهدفون بجعل سعر المبادلة فى مصلحتهم ، وكسب أكبر فرق ممكن بين قيمة النقود الإسمية وقيمتها الحقيقية . وتؤدى هذه العملية ، بطريقة تلقائية ، إلى إنخفاض المستوى الفعلى للثروات ، وإلى إنخفاض مستوى المعيشة .

وكانت مصر تضرب نقودها باسم السلطان العثمانى ، وكانت تستورد الذهب اللازم لهذه العملية من دارفور ، وتستورد النحاس من إسطنبول . وكانت العملة المصرية قد ربطت بالعملة التركية ، وبشكل جعل أى تأثير يحدث فى قيمة هذه العملة الأخيرة يؤثر على قيمة العملة والنقود المصرية . وكان إلغاء التداول ببعض أنواع النقود ، وإستبدال غيرها بها ، وتقرير قيم رسمية جديدة للعملة الباقية ، يحدث فى بعض الحالات فى وقت إرسال الجزية إلى إسطنبول ، الأمر الذى كان يؤدى إلى تخفيض قيم النقود المتداولة ، وإلى زيادة الأعباء على دافعى الضرائب. وكانت مصر تتعامل بالدينار الذهبى ،الذى كان يشتمل على عشرة قطع فضية تسمى دراهم. وإستبدل العثمانيون بالدينار عملة ذهبية تساوى فى الوزن والعيار ،وتسمى « البندقى » . أما الدرهم فقد حلت محله عملة جديدة تسمى « الميدى » ، وكانت تساوى نصف الدرهم وسيتطور الميدى بمرور الزمن ،ويسمى « بارة » ؛ وستساوى هذه البارة جزءاً من أربعين من القرش . وحتى الآن يصعب على دارس تاريخ هذه الفترة تحديد قيمة ثابتة لهذه القطع من العملة ، سواء فيما بينها ؛ أو بالنسبة لقطع العملة المعروفة فى ذلك الوقت فى العالم ،وذلك نتيجة التغيير المستمر فى قيمتها ومع ذلك ، فقد شهدت مصر التعامل بقطع العملة الاجنبية ، والتى كانت قيمتها ثابتة : وكان أهمها هو « الدوقى » أو « البندقى » ، وهو عملة البندقية ؛ و « الريال الهولندى » الذى ضرب على أحد وجهيه رسم الأسد ، وكان يسمى « أبو كلب » ؛

و « الريال الإسبانى » الذى ضرب على أحد وجهيه رسم أمر داخل شكل يشبه النافذة ، وكان يسمى « أبو طاقة » .

ونفس روح الفوضى التى ظهرت فى ميدان العملة ، ظهرت كذلك فى ميدان المقاييس والمكاييل والموازين ، نتيجة لعدم خضوعها كذلك لرقابة فعالة ، وأدى كل ذلك إلى إضطراب فى الأسواق ، وإنعدام الثقة ، وزيادة الغش والتزوير ، وبالتالى الى تدهور الحالة الإقتصادية . ورغم أن العثمانيين قد ساروا على نفس الموازين والمكاييل والمقاييس التى كانت موجودة فى البلاد ، مع ادخال تعديل بسيط عليها ، إلا أن هذا التعديل كان فى إتجاه خفض القيمة . ونتجت عن ذلك قلة مساحة الفدان عما كانت عليه من قبل ، كما إختلفت هذه المقاييس من مديرية إلى أخرى وهدف العثمانيون من ذلك إلى زيادة كمية الضرائب المربوطة على الاراضى الممسوحة ، وإلى زيادة إيراداتهم بطريقة غير واضحة ، وعلى حساب الفلاح .

أما التجارة الخارجية ، فإنها قد تأخرت وضعفت بشكل واضح، نتيجة لقلة البضائع التى أصبحت تمر بالبلاد ، مما أدى إلى قلة حصيلة الضرائب الجمركية، وقلة ما كانت تستفيد مصر من أجور النقل ؛ هذا فى الوقت الذى زادت فيه الصعوبات أمام تصريف المنتجات المصرية فى الأسواق الخارجية . وظلت العلاقات التجارية موجودة بين مصر وبقية البلاد العربية والافريقية ، ولكن قيمتها قلت ، نتيجة لضعف الانتاج الزراعى والصناعى فى البلاد، ونتيجة لضعف رأس المال والثروة العامة، وتناقصها باستمرار. ويمكننا ان نضيف إلى ذلك قلة شأن ميناء الاسكندرية وفقدها قيمتها ، نتيجة لقلة صلاحية مينائها لإيواء السفن،بعد إهمال الحكومة لها ، وصعوبة إتصالها ببقية الاقليم ، بعد إنسداد خليج الاسكندرية ، الذى يوصلها بفرع رشيد ؛ وإرتفاع أجور النقل.وظلت دمياط تتعامل مع الاقاليم السورية . ومع تركيا واليونان ؛ كما ظلت السويس تتعامل مع الحجاز واليمن ، وفى واردات

الهند من الحرير والبهار والتوابل ، واستمرت اسيوط مركزاً للتجارة السودانية والافريقية . واشتغل عدد من الأجانب المقيمين فى مصر بالتجارة الخارجية ، وكان منهم بعض الفرنسيين والايطاليين ، وكانوا يقيمون فى فنادقهم ، أو وكالاتهم ، والتى كانت تشتمل على مخازنهم ومساكنهم ، فى كل من القاهرة والاسكندرية ودمياط . ورغم أن الدولة قد منحت هؤلاء الأجانب بعض الامتيازات ، وأباحت لهم حرية التعامل وإقامة الشعائر الدينية ، وأعفتهم من الخضوع للنظم القضائية والمالية السائدة فى الامبراطورية (١) ، إلا أن هؤلاء التجار كانوا يلقون ، فى بعض الحالات ، معاملة سيئة من الحكام ، ويلاقون الكثير من الاضطهادات ، ويتعرضون لاستبداد البكوات . ورغم تعدد مفردات صادرات مصر ووارداتها ، فإن حجم التجارة الخارجية قد نقص كثيراً عما كان عليه فى عهد سلاطين المماليك ، ووصل إلى ما يزيد قليلا عن نصف مليون جنيه فى مجموع الصادرات والواردات فى السنوات السابقة لمجىء الحملة الفرنسية إلى مصر . كما أن معظم السلع المستوردة أصبحت سلعاً كمالية ، تستورد لصالح طبقة خاصة من السكان ، طبقة الموسرين ، من العثمانيين والمماليك ، أما بقية المصريين فكانت تكفى معظم حاجاتها ومطالبها من المنتجات المحلية . ولا شك فى أن قطاع التجارة قد وصل ، تحت الحكم العثمانى ، إلى مرحلة واضحة من التخلف ، مثله فى ذلك مثل بقية القطاعات الاقتصادية .

٤ ـ الادارة المالية

كانت إيرادات الحكومة فى العهد العثمانى تقوم أساساً على الضرائب ، سواء

---

(١) أنظر الاتفاقية العثمانية مع تجار البندقية ، والتى وقعها السلطان سليم معهم فى ١٤ فبراير سنة ١٥١٧ وثبت بها إمتيازاتهم السابقة ، ومنحهم بها امتيازات جديدة ـ فى كتاب : ـ
Précis de l'Histoire d'Egypte. Le Caire. 1933. Vol. III par. Etienne Combe. pp. 96 101 .

أكانت مفروضة على الأراضى ، أو على الصناعات ، أو على التجارة. أما مصروفات الحكومة . فكانت متعددة . ونلاحظ بشكل عام أن نظام الادارة المالية ، فيما يتعلق بالايرادات والمصروفات ، قد دخلته الفوضى ، وأظهرته فى شكل يختلف عن الأشكال التى سادت فى أوروبا فى ذلك الوقت .

أما من حيث الايرادات والضرائب ، فإنها لم تكن عادلة فى توزيع أعبائها بين المنتجين ، وكانت هذه الأعباء تقع بشكل واضح على كاهل الفلاحين ، أكثر من وقوعها على الصناع والتجار ، وكانت تقع على الفقراء أكثر من وقوعها على الأعيان الأثرياء . وعلاوة على ذلك ، نجد أن دافعى الضرائب كانوا لا يعلمون تماما مقدار الضرائب المربوطة عليهم ، ولا موعد دفعها ، الأمر الذى ترك لتصرف جامعى الضرائب . كما تراخى الحكام فى أمر تنفيذ القوانين واللوائح ، ومراقبة سريانها ، الأمر الذى دفع بعض المحصلين إلى الانحراف فى عملهم . وأدى طمع الحكام إلى زيادة فئات الضرائب ، حتى يجمعوا لأنفسهم ثروات من فائض قيمة الانتاج وكانت نفقات الجباية مرتفعة ، واضطرت الحكومة ، فى مراحل ضعفها ، إلى بيع دخل الضرائب للملتزمين ، وإلى ترك الحرية لهم فيما يجمعون . ورغم تعدد الضرائب ، فإن نظام الالتزام كان يوصل إلى خزانة الدولة قيمة تقل بكثير عما كان يجمع من الممولين . وكان هذا النظام ، فى حد ذاته، يتعارض مع النظم المالية السليمة ، وبدلا من أن يصل مجموع الايراد إلى خزانة الدولة ، التى تقوم بعد ذلك بالانفاق على تكاليف جمع الايرادات، كان الملتزمون والكشاف والبكوات يحتجزون لأنفسهم ، وعلى التوالى ، أنصبتهم من الأموال المجموعة ، ويتحدد بذلك دخل الخزانة العامة ، دون أى تحديد لما قد يصل إليه نصيب جامعى الضرائب من هذه الأعباء . ولم يفرق الحكام فى تلك العصور بين أموالهم الخاصة وبين أموال الحكومة ، وكانوا ينفقون من حصيلة الضرائب على مصالحهم

الشخصية ، ويهملون مشروعات المنافع العامة ، سواء أكانت فى قطاع الخدمات أو فى قطاع الإنتاج . وحتى أمر الموافقة على دفع الضرائب عينا ، فإنه لم يكن يهدف خدمة الممول . بل كان يخضع لعملية تحديد السعر ، التى كانت تقوم بها الحكومة ، ولعملية طريقة الكيل أو الوزن ، والتى كانت دائما فى غير مصلحة الممول ، هذا علاوة على أن عملية نقل الضرائب العينية وتشوينها وحراستها كانت تكلف الدولة من النفقات ما لم يكن هناك داع لها . هذا فيما يتعلق بالإيرادات.

أما فيما يتعلق بالمصروفات، فكان أغلبها يخص الإدارة ، سواء أكانت محلية وتتمثل فى مرتبات ومخصصات الحكام ورجال القوات العسكرية ، أو إقليمية ، وتمثل فى « الخزنة» التى كانت ترسل لإستانبول ، «والصرة» التى كانت ترسل للحرمين ، ونفقات التجريدات التى كانت مصر تعاون بها الدولة العثمانية وقت إنشغالها فى الحروب . ومع إنخفاض قيمة التنمية ، وقلة الأرباح ، وإستهلاك الحكام لجزء كبير من فائض القيمة،إستهلك نظام الحكم العثمانى الثمر والشجر فى نفس الوقت ، وأفقد البلاد ما كانت فى حاجة إليه ، للسير فى طريق التنمية ، أو حتى للاحتفاظ بنفس المستوى الذى كان لها . فأطبق التخلف الاقتصادى على البلاد من كل ناحية .

الباب الثاني

ضعف الإقطاع

بعد فترة طويلة من الحكم العثماني ، وفي أثناء القرن الثامن عشر ، أصاب الضعف الدولة العثمانية نتيجة لتجمد وسائل وعلاقات الانتاج ، وكذلك نتيجة للحروب الكثيرة التي دخلتها ، للدفاع عن اراضيها ، وأنفقت وإستهلكت فيها الكثير من مواردها . ومع الضعف ، أصاب الدولة العثمانية ، ونظامها ، نوع من التفكك ، ظهر في كثير من أقاليمها ، وظهر بشكل واضح في مصر مع محاولة على بك الكبير الإستقلال بشئون البلاد . وكانت لهذه التجربة آثاراً على التطور الاجتماعي والسياسي في مصر ، ود. غير صالح الإقطاع . وعند نهاية القرن الثامن عشر ، جاءت الحملة الفرنسية إلى البلاد ، وعملت على زيادة ضعف الإقطاع ، وإنهاك قواه .

الفصل الخامس

تفكك الإطار العثمانى ، وتجربة على بك الكبير

ظل نظام الحكم ، فى مصر العثمانية ، يسير طبقاً الأسس التى كانت موضوعة ، طوال القرن السادس عشر ، والجزء الأكبر من القرن السابع عشر . وكان معنى هذا أن حاكم مصر هو الباشا أو الوالى ، وأنه كان يحكمها باسم السلطان ، وتعاونه فى ذلك بقية السلطات الموجودة . ولقد شهدت هذه الفترة كثيراً من حركات التمرد ، وشهدت كذلك محاولات الباشاوات القضاء عليها ؛ وكان الولاة ينجحون فى بعض الحالات فى السيطرة على الموقف . وإن كان المتمردون يصلون، فى حالات أخرى، إلى التخلص من الباشا ، سواء بعزله أو بقتله . ولكن علاقة القوى الحاكمة فى مصر ببعضها تغيرت ، من الناحية الفعلية ، وإن لم يكن ذلك من الناحية القانونية ، وإبتداء من الثلث الأخير من القرن السابع عشر : فقلت سلطة الوالى وضعفت بالتدريج ،وإن كان قد إحتفظ قانونا بوضعيته وإختصاصاته ، ووظيفته وخصصانه ، ومرت السلطة بالتدريج إلى أيدى عدد من البكوات المماليك ، أو قادة الأوجاقات العسكرية . وتصل هذه الأوضاع بنا إلى محاولة على بك الكبير السيطرة على حكم مصر ، والمنطقة المحيطة بها فى القرن الثامن عشر ، الأمر الذى يؤثر من جديد فى علاقات القوى ببعضها ، وفى وقت زاد فيه ، من جديد ، إهتمام الدول الاوروبية بمنطقة شرقى البحر المتوسط بصفة عامة ، ومصر بصفة خاصة .

١ ـ النصف الأول من القرن الثامن عشر :

منذ نهاية القرن السابع عشر ، أصبح رجال أوجاق الإنكشارية فى مصر هم

المتصرفين فى شئون البلاد ، وإستولوا على إيراد الجمارك . ولقد حاول الوالى ، إسماعيل باشا فى عام ١٦٩٧ أن يستعيد سلطته ، ولكنه لم يتمكن من ذلك ، رغم إنضمام رجال الأوجاقات الست الأخرى إلى جانبه . ولم يذهب رجال الإنكشارية إلى الوالى صبيحة يوم العيد، لإصطحابه إلى الصلاة ، وبعد ثلاثة أشهر من الخصومة، أجبروا الوالى على أن ينزل عن السلطة ، ثم تحفظوا عليه . وأصبح أحمد أغا الإنكشارية ، هو المسيطر على الأحوال فى مصر .

وبعد ست سنوات من ذلك ، أى عام ١٧٠٣ ، أصبح قائداً آخر من قواد نفس الأوجاق ، وهو على أغا الإنكشارية ، هو الذى يتولى السلطة فى مصر . وكان ترفاً ، عديم التجربة ، ولا يتميز إلا بتعصبه ومغالاته فى القسوة ، وفى وقت سادت فيه الأحوال الإقتصادية ، وإرتفعت فيه الأسعار . ولقد إشتكى منه التجار الأجانب ، بعد أن أمر بضرب أحدهم . وأمر الوالى بعزله ؛ ولكن رجال الأوجاق تكتلوا وتدخلوا وألغوا هذا الأمر فى الديوان ، مما أظهر ضعف سلطته الوالى ، أمام زيادة سلطة الإنكشارية .

كما نشبت الخصومات بين أوجاق الإنكشارية ، وبقية الأوجاقات الأخرى، والتى تكتلت مع بعضها ، وحاولت الحصول على ما كان لرجال الإنكشارية من ميزات . وكان رجال الفرق العسكرية يفرضون سلطتهم على الأهالى ، والتجار ، والأسواق . وزادت المظالم فى مصر ، وأخذت الفوضى تضرب أطنابها داخل تنظيم القوات المسلحة . وأدت هذه الخصومات ، فى عام ١٧١١ إلى وقوع معارك دامية ، بين رجال الإنكشارية ، ورجال بقية الأوجاقات فى ميدان الرميلة بالقلعة، وشارك فيها أوجاق العزب ، وبعض رجال البكوات المماليك . ولقد إضطر الوالى ، خليل باشا ، إلى التنازل عن السلطة ، ونزلوا به من القلعة . وسجنوه فى

أحد المنازل . أما أغا الإنكشارية فإنه قتـل ، وجروا جثته على الأرض ، من الأرجل فى ميدان الرميلة .

ولا شك فى أن صراع الأوجاقات العسكرية ضد بعضها أدى إلى ضعفها ؛ كما أن إشتراك قوات البكوات المماليك فى هذا الصراع ، وفى هـذا الجـانب أو ذاك ،كان يدل على زيادة قوة المماليك ،وعلى محاولتهم زيادة سيطرتهم على البلاد . وبعد أربع سنوات من الهدوء نشبت حرب أهلية جديدة ، أو فتنة فى شهر سبتمبر ١٧١٥ ، بين طائفتين من طوائف المماليك ، أو بين بيتين من بيوتها الكبيرة ، هما القاسمية والفقارية ؛ نسبة إلى قاسم بك الدفتر دار وإلى منافسه ذى الفقار بك الكبير ، وإستمر هذا النزاع بعد ذلك بين أوجاقات الجيش ، نتيجة لإنضمامها إلى هذا الجانب أو إلى الجانب الآخر . وشهدت القاهرة مذبحة عنيفة ، وإستمرت فيها من يوم ١٨ إلى يوم ٢٤ سبتمبر ١٧١٥ ، وسالت فيها الدماء ، وهجم فيها عبدى باشا ، الوالى ، على أماكن الإنكشارية ،ومعه عدد من القوات ، وعدد من المماليك ، وأعمل السيف فى رقابهم ، وقضى على معظمهم ، وأرسل بعضاً من رؤوسهم مملحة إلى إستانبول . وإستمر التنافس على السلطة فى مصر رغم تغير الرجال ، ومجىء رجال جدد ؛ وإستمر بين قادة القوات العسكرية ،كما إستمر بين البكوات المماليك .

ثم نشب صراع بين إسماعيل بك وبين محمد بك جركس،وهما من نفس بيت إبراهيم بك . وكان إسماعيل باشا شاباً ، أمرداً ، حتى أنهم أسموه « قشطة بك » خاصة وإن لحيته لم تكن قد ظهرت بعد . وكان قد ورث ثروة ضخمة ، ذكروا أنها بلغت أربعمائة قرية ، وكانت تدر ما يقرب من مليون قرش كل عام ، كما إشتملت على أعداد كبيرة من المماليك . أما محمد بك جركس فكان من عسكر ،

وقاد فرقة بلغت ثلاثة آلاف من رجال الإنكشارية المصريين ، وشارك بها فى الحرب إلى جانب الدولة العثمانية عند بلغراد فى عام ١٧١٧ . وكان محمد جركس وهو القائد العسكرى الهمام ، ويشعر باحترام كبير لاسماعيل بك ، ويرى ضرورة عودة قيادة بيت إبراهيم بك إليه هو ، لا إلى إسماعيل .

ونشبت المعارك بين إسماعيل بك وجركس بك ، إبتداء من يوم ٦ يوليو ١٧١٩ ، وإستمرت لمدة إحدى عشر يوماً ، ومات فيها ما يزيد على الألف ؛ وتوقفت التجارة ، وأغلقت الحوانيت ، وظل النهب مستمراً فى الشوارع . وبعد خروج جركس بك من القاهرة ، تمكن من العودة إليها متخفيا فى شهر سبتمبر . وإتصل بالباب العالى ، وتعهد بأن يدفع للسلطان مبلغ خمسمائة ألف قرش كل عام ، إذا ما أعيدت إليه ممتلكاته ، وحظى بمنصب الدفتر دار . وكان له أعوان كثيرون فى القاهرة ، من بين رجال الإنكشارية ؛ أما الوالى رجب باشا ، فكان يطمع فى الاستيلاء على ممتلكات إسماعيل بك . وفى ٢٠ نوفمبر ١٧٢٠ ، إنتهز رجب باشا فرصة خروج إسماعيل بك للحج ، وقبض على أعوانه ، وعين محمد جركس بك أميراً للحج بدلا من إسماعيل بك . وتمت مصادرة قرى وأراضى إسماعيل بك ، ونهب قصره ، وخرج محمد بك جركس على رأس ألف من رجال الإنكشارية على طريق السويس ، لمواجهة إسماعيل بك عند عودته من الحجاز .

ولكن إسماعيل بك تمكن من دخول القاهرة متخفيا ، وأعلن أنه سيجعل مصر تخضع خضوعاً تاماً للسلطان ، وجمع حوله عدداً من المماليك ؛ وإتفقوا مع محمد بك جركس ، وتمكن الجميع من مواجهة رجب باشا ، الذى إضطر إلى التسليم بعد بضع طلقات من البنادق والمدافع ، ثم حبسوه فى أحد المنازل . وظل محمد جركس بك يحكم مصر حتى بداية عام ١٧٢٦ ، وسيطر على الأوجاقات السبع ؛

واحتل ثلاثة عشر من بكوات بيته أهم مناصب الحكومة . وبعد أن أظهر ميله إلى إسماعيل بك ، أمر باغتياله على أحد سلالم القلعة .وعمل على صيد بكواته . وخضع سكان القاهرة لرغبات رجال جركس بك ، الذين أخذوا ينهبون الحوانيت والأسواق ، وكانوا يخطفون السيدات والصبية من الشوارع فى النهار .

وكان الباشا المعزول قد ظل فى القاهرة ،فتحالف مع ذى الفقار بك، ثم مع الوالى الجديد الذى عينه جركس بك ، وقرر ضرورة الإنتقام . فتجمع الأهالى حول « الراية النبوية » فى ٩ فبراير ١٧٢٦ ، وهجموا على بيت جركس بك ، بالبنادق والمدافع . واضطر جركس بك إلى الفرار ، ونهبت داره ، وشهدت القاهرة ، وكما كان يحدث فى كل مرة عمليات الإنتقام وقتل الخصوم وأتباعهم . ولكن جركس بك تمكن من الوصول إلى طرابلس الغرب ، حيث تمكن من جمع فرقة من أربعمائة جندى،وعاد فى عام ١٧٢٨ إلى الصعيد ،حيث جمع جيشاً كبيراً ، ضم أعوانه الذين كانوا قد فروا هناك من إنتقام ذى الفقار بك ؛ ونشبت الفتنة من جديد فى مصر ، فى عام ١٧٢٩ . وفى الوقت الذى إستمر فيه ذو الفقار بك فى سيطرته على القاهرة ظل محمد جركس بك يسيطر على الصعيد . وفى العام التالى، ١٧٣٠ ، تم إغتيال ذى الفقار بك فى داره ؛ كما هزم جركس بك ،وجرح وغرق. وحين عثروا على جثته ، قطعوا رأسها ، وملحوها ، وأرسلوها إلى إستانبول . ثم أمر الوالى بقطع رؤوس من وقع من رجاله فى الأسر .

وعلى حطام سلطة كل من جركس وذى الفقار ، بنى عثمان بك ، كتخدا الإنكشارية ، سلطته ، ودعم هذه السلطة بأربعة من الرجال حكموا مصر حكماً إستبدادياً ، وكان أحدهم يتميز بأنه مندفع إلى أقصى درجات الإندفاع ، والثانى مترفعاً ومغروراً ؛ وذلك فى الوقت الذى كان الوالى فيه منزوع السلطة . وكان

الجميع يتطلعون إلى السلطة .ولم يكن هناك طريق لذلك سوى المؤامرات .ووقعت هذه المؤامرات فى عام ١٧٢١ ثم فى عام ١٧٢٥ ؛ وكان يعقب كل منها عمليات إنتقام ،وصحبت أخيراً مؤامرة ثالثة ، فى عام ١٧٢٦ .قتل فيها البكوات الأربع، وقل فى هذه الواقعة من لم تصبه طعنة أو جرح وإنتهى بذلك حكم تلك المجموعة الرباعية التى حكمت مصر من عام ١٧٣٠ حتى عام ١٧٢٦ .

وخاف المنتصرون من أن يقف الوالى فى وجههم ، فعزلوه ، وركب فرسه ، وسار إلى الدار التى كانوا قد أعدوها له ، لكى يبقى فيها حتى تصل أوامر الباب العالى . واستولى على السلطة ثلاثة رجال ، أحدهم يحمل نفس إسم عثمان بك ، القتيل ، وكان الثانى هو كتخيا الإنكشارية ، والثالث هو كتخيا العزب . وعادت المؤامرات من جديد . وفى عام ١٧٤٠ قتل كتخيا العزب إغتيالا ؛ كما وقع عثمان بك ، فى عام ١٧٤٣ فى كمين ، وجرح ، ثم إضطر إلى السفر إلى جرجا ، والتى كان حاكمها أحد بكواته . وإستمرت الإضطرابات فى القاهرة حتى بداية شهر مارس عام ١٧٤٤ . وآل إلى السلطة فى القاهرة كبير المتآمرين ، وإبراهيم بك ، كتخيا الإنكشارية ، الذى حكم مصر لمدة عشر سنوات . وكان رجلا عاديا ، مملوكا مثل غيره ، وإن كان يتميز بالعنف وبالشجاعة ، وإلى أقصى الحدود .وشهدت فترته ، فى عام ١٧٤٧ ، قتالا بين البكوات وبين أغوات الأوجاقات ؛ كما شهدت فى العام التالى قتالا جديداً ، إنضم فيه الباشا إلى البكوات ، وبعد تردد الوالى ، هاجم البكوات ثكنات الإنكشارية والعزب وتمت مطالبة الباشا بالتنازل عن الحكم . وأمام ضغط إبراهيم كتخيا ، فر البكوات إلى الصعيد . وخلص الحكم لإبراهيم بك .

وأصبحت مصر فى عهده هادئة ، ولكنه كان هدوءاً يشبه الموت . أما سلطة

الوالى فإنها أصبحت إسمية . ولم يعتمد إبراهيم بك على الأجاقات وحدها ، بل كذلك على بيوت المماليك الكبرى ، وإقتنى نفسه مئات من هؤلاء المماليك .

وهكذا نرى ، من الأحداث التى تتركز حول العلاقة بين السلطات الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت ، أن الباشا ، أو الوالى لم يعد يسيطر على القوات العسكرية الموجودة فى ولايته ، رغم أنه كان « قانونا » هو القائد الأعلى لكل هذه القوات. ولم يعد رجال الأوجاقات يعرفون هؤلاء الولاة ، الذين كانوا يبقون فى قصورهم، ويتغيرون من فترة لأخرى .

ونجد أن سلطة قادة الأوجاقات قد أخذت فى التزايد ، وبخاصة مع ضعف الدولة العثمانية ، وضعف ولاتها . وكان أكثر هؤلاء القادة سلطة هم كتخدا أوجاق الإنكشارية ، وكتخدا أو عزب . وكذلك تزايدت سلطة المماليك ، وسلطة بيوتهم التى زاد عدد المماليك فيها ، وزاد عدد من ينتسب إليها من الكشاف والبكوات . واضطر الباشا إلى أن يحاول التمييز بين من يسعون إلى السلطة ، وينضم إلى هذا الجانب أو ذاك . ولكنه كان يحكم عندئذ ، لا بصفته حاكماً الولاية ، ولكن بصفته رئيساً « لحزب » ، أو لمجموعة ، من تلك المجموعات المتناحرة ، وكان هذا الوضع يؤدى بالتالى إلى خضوع هذا الوالى لما تأتى به الأيام ، من إنتصار أو إنهزام لتلك المجموعة التى ينضم إليها .

وعلى النقيض من ذلك ، نجد أن هؤلاء القواد والبكوات ، كانوا يحاولون الإحتفاظ للوالى بكل مظاهر الإحترام والتبجيل ، كمظاهر خارجية . وكان السبب فى ذلك هو أنه كان يمثل السلطان ، وكانوا يحتفظون لهذا السلطان ،وهو أمير المؤمنين ، بكل مظاهر الإحترام الممكنة وكان هذا العامل هو الذى يدفعهم بعد عزل الوالى وتعيين قائمقام بدله ، إلى إقفال الثغور والموانى حتى لا تصل

أية أخبار أو شكاوى إلى إستانبول ، ثم يرسلون مندوبين عنهم ، يشرحون للباب العالى ما قاموا به من عمل ، ويطلبوا تعيين والى آخر . أى أنهم كانوا يمارسون السلطة بالفعل de facto ، ولا يفكرون فى ممارستها قانوناً de Jure . وكان إبراهيم كخيا يظهر كل إحترام السلطان ؛ كما كان حريصاً على ألا يصل إلى إستانبول من أخبارهم إلا كل خير ؛ سواء إذا كان الأمر يتعلق بمركز الوالى فى مصر ،أو كان يتعلق بمركز الأجانب المقيمين بهذه البلاد ،وعلاقتهم بالسلطات الموجودة فيها .

وكان الباب العالى يحكم فى ذلك الوقت إمبراطورية بدت عليها مظاهر الضعف ، سواء فى ناحية شخصية السلاطين ، أو إمكانيات الدولة ؛ كما تكاثر عليها الأعداء ولكن الدولة العثمانية كانت ، من وجهة نظر القيادات الطموحة التى تظهر فى هذا الإقليم أو ذاك من أقاليمها ، دولة ضخمة ،وقوية ،وتضم عواصم وحواضر المنطقة ، والملايين من الأهالى . وكانت إحدى الدول العظمى ، أو العظيمة ، الموجودة فى العالم فى ذلك الوقت ؛ ولم تكن فى وسع سلطات القاهرة ، من قواد وبكوات المماليك أن تفكر بسهولة فى عملية الدخول فى صراع مع هذه الإمبراطورية ، خاصة وأن رباط التضامن الإسلامى كان يجمع بين الجميع بروابط وثيقة ، حتى وإن كانت عاطفية .

ومع ذلك ، فإن مظاهر ضعف الدولة ، وتفككها ، قد زادت فى ظهورها كل يوم عن اليوم السابق؛وكثرت حركات تمرد الفرق العسكرية ، كما كثرت حركات إنفصال الحكام ، أو إستقلالهم عن عاصمة الدولة ؛ الأمر الذى أدى إلى زيادة المصروفات ، وقلة الإيرادات فى نفس الوقت . وستظهر الحرب التى أعلنتها كاترين الثانية ضد الدولة العثمانية ، فى عام ١٧٦٨ ، ضعف هذه الإمبراطورية ،

وبشكل يسمح لأحد بكوات مصر ، وهو على بك الكبير ، بالقيام بمحاولة للإستقلال بمصر عن هذه الدولة العثمانية .

٢ - على بك الكبير :

ساعدت الأوضاع الموجودة فى مصر ، وفى منطقة الشرق الأدنى ، منتصف القرن الثامن عشر ، على ظهور شخصية من الشخصيات التى إنتهجت سياسة ، تجاوبت مع الأحوال العامة الموجودة ، وتأثرت بالاستعدادات الشخصية للبطل الذى سيلعب الدور الأول فيها . وأعطتنا هذه الشخصية تجربة فريدة فى نوعها فى ذلك العصر ، فى علاقة مصر بالأقاليم المحيطة بها ، وعلاقاتها بالدولة العثمانية . وتمت هذه التجربة فى أثناء الربع الثالث من القرن الثامن عشر .

ولا نعرف الشيء الكثير عن حياة على بك ، فى الفترة السابقة لمجيئه إلى مصر . ولكنه وصل إلى الأسكندرية كمملوك صغير ، حيث بيع لمديرى جمركها ، الذين قدموه بعد ذلك هدية إلى إبراهيم بك ، جاويش الإنكشارية . ثم بدأت بعد ذلك مرحلة التعليم والتدريب ، اللازمة لحياة كل مملوك ، ويقال أنه تفوق على رفاقه فى ركوب الخيل ، وفى اللعب بالجريد وضرب السيف ، والطعن بالحربة ، وإستخدام الأسلحة النارية ، وبدرجة أنهم أطلقوا عليه إسم جن على . وأصبح كاشفاً وله من العمر إثنين وعشرين عاما ، فى سنة ١٧٤٩ . ولما توفى أستاذه إبراهيم كتخيا فى سنة ١٧٥٤ تقلد الصنجقية . وكان معتداً بنفسه ، ويعرف أنه سيتقلد الإمارة بسيفه .

وكان على بك ذا أطماع كبيرة ، وكان يرغب فى الوصول إلى شياخة البلد ؛ أى تزعم كل المماليك . ولكنه لم يرغب فى التسرع ، إذ أنه كان هناك كثير من المنافسين فى الميدان ؛ وكانوا أقدم منه ، وأكثر عدداً وعدة وأموالا . ففضل

على بك أن ينحاز إلى أقوى المنافسين ، حتى يتم له التخلص من منافس آخر . وتم الأمر بأن يصل على بك ، فى أوائل عام ١٧٦٠ ، إلى إختياره شيخاً للبلد ، باسم « عزتلو مير اللوا على بك شيخ البلد فى مصر » . وكون على بك على تكوين قوة عسكرية ، يمكنه الاستناد إليها فى القضاء على من تسول له نفسه أن ينافسه . فأخذ فى إقتناء المماليك ، وتجنيد المغاربة ، وعمل على التقرب من الباشا الوالى ، وتحسين علاقته به ، وكذلك تحسين علاقته بالديوان ، وبقادة الأوجاقات . وبعد عدة سنوات ، تمكن من أن يصبح أغلب الصناجق من رجاله .

وفى عام ١٧٦٧ ، خرج على بك أميراً للحج . ثم عمل على نفى خصومه ، أو إبعادهم عن القاهرة . وإرسالهم إلى الأقاليم ؛ كما أخذ فى ضرب بعضهم ببعض . وبعد فترة قضاها على بك فى الشام ، إضطر على بك إلى العودة إلى الصعيد . وتمكن هناك من أن يتحالف مع مشايخ العرب . وأصحاب العصبيات هناك ؛ ثم تمكن بعد ذلك من أن يعود إلى القاهرة ، بعد أن هزم قوات خصومه . وفى الوقت الذى عمل فيه على كسب الوالى إلى جانبه ، وكسب رضاء السلطان بتسهيل إرسال الخزنة إلى إستانبول ، والصرة والغلال إلى الحرمين ، إستمر فى التخلص من رجال خصومه . وإستصدر فرمانات من الباشا بنفى من كان يرغب فى نفيهم من بينهم . وكان على بك يرسل إلى إستانبول ، علاوة على ذلك ، هدايا كثيرة ، وخيول مطهمة ، إلى السلطان ، ورجال دولته . وأظهر فى نفس الوقت إحترامه للوالى ، ولم يكن يقوم بحركة إلا بعد أن يطلب فرمانا بها من الباشا . فإكتسب عطف الآستانة ، كما إكتسب معاونة الباشا واحترامه له .

وتمكن على بك من القضاء على المماليك الباقين من بيوت الأمراء الذين كانوا منافسين له ، وأقام أتباعه فى أهم مناصب الحكومة . واستكثر من شراء المماليك ،

حتى بلغ ما لديه منهم ما يقرب من ستة آلاف ،وفى نفس الوقت حرم على كشافه وبكواته شراء المماليك ، أكثر من مملوك أو مملوكين ، حتى يظلوا على ولائهم له. وعمل على بك على أن يأمن شر الحامية والديوان ، ويقلل من نفوذهما ومن عدد رجالها ، فأشركهم فى الحروب الداخلية ، التى هلك فيها البعض ، ثم أبعدهم خارج العاصمة . وقضى على بك على نفوذ كبار الضباط فى الأوجاقات ، فأضعف بذلك من سلطة الديوان ، ثم ركز السلطتين الإدارية والحربية فى يديه وعمل على القضاء على شوكة البدو .

وجاءت الظروف الدولية ، فى عام ١٧٦٨ ، ونشوب الحرب الروسية العثمانية ، فرصة فريدة أمام على بك الكبير ، لكى يبدأ حركته الاستقلالية بمصر، ويتخلص من الباشا العثمانى ، وينفرد بالسلطة كاملة فى البلاد . وكانت الدولة فى البلاد . وكانت الدولة العثمانية فى حالة ضعف ، إداريه وعسكرية ومالية ، مما ساعد ظهور الإضطرابات فى معظم أقاليمها ، سواء فى البلقان أو فى منطقة الشرق الأدنى ، وبخاصة فى بلاد العرب وفلسطين ، وسوريا والعراق ولم يكن هناك داع يدعو لعدم إفادة القيادات المصرية المملوكية ، من إنتهاز هذه الفرصة ، مثل غيرها ، مادام لها من القوة ، ومن الرجال والأموال ، ما يمكنها من تنفيذ أهدافها . ومنيت الدولة العثمانية بهزائم ، وإضطرت قواتها البرية إلى التقهقر عبر الدانوب ، وإلى الخروج من القرم ، وإلى الجلاء عن الأفلاق والبغدان والصرب . وخرجت الأساطيل الروسية من البحر الأسود إلى البحر المتوسط ، وهاجمت بلاد الأناضول ، وسوريا ، وهددت مصر . ولا شك فى أن على بك الكبير قد رأى فى ذلك ضعف الدولة العثمانية حربياً ، وعجزها عن الإحتفاظ بهيبتها ، وإرتباكها السياسى والإدارى ، فعمل على إنتهاز الفرصة ، وإستغلالها لمصلحته .

وإذا كان على بك قد إستند إلى الباشا العثماني من قبل ، فإن الفرصة قد سنحت للتخلص منه . فإستصدر أمراً من الديوان بعزل الباشا ، وتولى على بك القائمقامية عوضاً عنه . وبقى محمد باشا فى الحجز حتى توفى فى أوائل عام ١٧٦٩. وظل على بك قائمقاماً حتى آخر عهده ، ولم يسمح لباشاوات العثمانيين بدخول مصر . وكانت هذه العملية جزءاً من تطور طبيعى لتزايد سلطة البكوات المماليك فى مصر ، فى أثناء النصف الأول من القرن الثامن عشر ، وتنازعهم على السلطة مع قادة الفرق العسكرية . ولم يبق فى مصر من مظاهر السيادة العثمانية سوى الخطبة والعملة والخزنة السنوية . أما الأولى فقد ظلت كما هى ؛ وأما الثانية فقد أحدث فيها على بك تغييراً طفيفاً فى عام ١٧٦٩؛ وأما الخزنة فقد أوقف إرسالها إبتداء من عام ١٧٦٨ . ولا شك فى أن إنتساب على بك إلى المماليك ، وترديده أن ملوك مصر كانوا مثلهم من المماليك ، وكذلك ملوك الجراكسة ، وأن هؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها ، كما يقول الجبرتى ، كان يدل على أنه كان يرغب فى الحصول على إستقلال البلاد ، ورفع سلطة الدولة العثمانية عنها ، معتمداً فى ذلك على قوة المماليك ؛ ولكن على أساس أن يكون هؤلاء المماليك من أتباعه هو شخصياً ؛ وهى نقطة هامة بالنسبة لشخصية ذلك القائد .

ولكن علينا أن نذكر أن إستقلال على بك الكبير لم يكن يعنى الاستقلال التام مع السيادة ؛ ذلك أنه إحتفظ بلقب القائمقام بعد عزل الوالى ، ولم ينسب على بك ألقاب الولاية لنفسه كما أنه غضب حين خطب أحد أئمة المساجد له ، بعد خطبته السلطان ، وعاقبه على ذلك . وحتى العملة التى ضربها فى مصر حملت إسم السلطان مصطفى الثالث . ودل كل ذلك على أنه قد سيطر على ، مع إعترافه بخضوعه السلطان .

وكانت أول جهودات على بك هى الإتصال بصديقه ظاهر العمر ، حاكم عكا ،

للتحالف معه، ولتأمين جناحه من جهة سوريا، رغم أن الدولة العثمانية لم تكن فى وضع يسمح لها حينئذ بالوقوف فى وجه هذه الحركات، وقصرت جهودها على توجيه باشا دمشق إلى الحيلولة دون إتصال قوات على بك بقوات ظاهر العمر فى عكا.

وكان على بك شديد الحرص على أن يتعرف على كل شىء بنفسه، ويطلع على كل صغيرة وكبيرة. وأقام مملوكه، محمد بك أبو الذهب، رئيسا لشرطة القاهرة؛ كما أقام بعض التحصينات فى الموانى، وبخاصة فى الإسكندرية ودمياط؛ وضرب بيد من حديد على أيدى المفسدين وقطاع الطرق. وكان إحتياج على بك إلى الأموال، كما حدث فى عام ١٧٧٠، قد دفعه إلى مصادرة أموال الأغنياء، ممن لا ينتسبون إليه؛ وضرب بذلك هدفين مرة واحـــدة: هما الحصول على الأموال، والقضاء على نفوذ هؤلاء الأغنياء، وما لهم من سيطرة. وعمل على إدارة الجمارك لحسابه الخاص، وحرم رجال الأوجاقات من التمتع بإيراداتها. الأمر الذى أضعف نفوذ هـــذه الأوجاقات، ودرجة سيطرة رجالها على البلاد.

وإذا كان على بك قد ترك الأوجاقات كما كانت عليه، إلا أنه عمل على تكوين جيش كبير، لكى يعتمد عليه فى السيطرة على البلاد من الداخل، والسيطرة على المناطق التى كان يرغب فى ضمها تحت سلطته. وكان هذا الجيش الجديد ينقسم إلى قسمين: الأول من فرق مملوكية راكبة، وبلغ عدد فرسانه حوالى الستة آلاف من المماليك المدربين، عدا تابعيهم؛ والثانى من مجموعات المرتزقة، من أتراك وشوام ومغاربة ومتاولة ودروز، وعرب حضرموت وعرب اليمن، ومن الأحباش، ومن الولاة؛ وكانوا لا يقلون فى أعدادهم عن الإثنى عشر ألفا.

واهتم على بك بمدافع الحصار ، وبالسفن الحربية ، وعمل على إستقدامها من الخارج .

واتجه على بك بأنظاره إلى الحجاز ، وإلى الشام ، لضمها لمصر . وإذا كانت الظروف قد دفعته إلى ذلك ، فإن هذه العملية كانت . من جانبه ، محاولة جريئة لإعادة سلطنة المماليك فى منطقة الشرق الأدنى إلى وضعها الجغرافى الذى كان لها حتى السنوات الأولى من القرن السادس عشر .

٣ ـ ضم الحجاز والشام :

لاشك فى أن الأسباب المالية والإقتصادية كان لها دورا عندأصول قيام على بك الكبير بعملية ضم الحجاز والشام ، مع غيرها من العوامل ، وبخاصة فى ذلك الوقت الذى كان تفكير عدد من الأوربيين عامة ، ومن الفرنسيين والإنجليز خاصة ، قد أخذ فى الإتجاه صوب مصر ، كممر بين البحرين ؛ البحر المتوسط والبحر الأحمر ، ووسيلة للاتصال مع الشرق الأقصى ، كما كان عليه الحال قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح،وتحول التجارة إلى المحيط الأطلسى . وكانت كل من الحجاز والشام، لازمة لمصر ، لإتمام مرور هذه التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، ومن منطقة تتمتع بالأمن اللازم .

وكان الحجاز خاضعا لحكم الأشراف ، الذين اعترفوا بدورهم بالسيادة العثمانية ، منذ أن دخلت قوات العثمانيين مصر فى عام ١٥١٧ . وظلت مصر مسئولة عن إرسال المحمل والصرة إلى الحرمين فى كل عام، كماكانت مكلفة بإرسال الأقوات والغلال إلى الحرمين الشريفين .

ثم حدث شقاق بين الأشراف على السلطة فى الحجاز ، فى السنوات الأولى من

النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، تحول إلى نزاع ، استخدمت فيه القوة . واتصل أحد الأشراف بعلى بك الكبير فى عام ١٧٦٨ وطلب اليه تأييده ضد خصومه . ولم تكن الأمور قد استقرت لعلى بك الكبير بشكل نهائى فى مصر ؛ فطلب إلى أمير الحج المصرى فى العام التالى ، وهو محمد بك أبو الذهب ، بدراسة الموقف ومعرفة نيات العرب ، والامكانيات اللازمة للتدخل .

وفى نفس الوقت كان الأوربيون يحاولون العودة إلى الإفادة من البحر الأحمر فى الإتصال بالهند وبالشرق الأقصى . وكان فى وسع مصر أن تفيد من جديد من مركز ميناء جده ، كمستودع لتجارة اليمن والهند والشرق الأقصى ، مع مصر وفى خط التجارة العالمية بين الشرق والغرب. وناقش الرحالة الإنجليز جيمس بروس مع على بك الكبير أمر فتح الطريق المصرى المباشر لتجارة الهند مع أوروبا؛ مما ساعد على بك الكبير على الوصول إلى قرار بشأن ضرورة ضم الحجاز ، وتأمين ميناء جدة ، لكى يتخذها قاعدة للسفن وللتجارة فى البحر الأحمر .

وما أن استقرت الأمور فى مصر ، حتى اهتم على بك الكبير بنفسه بأمر تجهيز الحملة ، وأشرف بنفسه على إعداد الجنود والذخائر والمؤن . وكانت التجريدة بقيادة محمد بك أبو الذهب ، وبها ثلاثة صناجق ، وثلاثة آلاف من العسكر ، وثلاثون مدفعا،وكان على بك قد إختار أحسن جنوده وأحسن قواده لها . وبعد شحن الذخائر والمهات على السفن من السويس ، سارت الحملة بطريق البر . وبعد إحتلال ينبع تمت عملية إنزال المهات من السفن فيها. وبعد التقدم صوب الداخل ، إضطر شريف مكه إلى الخروج منها إلى الطائف ، وتم تولية أمر الشرافة فيها لعبد الله بن يحيى بن بركات . ودخلت القوات المصرية ميناء جدة بسهولة ، وتم تعيين أحد البكوات المماليك ،وهو حسن بك عليها، وظل فيها فى الوقت الذى عاد

فيه محمد بك أبو الذهب مع بقية القوات إلى مصر . وكان هذا يدل على أهمية جدة بالنسبة لعلى بك فى مصر .

وفى السنوات التالية، بدأت بعض السفن التجارية رحلتها من الهند إلى السويس، وتم الاتفاق بين بعض التجار الإنجليز فى الهند، وبين على بك ، وتحددت رسوماً جمركية مخفضة على هذه التجارة فى السويس ، كما تعهد على بك بحماية التجار الإنجليز وتجاراتهم . ولقد ذكر سافارى أن بعض السفن الإنجليزية قد وصلت إلى السويس محملة بأقمشة البنغال ، وأنها لاقت رواجا وربحا وفيرا . وأدت هذه المجهودات إلى طرح فكرة إمكانية وصل مياه البحر الأحمر بمياه البحر المتوسط. وكانت تجربة على بك الكبير خارج حدود مصر تدل على رغبته فى العمل فى منطقة الشرق الأوسط ، وكان فى حاجة إلى الشام، لكى يمنع تدخل النفوذ العثمانى، ضد نفوذه ، فى الحجاز وفى البحر الأحمر .

وكانت أحوال الشام ، تحت الحكم العثمانى ، تعكس كذلك ، فى أثناء القرن الثامن عشر ، نفس الضعف الذى كان قد أصاب بقية أنحاء الإمبراطورية. وكانت الشام تشتمل على مذاهب مختلفة، وطوائف متعددة، علاوة على وجود العصبيات، وبخاصة عند أهالى المناطق الجبلية ، وقبائل وعشائر البادية . وكثيرا ما كانت سلطة ممثل السلطان فيها لا تتعدى دائرة المدن والموانى التى يحكمون منها . وفى مناطق كثيرة ، ظهرت شخصيات متميزة ، ولم تخضع لسلطة الدولة ، إلا من الناحية الإسمية . ويهمنا من بينها فى ذلك الوقت شخصية ظاهر العمر ، الذى تمكن من أن يصبح متصرفا فى صيدا ويافا وحيفا والرملة ونابلس وصفد وعكا ؛ أى أن سلطته امتدت على جميع سوريا الجنوبية ، أو فلسطين، واتخذ من عكا مركزا لمشيخته الكبيرة . وهذه الشخصية ستؤثر فى مصر ، وفى تاريخ مصر .

نتيجة لإتصالها بعلى بك الكبير ، ووضع مشروعات عمل مشتركة بينهما .

وكانت الدولة العثمانية تعترف بسلطة الشيخ ظاهر ، والذى كانت له عصبية قوية ، وثروة ضخمة ، وقوة كبيرة ، رغم بلوغه سن الثمانين . لكن اشتباك الدولة العثمانية فى الحرب ضد روسيا ، مع انتزاع على بك السلطة فى مصر فى نفس العام ، وشعور العثمانيين بوجود تفاهم بينه وبين الشيخ ظاهر العمر ، جعل الدولة العثمانية تسعى إلى تضيق الخناق على الشيخ ظاهر ، وحركت ضده والى الشام بقواته العسكرية ، من دمشق . ولكن قوات الشيخ ظاهر تمكنت من هزيمة قوات باشا دمشق . وتم الاتصال من جديد بين الشيخ ظاهر العمر ، وبين على بك الكبير ، فى عام ١٧٧١ .

وكانت قوات على بك الكبير قد عادت فى ذلك الوقت منتصرة من الحجاز ، فوافق على الدخول إلى العمليات فى الشام . وبعد تجريدة أولى لتأمين طريق المواصلات ، ضد العربان ، حتى غزة ، خرجت حملة يزيد عددها على عشرة آلاف مقاتل من مصر ، وسارت بطريق البر ، وذلك فى الوقت الذى رحلت فيه حملة ثالثة من دمياط بحرا ، ثم أردفها بحملة جديدة . وكان لنزول القوات المملوكية المصرية إلى سوريا الجنوبية تأثيرا كبيرا على القيادة العثمانية فى الشام . ولكن هذه الأرض أظهرت حاجة العمليات إلى المدفعية ، وضرورة الحصول على معونة من جانب البحر . وكانت معظم القوات العثمانية مشغولة على جبهة الدانوب ضد الروس ، وذلك فى الوقت الذى كان فيه الأسطول الروسى يبحر فى البحر المتوسط ، بعد أن خرج اليه من البحر الأسود . فلم يجد على بك غضاضة من أن يحصل على حاجته عن طريق روسيا ، والأسطول الروسى . وكتب على بك إلى الكونت أورلوف ، قائد الأسطول الروسى فى البحر المتوسط ، وأبدى له رغبته فى عقد

معاهدة تحالف وصداقه مع روسيا ، ووعده بكل ما يحتاج اليه جيشه وأسطوله ، وطلب اليه ، فى نظير ذلك بأن يزوده بالمدفعية ، وبعدد من المهندسين . وشجع الكونت أورلوف هذه الحركة ، ووعد بعرض طلبات على بك على كاترين الثانية ، إمبراطورة روسيا .

وكان إتصال على بك الكبير بالاسطول الروسى ، فى وقت محاربة روسيا للدولة العثمانية ، وهى دولة الخلافة الاسلامية ، يؤدى إلى تخلخل معنوى ، وعلى أساس دينى ، بين عدد من رجال على بك نفسه . وعلى أى حال ، فلقد اهتم على بك بتجهيز الحملة الجديدة ، التى حاول بها إنهاء الخطر العثمانى من سوريا . وبلغ عدد رجالها أربعين ألف مقاتل ، زودهم بما يحتاجون إليه من سلاح وذخيرة وعتاد ، وعين محمد بك أبو الذهب ، بطل حملة الحجاز ، قائدا عاما عليها . ولقد برر على بك الكبير أمر الحملة بأنها موجهة ضد عثمان باشا ، والى الشام . وتمكنت هذه الحملة ، بقيادة محمد بك أبو الذهب من دخول دمشق ، يوم ٦ يونيو ١٧٧١ ، دون أن تسيل قطرة واحدة من الدماء . ووصل صدى هذا النصر إلى القاهرة ، وإحتفل به على بك احتفالا كبيرا .

وأصبح على بك الكبير سيد الشام ، وأصبح فى وسعه أن يعلن نفسه سلطانا على مصر وسوريا . وكان هذا هو أقصى ماوصله نفوذ على بك الكبير . ولكن السلطان إستصدر فتوى من قاضى القضاة ، والمفتى الأعظم بإعتبار على بك ورجاله بغاة ، يجب قتلهم إينما وجدوا . وهنا تظهر أهمية ذلك السلاح المعنوى ، الذى زاد من خطورته اتصال على بك الكبير بقواد روسيا ، وهى دولة مسيحية ، وفى حالة حرب مع دولة الخلافة الإسلامية . ووجدت روسيا فى حركات التمرد فى داخل الدولة العثمانية ، والتفكك الموجود بين أقاليمها ، عاملا مساعدا لها ، وهى

تحارب الدولة العثمانية . وفى ليلة ١٠ يونيو ١٧٧١ ، بدأ نجم على بك الكبير فى الأفول . ذلك أن محمد بك أبو الذهب قد عاد سريعا إلى مصر ، وسحب ، فى طريق عودته ، جميع الحاميات التى كان قد أقامها فى البلاد المفتوحة . وبدا يحارب سيده ، وولى نعمته ، كما يقولون . والمهم هو أن بطاقات السلطان ، وقوة روح التضامن الإسلامى ، وإعتماد نظام المماليك على المؤامرات للوصول إلى السلطة ، وإرتباط هذه العملية ، أو المغامرة ، بشخصية القائمين عليها ، دون استنادها إلى قوة مادية أو معنوية من الأهالى ، سكان المنطقة ، قد أدى إلى فشل هذه التجربة ، وقيام تنازع بين على بك ومحمد بك ؛ إنتهى بوصول أبى الذهب إلى السلطة .

٤ ــ محمد بك أبو الذهب :

كانت عملية إنسحاب محمد بك أبو الذهب من الأقاليم السورية إلى مصر ، بعد إنتصاره على القوات العثمانية ، وسيطرته على هذه الأقاليم ، مفاجأة للجميع . وربما رأى البعض فى ذلك أن على بك الكبير نفسه هو الذى كان قد أمر بمثل هذا التقهقر ، ولكن الواقع أن « النظام المملوكى » كان هو المسئول عن تطور الأحداث بمثل هذه الطريقة ، وبمثل هذه السرعة ، وبمثل هذه المفاجئات ؛ وكان يدل على أن محمد بك أبو الذهب قد أخذ فى مواجهة سيده ، على بك الكبير ؛ وكان يدل كذلك عن قرب وقوع « معركة قيادية » بين « السيد » و « التابع » ؛ ويدل بالتالى على أن الرجل الثانى فى القيادة قد طمع فى تولى القيادة العليا والسلطة ، بنفسه ، مع ما قد يحمله ذلك من نتائج على الوضعية العامة ، التى كانت المنطقة قد وصلت إليها .

وأطلع محمد بك أبو الذهب بكوات المماليك الموجودين معه فى الشام على

ثياته بالرجوع إلى مصر « حتى لايقضون بقية أيامهم فى الغربة » ، وذلك بعد أن كان على بك الكبير قد أمره بالإستقرار فى فتح بقية بلاد الشام . وأخذ عودة محمد بك أبى الذهب شكلا سريعا ، قارب شكل الفرار ، أكثر من شكل التقهقر ؛ أو قارن شكل الهجوم المفاجىء السريع على مصر . وكان محمد بك أبو الذهب يتخلص من كل مايعوق سرعة تقدمه ، وبشكل جعله يصل إلى القاهرة بعد ساعات قليلة من وصول نبأ عودته إلى على بك ولاشك فى أنه كان يرغب بذلك فى الإفادة من عنصر المفاجأة ، حتى يسهل عليه أمر اتمام الإنقلاب .

واسقط فى يد على بك، خاصة وأن القوة كانت مع محمد أبو الذهب. ولم يرغب على بك الكبير فى إتخاذ موقف صريح ضد تابعه ؛ وربما عجز عن ذاك . ولقد أمر على بك أحد أعوانه بابلاغ أبى الذهب. فى أوائل عام ١٧٧١ أمره بنفيه إلى الصعيد؛ ثم عين على بك أحد البكوات المخلصين له ، وهو أيوب بك ، حاكما على جرجا ، وكلفه بالتخلص من محمد بك أبو الذهب . وفى جرجا ، تمت مقابلة محمد بك أبو الذهب بالترحيب والإكرام. ولكن أحد خطابات على بك الكبير إلى أيوب بك بشأن التخلص من أبى الذهب ، وقعت فى أيدى هذا الأخير . فواجه أيوب بك ، ثم أمر بالقبض عليه ، ثم قتلوه . وتغير الموقف ، وإلتفت معظم العناصر التى كانت تعارض على بك حول أبى الذهب ، ومعهم كثير من الهوارة . كما كسب محمد بك بعض الرجال من حاشية سيده ، وأصبح يسيطر على كل الصعيد ، وفى موقف مراجهة صريحة ضد على بك الكبير .

ومع تأزم الموقف بهذا الشكل ، إضطر على بك إلى إستخدام القوة وسيلة للقضاء على تابعه ، وعلى تأديبه ، مادام قد أخذ شكل العصيان . وجهز تجريدة كبيرة أرسلها إلى الصعيد ، بقيادة اسماعيل بك ، فى الوقت الذى أرسل فيه

الامدادات لها بالمراكب فى النيل. وكانت المفاجأة لعلى بك، هى إنضمام إسماعيل بقواته إلى محمد بك أبى الذهب ، وزحفهم سويا على العاصمة . وأصبح الصعيد تحت سيطرة محمد بك.أصبح على بك لايسيطر إلا على العاصمة. وبعد فشل قوات على بك فى وقف زحف قوات محمد بك صوب القاهرة، شمال بنى سويف، إضطر على بك إلى ترك القاهرة ، وإتجه صوب صديقه وحليفه ظاهرة العمر ؛ وكان معنى ذلك سيطرة أبى الذهب التامة على مصر . وكان خروج على بك من القاهرة يوم ١٢ أبريل عام ١٧٧٢ ؛ وكانت معه قوة لاتتجاوز السبعة آلاف رجل ، بين فرسان ومشاة. وكانت ستة وعشرون بعيرا ينقلون ماله وثيابه.وكانت ثروته الخاصة تقدر بثمانمائة ألف محبوب ، هذا علاوة على كمية من الجوهرات تزيد قيمتها على ثمانية ملايين من الدوقات . ودخل محمد بك أبو الذهب إلى القاهرة فى اليوم التالى لخروج سيده منها ، وتخلص من أعوان سيده بالسجن والقتل .

ووصل على باشا إلى الشام بسرعة ،وكان فى عكا بعد أحد عشر يوما ؛ وكان منهكا،كسير النفس ؛ وكان موقفه صعبا ،خاصة وأن الدولة العثمانية كانت تواصل الضغط على المنطقة ، وعلى العصبيات الموجودة فيها . وعمل على بك مع قوات الشيخ ظاهر العمر ، وتمكن من فتح غزة ، واللد والرملة . وبعد الاستيلاء على يافا ، فكر على بك فى ضرورة العودة إلى مصر ، واستعادتها . وشجعه على ذلك بعض المماليك من مصر ،الذين طلبوا اليه تخليصهم من ظلم أبى الذهب .وبدأ الجيش يتحرك فى أوائل شهر مارس ١٧٧٣ ، وكان يتكون من مماليك على بك وجنود الشيخ ظاهر ، علاوة على ثلاثة آلاف من المغاربة ،أى أن عدده لم يزد على ثمانية آلاف مقاتل.

ووصلت قوات على بك الكبير إلى الصالحية فى يوم ٤ أبريل ؛ وبعد لقاء مع

مقدمة قوات أبي الذهب ، تمكنت من الدخول إلى المدينة . وتمكن محمد بك أبو الذهب من تجميع قواته . وفي الوقت انخفضت فيه الروح المعنوية لعلى بك الكبير ، وأصابته الحمى ، هجمت عليه قوات أبي الذهب ، يوم ١٣ أبريل . وبدأت المعركة قبيل الظهر ، وصادف أحد الجناحين نجاحاً ، أما الجناح الثانى فقد إنهزم . ولكن مشاة على بك إنضموا إلى قوات أبي الذهب ، فتغير شكل المعركة .

وشعر على بك أنه فقد كل شيء ، ولكنه صمم على الصمود . وبعد الهجوم على خيمته ، وجرحه ، حملوه جريحاً إلى خيمة أبي الذهب . وكانت معركة الصالحية حاسمة فى حياة على بك ، كما كانت هامة بالنسبة لتغير سير الأمور فى مصر ، وقضت على هذا الإتجاه الاستقلالى من الدولة العثمانية ، حتى وإن كانت سلطة هذه الدولة على مصر إسمية ، مادامت القوة الفعلية قد ظلت مركزة فى المماليك .

وكانت تجربة على بك الكبير قد زادت من إلتفات التجار الأجانب إلى أهمية مركز مصر بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب ، وتوسط الإنجليزى جيمس بروس عند محمد بك أبي الذهب ، لعقد إتفاقية فى صالح شركة الهند الشرقية ، وتم التوقيع عليها فى شهر فبراير عام ١٧٧٣ ؛ وهى الإتفاقية التى تأكدت نصوصها بمعاهدة ٧ مارس ١٧٧٥ . ولا شك فى أن ذلك كان خطوة هامة على ذلك الطريق الطويل ، الذى ستبدأ مصر فى التعرف عليه ، وعلى رجاله ، وبسرعة متزايدة ، وبشكل يؤثر على مستقبل البلاد .

وأظهر محمد بك أبو الذهب خضوعه للدولة العثمانية ، وعزيمته على الإنتظام فى دفع الجزية ، التى كان على بك قد أوقف إرسالها إلى إستانبول . وبعد أن كان

على بك قد منع دخول أى باشا عثمانى إلى القاهرة ، إستقبل محمد بك أبو الذهب الوالو الجديد ، الذى حضر إلى مصر ، وهو خليل باشا ، وصعد معه إلى القلعة ، كما كانت العادة سابقاً. ولا شك فى أن الدولة العثمانية قد رضيت بذلك ، وأصبح محمد بك أبو الذهب يتمتع بمكانة خاصة فى نظر الدولة ، وبشكل يجعلها تجيب رغباته . وقام بحملة على يافا ، التى تمكن من الدخول إليها . وأصدر السلطان فرمانا بتأمير أبى الذهب على مصر والشام . ولكن موت أبى الذهب المفاجىء حرمه من الإبتهاج بالنصر ، ومن التمتع بهذا الشرف . وعادوا بجثته إلى القاهرة.

٥ - إبراهيم بك ومراد بك :

بمجرد وفاة محمد بك أبى الذهب ، استولى تابعه مراد بك على قيادة الجيش ، وأسرع بالعودة صوب مصر . وحين إجتمع الديوان ، فى قلعة القاهرة ، إستقر مراد بك الدفترداوية ، ويتسلم يوسف بك إمارة الحج .

وكان الثلاثة من « بيت » محمد بك أبو الذهب وكان معنى ذلك وجود أكثر من رئيس فى السلطة ، الأمر الذى يساعد على إقتسام وتوزيع الإختصاصات ، ويؤدى بالتالى إلى الإستقرار فى الحكم . ولكنه ، هل كان نظام الحكم المملوكى العثمانى فى هذه الفترة ، وبعد تجارب على بك ومحمد بك ، يسمح بمثل هذا الإستقرار ، أو يعمل على التقليل من تطلعات كل من قادة المماليك نحو الإنفراد بالسلطة ؟

لقد شهدت السنوات التالية صراعاً واضحاً على السلطة .وإستمراراً للتناحر بين قادة المماليك وبعضهم، الامر الذى أدى إلى ضعف النظام المملوكى .كما شهدت كذلك بعض المحاولات للتدخل ، إما من جانب الدولة العثمانية ، أو من جانب الدول الاوروبية وعلى أى حال فإن ضعف القيادة قد أدى إلى تخفيف ثقل العبء

الموجود على الأهالى ، وسمح للنابهين من بين المصريين بإستمرار النمو ، والأخذ فى مناقشة ومجادلة سلطات الحكم العثمانية والمملوكية .

ورغم أن البكوات الثلاث كانوا يتمتعون بنفس المرتبة ، إلا أنه سرعان ما ظهر أن مراد بك قد أخذ فى التقدم عليهم ونعرف أن مراد بك كان قد أعجب بزوجة سيده ، السيدة نفيسة ، زوجه على بك الكبير ، وأنه تزوجها بعد وفاة زوجها ، وأصبحت منذ ذلك الوقت تسمى السيدة نفيسة المرادية .وكانت تتمتع ، علاوة على جمالها ، بثروة ضخمة ،وتتمتع كذلك بحب المماليك لها ، حتى أصبحت تلقب بأم المماليك . وكان هذا الزواج يظهر مراد بك فى شكل متميز عن زميليه ، ويجعله يستند إلى ثروة ضخمة ،وإلى نفوذ واضح ، وكأنه الوارث لعلى بك الكبير نفسه .

وكانت أول المشاكل التى صادفت البكوات الثلاثة هى مشكلة الإتفاق فيما بينهم على توزيع الثروة الضخمة التى كان سيدهم محمد بك أبو الذهب قد تركها ، والتى كانت تقدر بما يقرب من عشرين مليون جنيه من الإيراد السنوى . وكان عليهم أن يدفعوا إلى حكومة الباب العالى ما يقرب من سته ملايين من الجنيهات كضريبة ميراث عن هذه الثروة . فبدأ الشقاق فيما بينهم .

وأخذ مراد بك يشعر بأن له من القوة والنفوذ ما يساعده على السيطرة على السلطة الموجودة فى مصر . وحاول فى عام ١٧٧٦ مع أعوانه ، أن يستولى على القلعة ، وأن يجبر الوالى على تعيينه شيخاً للبلد ، ثم إستمر الصراع على السلطة فى الفترة الممتدة من عام ١٧٨٠ حتى عام ١٧٨٦ ، بشكل عام ، وإن كان قد ظهر بمظهر متقطع ، بين كل من مراد بك ، وإبراهيم بك ، وإسماعيل بك . وكان مراد وإبراهيم يراقب كل منهما الآخر ، وكانا يتخاصمان ثم يتصالحان . ووجها

حملات عديدة إلى الصعيد، للتخلص من إسماعيل بك، أو القضاء على سلطته هناك، ولكنها فشلا فى ذلك. وكانت هذه الفترة تمثل خليطاً من المؤامرات، والإنقلابات المسرحية، وأحداث الإغتيال، وتغيير المواجهة، أو الخيانة، ويصعب شرحها بالتفصيل، إذ أن ذلك سيكون سرداً لتفاصيل حياة من الفوضى والتنازع والتقاتل، لوصول بعض الشخصيات إلى السلطة، ومحافظتها على نوع من الولاء، أو حصولها على بعض الإمتيازات.

وشهدت هذه الفترة تدهوراً واضحاً فى الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية الموجودة فى مصر، نتيجة لهذه الحروب المستمرة، والفتن والإضطرابات. ويقول الجبرتى: «.... وجلت الفلاحون من بلادهم من الشراقى والظلم، وإنتشروا فى المدينة بنسائهم، وأولادهم يصيحون من الجوع، ويأكلون ما يتساقط فى الطرقات من قشور البطيخ .... وإشتد بهم الحال حتى أكلوا الميتات من الخيل والحمير والجمال، فإذا خرج حمار ميت تزاحموا عليه وقطعوه وأخذوه .... ومات الكثير من الفقراء بالجوع، هذا والغلاء مستمر، والأسعار فى الشدة، وعز الدرهم والدينار فى أيدى الناس وقل التعامل إلا فيما يؤكل وصار سمر الناس وحديثهم فى المجالس ذكر المأكل والقمح والسمن، وغير ذلك لا غير»(١).

وكان هذا التدهور الواضح فى الأوضاع الإقتصادية، مع زيادة المظالم، وإنتشار الفوضى، وعدم إعتبار سلطة ممثل السلطان فى مصر، سبباً فى أن قرر السلطان عبد الحميد الأول فى ذلك الوقت ضرورة إعادة سلطته الفعلية على البلاد، وعلى الولاية. وبدلا من أن تشهد مصر مجىء ولاة من إستانبول، مجردين من السلطة، شهدوا هذه المرة مجىء حملة حربية كبيرة،

---

(١) الجبرتى: ج ٢ ص ٨٣ — ٨٤.

على سفن عديدة ، وبقيادة حسن باشا ، القائد العام ، أو قبطان باشا الأسطول العثمانى .

ولقد أصرت الدولة العثمانى على لومها المماليك لعدم إرسال الخزائن المنكسرة، وطالبت بسرعة إرسال الأموال ، وكذلك إرسال مرتبات الحرمين من الغلال والصرر . ولقد حاول مراد بك أن يحصل على مهلة فى الدفع ؛ ولكن سرعان ما وصل الغازى حسن باشا ، سارى عسكر السفر البحرى المنصور ، إلى ثغر الإسكندرية ، وصحبته السفن ، فزاد الإضطراب ، وكثر اللغط . ووصلت فرقة أخرى من البحرية العثمانية إلى ثغر رشيد ، فزاد قلق المماليك ، وقرروا إرسال تجريدة بسرعة ، بقيادة مراد بك ، إلى جهة فوة ، حتى يمنعوا الطريق . ولكن حسن باشا أظهر أنه صاحب الأمر والنهى فى البلاد ،وأرسل المكاتبات إلى أعيان القاهرة يستنكر فيها ما قام به مراد بك وإبراهيم بك ، وطلب قراءتها فى الجامع الأزهر.وسرعان ما وصلت المراكب ، عامرة بالمماليك والجاريج ، الذين أخبروا بكسرة مراد بك ومن معه ، قرب الرحمانية . وأرسل الوالى العثمانى فى القاهرة ، يستحث حسن باشا على سرعة الوصول إلى العاصمة ، التى سادتها الفوضى . وبعد وصول حسن باشا إلى ساحل بولاق، إحتفلوا بقدومه رسمياً ،وضربوا له المدافع، وأخذت بعض سفن حسن باشا فى تعقب مراد بك وإبراهيم بك ، اللذان فرا إلى الصعيد .

وذهب مشايخ الأزهر، والتجار ، إلى حسن باشا ،وشكوا إليه ظلم الأمراء، فوعدهم خيراً . وترأس الباشا بنفسه الديوان ، وقلد بعض المماليك مناصب الصنجقية ، ونصحهم بالتزام قوانينهم القديمة . وإستمرت عملية تفتيش بيوت البكوات المماليك من أجل العثور على أموالهم وكان حسن باشا يرى أن هؤلاء

المماليك لهم مدة سنتين ينهبون البلاد ، ويأكلون أموال السلطان والرعية ، وقد خرجوا من مصر على خيولهم ،وتركوا الأموال عند النساء ، فعليهن دفع ما على أزواجهن .

ولقد وصلت سفن حسن باشا إلى أسوان ، تعقبها لأمراء المماليك .ووقعت إحدى المعارك ، فاعتبرها العثمانيون نصراً كبيراً ، واحتفلوا بها فى القلعة . ولكن قوات المماليك كانت لا تزال تسيطر على الصعيد . وبعد أن كان حسن باشا قد أمر بإبطال المظالم ورفعها عن مصر ، عادت هذه المظالم وتقررت ، فى وقت جاء فيه النيل منخفضاً ، والمحصول ضعيفاً . وظهر من الأيام الأخيرة لوجود حسن باشا فى مصر أن إهتمامه الأول كان موجها إلى السفر للاشتراك فى الجهاد . وأصدرت الدولة العثمانية عفواً عن إبراهيم بك ومراد بك ، على أن يقيم الأول فى قنا ، والثانى فى إسنا ، مع تحريم دخول القاهرة عليهما . وسافر حسن باشا من مصر ، وأخذ معه بعض المماليك كرهائن . والمهم هو أنه جاء لكسر شوكة إبراهيم بك ومراد بك ، والقضاء عليهما ، ولكنه لم يصل إلى نتيجة حاسمة فى هذا الشأن .

وبعد سفر حسن باشا ، بقى عابدى باشا فى القلعة ؛ أما شياخة البلد فإنها ظلت مع إسماعيل بك الكبير ، الذى ورث الموقف ، وكما كان ،ودون أن يكون هناك حل واضح لمشكلة النزاع على السلطة . وكانت حاجة إسماعيل بك إلى الأموال ، اللازمة لمحاربة إبراهيم بك ومراد بك ، من الأهالى يستتبع نفور الأهالى منه ، حتى أصبح فى موقف لا يحسد عليه . ولكنه نشط فى عملية جمع الأموال ، بدعوى الدفاع عن القاهرة ،وإقامة التحصينات عند طرة . وأفاد كذلك من هذه الأموال التى جمعها فى إرسال الهدايا والتحف إلى الدولة العثمانية وكانت

هذه الهدايا غالية فى ثمنها ، وملفتة للنظر ، حتى فى إستانبول .

وظل البكوات إبراهيم بك ومراد بك يسيطران على الصعيد . وتكاثرت المصائب على البلاد ، وظهر وباء الطاعون فى مصر فى عام ١٧١١ ، ومات به مالا يحصى من الأطفال والشبان ، والجوارى والعبيد ، والأجناد والكشاف والأمراء . ومات بهذا الطاعون إسماعيل بك نفسه . وتنازع على السلطة بعض البكوات التابعين له . وكان هذا التغيير سببا فى تحرك الأمراء « القبليين » الموجودين فى الصعيد ، فأخذوا فى الاستعداد للدخول إلى القاهرة .

وتقدم مراد بك من أسيوط إلى المنيا ، وعسكر إبراهيم بك فى منفلوط . ثم وصلت قواتهم إلى حلوان . وتم دخولها إلى القاهرة ، وصدر عفو من السلطان عنهم ؛ فعقدوا الديوان ، وقرأوا المرسوم ، واحتفل حكام القاهرة بهذا الرضاء السامى . وكانت البلاد فى شبه مجاعة ، والأسعار مرتفعة ؛ وفى نفس الوقت كان إبراهيم بك ومراد بك يفخرون بالخلع التى أرسلها الباب العالى إليهم ، ويشعرون بأن لم يعد هناك من ينازعهم السلطة .

ولكننا نلاحظ بشكل عام أن بعض أصوات من المصريين وبخاصة من الشيوخ ، بدأت فى الارتفاع فى ذلك الوقت ، محتجة على الظلم والاستبداد .

واشتكى بعض أهالى إحدى قرى بلبيس ، للشيخ الشرقاوى ، من ظلم محمد بك الالفى وأتباعه لهم . فذهب الشيخ إلى الجامع الأزهر ، وجمع المشايخ ، واقفلوا باب الجامع ، بعد أن فشل فى تحريك مراد بك وإبراهيم بك . وأمر الشيوخ الناس بغلق الحوانيت ، وركبوا فى اليوم التالى ، ومعهم خلق كثير ، وذهبوا إلى بيت الشيخ السادات . وزاد إزدحام الناس أمام بيت هذا الشيخ ، وبشكل جعل إبراهيم بك يرام . وعلم باجتماعهم ، فأرسل إليهم أيوب بك الدفتر دار ، الذى سلم عليهم ، ووقف بين يديهم ، ويسألهم عن مرادهم ، فقالوا له : نريد العدل ، ورفع الظلم

والجور، وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتموها وأحدثتموها.
فقال: لا يمكن الاجابة إلى هذا كله، فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات، فقيل له هذا ليس بعذر عنه الله ولا عند الناس، وما الباعث على الإكثار من النفقات، وشراء المماليك، والأمير يكون أميراً بالإعطاء لا بالأخذ [؟] فقال: حتى أبلغ، وإنصرف، ولم يعد لهم بجواب، (١).

ولقد انفض المجلس، وعاد المشايخ إلى الجامع الأزهر، « واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية، وباتوا بالمسجد». وعمد إبراهيم بك إلى المشايخ وأخذ يعضدهم، ويذكر لهم أنه متضامن معهم، وأنه لا يوافق على هذه الأمور، وأرسل فى نفس الوقت إلى مراد بك يحذره من عاقبة ذلك.

فاضطر مراد بك إلى أن يتصل بهم، ويذكر لهم أنه يجيبهم إلى جميع ما طلبوه، فيما عدا شيئين، هما ديوان بولاق، وطلب المنكسر من الجامكية، «ونبطل ماعدا ذلك من الحوادث والظلم، وتدفع لكم جامكية سنة تاريخه اثلاثا»(٢)، وطلب مراد بك أربعة من المشايخ، إختارهم بالإسم، وذهبوا إليه فى الجيزة، وأحسن إستقبالهم. وطلب إليهم السعى فى الصلح على أساس ما ذكر. وعادوا من عنده. وإنقضى اليوم على ذلك.

وفى اليوم الثالث حضر الباشا إلى منزل إبراهيم بك واجتمع بالأمراء هناك، ودل هذا على أن المسألة تطلبت تدخل الوالى بنفسه. ثم أرسلوا إلى المشايخ رضوان كتخدا إبراهيم بك طالبين حضور الشيخ السادات. والسيد النقيب، والشيخ الشرقاوى، والشيخ البكرى، والشيخ الأمير. وذهب هؤلاء المشائخ، وطلبوا إلى العامة أن يبقوا فى أماكنهم، فى الجامع الأزهر ودار الكلام بينهم،

---

(١) المرجع السابق – نفس الجزء – نفس الصفحة.

(٢) الجبرتى: ج٢ – ص ٢٠٩.

وطال الحديث . وذكروا أنهم قد تابوا ورجعوا ، والتزموا بما شرطه العلماء عليهم » . وتم الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيسا موزعة ، وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ، ويصرفوا غلال الشون ، وأموال الرزق ، ويبطلوا رفع المظالم المحدثة ، والكشوفيات والتفاريد والمكوس ، ماعدا ديوان بولاق ؛ وأن يكفوا أتباعهم عن إمتداد أيديهم إلى أموال الناس ، ويرسلوا صرة الحرمين ، والعوائد المقررة من قديم الزمان،ويسيروا فى الناس سيرة حسنة » (١). وكتب القاضى حجة بذلك ، ووقع عليها الباشا ، وختم عليها إبراهيم بك وأرسلها إلى مراد بك فختم عليها كذلك .

ومعنى هذا أن العلماء قد تدخلوا ، وأجبروا الأمراء على التوقيع على وثيقة تحد من سيطرتهم وإستغلالهم للبلاد . ولاشك فى أن وصول العلماء إلى مثل هذا الوضع القوى،ووصول البكوات المماليك إلى حد الرضوخ لمطالب العلماء والتوقيع على الشروط ، كان يدل على حدوث تغيير فى علاقات القوى الموجودة فى مصر ببعضها ، وبشكل يصعب على الباحث التاريخى أن يلاحظه قبل هذه الفترة .

ويذكر لنا الجبرتى أن الفتنة قد إنحلت ، أو إنتهت ، ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم ، وأمامه وخلفه ، جملة عظيمة من العامة ، وهم ينادون حسب مارسم سادتنا العلماء ، بأن جميع المظالم والحوادث المكوس بطالة من مملكة الديار المصرية » (٢) لقد كانت مظاهرة شعبية ، تعبر عن الفرحة ، بعد ذلك الإعتصام الذى قاموا به فى مقر العلم ، ومقر علماء القاهرة . ولا شك فى أن أهالى القاهرة قد فرحوا بما وصلوا إليه ، وفتحت الأسواق من جديد ، وسكن الحال ، لفترة من الوقت . ولكن هل كان فى وسع البكوات المماليك أن يبقوا بدون إستنزاف

---

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ٢٥٩ .

(٢) الجبرتى : ج ٢ — ص ٢٥٩ .

الاموال من الاهالى ؟ وإذا كانت القاهرة قد وقفت أمامهم ، وبقيادة علمائها ، مثل هذه الوقفة ، فهل كان فى وسع بقية المدن أن تقوم بنفس الشىء ؟ لم يمض شهر واحد على توقيع المماليك على هذه الوثيقة ، حتى نزل مراد إلى دمياط ، وفرض عليها الضرائب الباهظة .

لقد كان الشعب يحتاج إلى قوة . وإلى تنظيم ، لكى يتمكن من وقف المماليك عند حدهم .

الفصل السادس

بداية التطور الاجتماعى والسياسى

جرى العرف بين جمهرة المؤرخين على أن يعتبروا القرن الثامن عشر فى مصر فترة ركود وخمول ، تفككت فيه القوى ، وتفسخت ، وركدت الأحوال ، حتى زاد التعفن ، وفى جو مميت . والواقع أن تاريخ هذه الفترة فى مصر كان يمتاز بصراعات قوية ، وبحركات سريعة، ويبشر بحدوث تغيير واضح فى علاقات القوى الموجودة داخل مصر . وكانت علاقة أصحاب السلطة فى البلاد بالتجار الأجانب، وبمشروعات التجارة العالمية ، تبشر ، أو تنذر ، بحدوث تغيرات أخرى ، بين مجموع القوى الموجودة فى البلاد ، وبين قوى الضغط العالمية . وكانت هذه الحركات السريعة ، والإحتكاكات بين من كانوا فى السلطة وبعضهم ، وبينهم وبين الأهالى، تدل على قرب وقوع تطور فى البنيان الإجتماعى الموجود فى ذلك العصر، والذى سيعطى نتائجه بلا شك فى البنيان السياسى كذلك . وإذا كانت هذه العوامل لم تعط نتائج سريعة ، إلا أنها مهدت الميدان لحدوث مثل هذا التطور ، خاصة حينما تصطدم البلاد بصدمة عنيفة تأتيها من الخارج . ومع ضعف السلطة، وتطور الأحوال الاقتصادية ،بدأ ظهور التغير فى الأحوال الإجتماعية . ومع اهتمام الدول الغربية من جديد بمصر ، كطريق يؤدى إلى الهند ، سيزداد ظهور ذلك التطور الاجتماعى والسياسى .

١ ـ ضعف السلطة :

شهد القرن الثامن عشر فى مصر ، من بين ما شهد ، حدوث صراعات مختلفة ومتشابكة ، بين كل القوى التى كانت تسيطر على البلاد . وحدثت هذه الصراعات بين الولاة ، وبين كل من المماليك وضباط الأوجاقات ، الذين كانوا يشتركون ،

عن طريق الديوان ، فى حكم البلاد ، كما حدثت صراعات أخرى بين الأوجاقات وبعضها، وكذلك بين مجموعات المماليك وبعضهم. وكانت هذه الصراعات تستتبع إما إتصال بعض هذه القوى بالولاه . لكى تستند إلى سلطتهم ، أو إتصالها بشرائح من المعسكر الثانى ، فنجد أن بعض رجال الأوجاقات ، فى صراعهم مع رجال الأوجاقات الأخرى ، يضمون إلى جانبهم بعض قيادات المماليك ؛ كما نجد أن بعض بيوت المماليك ، فى صراعها مع بعضها ، تحاول أن تكسب بعض قادة الأوجاقات . ولاشك فى أن هذه الصراعات كانت تزيد من حماس المتصارعين ، ولكنها كانت تستهلك الكثير من أموالهم،ومن رجالهم ،وبشكل يؤدى إلى إضعاف هذه المجموعات من الناحية المادية . ونعرف أن القرن الثامن عشر كان يمثل فترة ضعف بالنسبة للدولة العثمانية،وزيادة تهجم الدول الأوروبية المعادية على أراضيها. وكان ذلك الوضع العام يمنع الدولة من أن تقدر على إرسال إمدادات تدعم بها قوة الأوجات ، أو الفرق العسكرية ، الموجودة فى مصر . وكانت هذه الحروب تحرم المماليك كذلك من الحصول على العناصر الشابة الجديدة ، التى كانوا يحتاجون اليها ، لزيادة أعدادهم ، ولتدعيم سلطة بيوتهم . فأدت هذه الصراعات إذن إلى ضعف كل من إشتراك فيها ، سواء من الولاه ، أو من رجال الأوجاقات، أو من المماليك . ومعنى ذلك هو ضعف تلك المجموعة التى عهد اليها السلطان سليم بالسلطة فى مصر ، وبشكل يضمن له بقاء هذا الإقليم خاضعا لامبراطوريته .

ولم يحدث هذ الضعف فى السلطة بشكل مفاجىء ، أو سريع ، إذ أنه إمتد طوال القرن الثامن عشر كما أن هذا الضعف لم يصب كل العناصر التى اشتركت فى السلطة مرة واحدة ، بل كانت مكاسب بعض القطاعات تعتبر خسائر بالنسبة لقطاعات أخرى تشترك معها فى السلطة وإستمر هذا الوضع . الذى كان يتضمن إستمرار الانسلاخات ،وإستمرار الصراعات،حتى بدت مظاهر الانهاك والضعف على كل من يتولى السلطة فى البلاد .

وبدأت هذه الصراعات بين فرق القوات العسكرية الموجودة فى مصر وبعضها، وحاولت بعض هذه الفرق، أو هذه الأوجاقات، أن تحصل على إمتيازات وسلطات أكثر من غيرها وكانت السنوات الأولى من القرن الثامن عشر قد شهدت زيادة نفوذ الانكشارية، حتى فى وجه الوالى، وشهدت تكتل بقية الأوجاقات فى جانب آخر ووصل الأمر بضباط الانكشارية إلى حد تدخلهم وعزلهم الوالى، وسيطرتهم على السلطة، أو تعيينهم أغا الانكشارية قائم مقام الوالى المعزول .

وكانت سيطرة رجال الإنكشارية على السلطة بهذه الطريقة دافعا لرجال بقية الأوجاقات على التدخل لإيقاف الإنكشارية عند حدهم، والحصول على نفس إمتيازاتهم. وأدى هذا الصراع إلى ضعف سلطة الوالى ، نتيجة لضغط الإنكشارية عليه ، كما أدى إلى ضعف قوة كل من الانكشارية وبقية رجال الأوجاقات الأخرى ، نتيجة لصراعهم ضد بعضهم .

وأدى هذا الضعف إلى محاولة إستعانة أحد الجانبين بقوات ثانوية ، كما حدث فى سنة ١٧١١، وحين حاول الانكشارية الاستناد إلى قوة بك جرجا، الذى استقدم قوات من البدو إلى العاصمة . ولاشك فى أن اشتراك البدو فى هذه الصراعات كان يعمل على زيادة سيطرتهم فى البلاد ، تلك السطوة التى ستتزايد على مرور الأيام ، فى أثناء القرن الثامن عشر، وبشكل يجبر قادة الأوجاقات، أو زعماء المماليك، على محاولة ضربها ، حتى لا تنتزع منهم السلطة ، خاصة وأن هؤلاء البدو كانوا غير منظمين ، وكانوا يعتبرون قوة ضاربة، يمكنها ترجيح إحدى الكفتين على الكفة الأخرى، ولكن سرعان ما تتحول بعد ذلك إلى عمليات السلب والنهب ، خاصة وأنها كانت تبهر بكل ماتراه فى القاهرة ولم يكن رجال الأوجاقات، أو قادة المماليك ، يقدرون على الصبر على مثل هذا الوضع ، وعلى مثل هذه الفوضى .

كما أن نفس الشعور بالضعف أجبر رجال الأوجاقات على أن يضموا

لأنفسهم حلفاء من بين المماليك ، وكانت هذه العملية من سلطة المماليك ونفوذهم، فى نفس الوقت الذى يزداد فيه ضعف الفرق العسكرية، الأمر الذى يؤدى إلى إختلال التوازن بين القوى الثلاث المسيطرة على السلطة .

وأخيرا فعلينا ألا ننسى أن الطريق لمحاولة إيجاد حل لمثل هذه الخصومات ، وفى مثل هذا المناخ من التضامن والأخوة الاسلامية ، كان يستتبع عقد جلسات بين المتخاصمين ، للتفاهم ، والتراضى ، والمصالحة . وكانت هذه الجلسات تستتبع حضور العلماء ونقيب الأشراف ، والقضاة ، يصلحون بين المتخاصمين، أو يحكمون بينهم ، وبشكل يزيد من كلمة المشايخ والعلماء والقضاة أهمية ، حتى بالنسبة لمن كانوا فى السلطة .

وكانت هذه الصراعات ، التى تحولت فى بعض الفترات إلى عمليات حربية واضحة ، أو إلى حرب أهلية بين رجال السلطة ، تظهر هذا المجموع أمام أعين الشعب فى شكل متبلور ، وعلى أنهم طبقة اجتماعية قائمة بذاتها، منفصلة عن غيرها، وتختلف مصالحها عن مصالح أبناء البلاد ، ولا تأبه بما تجره الفوضى والمعارك على التجارة والأسواق من خسائر ونهب وسلب ، وبما تستتبعه من فرض أصحاب السلطه الغرامات والإتاوات على الأهالى حتى يتمكنوا من الاستمرار فى صراعاتهم .

وكما حدث بين قادة الفرق العسكرية ، حدث بعد ذلك نفس الصراع بين طوائف المماليك ،أو بيوتهم الكبيرة . وشهدت القاهرة ، فى سنة ١٧١٥ ، كما ذكرنا، ذلك الانقسام الكبير بين القاسمية والفقارية ، وانضمت فرق القوات المسلحه إلى هذا الجانب الآخر . ونتج عن هذا الصراع مذابح عنيفة إستمرت فى شوارع القاهرة مدة أيام طويلة .

وفى بعض الفترات حدثت صراعات أخرى داخل أوجاق الانكشارية نفسه،

كما حدث بين جركس بك إسماعيل بك في سنة ١٧١٩ وتبلورت هذه الصراعات في شكل معارك بين هاتين القادتين، مات فيها ما يزيد عن الألف. ولا شك في أن هذه الخسارة كانت تضعف أوجاق الإنكشارية إلى حد بعيد، وبشكل يخل بالتوازن العددى بين الأوجاقات وبعضها، كما يخل كذلك بعملية التوازن بين السلطات الثلاث التى كانت تتولى حكم البلاد.

وكان خروج أحد البكوات من القاهرة مهزوما، أو فارا من وجه خصومه، فرصة لتعقب البدو له. ومحاولة نهب ما خرج به من القاهرة وهكذا أدت هذه الصراعات إلى إنتشار الفوضى خارج العواصم والمدن، وإلى زيادة بطش البدو بالسلطة الحاكمة فى هذه العواصم.

كما أن نفس هذا الخروج كان يستتبع، فى حالات أخرى، عودة هذه القيادة لمحاولة تولى السلطة من جديد، على رأس رجال مسلحين، يكون قد جمعهم من أحد الأقاليم المجاورة، ويحاول عن طريقهم إنتزاع، أو إستعادة السلطة فى القاهرة. وأدى ذلك إلى زيادة تفتت الوحدات، وزيادة تحركها، وكل منها ضد الأخرى. وبشكل يؤدى إلى إضعاف كل منها للقوة المواجهة لها. ومن الناحية العملية، أصبحت هذه القوى « تتعادل » مع بعضها ؛ أى بمعنى آخر أصبح محصلة قوتها هو الصفر، أو ما يقرب من الصفر، رغم سرعة حركاتها، وتعدد هذه الحركات وإستمرارها.

ومع ضعف سلطة الولاة، وتفتت وضعف قوة الأوجاقات، أصبح الجو مهيئا أمام المماليك، لكى يصبحوا هم أصحاب الكلمة الأولى فى البلاد.

حقيقة ان مجموعات المماليك كانت تشهد صراعات أخرى فيما بينها، وكانت كذلك تستعين ببعض الأوجاقات ضد المجموعات المنافسة لها، ولكنه أصبح فى

وسع شيخها ، أو كبير هؤلاء الأمراء المصريين ، أن يتمتع بكلمة نافذ ، وبسلطة واضحة . حين يتمكن من القضاء على الخلافات والصراعات الداخلية الموجودة بين المماليك . ولا شك فى أن ما تمكن على بك الكبير من القيام به فى هذه الفترة يثبت أنه أفاد من ضعف الوالى ، ومن ضعف الفرق العسكرية الموجودة ، وعمل على القضاء على منافسيه من المماليك ، بدعم سلطته وقوة رجاله وأتباعه ، كوسيلة للسيطرة التامة على الموقف . ودل ذلك على إنتهاء ذلك التوازن الذى كان السلطان سليم قد وضعه بين السلطات الثلاث الموجودة فى مصر . وبمعنى آخر تصل إلى ضعف سلطة الولاة ، وضعف سلطة الأوجاقات ، وفى صالح سلطة المماليك وأمرائهم . والنتيجة الحتمية هى المساعدة على ظهور مصر فى شكل متميز ، وبشخصية مختلفة ، عن غيرها من أقاليم الدولة العثمانية .

ولكن تجربة على بك الكبير لم تعش لمدة طويلة . ومعنى ذلك أن الدولة العثمانية لم تكن قد فقدت بعد إمكانيات عملها فى مصر . وإذا كانت هذه الدولة قد تميزت بالضعف العسكرى والمالى والإدارى فى هذه الفترة ، إلا أنها كانت قوية بعامل معنوى ، يتمثل فى سلطة الإسلام ، وفى ضرورة الاحتفاظ بالولاء للخلافة الاسلامية ، وخاصة فى وقت تعرض فيه العالم الاسلامى لأخطار خارجية . وهكذا كان الضعف أمام العدو الخارجى ، مع قوة العاطفة ، سلاحا دعم من سلطة الدولة العثمانية على مصر ، رغم إفتقارها إلى الوسائل المادية التى كان من المفروض أن تتسلح بها لكى تحتفظ بممتلكاتها . ولكن هذا يوصلنا إلى إمكانية تغير القوى المادية الموجودة فى الميدان ، وتغير من يسيطرون على السلطة بالفعل ، رغم إستمرار النواحى المعنوية ، والقانونية ، على ما كانت عليه .

ولكن ، هل كان فى وسع سيطرة أمراء المماليك أن تستمر لفترة طويلة ؟

لا شك فى أن ما بقى للدولة العثمانية من قوة ، مع شعورها بأهمية مصر بالنسبة للإمبراطورية، كان دافعا لهذه الدولة إلى عدم التخلى عن المعركة ، أو التخلى عن ممتلكاتها . وكان إستقلال مصر عن الدولة العثمانية يهدد الأقاليم السورية ، ويهدد الحجاز والأراضى المقدسة ، كما حدث فى عهد على بك الكبير . وكان يهدد أيضا بقيام صلات بين سادة مصر الجدد وبين أعداء الدولة العثمانية . كما قد يؤدى إلى السماح مثلا لسفن الأجانب بالدخول فى البحر الأحمر ، وبشكل قد ينتهى بمرور التجارة العالمية فى طريق السويس — القاهرة — الإسكندرية ، بدلا من مرورها من الخليج العربى عبر العراق إلى الموانى السورية ، أو مرورها برياً من أواسط آسيا عبر تركيا والبلقان ؛ الأمر الذى سينتج عنه مرور هذه الموارد المالية ، أو جزء منها ، من أيدى الدولة العثمانية ، إلى أيدى أمراء مصر الجدد . هذا علاوة عن أن إنفراد المماليك بالسلطة فى مصر كان سيحرم الدولة العثمانية من جزية مصر ، أو الخزنة ، ومن المعونة ، أو الصرة ، التى كانت ترسل إلى الحجاز ، فى كل عام .

وكانت حملة القبطان حسن باشا على مصر ، فى عهد إبراهيم بك ومراد بك ، تدل على سير الدولة فى هذا الاتجاه . ولقد نتج عنه زيادة إضعاف البكوات المماليك فى مصر ، وزيادة إنهاك قوات الدولة العثمانية فى عمليات حربية . دون أن تصل من ورائها إلى نتيجة حاسمة .

حقيقة أن ضعف السلطة ، أو ضعف من تولوا السلطات فى مصر فى ذلك الوقت ، قد إستتبع كذلك زيادة ضغطهم ، على الأقل إقتصاديا ، على مجموع المصريين ، حتى يتمكنوا من الإستمرار فى تجهيز الحملات والتجريدات ، اللازمة لحروبهم الداخلية المستمرة . ولكن هذا الضعف الاقتصادى كان يعوضه من ناحية أخرى تخلخل تلك المجموعات ، أو الطبقات العليا التى تمتعت بالسلطة فى مصر ،

وبشكل يقلل العبء ، ولو سياسيا ، عن كاهل المصريين ، ويسمح لقيادات مصرية ، يمكنها أن تتحدث باسم الأهالى ، مثل العلماء ، أو تكون لها أهميتها المالية والاقتصادية مثل الأعيان والتجار ، أن تنمو ، وتتقدم الصفوف ، وتتنافس على الأقل ضرورة وضع نظام يضمن حياة الأهالى وممتلكاتهم ، ووسط هذه الفوضى التى ضربت أطنابها فى طول البلاد وعرضها . وكان سوء الأوضاع الاقتصادية ، عاملا مساعداً لهذه القيادات المصرية ، لكى تضج بالشكوى ، وتحاول وقف المظالم . وكان هذا يبشر ببداية حدوث تطور فى البلاد .

٢ ـ سوء الأحوال الاقتصادية :

كانت الطبقات المسيطرة على السلطة فى مصر فى أثناء القرن الثامن عشر ، هى مجموعات «طفيلية» تعيش على عرق غيرها دون أن تشترك بأى نصيب فى الانتاج . وينطبق هذا على الوالى ورجاله ، وكذلك على الصناجق والكشاف وكل المماليك ، كما ينطبق بطبيعة الحال على رجال الأوجاقات ، أو الفرق العسكرية العثمانية . وكانوا يحتاجون فى حياتهم إلى زيادة إستغلالهم بطريقة مستمرة للطبقات ، أو المجموعات ، المنتجة ، والتى كانت تتمثل فى الفلاحين ورجال الحرف . ومع سرعة تحرك هذه العناصر الطفيلية ، إحتاجت إلى زيادة فى مواردها ، من مؤن وأسلحة وذخائر ، وبنود أخرى للإنفاق . ووقع كل ذلك على كاهل الفلاح المصرى فى الريف ، وكاهل أصحاب الحرف فى المدن .

ومع إنصراف أصحاب السلطة إلى صراعاتهم الداخلية ، تناسوا ضرورة إهتمامهم بالنواحى الانتاجية ، أو أجبروا على إستنزاف كل ما يحتاجون إليه من المنتجين ، ووضعه فى خدمة معاركهم الشخصية والفردية ، الوقت الذى كان هذا الأمر يؤثر فيه على الأوضاع الاقتصادية الموجودة فى البلاد .

ولا تأتى المصائب فرادى . ونعرف أن القرن الثامن عشر شهد تعدد مجىء الفيضان منخفضا ، كما شهد تعدد إنتشار الأوبئة . وإذا كان رجال السلطة غير مسئولين عن إنخفاض النيل ، إلا أن لظروف معركتهم ، ومستوى معيشتهم ، ووضعيتهم فى مصر ، جعلتهم يطالبون الفلاح بتقديم نفس الالتزام فى سنوات القحط ، كما لو كانت هى سنوات رخاء . أما بالنسبة لانتشار الأوبئة فما لا شك فيه أنها جاءت نتيجة لإهمال رجال السلطة بكل ما يتعلق بالإجراءات الصحية ، بل إن حركاتهم المستمرة بين العواصم والأقاليم ، والمعارك التى كانت تترك القتل ، كانت تساعد على زيادة إنتشار مثل هذه الأوبئة .

وعلاوة على القحط والأوبئة ، ساعدت الفوضى وإختلال الأمن على إضطراب الأسواق ، وبشكل جعل الأهالى مهددين فى قوتهم وكان الاستعداد لإحدى التجريدات يحرم عاصمة البلاد من دواب الحمل ، ومن الغلال ، وحتى من القرب التى كانوا يحضرون بها المياه من النيل .

أما عن التجارة الخارجية فإنها كانت شبه مقطوعة ، إذ لا يمكن التجارة أن تروج إلا فى ظل الأمن والاستقرار وأجبر هذا الوضع المصريين على أن يرضوا بالقليل . وكانوا بطبعهم يتميزون بالقناعة . ولكن وصول الشدة إلى مرحلة المجاعة كان ينقل المشكلة من نطاق القناعة ، إلى نطاق غريزة حب البقاء .

ويتميز الجزء الثانى من « عجائب الآثار » للجبرتى بأنه يعطينا صورة واضحة لسوء الأوضاع الاقتصادية فى مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، أى فى الفترة التالية لحكم على بك الكبير فذكر لنا فى أحداث شهر ذى الحجة سنة ١١٩٨ ، الموافق ٢٠ أكتوبر سنة ١٧٨٤ ، وعند حديثه عن ولاية محمد باشا ، أن أيامه كانت « كانت وخما وغلاء » . ثم يذكر بعد ذلك أن هذه السنة كانت تشبه السنة السابقة

لها ، « فى الشدة والغلاء ، وقصور النيل » . وربط الجبرتى بين هذه الأوضاع وبين الفتن المستمرة، والمظالم التى كانوا الأمراء يرتكبونها فى البلاد، من المصادرات المستمرة ، وإنذار أتباعهم لجمـــع الأموال من القرى والبلدان وإجبارهم الأهالى على دفع الاتاوات والفردة ، ويقول أن هذه العملية قد بلغت إلى حد أنهم قد « أهلكوا الفلاحين ، وضاق ذرعهم ، واشتد كربهم ، وطفشوا من البلاد » .

وإذا كان الأمراء قد وجدوا صعوبات فى جمع ما يلزمهم من الأموال من الأهالى ، فإنهم قد حولوا العملية إلى الملتزمين، حتى يتمكنوا من جمع هذه الفردة ، أو الإتاوة ، من الأهالى . وكانت عملية الاستنزاف هذه ثقيلة على نفوس الأهالى ، وثقيلة حتى بالنسبة لمقدرة « المساتير » من الناس ، فاضطروا إلى بيع أمتعتهم ودورهم وكان رجال السلطة يتتبعون كل من « يشم فيه رائحة الغنى ، وكانوا يزجون به فى السجن ، ويطالبونه بأضعاف ما كان يقدر عليه ولقد أدى ذلك إلى خراب الاقاليم ، وجلاء الفلاحين عن أراضيهم بسبب هذا الظلم، وانتشار الكثيرين منهم فى العاصمة ، ومعهم نساءهم وأولادهم ، يصيحون من الجوع ، ويأكلون ما يجدونه فى الطرقات « فلا يجد الزبال شيئاً يكنسه » ، ويصل الحال ، كما يروى لنا الجبرتى ، إلى أنهم قد أكلوا ما يموت من الخيل والحمير والجمال . ولقد مات الكثير من الفقراء بالجوع . وظل هذا الغلاء مستمراً ، وكانت الدراهم قليلة فى أيدى الناس ، فقل التعامل إلا فيما يؤكل ، واقتصر حديث الناس على ذكر المآكل والقمح والسمن . وضاعت مصلحة الأهالى تماما نتيجة لموقف رجال السلطة من بعضهم ، ومن غبنهم للمصريين ، ونتيجة لهذه الفوضى التى كانت تتمثل فى خروج طائفة ورجوع طائفة أخرى(١) .

---

(١) راجع صفحة ٢٨ — ٢٨١ والجبرتى : ج ٢ : ص ٨٣ — ٨٤ .

حقيقة أن هذه العادة كانت تحاول فى بعض الحالات، كما حدث مع القبطان حسن باشا، أن تأخذ الأموال من الأهالى والتجار على أنها سلفة، يردونها إليهم بعد وقت معين. ولكن هذه الحالات كانت نادرة. ولقد عمل حسن باشا نفسه على الحصول على أكثر ما يمكنه أن يحصل عليه من أموال مراد بك وإبراهيم بك، وكذلك من أموال الأمراء التابعين لهم واستتبعت هذه العملية القيام بالتفتيش لإخراج الخبايا من البيوت. ونجد أن حسن باشا قد إلتجأ إلى عملية بيع جوارى وحظيات، وحتى بعض أولاد هؤلاء الأمراء. ولا شك فى أن مثل هذا الجشع، أو الانتقام، قد قلل كذلك من هيبة رجال السلطة فى أعين المصريين، سواء أكانوا من المماليك أو من الأتراك. ولقد ذكرنا (١) أن مشايخ الأزهر قد ذهبوا إلى القلعة، وأن الشيخ السادات تحدث مع حسن باشا، وذكر له أن السلطان قد أرسله إلى مصر لاقامة الشريعة ومنع الظلم، وأنه لا يجوز ولا يحل «بيع الأحرار وأمهات الأولاد». وهكذا نرى أن عملية التفرس. أو الشراهية فى جمع الأموال، من جانب رجال السلطة. أعطت فرصا للمشايخ والعلماء، أى لقيادات المصريين، للتدخل، والقول الحق، حتى وإن كره الظالمون.

ولكى يصل أصحاب السلطة إلى مبتغاهم، أى إلى المال، عصب الحياة، الذى كانوا يبتزونه من المصريين، كان من اللازم أن يستندوا إلى قوات أمن، أو قوات عسكرية، كانت تبذل كل حماسها وقوتها فى جمع أكبر ما يمكنها جمعه. ويؤدى هذا بالتالى إلى زيادة إنتشار المظالم. أما إذا كان لهؤلاء الجنود عادات وتقاليد تختلف عما عهده المصريون، مثل عساكر حسن باشا الذين تعدوا على أهل الحرف فى القاهرة (٢)، ومشاركتهم لأصحاب المحلات نظير منحهم الحماية

(١) أنظر صفحة ٢٨٧.

(٢) أنظر ص ٢٨٦.

لهم ، فإن هذا الأمر كان يؤدى كذلك بالأهالى إلى الضجر ،وعدم قبول مثل هذه الطريقة للتعامل ونعرف أن أهالى القاهرة قد ضجوا من هذه العملية ، وتظلموا منها للباشا ، وأنه قد إضطر إلى إصدار التعليمات بوقفها . ومعنى ذلك أن الأهالى لم يعودوا سلبيين متواكلين، بل أخذوا يتذمرون ،ويشكون ، ويطالبون بوقف المظالم . وحتى إن كانوا قد وصلوا إلى مستوى الصفر ، فإنهم قرروا عدم النزول إلى ما تحت الصفر . وحتى الوقوف عند الصفر يعتبر فى غاية الأهمية بالنسبة للقوى الوطنية ، إذ أن هذا الخط هو خط الإنطلاق ، إن لم يكن هو خط الثورة .

٣ – بداية تحرك القيادات الوطنية :

تكاتفت عوامل ضعف السلطة ، مع سوء الأوضاع والأحوال الإقتصادية، على الوصول إلى إزدياد روح التذمر بين الوطنيين ، وظهر أمام المصريين أن هذه المعارك المستمرة بين رجال الأوجاقات وبعضهم ،وبين البكوات المماليك وبعضهم، كانت معارك شخصية ، تستهدف الوصول إلى السلطة ، وتحاول إستغلال المصريين لكى تحصل منهم على كل ما كان فى وسعها أن تصل إليه، لتدعيم حركاتها وإنقلاباتها بما يلزمهم من أموال ومن إمكانيات . وظهرت هذه القيادات ، وقت إنتصاراتها، وكذلك وقت هزائمها ، على أنها ضعيفة ، ما دامت تلتجىء إلى المصرى ، بصفته ممول لها . وظهرت كذلك ضعيفة ، حين إنحرفت عن العرف والتقاليد ، وعملت على إستحداث المظالم ، وإستحداث الضرائب ، والفرد ، والاتاوات ، إذ أنها بدت عاجزة عن الإستمرار فى السلطة ما لم يمولها المصريون ، حتى ولو كان هذا التمويل بطرق إستبدادية تعسفية .

ومع زيادة المظالم ، إنحرف الحكام وأصحاب السلطة ،وبشكل أظهر إفتئاتهم

على ميادين تدخل فى إختصاص الشريعة ، وتمس بالتالى أساس الإسلام ، ولم يكن من السهل على علماء الأزهر أن يسكتوا على أمر حسن باشا ، القائد العام البحرية العثمانية ، ببيع حظيات وأمهات أولاد ابراهيم بك ومراد بك . وكان هذا الجهل من جانب رجال السلطة بأهمية تطبيق الشرع فى عاصمة يرتفع فيها منار الأزهر ، كافية لسقوط هيبة رجال السلطة فى أعين علماء المسلمين ، حتى وإن كانت هذه السلطة قد أتت من دار الخلافة نفسها . وهكذا أعطيت السلطة لعلماء الأزهر الفرصة لإثبات وجودهم، والقيام بعملية مراجعة لما تقوم به من أخطاء ، وكانت مقابلة علماء الأزهر لحسن باشا ، ومناقشتهم معه ، تدل على قيام هؤلاء العلماء بدور « المعارضة » لمن هم فى الحكم ، ومحاولة إعادتهم إلى الطريق السليم . ومعنى ذلك أن علماء مصر شعروا بقوتهم ، حتى وإن كانت معنوية ، للوقوف فى وجه الحاكمين ومعناه أيضاً بداية ظهور قيادة فى مصر توقف إستبداد الحاكمين عند حد معين ، هو حد الشرع ، الذى لاتقبل التقهقر عنه . ولاشك فى أن إتخاذ مثل هذا الموقف ، علناً ، وفى القلعة ، كان يدل على أن علماء مصر قد أصبحوا سلطة للمراجعة ، وسلطة لوقف المظالم ، والحد من الإستبداد .

وشهدت السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، بداية تحرك هذه القيادة ، التى كانت وطنية وإسلامية ، وإزدياد سرعة تحركها ، مع سرعة تحرك البكوات المماليك ، ورجال السلطة ، وسرعتهم فى إرتكاب الأخطاء ، وفى ظلم الرعية . وإذا كانت هذه القيادة قد وقفت مثل هذا الموقف فى مسألة شرعية ، دينية وإسلامية ، فإنها ستقف مواقف مماثلة فى المسألة ضرورة دفع ضرائب جديدة لتمويل التجريدة التى كان إسماعيل بك يحاول إعدادها لمحاربة كل من ابراهيم بك ومراد بك فى الصعيد ، بعد عودة القبطان باشا إلى تركيا . ذلك أن الشيخ العروسى قد وقف أمامه فى الديوان ، وذكر له أن الحال قد ضاق بالناس ، وأن

أحداً من المصريين لايمكنه أن يصل إلى بحر النيل ، وأن ثمن قربة الماء قد بلغ خمسة عشر نصف فضة ، ثم إنتقد طريقته فى بناء الاستحكامات والمتاريس عند طره . وفى الجيزة ، رغم أن طبيعته الحرب فى ذلك الوقت كانت هى حرب فرسان ، تعتمد على الصدام ثم الإنفصال السريع ، ويظهر فيها الغالب والمغلوب فى الحال . ومعنى ذلك أن العلماء كانوا لايثقون حتى فى مقدرة المماليك فى الميدان الذى تخصصوا فيه ، وهو ميدان الحرب .

ومرة أخرى وقف اسماعيل أفندى الخلوتى أمام اسماعيل بك . حين طالب بالمشاكة فى تحمل النفقات العسكرية . وقال له . « ونحن . أى شىء تبقى عندنا حتى نصرفه ، وقد صرنا كلنا شحاتين . »(١) إن علماء مصر قد رفضوا الاشتراك فى تحمل مصاريف جديدة ، وفى تحمل غيرهم من المصريين مثل هذه الأعباء ، ويعتبر هذا الموقف موقفاً سياسياً ، لقيادة وطنية ، ترفض الموافقة على مايرسمه لها رجال السلطة .

وشهد شهر يوليو سنة ١٧٩٥ إنتفاضه شعبية جديدة على ظلم الأمراء المماليك، وكانت هذه الإنتفاضه بقيادة شيوخ الأزهر وعلمائه كذلك ، وإن كانت قد ضمت إليها التجار وكتلت جماهير الشعب للوقوف بها فى وجه المماليك . وبعد أن إستغاث بعض أهالى قرية من قرى بلبيس بالشيخ الشرقاوى . من ظلم رجال محمد بك الألفى ، جمع هذا الشيخ بقية مشايخ الأزهر ، وأقفلوا أبواب الجامع ، وأمروا الناس بغلق الأسواق والحوانيت ، وتوجهوا ، ووراءهم « خلق كثير من العامة » إلى بيت الشيخ السادات ، وكانت هذه المظاهر كافة لارهاب ابراهيم بك ومراد بك . وأرسل إليهم ابراهيم بك يسألهم عن سبب سخطهم ، فردوا بأنهم كانوا يريدون « العدل ورفع الظلم والجور ، وإقامة الشرع ، وإبطال

---

(١) الجبرتى ج ٢ — ص ١٠٣ .

الحوادث والمكوسات ، (١) التي إبتدعها المماليك وإستحدثوها . وإذا كان إبراهيم قد تعلل باحتياجهم إلى هذه الأموال حتى لا تضيق عليهم المعايش ، فإن زعماء المتظاهرين قد ردوا عليه متسائلين : «وما الباعث على الأكثار من النفقات وشراء المماليك ، والأمير يكون أميراً بالاعطاء ، لا بالأخذ ؟ » .

ولم تنته المظاهرة عند هذا الحد، إذ أن المشايخ قد عادوا إلى الجامع الأزهر، واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية ،وباتوا بالمسجد . أنه إعتصام وأصبح أمام رجال السلطة إما أن يستخدموا القوة مع علماء المسلمين المعتصمين بالجامع الأزهر،وإما أن يرضخوا لمطالبهم ويسيروا وفق ما يرغبون ولم يكن الاختيار سهلا أما المماليك ؛ ورغم قوتهم ، فإن أحداً منهم لم يجرؤ على التفكير في إقتحام مكان العلم ، ومنار الاسلام .وظهرت فاعلية هذا السلاح المعنوى أمام قوة المماليك المادية ، ومضاء سيوفهم ، وحدة حرابهم . وسعى البكوات المماليك أنفسهم لمصالحة المشايخ والعلماء . ويذكر لنا الجبرتي أنهم أخذوا ملاطفة العلماء ؛ وأنهم إلتمسو منهم السعى في الصلح . وفي اليوم التالي أعلن سادة مصر،وبكواتها المتحكمين فيها، أنهم قد « تابوا ورجعوا وإلتزموا بما شرطه العلماء عليهم » (٢) ، كما تعهدوا برفع المظالم المحدثة ، والكشوفيات والتفاريد والمكوس . ولم يكتف العلماء بمثل هذا الوعد الشفهي . وكان القاضي حاضراً ، وكتب حجة عليهم بذلك ، وصدق عليها الباشا الوالي ، وختمها كل من إبراهيم بك ومراد بك . وتعتبر هذه الحجة دلالة كبيرة على أن علماء مصر ومشايخها أجبروا رجال . السلطة على أن يسيروا وفق قواعد ، ومكتوبة ، وكأنها دستور للتعامل بين الحاكم والمحكوم . لقد أصبح العلماء والمشايخ قيادة وطنية أصيلة ، عاملة وبصيرة ، تراقب رجال السلطة،

---

(١) المرجع السابق ـ نفس الجزء ـ ص ٢٠٨ .

(٢) الجبرتي : ج ٢ ـ ص ٢٠٩ .

وتوقفهم عند حدهم، بقوة الحجة ، وبقوة الشرع ، وبتأييد الجماهير . ولا نعتقد أن هؤلاء العلماء والمشايخ كانوا قد تأثروا بأنباء نشوب الثورة الفرنسية ، كما يدعى البعض ، بل إنهم قد شعروا ، وسط هـــذه الفوضى وزيادة التحكم ، وبفطرتهم ، بضرورة وقف الظلم ، والدفاع عن مصالح الرعية . وكان إعتزازهم بعلمهم، وشعورهم بمسئوليتهم العلمية، وبصفتهم علماء الاسلام، دين الحق والفطرة، أكبر دعامة لهم على إتخاذ هذا الثورى ، الذى كان يتجاوب مع طبيعتهم ، فى تلك الظروف ، ويتجاوب مع نفسيتهم أكثر من تجاوبه مع أحداث الثورة الفرنسية ، كما يدعى البعض .

وعاد العلماء من القلعة فى جمهرة عظيمة ، وتلتف حول كل منهم مجموعة كبيرة من الجماهير ، وكانت هناك صيحات ، يقول عنها الجبرتى أنهم كانوا ينادون « حسب ما رسم سادتنا العلماء » ، فقد رفعت المظالم والمكوس من « ممالك الديار المصرية » .

وكان هذا تغييراً كبيراً حدث داخل المعسكر المصرى ، بدأ بضعف السلطة التى كان يمارسها الحكام والمتحكمين ، فى رقاب عباد الله الصالحين ، وكنتيجة لاستمرار المنازعات بين المتطلعين إلى السلطة ، أو بين مراكز القوى الموجودة فى السلطة وبعضها . ثم إستمر بعد ذلك مع سوء الأوضاع الاقتصادية ، ووصول الأهالى إلى خط الصفر ، وإستتبع ذلك ظهور قيادة وطنية جديدة ، أخذت تمثل رغبات المصريين ، وتدافع عن مصالحهم . ومعنى ذلك تزايد نمو هذه القيادة الوطنية ، فى الوقت الذى إضمحلت فيه السلطة . إنه تغيير كبير . ولكن ، هل كان فى وسع هذا المعسكر الوطنى أن يظل مقصوراً على نفسه ، لا يتأثر بالقوى الخارجية؟ لقد نمت هذه القيادة الجديدة فى مصر ، وظهرت بداية تحركها ، أى بداية التغيير فى العلاقات بين القوى الموجودة ، رغم تدعيم الدولة العثمانية ومساندتها لرجال

السلطة ونفوذهم فى البلاد . ولكن ، ماذا سيكون عليه الحال ، أو يصل إليه الأمر، لو تدخلت قوى أخرى فى الموقف ، خاصة وأن كل من إنجلترا وفرنسا كانت قد بدأت فى الاتجاه بأنظارها نحو مصر ، وبصفتها مفارق طرق هامة توصل إلى الهند؟

٤ - الاطماع الاجنبية وإزدياد أهمية طريق الهند :

كان إزدياد ضغط العامل الاقتصادى ، ومحاولة التجارة الأوروبية أن تصل إلى الهند بطريق قصير ، سبباً فى تفكير بعض الأوروبين فى ضرورة إستخدام طريق البحر المتوسط ، والبحر الأحمر ، أى طريق الشرق الأوسط ومصر ، من جديد، للإتصال بالشرق الأقصى . وحدثت فى هذا المجال ضغوط عديدة للوصول إلى هذا الهدف، ومن جانب القوى الأوربية ذات المصلحة . أما التعامل بين سلطات مصر وبين التجار الأجانب المقيمين فيها ، فإنه قد إستخدم كذلك كوسيلة للضغط، ولتحطيم العقبات ، والوصول إلى تمهيد الطريق لسهولة تحقيق هذا الهدف . وكانت الفرد والإتاوات التى يفرضها رجال السلطة فى مصر على التجار الأجانب ، أسباباً تدفعهم إلى الشكوى لقناصلهم ، ولسفراء دولهم فى استانبول ، وتدفعهم كذلك إلى الكتابة لحكوماتهم ، طالبين التدخل ، لحمايتهم من هذه المظالم . ولا شك فى أن هذا التدخل كان إضعافاً للسلطة الموجودة فى مصر، وبشكل يساعد على سهولة إتمام التطور الاجتماعى والسياسى ، الذى يتمثل فى علاقة القوى والطبقات الموجودة فى مصر ببعضها .

وكانت جالية التجار الفرنسيين فى مصر تتمتع بالمكانة الأولى بين جاليات التجار الأجانب ، وكانت أكثر عدداً ، ولها قنصل يتحدث باسمها . ولكن إنجلترا حصلت على براءة من الباب العالى ، فى سنة ١٦٩٠ ، بتعيين قنصل لها فى مصر ، وتنص على ألا تزيد قيمة الضرائب على البضائع التى يستوردها تجارها المقيمين

فى مصر من ٣٪ ، أى على أن يتمتع الإنجليز بنفس المزايا التى كان يتمتع بها الفرنسيون . وأصبحت للقنصل الإنجليزى فى القاهرة ، فى أثناء القرن الثامن عشر ، نفس المكانة التى كان يتمتع بها القنصل الفرنسى من قبل . وزادت قيمة صادرات إنجلترا لمصر ، وبشكل ينافس التجارة الفرنسية . وكان هناك تجار آخرون من البندقية وجنوا وهولندا وغيرها ، ولكنهم كانوا يطلبون حماية القنصل الفرنسى أو القنصل الإنجليزى ، نتيجة لعدم وجود قنصل لهم بشكل منتظم ، وكان هذا الوضع يساعد على وجود تنافس بين هذين القنصلين .

وزاد إلتفات الإنجليز إلى مصر ، لابصفتها سوقا للبضائع الإنجليزية ، ولكن بصفتها ممرا يوصل إلى الهند ، وبخاصة فى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ، وكانت معاهدة باريس سنة ١٧٦٣ قد ساعدت على التنبؤ بسرعة إزدهار عملية إستغلال إنجلترا للهند ، وستساعد على محاولة هذه الدولة زيادة مصالحها ونفوذها فى مصر ، وبصفتها مفرق طرق هام بالنسبة لإتصالها بالهند ولقد حصل الرحالة الاسكتلندى جيمس بروس ، من محمد بك أبو الذهب فى سنة ١٧٧٣ ، على وعد بالسماح للتجار الانجليز بأن يصلوا بسلعهم إلى ميناء السويس ، بعد أن كانت الملاحة مفتوحة أمامهم حتى جدة فقط . ومعنى ذلك أن ميناء السويس بدأت فى « الإنفتاح » فى وجه الإنجليز . وتأيد هذا الوعد بمعاهدة عقدها وارن هيستنجس فى سنة ١٧٧٥ مع أبى الذهب ، وكانت شروطها فى صالح التجارة الانجليزية . وإعتقد جورج بلدوين أن انجلترا ستتصل بالهند عن طريق مصر ، ولكن هذه الفكرة إختفت بعد وقت قصير ، ونتيجة لرفض كل من ابراهيم بك ومراد بك تنفيذ إتفاقية وارن هيستنجس مع سيدهم السابق ، ونتيجة لإصرار الباب العالى على رفض السماح للسفن الأجنبية المسيحية بالوصول فى البحر الأحمر إلى شمال جدة . ولقد عينت إنجلترا جورج بلدوين قنصلا لها فى مصر ، وكان قد أصر فى سنة ١٧٨٦

على أهمية هذا الطريق بالنسبة لانجلترا . ولكنه لم يحقق أى نجاح فى هذا السبيل ولم يتمكن من أقناع سفير انجلترا فى استانبول . أو من اقناع حكومة لندن ، بأهمية التدخل فى الأمر ، وعلى العكس من ذلك نجد أن المارشال دى كاسترى . يرسل أحد ضباط البحرية الفرنسية ، وهو الضابط ترجيه ، إلى مصر ، وينجح هذا الضابط فى أن يعقد فى سنة ١٧٨٥ ثلاث اتفاقات. الأول مع مراد بك ويتضمن الترحيب بالتجار الفرنسيين وتقديم الحماية اللازمة لهم ؛ والثانى مع ملتزم الجمارك؛ والثالث مع شيخ العرب الحاج ناصر شديد ، الذى تعهد بحماية الفرنسيين وقوافلهم فيما بين القاهرة والسويس . والمهم أن هذه المحاولات كانت تدل على وجود بعض القوى الجديد وتزايد ظهورها ، وكانت تتمثل فى مرور بعض الضباط والموظفين والتجار ، وكذلك طرود البريد والسلع ، عبر مصر فى تلك الفترة ، وتفكير الأوروبيين فى ضرورة تسهيل وتأمين وضمان إستمرار مثل هذه العملية النامية . وكانت هذه العملية تعتبر قوة جديدة، خارجية ، تزيد الضغط على مصر .

وإلى جانب هذه الضغوط الاقتصادية والتجارية ، والتى قامت بنشاط سياسى ، كانت هناك مشروعات أوربية حربية ، أى إستراتيجية ، محددة تهدف السيطرة على مصر ، وإتخاذها قاعدة للاتصال بالشرق الأقصى .

ومنذ عهد لوى الرابع عشر ، كان ليبنيتز Libniz قد شرح ، منذ سنة ١٦٧١ فكرة تعاون ملك فرنسا مع الأمبراطور لمحاربة الدولة العثمانية ، وكان يهدف السماح لفرنسا بالحصول على مصر . فى هذه الحرب التى إدعى أنها ستكون لنصرة الصليب على الهلال » وفى مقابل توجيه مجهودات لوى الرابع عشر بعيدا عن الحدود الغربية للأقاليم الألمانية ولكن الوزير الفرنسى علق على ذلك بأن « مشروعات الحروب الدينية قد فقدت جديتها منذ عهد القديس لوى »(١) .

(١) أنظر :
DEHERAIN, Henri L'Egypte. Turque. p. 201.

وبذلك ظلت هذه المحاولة دون الوصول الى نتيجة إيجابية .

ولكن أنظار لوى الرابع عشر وحكومته توجهت ، فى فترات مختلفة ، صوب مصر ، لا لإحتلالها بقوات عسكرية ، ولكن لفتح طريق تجارى لفرنسا فيها ، بين الاسكندرية والسويس وحاول السفراء الفرنسيون فى استانبول أن يحصلوا على تصريح من الباب العالى بسير السفن الفرنسية فى البحر الأحمر ، وعلى وعد منه بحماية قوافل التجارة التى تمر بالقاهرة عابرة بين البحرين الأحمر والمتوسط . ولكن معارضة كل من الباب العالى ، والسلطات الموجودة فى مصر ، كانت قوية لمثل هذه المشروعات .

وبعد هزيمة الدولة العثمانية فى سنة ١٧٦٩ أمام القوات الروسية ، بدت الدولة العثمانية وكأنها مهددة بالتفكك والإنهيار . ووجد الدوق دى شوازيل Choiseul ، وزير خارجية فرنسا ، أنه يمكن لروسيا أن تسيطر على القرم ، فى نفس الوقت الذى تفيد فيه فرنسا من الموقف ، وتوجه أنظارها إلى مصر ، وتعوض بها ما فقدته فى أمريكا والهند . فى أثناء حرب السنوات السبع . ولقد تأثرت الكونت دى صان بريست Saint - Priest ، السفير الفرنسى فى استانبول ، بما راه هناك من مظاهر الفوضى والتفكك والضعف وانتشار الثورات والفتن ، فى هذا الربع الأخير من القرن الثامن عشر . وحين عاد إلى فرنسا فى سنة ١٧٧٧ ، أوصى وزير الخارجية بضرورة عمل فرنسا على الاستيلاء على مصر . وبنى حجته على أساسين ؛ خصوبة أرض مصر ، وسهولة عملية الغزو نتيجة لضعف السلطات والقوات الموجودة فيها .

وعهدت فرنسا ، فى سنة ١٧٧٧ ، إلى البارون دى توت Tott بمهمة دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية للأقاليم العثمانية فى شرق البحر المتوسط ، وأقام فى مصر فى أثناء فترة الصيف فى نفس هذه السنة ، وقدم مذكرة لحكومته ، بعد

عودته إلى بلاده ، شرح فيها الوسائل اللازمة للاستيلاء على مصر . ولكن علينا أن نذكر أن سياسة فرنسا الخارجية فى هذه الفترة كانت تتمشى « بشكل عام » مع فكرة المحافظة على الوضع القائم ، وعدم فتح باب تقسيم الدولة العثمانية ، الذى كان سيؤدى إلى نشأة قلاقل كبيرة بالنسبة لعلاقات الدول الأوربية مع بعضها فى ذلك الوقت ، وإن كانت الثورة الفرنسية . وبخاصة بمجىء حكومة الإدارة إلى السلطة ، ستوجه السياسة الفرنسية إلى اتجاه مخالف .

وزادت شكايات التجار الفرنسيين المقيمين فى مصر لحكومة الثورة فى فرنسا ، ، منذ سنة ١٧٩٠ ، عن ظلم واستبداد سلطات القاهرة ، وعدم احترام هذه السلطات للقوانين واللوائح ، التى تحدد الرسوم على السلع بمقدار ٣٪ من قيمتها ، وإجبارهم التجار على دفع رسوم أخرى عديدة ، لم يقع بشأنها أى إتفاق ، وعن عدم رد البكوات المماليك للمبالغ التى كانوا يقترضونها من التجار . واستخدامهم العنف فى الحصول على السلع بالأسعار التى يحلوا لهم . وكانت فرنسا هى التى ترسم الخطوط لسيادة النظام الرأسمالى ، وتثبيت دعائم القانون ، والقضاء على الطغيان فى ذلك الوقت فهل كانت ترضى بأن يلقى مواطنوها مثل هذه المعاملة ؟

وكان شارل مجالون Charles Magallon القنصل الفرنسى فى القاهرة قد عاد إلى باريس فى سنة ١٧٩١ ، فعينته حكومة بلاده قنصلا عاما لها فى مصر ، فى سنة ١٧٩٣ . ووصل إلى القاهرة فى عهد إلى إدارة ابراهيم بك ومراد بك ، واستقبلوه إستقبالا فخماً ، وخلعوا عليه الخلع . ولكن سرعان ما عاد سادة مصر إلى ظلمهم وتعسفهم مع التجار الاجانب ، والتشدد عليهم فى الرسوم الإضافية ، والعمل على مصادرة ما يحلو لهم من سلعهم .

ولاشك فى أن رفض الفرنسيين لمظالم حكام القاهرة قد زاد بعد إعلان

الثورة فى فرنسا ، وشعورهم بأهمية الدور الذى كانت بلادهم قد أخذت فى القيام به فى أوربا وأصبح مجالون من أنصار تغيير وضعية مصر ، وبشكل يؤدى إلى خضوعها لسلطة باشا قوى ، أو يؤدى إلى إحتلالها بجيش فرنسى ؛ وأصبح مجالون من أنصار هذا الحل الأخير وكتب إلى ممثل الجمهورية الفرنسية فى إستانبول ، فى شهر يونيو سنة ١٧٩٥ ، بأن حكومة الجمهورية على درجة من القوة تسمح لها بإعادة الصواب لهؤلاء الأفراد ؛ وأغراه بالمزايا التى ستحصل عليها فرنسا من إستيلائها على مصر ، والثروات الكبيرة من الموارد التى ستعود إلى فرنسا بإقدامها على تنفيذ هذه الخطة . وكتب بعد أربعة أشهر لوزير الخارجية الفرنسية ، وعدد من جديد مزايا إستيلاء الفرنسيين على مصر : فمصر هى المكان الذى يصل إليه بن اليمن ، ومنتجات الهند ، هذا علاوة على المنتجات المصرية . ويمكن إتخاذها قاعدة حربية لقوات فرنسية ، يمكن لعشرة آلاف من بينهم أن يقوموا بطرد الإنجليز من البنغال والهند . وأمرت حكومة فرنسا بدراسة هذه الاقتراحات ؛ وكانت هذه هى أول الخطوات العملية التى تتخذها فرنسا رسمياً ، لتنفيذ المشروع . وفى نفس الوقت الذى أقلع فيه مجالون فى صيف سنة ١٧٩٧ إلى فرنسا ، كانت الحكومة الفرنسية تناقش مشروع حملتها على مصر .

وإن مايهمنا هنا هو أن هذه الأطماع الأجنبيه فى مصر ، وإزدياد أهمية طريق الهند ، كانت أسباباً يمكن إضافتها إلى ضعف السلطة الموجودة فى البلاد ، نتيجة للصراعات الداخليه ، وإلى سوء الأحوال الاقتصادية ، لكى تؤدى إلى قلة الضغط الموجود على القيادات الوطنية ، وتبشر بذلك بأن تكن بداية لتطور إجتماعى واضح فى مصر .

الفصل السابع

الحملة الفرنسية على مصر

كانت الحملة الفرنسية على مصر قوة دفع،أثرت فيالقوى والأحوال الموجودة في البلاد ،وكانت تمثل إحتكاكاً بين حضارتين مختلفتين : حضارة غربية تطورت منذ عصر النهضة ، وبلغت مرحلة التحرر من سيطرة الإقطاع ، وحضارة شرقية تميزت بمحافظتها على تقاليدها،وأجبرتها ظروفها على الإستكانة تحت حكم الأتراك، وتحكم المماليك . وكانت صداما عنيفا ، هز المجتمع المصرى ، أو الوطنى ، نتيجة لرؤية هذه الحضارة لغربية المتطورة عن قرب . ولقد قاومت مصر هذه الحملة ، مقاومة عنيفة،وثارت القاهرة عليها ،رغم إحتلالها،وإمتدت المقاومة إلى الصعيد وإلى بقية الأقاليم . وستحاول كل من الدولة العثمانية ، وإنجلترا ، إخراج الحملة من مصر، كما سيبذل المماليك جهدهم، وينفقون قواهم، وينقسمون على أنفسهم في هذا الصراع. وتنشب الثورة مرة ثانية في القاهرة ، وتتغير القيادات، وتضطر الحملة الفرنسية ، في آخر الأمر ، إلى الجلاء عن البلاد ، بعد أن أثرت ، وبعمق ، في علاقات القوى الموجودة .

١ ـ الحملة وإحتلالها مصر :

كان وصول حكومة الإدارة في فرنسا إلى السلطة يسهل عملية قيام فرنسا بتجربة جديدة للنزول إلى الميدان الاستعماري،وخاصة في ذلك الوقت الذي ظهرت فيه مشروعات لتقسيم الدولة العثمانية ، والتي كان ضعفها قد ظهر بشكل واضح . وكانت خصوبة أرض مصر ، وإمكانية إستغلالها كمستعمرة لإنتاج الحاصلات الزراعية ، وكسوق لتوزيع السلع المصنعة ، هذا من جانب ؛ ومن جانب آخر ضعف مصر عسكريا ، نتيجة لضعف الأوجاقات ، وإشتباك المماليك في حروب

داخلية بشكل شبه مستمر ، أسباباً أساسية لكي تصبح مصر أمرا مغريا بالنسبة لدولة أوربية ترغب فى التوسع ، وترغب فى البدء بتجربة استعمارية من جديد .

وتعددت التقارير التى كتبها الرحالة والقناصل والتجار الفرنسيين عن طبيعة الأحوال الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت ، وإمكانية إفادة فرنسا منها . وكانت بعض هذه التقارير تعتبر خطة تفصيلية كاملة لطريقة إحتلال مصر ، وإستغلالها ، وتحصينها حتى لا تقع فريسة فى أيدى الدولة المنافسة .

وكانت القوات الفرنسية قد انتصرت فى ايطاليا ، فاخذت تفكر فى إمكانية إحتلال بعض الجزر الموجودة فى البحر المتوسط . وكانت ترغب فى مواصلة الحرب ضد إنجلترا ، وتوجيه ضربة لها فى الهند ؛ وكانت مصر تعتبر قاعدة مناسبة لفرنسا ، من أجل تنفيذ مثل هذا المشروع ، أو مثل هذا الحلم . وتضافرت العوامل من أجل توجيه أنظار الحكومة الفرنسية صوب مصر ، كقاعدة لضرب انجلترا فى الهند . ومكان يصلح لإنشاء مستعمرة جديدة ، بعد أن كانت فرنسا قد فقدت مستعمراتها السابقة . ودرست حكومة الإدارة مذكرة بشأن « الاستيلاء على مالطة وعلى مصر » ، وإستقر الرأى على تجهيز « جيش الشرق » وإرساله إلى مصر ، بقيادة الجنرال بونابرت ، وبشكل نهائى ، فى ١٢ أبريل ١٧٩٨ .

وسارت الاستعدادات من أجل تجهيز الحملة على قدم وساق . وأصبح على الجنرال بونابرت أن يقوم بنفسه بعملية إختيار القواد والضباط والعلماء والجغرافيين، وغيرهم وممن سيتجه معه إلى مصر . وظل الجنرال بونابرت يشرف على إعداد الحملة ، ويعتنى بكل صغيرة وكبيرة ؛ وقام بتنظيم إدارة الخدمة الطبية ، وزودها بالأدوات والعقاقير وآلات الجراحة. كما أشرف بنفسه على تشكيل لجنة من العلماء

عرفت باسم لجنة العلوم والفنون . وجمع كل حروف الطباعة العربية الموجود فى باريس ، لكى يزود الحملة بمطبعة خاصة بها .

وخرجت الحملة من ميناء طولون يوم ١٩ مايو ٧٩٨ ؛ ثم وصلت إلى جزيرة مالطة ، وقامت باحتلالها . وفى ذلك الوقت ، كان الاسطول الانجليزى يراقب الحملة فى البحر المتوسط ، ويرغب فى تحطيمها . وفى الوقت الذى كانت الحملة مشغولة فيه فى مالطة ، حضر الأسطول الانجليزى إلى الاسكندرية ، ولكن الحملة لم تكن قد وصلت بعد،ولم يكن هناك من يعرف بقدومها.فأقلع الانجليز.مواصلين عملية تفتيشهم عن الحملة .

ووصلت الحملة تجاه سواحل الاسكندرية ، يوم ٣٠ يوليو ، وقرر بونابرت ضرورة العمل بسرعة ، قبل عودة الإنجليز ، وقبل استعداد المصريين . وادعى بونابرت ، فى ذلك الوقت ، انه جاء لتأديب المماليك ، الذين أساءوا معاملة الفرنسيين .وإختار بونابرت مكان العجمى ،الواقع إلى غرب الاسكندرية ،مكاناً للنزول إلى الساحل. وبدأت عملية إنزال الجنود والعتاد والمهمات ليلا.ثم بدأت القوات الفرنسية فى الزحف فى حذاء الساحل صوب المدينة ؛ ووصلت تجاه أسوارها مع شروق الشمس ، وأخذت تحاصرها ، فى الوقت الذى أشرف فيه بونابرت على العمليات من فوق المرتفعات التى يعلوها عمود السوارى . وكان الرعب قد ساد المدينة ، وحاول أهلها الدفاع عنها . ولكن بونابرت أصدر أمره بالهجوم عليها من ثلاث جهات . ولم يستمر الدفاع لفترة طويلة ، نتيجة للفرق الشاسع بين الاسلحة لدى الطرفين ؛ وتمكن الفرنسيون من إحتلال الاسكندرية ؛ وأبقوا السيد محمد كريم حاكماً عليها ، وتركوا الأهالى يتعاملون حسب قوانينهم .

وحين وصلت أنباء إحتلال الفرنسيين للاسكندرية إلى القاهرة،إنزعج الجميع . وإجتمع إبراهيم بك مع مراد بك ، ومع العلماء والقاضى . وخرج مراد بك على رأس القوات التى كان عليها أن تزحف لملاقاة الفرنسيين ، وعلى البر ، وعلى السفن فى النيل،وأخذ معه المدافع والبارود . وفى ذلك الوقت ، وصل منشور بونابرت الأول إلى القاهرة،وهو المنشور الذى طمأن فيه المسلمين،هاجم فيه المماليك،وحذر الأهالى من مقاومة الفرنسيين،وسمح فيه للمشايخ والعلماء والقضاة والأئمة بملازمة وظائفهم ، ونصح فيه أهالى البلاد بالبقاء فى مساكنهم .

وأرسل الجنرال قوة الاستيلاء على رشيد ، ثم الزحف منها جنوبا مع النيل ، لكى تقابل القوة الرئيسية للحملة ، والتى تزحف عبر اقليم البحيرة . وبعد إستيلاء الفرنسيين على دمنهور ، زحفوا على شبراخيت ؛ حيث وقعت موقعة مع قوات مراد بك الزاحفة شمالا ، يوم ١٢ يوليو ؛ انهزمت فيها قوات مراد بك « ... ولم تكن إلا ساعة وإنهزم مراد بك ومن معه .. وإحترقت مراكب مراد بك بما فيها من الجبخانة والآلات الحربية . وولى مراد بك منهزماً ، ترك الأثقال والمدافع ، وتبعه عساكره ، ونزلت المشاة فى المراكب ، ورجعوا طالبين مصر .

واشتد القلق فى القاهرة بعد وصول الأنباء اليها وتمكن مراد بك من الوصول إلى إمبابة ، وأخذ فى إقامة الاستحكامات فى البر الغربى . وإجتمع الأهالى فى الشوارع،وتجمعوا بالآلاف،حول السيد عمر مكرم ، يحملون العصى والنبابيت. وجاء العرب والعربان من كل مكان،وإن كان البعض من بينهم قد عمل فى السلب والنهب . وعند إمبابة ، كان المصريون والمماليك يرابطون حتى خط طويل ، بين النيل والأهرام؛كما كانت هناك تجمعات للمصريين عند إمبابة . وكانت قوات الفرنسيين تقترب فى عددها من ثلاثين ألف مقاتل ، تميزوا بكفاءة التدريب ، وتميزوا بالنظام ، وكفاءة القيادة . ورتب الجنرال بونابرت فرق جيشه فى شكل

مربعات ، ووضع المدفعية فى زوايا هذه المربعات وبدأت المعركة ، وأصبحت اعداد كبيرة من قوات المماليك محصورة بين مربعات الفرنسيين، ثم قطعت قوات الفرنسيين خط الرجعة على المصريين إلى النيل ؛ وتوالى الضرب نحو ثلاثة أرباع ساعة، ثم كانت الهزيمة . وإنسحب مراد بك بسرعة إلى الصعيد ؛ وظل بر إمبابة مفروشاً بالقتلى ، والثياب والأمتعة ، تحت أقدام الفرنسيين . وإنسحب الوالى ، وابراهيم بك ، وكذلك الأمراء إلى القاهرة ؛ ثم خرجوا منها صوب الصالحية .

وأصبحت القاهرة بلا حكومة ، أى بدون سلطة . وكان فى وسع الجنرال بونابرت أن يملأ هذا الفراغ الناتج عن إنسحاب السلطة الفعلية من القاهرة وإجتمع فى الأزهر بعض العلماء والمشايخ، وإستقر رأيهم على أن يتصلوا بالجنرال بونابرت، الذى أحسن استقبال مندوبيهم .

وهدأ روع العلماء ، وذهب بعض العلماء ، وعلى رأسهم الشيخ مصطفى الصاوى ، والشيخ سليمان الفيومى ، إلى الجنرال بونابرت ، الذى طلب اليهم مكاتبة كبار المشايخ ، الذين كانوا قد خرجوا من القاهرة ، حتى يعودوا ، وحتى يتمكن من تشكيل الديوان « لأجل راحتكم وراحة الرعية وإجراء الشريعة » . ولقد حضر إلى القاهرة ، بعد ذلك ، كل من الشيخ السادات ، والشيخ الشرقاوى ؛ أما السيد عمر مكرم فإنه لم يرجع إلى القاهرة، وظل مع قوات إبراهيم بك، والوالى، التى إنسحبت إلى الشرقية .

ودخل الجنرال بونابرت القاهرة ، وسكن فى بيت محمد بك الالفى وإحتل عددا من بيوت المماليك .

ولقد حاول الجنرال بونابرت إعطاء سلطة لقيادات المصريين ، والتى كانت

تتمثل فى ذلك الوقت فى مشايخ القاهرة وعلماء الأزهر . وهكذا إستتبعت هذه السياسة ،والخاصة باجتذاب المصريين ،وضع نظم جديدة لحكم البلاد ، وإشراك الاهالى معه فى السلطة ، أو فى الرأى . ولاشك فى أن خروج الوالى من مصر ، وخروج البكوات المماليك وضباط الأوجاقات من القاهرة . كان يسمح للقيادات الوطنية بأن تحتل جزءا من مكانهم ، وتأخذ شيئاً من سلطتهم ، وكان هذا تغييراً كبيرا بالنسبة لنظم الحكم فى البلاد ؛ وسيعطى بالتالى نتائج هامة على نمو هذه المجموعات المتميزة فىالمجتمع المصرى،وتدريبها علىالمشاركة فى مناقشة مايهم البلاد، وممارسة ذلك ، وإعطاء رأى فيما يتعلق بالشئون العامة .

واستقر الرأى على تعيين تسعة من المشايخ، كأعضاء فى الديوان.هم السادات، والشرقاوى ، والصاوى ، والبكرى ، والفيومى ، والعريشى ، وموسى السرسى ، ومصطفى الدمنهورى ، ويوسف الشبراخيتى ، ومحمد الدواخلى . واعتذر الشيخ السادات ؛ وتم تعيين الشيخ المهدى سكرتيرا للديوان . وكان اختصاص الديوان هو حكم مدينة القاهرة ، والاشراف على عمليات التموين ، ودفن الموتى ، وغيرها؛ وان كان المرجع الأعلى فى السلطة قدظل مع السلطات العسكرية . وعمل الجنرال بونابرت على تعميم نظام الديوانفى مديريات مصركلها وأعلن الفرنسيون الأمان بالنسبة لنساء المماليك ، ولكن على أساس اظهار مالديهن من أمتعة أزواجهن . فذهبت السيده نفيسة ، زوجة مراد بك ، وصالحت على نفسها وأتباعها من نساء الأمراء والكشاف، بمبلغ قدره مائة وعشرون ألف ريال فرنسيا . وكان أعضاء الديوان هم الذين يكتبون بالأمان للغائبين ، ويختمون تلك الأوراق .

وفى الوقت الذى كانالجنرال بونابرت مشغولا بأمروجود المماليك فىالصعيد، وفى الشرقية، وبعودةالقوات المصاحبة لقافلة الحج من الحجاز ،ويفكر فى ضرورة الخروج لملاقاتها وضربها. وصلته الانباء بتحطيم الأسطول الانجليزى للاسطول الفرنسى ، الذى كان راسيا فى ميناء أبى قير .

وكان الأسطول الفرنسى ، بعد إنزاله الحملة فى العجمى ، قد ذهب إلى خليج أبى قير ، فى شرق مدينة الاسكندرية ، للاحتماء به من الاسطول الإنجليزى. وكان الاميرال نلسون ، قائد الأسطول الانجليزى ، وهو يبحث عن الأسطول الفرنسى فى البحر المتوسط ، قد علم بمجيئه إلى مصر ، فعاد إلى سواحلها . وكان الاسطول الإنجليزى يتكون من خمسة عشر سفينة حربية ، تحمل ١٠٥٠ مدفعاً ، وعليه ٨٢٤٠ بحاراً . وكان الأسطول الفرنسى قريباً منه فى عدد السفن ، وعدد المدافع ، وعدد البحارة ، ولكن ، عند الموقعة ، كان جزء كبير من بحارة الأسطول الفرنسى على الساحل ، وأفاد الأسطول الإنجليزى كذلك من عامل المباغتة . وفى أول شهر أغسطس ، دارت الموقعة ، وفتحت النيران ، وقتل أمير البحر الفرنسى ، وإنفجرت بارجته ، وقضى على الأسطول الفرنسى بأكمله ، فيما عدا أربع بوارج ، إضطرت إلى الإنسحاب بسرعة صوب مالطة ، وغنم الإنجليز ست سفن فرنسية ، ضموها إلى أسطولهم .

وكانت ضربة قوية أصابت الحملة الفرنسية على مصر ، قضت على وسائل إتصال الحملة بفرنسا ، وعلى آمال إستخدام الأسطول الفرنسى وسيلة للضغط على الدولة العثمانية ، أو لتهديد المراكز البريطانية فى الهند . وإنخفضت الروح المعنوية عند الفرنسيين ، وقلت هيبتهم أمام الأهالى . وخضعت مصر لعملية الحصار البحرى ، وأصبح على الفرنسيين أن يعيشوا فى مصر ، ويزيدوا من تقاربهم مع القيادات الوطنية ، وذلك فى الوقت الذى تشجعت فيه الدولة العثمانية ، وأعلنت الحرب على فرنسا ، وإلى جانب كل من إنجلترا وروسيا .

ثم قام الجنرال بونابرت بتشكيل « الديوان العام » ، تمييزاً له عن ديوان القاهرة ، وإختار أعضاءه من بين المشايخ والأعيان ، الذين لهم نفوذ بين الأهالى ، ويمتازون بمركزهم العلمى وكفايتهم ، وطريقة أستقبالهم للفرنسيين . وكان

الهدف منه تعويد أعيان المصريين على نظم المجالس الشورية والحكم ؛ وبخاصة فيما يتعلق بأمور دواوين الأقاليم ، والقضاء والتشريع ، والإصلاحات . وتم إفتتاح هذا الديوان العام يوم ٦ أكتوبر ١٧٩٨ .

وإحتاج الفرنسيون إلى الأموال ، ففرضوا الضرائب على أصحاب الأملاك وأصحاب الحوانيت ، الذين لم يتعودوا دفع ضريبة عقارية من قبل ؛ فعظم إستياؤهم ، وإشتد سخطهم . وكان ذلك من الأسباب الرئيسية لنشوب ثورة القاهرة . ولقد إنفض الديوان فى يوم ٢٠ أكتوبر ١٧٩٨ ، ونشبت الثورة فى القاهرة فى اليوم التالى .

٢ - مقاومة الحملة وثورة القاهرة الاولى :

لقد تكاثفت عوامل كثيرة ، إقتصادية ، وإدارية ، ومعنوية ، ورغم مجهودات الفرنسيين فى التقرب إلى المصريين ، فى زيادة شعور المصريين بالانفصال عن الفرنسيين ، وزيادة شعورهم بتضارب المصالح بينهم وبين المحتلين الأجانب ، ومن أجل زيادة شعورهم بأن الفرنسيين يستغلون الوطنيين إلى أقصى درجة ممكنة

لقد خرج المماليك من القاهرة بأموالهم . وتحطم الأسطول الفرنسى ، واحتاج الفرنسيون إلى الأموال ، فتمادوا فى فرض الضرائب على التجار ، فى وقت إنقطع فيه الاستيراد والتصدير ؛ وتفننوا فى إبتزاز الأموال ومصادرة الممتلكات بمختلف الوسائل . فأدت سياسة الجنرال بونابرت ، فى هذا المجال إلى عكس النتيجة التى كان يرغب فى الوصول إليها .

وجاء هدم الفرنسيين لبعض أجزاء من القلعة ، وبعض أبواب الحارات والدروب ، مثيراً لقلق الأهالى ، الذين تعودوا الاحتماء بها من هجمات اللصوص والجنود . ومن الناحية الاجتماعية ، كان ظهور دور الشراب ، وظهور عدد من

النساء الساقطات مع بعض الجنود ، يجرح كرامة الوطنيين ، الذين لم يألفوا مثل هذا التحرر . وكانت هناك أيضاً مجهودات المماليك ، والعثمانيين ، لدفع الأهالى إلى الثورة ضد الاحتلال الأجنبي ، ولبلاد إسلامية .

فكان الرأى العام إذن مهيئاً للثورة ؛ وكانت هناك عناصر تشجع عليه ؛ وجاءت مسألة الضرائب المقررة على الأملاك والعقارات ، لكى تدفع الأهالى إلى التحرك . ولقد بدأت الحركة بشكل تلقائى ، وبدون تنظيم : « فتجمع الكثير من الغوغاء من غير رئيس يسوسهم ، ولا قائد يقودهم . وأصبحوا فى يوم الأحد متحزبين ، وعلى الجهاد عازمين ، وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح ، وآلات الحرب والكفاح » . ويبدو أنهم كانوا يرغبون فى إلغاء ما تقرر من رسوم وضرائب على العقارات والأملاك ؛ ثم تطور الحال إلى تجمهر الأهالى بالأزهر ، الذى سيصبح مركز قيادة الثورة ، نتيجة لما تمتع به العلماء من مكانة رفيعة ، بصفتهم القيادة الوطنية الموجودة فى البلاد .

وبدأ الإصطدام مع القوات الفرنسية ، فقتل عدد من الفرسان ، وجرح الكثير من الجند ، وساعدت الدماء التى سالت فى المعركة على زيادة الحماس الثورى . وقام الثوار بهدم مصاطب الحوانيت ، « وجعلوا أحجارها متاريس الكرانك ، لتعوق هجوم العدو وقت المعركة ؛ ووقف دون كل متراس ، جمع عظيم من الناس » .

وإنقضت هذه الليلة والوطنين « سهرانين ، وعلى هذا الحال مستمرين ، وأما الإفرنج فإنهم أصبحوا مستعدين ، وعلى تلال البرقية والقلعة واقفين ، وأحضروا جميع الآلات ، من المدافع والقنابر والبنبات ، ووقفوا مستحضرين ، ولأمر كبيرهم منتظرين » . إنه الاستعداد للمعركة ، بدون أدنى شك ، وبين قوات مختلفة عن بعضها ، من حيث التنظيم ، والتسليح ، والروح المعنوية . وعند

عصر اليوم التالى ، وجه الفرنسيون ضربات مدفعيتهم إلى منطقة الجامع الأزهر ، وإلى المنطقة المجاورة له . « فلما سقط عليهم ذلك ورأوه ، ولم يكونوا فى عمرهم عاينوه ، نادوا ياسلام ، من هذه الآلام ؛ ياخفى الألطاف ، نجنا مما نخاف ؛ وهربوا من كل سوق ودخلوا فى الشقوق ؛ وتتابع الرمى من القلعة والكيمان ، حتى تزعزعت الأركان ، وهدمت فى مرورها حيطان الدور ، وسقطت فى بعض القصور » .

ولقد شعر المصريون بقوة فتك أسلحة المحتلين الأجانب ، الذين لا يتورعون عن استخدامها حتى فى ضرب حى الأزهر . وبعد أن إتصل المشايخ بالجنرال بونابرت ، لوقف الضرب ، عاتبهم . وعندما إنتهت المقاومة ، بدأ الفرنسيون فى الدخول فى شوارع القاهرة ، وأخذوا فى هدم المتاريس ، وسيطروا على الموقف . ولكنهم إرتكبوا خطأ كبيراً ، فى عملية سيطرتهم على القاهرة ، وعملية سيطرتهم على مركز قيادة الثورة . ذلك أنهم « دخلوا إلى الجامع الأزهر ، وهم راكبون الخيول ، وبينهم المشاة كالوعول ، وتفرقوا بصحنه ومقصورته ، وربطوا خيولهم بقبلته ، وعاثوا بالأروقة والحارات ، وكسروا القناديل والسهارات ، وهشموا خزائن الطلبة ، والمجاورين والكتبة ، ونهبوا ما وجدوه من المتاع ، والأوانى والقصاع ، والودائـــع والخبئات ، بالدواليب والخزانات ، ودشتوا الكتب والمصاحف ، وعلى الأرض طرحوها ، وبأرجلهم ونعالهم داسوها » .

وأخذ الفرنسيون فى تفتيش الأهالى ، والمنازل ، والأحياء ، بحثاً عن السلاح . قامت وحدات أخرى بتنظيف أماكن المتاريس ، ورفع الأحجار والأتربة الموجودة فيها ، حتى يعود المرور إلى ما كان عليه من قبل . وقبض الفرنسيون على عدد من المشايخ ، وإتهموا غيرهم بتوزيع السلاح على الأهالى . ومن عمليات التفتيش ، عرف الفرنسيون الكثير عن إتصال بعض المصريين بالعثمانيين ، وإتصال

البعض الآخر بالبكوات المماليك ، فى الصعيد وفى الشرقية . وإذا كان الفرنسيون قد تمكنوا من مواجهة ثورة القاهرة ، والقضاء عليها ، فإنهم شعروا فى نفس الوقت بخطورة المقاومة التى كانت لا تزال موجودة فى جميع أنحاء البلاد ، سواء فى الوجه البحرى أو فى الوجه القبلى . كما أنهم شعروا بخطورة الموقف فى سوريا ، الأمر الذى دفع الجنرال بونابرت إلى التفكير فى ضرب المقاومة فى مصر أولا ، ثم العمل على الإستعداد لقضاء على الخطر الموجود فى الشام ، وقبل وصوله إلى مصر .

وكانت الثورة ضد الحملة الفرنسية منتشرة فى جميع أنحاء البلاد ، وفى شكل مقاومة عنيفة . وكان الفرنسيون يواجهونها بإطلاق الرصاص على الفلاحين ، وفرض الغرامات على أهالى القرى والمناطق التى تظهر فيها المقاومة . ولكن الثورة كانت كما قال ريبو ، كحية ذات مائة رأس ، كلما أخمدها السيف والنار فى ناحية ، ظهرت فى ناحية أخرى أقوى وأشد مما كانت ؛ فكأنها كانت تعظم ويتسع مداها كلما إرتحلت من بلد إلى بلد آخر . وكانت مصر قد فوجئت بالحملة الفرنسية ، فأخذت تصارع للتخلص من قبضة الفاتح الحديدية . وظلت سلطة الفرنسيين قائمة على القوة ، لا على الإقناع . وكان إختلاف الدين واللغة والطباع والعادات يصعب كثيراً من عملية التقارب بين الغالب والمغلوب . وكانت سياسة الفرنسيين قائمة على إكراه الشعب على الإذعان ، بالحزم مرة ، وبالقوة مرة أخرى ، وقمع كل ثورة ، ومكافأة من يخدم السلطة الفرنسية ولكى يصل الجنرال بونابرت إلى هذه الغاية ، وزع جيشه على مختلف أنحاء البلاد ، لإخضاعها ، وتشديد الرقابة عليها . وكان قواد الفرق يتولون ، فضلا عن إختصاصاتهم الحربية ، الإشراف على الأعمال الإدارية والمالية ، فى مديرياتهم ، ويراقبون جباية الأموال والغرامات ، ويشرفون على مجالس الدواوين فى الأقاليم . وكانت عملية صعبة ،

وتتطلب مجهوداً متواصلا من جانب الفرنسيين فى جميع أنحاء البلاد .

وكانت هناك مقاومة للفرنسيين فى الاسكندرية ، وفى رشيد ، وفى إقليم البحيرة ، وبخاصة فى مدينة دمنهور ، التى إضطرت القوات الفرنسية إلى إحتلالها ، وإستخدام العنف مع أهلها ، واعدام بعض الزعماء الوطنيين فيها رمياً بالرصاص، وفرض غرامة كبيرة على المدينة . وكانت هناك مقاومة للفرنسيين فى وسط الدلتا ، حيث عمل الفرنسيون على تجريد الأهالى من السلاح ، ومصادرة خيولهم ، وإعتقال أعيانهم كرهائن . وسقطت الجثث فى كل مكان ، وسالت الدماء ، قرب منوف ، وعند المحلة الكبرى ،وفى طنطا ، التى إستخدم الأهالى فيها الاسلحة النارية فى معركة ضد الفرنسيين ، فى مولد « السيد البدوى » . وكان الموقف خطيراً فى شرق الدلتا ، مع وجود قوات إبراهيم بك ، وإمكانية عودة قافلة الحج من الأراضى الحجازية . وكان الجنرال بونابرت قد خرج إليها بنفسه على راس ثلاث فرق ، وإحتل بلبيس ، ودخلت قواته فى معركة شرسة مع قوات المماليك عند الصالحية . وظلت هذه المنطقة كبيرة الحساسية بالنسبة للفرنسيين ؛ وظلت المقاومة تعمل فى المنصورة ، وفى دمياط . وفى المنزلة ، قام البطل حسن طوبار بانزال خسائر فادحة بالفرنسيين . وإستخدم الفرنسيون منتهى الشدة ، مع هذه المنطقة ، وتركوا أسوا ذكرى لهم عند الأهالى هناك .

أما المقاومة التى لقيتها الحملة الفرنسية فى الصعيد ،فكانت لا تقل ، فى ضراوتها عن تلك المقاومة التى كانت قد واجهتها فى الدلتا ، خاصة وأن المماليك إشتركوا فى عمليات الصعيد أكثر من إشتراكهم فى عمليات الدلتا . ولا شك كذلك فى أن طبيعة الأرض فى الصعيد ، ووجود العصبيات فى هذه المنطقة ، ونظرة الأهالى إلى معنى الحياة وقيمتها ، كانت تساعد على زيادة ضراوة عمليات المقاومة فى الصعيد . وكان مراد بك قد إنسحب بقواته من المماليك إلى هذه المنطقة ، وعطل

الملاحة على النيل ، وأوقف وصول القمح ومواد التموين من الصعيد إلى القاهرة . فقرر الجنرال بونابرت ضرورة إحتلال الصعيد ، على أن يترك للماليك مديرية جرجا والمنطقة الواقعة إلى الجنوب منها ، نظير تعهد مراد بك بدفع الخراج عن هذه الجهات . وفشل تفاهم الفرنسيين مع مراد بك . وكانت الحملة الموجهة لغزو مصر العليا برية وبحرية ، بلغ عدد جنودها ما يقرب من خمسة آلاف جندى ، ولقيت مقاومة عنيفة ومستمرة ، من الأهالى ومن المماليك ، على طول خط تقدمها ، وطوال فترة بقائها هناك . وكانت هذه الحملة بقيادة الجنرال ديزيه ، واشتبكت فى معارك عنيفة ، وعديدة ، كان من بين أهمها تلك الموقعة التى وقعت قرب بنى سويف ، والتى كادت القوات الفرنسية أن تهزم فيها ، لولا قوة المدفعية . وتعتبر أهم المعارك التى خاضها الفرنسيون فى الصعيد ، والمعركة البرية الثانية ، فى أهميتها ، بعد معركة إمبابة .

ورغم ذلك فإن الحرب لم تنته فى صعيد مصر ، بل تحولت فى شكلها من حرب منظمة إلى عمليات مناوشة مستمرة ، أخذت شكل حرب العصابات ، وإن كانت حرب عصابات يقوم بها الفرسان . وكان هذا النوع من المعارك شديداً فى خطره على القوات الفرنسية ، إذ أنه كان يعرضهم للخطر المستمر ، فى مواقع مختلفة ، وفى أوقات مختلفة ، ودون أن يتمكنوا من إتخاذ الإستعدادات اللازمة لمواجهته . وأخذ أبناء الصعيد فى مهاجمة كتائب وفصائل الفرنسيين ، التى أصبحت مبعثرة فى الوادى ، وهى تحاول تأمين المواقع المختلفة . وأفقد هذا النوع من المعارك الفرنسيين معنى الراحة ، وأجبرهم على مداومة السهر والانتقال ، وبشكل أرهق قواتهم ، دون أن يتمكنوا من الإشتباك مع خصم واضح ، وفى معركة لها أهميتها ، قد يتمكنوا فيها من التغلب عليه .

واضطر بونابرت إلى الإسراع بإرسال الجنرال بلياد إلى الصعيد ، وتكليفه

بمعاونة ديزيه فى العمليات الحربية ، بشكل مشترك . وواجهت الحملة على الصعيد ، فى زحفها البرى والنهرى جنوباً ، مقاومة عنيفة من المصريين ، ومن المماليك على طول خط تقدمها ، ومن المنيا حتى أسيوط . ثم واجهت أمر مجىء متطوعين ، من الحجاز ، ومن النوبة ، لمواجهة تقدمها من أسيوط إلى جرجا . ووقعت موقعة ، يوم ٣ يناير ١٧٩٩ ، قرب سوهاج ، قتل فيها ما يقرب من ثمانمائة من المصريين ؛ فزادت الرغبة فى الإنتقام والثأر ، فى الوقت الذى قام فيه الفرنسيون بإرهاب البلاد ، ونهبها . وقرب سمهود ، وقعت معركة بين الفرنسيين ، وبين قوات مراد بك ، التى اقترب عددها من ١٢,٠٠٠ مقاتل ، بين فرسان ومشاة . وقسم الفرنسيون قواتهم إلى ثلاث مربعات ، وقسم بينها المدفعية . وأثبتت هذه الموقعة أهمية التنظيم ، وأهمية المدفعية ، وكفاءة القيادة . وهزمت قوات مراد بك ، وإنسحبت جنوباً ؛ وفتح الطريق أمام القوات الفرنسية ، لمواصلة زحفها ، ودون أن تعترضها عقبات لها قيمتها ، وحتى أسوان . وإنسحبت القوات المصرية إلى ماوراء الشلال ، ولكنها إستمرت فى مقاومة الحملة الفرنسية .

٣ - إستمرار المقاومة :

كانت عملية الحملة على سوريا تهدف فى واقع الأمر محاولة من جانب الفرنسيين القضاء على خطر آخر من أخطار المقاومة التى واجهت وجودهم فى مصر ، وهو خطر قوات المماليك ، التى كانت قد إنسحبت بعد معركة الصالحية إلى سوريا الجنوبية ، وخطر التجمعات العثمانية التى أخذت الدولة فى القيام بها ، بعد إعلانها الحرب على فرنسا ، للقيام بعملية غزو لمصر ، وتستهدف إستخلاصها من أيدى الفرنسيين . وكانت السلطات العثمانية فى سوريا ، مع من إنسحب إلى هذا الإقليم من المصريين ومن المماليك ، قد أخذت فى الإتصال

بشيوخ مصر ، وعلمائها وأعيانها ، لكي تدفع المصريين إلى الثورة في وجه الفرنسيين ، في الوقت الذي يقوم فيه القوات العثمانية بالهجوم على مصر . ووجد الجنرال بونابرت أنه من الأصوب أن يلتقي بهذا الخطر الذي يتجمع في سوريا ، كقوة مقاومة ، قبل أن يتم إستعداده ، ويصل لمصر ؛ وقد يكون ذلك في وقت تأتي فيه حملة أخرى ، عثمانية إنجليزية ، إلى سواحل مصر الشمالية . فكان عليه إذن أن يأخذ بالمبادأة .

ولقد أعاد الجنرال بونابرت الديوان من جديد ، وجعله مؤلفاً من هيئتين : الديوان العمومي ، وهو الذي يسميه بونابرت بالديوان الكبير ، والديوان الخصوصي . ثم زار السويس ، ومعه عدد من العلماء ، وعهد إلى المهندس لبير ، كبير مهندسي الطرق والكباري ، بدراسة مشروع حفر ترعة تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر ، وكتابة تقرير عن ذلك . وكان تقدم القوات العثمانية ، حتى العريش يجبره على ضرورة العمل على مهاجمة أعدائه ، قبل أن يهاجموه . فكان قراره بالقيام بحملته على سوريا ، تثبيتاً لأقدامه في مصر .

وبعد معركة العريش ، التي إنهزمت فيها القوة العثمانية ، إستولى الفرنسيون على غزة ، ثم على اللد والرملة . وفي يافا ، وقعت موقعة كبيرة ، وتفرس الجنود الفرنسيون في المدينة . وفي يافا ظهر الوباء بين جنود الحملة الفرنسية . ووقعت هناك مأساة أخرى حين أمر الجنرال بونابرت بقتل ثلاثة آلاف أسير عثماني ، مدعيا عجزه عن إطعامهم ، وعن حراستهم في بلاد بعيدة عن قواعده . فساقوا هؤلاء الأسرى إلى شاطىء البحر ، وأعدموهم جميعاً رمياً بالرصاص . وأثارت هذه الطريقة الوحشية روح السخط والإنتقام في نفس الجنود العثمانيين الباقين في سوريا ، وبخاصة تلك الفرق التي كانت موجودة في عكا . وأدركوا أن مصيرهم سيكون الإعدام ، في حالة إستسلامهم ، فاستبسلوا في

الدفاع عن مدينتهم ، وإستماتوا فى المحافظة على أسوار عكا .

ولقد إستمات أحمد باشا الجزار فى الدفاع عن مدينة عكا ، وساعده على المقاومة وجود الأسطول الانجليزى ، بقيادة السير سيدنى سميث أمام الميناء ، وقيام هذا الأسطول بمنع وصول مدافع الحصار إلى الفرنسيين بطريق البحر ؛ بل إن الأسطول الإنجليزى كان قد أسر السفن الفرنسية التى حملت المدفعية والذخائر ، وإتجهت بها صوب سواحل سوريا ، وسلمها إلى أحمد باشا الجزار ، الذى دافع بها عن عكا أمام الفرنسيين .

وفى أثناء حصار الجنرال بونابرت لمدينة عكا ، سارت بعض الفرق الفرنسية وإحتلت صفد وصور وطبرية ، وإنتصرت على الجيش العثمانى فى موقعة تل طابور . ولكن هذه الموقعة الأخيرة لم تغير من الموقف العسكرى ، مادامت بقية الجيش كانت تحيط بمدينة عكا ، ولا تتمكن من الاستيلاء عليها .

وكان من الصعب على الفرنسيين فى سوريا الاستمرار دون إمداد هناك ، فى الوقت الذى كانت الإمدادات تصل فيه إلى أحمد باشا الجزار فى عكا . وكان هناك خوف من إرسال الدولة العثمانية حملة إلى الاسكندرية . ولذلك فإن الجنرال بونابرت قرر العودة إلى مصر . وبعد فقد ما يزيد على ألفى قتيل ، وألف ماتوا بالأمراض، و ٢,٥٠٠ جريح ومريض ، سارت القوات الفرنسية، وسار معظم القواد على الأقدام ، وتركوا خيولهم لنقل الجرحى والمرضى . وعاد الجنرال بونابرت إلى القاهرة ، بعد أن غاب عنها ١٢٥ يوماً ، وعاد إليها لكى يواجه قوات أخرى للمقاومة من جانب المصريين ، فى كل من الصعيد والدلتا ، وكانت تهدد أمن القوات الفرنسية فى مصر نفسها . وتطور الأمر إلى إشتداد حركة المقاومة من جديد فى ثلاث مناطق من البلاد : هى منطقة الشرقية ، ومنطقة البحيرة ، وفى الصعيد .

أما فى الشرقية ، فكانت هناك قوات مصطفى بك ، أمير الحج ؛ وانتشرت المعارك قرب بردين ، ثم إمتدت منها روح المقاومة إلى الدقهلية، وإلى القليوبية ؛ وتمت فيها مهاجمة السفن الفرنسية التى كانت تحمل المؤن والذخائر على النيل ، فى فرع دمياط ، وعادت السفن المسلحة التى كانت تحرسها إلى القاهرة ، مليئة بالجرحى .

وفى البحيرة ،ظهر فى ذلك أحد رجال الغرب ، ويذكرون أنه جاء من درنة، ويلقبونه بالمهدى،وحث الناس على قتال الفرنسيين .وإنضم اليه كثير من الأهالى، علاوة على عربان أولاد على ؛ وهجموا على مدينة دمنهور ، وفاجأوا الحامية الفرنسية الموجودة فيها ، وقتلوا كل رجالها . وبعد أن جمع الفرنسيون قواتهم ، وقعت موقعة شرسة عند سنهور . واستمر القتال فيها سبع ساعات ، وأخذ شكل الإلتحام ، أو الجزرة . وكانت من أفظع المعارك التى خاضتها القوات الفرنسية فى مصر . وقدر الفرنسيون قوات المهدى فيها بخمسه عشر ألف مقاتل من المشاة ، وأربعة آلاف من الفرسان .وأبدى فيها المغاربة والعرب والفلاحين شجاعة يعجز القلم عن وصفها وإستخفافاً بالموت أذهل الفرنسيين أنفسهم . وبعد أن استجمع الفرنسيون قوتهم ، زحفوا على دمنهور ، وإحتلها القوات الفرنسية ، وأعملت فيها السيف والنار ، وطبعت عملياتها بطابع الغضب والإنتقام ، والقتل والحرق. وفى اليوم التالى كانت دمنهور ركاما من الاحجار السوداء ، إختلطت فيها أشلاء الجثث ودماء القتلى .

أما فى الصعيد ،فإن قوات الفرنسيين كانت موزعةعلى خطوط طويلة ، وكان من الصعب علىالفرنسيين القضاء على المقاومة فى هذه المنطقة التى تمتد لما يقرب من ألف كيلومتر . ووقعت المعارك قرب طهطا، وعند قفط ،وقرب جرجا ،وجهينة،

وأسيوط ، وحيث كانت قوات مراد بك ، ملتحمة مع الأهالي . وكانت مقاومة المصريين للفرنسيين تظهر في كل وقت ، وفي كل بلدة وقرية من قرى الصعيد ، وبشكل يصعب على المؤرخ حصرها ، أو إعطاء هيكل عام عن تحركاتها .

وفي ذلك الوقت، الذي واجهت فيه الحملة الفرنسية استمرار عمليات المقاومة في كل مكان ، خضعت لضغط خارجي كبير، يتمثل في نزول قوات عثمانية في منطقة أبي قير ، في شهر يوليو ١٧٩٩ .

ولقد تمكنت هذه القوات ، وهي تقرب من خمسة عشر ألف جندي ، من إحتلال قلعة أبي قير، لاتخاذها قاعدة لهم ضد الاسكندرية ،وضد رشيد . ولكن الجنرال بونابرت قرر الإسراع بمهاجمة العثمانيين ، قبل أن تستقر أقدامهم في المنطقة ،وبشكل يجعله يفيد من القوات الفرنسية الموجودة في كل من الاسكندرية ورشيد، في عملية تطويق القوات العثمانية التي نزلت في أبي قير. ومن الاسكندرية، هجمت قوات الجنرال بونابرت يوم ٢٥ يوليو على القوات العثمانية في أبي قير، وتمكنت من إقتحام خطوط العثمانيين ،ثم هزمتهم وفقد العثمانيون في هذه الموقعة مايقرب من ثمانية آلاف، بين قتيل وجريح وغريق، واستولى الفرنسيون على ثلاثة آلاف أسير ، كان من بينهم مصطفى باشا ، وغالبية ضباط أركان حربه ، كما إستولوا على مدفعية الجيش العثماني وذخائره .

وزادت سطوة الفرنسيين ، وزاد في نفس الوقت شعور العداء من جانب المصريين حيالهم .

وفي ذلك الوقت ، كان الفرنسيون يتوقعون قدوم جيش عثماني آخر ، من سوريا. زاحفا على مصر . ثم علم الجنرال بونابرت عن اضطراب أحوال فرنسا نفسها وهزيمة الجيوش الفرنسية في كل من إيطاليا والنمسا، فتأكد من عدم جدوى مجيء المدد من فرنسا إليه ، وبالتالي عدم جدوى بقائه في مصر ، مادامت فرنسا

نفسها قد أصبحت مهددة . واستقر رأى الجنرال بونابرت على ضرورة العودة إلى فرنسا وإنقاذها. وترك الجنرال بونابرت مصر ، يوم ٢٢ أغسطس ١٧٩٩ ، ومعه عدد من كبار الضباط ، وعدد من العلماء ، الذين كانوا قد إصطحبوا الحملة إلى مصر . وأعطى الجنرال بونابرت ، وقت سفره ، كل التوجيهات اللازمة للجنرال كليبر ، لكى يفيد منها ، إلى أقصى درجة ، من أجل فرنسا أولا ، ومن أجل الحملة الفرنسية الموجودة فى مصر ثانيا .

٤ ـ ثورة القاهرة الثانية ومقتل كليبر :

تولى الجنرال كليبر القيادة العامة لقوات الحملة الفرنسية فى فترة دقيقة من تاريخ وجودها فى مصر ؛ فرغم أن الجنرال بونابرت كان قد إنتصر على الحملة العثمانية فى أبى قير ، فإن الفرنسيين كانوا يشعرون بأن وجودهم فى مصر مهدد بقوى داخلية وخارجية ، تتعارض مصالحها الفعلية مع مصالح الفرنسيين ، وترغب فى الوصول إلى إخراجها من مصر . وفى نفس الوقت بدأت فكرة الجلاء عن مصر ، أو إعلان الموافقة على مثل هذه الفكرة ، تختمر فى أذهان قادة الحملة . ولذلك فقد كان على الجنرال كليبر أن يواصل السير بين هذه العقبات بحذر وبشجاعة فى نفس الوقت ، حتى لا يقع فى مأزق تضيع به هيبة الحملة ، أو يتعرض به أمنها للخطر . ولا شك فى أن شخصية الجنرال كليبر وشجاعته كانت أكبر مساعد له على ممارسة هذه القيادة، بعد إختيار الجنرال بونابرت له . وستكون التجربة التى يقوم بها الجنرال كليبر فى هذا الميدان هى تجربة الإتفاق من أجل الجلاء عن البلاد .

وكان من الواضح أن الحملة الفرنسية قد أصبحت محصورة فى البلاد ، وأن خطوط مواصلاتها قد قطعت مع فرنسا ، ومع كل الدول . وكان من الواضح كذلك أن الحملة الفرنسية كانت ترابط وسط أمة معادية لها ؛ وكانت المهمة الملقاة

على عواتق الفرنسيين شاقة وصعبة ؛ فكانت قواتهم موزعة على مثلث كبير ، يمتد ضلعه الشمالى من العريش إلى الاسكندرية ، ثم يمتد بعد ذلك بعمق ، و يشتمل على الدلتا وعلى الصعيد ، حتى أسوان . وكان على القوات الفرنسية أن توطد الأمن فى هذه المنطقة ، وتجمع الضرائب ، وتحكم البلاد ، فى نفس الوقت الذى كانت تواجه فيه دولتين معاديتين لها ، هما إنجلترا والدولة العثمانية وكان عدد قوات الحملة قد إنخفض من ٣٦٫٠٠٠ إلى ٢٣٫٠٠٠ جندى ، وكانت وسائل إمدادها قد تقصت بشكل واضح ، وبليت ملابس الجنود .

وإتصل الجنرال كليبر بالدولة العثمانية من أجل التفاوض والصلح ، ووافقت الدولة العثمانية ، من حيث المبدأ ، على جلاء الحملة الفرنسية عن مصر ، وعلى أن تترك شروط الصلح العامة بين الدولة العثمانية ، وفرنسا ، لكى تناقش فى مفاوضات رسمية للصلح .

وبدأت المفاوضات ؛ وفى أثناء ذلك الوقت زحفت القوات العثمانية من غزة إلى العريش يوم ٢٢ ديسمبر ١٧٩٩ ، وقامت باحتلال قلعتها ، وأسرت نصف حاميتها ، وقتلت النصف الآخر . ومع ذلك ، فقد إستمرت المفاوضات ، وإنتهت ، فى ٢٤ يناير عام ١٨٠٠ ، على إتفاقية العريش ، ونصت على أن الغرض منها هو جلاء الفرنسيين عن مصر . ولذلك فإن هذه الإتفاقية لم تكن معاهدة صلح بالمعنى السياسى المعروف ، بين فرنسا ، وبين الدولة العثمانية ، بل كانت مجرد إتفاقية أو بروتوكولا للجلاء عن مصر ؛ وتنفذ بنفسها ؛ وما لم يصل الطرفان المتعاقدان إلى عقد الصلح بينهما ، فإن حالة الحرب تظل قائمة ، فى كل العلاقات بينهما ، إلا فيما يتعلق بتنفيذ هذه الإتفاقية .

ولقد نصت هذه الإتفاقية على إنسحاب الجيش الفرنسى بأسلحته وأمتعته ومنقولاته ، وإقلاعه بحراً من ثغور الإسكندرية ورشيد وأبى قير ، على السفن

الفرنسية ، والسفن التى يقدمها الباب العالى لهذا الغرض . ووضعت الإتفاقية جدولا زمنيا لجلاء الجنود الفرنسيين عن المواقع المختلفة ، وكذلك عن القاهرة ، وتسليم المواقع التى يجلوا عنها الفرنسيون إلى الجيش العثمانى ، بنفس الحالة التى هى عليها وقت التوقيع على الإتفاقية ،مع المحافظة على سلامة الجنود الفرنسيين . ونصت كذلك على تعهد الباب العالى وحلفائه بعدم التعرض للجيش الفرنسى حتى يصل إلى فرنسا .

وتقدمت القوات العثمانية صوب القاهرة ، لإستلامها ، وأخذ الفرنسيون يستعدون للسفر . ولكن بريطانيا أعلنت رسمياً عدم موافقتها على إتفاقية العريش ، وكانت ترى أن فى وسعها فرض التسليم بدون قيد أو شرط على الحملة الفرنسية ، وأعلنت أنها سوف تضبط فى البحر كل سفينة تحمل جنوداً فرنسيين ، حتى ولو كانت تحمل جواز مرور من أحد الحلفاء ، وأنها ستعتبرها غنيمة حربية ، وتعتبر الجنود الموجودين عليها أسرى حرب . وإعتبر الجنرال كليبر هذا الموقف نقضاً لاتفاقية العريش . وإنتهز فرصة أن قوات يوسف ضيا باشا ، التى كانت تزحف صوب القاهرة،كانت تحتاج إلى إعداد قبل تمكنها من الدخول إلى معركة . وطلب إلى القوات العثمانية ضرورة الانسحاب إلى الصالحية ثم خارج مصر . وعمل بسرعة ونظم قواته فى شكل مربعات ، ووضع فيها المدفعية ، وجعل الفرسان فى القلب . وجمع ١٠ آلاف ،وترك ألفى جندى لحراسة القاهرة . وتقدم بسرعة ، وطوق طليعة القوات العثمانية . ثم واجه بقية القوات العثمانية . وعملت المدفعية الفرنسية عملها ، وكانت رمايتها محكمة ، ونزلت قنابلها وسط العثمانيين ، وأوقعت بهم خسائر جسيمة . فاضطر العثمانيون إلى الانسحاب ، وإنتصر الفرنسيون فى هذه الموقعة ، والتى تسمى موقعة عين شمس ، بين القبة والخانكة . ولقد إنسحب العثمانيون ، وتعقبهم الفرنسيون ؛ ولكن إنتصار

الفرنسيين لم يكن كاملا ، إذ أن القاهرة كانت تغلى فى ذلك الوقت فى ثورة عارمة .

ولقد بدأت ثورة القاهرة الثانية فى صبيحة يوم ٢٠ مارس عام ١٨٠٠ ، أى فى نفس الوقت الذى دارت فيه معركة عين شمس . وما أن سمع المصريون صوت طلقات المدافع حتى هاجوا ، وقتلوا بعض الفرنسيين ، وتسلحوا بكل ما وجدوه من أخشاب وعصى ومعادن . وإنضم إليهم الأتراك الموجودين فى مصر ، وذلك فى الوقت الذى دخل فيه إلى القاهرة الكثير من البكوات المماليك . وكان إنفصال إحدى الفرق العثمانية ومعها المماليك ، عن ميدان المعركة فى عين شمس ، ووصولها إلى القاهرة ، عاملا فى تغيير الموقف ، إذ أنه ساعد على زيادة حماس الجماهير ، وعلى زيادة روح الثورة فى نفوس الشعب .

ولقد إستخدم الثوار بعض المدافع ، التى أحضروها من المطرية ، فى ضرب مواقع الفرنسيين فى الأزبكية ، وإستمرت الحرب حتى آخر النهار . وشرع أهل مصر مع العسكر ، فى إقامة المتاريس ، حول المدينة وبأطرافها . وأمضى الأهالى هذه الليلة وراء المتاريس . إنها الثورة وروح الإستقلال والمقاومة .

ولكن القوات الفرنسية أخذت فى إطلاق المدافع ليلا على القاهرة ، من القلاع المحيطة بها . وركزت الضرب ، وبشدة ، على مواقع الثوار . فإضطر كثير من الكبراء والرؤساء إلى التفكير فى الخروج من القاهرة ، فى تلك الليلة ، نتيجة لعجزهم عن المقاومة ، ولعدم توفر آلات الحرب ، وعزة الأقوات ، والقلاع بيد الفرنساوية . ولكن الأهالى عملوا على منعهم من الخروج ، ومنعهم من الانفصال عن القاعدة . إنه التضامن الطبيعى فى مواجهة العدو ، وفى حالة الشعور بالإنصهار الوطنى فى المعركة . وأمضى معظم الأهالى هذه الليلة على مصاطب الحوانيت ، وفى الأزقة والحارات . وفى اليوم التالى ، أقام الباقون

خلف المتاريس ، وأحضروا من الحوانيت المثقلات التى يزنون بها البضائع ، من حديد وأحجار ، وإستعملوها عوضا عن الجلل للمدافع ، وصاروا يضربون بها بيت سارى عسكر بالأزبكية . لقد إنضم الأهالى إلى العسكر العثمانى ، ووقفوا عند الأبواب والمتاريس والأسوار . وقام آخرون بصناعة البارود ، وأصبحت جماهير القاهرة تغلى بالثورة ، التى دعمتها القوات العثمانية ، وقوات المماليك ، وبعض قوات المغاربة ، التى كانت قد حاربت الحملة الفرنسية فى منطقة البحيرة ، وفى مدينة دمنهور .

وإستمرت الثورة فى القاهرة ، ولكن سرعان ما وصلت أنباء هزيمة القوات العثمانية فى موقعة عين شمس . وبعد أسبوع من هذه الموقعة وبدء الثورة ، عاد كليبر صوب القاهرة ، وبدأ فى معالجة الثورة . « وأحاطت العساكر الفرنساوية بالمدينة وبولاق من خارج ، ومنعوا الداخل من الدخول ، والخارج من الخروج . . . وقطعوا الجالب عن البلدين ، وأحاطوا بها إحاطة السوار بالمعصم . . . وإشتد الحرب ، وعظم الكرب ، وأكثروا من الرمى المتتابع ، بالمكاحل والمدافع ، وأكثروا وأوصلوا وقع القنابر والبنبات ، من أعالى التلول والقلعات » .

وكان لهذا الحصار تأثيره على تموين مدينة القاهرة . وكانت ثورة القاهرة الثانية أقوى من ثورة القاهرة الأولى ، نتيجة لإنضمام بعض العثمانيين والمماليك إليها ، وصلابة وقوة المتاريس التى أقيمت هنا وهناك . فعمد كليبر إلى اطالة مدة المحاصرة ، حتى يعمل الجوع فعله بين الأهالى ، وحتى يتمكن فى نفس الوقت من محاولة التفريق بين العثمانيين ، والمماليك ، والاهالى . وسيعمد الجنرال كليبر إلى أن يخرج العثمانيين ، من المعركة ، كما سيعمد إلى شراء المماليك ، بحيث يمكنه بعد ذلك مواجهة جماهير القاهرة بمفردهم ، ويمارس الضغط اللازم عليهم ، حتى يستسلموا .

ولقد تمكن كليبر من الاتفاق مع مراد بك ، على أساس حكم جنوب الصعيد، وفى تعاون مع الفرنسيين ، وضمان بقاءه هناك ، وفى شكل حكم « تحت الحماية الفرنسية » . وفى نفس الوقت ، قلت مواد التموين فى أسواق القاهرة ، وأخذ البعض يفكر فى ضرورة الاتفاق مع الفرنسيين ، رغم إصرار بقية الزعماء والقادة على ضرورة مواصلة « الجهاد » ، وكفرض على كل مسلم . ثم هجم الفرنسيون على القاهرة وبولاق من كل ناحية ؛ وضربوا القاهرة بالمدافع من جامع الظاهر ومن قنطرة الليمون . وأخذوا فى إشعال النار فى الحوانيت وشبابيك البيوت . وقاوم الاهالى بكل ما لديهم . وإستبسل أهل بولاق فى الدفاع عنها ، حتى غلبهم الفرنسيون ، بعد أن حصروهم من كل الجهات ، وقتلوا منهم بالحرق والقتل ، وبلوا بالسلب والنهب . وملكوا بولاق ، وفعلوا بأهلها ما يشيب من هوله النواصى . وصارت القتلى مطروحة بالطرقات والأزقة، وإحترقت الأبنية والدور والقصور . وإستمرت هذه المذبحة من يوم ١٤ أبريل حتى يوم ١٧ . ورغم إستبسال الأهالى فى الدفاع ، وتحصنهم فى البيوت ، فإن قوة الأسلحة الحديثة هى التى إنتصرت . وبعد إحراق منطقه بولاق ، أسلموها للنهب ، ولإنتقام الجنود . ولم يكتفوا بذلك بل فرضوا على المنطقة غرامة جسيمة ، بلغت قيمتها مائتى ألف ريال ، علاوة على ثلاثمائة ألف ريال على المتاجر .

ثم أمر الجنرال كليبر بالهجوم على مدينة القاهرة ، ونسفت المساكن وأحرقت ، وإرتفعت ألسنة النيران فى سماء القاهرة ، تحاصرها من كل جانب ، وبطريقة تثير الرعب والهلع . وكان هذا الهجوم قد بدأ يوم ١٨ أبريل ؛ وبعد مفاوضات ، تم الاتفاق يوم ٢١ على إنسحاب القوات العثمانية من القاهرة ، وعلى أن يتم ذلك فى مدة ثلاثة أيام ؛ وعلى أن تستمر هذه القوات فى إنسحابها حتى الشام . وإستعد كليبر لدخول القاهرة دخول الغزاة المنتصرين . وسيحكم

الجنرال كليبر مدينة القاهرة على أساس أنه قد فتحها من جديد . ولا شك فى أن التمادى فى سياسة القوة ، وفرض الغرامات ، وإذلال أعيان البلد ، سيكون عاملا فعالا فى القضاء عليه ، وإغتياله .

وكانت ثورة القاهرة الثانية قد إستمرت لمدة ثلاثة وثلاثين يوما . وبعد العفو الذى أعلنه الجنرال كليبر ، عمد إلى نقضه ، وإلى إذلال المصريين ، وفرض غرامة باهظة على الأهالى ودعا الأعيان والمشايخ للحضور إليه ، ثم وبخهم على نفاقهم ضد الفرنسيين ، وهددهم بأن يفعل بمدينتهم ما فعله جنوده بحى بولاق ، وبقتلهم عن آخرهم ، وحرق بلدهم ، وسبى حريمهم وأولادهم ؛ ثم فرض عليهم الغرامة ، وهى عشرة ألف فرنك . وتم توزيع هذا المبلغ على الجميع ، والأهالى وأصحاب الحرف ، وكما يقول الجبرتى «حتى على الحواةوالقرداتية ... والدلالين والقبانية ... وكذلك بياعون التنباك .. والزياتون ... والجزارون والمزينون » .

وتشددوا فى جمع هذه الغرامة . ونزلت هذه النازلة بمدينة القاهرة فى وقت كسدت فيه الأسواق ، وتعطلت الأرزاق ، وزادت قيمة مطالب الفرنسيين ، بشكل ضخم . ولا شك فى أن هذا التشدد ، وغيرها من الإهانات التى نزلت بأعيان البلاد وشيوخها ، كانت من بين الاسباب الرئيسية التى حركت النفوس ، وبشكل أدى إلى مقتل الجنرال كليبر .

وفى صبيحة يوم ١٤ يونيو ١٨٠٠ ، ذهب الجنرال كليبر إلى جزيرة الروضة لإستعراض كتيبة الاروام ، التى جندها الفرنسيون ، وألحقوها بقواتهم . ثم عاد بعد ذلك إلى الأزبكية ، إلى قصره هناك . وفى فترة ما بعد الظهر ، خرج كليبر للتنزه فى حديقة القصر ، وفجأة إقترب منه أحد الشبان ، وكأنه يتوسل إليه ، أو يستجديه ، ومد له يده اليسرى ، وكأنه يريد تقبيل يده ، فمد له

الجنرال يده ، التى قبض عليها ، وأخرج يده اليمنى وفيها خنجر ، وطعن به الجنرال أربع طعنات فى الصدر ؛ دون أن يتمكن الجنرال من الإبتعاد عنه . وسقط الجنرال كليبر على الأرض ، مضرجاً بدمائه . ثم أسلم الروح .

ووجد الفرنسيون القاتل مختبئاً فى الحديقة المجاورة لدار القيادة ، وتمكنوا من القبض عليه . وكان يسمى سليمان الحلبى ، وكان طالباً ويبلغ من العمر ٢٤ سنة ، وإعترف بالجريمة ، وبارتكابها . وتولى أقدم القادة منصب القيادة ، وكان هو الجنرال مينو . وحكمت المحكمة بإحراق يد سليمان الحلبى ، ثم إعدامه على الخازوق ، وترك جثته تأكلها الطيور .

وفى أثناء الأيام الثلاث التى كانت بين مقتل الجنرال كليبر ، وبين جنازته ، كانت القاهرة فى حالة رعب وفزع ، وحالة خوف دائم . وخشى علماء الأزهر من إنتقام السلطات الفرنسية منهم ، أو من قيام طالب آخر بحادث مماثل أو مشابه ؛ فطلبوا الإذن من السلطات العسكرية الفرنسية بإقفال الجامع ؛ فأذن لهم كبير الفرنسيين ، الجنرال مينو ، بذلك . وفى صبيحة اليوم التالى ، أقفلوه ، وسمروا أبوابه . وظلت أبواب الأزهر مغلقة طوال الفترة الباقية للحملة الفرنسية فى مصر ؛ ولم تفتح من جديد إلا فى نهاية شهر محرم سنة ١٢١٦ ، الموافق ٢ يونيو ١٨٠١ .

٥ ـ مينو وخروج الحملة من مصر :

كان الجنرال مينو قد تولى القيادة العامة وقد بلغ عمره ٥٠ عاماً ، فكان أقل همة على المعارك والإلتحام من غيره من القواد ، الذين كانوا يصغرونه فى السن ؛ وكان أقرب إلى الرغبة فى الإستقرار ، خاصة وأنه كان قد تزوج من إحدى المصريات ، وأشهر إسلامه ، وسمى نفسه عبد الله باشا مينو . ورغم رغبته فى الإستقرار فى مصر ، أى إبقاء الإحتلال الفرنسى فى البلاد ، ومجهوداته المتعددة

التى بذلها من أجل تحقيق هذه السياسة ، كتبت عليه الظروف أن يواجه قوى ضغط كبيرة ، من جانب كل من الدولة العثمانية ، ومن إنجلترا ؛ وأجبرته هذه القوى على أن يخرج بالحملة الفرنسية من مصر . فيعتبر حكمه هى الفترة الأخيرة ، والمرحلة النهائية ، من مراحل تاريخ مصر تحت الإحتلال الفرنسى ؛ وفتح جلاء الفرنسيين عن مصر عهداً جديداً فى تاريخ البلاد .

لم يكن الجنرال مينو كفاءة عسكرية كبيرة ، وجرح فى عملية الهجوم على الاسكندرية ، فعينه بونابرت قائداً لموقع رشيد ؛ ولم يتمكن من الاشتراك فى عمليات لها قيمتها ، سواء فى إحتلال مصر ، أو فى الحملة الفرنسية على سوريا ؛ وكان ضخماً ، ومترهلا . وكان من أنصار بقاء الحملة فى مصر ، مما جعل الكثير من القادة ، وهم يعتبرون أنفسهم منفيين فى مصر ، ينظرون إليه على أنه لا يصلح للقيادة .

وسار الجنرال مينو فى سياسته على أساس إبقاء الاحتلال الفرنسى فى مصر ، ومعيشة الحملة مع أهالى البلاد ، وبموارد البلاد ؛ أى النظر إلى مصر على أنها مستعمرة فرنسية . وتدل جميع الخطوات التى إتخذها الجنرال مينو بالنسبة للإدارة والضرائب ، وبالنسبة للصناعة والتجارة والزراعة ، وكذلك بالنسبة لعلاقات الفرنسيين بالوطنيين ، على أنه كان يعتبر مصر مستعمرة فرنسية ، أو يحاول الوصول بها إلى هذا الوضع .

ولكن الجنرال مينو لم يجد متسعاً من الوقت لتنفيذ مشروعاته وإصلاحاته ؛ وسرعان ما جاء العثمانيون والإنجليز إلى مصر ، لمحاربة الحملة الفرانسية، وإخراجها من البلاد بقوة السلاح ، بعد أن فشلت جهودهم فى إقناع الجنرال مينو بضرورة تنفيذ إتفاقية العريش ، والجلاء عن مصر ، بإتفاق سياسى ، وبدون حاجة إلى الإشتباك فى معارك جديدة .

وفى الوقت الذى فشل فيه الجنرال بونابرت ، الذى أصبح القنصل الأول فى فرنسا ، من أن يمد الحملة فى مصر بمدد له قيمته ، ظل الجنرال مينو غارقاً فى مشروعاته وتأملاته ، ولم يصدق الأنباء التى وصلته عن قرب مجىء حملة عثمانية ، وحملة إنجليزية ، للهجوم على مصر .

واتمت انجلترا استعداداتها . أما الدولة العثمانية فإنها أعدت جيشين : الاول بقيادة يوسف ضيا باشا ، الصدر الأعظم ، وكان عليه أن يزحف بالطريق البرى من سوريا إلى مصر ؛ والثانى يبحر من أحد موانى الاناضول ، وعلى سفن الاسطول العثمانى ، بقيادة أمير البحار حسن باشا ، قبطان باشا البحرية العثمانية ، ويتجه إلى سواحل مصر الشمالية .

وأقلعت سفن الاسطول البريطانى فى ٢٢ يناير ١٨٠١ ، وصحبتها بعض سفن المدفعية العثمانية ، وكتيبة من الجنود العثمانيين ، فوصلت تجاه الاسكندرية مساء أول مارس . ورسا هذا الأسطول فى خليج أبى قير ، وكان يحمل على ظهره حملة بريطانية بقيادة السير رالف أبر كرومبي ، يبلغ عدد جنودها ١٧٫٥٠٠ جنـــدى .

وكان من المفروض أن تحضر لسواحل مصر فى نفس هذه الفترة القوة البحرية العثمانية ، وهى تقرب من ستة آلاف جندى ؛ وأن يصل كذلك جيش الصدر الاعظم ، والذى يقرب من ٢٥٫٠٠٠ جندى ، لمهاجمة القاهرة من ناحية الشرق ؛ وتصل فرقة رابعة تبلغ ستة آلاف جندى ، ترسلها حكومة الهند إلى القصير والسويس ، حتى يطبقوا على الفرنسيين من كل جانب . ولكن هذه القوات تأخر وصولها .

ونزلت القوات الانجليزية فى أبى قير يوم ٨ مارس ، ثم أخذت فى الضغط على الفرنسيين ، الذين [illegible] ساروا إلى التقهقر غرباً إلى معسكر القياصرة ، والذى

يسمى الآن بمعسكرات مصطفى باشا ، ثم اضطروا بعد الاستماتة فى الدفاع عن هذا الموقع إلى التقهقر إلى الاسكندرية والتحصن فى منطقة باب رشيد ، أو باب شرق . وأصبح الانجليز يسيطرون على المنطقة الواقعة إلى شرق مدينة الاسكندرية ، ولكنهم لم يتمكنوا من الدخول إلى الاسكندرية ، التى دافع عنها الفرنسيون دفاعاً مستميتاً ، وأنزلت مدفعيتهم المنصوبة على كوم الدكة وكوم الناضورة خسائر فادحة بالإنجليز .

وخرج الجنرال مينو من القاهرة على رأس كل القوات التى كان فى وسعه أن يوفرها ، ووصل إلى الاسكندرية . ثم خرج من باب رشيد يوم ٢١ مارس ١٨٠١ ، ووقعت الموقعة على طول الخط الممتد من النزهة إلى ساحل البحر ، وسميت باسم معركة كانوب ، نسبة إلى باب رشيد . وكانت من أهم المعارك التى اثرت فى تاريخ الحملة الفرنسية على مصر . وكانت معركة حامية ، وظهرت فيها كفاءة المدفعية من الجانبين ، وقتل فيها السير رالف ؛ واضطر الفرنسيون إلى التراجع إلى أسوار الاسكندرية ، والتحصن ورائها . وهكذا حوصرت نصف قوة الحملة الفرنسية الموجودة فى مصر فى الاسكندرية ؛ بينما أصبح الطريق مفتوحاً أمام الإنجليز للإستمرار فى زحفهم إلى داخل البلاد .

ووصل الأسطول العثمانى إلى أبى قير يوم ١٥ مارس ؛ وتمكنت القوات التى يحملها من إحتلال رشيد . ثم بدأت القوات العثمانية والإنجليزية فى الزحف جنوباً ، إنه الزحف على القاهرة ، والتى كانت بقية قوات الحملة الفرنسية الموجودة فيها عاجزة عن نجدة أى موقع آخر . واضطر الفرنسيون الموجودين فى الرحمانية إلى إخلائها ، واحتلها العثمانيون والانجليز ؛ الذين أصبح الطريق أمامهم مفتوحاً إلى القاهرة ؛ وذلك فى الوقت الذى كان فيه نصف الحملة الفرنسية محاصراً فى الاسكندرية ، والنصف الآخر متحصناً فى منطقة القاهرة .

وكانت القوات العثمانية الزاحفة من سوريا ، ويقرب عددها من ٢٥٫٠٠٠ جندى ، قد بدأت فى التحرك من العريش فى أثناء شهر أبريل . وعند اقترابها من القاهرة ، حاول الجنرال بليار ، قائد القاهرة أن يخرج لملاقاتها ؛ ولكن سرعان ما إنهزم الفرنسيين ، وإضطروا إلى التراجع إلى القاهرة . ووصلت القوات العثمانية إلى شبرا ، فى الوقت الذى وصلت فيه القوات الانجليزية إلى إمبابة ؛ ومعها كذلك قوات عثمانية ؛ كما نزلت إحدى الكتائب التى أتت من الهند فى السويس . وكانت قوات يوسف ضيا باشا ، عند شبرا تبلغ مايقرب من ٤٠٫٠٠٠ جندى ، فى الوقت الذى كانت القوات الفرنسية فى القاهرة لا يزيد عددها عن عشرة آلاف جندى ؛ وكان الجنرال مينو ، القائد العام للحملة ، محاصراً فى الاسكندرية .

واستقر رأى القادة الفرنسيين فى القاهرة على ضرورة المفاوضة وعلى أساس الجلاء عن مصر . وفى يوم ٢٢ يونيو ١٨٠١ بدأ التفاوض بين الفرنسيين من جانب ، والعثمانيين والانجليز من جانب آخر ، وعلى أساس جلاء الفرنسيين عن البلاد .

وبعد مفاوضات لمدة أربعة أيام ، تم الاتفاق على جلاء القوات الفرنسية عن مصر ؛ وعلى أساس إنسحاب القوات الفرنسية الموجودة تحت قيادة الجنرال بليار ، بأسلحتها وأمتعتها ، ومدافعها وذخائرها بطريق فرع رشيد ؛ ثم يبحرون من الأراضى المصرية فى مدة لا تتجاوز خمسين يوماً من تاريخ تصديق فرنسا على الاتفاقية ، وعلى نفقة الحلفاء . وتعهد العثمانيون والانجليز بتقديم السفن اللازمة لنقل الجنود ، وأمتعتهم ومهماتهم وتم التوقيع على الاتفاقية يوم ٢٧ يونيو ١٨٠١ ، وصدق عليها ، فى اليوم التالى كل من القائد العام العثمانى ، والقائد العام الانجليزى .

وزادت فرحة المصريين ، وخلت طلائع القوات العثمانية مدينة القاهرة ، ودخلها يوسف ضيا باشا بعد أربعة أيام ، فى موكب رسمى ، إعلانا بعودة القاهرة عاصمة من عواصم الدولة العثمانية .

أما فى الاسكندرية ، فان الجنرال مينو عارض عملية تسليم الجنرال بليار لمدينة القاهرة ، الأمر الذى أدى إلى زيادة ضغط العثمانيين والانجليز عليه فى الاسكندرية ، فزحفت القوات من العجمى صوب المدينة شرقاً ، ودخلت السفن الحربية إلى الميناء الغربى ، وأحكموا حصار المدينة ، حتى إضطر الجنرال مينو ، وبعد خمسين يوما من تسليم القاهرة ، إلى التسليم فى الاسكندرية ، وبشروط كانت أسوأ من تسليم القاهرة .

ولم يكن لدى مينو فى الاسكندرية سوى سبعة آلاف جندى . وأخذ الفرنسيون إبتداء من يوم ٢ سبتمبر ١٨٠١ فى تسليم القلاع والاستحكامات . ولكن علماء الحملة رفضوا تسليم تقاريرهم وأبحاثهم ، وأنذروا الانجليز بأنهم سوف يحرقونها . فتنازل الانجليز عن أمر استلامها ، وأصروا على ضرورة تسليم قطع الآثار ، التى كان العلماء قد أخذوها معهم ، وعلى أساس أنها كانت ملكاً لمصر . ولقد نقلها الإنجليز بعد ذلك إلى بلادهم .

وأخذت السفن فى نقل رجال الحملة الفرنسية إبتداء من يوم ١٤ سبتمبر ١٨٠١ وحتى آخر هذا الشهر .

وبخروج الحملة الفرنسية ختمت صفحة من تاريخ مصر الحديثة ، وفتحت صفحة جديدة ، إختلفت فيها القوى الموجودة فى الميدان عن تلك التى كانت موجودة وقت الحملة الفرنسية . ورغم بقاء هذه الحملة فى مصر فترة قصيرة ، إلا أن سرعة حركتها ، وقوة ضرباتها أثرت على بقية القوى الموجودة ، وتركت

فى مصر آثاراً هامة ، وبخاصة فى الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، الأمر الذى أدى إلى حدوث تغيرات واضحة فى « البنيان الفوقى » أى فى الإتجاهات السياسية ، وفى البنيان السياسى الذى سيظهر فى البلاد بعد خروجها منها .

* * *

الفصل الثامن

نتائج الحملة الفرنسية وانهاك الاقطاع

كان مجيء الحملة الفرنسية لمصر صدمة عنيفة لسلطة النظام العثمانى المملوكى ، وهو فى مرحلة الضعف ، وللمجتمع المصرى عموما . فى قيمه ونظمه ، التى كان قد حافظ عليها . وتمسك بها ، حتى نهاية القرن الثامن عشر ، ومطلع القرن التاسع عشر. وكانت هذه الحملة عاملا خارجيا له خصائصه ومميزاته وفاعليته ، وبشكل جعل من إصدامه بالنظم السائدة . وبالعادات والتقاليد المتعارف عليها ، عملية إيقاظ لأذهان المصريين ، نتيجة لرؤيتهم أنماط جديدة من طرق الحكم ، والحروب ، والانتاج ، والبحث العلمى ، والتعامل السياسى بين الحكم ، والمحكوم . وإذا كانت الحملة قد جاءت إلى مصر تحمل مشروعات معينة فيما يختص بأهدافها السياسية ، والاقتصادية والعسكرية ، فإن ما يهمنا بالدرجة الأولى هو نتائج لمجيء الحملة على مصر ، وتأثيرها فى هذه القطاعات ، أكثر من اهتمامنا بنتائج الحملة على السياسة الفرنسية فى أوربا وفى العالم . فما هى نتائج الحملة ، على مصر ، فى هذه القطاعات العسكرية ، والإقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والعملية؟ وإذا كانت الحملة قد فشلت فى تحقيق الأهداف التى كانت حكومة الجمهورية قد وضعتها لها ، فإنها أثرت إلى حد ما على البنيان الإجتماعى الاقتصادى لمصر فى هذه الفترة . وبتركيزنا البحث فى هذا القطاع ، مادمنا نتحدث عن تاريخ مصر ، يمكننا أن ننظر إلى هذه العملية العسكرية فى ضوء جديد .

١ - النتائج العسكرية :

يردد كثير من المؤرخين شعارا محددا . يتلخص فى أن الحملة الفرنسية على

مصر قد فشلت فى تحقيق أهدافها العسكرية . وهذا الشعار يعتبر حقيقة بالنسبة لسياسة حكومة الإدارة التى كانت قد أرسلت الحملة إلى مصر ، للاستيلاء عليها، والبقاء فيها . واتخاذها قاعدة تركز إليها فى عملية ضرب بريطانيا فى مستعمراتها فى الشرق . ونعرف ان الحملة فقدت حرية حركتها ، وبخاصة بعد معركة أبى قير البحرية ، ولم تتمكن من السيطرة على سوريا ، واضطرت فى نهاية الأمر إلى الجلاء عن مصر ؛ أى أنها أخفقت فى تحقيق الهدف الذى وضعته لها حكومة الجمهورية . أما بالنسبة لمن يكتب تاريخ مصر الحديث ، فإن الموضوع يطرح نفسه من زاوية أخرى ؛ هل أثرت الحملة الفرنسية على مصر من الناحية العسكرية ؟ .

كانت القوات العسكرية الموجودة فى مصر قبيل مجىء الحملة الفرنسية إليها تتمثل فى أوجاقات القوات العثمانية . وفى قوات المماليك . أما الأوجاقات فإنها كانت ضعيفة . وقلت درجة إنضباطها . وكاد تنظيمها يتحول إلى مايشبه الفوضى . وكانت هذه الأوجاقات تعتبر جزءاً لايتجزأ من قوات الدولة العثمانية ، وإن كانت بعضها قد تحولت إلى فرق إقليمية تجند قواتها من الشوام والمغاربة ، أو من بين العربان المحليين . وإما قوات المماليك فانها كانت فى غالبيتها تتكون من الفرسان . وكان القسم الأكبر من بين رجالها مستورداً من الخارج . ويخضع البكوات المماليك قبل خضوعه للدولة . وكانت هذه القوات كذلك قد أصابها الضعف . نتيجة لقلة ورود عناصر المماليك إليها . ومحاولة الدولة العثمانية التحكم فى هذا المورد للمماليك،وبخاصة بعد حركة على بك الكبير ، منعاً لبكوات مصر من الشعور بالقوة؛ الأمر الذى قد يدفع بهم إلى محاولة الاستقلال بمصر من جديد . وكانت قلة الحروب تدفع رجال الأوجاقات ، وكذلك قوات المماليك ، إلى الانشغال بأمور الإدارة ، وتدفع البعض منهم حتى إلى الاشغال بالتجارة

والزراعة ، أى بمعنى آخر أن القوات العسكرية الموجودة فى مصر وقت مجىء الحملة الفرنسية إليها ؛ كانت تفتقر إلى التنظيم ، وتفتقر إلى حسن التدريب . أما من ناحية التسليح ، فإن المدفعية كانت قد أصابها الضعف ، وتحولت من سلاح يساعد على الهجوم ، ويستخدم فى عمليات الحصار ، إلى سلاح دفاعى ؛ وتوزعت وحدات المدفعية فى مصر على الموانى والثغور ، وتركزت بشكل خاص فى الطوابى والقلاع ، وأصبحت توجه فوهاتها إلى داخل البلاد ، بدلا من أن تستعد لمواجهة الأعداء الخارجين . ولم يكن فى وسع الدولة العثمانية أن تعمل على تجديد هذا السلاح ، نتيجة لما يتطلبه ذلك من نفقات باهظة ، ولعدم توفر الأموال فى خزائن الدولة . فتحولت المدفعية العثمانية ، التى كانت من أقوى الأسلحة فى العالم فى القرن السادس عشر ، إلى سلاح ضعيف إلى حد بعيد بالنسبة إلى غيرها . ولاشك فى أن إهمام الدولة العثمانية بالمدفعية كان موجها إلى المناطق العسكرية القريبة من عاصمة الدولة ، سواء فى البلقان ، أو فى منطقة أرمينيا ، وعلى حدود ايران ، وبشكل جعل المدفعية الموجودة فى مصر تفقد قيمتها ، سواء من حيث قوة النيران ، أو من حيث المدى . وكانت هذه القطع الموجودة فى القلعة تصلح للاحتفال وتأدية التحية ، ولمدفع الافطار فى شهـــر رمضان المعظم ، أكثر مما تصلح لاستخدامها فى معارك . هذا من ناحية المدفعية . أما من ناحية المشاة ، فإن الأوجاقات كانت تحتاج إلى تدريب ؛ وإلى تنظيم ، وإلى إعادة تسليح ، وكانت البنادق والقرابينات التى يستخدمها المشاه ، أو البياده ، مختلفة عن غيرها فى الجيوش الاوروبية بكثير . وأما الفرسان ، فانهم كانوا يمتازون بالشجاعة والاقدام . وكان تدريبهم يتميز عن تدريب غيرهم ، وبشكل جعل منهم السلاح الوحيد الذى كانت له فاعليه وسهولة حركة بالنسبة للدفاع عن البلاد . وفى هذا النطاق تفوق المماليك على العثمانيين : وكانت قوات فرسان

المماليك لها فاعلية كبيرة ، وكانت أقوى من فرق فرسان الدولة .

ولأول مرة منذ عدة قرون ، إضطرت هذه القوات المسلحة إلى مواجهة عدو يهاجمها ، وإضطرت إلى أن تعمل فى توافق مع بعضها لمواجهة هذا الخطر . وكانت هذه هى الصدمة العنيفة التى هزت هذه القوات . وأثرت فيها . وأوصلتها إلى الهزيمة ، أظهرت قلة فاعليتها .

أما من ناحية القيادة ، فإنها كانت هزيلة ، أن لم تكن جاهلة ، ومغرورة . وبمجرد وصول أنباء نزول القوات الفرنسية إلى غرب الاسكندرية ، أظهر المسئولون عن مصر غرورا وتعاليا ، وثقة عمياء فى قوتهم وقدرتهم ، وبدون أى أساس ، إذ أنهم لم يصلوا إلى هذا الاعتداد بالقوة نتيجة لمعرفتهم بقوة العدو ، بل كانت نعرة ، وعنجهية لا أكثر ولا اقل .

وبعد هذا العامل النفسانى ، وهذا الغرور ، بدأ سير الاحداث بشكل يظهر سلسلة طويلة من الأخطاء والجهل ، فى ميدان تخصصهم ، أى فى ميدان الحرب .

ولم يكن هناك نظام للتعبئة ، ورغم صدور الأوامر بالإستعداد، فان القيادة قد اضطرت إلى أن تلجىء ، وفى آخر وقت ، لقوات العربان والأهالى ، وبدون أى تنظيم ولاتدريب ، لكى تجمعهم ، وتقف بهم فى وجه العدو .

ولم يكن هناك نظام للاشارة ، ونعرف أن أنباء نزول الفرنسين بالإسكندرية قد وصلت إلى القاهرة بعد بضعة أيام ، وبعد أن كان الفرنسيون قد إحتلوا هذا الثغر الهام .

ولم يكن هناك تفكير حربى سليم ، حتى بطريقة فطرية ، أو على السليقة ؛ وقام مراد بك بتجميع قواته وتصفيفها فى خط طويل يمتد من إمبابه حتى الأهرام. وكأنه يحاول أن يمنع الفرنسيين من الوصول إلى الجيزة ، أو يحاول منعهم من الوصول إلى شاطىء النيل ؛ وكان من الأجدى به أن يترك لهم مهمة عبور النيل ،

ولم تكن مهمة سهله ، ويحاول إغراق سفنهم فى أثناء عملية العبور نفسها ، ويحتفظ لنفسه على الأقل ، بالوحدات المتخصصة سليمة ، أى وحدات الفرسان ووحدات المدفعية ، وبشكل يسمح له باستخدامها فى معارك تالية ، سواء عند بلبيس . أو عند الصالحية ، وإنتهت هذه المعركة بضياع جزء كبير من قوة الفرسان ، وبضياع كل المدفعية .

وكان هناك إنقسام فى القيادة . لا على أساس التخصص ، ولكن على أساس الأشخاص : فهناك مراد بك ، وهناك ابراهيم بك ، ولا شك فى أن هؤلاء الأشخاص كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أهم من القوات العسكرية وأهم من مسألة الدفاع عن البلاد ، وإلا لما قسموا القوات العسكرية بهذه الطريقة ، أو تحركوا بنفس الطريقة التى قاموا بها ، إلى الصعيد وإلى الشرقية ، بعد المعركة ، وتركوا العاصمة تواجه خطر الهجوم الاجنبى عليها .

وأظهرت المعارك مع القوات الفرنسية هذا الغرور والضعف والانقسام والجهل الذى سيطر على قيادة القوات الموجودة فى مصر ، كما أدت المعارك إلى إضعاف هذه القوات ، وتفرق المشاة ، وفقدان المدفعية ، وإضعاف الفرسان إلى حد بعيد . وأدت هذه المعارك كذلك إلى إظهار الفارق الكبير بين تنظيم القوات العثمانية المملوكية ، وتنظيم القوات الفرنسية الحديثة . كما أدت إلى ضياع هيبة هذه القيادات العسكرية العثمانية والمملوكية فى نظر المصريين بعدأن هزموا ، وعجزوا عن الوقوف فى وجه المعتدى ، وأنتقدهم العلماء ، حتى فى عملية التنظيم والتكتيك . الذى إستخدموه فى معاركهم . وكانت هذه هى النتيجة الأولى التى ترتبت عسكرياً على مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر ، أى إنزال ضربة شديدة بالقوات العثمانية المملوكية الموجودة فى مصر .

حقيقة أنه كان فى وسع الدولة العثمانية أن تعيد إرسال قوات جديدة لمصر ،

وخاصة عن طريق الشام ، وأن تتعاون مع بريطانيا فى أمر إرسال حملات مشتركة بطريق البحر إلى سواحل مصر الشمالية ، ولكن هذه العملية ستظهر الحرب الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت فى شكل جديد ، هو شكل حرب دولية ، تشترك فيها قوات تأتى من سوريا أو من البحر ، لكى تواجه القوات الفرنسية ؛ الأمر الذى يؤدى بالمصريين إلى الشعور بأن هناك تنافساً ، من الخارج ، للسيطرة على إقليمهم ؛ ويساعد على إظهار القوات العثمانية نفسها على أنها خارجية . رغم كونها قوات السلطان . خليفة المسلمين .

وكان فى وسع الدولة العثمانية أن تعوض مافقدته قواتها البرية الموجودة فى مصر بأوجاقات جديدة ، وبفرق مدفعية جديدة ، ولكنها عملت فى نفس الوقت على عدم تزويد بكوات المماليك بالعناصر الصالحة لتكوين فرق فرسانهم . وهذا التنافس العثمانى المملوكى ، أو هذا التناقض ، أدى إلى زيادة ضعف مركز كل من العثمانيين والمماليك فى مصر ؛ إذ أنه كشف عن وجود منافسة وتضارب فى المصلحة ، ومحاولة كل من الطرفين زيادة سلطته على مصر ، حتى فى الوقت الذى كان يفرض عليهم التحالف ، لمواجهة وجود الفرنسيين فى مصر .

فاذا كانت الحملة الفرنسية قد فشلت فى تحقيق أهدافها العسكرية ، بالنسبة لفرنسا ، إلا أنها قد أعطت نتائج حاسمة بالنسبة لمصير القوات العسكرية الموجودة فى مصر ، سواء أكانت هذه القوات تتمثل فى الأوجاقات العسكرية ، أو فى قوات البكوات المماليك ، وهو أمر فى غاية الأهمية بالنسبة لمصر والمصريين . الذين شاهدوا هذه المعارك ، وقيموا من إشترك فيها ، بطريقة مبسطة ؛ وستكون الهزائم التى نزلت بالقوات العثمانية فى مصر من بين الأسباب الرئيسية التى ستدفع الدولة العثمانية إلى محاولة تجديد قواتها العسكرية بشكل عام ، والعمل على القضاء على فرق الانكشارية ، حتى تتمكن من إصلاح قواتها المسلحة ، الأمر الذى ستتم

مراحله فى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر ، وأما بالنسبة لمصر ، فان هذه النتائج العسكرية ستنعكس فى شكل نتائج سياسية فيما بين العثمانيين والمصريين وعلى مواقف المصريين تجاه المماليك .

٣ — النتائج الاقتصادية :

وكان تأثير الحملة الفرنسية على مصر كبيراً من وجهة النظر الاقتصادية ، ذلك أن مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر أدى إلى قيام الأسطول البريطانى بفرض الحصار على السواحل ، الأمر الذى أدى إلى منع الاستيراد والتصدير بطريقة شبه كاملة من ناحية البحر . رغم إستمرار العلاقات التجارية مع الأقاليم المجاورة بطريق البر ، وإن كانت هذه المبادلات البرية قد إنخفضت فى قيمتها كذلك بدرجة محسوسة ، نتيجة لتغيير الوضعية العامة فى البلاد ، ولإستمرار العمليات العسكرية ، ولاشك فى أن هذا العامل قد أثر على التجارة . وبشكل جعلها تعيش فى أزمة حادة ، وجعل التجار ينظرون إلى هذه الفترة على أنها فترة بلاء .

وكان الفرنسيون قد حضروا إلى مصر ، وهم يحلمون بثرواتها ، وبالمغانم الكثيرة التى سيحصلون عليها من البلاد . وجاء إنفصال الحملة عن فرنسا ، بعد موقعة أبى قير البحرية ، عاملا يدفع الفرنسين إلى ضرورة الحصول على مايلزمهم من أموال من المصريين أنفسهم . وأخذ ذلك شكل الغرامات والضرائب والاتاوات ، حتى تتمكن الحملة من الانفاق على نفسها ، ومع إستمرار الحملة فى مصر ، زاد إحتياجها للأموال ، وزاد إحتياجها إلى إنتهاز كل فرصة لفرض الاتاوات ، وكانت الثورات ذريعة لكى يضاعف الفرنسيون الضرائب ، بفرضهم غرامات حربية جديدة على الأهالى ، وقد أدى ، ذلك سياسياً . إلى تذمر التجار والملاك من الفرنسيين ، ولكنه أدى ، من وجهة النظر الاقتصادية ، إلى تقليل سيولة رأس المال الموجود فى أيدى التجار ، وخوف الأهالى من إظهار ما لديهم

من أموال ، الأمر الذى إنتهى إلى ركود الأحوال ، أى إلى ضائقة هالية يقاسى منها كل المصريين .

وكانت الحملة الفرنسية تمثل ، من وجهة النظر الاقتصادية ، قوة تمكنت فى بلادها من توجيه ضربة قوة إلى النظام الإقتصادى الاقطاعى ، وتمهد الطريق أمام سيطرة الطبقة الوسطى ، أى الطبقة الرأسمالية . وكان مجيئها لمصر يحمل هذا المعنى . ويرسم لها القوى التى كان من الواجب عليها أن تعاديها ، والقوى التى كان عليها أن تتعايش معها . حتى تتمكن من أن تتكامل معها ، أو أن تقوم بعملية إستغلالها . وفى هذا النطاق ، نجد أن الحملة الفرنسية قد نظرت إلى المماليك نظرة عداء ، وهو عداء حقيقى ، من وجهة النظر الاقتصادية ؛ إذ أن تنظيمهم لحكم مصر وإستغلالها كان يقرب من النظام الاقطاعى ، حتى وإن كان نظاماً إقطاعياً إلتزامياً ، عن قربه إلى النظام الحر ، النظام الرأسمالى ، الذى تسود فيه الطبقة الوسطى .

وعملت الحملة الفرنسية على أن تمول نفسها فى مصر عن طريق الضرائب ، وإن كانت قد فرضتها بطريق مباشر ، وفى شكل غرامات أو إتاوات ؛ وكان هذا النظام يقرب فى أسسه من نظام التمويل الرأسمالى . وإن كانت قد إحتفظت ببعض الأسس السابقة ، وإستعانت كذلك ببعض العناصر المملوكية . وفى هذا التسلسل نجد أن الجنرال مينو قد فكر فى ضرورة وضع نظام ضرائبى جديد للبلاد ، ترتبط فيه الضرائب بالأرض ، وتدفع مباشرة إلى خزانة الدولة ، دون وساطة الدولة أو صاحب الإلتزام ، ولو نفذ هذا المشروع لكان ضربة قوية تصيب النظام القديم فى أهم أساس من أسسه ، وهو الأساس الاقتصادى ، وتؤدى بالتالى إلى إضعاف نفوذ السادة فى مناطق الإنتاج الزراعى ، وإلى القضاء على سطوتهم .

ولكن علينا أن نذكر أن مجيء ٣٦٫٠٠٠ مقاتل إلى مصر ، قد خلق سوقاً جديدة ، لإشباع مايحتاجه هؤلاء الرجال من سلع وخدمات ؛ ودفع بعض المصريين . حتى وإن كان أكثرهم من النصارى والشوام والأقباط . إلى النزول إلى هذا المجال ، وإلى فتح المطاعم ودور السهر واللهو ، وتقديم ما يلزم من خدمات ؛ وكان هذا تطوراً لبعض قطاعات الاقتصاد الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت . وحتى إذا كانت الحملة الفرنسية قد إمتصت جزءاً من رأسمال المصريين السائل بالضرائب والإتاوات ، فإنها عادت إلى إنفاق جزء منه على مايلزمها فى نفس البلد . وأدى ذلك إلى تقلقل إقتصادى ، وإلى حركة إلى أعلى وإلى أسفل بين أصحاب رؤوس الأموال ، وإرتفاع البعض ، وهم من يتعاملون مع الفرنسيين ويقدمون لهم الخدمات ، وإلى إنخفاض البعض الآخر ، وهم من كانوا يصرون على التعامل فى نفس نطاق نشاطهم . وهى حركة ستبدأ من هذا العصر وتؤثر على توزيع رؤوس الأموال فى السوق خلال فترت الاحتلال التى ستشهدها مصر فى تاريخها الحديث . وشهدت القاهرة حركة نشاط واضح فى ذلك الوقت فى كل مايتعلق بتسلية جنود الاحتلال ، وإنتشرت فيها ظاهرة ركوب الخيل والبغال والحمير ، التى أعجب بها الفرنسيون ، أو إستخداموها وسيلة للتسلية ، بدلا من الملل فى شوارع القاهرة .

ولقد شعر المصريون بشراهية الفرنسيين فى جمع الأموال منهم. الأمر الذى أدى إلى تحول التجار إلى مجموعات معادية للحكم الأجنبى ، ورغم خوف التجار من الفوضى ومن الاضرابات ، فإنهم قد شاركوا العناصر الوطنية فى الثورة على الحكم الاجنبى . وأسهموا فى تمويل هذه الثورة ، والانفاق على الثائرين ، وهذا الضغط الفرنسى من أجل المال ، سيدفع بالتجار إلى الضجيج والشكوى ، وإلى شعورهم بأنهم أصحاب مصلحة . عليهم أن يدافعوا عنها ، حتى لا يكلفوا

مالا طاقة لهم به ، وأدى ذلك إلى إصرارهم ، مع بقية قطاعات المجتمع ، فى إتخاذ موقف معادى للحملة الفرنسية ، وإتخاذ مكانهم القوى فى مواجهة قوات إحتلال أجنبية .

ولم تسمح الفترة القصيرة التى بقيتها الحملة الفرنسية فى مصر بإنشاء مشروعات إقتصادية جديدة لها أهميتها بالنسبة للبلاد حقيقة أن الحملة قد شعرت بأن عليها أن تعتمد على نفسها . وعلى البلاد ، وبخاصة بعد معركة أبى قير البحرية ولكن إنشغال الجنرال بونابرت فى حرب الشام ، ثم إضطراره إلى العودة إلى فرنسا ، وتولى الجنرال كليبر قيادة الحملة من بعده ، وكان من أنصار الجلاء عن مصر ، كل ذلك لم يسمح للحملة الفرنسية بوضع أسس لنشاط إقتصادى له قيمته من الناحية الانتاجية فى ذلك الوقت ، وتغير الحال بعد تولى الجنرال مينو الحكم ، وكان من أنصار البقاء فى مصر ، والاحتفاظ بها كمستعمرة فرنسية . ولكن ظروفه الخاصة ، وعلاقته بغيره من القواد ، وخوف الفرنسيين من تعليم المصريين أسرار الصناعة ، حرم الحملة من أن تقوم بتجربة لصنع ما يلزم فى مصر ؛ وحرم مصر بالتالى من مشاهدة مثل هذه التجربة . التى كانت ستفيد منها بلا شك .

وبالاجمالى ، فإن الحملة الفرنسية على مصر ، قد عملت على هز وقلقلة النظام الاقتصادى الموجود فى البلاد ، وساعدت على هدمه ، دون أن تتمكن من وضع أسس لبنيان إقتصادى جديد . وساعدت ذلك على سيادة الفوضى والاضطراب ، وتسهيل عمل من يأتى من بعدها .

٣ – النتائج الاجتماعية :

أثرت الحملة الفرنسية على مصر كذلك من الناحية الاجتماعية . وكان الجنرال بونابرت فقد أظهر منذ دخوله القاهرة تقربه الى العلماء ، واحترامه لعادات

الأهالى وتقاليدهم ، وقام بتنفيذ ما أسماه بعض المؤرخين بسياسته الاسلامية الوطنية . وأظهر الجنرال بونابرت إهتماما بالاحتفال بالأعياد الوطنية، أو الأعياد الاسلامية ، مثل الاحتفال بالمولد النبوى ، وبشهر رمضان ، وبفيضان النيل ، وأصدر أوامره مشددة باحترام جنود الحملة لعادات الأهالى وتقاليدهم ، وكان إشراك الجنرال بونابرت للمشايخ والعلماء فى الديوان أثرا كبيرا فى هذا المجال . أى أنه يمكننا أن نقول بطريقة أخرى أن الفرنسيين لم يحاولوا تغيير نظم وعادات وتقاليد المصريين ، بل حاولوا أن يظهروا للوطنيين أنهم يشاركونهم فى عاداتهم وتقاليدهم ،وهى نقطة هامة حاول الجنرال بونابرت بها أن يدعم من نفوذه فى البلاد

ولكن الحملة الفرنسية كانت تمثل مجتمعاً يختلف إلى حد كبير من المجتمع المصرى الموجود فى ذلك الوقت ، من حيث العادات والتقاليد ، ومن حيث درجة التحرر ، هذا علاوة على كونها حملة عسكرية، لها وضعيتها الخاصة ،كمجتمع من الرجال فقط ، الأمر الذى يؤدى بالتالى إلى ظهور الخلافات الاجتماعية بشكل واضح بينهم وبين المجتمع الذى إدعوا أنهم يحترمونه . وجاءت الضرورات العسكرية ، والضرورات الادارية والمالية والصحية. لكى تجبر الحملة الفرنسية على إتخاذ قرارات تؤثر فى عادات الأهالى وتقاليدهم ؛ هذا علاوة على أن مجرد عملية التعايش بين هذه القوات العسكرية والأهالى ستعطى بعض النتائج فى الميدان الاجتماعى .

وأمر الجنرال بونابرت بهدم أبواب الحارات والأزقة ، وبشكل يسمح لقواته بسهولة الحركة فى القاهرة كما أمر بضرورة تنظيف الشوارع ، ورشها ، وإضاءتها ليلا ووضع نظاماً لدفن الموتى فى أماكن مخصصة لهم بعيدة عن العمران ، وظهر كل ذلك أمام المصريين فى أول الامر على أنه نوع من التحكم ، وإن كانت هذه القرارات ستعتبر أساسا ضرورية لتنظيمات إجتماعية فيما بعد .

وشهدت القاهرة أنواعا جديدة من النشاط ، مثل خروج الرجال مع السيدات للتنزه ، وكذلك إنشاء المطاعم ، ودور الشراب . وكانت هذه الأنماط من النشاط الاجتماعى غير معروفة لدى المصريين، ونظروا إليها على أنها طفرة ونظروا إليها على أنها تحمل من السوء أكثر مما تحمل من الخير ، وإن كانت تمثل تطوراً ، حتى وإن كان دخيلا ، على مجتمع القاهرة .

أما عن علاقة الرجال بالسيدات ، فإنها كانت جانباً خاصاً يمثل صدمة عنيفة بالنسبة لمجتمع شرقى اسلامى محافظ ، وبعد أن كانت قوات الحملة الفرنسية تحترم مشاعر المصريين ، جاءت الاحتفالات العامة ، وظهر فيها تحرر الفرنسيين . وساعد التطور الذى أصاب العلاقة الموجودة بين الوطنى والمحتل ، وبخاصة بعد ثورة القاهرة ، على ظهور الفرنسيين على حقيقتهم ، كمتحررين فى هذا النطاق ، وكقوات إحتلال لا تأبه كثيراً بمشاعر الخاضعين لها . وأخذ الفرنسيون يتنزهون فى القوارب فى النيل ، ومعهم السيدات ، ويغنون ويضحكون . ونظر المصريون إلى ذلك على أنه فجور وفحش ، وأدى الإحتلال الأجنبى لمصر إلى ظهور مجموعات من النساء الساقطات وبنات الهوى اللاتى تعيشن مع جنود الاحتلال ، وباتساع لم تشهده القاهرة من قبل . نتيجة لضخامة عدد قوات الاحتلال . بالنسبة لسكان القاهرة فى ذلك الوقت . وزاد من هول هذا الموقف أن الفرنسيين تفرسوا فى بعض مناطق القاهرة بعد إعلان الثورة فيها ، وإحتفظوا ببعض النساء لديهم ، كعملية إنتقام من الثورة وكانت هذه الظاهرة الإجتماعية ، التى تحدث نتيجة لأى إحتلال ، ولأية مدينة ، تمثل صدمة ، وجرحا عميقاً فى نفوس المصريين . كانت عاملا يساعد على زيادة تمسك المصريين بعاداتهم وتقاليدهم ، وزيادة إصرارهم على رد الاهانة ، وعلى الانتقام من الفرنسيين وإخراجهم من البلاد ، وعلى أساس أنهم قد إعتدوا على الشرف ، وإنتهكوا الحرمات . وأضاعوا القيم .

ولذلك فإن الصدمة التى أعطتها الحملة الفرنسية للمجتمع المصرى . كمجتمع شرقى إسلامى ، قد أدت بالتالى إلى زيادة تمسك المصريين بعاداتهم وتقاليدهم ؛ وتمسكهم بشرقيتهم ، كسلاح من الأسلحة التى يحافظون بها على شخصيتهم وعلى مقدساتهم ، هذا من حيث العادات والتقاليد الاجتماعية .

أما من ناحية البنيان الإجتماعى ، فلا شك فى أن مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر قد أنزل ضربة قوية بالطبقات الحاكمة ، وبشكل يقلل من الضغط الموجود على الطبقات المحكومة . وإختفى أهمية الطبقة العثمانية الحاكمة بمجرد دخول القوات الفرنسية إلى القاهرة . وحتى القاضى التركى ، فإنه إستبدل فى أول فرصة بقاضى قضاة من المصريين . أما بالنسبة للماليك ، فإن مكانتهم الاجتماعية قد ضعف بشكل واضح ، نتيجة لخروجهم بعيدا عن مناطق إستغلالهم ، ونتيجة لضياع جزء كبير من ممتلكاتهم ، وإذا كان المماليك قد واصلوا الكفاح من أجل بقائهم ، إلا أن قوتهم العسكرية قد ضعفت نتيجة للمعارك . ونتيجة لعدم تمكنهم من الاستمرار فى تجديدها . وانقسم المماليك إلى مجموعتين ، إضطرت إحداها إلى الخروج من مصر إلى سوريا ، بقيادة ابراهيم بك ، وإلى العمل مع العثمانيين ؛ واضطرت الأخرى إلى الذهاب الى الصعيد ، والتنقل من مكان إلى آخر أمام ضغط الفرنسيين . وانتهى الأمر بكبيرها ، مراد بك ، إلى الاتفاق والتحالف مع الفرنسيين ، وكان هذا تغييرا واضحا بالنسبه للمستوى الاجتماعى الذى عاشه المماليك ؛ وتغييرا واضحا كذلك بالنسبة للخط الذى ساروا عليه فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، أى قبيل مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر ؛ وهو الخط الذى كان يتمثل فى إزدياد سلطة المماليك ونفوذهم بشكل مستمر ، وبطريق يؤدى إلى استئثارهم بالسلطه فى مصر دون العثمانيين . لقد أصبحوا الآن إما ملحقين بالعثمانيين ، أو ملحقين بالفرنسيين . وحين تجلو الحملة الفرنسية عن

مصر ، سيظهر إتجاه ثالث بين المماليك ، يتمثل فى ضرورة إستعادة السلطة القديمة التى كانت لهم فى البلاد ، ويحاول الاستناد إلى انجلترا الوصول الى هذا الهدف . أى أن المماليك قد انقسموا على أنفسهم الى ثلاث اتجاهات ، وأصبحوا مرتبطين بالقوى الخارجية ، بعد أن كانت أقدامهم راسخة فى مصر ، وعلى المصريين .

أما بالنسبة للطبقة الوسطى ، والتى كانت تشتمل على العلماء والمشايخ والتجار ، وهى الطبقة التى كانت ضامرة فى العهد العثمانى المملوكى ، فإنها ستشارك فى الديوان ، وستشعر بأن الفرنسيين يستشيرونها فيما يتعلق بادارة البلاد . كما أن أصوات التجار سترتفع فى وجه الظلم وضد الغرامات والاتاوات ، وسيساهم هؤلاء التجار فى قيادة الثورة وفى الانفاق عليها مع المشايخ والعلماء . حقيقة أن المقومات المادية لهذه الطبقة الوسطى لم تتمكن من النمو فى وقت الاحتلال الفرنسى لمصر ، ولكن المقومات المعنوية لهذه الطبقة تزايدت ، وفى تضامن مع الطبقة الشعبية ، وعلى حساب الطبقة العليا ، التى قلت هيبتها وضعفت سلطتها فى البلاد .

أما بالنسبة للطبقة الشعبية ، من صناع وصغار حرفيين ، وفلاحين ، فإنها هى التى صدمت ، أكثر من غيرها ، وهى التى دفعت ثمن العمليات الحربية ، ودفعت القيمة العملية للغرامات والاتاوات ، وهى التى كانت وقوداً لنيران الثورة ، ومادة أساسية للمقاومة فى الأقاليم ، ودفعت ذلك ثمنا لكونها جزءاً لايتجزأ من البلاد ، والجزء الأساسى الموجود فيها ، ودفعت ذلك عن طيب خاطر ، وسارت وراء كل قيادة ، سواء أكانت من الطبقة الوسطى فى القاهرة ، أو من المماليك وبعض العثمانيين فى الأقاليم ؛ وبذلت ، دون أن ترجو من ذلك نتيجة سوى طرد المحتلين الأجانب ، والمحافظة على البلاد للأجيال القادمة . ولم تكن لهذه الطبقة الاجتماعية أية تطلعات ، أو أية أهداف للوصول الى السلطة ، التى كانت قد أبعدت عنها منذ أجيال بعيدة . ولم تكن اتجاهات مشاعر تكفيها

النظر إلى ماهو أبعد من هذه المعركة ، وكان أبناء الطبقات المميزة لايرضون بوصولها الى السلطة . وستحتاج هذه الطبقة الى وقت طويل لكي تصل الى اليقظة والى الشعور بالمصالح ؛ وإن كانت قد أصيبت بصدمة عنيفة جعلتها تتحرك ، ولو على أسس معنوية ، وبعد عصور طويلة من النوم والنعاس .

ولاشك فى أن هذا التأثير الذى أصاب البنيان الاجتماعى فى الفترة القصيرة التى أمضتها هذه الحملة فى البلاد . سيكون له نتائج واضحة فى الفترة التالية لخروج الفرنسيين من مصر ، ويمكننا أن نقول ، بدون خطأ كبير ، أن الحملة الفرنسية قد هزت المجتمع المصرى من أساسه ، ومهدت الطريق أمام حدوث تغيرات إجتماعية هامة فى الفترة التالية .

٤ ـ النتائج السياسية :

كانت للحملة الفرنسية نتائج سياسية . أشد ظهوراً من النتائج الاقتصادية والاجتماعيه ، ويمكننا تقسيم النتائج فى هذا المجال إلى قسمين ؛ أحدهما يتعلق بالمجال السياسى الخارجى ، والثانى يتعلق بالمجال السياسى الداخلى .

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فإن الحملة الفرنسية قد لفتت أنظار العالم ، عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، إلى أهمية مصر فى المجالات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والمعنوية . فظهرت مصر على أنها مركز عام ، ونقطة إتصال ، أو مفرق طرق ، يوصل بين البحر المتوسط والبحر الأحمر ، ويمكنه أن يوصل أوربا بالشرق الأقصى ، كما ظهرت على أنها سوق توزيع له قيمته بالنسبة لتصريف المنتجات الأوربية . ومنطقة إنتاج مواد خام تحتاج إليها الصناعات الأوربيه وظهرت سهولة الاستيلاء على مصر نتيجه لضعفها العسكرى ، وإنقسام القوى التى كانت تسيطر عليها ، وكل هذه العوامل تكاثفت سويا ، وبشكل حول أنظار الدول الاستعمارية إليها ، وخرجت الحملة الفرنسية

من مصر ، وظل بعض الفرنسيين يفكرون فى ضرورة العودة إليها ، وضرورة الإحتفاظ ببعض العلاقات والصداقات فيها ، تسهيلا لما قد تسمح به الأيام المقبلة. وكذلك انجلترا ، فإنها شعرت من جانبها بخطورة وقوع مصر فى أيدى الفرنسيين من جديد ، أو فى أيدى غيرهم من الدول المنافسة لها . وحاولت إنجلترا ، بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر ، أن تستبقى قواتها البريطانية على ضفاف النيل لأطول فترة ممكنة ، كما عملت على خلق صلات مع بعض القيادات فى مصر ، وخاصة مع المماليك ، كركائز تستند إليها فى الاحتفاظ بنفوذ لنفسها فى المنطقة ، وحتى بعد جلاء القوات الفرنسية عن مصر ، ستحاول إنجلترا العودة إلى مصر من جديد ، وبقوات عسكرية ، كما سيحدث مع حملة الجنرال فريزر . أما من جانب الدولة العثمانية ، فإنها ستجد أن مجيء الحملة الفرنسية كان تهديداً واضحاً لإقليم يعتبر أغلى درة فى عمامة السلطان العثمانى ، وأن فقدان الدولة العثمانية لمصر يعتبر خطراً كبيراً على بقية الأقاليم العثمانية ، سواء فى شمال إفريقية ، أو فى منطقة الشرق الأوسط . ولذلك فان الدولة العثمانية قد عملت على الاحتفاظ بمصر تحت سلطتها ، حتى لاتعرض نفسها لإحدى عمليات البتر الاقليمى ، التى كانت تهدد بالافتئات على أقاليم عثمانية عديدة . وكما كانت الظروف مساعدة بالنسبة للدول الأوربية الاستعمارية ، التى حاولت السيطرة على مصر ، مثل فرنسا وإنجلترا ، فيما يتعلق بالانقسام الموجود بين قيادات المماليك ، وبضعف المصريين عسكريا عن مواجهة أية قوات عسكرية أجنبية ، كانت هذه الظروف مساعدة كذلك بالنسبة للدولة العثمانية ، وتسهل عليها عملية إعادة سيطرتها على البلاد ، خاصة وأنه كان فى وسع الدولة العثمانية أن تستند إلى التنافس الدولى من ناحية ، وتقرر من ناحية أخرى عدم تزويد بكوات المماليك فى مصر بما يلزمهم من عناصر جديدة يضمونها الى قوائمهم المملوكية .

وهكذا نجد أن إزدياد أهمية مصر ، نتيجة لمجيء الحملة الفرنسية إليها ، وفى نطاق السياسة الخارجية ، قد أدى إلى ظهور تنافس واضح بين كل من فرنسا وإنجلترا والدولة العثمانية للسيطرة على مصر ، وكل منها يعمل لإرضاء مصلحته ، وضد مصلحة الآخرين . وهذا ما يسمى سياسياً « بالمسألة المصرية » ، ولقد نشأت بالفعل فى هذه الفترة من تاريخ مصر الحديثة ، وستظل هذه المسألة مطروحة سياسياً ، حتى بداية النصف الثانى من القرن العشرين . وكان إزدياد ظهور أهمية مصر ، وفى كل المجالات ، هو السبب الأساسى فى إزدياد الأطماع الخارجية الاستعمارية فيها .

أما فيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، فلقد أثرت الحملة الفرنسية فيها إلى حد بعيد كذلك وتنقسم السياسة الداخلية إلى نظم سياسية ، وإلى شعور سياسى ورأى عام .

أما بالنسبة للنظم السياسية فنجد أن الحملة الفرنسية قد عملت على خلق مؤسسات سياسية فى مصر ، وبشكل لم يعهده المصريين من قبل . وكان إنشاء الديوان خطوة أساسية على هذا الطريق . ونلاحظ أن الفرنسيين كانوا قد شكلوا هذا الديوان من عناصر المشايخ والعلماء ، وبعض التجار ، وذلك فى الوقت الذى لم يدخلوا فيه القيادات الاقطاعية الالتزامية ، أو قيادات الارستقراطية غير الوراثية ، أية سلطة فى البلاد . فكان تسليم السلطة ، حتى وإن كانت إستشارية ، لرجال الطبقة الوسطى ، يعتبر ضربة للطبقات الحاكمة السابقة ، ويدل على تغيير أو على الأقل على الرغبة فى التغيير ، وهى نقطة هامة بالنسبة للبنيان الاقتصادى الاجتماعى لمصر فى هذه الفترة ، عبر تطوره على مر العصور .

كما يهمنا من هذه العملية شعور المصريين بأهميتهم بالنسبة للادارة المدنية لبلادهم ، حتى وإن كان رأيهم إستشارياً . وستكون هذه التجربة بدوراً أولى

تلقى قبولا من جانب الأهالى ، إذ أنها برزت فى مجتمع إسلامى ينص دينه على أن أمرهم شورى بينهم . ورغم أن السلطات الفرنسية قد إستندت إلى أعضاء الديوان ، للظهور بمظهر من يتقرب إلى الأهالى، إلا أن عدداً من أعضاء الديوان شارك فى أحداث ثورة القاهرة الأولى ، وأحداث ثورة القاهرة الثانية . فيمكننا أن نقول أن هذهالمنظمات السياسية،والتى كانت تتمثل فى ديوان القاهرة ودواوين الأقاليم ، قد وجدت تجاوبا من جانب المصريين ، إلا أنها فشلت فى أن تكون أداة طيعة فى أيدى الفرنسيين ، ينفذون بها سياستهم الإستعمارية فى مصر .

أما الشعور السياسى العام الذى أحدثه مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر ، فلاشك فى أنه كان شعوراً قومياً ، أو وطنياً واضحاً ، وتزايد على مرور الايام ، مع إستمرار وجود القوات الفرنسية فى مصر ، وزيادة إنتشارها فى طول البلاد وعرضها . وتكاتفت عوامل مختلفة ، فى خلق هذا الشعور العدائى بين الوطنيين والأجانب ، عوامل معنوية وإقتصادية وإجتماعية . فكان المصرى يشعر بأن بر مصر هو بلاد الإسلام ، وبأنه يخضع عموما للسلطان خليفة المسلمين . وكان هذا الشعور يمنع المصريين من قبول حكم أجنبى ، خاصة وأن إدعاء الفرنسيين حبهم للاسلام ، أو رغبتهم فى التحول إلى الإسلام ، لم تكن من الأمور التى يعتقدها المصريون بسهولة . وجاءت بعد ذلك العوامل الإقتصادية ، والغرامات والضرائب والاتاوات ، وبشكل جعل المصريين يشعرون بأن الفرنسيين ينهبون كل ما يمكنهم أن يصلوا إليه ، وجعلهم بالتالى يشعرون بتضارب مصلحتهم مع مصلحة الفرنسيين . أما فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية فإن سلوك جنود قوات الاحتلال فى الشوارع ، وبخاصة مع السيدات ، وعدم تقديرهم للحرمات والمقدسات ، وإستخدامهم بعض البدع ، كانت تدفع المصريين دفعا إلى الشعور باختلافهم إجتماعيا عن الفرنسيين . وهذا الشعور بالتميز ، أو بالاختلاف، يدفع

المصرى إلى الشعور بحقيقته ، والشعور بشخصيته ، وبمقومات هذه الشخصية ؛ يدفعه إلى الشعور بقوميته . وهذه اليقظة الشعور القومى فى مصر ، فى هذه الفترة المتقدمة ، حتى بالنسبة لحربطه البحر المتوسط ووسط وشرق أوروبا ، تعتبر ثمرة قيمة ، نتجت عن إحتكاك المصريين بالحملة الفرنسية .

وليس أدل على تبلور الشعور المصرى ، وهو عامل سياسى له أهميته ، من ثورات القاهرة ، وحركات المقاومة التى إمتدت فى أقاليم مصر ، سواء فى الدلتا أو فى الصعيد ؛ والتى استمرت منذ مجىء الحملة الفرنسية إلى البلاد ، حتى وقت خروجها منها . ولكن علينا أن نذكر أن هذا الشعور لم يكن مصريا خالصا ، بالمعنى المفهوم فى النصف الأول من القرن العشرين ، بل كان هناك تضامنا واضحا مع عرب الحجاز ، ومع السوريين ، ومع المغاربة ، وحتى مع الاتراك العثمانيين ؛ إنه تضامن عربى أسلامى ، وإن كانت غالبية الأقلية المسيحية الموجودة فى مصر قد إضطرت إلى المشاركة فيه .

وكان شعور المصريين بالعداء ضد المحتل الاجنبى ، واعتدادهم بشخصيتهم وتمرنهم على المشاركة فى الحكم ، يفتح أمامهم الطريق لمحاولة العمل على تصريف أمور بلادهم بأنفسهم . وسيؤدى ذلك إلى قيام ممثلى الطبقة الوسطى فى مصر بدور هام فى السياسة الداخلية لبلادهم، فى الفترة التالية لخروج الحملة وعودتها إلى فرنسا .

وهكذا يظهر أنه رغم فشل الحملة الفرنسية ، سياسياً ، فى تنفيذ مارسمته لنفسها فى مصر ، فإن هذه الحملة كانت قوة فعالة ، وقوة تغيير ، أثرت على القوى الوطنية ، وإلى حد بعيد .

٥ ــ النتائج العلمية :

تركت الحملة الفرنسية آثاراً واضحة ، فى ميدان العلوم والفنون والآداب ،

على مصر ، وعلى الدراسات المتعلقة بها . ورجع ذلك إلى أنها قد إصطحبت معها فى بحيثها لمصر مجموعة من العلماء كانوا هم أعضاء لجنة العلوم والفنون ، ثم قامت بإنشاء المجمع العلمى فى القاهرة ، وقامت بأعمال جليلة ، رغم قصر الوقت الذى أمضته الحملة فى مصر ، ورغم الصعوبات التى إعترضت طريقها . وكانت النتائج العلمية للحملة الفرنسية هى أهم نتائج ذلك الاحتكاك الحضارى بين مصر وفرنسا .

وكانت لجنة العلوم والفنون قد تشكلت فى فرنسا ، بأمر من حكومة الإدارة ، فى وقت الإستعداد لإرسال الحملة إلى مصر . واشتملت هذه اللجنة على مهندسين وعلماء وفنانين ، وأعضاء بعض الهيئات المهتمة بالدراسات الخاصة بما وراء البحار . فضمت عددا من علماء الفلك ، وعلماء الرياضة ، وعلماء الكيمياء والطبيعة ، وعلماء الميكانيكا ، وعدداً من المعماريين ، ومن مهندسى الطرق والكبارى ، ومن مهندسى المساحة ، ومهندسى السفن والهندسة البحرية ؛ هذا علاوة على عدد من المتخصصين فى علوم الأحياء ، من حيوان ونبات ، وعلماء المعادن ؛ وعدد من الأدباء ، وعلماء الآثار ، والاقتصاد ، وكذلك عدد من الفنانين ، والرسامين ، والموسيقيين ، وبعض المسئولين عن الطباعة ، وعدد من المستشرقين .

ولكن هذه اللجنة لم تصل بكامل عددها إلى مصر ،فتخلف البعض فى فرنسا ، وتخلف غيرهم فى مالطة ، وحضر إلى مصر ١٧٥ عالماً منهم .

وقسمت لجنة العلوم والفنون إلى ثلاث أقسام : الأول فى القاهرة ، والثانى فى الاسكندرية ، والثالث فى رشيد . وبعد دخول الفرنسيين إلى القاهرة جمعوا علمائهم فى العاصمة ، ولم يبق إلا بعضهم مبعثرين فى بعض المناطق ، مكلفين ببعض الدراسات أو المهمات . وأشرفوا فى القاهرة على معامل البارود ، وعلى

الورش ، وعلى دار سك العملة ، وأنشأ علماء الأحياء حظيرة الحيوانات ، وأعدوا أماكن فيها الطيور . وقامت لجنة العلوم والفنون بانشاء مكتبة العلوم الطبيعية ، وأخرى التاريخ الطبيعي ، ومعملا للكيمياء ، كما إستجابوا لأمر قائد الحملة بانشاء مرصد فلكي . وأشرفوا على مصانع دباغة الجلود ، وصناعة السروج والأحذية ، وبنوا معامل لتقطير الكحول ، وأنشأوا ورشا للتجارة . وقام عدد من علماء هذه اللجنة بالذهاب إلى الصعيد ، لدراسة هذا الاقليم ، ودراسة الآثار الموجودة فيه . وتمكنوا من الوصول إلى وادي الملوك والكرنك ، وحققوا مواقع بعض المدن القديمة ، ووصلوا حتى أسوان وجزيرة فيله .

وبعد عودة الجنرال بونابرت إلى فرنسا ، إهتم الجنرال كليبر بأعضاء هذه اللجنة اهتماما كبيرا ، وأظهر رغبته فى أن يقوم العلماء بدراسة عادات الأهالي وأساليب معيشتهم ، ومعتقداتهم وتقاليدهم ، والقوانين التي يسيرون عليها ؛ كما رغب فى أن يدرسوا شئون التعليم والتجارة ، وأن يقوموا بعمل الخرائط ، ويجمعوا الوثائق الهامة المتعلقة بكل هذه الموضوعات ، ثم يقوموا بكتابة تاريخ البلاد من وقت مجيء حملة القبطان حسن باشا إلى مصر فى سنة ١٧٨٦ حتى وقت مجيء الحملة الفرنسية إلى البلاد ، وأن يهتموا كذلك بدراسة صلات مصر ببقية الأقاليم الإفريقية (١) . ولذلك فإن الجنرال كليبر قد أضاف إلى مجموعات العلماء السابقة لجنة جديدة ، كلفها بدراسة هذه الموضوعات الجديدة . وإجتمعت هذه اللجنة عدة إجتماعات ، وبذلت مجهوداً كبيراً فى ميدان عملها .

ومن بين لجنة العلوم والفنون كان الجنرال بونابرت قد جمع عدداً من العلماء لكي يصبحوا نواة « المجمع العلمي » ، الذي صدر الأمر بتكوينه فى ٢٢ أغسطس سنة ١٧٩٨ ، والذي ألحقت به مطبعة الجيش ، والمعمل الكيميائي ، ومكتب

---

(١) . محمد فؤاد شكري : الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر . ص ٦٢١ .

العلوم الطبيعية ، والمرصد ، علاوة على صالة للاجتماعات والمحاضرات . وهكذا أصبح المجمع العلمى المصرى هيئة جديدة منفصلة عن لجنة العلوم والفنون ، ولها تنظيمها الخاص بها . وكانت أغراض المجمع العلمى تتلخص فى ضرورة العمل على إشاعة نور العلم والعرفان فى مصر ، والقيام بدراسة المسائل والأبحاث الطبيعية والصناعية والتاريخية الخاصة بمصر ، ونشر هذه الدراسات ؛ وكذلك إبداء الرأى فيما تعرضه الحكومة على المجمع من مسائل . وقسم المجمع إلى أربعة أقسام : الرياضيات ، والطبيعيات ، والاقتصاد ، والآداب والفنون ؛ على أن يتألف كل منها من إثنى عشر عضواً .

وأصبح العالم مونج هو رئيس المجمع العلمى ، فى الوقت الذى قبل فيه الجنرال بونابرت منصب نائب الرئيس . ولقد طلب مونج إلى الأعضاء ضرورة دراسة الآثار القديمة ، وكشف النقوش والكتابات الموجودة على الجرانيت ، وكذلك دراسة أحوال البلاد وأهلها ، وأوصى بوضع خريطة دقيقة ، ودراسة طرق الزراعة ، ووسائل تحسين الرى . أما الجنرال بونابرت فإنه عـــرض بعض الموضوعات ، مثل توفير مواد الوقود للجيش ، وترشيح مياه النيل ، ودراسة طواحين الماء وطواحين الهواء . كما عرضت للبحث موضوعات كثيرة تتعلق بالاحتياجات العسكرية ، مثل ملح البارود وغيرها مما يلزم الحملة .

ولا شك فى أن نشاط العلماء فى مصر قد واجهته صعوبات كثيرة ، وأنهم قاموا بمجهودات لا يمكن لأحد أن ينكرها عليهم . وقد سجل لنا الجبرتى بعض ما رآه عند تردده على سرى المجمع العلمى ، ولجنة العلوم والفنون . ورأى هناك بعض الكتب فى المكتبة « . . . وصور البلدان ، والسواحل والبحار ، والأهرام وبرابى الصعيد . والصور والأشكال والأقلام المرسومة بها ، وما يختص بكل بلد من أجناس الحيوان والطيور والنبات والأعشاب وعلوم الطب والتشريح

والهندسيات وجر الأثقال وكثير من الكتب الاسلامية مترجم بلغتهم . ورأيت عندهم كتاب الشفاء للقاضي عياض، ويعبرون عنه بقولهم شفاء شريف، والبردة للبوصيري ، ويحفظون جملة من أبياتها ، وترجموها بلغتهم . ورأيت بعضهم يحفظ سوراً من القرآن ، ولهم تطلع زائد للعلوم »(١) .

واشتملت هذه المكتبة على عدد كبير من الكتب ، وخصصوا لها المباشرين لحفظها ، ولتقديمها للقراء ، فتجمع الطلبة منهم كل يوم قبل الظهر بساعتين ، ويجلسون في فسحة المكان المقابلة لمخازن الكتب على كراسي منصوبة موازية لتختاة عريضة مستطيلة ، فيطلب من يريد المراجعة ما يشاء منها ، فيحضرها له الخازن ، فيتصفحون ويراجعون ويكتبون حتى أسافلهم من العساكر . وإذا حضر إليهم بعض المسلمين ممن يريد الفرجة لا يمنعونه من الدخول إلى أعز أماكنهم ، ويتلقونه بالبشاشة والضحك وإظهار السرور بمجيئه إليهم وخصوصاً إذا رأوا فيه قابلية أو معرفة أو تطلعاً للنظر في المعارف بذلوا له مودتهم ومحبتهم، ويحضرون له أنواع الكتب المطبوع بها أنواع التصاوير وكرات البلاد والأقاليم والحيوانات . والطيور والنباتات ، وتواريخ القدماء ، وسير الامم »(٢) .

وشاهد الشيخ الجبرتي القسم الخاص بعلماء الفلك ، وما به من آلات فلكية غريبة في شكلها ، متقنة في صنعها . وكذلك ، آلات الإرتفاعات البديعة ، العجيبة التركيب ، الغالية الثمن ، المصنوعة من الصفر المموه ، وهي تركيب ببراريم مصنوعة ومحكمة . كل آلة منها عدة قطع تركب مع بعضها البعض برباطات وبراريم لطيفة ، بحيث إذا ركبت صارت آلة كبيرة ، أخذت قدراً من الفراغ ، وبها نظارات وثقوب ينفذ النظر منها إلى المرئي ، وإذا انحل تركيبها وضعت في

(١) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٣٤ .

(٢) الجبرتي : ج ٣ ، ص ٣٤ .

ظرف صغير ، وكذلك نظارات النظر فى الكواكب وأرصادها . ومعرفة مقاديرها وأجرامها وإرتفاعاتها وإتصالاتها ومناظراتها ، وأنواع المكانبات والساعات التى تسير بثوانى الدقائق ، الغريبة الشكل ، الغالية الثمن ، وغير ذلك ، (١) .

وبنوا فى بيت حسن كاشف جركس مكانا خاصا لصناعة الحكمة والكيمياء « بنوا فيه تنانير منهدمة ، وآلات تقاطير عجيبة الوضع ، وآلات تصاعيد الأرواح وتقاطير المياه وخلاصات المفردات ، وأملاح الأرصدة المستخرجة من الأعشاب والنباتات ، وإستخراج المياه الجلاءة والحلالة ، وحول المكان الداخل قوارير وأوان من الزجاج البلورى المختلف الأشكال والهيئات على الرفوف والسدلات ، وبداخلها أنواع المستخرجات » .

ولا شك فى أن كل هذا كان غريبا بالنسبة لمن يراه من المصريين ، خاصة إذا ما شاهد بنفسه بعض التجارب العلمية تجرى أمامه . ويروى لنا الجبرتى أن أحد من يعملون هناك « أخذ زجاجة من الزجاجات الموضوع فيها بعض المياه المستخرجة ، فصب منها شيئاً فى كأس ، ثم صب عليها شيئاً من زجاجة أخرى ، فغلى الماآن وصعد منه دخان ملون حتى إنقطع وجف ما فى الكأس ، وصار حجراً أصفر ، فقلبه على البرجات حجراً يابساً أخذناه بأيدينا ونظرناه . ثم فعل كذلك بمياه أخرى فجمد حجراً أزرق ، وبأخرى فجمد حجراً أحمر ياقوتيا ، وأخذ مرة شيئا قليلا جداً من غبار أبيض ، ووضعه على السندال وضربه بالمطرقة بلطف ، فخرج له صوت هائل كصوت القرابانة إنزعجنا منه ، فضحكوا منا . وأخذوا مرة زجاجة فارغة مستطيلة فى مقدار الشبر ، ضيقة الفم ، فغمسها فى ماء قراح ، موضوع فى صندوق من الخشب ، مصفح الداخل بالرصاص ، وأدخل

(١) الجبرتى : ج ٣ – ص ٣٥ .

معها أخرى على غير هيئتها ، وأنزلها فى الماء ، وأمدها بحركة إنحبس بها الهواء فى أحدها ، وأتى آخر بفتيلة مشتعلة وأبرز ذلك فم الزجاجة من الماء ، وقرب الآخر الشعلة إليها فى الحال ، فخرج ما فيها من الهواء المحبوس ، وفرقع بصوت هائل أيضا . وغير ذلك أمور كثيرة وبراهين حكمية ، تتولد من إجتماع العناصر وملاقاة الطبائع » (١).

كما تعجب الجبرتى أيضا من تجربة أخرى وقعت أمامه حول توليد الكهرباء بطريقة معملية . ورأى « الفلكة المستديرة ، التى يديدون بها الزجاجة ، فيتولد من حركتها شرر يطير بملاقاة أدنى شىء كثيف ، ويظهر له صوت طقطقة ، وإذا مسك علاقتها شخص ، ولو خيطا لطيفا متصلا بها ، ولمس آخر الزجاجة الدائرة أو ما قرب منها بيده الأخرى ، إرتج بدنه ، وإرتعد جسمه ، وطقطقت عظام أكتافه وسواعده فى الحال برجة سريعة . ومن لمس هذا اللامس أو شيئا متصلا به حصل له ذلك ، ولو كانوا ألفا أو أكثر » (٢) . ويعلق الجبرتى على ذلك بأن لهم أمور وأحوال وتراكيب غريبة « ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا » .

ولقد إشتملت النتائج العملية للجنة العلوم والفنون ، وللمجمع العلمى ، على محققات واضحة ، وكبيرة الأهمية بالنسبة لمصر الحديثة .

وكان العمل الأول فى هذا الميدان هو دراسة برزخ السويس ، تمهيداً لشق قناة تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط . ولقد شارك الجنرال بونابرت بنفسه فى هذه الدراسة ، بعد إحتلال مدينة السويس ، وقبيل خروجه فى حملته إلى سوريا ، أى فى نهاية شهر ديسمبر سنة ١٧٩٨ ، وأوائل شهر يناير سنة ١٧٩٩ . وتتبع أعضاء اللجنة المكلفة بدراسة هذا الموضوع معالم القناة القديمة التى كانت

---

(١) الجبرتى : ع ٣ — ص ٣٥ — ٣٦ .

(٢) الجبرتى : ع ٣ — ص ٣٦ .

تربط النيل بالبحر الأحمر ، عن طريق وادي طميلات . ثم إستمرت الدراسة فيما بعد ، وإن كانت قد وصلت إلى نتيجة ترجع إرتفاع مياه البحر الأحمر عن مياه البحر المتوسط بتسعة أمتار . والمهم هو أن هذه الدراسة قد تمت بالفعل ، وفي المنطقة التي حفرت فيها قناة السويس فيما بعد ، وأن هذه الدراسة كانت أساساً لدراسات لاحقة عملت على تصحيح الخطأ الحسابي .

أما الميدان الثاني الذي خدم النشاط العلمي فكان هو العثور على حجر رشيد ، مع بقايا بعض الأبنية المصرية القديمة ، التي كان سلاطين مصر قد شيدوا عليها برج رشيد . وعثر عليه بوشار في شهر يوليو سنة ١٧٩٩ . وهـــو حجر من الجرانيت الأسود ، يقرب إرتفاعه من المتر ، ويقرب عرضه من ثلاثة أرباع المتر ، ويبلغ سمكه ٢٥ سم ، وحمل هذا الحجر نقوشا على وجه واحد منه ، في ثلاث مجموعات منفصلة عن بعضها ، كانت المجموعة الأولى بالهيروغليفية ، والمجموعة الثانية بلغة لم يعرفوها ، وظهر فيما بعد أنها اللغة المصرية العامة القديمة ، وكانت المجموعة الثالثة مكتوبة باللغة اليونانية القديمة . وأرسل الحجر إلى القاهرة ، وحاول العلماء فك رموزه ، وساد الاعتقاد بأن المجموعة الوسطى كانت من حروف مصرية قديمة ، وإن كانت قد كتبت على عجل ، ومن ترجمة المجموعة الثالثة المكتوبة باليونانية القديمة ظهر أن هذا النقش قد تم في عهد البطالمة . ولقد إستمرت المجهودات مع هذا الحجر ، ومع موازنة الأسماء الموجودة في المجموعات الثلاث ، حتى تمكن العالم شامبليون في سنة ١٨٢٢ من فك رموزه كاملة وكان هذا العمل هو مفتاح اللغة المصرية القديمة ، والأساس اللازم لمعرفة تاريخ مصر القديمة .

أما الميدان الثالث فكان هو دراسة بقية الآثار الفرعونية الموجودة في مصر بشكل عام ، والموجودة في الصعيد بنوع خاص . ووصف العلماء تلك الآثار التي

التي زاروها بكل دقة ، ورسموا بعضاً منها . وكانت أعمالهم ثروة ضخمة بالنسبة للتاريخ .

كما قام العلماء بجمع المعلومات الجغرافية والطبوغرافية التي تساعد على وضع خريطة مفصلة لمصر ؛ وشجع كل من الجنرال كليبر ، ثم الجنرال مينو ، على الاستمرار في هذا العمل ، خاصة وأن الجنرال مينو كان يرغب في عمل مسح تام للأراضي الزراعية في مصر ، ويكون هذا المسح أساسا لتنظيم الضرائب العقارية .

وحملت الحملة الفرنسية مطبعتها إلى مصر ، وستكون هذه المطبعة فاتحة لمعرفة المصريين بشئون الطباعة ، وأهمية المطبوعات .

وأخيراً ، وليس آخرا ، فهناك كتاب وصف مصر ، الذي إشترك في وضعه عددا كبيرا من العلماء ، كل في نطاق دراساته وبحوثه التي تتعلق بتاريخ مصر الحديثة ؛ وجغرافيتها ، وأحوال أهلها ، وعاداتهم ؛ وثروتها الطبيعية . ونشر هذا الكتاب بعد عودة العلماء ، مع الحملة ، إلى فرنسا ؛ وتكفلت الحكومة الفرنسية بالانفاق عليه . وظهر أول أجزائه في سنة ١٨٠٩ ، مع إهداء إلى الامبراطور نابليون ، وإن كان ظهور بقية الأجزاء قد تم في سنة ١٨٢٢ ، وفي شكل مجموعة من تسعة مجلدات تشتمل على أبحاث العلماء ، ثم أحد عشر مجلدا أخرى تضم الرسوم . ثم ظهرت بعد ذلك الطبعة الثانية في سنة ١٨٢٩ ، في ٢٦ مجلدا للأبحاث ، ومثلها للرسوم .

ويعتبر هذا الكتاب ثروة ضخمة بالنسبة لكل من يرغب في التعرف على مصر وقت مجيء الحملة الفرنسية إليها ؛ حتى بالنسبة للفترة التي تمتد منذ الغزو العثماني للبلاد . وهو ثروة بالنسبة للأجانب ، وثروة بالنسبة للمصريين الذين يرغبون في التعمق في دراسة هذه الفترة .

وهكذا كانت للحملة الفرنسية نتائج كبيرة على مصر ، الميادين العسكرية

والاقتصادية والاجتماعية والعلمية . وأحدثت الحملة صدمة قوية للمصريين ، فى مشاعرهم ، وهزت القيم التى كانت موجودة لديهم . وكانت هذه النتيجة كافية لإحداث تغيير ، حتى وإن كان التغيير التاريخى يحتاج لفترة من الوقت .

وخرجت الحملة الفرنسية من مصر لكى تترك فيها القوات العثمانية ، والقوات البريطانية ، وقوات المماليك ، هذا علاوة على عباد الله الصالحين . سكان البلاد المصريين . فماذا ستكون عليه العلاقة بين هذه القوى ؟ وبخاصة بعد إنهاك قوى الإقطاع فى البلاد ؟ .

الباب الثالث

رأسمالية الدولة

شهدت مصر قيام دولة حديثة تمكنت من ادخال تغيرات إقتصادية وإجتماعية هامة فيها وفى المنطقة المحيطة بها . وقامت هذه الدولة بالقضاء على بقايا الإقطاع السابق وأخذت فى تشكيل الاقتصاد تشكيلا جديداً سيطرت فيه على كل شيء ، وحسب خطة معينة ، وإن كانت قد هدفت من وراء هذه السيطرة تحقيق الربح للدولة ، بدلا من توفير حاجيات الشعب . فكان هذا النظام هو نظام رأسمالية الدولة بدلا من أن يهدف تحقيق الكفاية للشعب ويصبح نظاما اشتراكيا .

الفصل التاسع

الدولة الحديثة

ساعدت الأوضاع الداخلية والقوى الخارجية على نشوء دولة مصر الحديثة في أوائل القرن التاسع عشر، ولعبت الزعامة الشعبية المصرية دورها الواضح في إختيار حاكم معين أسلمت إليه مقاليد الأمور. ونجحت هذه الدولة في توطيد الأمن وضرب الإقطاع ومد حدودها على كل منطقة الشرق الأدنى ووضعت بذلك البذور الأولى لوحدة أقاليم عربية داخل حدود دولة واحدة وفي تماسك تام بينها. وكانت تجربة فريدة في التاريخ، رغم أنها حملت عوامل موتها في نفس الوقت الذي حملت عوامل الحياة.

١ – الزعامة الشعبية.

كانت الفترة التالية لخروج الحملة الفرنسية من مصر مليئة بالفوضى والإضطراب ذلك أن الدولة العثمانية حاولت إعادة سلطتها على مصر، وتدعيم نفوذها فيها، ومنع الدول الأوربية من العودة إليها. وكان المماليك منقسمين على أنفسهم بين محب الاستقلال التام، أي بين أنصار الانفراد بحكومة مصر، والاحتفاظ بها لأنفسهم، وبين من يشعر بعدم قدرته على السيطرة على البلاد دون معونة خارجية، وخاصة معونة بريطانيا.

وكانت بريطانيا قد شعرت بأهمية مصر، وخشيت من عودة النفوذ الفرنسي إليها، ومن قيام أى سلطة فيها يمكنها أن تتحكم في يوم من الأيام في طريق المواصلات الامبراطورية مع الهند. ولذلك فإن انجلترا لم تتراجع عن مشروع التحالف مع بعض المماليك حتى تضمن بقاء نفوذها ومصالحها في المنطقة.

ولقد أصبحت هذه القوى المتنافسة والمتضاربة تهدد كل منها الأخرى. وذلك في الوقت الذى ظهر فيه ضعف المماليك كطبقة إقطاعية. وزادت فيه قوة العلماء والمشايخ والتجار المصريين. وكانت البلاد قد أخذت في الاستيقاظ، وبدأت في تفهم الأمور، رغم أن إمكانياتها كانت بسيطة. ذلك أن مصر كانت تدفع الضرائب وكانت هذه الضرائب، تذهب لجيوب المماليك، أو لخزانة الحملة الفرنسية. فلم تكن هناك خزانة مركزية في مصر، أو في الولاية، وإن وجدت فإنها كانت خالية.

ومع هذا الفراغ والفقر الاقتصادى عاشت مصر فراغاً ثانيا سياسيا. لقد شعر المصريون بأنهم يختلفون عن الأتراك ويختلفون عن المماليك منذ أن احتكوا بالحملة الفرنسية. وشعروا أكثر من ذلك أن مصالحهم تختلف عن مصالح تركيا ومصالح المماليك، وتتعارض معها. وكان هذا الوقت هاما في تاريخ مصر التي رأت نمو شخصيتها الحديثة الخاصة بها متميزة عن غيرها من الشخصيات. شهدت مصر كذلك نمو زعامة وطنية أصيلة، حاولت أن تأخذ مقاليد الأمور في أيديها، ولكنها شعرت بعدم تمكنها من القيام بذلك على الوجه الأكمل، خاصة وأنها كانت قيادة شعبية مدنية، لا يمكنها أن تدافع عن البلاد أمام الأخطار العسكرية، التي كانت تتمثل في الداخل في المماليك، وفي الخارج في الدول الاستعمارية وشعرت هذه القيادة الوطنية بضرورة اختيار أحد العسكريين لتولى مقاليد الحكم. وبشكل يدافع عن مصالح البلاد ويمنع الاصطدام بالدولة العثمانية. فوقع إختيارها على أحد ضباط الحامية العثمانية الذى توسمت فيه القدرة والكفاءة لتولى أمور ولاية مصر، وكان هذا الضابط هو محمد على.

ولقد وقفت الزعامة الشعبية المصرية إلى جانب محمد على تؤيده وتسنده في معركته الداخلية والخارجية. وساعدته على حل المشكلات الاقتصادية والسياسية التي واجهته. وظهر هذا التعاون من جانب زعماء المصريين والشعب في تأييد

محمد على حتى يتمكن من تدبير الأموال اللازمة ، لدفع المرتبات المتأخرة ، وقبل الشعب التبرع وجمع الأموال وقدمها لمحمد على للخروج من هذا المأزق ، وأثبت بذلك أصالته ورغبته فى تغيير الأحوال السيئة التى عاشتها البلاد فى ذلك الوقت ، وقام محمد على بعد ذلك بجمع الأموال التى كانت فى ذمة الصيارفة حتى يتم موازنة احتياجاته .

ولقد تام محمد على من هذه الزعامة الشعبية المتمثلة فى الشيوخ والعلماء والتجار ، لتثبيت دعائم حكمه فى الابقاء عليه واليا على البلاد ، رغم محاولات الباب العالى نقله من مصر . كما أفاد منها فى الدفاع عن البلاد أمام هجوم حملة الجنرال فريزر على السواحل الشمالية . وجاء تحالف قوى الشعب مع محمد على ، وإخلاصه له ، سبباً أساسياً لهزيمة هذه الحملة العسكرية البريطانية هزيمة منكرة قرب رشيد سنة ١٨٠٧ . وكانت هذه الحملة ترغب فى تأييد بعض عناصر المماليك وفى تمكينهم من الوصول إلى الحكم كأعوان لها ، حتى تضمن عن طريقهم الحصول على امتيازات فى البلاد . وباستناد محمد على إلى هذه القوة الشعبية ، تمكن تثبيت حكمه وتوجيه ضربة قوة للاقطاع ، وإن كان فى نفس الوقت قد عمل على التخلص من هذه الزعامة الشعبية .

٢ - ضرب الاقطاع :

كانت قوة المماليك لا تنفك عن مهاجمة السلطة ، ولا تتراجع عن محاولة الاستيلاء على الحكم ، رغم أنها كانت قد فقدت كثيرا من رجالها فى الداخل وأعوانها فى الخارج . وكان محمد على قد عمل على إبعاد المماليك من القاهرة ، ثم تعقبهم فى الصعيد ، وكان يحاربهم هناك حين بلغته أنباء وصول الحملة البريطانية إلى السواحل الشمالية فشعر محمد على بضرورة القضاء على هذه القوة الاقطاعية القديمة ، كخطوة أولى لتمهيد السبيل لإقامة دولة ثابتة ، وعلى أسس حديثة ، تختلف كل الاختلاف عن أسس الاقتصاد الاقطاعى .

ولكن محمد على عمل فى نفس الوقت على التخلص من نفوذ القيادة الشعبية التى كانت قد أوصلته الحكم وإختارته والياً على البلاد، وربما كان ذلك خوفا منه بأن تتمكن هذه القيادة من الوصول إلى الحكم بعد أن تستنزف قواه فى حرب ضد المماليك. فأخذ محمدعلى فى بث الوقيعة بين أفرادها ، حتى تمكن بهذه الوقيعة والدس وبالإغراء والمال من أن يعزل قطب المعارضة ضده، ممثلا فى السيد عمر مكرم، ثم وجه الضربة النهائية للسيد عمر مكرم بنفيه خارج القاهره عام ١٨٠٩ . وبنفى عمر مكرم تقلص نفوذ طبقة المشايخ وقل دورها السياسى فى الحياة العامة (١) .

ولقد اضطر محمدعلى إلى أن يأخذ موقفا صارما مع المماليك حين طلبت اليه الدولة العثمانية إرسال قواته لمساعدتها للقضاء على الثورة الوهابية فى بلاد العرب . ورتب محمد على مذبحة القلعة سنة ١٨١١ . وإذا كان بعض المؤرخين قد نظر إلى مذبحة القلعة نظرته إلى عملية وحشية، فإن أحدا لم يمدح المماليك ونظام حكمهم الإقطاعى ؛ وخاصة حين بدأوا يتحالفون مع الاستعمار الخارجى . وعلى أى حال فإن عملية القضاء عليهم بهذه الطريقة تعتبر سياسيا واجتماعيا عملية بتر لأعداء نظام جديد يحاولون تغييره وقلبه .

وكان محمد على قد بدأ فى إنشاء جيش حديث ، وخشى السلطان من وجود مثل هذا الجيش فى مصر ، ففكر فى استخدامه فى ضرب القوى الثورية التى نشأت فى نجد ، وعلى أساس مذهب سلفى ، ونادت بضرورة تطهير الدين من كل مادخله من شوائب. وكانت هذه الثورة الوهابية قد هددت سلطة الدولة السنية، وعملت على مهاجمة كل من الشام والعراق ، وتمكنت من الدخول إلى بعض مناطقهما ، واخضاعها لحكمها . فانتهزت الدولة الفرصة لكى تضرب قوة مصر الناشئة بالقوة الوهابية ، فتضعف كل منها الأخرى ، وفى صالح الدولة العثمانية . ولم يتمكن

---

(١) د: محمد أنيس مصر من الاقطاع إلى الرأسمالية مجلة الكاتب عددها ٥٢ مايو ١٩٦٥ ص ١١٦٠

محمد على من التهرب من هذه المهمة ، خاصة وأنها كانت تساعده على مد نفوذه وحكمه إلى اقليم جديد من أقاليم العالم العربى . ولقد إنتهز محمد على هذه الفرصة من ناحيته للقضاء على البكوات المماليك، ولإرسال بقايا الجيش القديم غير النظامى، كدفعة أولى للحرب فى شبه الجزيرة العربية . ولقد وحدت هذه الحرب بين حكم هذه البلاد العربية ، وحكم مصر ، ووضعت بذلك بذور أولى عمليات الوحدة فى الشرق العربى .

ولقد تمكن بعض البكوات المماليك الذين نجوا من مذبحة القلعة من الفرار إلى شمال السودان، ومن إقامة نفوذهم فى جنوب مصر . فنظرت مصر اليهم كخطر يهدد أمنها وسلامتها ، وكانت مصر تخشى فى ذلك الوقت من نشاط البريطانيين وخاصة فى شرق السودان الذى زاره لورد فلانسيا ، وتخشى من إمكانية قيام تحالف بين المماليك والبريطانيين .أو بينهم وبين الأحباش ، أو بين الأحباش والبريطانيين ، أو بينهم جميعا إذ أن ذلك التحالف كان يعنى العمل على تهديد مصر فى حدودها وفى مائها . وتهديد السلطة القائمة على الأمر فيها . وكانت أحوال السودان فى ذلك الوقت وتعدد الإمارات والمماليك فيه ، ووفرة منتجاته وغلاته الطبيعية ، وإمكانية إستغلال السودانيين فى القوات المسلحة ، كانت كلها عوامل مغرية تدفع مصر إلى الدخول والتوغل فى الأراضى السودانية ، حتى تؤمن على نفسها ، وتزيد من إمكانياتها .

ولقد تمكنت مصر بفتحها للسودان من القضاء نهائيا على قوة المماليك ووضعت بذلك حدا لمن عاشوا معيشة الإقطاع وفرضوا هذا النظام عليها. واستعدت مصر بعد ذلك فى وضع أسس جديدة لبنيانها الاجتماعى والاقتصادى ،وفى الوقت الذى استمرت فيه عملية الوحدة بين البلاد العربية تحت ظل هذه الدولة .

(٣) الامبراطورية :

كانت الخطة التى سار عليها محمد على تسمح له بتعبئة إمكانيات البلاد وبخلق

قوة جديدة ، حربية فى أول الأمر تتمثل فى قوة الجيش ، ثم سياسية فيما بعد تتمثل فى الإمبراطورية المصرية. ولقد تمكن محمد على من إنشاء وحدة عربية قائمة بذاتها فى منطقة الشرق الأدنى ، وعلى أسس جديدة .

وإذا كانت ظروف مصر هى التى أجبرت محمد على على التفكير فى ضرورة تغييرها ،فإن ظروف الجزيرة العربية هى التى كانت قد دفعت محمد بن عبد الوهاب إلى التفكير فى ضرورة العودة بالمسلمين إلى عقيدة السلف الصالح. وكانت بلاد العرب تمر بمرحلة واضحة من الضعف والانحلال،والتأخر والكسل والتواكل، وامتلأت المعتقدات بالشوائب.وكان هذا الإمام من رجال المذاهب الحنبلى وتأثر بآراء إبن تيميه وابن قيم الجوزية فأعلنها حربا عوانا حتى يعود المسلمون إلى سيرة اسلافهم الصالحين. وكانت هذه الآراء الجريئة ،والطريقة التى حاول أن يطبقها بها ، تعنى تغيير الوضع القائم فى البلاد العربية،أى إنها كانت ثورة لا تعترف بما تقوم به الدولة، بل تستخدم القوة لتغييرها. ولقد تمكن محمد على بصعوبة كبيرة من أن يقضى على الدولة الوهابية، ولكن قواته العسكرية فشلت فى النيل من هذه الفكرة والدعوة الإسلامية ، التى لاتزال قائمة . وحتى الآن .

والمهم هو أن حرب بلاد العرب قد انتهت بإسناد ولاية الحجاز إلى إبراهيم، الابن الأكبر لمحمد على . وأصبحت البلاد العربية تخضع لنفس الحكومة التى تخضع لها مصر. وأصبح أبناء الجزيرة العربية يجندون فى القوات المصرية ، كما عسكرت فى بلادهم وحدات متعددة من الجيش المصرى وساعد ذلك بالتالى على زيادة الاندماج بين أبناء هذين الإقليمين داخل وحده إدارية موحده،وعلى التقاء العرب ، حتى وإن كان ذلك قد جاء بثمن باهظ ، وهو وقوف قوتين عربيتين إسلاميتين الواحده ضد الأخرى ، واصطدامها سويا ، بدلا من تعاونهما والعمل على تكتيل جهودهما .

أما تجربة السودان فقد سارت مع حملات توغلت فى هذه البلاد وضمتها إلى مصر، وشاركت هذه البلاد منذ هذا اليوم نفس المصير مع أبناء شمال الوادى. وكما حدث فى تجربة بلاد العرب، بدأ السودانيون يشتركون فى وحدات الجيش المصرى، وزاد التقارب والتزاوج بين أبناء هذين الاقليمين العربيين، وسهلت الإدارة الموحدة شئون التجارة والتبادل، ودخول عناصر الحكم النظم الحديث، ومبادىء الحضارة النامية، من الشمال صوب الجنوب.

وأما تجربة سوريا فقد أكملت البنيان الإدارى فى منطقة الشرق الأدنى وأصبحت حدود دولة مصر الحديثة تمتد من جبال طوروس إلى أعالى النيل، ومن حدود ليبيا ودارفور إلى أعالى الفرات. ولقد وحدت هذه التجربة أهالى سوريا مع أبناء مصر وأهالى السودان ورجال الجزيرة العربية وكلهم من العرب. وحدث بينهم جميعاً فى ظل إدارة واحدة، وبدت هذه الإمبراطورية فى شكل عربى واضح، من ناحية السكان على الأقل وهذا مادفع بعض الكتاب والمؤرخين إلى القول بأن محمد على قد عمد إلى إنشاء امبراطورية عربية تحل محل الدولة العثمانية. ولهذا القول نصيب من الصحة، ولكننا إذا ما تتبعنا الخطوط التى سار عليها محمد على لوجدنا أنها كانت تهدف القسطنطينية، عاصمة الدولة، ومقر الخلافة الاسلامية، بدلا من أن تحاول إتمام الوحدة العربية بالسير صوب بغداد مثلا. وكان محمد على مسلما فى أفكاره واتجاهاته، أكثر من كونه عربى. وإن كان هذا لايمنع من وجود فكرة الامبراطورية العربية لدى ابنه ابراهيم باشا، الذى قاد جيوش والده فى كل من الحجاز ونجد والسودان وسوريا وكثيرا ما أعلن ابراهيم باشا، أمام قواده ورجاله، عروبته واضحة لاغبار عليها. ولقد عاش مع هؤلاء الرجال وشارك العرب حياتهم فى معظم مناطقهم وأقاليمهم وأعجب بهم كشاه وفرسان، ومحاربين من الدرجة الأولى. وكثيرا ما صرح بأنه حضر إلى البلاد صغيرا، وأنه تربى فى الأقاليم العربية وبين أبنائها، وترعرع

عمالها وهوائها . ولقد كان ابراهيم باشا عربيا فى الوقت الذى كان فيه والده ألبانيا مسلما .

وهكذا تم انشاء هذه الامبراطورية من الناحية السياسية والإدارية ،وعلى أسس عسكرية . ولكن التجربة سادت كذلك على أسس اقتصادية وبإمكانيات معينة وضعت فى خدمتها ، وكانت تتلخص فى نظام الاحتكار أو رأسمالية الدولة الذى أنشأه محمد على فى مصر .

الفصل العاشر

الاحتكار

لقد شعر محمد علي بضرورة سيطرته وسيطرة دولته على كل وسائل الانتاج الموجوده فى ذلك الوقت حتى يتمكن من تطورها ووضعها فى خدمة النظام الذى أنشأه فى مصر وإذا كان محمد علي قد بدأ هذه التجربة بالنزول إلى ميدان الملكية الزراعية فانه قد استمر بعد ذلك فى ميادين الانتاج الزراعى والصناعى. ولقد سمح له ذلك بأن يصبح هو، أو دولته ، الزارع الوحيد والصانع الوحيد. فوقع عليه وعلى دولته، عبء القيام بتسويق هذه السلع وشراء المواد اللازمة للصناعة ، فأصبح بذلك هو التاجر الوحيد فى البلاد وإذا كان هذا النظام يعتمد على ملكية الدولة لوسائل الانتاج، ووضع خطط عامة لها ، واشرافها على التوزيع والتسويق ، إلا أن هذه الدولة لم تهدف الوصول إلى تقديم خدمات للشعب. بل هدفت إلى تحقيق ربح منه يساعدها على الانفاق فى مجالات أخرى . وهذه النقطة هامة إذ أنها هى الفاصل بين نظام الاحتكار ، أو رأسمالية الدولة ، والنظم الاشتراكية .

(١) الملكية الزراعية :

كانت الأرض الزراعية فى مصر تعتبر منذ قديم الزمان ملكا للسلطان ، ولقد سار محمد علي على طريق سيطرة دولته على كل ملكية الأراضى الزراعية الموجودة فى دولته. وكانت هذه السياسة من أحد جوانبها تهدف توجيه ضربة قاضية إلى الطبقة الاقطاعية المملوكية الموجودة فى البلاد، وتهدف من ناحية أخرى تخليص أراضى الأوقاف من سلطة علماء الجامع الأزهر والتلاعب فى نظارتها، كما كانت تهدف الإشراف على الإنتاج الزراعى وبشكل يسمح بوضع تخطيط له، وزيادة إنتاجيته ، والوصول به إلى مرحلة يمكن لمصر بها أن تكتفى بموارها عن الحاصلات الأجنبية ، أي تصل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتى .

لقد عمل محمد علي على إلغاء نظام الالتزام وعلى تعديل نظام الوقف حتى تعود اليه حقوق الاستثمار والانتفاع التى كان يتمتع بها الملتزمون ونظام الوقف فى عهد المماليك .

وبدأ محمد علي هذه العملية بمصادرة دوائر التزام أمراء المماليك الذين كانوا قد فقدوا كثيرا من قوتهم الحربية والاقتصادية نتيجة لاصطدامهم بالحملة الفرنسية .

ولقد استمر محمد علي فى محاربة هذه الطبقة الاقطاعية وتشتيتهم من البلاد ، وانتهى به الأمر إلى تدبير مذبحة القلعة لهم ، حتى يخلص البلاد من شرورهم ولقد طلب الباشا من بقية الملتزمين أن يقدموا له تقديرات لما يحصلون عليه من دوائر التزامهم ، وهو مايسمى بالفائض ، ولقد خشى الملتزمون من أن يكون هدف الباشا هو مشاركتهم فى هذا الفائض ، فقللوا من تقديراتهم إلى درجة كبيرة ثم طلب الباشا منهم تقديم عقود الالتزام ، ثم قام باحراقها ، ووعد بدفع المبالغ التى قدرها الملتزمون كفائض لهم من خزانة الولاية ، على ألا يعملوا بعد ذلك فى جمع الضرائب التى ستتولاها الدولة ، وكان هذا يستتبع القضاء على امتيازاتهم الطبقية ، والتى كانت تتمثل فى حكم قرى بأكملها ، من الناحية الإدارية . والتدخل فى فض المنازعات والخصومات بين الأهالى ، أى فى ميدان السلطة القضائية .

لقد كانت هذه ضربة قوية وجهها الباشا إلى مابقى من نظام إقطاعى ، تقلقلت أسسه بعد اصطدامه بالحملة الفرنسية ، وبعد شعور الأهالى بأن هذه الطبقة الحاكمة كانت طبقة أجنبية ومستوردة من الخارج ، وأصبح على الدولة بعد ذلك أن تتصرف فى أمر الأراضى وتوزيعها وأمر الضرائب وجمعها ، كما عادت كل اختصاصات هذه الطبقة الاقطاعية إلى الحكومة .

ولقد ترك الباشا لبعض المماليك أراضى « الوسية » حتى لايصطدم بمعارضتهم جميعا وفى نفس الوقت ، ولكنه تركها لهم لحياة عينهم ، وعلى أن تعود بعد ذلك إلى

الدولة وقللت هذه العملية من شدة الصدمة على المماليك. وبالتالى من قوة معارضتهم لهذا الاتجاه الجديد، وسمحت للباشا بالتصرف فى البلاد ولقد رتب الباشا معاشات لهؤلاء الملتزمين، وكانت سنوية، وتسقط بموتهم، وربط ذلك بالتقديرات التى تقدموا بها له عن فائض جمهم الضرائب.

وعمل الباشا بعد ذلك على تعديل نظام الوقف. فاستولى على الأراضى الموقوفة على الأعمال الخيرية، على أن يقوم بالصرف على هذه الأعمال من خزانته العامة. وقرر للنظار الوقف من الشيوخ والعلماء معاشات سنوية لكى تعوضهم عما فقدوه من الأموال التى كانوا يربحونها من استغلالهم لهذه الأراضى الموقوفة، وباسم الدين. وبهذا تمكن الباشا من إلغاء عملية الانتفاع التى كانت متروكه للطبقة الإقطاعية، ولبعض العلماء والشيوخ وهم من الطبقة الوسطى. وكانت هذه ضربة موجهة إلى صميم دعائم النظام الاقطاعى وأسسه، وكذلك إلى الموارد الاقتصادية لعدد من رجال الطبقة الوسطى. ومعنى ذلك أن محمد على لم يقصر جهده على مجرد القضاء على الامتيازات الاقطاعية بل عمل فى نفس الوقت على ضرب الطبقة الوسطى فى مواردها الاقتصادية، وسيؤثر ذلك على شكل المجتمع الذى سيتخذ شكل الطبقة الثالثة، والتى تخضع كرهية لحكم الدولة. وكانت هذه العملية أساسا لسيطرة الدولة على ميدان الانتاج الزراعى.

(٢) الانتاج الزراعى.

بدأ محمد على عملية سيطرته وسيطرة دولته على ميدان الانتاج الزراعى بحصر مساحة الأرض المزروعة، وبدأ هذه العملية التى تسمى «التأريع» فى سنة ١٨١٣ واستمرت دولته فى القيام بها حتى سنة ١٨١٨. وحددت الدولة الحدود بين كل قرية وقرية، وحدود الأحواض وتعيين أسماء واضعى اليد على الأراضى الممسوحة وتقييد كل ذلك فى سجلات رسمية. ولقد وصلت مساحة الأرض المستغلة فى عملية الانتاج الزراعى فى هذا العصر إلى ٢٫٠٥٤٫٧١٠ فدانا وقام بتوزيعها على الفلاحين،

وبمساحات صغيرة تصل إلى ٥ أفدنة أو ثلاثة أفدنة ويزرعها الفلاح نظير دفع الضرائب عنها . وقامت الدولة بتوزيع هذه الحيازة على الفلاحين ، إذ أنها لم تكن ملكية . وكانت الدولة تزود الفلاح بما يلزمه من تقاوى وسماد ومواشى وآلات لازمة للزراعة على أن يدفع ثمنها عند جنى المحصول. وكان الفلاح يخضع بعد ذلك لنظام عام للتخطيط إذ أن الدولة كانت توجه إلى زراعة محاصيل معينة فى مديريات بأكملها ، وكانت الدولة ترسل رجال الادارة من مشرفين ومعاونين للاشراف على العمليات الزراعية وعلى خدمة المحاصيل . وكثيرا ما كان هؤلاء المعاونين يقسون على الفلاح إذا ماوجدوا تقصيرا فى العمل أو اهمالا فى الانتاج . ولقد سمح ذلك للدولة بأدخال زراعة محاصيل جديدة فى مصر وتنظيم الانتاج الزراعى وبالشكل الذى ترغب فيه الدولة ، أو يفضله الحاكم . وعملت الدولة على تدريب الفلاحين وهم رعية على العمل وعلى الإنتاج ، وكانت ترشدهم ثم تنبههم ثم تقوم بضرب من لا يرغب فى العمل عدداً معيناً من السياط يصل إلى ٥٠٠ جلدة . وكانت فى بعض الحالات الميؤوس منها تجندهم فى فرق معينة من القوات المسلحة والجهادية ماداموا لايصلحون للعمل فى الانتاج الزراعى .

ومادام الانتاج يسير وتحت أشراف الدولة ، فقد كان على الفلاح أن يورد المحصول إلى شون الميرى ، فيوزن أو يكال ويقدر له سعره حسب التسعيرة الرسمية التى تقدرها الدولة ، ثم تخصم منه مقدار الضرائب وثمن المواشى والبذور والسماد ويستلم الفلاح مايبقى له من حساب .

لقد تمكنت الدولة بهذه الطريقة من حماية المنتج الزراعى من المضاربة والمساومة على الاسعار . وقدمت له مايلزمة من وسائل وأدوات للانتاج ، ووصلت من ذلك إلى تثبيت أسعار الانتاج الزراعى وحماية الفلاح ، ولكنها فى نفس الوقت كانت لاتقوم بهذه العملية من أجل الفلاح أو المنتج الزراعى ، بل تقوم بها كعملية إنتاجية

وفى صالحها كدولة ولكى تحصل على ما يحصل عليه التاجر أو الفلاح من ربح . وكثيراً ما كانت الدولة تبيع مايلزم الفلاح من حبوب فى آخر الموسم لنفس الفلاح بضعف الثمن التى استلمت به منه المحصول فى الشونة فى أول الموسم وكان هذا الفرق فى الثمن هو ربح للدولة . حقيقة أن الدولة تمكنت بهذه الوسيلة من زيادة كمية المحاصيل، ونجحت هذه الطريقة مع الأهالى، إلا أن الدولة وضعت نفسها فى جانب، ووضعت المنتج الزراعى فى الجانب الآخر، ونظرت . إليه على أنه يعمل لديها، وعلى أنه يجب الحصول على الربح منه . وكان عمل الفلاح بهذه الطريقة وتشدد الحكومة فى عمليتها الاستغلالية تدفع الأهالى إلى الشعور بأنهم يعملون من أجل الدولة ودون أن يكون هناك فائض لهم، ويمكننا أن نضيف إلى ذلك ظلم بعض الحكام والمفتشين من رجال الدولة أو قسوتهم على الفلاح، كقوة منتجة، حتى يثبتوا جدارتهم أمام الدولة . وقل الدافع الشخصى عند الفلاح الذى تحول إلى نوع من رقيق الأرض مما تسبب فى فرار عدد من الفلاحين وهجرهم للأراضى الزراعية . ولو كان الباشا قد تمكن، مع نفس هذه الطريقة، من تحقيق نوع من العدالة، أو التقليل بعض الشىء من الظلم الواقع على الفلاح، لكان فريد عصره كما يقول عنه الجبرتى .

ولقد تمكنت الدولة من إدخال زراعة محاصيل، جديدة مثل القطن والنيلة والأفيون وعدد من الأشجار المنتجة فى مصر فى ذلك الوقت، وساعد ذلك على تطور الانتاج الزراعى فى مصر وعلى وضع الأسس الأولى لتخصص البلاد فى إنتاج زراعى هام هو محصول القطن فى السنوات التالية .

كما تمكنت الدولة من أن تبدأ فى عمليات هامة للاهتمام بالرى والصرف وخاصة بالنسبة للمحصولات الصيفية التى بدأت فى الاهتمام بها مثل القطن. ووضعت بذلك الأسس الأولى كذلك لتطور الإنتاج الزراعى فى مصر من غلة واحدة فى السنة إلى غلات متعددة فيما بعد . حقيقة أن هذه المشروعات قد عاد فائضها على

الدولة لا لأهل الفلاح . ولكنها ساعدت على زيادة الدخل القومى مادام الإنتاج يزيد ، حتى ولو كان تحت ضرب السياط . وسمحت هذه الموارد للدولة بالنزول إلى ميدان الصناعة . خاصة وأن الدولة فى حاجة إلى مصنوعات تغنيها وتغنى جيشها عن كثير من الواردات الأجنبية . وتدعم بها استقلالها الاقتصادى وتبعدها عن الخضوع للخارج .

٣ ـ الصناعة :

كانت الصناعة والحرف الموجودة فى مصر قد تأثرت بفترة الاضطراب التى سادت البلاد نتيجة لمجىء الحملة الفرنسية ، وأضعفت هذه الصناعة التقليدية والحرف الموجودة فى ذلك الوقت . وكانت أوربا قد خطت خطوات واسعة مع إستخدام البخار ودخلت فيما يسمى بالثورة الصناعية . وفكر محمد على فى أن يبدأ فى إنشاء صناعات هامة فى مصر تكفيه وتكفى جيشه وقواته المسلحة خاصة وأن أنظاره كانت تخرج إلى وراء مصر وتفكر فى كل منطقة الشرق الأدنى .

ولقد أنشأ محمد على مصانع كبيرة برؤوس أموال حكومية . مادام الأهالى يعملون فى الزراعة ورؤوس الأموال الوطنية غير متوافرة فى الأسواق ، والثروة مركزة فى أيدى الحكومة ، ولقد حشدت الدولة فى هذه المصانع آلافا من العمال الاجراء ، وكانت مدرسة فريدة فى نوعها لتدريب المصريين على الصناعة ، حتى وإن كان الربح يعود إلى جيوب الدولة وخزائنها . ولقد اهتمت الدولة بصناعة الغزل والنسيج واستحضرت عدداً من المعاونين الأجانب فى الإشراف عليها والسير بها بطريقة جديدة . وبعد أن كانت المغازل والمناسج اليدوية هى التى تنتشر فى البلاد ، شهدت مصر لأول مرة مصانع كبيرة لها أهميتها وقيمتها فى ذلك العصر وأنشأت الدولة مصنع الغزل والنسيج بالخرنفش سنة ١٨١٦ وبإشراف عدد من الفنيين الإيطاليين ، وأخذ ينتج خيوط القطن والصوف والكتان ، والأنسجة

القطنية والصوفية والكتانية والحريرية ، وأصبحت منتجاته تكفى المطالب المحلية وتزيد .

وبعد أن كانت عملية حلج القطن تتم فى بيوت المزارعين، بدأت الدولة فى الاهتمام بهذه العملية واستخدمت البذور فى صناعة الزيوت ، كما أنشأت الدولة فى مصانع أخرى لتبييض الأقمشة فى شبرا وبولاق، وغيرها لصناعة الجوخ فى كل من بولاق ودمنهور، وكانت هذه المصانع الأخيرة تقدم منسوجاتها لرجال الجيش والبحرية ، وأنشأت مصانع لصناعة البطاطين ولصناعة الطرابيش وغيرها. وكانت هذه المصانع مجهزة بما يلزمها من آلات وأدوات . وأصبحت مصر تكفى نفسها فى ميدان المنسوجات وتصدر جزءا منه إلى موانى البحر المتوسط وإلى اقليم الشرق الأدنى والسودان .

واهتمت الدولة بالصناعات الحربية ، فأنشأت ترسانة القلعة لصنع الأسلحة والذخائر ، واشتملت على مصانع متعددة تخصصت فى صناعة البنادق أو المدافع أو السيوف والرماح. أو السروج والحقائب. وكانت البندقية المصرية فى ذلك الوقت تكلف الدولة أثنى عشرة قرشا، ويمكن وضعها أمام نفس البندقية التى تصنع فى أوروبا وتباع بثمانية أضعاف ثمنها. ولقد أنشأت الدولة كذلك عددا من مصانع البارود فى القاهرة والبدرشين والاشمونين والفيوم وفى غيرها .

وأنشأت الدولة عددا من مصانع السكر رغم أن هذه الصناعة كانت تجد منافسة خارجية، ولكنها حظيت فى ظل نظام الاحتكار بحماية جمركية ساعدتها على النمو وأنشأت عدة مصانع للنيلة وعدد من مصانع المعادن والمسابك . وساعد كل ذلك على كفاية الاستهلاك المحلى وعلى توفير سلع أخذت الدولة فى تسويقها فى الخارج .

ولقد ساعد الدولة على القيام بهذه العمليات احتكارها لميادين الإنتاج الزراعى، ودفعها بالتالى إلى أن تحتفظ بالسيطرة على ميدان التجارة والتسويق والتوزيع .

(٤) التجارة :

تولت الدولة أمر احتكار التجارة نتيجة لإشرافها على ميدان الزراعة وميدان الصناعة. وأجبرت الدولة على النزول إلى هذا الميدان لتصريف الفائض عن الاستهلاك الداخلى فى الأسواق الجديدة التى فتحتها فى بلاد العرب والسودان و بلاد الشام. وكانت الدولة تربح الكثير من هذه العملية، إذ أن قطعة القماش التى كانت تكلف الدولة خمسين قرشا كانت تباع بعد ذلك بمائة قرش أو مايزيد ، أى أن الدولة كانت تحقق فى ميدان التجارة وحده مايصل من الربح إلى ١٠٠ ٪ من رأس المال المستخدم فى الانتاج ، وكانت هذه العملية تعطى للدولة نفوذا أمام التجار الأجانب، بل كانت تسمح بأن تفرض أسعارا معينة لسلعها تجاه هؤلاء التجار، فإذا كانت الدولة تقوم بأستغلال الفلاح والصانع من ناحية ، فإنها كانت تقوم باستغلال التاجر من ناحية أخرى ، وتعطى للفلاح والعامل حماية لا يمكنه أن يحصل عليها بدونها .

ولقد استتبع ذلك من الدولة ، مادامت تشرف وتهيمن على ميادين الزراعة والصناعة والتجارة، أن تعتنى بتحسين وسائل المواصلات وخاصة فى النيل والترع وتهتم بتحسين الموانى وإنشاء دور الصناعة .

وفرضت الدولة ضرائب باهظة على البضائع الأجنبية التى يمكنها أن تنافس المصنوعات الوطنية حتى تحد من هذه المنافسة وسارت الدولة على طريق احتكار كل شىء واشرافها التام على كل وسائل الانتاج والتسويق وخاصة بعد أن شعرت بأهمية الأرباح التى تعود عليها .

حقيقة أن الدولة قد تدخلت فى احتياجات الأهالى ، إذ أنها كانت تفرض أسعارا معينة على السلع للمستهلكين، وكانت تفرض سلعا معينة على الأهالى ، وكثيرا ماكانت تجبر الفلاحين بعد أن يقدم محصوله للشون على قبول قطع من النسيج التى صنعتها الدولة جبرا وعلى أن يخصم سعرها من قيمة محصوله . كما أن الدولة عملت

من ناحية أخرى على إجبار التجار الأجانب على قبول السلع المصرية والمحاصيل بالأسعار التى تحددها ولا ننسى أن إشراف الدولة على الصناعة والتجارة، وادخال المصانع الكبيرة للبلاد أجبر صغار الصانعين ورجال الحرف على أن يعملوا فى أول الأمر لتوريد مناقصات خاصة للحكومة، ثم أجبرهم على العجز فى هذا الميدان والتحول إلى عمال فى مصانع الحكومة. وكذلك الحال بالنسبة للتجار الذين عجزوا عن العمل مادامت التجارة قد فقدت حريتها، ومادامت الدولة قد أشرفت على التوزيع والتسويق. ولذلك فإن هذا النظام المتكامل قد جاء مخالفا لمصالح التجار والصناع المصريين فى الداخل، وأثار عداء انجلترا ضد مصر من ناحية، فى الوقت الذى أكمل فيه على تلك الطبقة التى كان فى وسعها أن تنتعش فى البلاد وتتحول إلى طبقة وسطى، أو طبقة رأسمالية.

وربما كانت هذه العملية قد دفعت بالبلاد دفعاً إلى الانتاج، وحولت الأهالى إلى مجموعة من الرعية متقاربة فى الطول، وكأنها صف طويل من الجنود، يخضعون للباشا الذى يحيط به كبار الضباط والموظفين. لقد انهدم الهرم ذو الطبقات الثلاثة وأصبحت مصر طبقة واحدة تعمل وتنتج وتطيع. وتغير بذلك الشكل العام للمجتمع وبصورة واضحة.

ولكن قضاء محمد على بهذه الطريقة على تلك الطبقة الوسطى التى كانت قد أخذت فى الانتعاش نتيجة لمجىء الحملة الفرنسية وأضعافها لقمة الهرم الإقطاعى المملوكى، ونتيجة لشعورها بأنها هى الطبقة الوطنية التى يمكنها أن تقود البلاد، كما ثبت ذلك فى ثورات القاهرة ضد الفرنسيين، نقول أن قضاء محمد على على هذه الطبقة التى تشتمل على علماء الأزهر وعلى عدد من التجار وأبناء الحرف، قضائه عليها باستيلائه على الأراضى والأرزاق، وسيطرته على الزراعة والصناعة والتجارة، قد أدى

إلى تغيير كبير فى البلاد وخاصة حينما انهار نظام الاحتكار الذى أنشأه وتوغلت الرأسمالية الأوروبية فى داخل البلاد وأخذت فى الاستغلال . وإن كان محمد على قد عمل فى أواخر حكمه على إدخال بعض التغيير فى نظام الملكية العقارية ، ساعدت بالتالى على تطور الأوضاع الطبقية فى البلاد بعد عملية الانهيار

الفصل الحادى عشر

الانهيـــار

كان النظام الاحتكارى ، أو نظام رأسمالية الدولة ، الذى أنشأه محمد على يتضارب مع مصالح الرأسمالية الغربية ، ويتعارض مع نظرية حرية التجارة ، والباب المفتوح ، الذى كان يسمح لها بتحقيق أكبر ربح ممكن ، وفى أقل وقت ممكن ، وفى حرية تامة . ولذلك فإن الدول الغربية الرأسمالية عامة ، وبريطانيا خاصة ، عملت على القضاء على هذا النظام . والتخلص منه ، للعودة إلى أسواقها ، والحصول على المواد الخام اللازمة لصناعتها . كما أن نشأة مثل هذه الدولة القوية فى منطقة الشرق الأدنى وتحكمها بالتالى فى طرق المواصلات العالمية بين الشرق والغرب ، كان يرهب الدول الاستعمارية ، التى ترغب فى المرور من المنطقة إلى مستعمراتها فى الشرق الأقصى ، فكان الاصطدام ، ثم الانهيار . ورغم ذلك فإن هذه التجربة قد تركت آثارا عميقة فى منطقة الشرق الأدنى العربى بأكمله ، وكانت تمثل مرحلة واضحة من مراحل تطوره الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

(١) التضارب مع المصالح الغربية .

لقد بدأ هذا النظام متعارضاً مع مصالح الرأسمالية الغربية ، ومصالح التجار الأجانب ، حين استند إلى الاحتكار ، وأجبر هؤلاء التجار على شراء المحصولات منه ، وبالأسعار التى يحددها . واضطر التجار الأجانب إلى التعامل مع تاجر واحد ، هو الحكومة الأميرية ، أى حكومة الأمير ، وإلى شراء السلع بالأسعار التى يحددها رسمياً. رفقدوا بذلك ما كانوا يحصلون عليه فى ظل نظام حرية التجارة

من أرباح ، خاصة وأن المساومة كانت تسمح لهم بشراء السلع بأرخص سعر ممكن .

واصطدم هؤلاء التجار الأجانب مرة جديدة فى مصالحهم بهذا النظام الذى سار على سياسة الاكتفاء الذاتى ، وعمل بالتصنيع على إقفال سوق مصر فى وجه كثير من المنتجات الأجنبية . ونظر هؤلاء التجار إلى نظام رأسمالية الدولة على أنه معاد لمصالحهم ومتضارب معها . وحين امتد الحـــكم المصرى إلى الشام فى الثلاثينات شعرت الدول الغربية . وخاصة بريطانيا ، بأن الدولة المصرية قد أصبحت تتحكم فى طرق مواصلاتها عبر المنطقة إلى الهند والشرق الأقصى . ولذلك فإن بريطانيا قد وجدت بأن مصالحها تتصادم مع الدولة المصرية الحديثة وعملت على القضاء على هذا النظام حتى تعود مصالحها وأعمالها الاقتصادية والاستراتيجية فى المنطقة إلى ما كانت عليه .

وربما شعر محمد على بخطورة مد هذا النظام الذى أنشأه فى مصر إلى سوريا على علاقاته مع بريطانيا ، وخشى من تصادمه بها فى الوقت الذى أصبح فيه فى حرب معلنة مع الدولة العثمانية . وربما كان هذا الشعور وهو الخوف أساسا لذلك التعديل الذى أدخله على نظامه ، وخاصة فى ملكية الأراضى ، والذى أدخله على علاقاته مع بريطانيا فى الوقت الذى رتب فيه أمر الزحف على الشام .

لقد بدأ محمد على فى إنشاء نوع من الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة وذلك بإنشائه الأبعاديات والشفالك . وأخذ فى منح مساحات من الأراضى لكبار رجال الدولة وكبار الموظفين والضباط . ولكنها أراض قابلة للاستصلاح ، وبعيدة عن العمران وكانت مساحاتها تتراوح بين مائة فدان إلى خمسمائة فدان . ولقد أعفى هذه الأراضى من الضرائب لعدد من السنين حتى يتمكن صاحبها من إصلاحها ثم يبدأ بعد ذلك فى دفع الضرائب عنها . وهدف محمد على من وراء ذلك إرضاء كبار

الموظفين والضباط . وزيادة الأراضي المستصلحة والقابلة للزراعة ، وزيادة إيرادات الدولة في المستقبل . ولكنه وضع سابقة هامة وخطيرة وتتعارض مع النظام الذى سار عليه حتى ذلك الوقت . والظاهر أن هذا النظام كان يتمشى مع سياسته المقبلة في بلاد الشام والتي تحالف فيها مع الزعامات الاقطاعية القديمة هناك .

ولقد قام محمد على بمحاولة في نفس الوقت ظهرت وكأنها للتقرب من بريطانيا وطمأنتها على سلامة خطوط مواصلاتها في الشرق الأدنى عامة وفي مصر خاصة ، في الوقت الذى استعد فيه للسيطرة على كل المنطقة التي تتحكم في خطوط المواصلات العالمية بين الشرق والغرب ، ذلك أنه وافق على البدء بإنشاء خط السكك الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة ، وكان قد مهد فيه الطريق من القاهرة إلى السويس. وعهد بهذه المهمة الخاصة بإنشاء السكة الحديد إلى الانجليز. ووصلت المهمات والمعدات والأدوات اللازمة لذلك فعلا إلى الاسكندرية ، إلا أن الباشا لم يقم بعد ذلك بتنفيذ المشروع .

(٢) الهجوم :

لم يكن هذا التعديل في نظام الدولة وعلاقاتها العامة مع بريطانيا ، لم يكن كافيا للقضاء على الدولة صاحبة المصالح الأولى والأطماع المتفوقة عن غيرها في منطقة الشرق الأدنى . ورأت أن الدولة المصرية قد أصبحت تسيطر على الطرق المؤدية إلى الهند وأن نظام الاحتكار يتعارض مع مصالحها ، وأن إنشاء كتلة إقليمية موحدة قد يهدد بالتحكم في عملية المرور أو « الترانسيت » عبر المنطقة ودون أن تجد بريطانيا طريقا ثانيا تمر منه . ولهذه الأسباب مجتمعة قررت بريطانيا أن تقف في وجه الدولة المصرية ، وقررت أن تقضي عليها .

ولقد سارت بريطانيا فى عملياتها الهجومية على خطوط إقتصادية ثم حربية لكى تصل منها إلى النتائج السياسية .

أما من الناحية الاقتصادية فإن بريطانيا قد قامت فى سنة ١٨٣٨ بعقد اتفاقية «بلطة ليمان» التى اعترف فيها السلطان بحرية التجارة نظاما فى كل من الامبراطورية والمماليك العثمانية ، أى أن بريطانيا قد وصلت إلى عقد إتفاقية مع سلطان الامبراطورية وتسرى على مصر، مادامت مصر جزءاً لا يتجزأ من الممالك العثمانية ، وتقرر نظاما يتضارب تمام التضارب مع النظام الموجود فى مصر .

أما من الناحية الاستراتيجية والحربية فإن بريطانيا قد احتضنت إمام مسقط ، فى جنوب شرق الجزيرة العربية ، حتى لا يصل نفوذ دولة محمد على إلى مياه الخليج العربى وإلى مياه الهند. ثم استعدت للهجوم على الامبراطورية المصرية من ناحيتين : من الهند جنوب البحر الأحمر ، ومن البحر المتوسط صوب سوريا . فاحتلت عدن سنة ١٨٣٩ وتهيأت بذلك لإقفال البحر الأحمر من الجنوب ، واستعدت لاتخاذها قاعدة بحرية تهاجم منها موانى الحجاز ، فالموانى المصرية على البحر الأحمر. وأما من البحر المتوسط فإن أساطيلها كانت مستعدة وعملت على استغلال الشقاق المصرى السورى ، والصعوبات التى نشأت أمام المصريين فى سوريا ، لكى تبث الدسائس وتوزع الأموال والأسلحة وتثير الأهالى ضد الحكومة ، ثم تحرشت جيوش الدولة العثمانية بالجيوش المصرية ، وما أن ظهر تفوق المصريين فى الميدان حتى عمدت بريطانيا إلى تكتيل كل من الروسيا والنمسا وبروسيا إلى جانبها ، ثم هاجمت سوريا وأجبرت مصر على العودة إلى حدودها القديمة . حقيقة أن معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ واتفاقية لندن سنة ١٨٤١ قد ضمنتا لمصر شخصية قائمة بذاتها بين الممالك العثمانية، واحتفظت للبلاد بأسرة حاكمة ترثها فرداً بعد فرد . ولكن هذه الوضعية الجديدة كانت وضعية إدارية ، ووضعت حداً لهذه التجربة الهامة التى قامت بها مصر فى بلادها ، والتجربة التى قامت بها مع بقية أقاليم الشرق العربى .

(٣) آثار التجربة :

لقد كانت تجربة الدولة المصرية الحديثة فى العالم العربى تجربة عميقة ، خاصة بالنسبة للسياسة التى انتهجتها تجاه الرعية ، من جهة ، ونظراً لما حققته من جهة أخرى فى الميادين الثقافية والفكرية .

أما السياسة التى سارت عليها الإدارة فكانت تتلخص فى المساواة بين كل سكان الامبراطورية ، فى الحقوق والواجبات ، أمام القانون . ومعنى هذا أنه لافرق بين عربى مسلم وعربى مسيحى . بل الكل رعية ، والكل عرب ولم تكن هذه المساواة موجودة من قبل ، ورجعت فيها الدولة العثمانية بعد خروج الإدارة المصرية من هذه المناطق . ولا شك أن شعور الوطنيين بالمساواة كان مكسباً كبيراً لهم وللمنطقة ، وساعد على نشر فكرة المواطن .

وكان إعلان المساواة بهذا الشكل سبباً فى دفع بعض العناصر الإسلامية « التقليدية » إلى عدم الرضاء عن هذا النظام الجديد ، خاصة وأن وضعيتهم فى ظل النظام العثمانى السابق كانت تمنحهم الامتيازات ما لم يتوفر لهم فى امبراطورية محمد على . وكونوا لذلك جزر مقاومة ، أخذت تعمل ضد الدولة ، ولم يلتفت إليها محمد على ، وكانت من العوامل المساعدة على فشل هذه التجربة .

وسار محمد على على أسس حديثة فى بنائه لدولته ، فأخذ فى فتح المدارس وإنشاء المطابع ، وأصدرت إدارته الصحف الحكومية . وكان محمد على قد ترك الأزهر جانبا ولم يتعرض له ، وأنشأ هذه المدارس على نمط حديث وعصرى بالنسبة لذلك الوقت . وسواء أكان محمد على قد قام بكل ذلك من أجل التقدم العلمى فى البلاد أو من أجل تكوين مجموعة من الضباط والإداريين يمكنها أن تسير أمور الدولة الحديثة أو الامبراطورية ، فالنتيجة واحدة ، وهى وجود مدارس تدرس فيها اللغة العربية ، وانتشار كتب ، ولو مدرسية ، مكتوبة بالعربية ،

يقوم النشيء بقراءتها ودراستها على الأول فى المدارس ، وهو أمر لم يكن موجوداً قبل محمد على وقبل هذه التجربة المصرية لإنشاء دولة موحدة فى الشرق الأدنى وليس هناك أدنى شك فى أن هذه التجربة قد دفعت باللغة العربية — ولو قليلا — إلى الامام ، وفى أن الكتب والجرائد قد صدرت وتداولتها أيدى العرب أكثر من ذى قبل .

وسار محمد على فى مدارسه على نظام الليسيه الفرنسية ، وطبقا للخطوط التى سار عليها نابليون فى فرنسا : فالطلبة يرتدون السترة العسكرية . ويخضعون لنظام عسكرى ، وكما يقول هربرت فيشر : أن المدارس كانت عبارة عن ثكنات الجنود ولقد عمل عدد من العرب المسلمين على عدم إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس تمسكا منهم بالدراسات الإسلامية ، ورفض بعضهم ترك أبنائهم يجلسون على نفس المقاعد المدرسية مع المسيحيين ، ومنعا لأبنائهم من الانخراط فى سلك القوات المحاربة فيما بعد . ولقد اضطرهم ذلك إلى فتح المدارس لأبنائهم ، وزادت هذه المدارس فى عددها وعدد التلاميذ فيها ، وكانت هذه العوامل تساعد على انتشار التعليم وبخطوات سريعة ، ونشر اللغة العربية .

وساعدت سياسة التسامح الدينى التى سارت عليها الدولة الحديثة على مجىء رجال التبشير ، وخاصة إلى الأقاليم السورية والعمل فى أرجائها ورغم وجود بعثات اليسوعيين التبشيرية ، التى عملت بين الموازنة الكاثوليكية ، وقامت بالتدريس فى مدارسها باللغة الفرنسية على أسس غربية ، فقد أخذت بعثات البروتستانت فى المجىء وفى النشاط فى العمل ودون أن تجد أية معارضة . وكان الامريكيون على رأس هذه الطائفة الأخيرة ، وحضروا فى عهد الإدارة المصرية ، وأعطوا نتائج هامة فى الدراسات العربية فى ذلك الوقت ، خاصة وأنهم قد أحضروا معهم مطبعة وأخذوا فى مدارسه اللغة العربية وأدبها وتراثها ، ثم درسوا العلوم

باللغة العربية فى مدارسهم . ولقد ساعد كل ذلك على إزدياد نمو اللغة العربية ، وزيادة التحدث بها والالتفات إليها ، والإعجاب بما قدمته للمدنية ، وما يمكنها أن تقدمه فى مستقبل الأيام .

وسارت روح التنافس بين بعثات التبشير البروتستانية وبعثات التبشير الكاثوليكية وخاصة فى ميادين التعليم والثقافة وباللغة العربية . وكان هذا التنافس فى صالح الدراسات العربية نفسها . وكان الأمريكيون قد اعتمدوا فى أول الأمر على المسيحيين السوريين فى حركة الترجمة والتأليف ونشر الكتب ، فتخرج الجيل الأول من مدارسهم عربيا مسيحيا فى غالبيته . ودفع هذا بالعرب المسلمين إلى زيادة الالتفات إلى اللغة العربية وزيادة الدراسات والبحث فى آثارها وآدابها وتراثها ، خاصة وأنها لغة الضاد ، لغة القرآن . فتخرج الجيل العربى التالى مسلما فى غالبيته ، معتزاً بعروبته ، ولا يرضى عن التسامح بديلا ، فالكل عرب ، وهذا الرباط يوحد بينهم ، مهما كانت طوائفهم ، وأكثر من الرباط الإسلامى الذى يربطهم بالدولة العثمانية ، وبالإدارة التى تتحدث التركية .

لقد وجدت هذه البذور أرضا صالحة لها ، فى كل منطقة الشرق الأدنى ، فى عهد الامبراطورية المصرية أو الدوله المصرية الحديثة . وإذا كانت الأطماع الاستعمارية قد عملت على هدم الكيان السياسى الذى شمل هذه المنطقة العربية ، فإنها قد عجزت عن القضاء على هذه البذور التى أخذت فى الإنبات فى أرض صالحة ، هى أرضها ووطنها ، بل لقد وجد العرب شخصيتهم مرة جديدة وشعروا بها واعتزوا بها . فاستمرت هذه الشخصية العربية فى النمو واستعدت لإعطاء الثمار رغم فشل التجربة السياسية وانهيار النظام الاقتصادى الذى نشأ فى المنطقة ،

الفصل الثانى عشر

تطور النظام الرأسمالى

لقد ترتب على انهيار النظام الاقتصادى والسياسى الذى أنشأه محمد على فى مصر والشرق الأدنى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر نتائج فى منتهى الخطورة أثرت على القوى الموجودة فى مصر وأثرت على إمكانيات القطاعات المختلفة من الأهالى على التصرف والربح والإفادة . لقد أثر هذا الانهيار على القوى الكادحة الموجودة فى البلاد ، وأثر على الموظفين والضباط وأولئك الذين حصلوا على بعض الإبعاديات والشفالك . وأثرت الظروف الجديدة على المجتمع وبشكل سمح لبعض الطبقات بالنمو ولغيرها بالتقهقر على سلم الدخل والكسب . وأدى بالتالى إلى أزدياد الفوارق الاجتماعية عن ذى قبل . وأخيراً فإن مصر قد مرت بتجارب إقتصادية ومالية وهى لم تقف بعد على أرجلها فى هذا الميدان ، ومرت بهذه التجارب وفى شكل متكامل مع الرأسمالية الدولية . فما هى هذه التغيرات ؟ وما هى علاقة تجارب الرأسمالية الجديدة الناشئة فى مصر مع الرأسمالية الدولية الآخذة فى التوسع ؟

(١) القوى الكادحة :

لقد كانت أولى نتائج انهيار الامبراطورية المصرية هى خفض عدد الجيش واقفال معظم المصانع والتى كان عملها مرتبطا بهذا الجيش ، وأدى ذلك إلى بطالة امتدت إلى مئات من الآلاف خاصة وأن قوة الجيش وحدها قد انخفضت من ٢٨٠ ألف إلى ١٨ ألف جندى . وأثرت ذلك على القوى العاملة ، التى توفرت فى السوق ولم تجد العمل اللازم لها .

وكان نهاية النظام الاحتكارى أو رأسمالية الدولة ، يعنى أن الحكومة لم تعد مسئولة لتوفير العمل اللازم لها أو للعمال .

واختفت كذلك سياسة التخطيط التى باشرت واشرفت على زراعة محاصيل معينة فى أقاليم ومديريات بعينها ، وأصبح على الفلاح أن يحصل على التقاوى اللازمة لأرضه وعلى السماد ثم ينتظر عدة أشهر لكى يحصل على المحصول . ولقد وجد الفلاح نفسه بهذه الطريقة بدون سند وبدون عون حكومى ، وكان يصل إلى آخر الموسم لكى يصبح فى أشد الحاجة إلى ثمن محصوله حتى يسدد ما عليه من التزامات . ومنعه ذلك من الانتظار ، ولو أيام لكى يحصل على أثمان أحسن .

واختفت كذلك تلك الحماية التى كانت الدولة تقدمها له فى بيع محصوله وفى ضمان حد أدنى للأثمان . وخضعت هكذا المساومات للتجار الذين عملوا فى ظل نظام حرية التجارة على تحقيق أكبر ربح ممكن ، ومن دم الفلاح . وكانت مصالح هؤلاء التجار ومعظمهم من الأجانب متداخلة متكافئة . وكانوا يعملون على تحديد الحد الأعلى للأسعار التى تمكنهم من شراء المحصولات بها وإلا فيمكنهم الامتناع عن الشراء ولو لأيام ، فيضطر الفلاح إلى بيع المحصول بالسعر المقترح . لقد تحول النظام من الاحتكار إلى حرية التجارة ولكنه خضع مع الحرية لتحكم التجار وتحكم الأسعار التى يعرضونها فى السلع . وهكذا وجد الفلاح نفسه بغير رعاية وبدون توجيه وبلا حماية ، رغم أن النظام قد أصبح حراً .

ولقد عاشت مصر فترة بعد سنة ١٨٤٠ ظهرت فيها الضائقة واضحة على الفلاحين الذين وجدوا أنفسهم فى ظل نظام جديد لم يتعودوا عليه وتقهقرت مصالح الفلاحين وزاد استغلال الأجانب لهم خاصة وأن الحكومة عجزت لمدة سنوات عن الاستمرار فى شق الترع والمصارف وإدخال التحسينات على مشروعات الرى ، وفى الوقت الذى كانت فيه محتاجة للضرائب .

ومع زيادة البطالة واختفاء الحماية وخضوع أبناء الشعب من الطبقة الكادحة المنتجة لمساومات التجارة، إستمر انخفاض مستوى معيشتهم نتيجة لتزايد استغلال الرأسمالية لهم ، وذلك فى الوقت الذى سمحت فيه الظروف للطبقة المتوسطة بزيادة النمو وزيادة الارتفاع على السلم الاجتماعى .

(٢) نمو الطبقة الوسطى :

فى الوقت الذى انهارت فيه السلطة فى الدولة ، ظهرت الطبقة الوسطى بمن تشمل عليهم من كبار الضباط والموظفين على أنها أعلى سلطة موجودة فى البلاد . ولقد استندت هذه الطبقة إلى وظائفها وإلى رواتبها لكى تستمر فى الاحتفاظ بمستوى معيشتها السابقة ،رغم قلة النقود المتداولة فى الأسواق بعد عملية الانهيار واستندت الطبقة كذلك إلى تلك المساحات من الأراضى التى حصلت عليها باسم الضمانات والابعاديات واستغلت مدخرات رواتبها فى إصلاحها وفى الوصول بها إلى مرحلة الإنتاج . وكما توفرت النقود فى أيدى أبناء هذه الطبقة ، وتوفرت لديها الأراضى ، تمكنت من الإفادة من البطالة التى نتجت عن تسريح معظم رجال الجيش والعمال وحصلت على عمل وبأرخص الأجور . فتوفرت فى أيديها كل عناصر الاستغلال الاقتصادى والتى سمحت لها بزيادة النمو وتوفر المكاسب .

ولم يكن أبناء هذه الطبقة يحتاجون لبيع منتجات ابعادياتهم وانشغالهم بمجرد خروج المحصول ، إذ أنهم لاينتظرونه للعيش منه . وسمح ذلك لهم بالحصول على أثمان معقولة بعد مرور موسم المحصول الذى يبيع فيه كل الفلاحين منتجات أرضهم فتوفرت لهذه الطبقة إذاً كل عوامل الربح ، ومن كل جانب ، وفى الوقت الذى ضاقت فيه الأحوال على صغار الفلاحين الكادحين ، توفرت للطبقة الوسطى كل وسائل النمو والربح من كل ميدان . وفى الوقت الذى زاد فيه الفلاح فقراً على فقره ، زاد فيه أبناء الطبقة الوسطى نموا وازدهاراً وبشكل ساعد على ظهور وتبلور طبقتين اجتماعيتين ، سارت الأولى إلى أسفل ، وارتفعت الثانية إلى أعلى .

ولقد سمحت زيادة الثروة فى أيدى أبناء الطبقة الوسطى لها ببناء الدور الكبيرة والمعيشة فى مستوى اجتماعى يختلف عن مستوى الطبقة الكادحة . فظهرت البيوت الكبيرة التى يصل بنا الحال إلى تسميتها باسم القصور والتى يعيش فيها عدد كبير من الخدم والحشم والأتباع والمحاسيب .

كما سمحت الثروة لأبناء هذه الطبقة بتعليم أبنائها وفى مدارس تختلف عن تلك التى يذهب إليها أبناء الشعب ، وياحبذا لو كانت من مدارس الارساليات ، وياحبذا لو تمكن الابن من إتمام تعليمه فى الخارج .

ولقد استمر هذا النمو من جانب،، والتقهقر من جانب آخر إلى درجة شعور أبناء هذه الطبقة بأنهم يختلفون عن المصريين وبأن المصرى فى عرفهم هو الفلاح، وهو اسم وصفه ولا تعنى احترامهم له أو لها .

واستند أبناء الطبقة الوسطى إلى وظائفهم فى الدولة لكى يتوسطوا لصغار أبناء الشعب الذين يعرفونهم ، واستندوا إلى أراضيهم لكى يخدموا فيها الفلاحين المجاورين ، واستندوا إلى أموالهم ومدخراتهم لشراء أى قطع أرض صغيرة مجاورة يعجز الفلاح عن استغلالها أو تغلبه الظروف والديون فيضطر إلى رهنها وبيعها ولا يجد غير الباشا المجاور لشرائها . هذا بعد إتمام نظام تمليك الأرض ولكنه حدث بالتدرج ومع نمو الطبقة الوسطى .

فأصبحت هناك فى مصر طبقتان متميزتان عن بعضهما وشعرت كل منهما بانفصالها عن الأخرى وكان معنى نمو الطبقة الوسطى هو زيادة استغلالها الطبقة الكادحة من الشعب واستمرت هذه العملية منذ سنة ١٨٤٠ حتى بلغ هذا التطور مرحلة واضحة قبل الثورة العرابية وخاصة بعد أن قام اسماعيل بتجاربه وأدى ذلك إلى تدخل الأجانب فى شئون البلاد .

(٣) النمو الاجتماعى والاقتصادى :

كانت الأحوال قد ظلت راكدة فى مصر بعد صدمة سنة ١٨٤٠ و الانهيار الكبير الذى حدث فيها وجاء حكم عباس الأول بعد ثمانية سنوات لكى يتم اقفال المصانع وتسريح العمال وإقفال المدارس وينعزل فى قصر شبرا وقصر العباسية بعيداً عن المصريين الذين كان لا يحق لهم سوى الخوف والاحتقار. وكان مبدأ حرية التجارة قد بدأ فى التطبيق فى مصر ، ولكن لصالح التجار الأجانب الذين عملت دولهم على هدم الدولة المصرية الحديثة ولصالح أبناء الطبقة الوسطى النامية ولقد عجـــزت الحرف والصناعات المصرية الصغيرة عن الوقوف أمام منافسة البضائع الأجنبية التى ملأت الأسواق والتى كانت صناعتها أجود من صناعة البضائع الوطنية . فتحولت مصر إلى ميدان لتسويق السلع الأجنبية بعد أن كانت تعتمد على سياسة الاكتفاء الذاتى والواقع أن هذا العصر يعتبر استمراراً للنكسة التى بدأت مع سنة ١٨٤٠ والتى لم تنته إلا مع بداية عهد محمد سعيد .

وإذا كانت الصناعة قد تقهقرت وانتهى أمرها من البلاد فإن شئون الزراعة قد تحسنت فى تلك الفترة وبشكل ملحوظ . ولقد ساعدت نظرية حرية التجارة أو الاقتصاد الحر على أن تسير الحكومة على أسس جديدة فى نظام ملكية الأراضى الزراعية والإنتاج الزراعى. ووجدت الحكومة ضرورة وجود باعث قوى ينبع من الزراعيين ويدفعهم إلى الشعور بأن لهم مصلحة تربطهم بالأرض الزراعية . ولذلك فإنها سارت على سياسة تمليك الزراعيين للأرض واعطائهم الحرية لزراعة المحاصيل التى يختارونها وقصر دور الحكومة على مجرد الإرشاد والتوجيه . ووضعت الحكومة لائحة سنة ١٨٥٤ التى تنص على ضرورة تسجيل عقود نقل الحيازة للاراضى الزراعية فى المحكمة ، واعطت الورثة حق وضع اليد على أراضى مورثهم. ذلك ان الملكية العقارية للاراضى كانت لاتزال مركزة فى أيدى الدولة ، ولم يكن الفلاح يتمتع إلا بحق الحيازة .

ثم صدرت لائحة هامة فى سنة ١٨٥٨ وتسمى باللائحة السعيدية ، التى نظمت شئون الملكية واعترفت بها . ونصت هذه اللائحة على اقتسام الورثة لأرض المورث وبنسبة الميراث الشرعى وعلى شرط أن يكونوا قادرين على زراعتها،وعلى دفع خراجها . وفى حالة عدم وجود ورثة ، فإن هذه الأرض تؤول إلى بيت المال . وسمحت هذه اللائحة لمن يضع يده على أرض خراجية لمدة خمس سنوات ويؤدى الضرائب عنها بأن يصبح مالكا لها كما أن هذه اللائحة قد أجازت لأصحاب الأرض الخراجية رهنها وتأجيرها والتصرف فيها بموجب حجج شرعية ؛ وهكذا أصبح حائزى الأراضى يتمتعون بكل مزايا الملكية الفردية رغم احتفاظ الحكومة لنفسها بحق نزع ملكية الأرض ، ومصادرتها ، أى دون دفع أى تعويض عنها ما لم تكن مغروسة بالأشجار أو مبنيا عليها .

ولقد دفع هذه اللائحة المزارعون إلى الاهتمام بالأرض وزيادة الإنتاج . وتزايدت الطلبات على الأراضى ، فارتفعت أثمانها وبدأ الأهالى ، أو المقتدرين فى بناء مساكن لهم على أراضيهم وغرس هذه الأراضى بالأشجار حتى يضمنوا عدم استيلاء الحكومة عليها. وأدى ذلك إلى انتقال عدد من أبناء المدن والحواضر إلى الريف . وحصولهم على ملكيات زراعية فيه واهتمامهم بشئون الزراعة التى أصبحت تغل غلة لا بأس بها .

وسمح هذا النظام للفلاحين وأصحاب الأراضى بالاقتراض وبضمان أراضيهم ، فشجع ذلك عدداً من البنوك الأجنبية على التخصص فى عمليات التسليف والرهن . واتجهت بعض رؤوس الأموال الأوربية إلى مصر لكى تستغل فى مثل هذه العمليات . وأخيرا فإن محمد سعيد قد أصدر أمره بأن يكون دفع الضرائب المهرى عن الأرض نقدا لا عينا .

أما فى ميدان النقل فنجد أن عصر محمد سعيد قد شاهد إنشاء عدة خطوط حديدية سهلت الاتصال بين بعض المدن. وتم فى سنة ١٨٥٣ إنشاء الخط الحديدى من الاسكندرية إلى كفر الزيات الذى وصل إلى القاهرة فى سنة ١٨٥٦ وتم فى العام التالى وصل القاهرة بالسويس بخط آخر. وشهدت السنوات التالية نشاطا فى مد هذه السكك الحديدية، وفى إنشاء شركات النقل والملاحة التى ساعدت على ازدهار التجارة. وبدأت هذه العمليات فى إعطاء ثمارها وسمحت بسهولة تصدير المنتجات المصرية، وهى الزراعية، وبسهولة وصول المنتجات والمصنوعات الأوروبية إلى داخل البلاد فعجزت مصر عن الاستمرار فى الصناعة وأصبحت منتجاتها زراعية مرتبطة بالتجارة الخارجية وسمحت هذه العمليات بتوافر النقود فى أيدى بعض المصريين الذين انضموا بدورهم إلى الطبقة البورجوازية الوسطى وإن كانوا من التجار وملاك الأراضى دون أن يكونوا من موظفى الدولة وضباطها. وزاد التداخل بين النظام الاجتماعى والاقتصادى الذى نما فى مصر وبين الرأسمالية خاصة فى عصر اسماعيل الذى شهد تجارب هامة فى مصر.

الباب الرابع

الرأسمالية العقارية

إذا كانت الطبقة الرأسمالية التي ظهرت في مصر قد نشأت في داخل إدارات الدولة وأجهزتها ، ككبار موظفين وكبار ضباط في عصر دولة محمد علي ، فإنها قد اتخذت ملكية الأراضي الزراعية أسساً لتقييم ثروتها ، وميداناً للاستغلال الاقتصادي ، ولكن هذه الطبقة افتقرت إلى رؤوس الأموال المدفوعة السائلة ، فعجزت عن العمل في التجارة في أول الأمر ، وترك هذا الميدان للرأسمالية الأجنبية التي أخذت في غزو الأسواق المصرية وبقوة دفع شديدة . وأن العلاقة بين الرأسمالية المصرية العقارية ، والرأسمالية الدولية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هي التي ستوقع مصر فريسة للاحتلال البريطاني .

الفصل الثالث عشر

التدخـــل

تزايدت الأطماع الاستعمارية في منطقة الشرق الأدنى بشكل عام وفى مصر بشكل خاص فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ويمكننا أن نرجع ذلك إلى زيادة الحاجة للاتصال بين الشرق والغرب . زيادة الحاجة الاقتصادية ومايترتب عليها من عوامل استراتيجية ومعنوية . كانت الثورة الصناعيـة قد تقـدمت فى أوربا وتحسنت وسائل الإنتاج وزادت كمية المصنوعات فزادت الحاجة إلى المواد الخام اللازمة للصناعة ، وبالتالى الحاجة إلى المستعمرات التى تنتج هذه المواد الخام ، كما زادت الحاجة إلى الأسواق اللازمة لتصريف المصنوعات والمنتجات . فزادت الرغبة فى تملك المستعمرات فيما وراء البحار واستتبع ذلك الاهتمام بالأساطيل والسفن . ومن السفن تصل إلى البواخر . وإلى القنوات الملاحية الهامة فى العالم وعلى رأسها قناة السويس . وهذه القصة تستمر مع الديون ثم التدخل الأجنبى .

١ ـ قناة السويس :

تحسنت وسائل المواصلات البحرية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وإستخدم البخار ، وأصبح الشراع وسيلة قديمة للملاحة . وفكر المهندسون فى إستغلال البواخر إستغلالا تاما ، وتسخير الأرض لخدمة وسائل المواصلات الجديدة وبدلا من إنزال البضائع على سواحل البحر المتوسط ، ثم شحنها على السكك الحديدية أو الدواب لكى تنقل مرة جديدة على ظهر البحر ، عادت فكرة وصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر إلى الظهور ، ودرس المشروع من جديد

وعلى أسس علمية ، وظهر أن البحر الأحمر لن يطغى أبدا على مياه البحر المتوسط إذا ما حفرت قناة تصل بين هذين البحرين : فاختفت العقبة الفنية ، ولم يبق إلا الإمكانيات المادية لحفر هذه القناة ولإستغلالها .

وكانت الفكرة فى حد ذاتها جميلة ولاغبار عليها، تساعد على وصل الأسواق بالمصانع وتقرب بين الشعوب وتساعد على المزج بين الحضارات . ولكن أخطارا عظيمة أطلت برأسها ، ذلك أن الدول الصناعية كانت هى الدول الاستعمارية فى نفس الوقت ، وهى لا ترضى بترك خطوط مواصلاتها تخضع لتصرف الغير ، أو ترضخ لأهوائهم ولذلك فقد كان من الطبيعى أن تتنافس الدول الاستعمارية ، وخاصة الكبرى منها للسيطرة على هذا الطريق المائى الهام ، وبالتالى السيطرة على جزء هام من مصر أو على مصر كلها . والخطر الثانى هو تمويل مثل هذا المشروع وطريقة التعامل بين صاحب رأس المال وأبناء البلاد ، أو صاحب السيادة الشرعية عليها . حقيقة أن الأيدى العاملة كانت رخيصة فى مصر ، وخاصة فى ذلك الوقت . وكان فى إستطاعة الحاكم وهو قوى دائما مادام مستبدا ، أن يجند لها الشعب ويسخر فى حفرها العمال ولكن النفقات الأخرى للادارة والإشراف كانت باهظة ، خاصة وأنها كانت تحت إشراف أوروبيون ، يختلف مستوى معيشتهم عن مستوى معيشة الوطنى الكادح . فهذين الخطرين أهم من غيرهما ، ويعرضان مصر ، من الناحية الاستراتيجية ومن الناحية الاقتصادية لصعوبات جمة قد لا تقوى البلاد على مواجهتها . ورغم هذه الصعوبات تغلب الكرم الشرقى على الحكمة والحزم اللازمين المسئولين عن مستقبل البلاد . فمنح محمد سعيد عقد امتياز حفر القناة لصديقه فرديناند دى ليسيبس ، وكان هذا كرما سخيا وعلى حساب المصريين ذلك أنه منح الشركة الدولية الملاحة فى قناة السويس امتيازا لاستغلال منطقة القناة لمدة ٩٩ سنة، مصحوبا بتسهيلات واسعة العمل ، وبشروط

تجعل من هذه الشركة دولة داخل الدولة . ووضع محمد سعيد إمكانيات مصر بأكلها تحت تصرف الشركة العالمية ، وأصبح على مصر أن تجند أبناءها وترسلهم إلى منطقة القناة ، مسخرين للعمل تحت سياط الأجانب ، وبدون أجر وبدون قوت وتعهدت الحكومة المصرية بحفر ترعة للماء العذب تصلها إلى منطقة القناة لكي تزودها بالمياه اللازمة للشرب ، وتركت للشركة العالمية احتكار النقل على هذه الترعة ، بل حق وصيد الأسماك فيها . وتركت الحكومة للشركة الاستغلالية مساحة واسعة من الأراضى الزراعية على جانبي القناة ، وعلاوة على الأهمية الاقتصادية لهذه الأراضى الزراعية فإنها كانت من الناحية الاستراتيجية تسمح للشركة بالدفاع عن القناة ، أو بإبعاد مصر وحكومتها عن السفن المارة فيها . وهي شروط أقل مايقال عنها أنها كريمة ، إذ كانت فى الواقع مجحفة بحقوق البلاد ، وإلى أبعد حد .

لقد منح الوالى هذا الامتياز لصديقه الفرنسى . فرأت بريطانيا خطرا منذرا بوقوع مصر تحت سيطرة الشركة الدولية ، وبالتالى تحت النفوذ الفرنسى وبمعنى آخر ، شعرت بريطانيا بأن الطريق الموصل بين الشرق والغرب ، واللازم للوصول إلى الهند ، قد وقع فى أيدى الفرنسيين ، وهذا مالا ترضاه بريطانيا أبدا حتى وإن كانت علاقتها بفرنسا جيدة ، إذ أنه يهدد - فى حالة تغير الموقف الدولى وعلاقات الدول العظمى ببعضها — بترك فرنسا تتحرك فى ذلك الشريان الحيوى الجديد للامبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس .

قام تنافس دولى إذن ، نتيجة الكرم الحاتمى للوالى المصرى وعلى أساس اقتصادى واستراتيجى بين أكبر دولتين استعماريتين فى العالم . ومادامت فرنسا تقف إلى جانب المشروع . فمن الطبيعى أن تقف بريطانيا معارضة له ، ومادامت فرنسا قد حصلت على الامتياز من الوالى فى الاسكندرية ، وكلمة هذا الوالى

لا تتم دوليا إلا بموافقة الباب العالى فى القسطنطينية . فإن بريطانيا تذهب رأساً إلى الصدر الأعظم والسلطان ، ومن الطبيعى أن تستند بريطانيا فى معارضتها المشروع إلى كل الأسباب المنطقية والإنسانية والقانونية والدولية والاقتصادية التى تفيدها فى هذا الموقف . فهى التى تثير مشكلة السخرة فى حفر القناة ، وتثير مشكلة رؤوس الأموال والاكتتاب فيها وتثير مشكلة النفوذ السياسى لفرنسا ، وتقف مؤدبة وفى احترام تام تجاه حقوق السلطان إذ أنها تنشد منه إصدار أمر بوقف العمل فى حفر برزخ السويس .

ولكن السلطان ضعيفاً ، ويحكم امبراطورية مشتتة الأرجاء مليئة بالطوائف والملل والنحل ، ويتعرض لهجمات على معظم خطوط حدوده الخارجية ، كما تقوم حركات انفصالية فى الإقليم بعد الإقليم من ممالكه العثمانية ، نتيجة لظهور الحركات القومية ، ورغبتها فى الانفصال بنفسها ، وبإدارة شئون بلادها . ولقد رحب السلطان بالتدخل البريطانى ووجد فيه عاملا يستند إليه لتعديل شروط الامتياز ، أو لتأخير إصدار موافقته عليه . ولكن قوة السلطان لم تكن بأقوى من الضغط الأوربى المستخدم ضده وسرعان ما نشبت الخلافات فى الإقليم الساحلى من سوريا ، وتمكنت فرنسا من إرسال حملتها إلى بيروت سنة ١٨٦٠ وأبقتها فى الإقليم مدة عام كامل بعد أن كانت قد تعهدت بسحبها بعد ستة أشهر ، ولم تنسحب القوات الفرنسية من بيروت إلا بعد تدخل جديد من بريطانيا وكانت وسيلة عملية للضغط على السلطان ، إذ أنها أشعرته بإمكانية فصل عاصمة الامبراطورية عن منطقة القناة ، وبقوات فرنسية ، حتى وإن كان ذلك باسم مجموع الدول الأوربية فأصدر السلطان موافقته على الامتياز للشركة الدولية وكانت رئاستها فرنسية .

وعمل إسماعيل بعد أن تولى أريكة الولاية ، على تعديل شروط الامتياز ،

وكان يعلم ، مثل الجميع . بإجحافها بحقوق البلاد . ولكنه قبل تحكيما دوليا فى النزاع ، وتحكيم نابليون الثالث الفرنسى ، بين الشركة الفرنسية وبين الحكومة الخديوية . ولقد أعاد هذا التحكيم الحق إلى نصابه ، ولكن من الناحية الشكلية فقط ومن جيوب المصريين هذه المرة وذلك أنه قد قلل من مساحة الأرض الزراعية الواقعة على جانبى القناة ، والممنوحة للشركة العالمية ، كما أنه أعاد ملكية ترعة المياه العذبة إلى حكومة البلاد ، وأصبح من حق المصريين أن يصطادوا السمك فيها ، وكل هذه شروط عادلة . ولكن الحكم الفرنسى فرض على الحكومة المصرية ، وفى نظير اعترافه بالحق أن تدفع للشركة الاستغلالية مبلغا كبيرا من المال ، ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وكانت الشركة فى أشد الحاجة إلى هذا المال ، إذ أنها كانت قد أساءت تقدير ميزانيتها ولم تتمكن من بيع جزء كبير من أسهمها ، وخاصة نتيجة لمعارضة الحكومة البريطانية ، والدوائر المالية فى لندن للمشروع . وكان الخديوى قد اضطر إلى شراء جزء كبير من الأسهم حتى يسمح للشركة باستمرار العمل ، وجاءت هذه الغرامة الجديدة عملية لاستمرار وتمويل الشركة، بعد أن أشرفت على الإفلاس ، وتهدد المشروع بوقف العمل فيه وقبل أن يصل الحفر إلى نصف المسافة .

وتم حفر القناة سنة ١٨٦٩ ، وإحتفلت مصر احتفالا دوليا بهذه المناسبة الهامة . وكانت الامبراطورة أوجينى . زوجة نابليون الثالث وامبراطورة الفرنسيين على رأس موكب الملوك والأمراء الذين مثلوا بلادهم رسميا فى حفلات الافتتاح لقد تم المشروع ، وأصبحت لفرنسا — ولو بطريق غير مباشر — كلمة ونفوذا فى المنطقة . وعلى الطريق المائى العالمى . فهل تسمح بريطانيا لفرنسا باستمرار السيطرة على هذا الطريق ؟ أو الإنفراد بهذا النفوذ ؟ .

لقد خرجت فرنسا صريعة ، فى العام التالى أمام قوات الإلمان الزاحفة

وانهارت الإمبراطورية وذاقت فرنسا مرارة الهزيمة وكأس الذل ، وظهر أنها ضعيفة ولا يمكنها أن تدافع عن نفسها ، حتى على القارة الأوربية نفسها . ولم يكن من مصلحة بريطانيا أن تزيد فى إضعاف فرنسا فى ذلك الوقت حتى لا يتضخم النفوذ الألمانى على القارة . وبشكل يقضى على التوازن الدولى ، فيمكن لبريطانيا إذن أن تستخدم « الدبلوماسية » وبعد مضى فترة من الوقت لإعادة نفوذها فى منطقة الشرق الادنى،والحصول على نصيب فى إدارة الشركة العالمية لقناة السويس . ولم تقم بخطوة إيجابية فى هذا السبيل إلا فى سنة ١٨٧٥ حين اشترت نصيب مصر فى أسهم القناة . وساعد على ط... إتمام العملية . إن كلا من الدولتين ، بريطانيا وفرنسا . كانت تشترك مع الأخرى فى عملية تصدير رؤوس الأموال إلى مصر ، وتقديم الديون للخديوى المسرف فى القاهرة وبعمليات لا تختلف كثيرا عن عملية شيلوك . واحتاج الخديو إلى ثلاثة ملايين من الجنيهات فى هذه السنة الأخيرة لدفع كوبونات أرباح الديون ، واستعدت بعض المصارف الفرنسية لتقديم هذا المبلغ له وبشروط مجحفة كذلك . ولكن حكومة لندن لم تترك لهذه المصارف الفرنسية أى حرية التصرف ، وتدخلت رسميا فى باريس ، وطلبت من الحكومة الفرنسية ، إصدار أمر لهذه البيوتات المالية بعدم الاستمرار فى العملية ، وإستندت فى ذلك إلى أحقيتها فى شراء أسهم مصر فى شركة القناة إذ أنها صاحبة أكبر عدد من السفن تمر أو (تنتفع) بالقناة ، فمن حقها أن تشارك فى الاشراف على إدارة هذه الشركة وكان الأمر كما طلبت بريطانيا وحصلت على الأسهم نظير المبلغ الذى اضطر اسماعيل إلى استدانته لدفع كوبونات ديونه للدائنين الاوروبيين . وأصبح لبريطانيا المركز الثانى فى إدارة الشركة . أى أن نفوذها قد اقترب من النفوذ الفرنسى ، بعد أن كان قد تقهقر عنه فى فترة حفر قناة السويس والسنوات التالية له . ويمكننا أن نقول بأن مصر قد خضعت منذ

ذلك الوقت لنفوذ خارجي فرنسي — بريطاني ، وبدرجة واضحة . وسمح هذا النفوذ المزدوج لهاتين الدولتين بالتدخل في شئون البلاد . مستندين في ذلك إلى عوامل اقتصادية .

٢ - الديون :

كانت مصر بلداً زراعياً قد شعر ببعد الشقة بينه وبين الدول الأوربية وعمل على إدخال مظاهر الحضارة والمدنية الحديثة فيه ، ومنذ بداية القرن التاسع عشر ولكن مصر تمكنت من معادلة ميزانيتها ولم تبدأ في الاستدانة إلا في عصر محمد سعيد ومنذ ذلك الوقت ازدادت الديون نتيجة لاسراف الحاكمين ، وعدم وجود الخبراء الاقتصاديين والاستسلام لشروط الأصدقاء والمرابين ، فارتفعت الديون المصرية من ٨ مليون جنيه في عهد محمد سعيد إلى ٩٣ مليون جنيه في عصر اسماعيل . وخاصة بعد عمليات قناة السويس وحفلاتها والأزمة الاقتصادية التي سادت السوق المصرى بعد الحرب الأمريكية .

وإذا كان سعيد هو الذى بدأ في الاستدانة من أوربا ، فإن اسماعيل قد أضاف الكثير إلى هذه الناحية . ولقد ازداد اهتمام اسماعيل بالزراعة وتوفير المياه اللازمة لها ، وخاصة المزروعات الصيفية ، فحفر ١١٢ ترعة كلفت مصر أثنى عشر مليونا من الجنيهات ، وإن كانت قد زادت مساحة أرضها المزروعة من أربعة ملايين إلى أربعة ملايين وثمانمائة ألف فدان . ومع زيادة الأراضى المزروعة ازدادت مساحة المزروعات الصيفية ، وخاصة القطن وقصب السكر .

وجاءت الحرب الأهلية الأمريكية ووقف تصدير أمريكا لأقطانها ، عاملا أساسيا في رفع أثمان القطن من عشر ريالات إلى خمسين ريالا . واستتبع ذلك إقبال الفلاحين على زراعة القطن وبالتالى إلى ازدهار الاقتصاد القومى وانتعاشه . وزادت صادرات مصر في سنة ١٨٦٤ من ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه إلى

أربعة عشر مليونا ونصف مليون جنيه . ولقد أدت هذه الزيادة فى الدخل إلى التوسع فى الإنفاق وإلى اعتقاد المصريين بأن أسعار القطن ستستمر فى تصاعدها ، فتمادى اسماعيل وكبار الملاك الزراعيين فى الإنفاق ، واستدانوا من البنوك والمصارف الأجنبية . إلا أن نهاية الحرب الأهلية فى أمريكا أعادت إلى سوق القطن العالمية أسعارها السابقة، فأدى انخفاض الأسعار إلى أزمة مالية وإلى وضع المصريين فى موقف لا يحسدون عليه ، وخاصة تجاه البنوك والمصارف، ومعظمها أجنبية . ونزعت ملكية مساحات واسعة من الأراضى الزراعية من أيدى ملاكها الأصليين ، ولصالح البنوك والدائنين الأجانب .

وكان الخديو اسماعيل نفسه يهتم بهذا النوع من الاستثمار الزراعى ، فاضطر نتيجة لذلك إلى الاهتمام بمحصول جديد ، هو قصب السكر ، الذى كان يصلح ويبشر بالنجاح فى الصعيد ، وحفر ترعة الابراهيمية وبدأ فى إنشاء المصانع اللازمة لتكرير وتنقية السكر . ونسى اسماعيل مبدأ التخصص فى الإنتاج، والذى كان يسمح لدول أخرى أن تنتج القصب والسكر بأسعار تقل عن أسعار التكلفة المصرية ، خاصة وأن مبدأ حرية التجارة كان سائداً . فانتهت هذه العملية بخسارة جديدة ، خاصة وأن الحكومة لم تقم باللازم لحماية هذه الصناعة الجديدة الناشئة (١) .

أما فى ميدان الصناعة فإن مصر لم تتمكن فى هذا العصر من إنشاء صناعات يمكنها الصمود أمام الصناعة الأوربية . واهتم اسماعيل بصناعة السكر وأقام خمسة عشر مصنعا تكلفت أكثر من ستة ملايين من الجنيهات ، وحققت هذه المصانع له أرباحاً وفيرة ، خاصة وأنها كانت تستخدم القصب المزروع فى أراضيه

(١) التخلف والاشتراكية فى العالم العربى « المؤلف » دار المعارف- ١٩٦٠ ص ١٥١ .

وكانت المصانع ملكا خاصاً له . ولم تتمكن مصر الا من إنشاء عدد بسيط من مصانع المنسوجات والملابس والورق ولكنها اهتمت بعملية إصلاح وترميم السفن ، وشهد عصر اسماعيل نشاطا فى وسائل النقل وامتداداً لخطوط السكك الحديدية والبرق والتليفون ونشأت فى ذلك الوقت الشركة المصرية للملاحة التجارية وحصلت على إمتياز للنقل بالنيل ، كما حصلت الشركة المجيدة على إمتياز الملاحة فى كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر . وشهد هذا العصر نشاطاً تجارياً ، ومال الميزان التجارى إلى صالح مصر . وتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على مصر فى ذلك الوقت ، فساعدت على إتساع الحركة التجارية . وكان من المتوقع أن يغل هذا الازدهار لمصر والمصريين ، إلا أن الديون المتزايدة جعلت جزءاً كبيراً من رؤوس الأموال يعاد تصديرها إلى أوروبا ، فى شكل أقساط وفوائد عن هذه الديون . وأصبحت مصر تعمل وتربح لكى تقدم جزءاً كبيراً من عملها ومن ربحها للأجانب .

ولقد شجعت بيوت المال الاوروبية سواء فى فرنسا أو بريطانيا أو المانيا عمليات الاستدانة التى قام بها حكام مصر ، نظراً للمكاسب الكبيرة التى كانت تعود عليهم منها . فالأرباح باهظة ومرتفعة ، وتخصم مقدما من الدين وشروط الدفع مجحفة . مادامت مالية الحاكم غير منفصلة عن مالية دولته ، فالحكومة والبلاد والمنافع العامة هى التى تضمن تسديد هذه الديون ، وأدى ذلك بمصر إلى العجز التام عن تسديد الأرباح فاضطرت إلى بيع بعض الممتلكات . ومنها نصيبها فى أسهم القناة ، ثم أصبحت أهم المنافع العامة فى الدولة محجوز عليها . ولا يمكن للحكومة أن تتصرف فى دخلها إلا بعد اذن من الدائنين وممثليهم ، فأصبح المصرى يعمل ويشقى ولا يضمن إستلام أجر نظير عمله كما أصبح الموظفين مهددين بعدم إستلام رواتبهم لمدة شهور طويلة . وكذلك الحال مع ضباط الجيش . بل لقد

عمدت الحكومة إلى توفير عدد منهم ، بتحويلهم الى الاستيداع أو فصلهم من الخدمة ، لتخفيف أعبائها المالية من الناحية ، ولضمان استمرارها فى دفع ما فرضه الدائنون وعثوا عليها من أرباح من ناحية أخرى . ويبدو أن هذا مهد أن الحكومة قد اضطرت إلى الخضوع لرقابة ثنائية ، إنكليزية - فرنسية ، لتشرف على الدخل والمصروفات وتضمن للدائنين الحصول على أرباحهم كاملة حتى وان كان فى ذلك إهلاك المصريين .

وعمل هذا التدخل على نشوء رد فعل وطنى سار على خطوط منطقية وأسس بسيطة وطالب بحقه المشروع . ولكن التدخل الأجنبي لم يقف عند هذا الحد ، أى عند التدخل المالى فى مصر نتيجة لعملية الاستدانة ، ففى الوقت الذى ظهرت فيه عملية التدخل الانكليزية الفرنسية فى مصر بهذا الشكل نلاحظ تدخلا آخر ، بريطانى بمفرده فى جميع أنحاء الامبراطورية المصرية التى كانت قد وصلت إلى خط الاستواء وبلاد الصومال والسواحل الإفريقية للمحيط الهندى .

٣ - التدخل :

كان اسماعيل يخشى من وقوع مصر تحت النفوذ الفرنسى ، نتيجة لحفر قناة السويس فأخذ فى الاستعانة بالبريطانيين فى امبراطوريته ، ففى نفس السنة التى تم فيها افتتاح القناة للملاحة الدولية سنة ١٨٦٩ . عين اسماعيل السير صامويل بيكر فى رتبة فريق فى الجيش المصرى ، وأسند إليه قيادة حملة هامة لفتح إقليم خط الاستواء للتجارة المشروعة لإنشاء محطات حكومية فيها ولمنع تجارة الرقيق ولرفع الراية المصرية على هذه المناطق . راتبة ضخم وسلطاته واسعة ، ورغم ارتدائه الكسوة العسكرية المصرية فهو بريطانى . واستمر السير صامويل بيكر فى عمله لمدة ثلاث سنوات دون أن يقوم بالشىء الكثير ، رغم استخدامه الشدة والقوة تجاه الأهالى بشكل ضر بمصالح هــذه الاقاليم وبدفع بأهلها دفعــاً إلى الثورة

ضد الحكم المصرى . وحينما انتهت مدة حكمه أختار اسماعيل ضابطاً بريطانيا آخر ، هو غوردون (الصينى) الذى يمتاز بعناية وصلابة رأيه وعدم احترامه لأوامر رؤسائه ، وإعتقاده دائما بسلامة خطته ، وبأنه ملهم من الله بمهمة إدخال الحضارة والمدنية بين الشعوب المتوحشة . وجاء الكولونيل غوردون إلى إقليم خط الاستواء لكى يخدم المصالح البريطانية وعلى حساب المصالح المصرية . فعمل على الإخلال بالإدارة وحاول التخلص من الضباط المصريين المخلصين واتهم المشايخ والرؤساء المخلصين بالتجارة بالرقيق وأسرف فى عقوبتهم ، ثم منع السلطة المصرية من الوصول إلى مياه بحيرة فيكتوريا وتركيا ميداناً للتوسع البريطانى الممتد من سواحل شرق إفريقية ، عبر أراضى كينيا الحالية ثم أوغنده .

ولم يكن غوردون مخلصاً لمصر أو للمصريين ، وظهر ذلك فى مسألة حملة الجوبا سنة ١٨٧٥ . فلقد كلفه اسماعيل بالسير على رأس رجاله صوب الشرق أو الجنوب الشرقى ، لكى يقابل حملة مصرية أخرى تأتى من قسمايو ويقودها ماكيلوب باشا الضابط البحرى البريطانى كذلك فى خدمة البحرية المصرية . ووصلت الحملة إلى سواحل شرق إفريقية ، ولكن السلطات القنصلية البريطانية تدخلت ضدها بدعوى إنها قد نزلت فى أراضى سلطان زنجبار ، وإنها تعمل ضد المصالح البريطانية أما غردون فإنه لم يتحرك من مكانه فى مديرية خط الاستواء ، وادعى بأن الجنود الموضوعين تحت أمرته (بائسين) ولايصلحون لهذه المهمة ، رغم أنه هو الذى كان قد أشار على الخديو بإحياء فكرة هذه الحملة وتنفيذها . وفشل المشروع نتيجة لتدخل السلطات البريطانية فى زنجبار ، وسار الكولونيل غردون على سياسة مخالفة لمصالح الحكومة المصرية .

واستمر التدخل البريطانى فى شئون الامبراطورية المصرية ، أو الدولة الإفريقية الموحدة ، مع مرور الزمن وبشكل واضح وخطير . فنجد أن غردون

قد تولى منصب الحاكم العام السودان بعد نهاية مدة حكمه فى مديرية خط الاستواء، وهو منصب خطير يسمح له بحكم إقليم يبلغ أربعة أضعاف مساحة مصر نفسها، ويمتد من خط ٢٢ شمالا حتى خط الاستواء ومن سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندى حتى حدود دارفور مع تشاد . وأهم من ذلك هو شخصية الشعب، وشخصية الحاكم الأجنبي فالسودانيون مسلمون ويعتزون بإسلامهم ، ولايقبلون طاعة ولى مسيحى ولا يعترفون بولايته عليهم وفى هذا المنصب نجد غردون يبث الفوضى فى جميع أنحاء الإدارة المصرية ، هادفا من وراء ذلك إلى إظهار الوطنيين بعدم القدرة على حكم أنفسهم بأنفسهم، أو المعيشة سويا. ولم تسلم مديرية خط الاستواء ولا بلاد الصومال ولا غرب السودان من سيادته . واستخدم القوة والعنف والتهور مع الرئاسة الوطنية الموجودة فى ذلك الوقت فى منطقة بحر الغزال ، وأمر بقتل سليمان بن الزبير فاشتعل هذا الاقليم فى ثورة جارفة. وضد الحكم المصرى ، وأصدر الاوامر باستخدام العنف مع التجار الوطنيين ، بدعوى أنهم يتاجرون فى الرقيق ويهربون الأسلحه النارية والذخائر إلى البلاد . وبالإختصار فان غردون قد أعد بلاد السودان ، المتحدة مع مصر . وبخاصة الإقاليم الغربية منها، لتغيرات إجتماعية وإقتصادية عميقة ، تدفعها دفعا إلى الثورة .

ويقول ونستون تشرشل فى كتابه ، حرب النهر، أن غوردون قد لمس جذور الداء ، حين عالج مشكلة الرق ، وكانت مشكلة عميقة. تلمس جذور المجتمع فهزه من كيانه هزا . والواقع أن محاولة الانتقال بالسودان من مجتمع يعتمد على الوعى وبعض الزراعة ، إلى مجتمع حديث يخضع لحكم مركزى ، وتغيير العقلية الدينية والتكوين التقليدى للشعب وفرض ما يسمى بالحرية ، كان عبارة عن دفع الطفل الصغير إلى الجرى ، قبل أن يبدأ فى المشى - وجاء إعلان الحريات العامة تحديا لشعور الأهالى ، ولتربيتهم التقليدية الإسلامية ، فكيف يمكن للبنت أن تخرج عن

طاعة والديها ، ويحميها القانون ؟ وخاصة فى مسائل الشرف الذى لا يغسله إلا الدم ؟ .

وكان القضاء على تجارة الرقيق بهذه السرعة عبارة عن إلغاء أو مصادرة جزء هام من رأسمال الوطنيين ، ذلك أن الاسلام قد وضع نظاما واضحا للرق ورسم حسن معاملة الرقيق ، وبين شروط تحررهم وعتقهم . وكان التاجر العربي يحتاج إلى الرقيق لرعى الأغنام ولحراسة القوافل ، بل كان مضطرا إلى استغلال جزء كبير من رأسماله فى شراء الرقيق حتى يتمكن من التجارة والإنتاج بالجزء الباقى ، حسب الظروف الموجودة فى ذلك العصر ، وكان معنى إعلان إلغاء الرق وتحرير الرقيق بأوامر عسكرية تصدر من الحاكم العام، وتقوم قوات الحكومة بتنفيذها، هو محاولة إجراء تغيير جذرى فى أسس المجتمع وبمجرد صدور الأوامر . واستخدام القوة هنا يدفع بالوطنيين إلى محاولة الاحتفاظ بما يمكن الاحتفاظ به من رأسمالهم والدفاع يتطلب استخدام القوة كذلك . فتقع الموقعة بين الجنود العرب والمواطنين العرب فى إقليم عربى ، ويشرف عليها حاكم عام بريطانى ، يستمد سلطته من ولى الأمر فى القاهرة .

إن هذه هى بعض المظاهر لعملية التدخل فى الدولة الإفريقية الموحدة التى أنشأها العرب ، كتلة قوية توحد أبناء الأقاليم الواحد من البحر المتوسط حتى أواسط إفريقية ، وتسوى بينهم فى الحقوق والواجبات ، ليشاركوا فى حكومة موحدة ويلقوا نفس المصير .

واستمر التدخل البريطانى فى إقليم الصومال، الذى كان موحدا مع هذه الدولة الأفريقية الكبرى ، وكذلك على سواحل البحر الأحمر . ولم يكن هذا التدخل لصالح العام ، أو لصالح الإنسانية جمعاء بل إشتمل على تنافس بين هذه الشخصيات الإستعمارية التى خدمت الحكومة المصرية فى هذه المناطق ، وكانوا

يحافظون على مصالح بلادهم الأصلية قبل رعايتهم لصالح الحكومة التي وضعوا أنفسهم في خدمتها . وإنتهى الأمر بهذا التدخل ، البريطاني — الفرنسي في الشمال، والبريطاني بمفرده في بقية أنحاء الدولة، إلى وقوع رد فعل طبيعي ومنطقي ، ومن القوة الوطنية ، في شمال الوادي وفي جنوبه ، وكل حسب إمكانياته ، وطبيعة تكوينه . ويوصلنا هذا إلى الثورة العرابية في مصر ، والثورة المهدية في السودان .

الفصل الرابع عشر

الثورة العرابيـــة

ازدادت الأطماع الاستعمارية فى مصر مع زيادة شعور مايسوء حالها ، وبدرجة فساد نظمها ، فبدأ الناس فى التفكير فى ضرورة إصلاح الحال ، خاصة ومن تمكن منهم من التفكير أو من رؤية تجارب أخرى أكثر نجاحـــا أو الاطلاع على أفق أوسع من الأفق المحلى . ولذلك فإن الآراء قد بدأت فى الظهور . معلنة ضرورة التغيير . وكان بعضها معتدلا ، فلم يطالب إلا بالإصلاح ، وبعضها عميقا عنيفاً فلم يرض إلا بالإنقلاب والتغيير الكامل الشامل وحتى الجذرى ، واستمر الجو المصرى متأرجحاً بين هذين الاتجاهين المعتدل والمتطرف ، إن جاز هذا التعبير ، أو الهادىء والعنيف فى حقيقة الأمر ، وهى فترة هامة فى تاريخ مصر قامت فيها بتجربتها وقبل غيرها للكفاح ضد الاستعمار ، وفى ظل آراء وحركة فكرية هامة وإذا كانت هذه المرحلة قد إنتهت بالإحتلال إلا أن أسنة حراب الاستعماريين البريطانيين لم تتمكن من القضاء على هذه الحركة الفكرية والثورة الأصيلة ، وإن كانت قد تمكنت من كبت الأصوات ونزع سلاح الشعب ، وتسليمه لقمة سائغة للاستغلال الاستعمارى .

(١) ضرورة الاصلاح :

بدأ الشعور بسوء الحال بين الطبقات المثقفة فى مصر وبين قادة الفكر فى العالمين العربى والاسلامى فى نفس الوقت . إنها السبعينات التى قامت فيها كثير من الحركات وظهر فيها كثير من الآراء وبخاصة حول المجتمع الشرقى ونظم الحكم والإدارة فى الدولة العلية العثمانية . ولا يمكننا أن نفصل بين شعور الأئمة المسلمين وبين شعور قادة العرب ، أو كبار الضباط فى القوات المصرية مثلا ، شعورهم بفساد الحالة فى

العالمين العربى والاسلامى وإن كان الأول يرجعها إلى فساد الطريقة التى يعتقد بها المسلم أوالتى يفهم بها دين الله الحنيف ، ويرجعها الثانى إلى تحكم العناصر الاستبدادية التركية فى الشعوب العربية ويرجعها الثالث إلى ضعف الحكومة الخديوية ووقوعها فريسة للاغراء ولنفوذ الدول الاستعمارية والمهم هنا هو وجود شعور عام بعدم الرضا ، وكل داخل نطاقه ، وكل يلقى بمسئولية الوصول إلى هذه الحالة على من يرغب فى تغيير حاله . ولا يمكننا إلا أن نلاحظ سوء الحالة الاقتصادية التى مرت بمنطقة الشرق الأدنى فى هذا الوقت ، والتى لابد وقد أثرت على نفوس العباد ، فأخرجتهم عن طاقاتهم وأجبرتهم على ضرورة العمل على تغيير الحال ، ما دام دوام الحال على هذا الوضع كان ضربا من المحال .

ونستعرض هنا ثلاث حركات تتمثل فى ثلاث زعماء ويمثل كل منهم حلقة معينة . الأول هو السيد جمال الدين الأفغانى ، ويمثل الحلقة الإسلامية الواسعة الكبرى ، والثانى هو الشيخ محمد عبده وهو مسلم كذلك ولكنه يمتاز بعروبتة ، والثالث هو أحمد عرابى ويمثل الدائرة الثالثة ، قرب المركز وهو مسلم ويمتاز بعروبته ، ويمتز بمصريته .

الكل حانق ، فالكل مخلص ، والكل يرغب فى رؤية ما يحب فى وضع أحسن وحالة أفضل . الأول ثائر والثانى هادىء والثالث يرغب فى إنتزاع حق الشعب وبقوة أبنائه . وسارت هذه التجارب الثلاث جنبا إلى جنب وأثرت كل منها فى الحلقات الباقية كما تأثرت بالموقف الدولى والقوى الخارجية وبالمادة الخام التى أجريت عليها التجربة وهى الشعوب والمفكرين .

رأى جمال الدين الأفغانى فساد الحال فى العالم الاسلامى والتناحر بين الملوك والسلاطين وبين شاه الفرس وسلطان الدولة العثمانية ، وشعر بضحالة تفكير المسلمين وبجموده بعد قرون طويلة من الذل والاستعباد والانصراف عن العلوم

والتفكير إلى عرض الدنيا أو البحث عن قوت اليوم ، وزار مناطق عديدة فى العالم الاسلامى وقارن بين أحوال سكانها واهتدى إلى الطريقة الواجب إتباعها . فوجد من الضرورى تكوين مدرسة تعمل فى هذا الميدان على ما يمكننا أن نسميه اليوم « خلق رأى عام إسلامى » عميق ومتحرر ومتحرك فى نفس الوقت ، أى بعيد عن الجمود . فالموقف يتطلب إعادة فتح باب الاجتهاد وفهم الروح قبل التقيد بنص أو بلفظ . وهذه الحركة تعتبر فى حد ذاتها انقلابا خطيراً فى عالم الفكر الإسلامى إذ أنها تسعى إلى التخلص من الجمود ، وخاصة بعد قرون طويلة من الركود والكساد وفى عصر ظهرت فيه نظريات التطور والارتقاء والمذاهب الاشتراكية ، وبدأ المفكرون يشيرون إلى أهمية العوامل الاقتصادية والبعض يتحدث عن المادة . الا يمكن للاسلام أن يتحرك مع كل هذه العوامل ويدلى بكلمة فى كلمة الحق التى عنها يبحثون ؟ كان هذا هو السبب الرئيسى الذى دفع بالسيد جمال الدين الأفغانى إلى الاتصال بالعلماء وبالمفكرين المسلمين وإلى بحث الأمر معهم . وإلى تكوين جماعة ، ويد الله مع الجماعة ، والعمل فى هذا الميدان ، وعلى أسس لا تقبل الجمود ، ولا تقل تحرراً عن غيرها ، بل تمتاز عليها بصدق إيمانها ، وعمق إخلاصها .

وصل السيد جمال الدين الأفغانى إلى القاهرة لكى يجد الأرض الصالحة لبذر بذوره ونشر أفكاره . فبالرغم من جمود التفكير وطريقة التدريس بالأزهر كانت هناك جماعات من ذوى النفوس المتوثبة، والعقول المفكرة ، فالتفوا حول جمال الدين وكونوا نواة فكرية ، عملت على نشر آرائها ، وفى اتساع مستمر واجتمع فى هذه الحلقه كل من الشيخ الامام محمد عبده وسعد زغلول ، وغيرهم من الرجال الذين سيلعبون دوراً هاماً على مسرح السياسة المصرية ، والحركة القومية ، وكذلك الكفاح ضد الاستعمار .

وكان السيد جمال الدين من بيت نسب ، وما أن وصل إلى مصر ووجد سوء حالها وتسلط الأجانب عليها حتى أخذ يفكر فى السياسة ، ويتحدث فيها ويدلى بآرائه المتحررة والثائره . كانت المالية المصرية قد وضعت فى سنة ١٨٧٥ تحت نظام الحجر والرقابة الأجنبية ثم أنشىء صندوق الدين فى العام التالى وأصبح أحد الموظفين البريطانيين يراقب الايرادات العامة الحكومة فى الوقت الذى يراقب فيه زميله الفرنسى مصروفاتها وأصبحت كل من إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت الاشراف الأوروبى . واستمرت الحالة فى التفاقم بحضور لجنة دولية للتحقيق فى المالية المصرية ومحاولة إصلاحها وإستمرت العملية بتأليف وزارة مختلطة ولأول مرة فى تاريخ البلاد ، رأسها نوبار باشا وشارك فيها وزير بريطانى للمالية ووزير فرنسى للأشغال العامة ولم يتمكن جمال الدين أمام هذه الحالة من السكوت ، وكانت أراؤه ، وأحاديثه بداية للحركة ، أو عاملا فكرياً قوياً موجها لها .

وكان السيد جمال الدين الأفغانى يختلف فى منهجه وطريقته عن مدحت باشا، ذلك أن مدحت كان يؤمن بضرورة البدء باصلاح أداة الحكم ، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، للوصول منها إلى تغيير الحالة أما السيد جمال الدين فكان لايرى فائدة فى ذلك مادام الشرقى شرقى . وما دام جاهلا ومقيداً بالتقاليد وبإحترام الرؤساء والأمراء . فلا يمكن ، للمجلس النيابى أن يتقدم بالبلاد ما دام أفراده لايتمكنون من الفهم أو النقد أو الوصول إلى الحقيقة. وذلك فإنه قرر ضرورة البدء بالفرد، بالمواطن ، لاصلاح المجتمع ، وبالتالى لإصلاح الحكومة . وكان لهذا أستاذاً لجيل ، وإماماً لأمة فى الوقت الذى كان فيه مدحت باشا رجل دولة .

أخذ السيد جمال الدين فى تنفيذ مهنته فى مصر : التعليم ، وأخذ يدرس فى بيته لكل من يرد إليه ، كما أخذ يتحدث ويشرح ويحلل لكل من يلتف حوله فى

فى المقهى التى يجلس إليها . وفى الوقت الذى اقتصر فيه شيوخ الأزهر وعلماؤه على إضاعة الساعات الطويلة فى شرح لفظ أو حرف ونسوا المعنى أو تركوه جانبا ، أخذ السيد جمال الدين المعنى والفكرة قبل كل شىء آخــر ، وبحثها وناقشها وعرضها فى منطق سليم .

وإذا كان زواره فى المنزل فى غالبيتهم من طلاب الأزهر ، فإن الملتفين حوله فى المقهى كانوا من الساسة والصحفيين والشعراء ورجال الثورة المقبلين ، فبينهم محمود سامى البارودى وعبد السلام المويلحى وسليم نقاش وأديب أسحق ، علاوة على الشيخ محمد عبده والشيخ ابراهيم اللقانى والشيخ سعد زغلول ، والشيخ ابراهيم الهلباوى . وبعد دروس الفلسفة والفكر فى منزله ، ينتقل السيد جمال الدين إلى الأدب والسياسة والصحافة والأحداث العامة فى المقهى . وكان يتحدث بأسلوب نارى يظهر فيه الانفعال وصدق الإيمان ويجبر الجميع على الإنصات إليه والأخذ عنه .

ولقد أثر السيد جمال الدين فى هذا الوسط الأدبى والصحافى والفكرى المحيط به تأثيراً كبيراً . وبعد أن كان الأدب عبداً للارستقراطية ، يمدح الملوك والأمراء ، رسم جمال الدين طريقا جديداً للادب وذلك بوضعه فى خدمة الشعب ، يطالب بحقوقه ويدفع الظلم عنه ، ويهاجم من اعتدى على كائنا من كان ، يبين للناس سوء حالهم ، ومواضع بؤسهم ، ويبصرهم بمن كان سبب فقرهم ، ويحرضهم أن يخرجوا من الظلمات إلى النور وألا يخشوا بأس الحاكم فليست قوته إلا بهم ولا غناه إلا منهم وأن يلحقوا فى طلب حقوقهم المغصوبة وسعادتهم المسلوبة ، (١) فساعد ذلك على ظهور ونمو تيار جديد يركز أنظاره على الشعب ويتحدث باسم

---

(١) أحمد أمين ، زعماء الإصلاح فى العصر الحديث ـ القاهرة ـ النهضة ١٩٤٨ ، ص ٦٧ ـ ٦٨ :

الحرية ، ويطالب بحقوق الوطنيين . أدب يشرف على الحكومة ولا يخضع لها . يراقب ولا يستجدى وهى روح جديدة تعنى الاعتزاز والمطالبة بالحقوق .

لقد كون السيد جمال الدين الأفغانى جماعة حبب إلى أفرادها الكتابة وأوحى إليهم بمعانى جديدة ودفعهم إلى إنشاء الجرائد والصحف ، فأنشأ أديب أسحق جريدة « مصر » التى كتب السيد جمال الدين نفسه بعض مقالاتها بإسم مستعار . وكان السيد جمال الدين كذلك هو الذى أغرى هذا الكاتب والصحفى على الانتقال إلى الأسكندرية وعلى إنشاء جريدة « التجارة » ، وعمد السيد جمال الدين إلى حض بقية من يلتفون حوله ومنهم محمد عبده إلى الكتابة فى هاتين الصحيفتين ولكن إشتداد لهجتها وجرأة الآراء المنشورة فيها أجبرت الحكومة ، وكانت جامدة وبرئاسة رياض باشا على أغلاقها . ولكن ذلك لم يقض على الحركة ، ما دامت الوسائل متوفرة ، فالشيخ محمد عبده مسئول عن الوقائع المصرية ، فليكتبوا فيها اذن . وخرجت جريدة الحكومة تحمل مقالات متحررة فى الوقت الذى جمدت فيه الحكومة نفسها .

وزاد مركز السيد جمال الدين خطورة سنة ١٨٧٨ نتيجة لتدخله فى السياسة وتقريبه « العوام » منه . وأخذ فى إفهامهم إنهم قد نشئوا فى ظل الاستعباد ، وتحت سيطرة الاستبداد ـ ومنذ قرون بعيدة وهم صابرون وراضون عن حيف حكومتهم وجورها ، وخسفها وإذلالها وإستنزافها قوام حياتهم الذى يجمعونه بعرق جباههم ، إستنزافها له بالسوط والقوة ويدفعهم إلى الاستيقاظ من غفلتهم والصحو من سكرتهم والمعيشة كباقى الأمم الحرة . ومنذ ذلك الحين طارت شرارة الثورة العرابية كما يقول سليم عنحورى .

ودفعه الانشغال بالسياسة إلى الانضمام إلى المحفل الاسكتلندى للبنانيين الأحرار حتى يتمكن من إيصال أرائه إلى أعضائه ، وكانوا فى غالبيتهم من بين العناصر

الهامة ن المجتمع والحكومة . ولكنه وجد برودا فى هذا المحفل، وإنصرافا عن التحدث فى السياسة رغم أنه كان يحمل كلمات « الحرية — والإخاء والمساواة » شعارا له ، فترك هذا المحفل وأنشأ محفلا آخر تابعاً للشرق الفرنسى ، وبلغ أعضاؤه الثلاثمائة فى فترة وجيزة ، وكان هؤلاء الأعضاء نخبة ممتازة من المصريين وعمل السيد جمال الدين على تنظيمهم ، شعبا موازية لمصالح الحكومة وإدارتها وهى نقطة خطيرة تتلخص فى أداة سرية خارج الحكومة ويشترك فيها بعض الموظفين ويدينون بالإخلاص لجمال الدين ولفكرة التحرر وضرورة تغيير الحال . أكثر من طاعتهم لإدارة الحكومة التى يخدمون فيها . فهناك شعبة للمالية وأخرى للعدل أو الحقانية وثالثة للأشغال ورابعة للجهادية أو الحربية . وكانت هذه الشعب أو اللجان تتشاور فيما يقع فى إدارتها ثم تتصل بالوزارة وتحاول إجابة مطالبها هى . وهكذا إتسعت دائرة العمل حول السيد جمال الدين . وبعد منزله والتحدث فى المقهى ، أخذ فى التنظيم بعيداً عن أعين الحكومة وذلك فى الوقت الذى كان ينشر فيه المقالات ويعمل على إنشاء رأى عام .

لقد أراد الشعب أن يتحرر وأن يعرف حقوقه فى الوقت الذى يقدم فيه التزاماته ، وأراد الشعب أن يصل به إلى مرحلة الرفض فى حالة إصرار الحاكم على الاستبداد . وعلينا أن نعترف هنا بأنها نقطة تحول كبيرة فى طريقة السيد جمال الدين . فبعد أن كان قد أخذ على مدحت باشا اهتمامه بالحاكم والمحكوم ، نجده ينزل إلى نفس الميدان ، ولكنه ينزله « بمدرسة » وصحافة عدد من المثقفين ، ومحفل البنانين الأحرار — كل هذا علاوة على تحدثه فى المقهى وأمام رجل الشارع . إنه زعيم وله أهداف سياسية ، فهل تقبل الحكومة الضعيفة المغلولة الأيدى بالديون الواقعة تحت الإشراف الأجنبى استمرار السيد جمال الدين فى نشاطه ؟ وبهذه الطريقة ؟ .

٢ - القوى فى الميدان :

استدعى الخديوى توفيق السيد جمال الدين الأفغانى إلى القصر وشرح له أنه يحب بلاده وأن درجة الوعى القومى الموجودة فى ذلك الوقت لا تسمح للشعب بفهم آرائه مما قد يدفعه إلى الهياج وإلى إلقاء نفسه إلى التهلكة . ولكن جمال الدين أجاب بأن شعب مصر لا يختلف عن الشعوب الأخرى فإذا كان فيه الجاهل ، ففيه العالم ، وإذا كان فيه الخامل ، ففيه العامل ، فالنظر الذى تنظرون به إلى الشعب المصرى ينظر إليكم ، وإن قبلتم نصح هذا المخلص وأسرعتم فى إشراك الأمة فى حكم البلاد عن طريق الشورى ، فتأمرون بإجراء انتخابات نواب عن الأمة تسن القوانين وتنفذها باسمكم وإرادتكم ، يكون ذلك أثبت لعرشكم ، وأدوم لسلطانكم ، وخرج من القصر لكى يتحدث فى الموضوع علنا ، ويدفع بمن يحيط به إلى الكتابة فيه ، وعلى صفحات الجرائد . إذن فحكم الشورى لا ينال من القصر بل يدعم من العرش .

وكان محمد توفيق يقدر السيد جمال الدين ويعلن إيمانه بمبادئه ، وكان يلتقى به فى محفل البنائين الأحرار مما يدفع السيد جمال الدين إلى الاعتقاد بإمكانية إصلاح الحالة بعد تولى توفيق لأريكة الملك . ولكن الأمور سارت فى طريق آخر ، وعزل إسماعيل نتيجة لتدخل الدول ، وإعتلى توفيق عرش البلاد ، وسرعان ما تقرر نفى السيد جمال الدين من مصر وقرر مجلس الوزراء هذا الاجراء مستندا إلى أنه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا » وخرج السيد جمال الدين من مصر فى الوقت الذى أنهت فيا بذور آرائه بين المثقفين وبين العناصر الوطنية .

وانحصرت دائرة المصلحين بعد نفى السيد جمال الدين فى « الوقائع المصرية » وكانت تضم الشيخ محمد عبده وسعد زغلول وإبراهيم الهلباوى . وواصل الاستاذ

الإمام عمله ، ولكن فى نطاق الجريدة ، وبأسلوب أهدأ من الأسلوب الذى ساد فى وقت إقامة السيد جمال الدين فى البلاد . وكانت الوظيفة تقيد من حرية الشيخ محمد عبده ، كما كان هادئاً بطبعه ، وكان يؤمن بضرورة التدرج ، ولا يميل إلى الطفرة . فيمكننا أن ننظر إلى هذه المجموعة من رجال الإصلاح على أنها (اليمين) الذى يصر على ضرورة البدء بنشر التعليم الصحيح بين أفراد الشعب حتى يصلوا إلى فهم حقوقهم وواجباتهم ثم يستخدم الصحافة لمحاربة الفساد ولتنمية الوعى الوطنى . ثم يبحث بعد ذلك عن رئيس حكومة صالح يمكنه أن يواصل السير بالبلاد فى ظل العدل ، ثم يبدأ فى التدرج فى الحكم النيابى والتمرين عليه من المجالس المحلية إلى مجالس المديريات ثم المجلس النيابى فلا فرق كبير إذن بين هذه المجموعة، وفى هذا الطور ، وبين رياض باشا ما دام نزيها حازماً محباً للخير .

وهكذا أثرت نفى السيد جمال الدين من مصر على اتجاه القـــوى الوطنية الموجودة ، وإن كانت غالبية المفكرين تنظر إلى الشيخ محمد عبده على أنه وارث حركة السيد جمال الدين ، فقد كان هو أحد رجال الثورة ، ويكون الجناح الأيمن فيها ، إذ أنها قد اشتملت على (وسط) وعلى (يسار) .

أما الوسط فقد كان من بين من تعلم فى أوربا وأعجب بحرية السياسة فيها فطالبوا بحرية الفرد فى شخصه ومعتقداته ، والحرية السياسية فى نقد الحكومة ، وإنشاء مجلس نيابى يشرف على أعمالها . طالبو بتنفيذ ذلك فى الحال ، وقبل غيره ، بغض النظر عن مستوى التعليم . وكان فيه بعض المصريين وبعض أبناء الإقليم السورى ، ولقد تجادل هذا الفريق كثيرا مع « اليمين » ويمكننا أن نلاحظ فيه الكاتب أديب اسحاق الذى امتاز بأسلوب أقوى وأعمق فى الشئون السياسية . من أسلوب الأستاذ الإمام . وكان متأثرا بالعقلية الفرنسية ، وبآراء السيد جمال الدين كذلك فى الوقت الذى تأثر فيه الأستاذ الإمام بالعقلية الشرقية والأزهرية .

وأخذت جماعة «الوسط» تهاجم رياض باشا الذى اتخذه «اليمين» أملا لهم، ونعتته بأنه لا يؤمن بأن فى مصر من يفهم السياسة الدولية ويصلح للنيابة عن الأمة .

ويمتاز أسلوب أديب اسحق بالبساطة ويكثر فى مقالاته من التحدث من الحقوق والواجبات والوطن ، والوطنية والدستور وما إلى ذلك . وكان الزعيم فى نظر الوسط هو محمد شريف ذو الثقافة الفرنسية ، والذى يؤمن بحقوق الشعب ، ولكن بطريقة دستورية أى بمعنى آخر يظل الحاكم كما هو والمحكومين كما هم . ولكن يوضع نظام جديد يحدد العلاقات بينهم ويحدد اختصاصات كل منهم ، ويفسح الطريق أمام أبناء الطبقة الوسطى وفى ظل النظام والاحترام ، دون القيام بتغيير جذرى ، خاصة وأنها على الطريقة الفرنسية وحسب الدستور الفرنسى الذى يستق من الثورة الفرنسية ، وهى برجوازية .

وكان اليمين يحتفظ بالاحترام والوسط . ومحمد عبده يكبر شريف ، رغم أن الوسط كان ينظر إلى اليمين على أنه رجعى أو تقليدى متحالف مع رياض ويتحدث عن الإسلام وهى علاقة بين الفرد والخالق . أكثر من تحدثه عن العلاقة بين الفرد والفرد . ولقد عين شريف الشاب أديب اسحق رئيساً لإدارة الإنشاء والترجمة فى نظارة المعارف أى التربية والتعليم ، ثم سكرتيرا فى مجلس النواب. ولكنه مات فى التاسعة والعشرين من عمره . ورغم أن إتجاهه قد أثر فى الحالة الموجودة فى مصر إلا أنه لم يكن تأثيراً حاسماً . ولقد جاء هذا التأثير الحاسم من «اليسار» وهو الذى أعلن الثورة ، وان كان هذا «اليسار» قد نما وترعرع بدوره بين صفوف «اليمين» مع الحركة الدستورية .

(٣) روح الثورة :

إذا كان «عدم الرضا» هو القاسم المشترك بين جميع العناصر الوطنية ، فقد كان التنفس هو ما يعبر عن رأى اليسار ، وهو الذى أعطى الثورة ، بدأ هذا

التذمر بشكل واضح بين صفوف الجيش. ومنذ سنة ١٨٧٦ حين قررت الحكومة تحويل بضع مئات من ضباط الجيش إلى الاستيداع وبنصف راتب . وقع هذا بعد عجز الحكومة ، ولمدة أشهر طويلة ، عن الانتظام فى دفع رواتب الضباط والموظفين . فعلاوة على سوء الحالة الاقتصادية العامة وارتفاع الضرائب اللازمة لدفع كوبونات الدين تعرضت أسر عدد كبير من موظفى الدولة لتغيير مستوى معيشتها وبشكل واضح فاضح .

كانت أولى مظاهر التذمر هى « مظاهرة » ، ذهب فيها الضباط إلى الوزارة المطالبة برواتبهم، وأهانوا رئيس الوزراء نوبار باشا، والمستشار المالى البريطانى ولم ينجهم من بين أيدى الضباط وقبضاتهم إلا مجىء اسماعيل بنفسه . ومنذ هذا اليوم ظهر أن هناك قوة عملية يمكنها أن تقول كلمتها وتطالب بحقوقها .

لقد أثرت هذه الحادثة فى المفكرين أنفسهم ووجدوا أن فى استطاعة المصريين أن يتحركوا. وتأثرت هذه الحركة، التى نشأت بين صفوف الجيش بآراء المفكرين أو « مثقفى الثورة » ، وسرعان ما خرج من بين الصفوف قائد مصرى كتب له التاريخ أن يقود الثورة وأن يكون فى خطها الأول ، وهو الزعيم أحمد عرابى .

لم تسمح الظروف لهذا القائد بثقافة مدنية أو عسكرية هامة . إذ تعلم بعض القرآن ثم دخل إلى صفوف الجيش كضابط الصف . ولكنه نجح فى الترقى إلى رتبة ملازم « من تحت السلاح » فهو شعبى فى طبقته ومتواضع فى تكوينه ، ولكنه مخلص لبلاده ولأبناء بلاده فقير وليس لديه ما يخشى من ضياعه : راتبه ؟ لقد أوقف صرفه مدة أشهر طويلة ، وليس له أى شىء غيره ، ولقد وصل أحمد عرابى إلى رتبة « قائمقام » وبسرعة فى عهد محمد سعيد ، ولكنه بقى فى هذه الرتبة مدة ستة عشر عاما ، أو طول حكم اسماعيل أما تجربته العسكرية فقد اقتصرت على المشاركة فى حملة الحبشة ، ولم يشارك فى العمليات بل بقى على الساحل فى مصوع

مسئولا عن الإمداد والتموين ولكنه زار الحجاز وقرأ كتاباً عن تاريخ نابليون ، وفكر بطريقة سليمة وإن كانت بسيطة . فوجد الداء ووجد فى نفسه القوة والقدرة على تشخيصه وإعلانه . لقد شعر بالمحاباة فى الجيش لمصلحة الأتراك والجراكسة والمقربين إلى القصر . وبعد أن ظهر تراجع توفيق عن مبادىء الشورى والحكم النيابى الذى كان قد وافق عليها ، قرر بعض الضباط وعلى رأسهم أحمد عرابى التقدم بمطالبهم إلى الحكومة . أى أنهم تقدموا بشكوى وبطريق رسمى ، وكانوا فى ذلك كوطنيين يسيرون على طرق « الوسطى » ولكنهم كانوا من العسكريين وليس من حقهم أن يتقدموا بمثل هذه المطالب ودل هذا على أنهم « اليسار » من بين رجال الوسط ، أو اليسار لكل الحركة الوطنية فى مصر . ومع تطور الحركة إزداد انفصالهم عن الوسط وظهروا فى شكل واضح متميز . وهو اليسار الثورى .

قررت الوزارة تقديم هؤلاء الضباط إلى المحاكمة وألقت القبض عليهم ونقلتهم إلى ثكنات « قصر النيل » حيث عقد المجلس العسكرى العالى برئاسة عثمان رفقى الجركسى ، وزير الحربية . ولكن الضباط كانوا قد استعدوا للأمر وأبلغوا آلالاياتهم ضرورة الحضور لإخراجهم إذا ما تأخروا فى الوزارة . ووصلت الفرق وحاصرت الثكنات وفوجىء المجلس العسكرى العالى ، وخرج القواد على رأس رجالهم ، وإلى ساحة عابدين — حيث طالبوا الخديو بعزل رئيس المجلس العسكرى وزير الحربية المصرية ، عثمان رفقى الجركسى . فهم لا يعترفون بمحاكمة ولا يقبلون حكم جركسى . وكان فى أعينهم أجنبى . وأمام القوة رضخ الخديو الضعيف ووافق محمد توفيق على إقالة وزير الحربية ، واستلم محمود سامى البارودى الوزارة بدلا منه . وكان من رجال « الوسط » ويؤمن بضرورة إنشاء نظام نيابى فى البلاد . وكان شاعراً وأديباً — ولكنه كان جندياً ، وساعدت الظروف على انفصاله من الوسط واندماجه كليا مع اليساريين .

ولقد ساعدت هذه الحادثة على زيادة نفوذ محمد عرابى ، والتفاف العناصر المتذمرة حوله . ومن مطالب الجيش أخذ يهتم بمطالب الشعب . وكان خطيباً مفوها ، وبألفاظ سهلة معبرة إذ أنه من أبناء الشعب . وتبلور الموقف وظهرت المطالب وقرر الضباط جمع التوقيعات على « عريضة » تطالب بزيادة عدد الجيش وإعادة الحياة النيابية وإسقاط وزارة رياض أمل المصلحين اليمينيين . وكانت البلاد تجتاز فترة عصيبة . وكذلك العالم العربى والإسلامى إذ أن فرنسا كانت قد زحفت بقواتها على تونس ، ووضح أمام الوطنيين ما يكنه الاستعمار لبلادهم ولأمتهم . وصمموا على تقوية الجيش حتى يتمكن من الدفاع عن البلاد وخاصة بعد ظهور الأطماع الاستعمارية البريطانية والتى كانت تشبه تماما أطماع الاستعماريين الفرنسيين فى تونس . وظهر عجز الدولة العثمانية عن الدفاع عن ممالكها أمام الغزو الاستعمارى وأخذت الصحافة الفرنسية تتهم بريطانيا بالعمل على التوغل فى مصر ، وظهر أن سياسة الجامعة الإسلامية التى تنتهجها الدولة من مقر الخلافة لاتكفى سلاحا للوقوف أمام الاستعمار . فقرر الوطنيون المصريون واليساريون منهم بوجه خاص ضرورة مواجهة الموقف والاستعداد لما يطرأ من الحوادث ، فالحركة حركة شعبية وطنية ومعادية للاستعمار ، ولكن ظروفها قد إضطرتها إلى الوقوف أمام القصر ، وعمل جمود الخديو والمحيطون به على إظهار المعركة وكأنها حرب بين صاحب الحق الشرعى وبين الجندى الوطنى .

وحينما إزداد موقف محمد توفيق جموداً قرر القواد المصريون القيام بمظاهرة عسكرية يقدمون فيها مطالب الشعب لولى الأمر ، وكان يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ يوما مشهوداً فى تاريخ البلاد .

جاءت الوفود إلى القاهرة وتقدمت فرق الجيش إلى ساحة القصر ، وقدم أحمد عرابى مطالب الشعب إلى الخديو ، وكان حرس الخديو نفسه قد انضم إلى قوات

عرابى ، فاضطر توفيق إلى التراجع ولكن خطوة واحدة إلى الوراء، فنقل السلطة من أيدى اليمين إلى أيدى الوسط أو بمعنى آخر أقال رياض وعهد برئاسة الوزارة إلى شريف ووافق على إجراء الانتخابات وإنشاء مجلس نيابى . أنه إنتصار حاسم للثوار رغم أن السلطة ليست فى أيديهم بل فى أيدى الوسط الدستور فهو قبل كل شيء تحقيق لإدارة الحزب الوطنى وموافقة على مشاركة أبناء البلاد فى الحكم وأن كان المجلس النيابى سيمثل الأعيان أكثر من تمثيله الشعب . وكان من نتائج هذا الانتصار الوطنى إطلاق الحريات وعودة المنفيين إلى مصر بل وحضور عدد من قادة الفكر ورجال الصحافة فى العالم العربى إلى القاهرة ، ونخص بالذكر منهم ابراهيم المدنى الذى كافح على صفحات جريدة الحجاز ضد الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، وحمزة فتح الله الذى ملأ أعمدة الرائد التونسى قبل حضوره لمصر ، فالخديو يتراجع قليلا والوسط هو الذى انتصر ، والسلطان يقتنص الفرصة للتدخل ولزيادة نفوذه فى البلاد ولكن مع ضعف ظاهر ودون خطة مرسومة ، وبريطانيا من وراء الستار تخشى على مصالحها واطماعها الاستعمارية من تغيير الوضع ، وانتقال السلطة إلى أبناء البلاد .

لم يكن السلطان عبد الحميد يؤمن بالمبادىء الدستورية وكان قد تنكر لمدحت باشا ولدستوره فى سنة ١٨٧٦ وطبق بعد ذلك سياسة استبدادية واضحة ، مستنداً فى ذلك إلى عدم نضوج الشعب ، وإلى الحاجة إلى رأس واحدة مفكرة ، وكانت هذه السياسة قد دفعت بزعماء العرب إلى معارضة نفوذ السلطان عبد الحميد الاستبدادى ، ودفعتهم إلى تكوين الجمعيات المصرية، مادامت الحكومة قد منعت نشاطهم العلنى : هذا من الناحية الدستورية .

ولكن عبد الحميد بصفته سلطانا للدولة العثمانية ، كان يحاول زيادة نفوذه فى جميع أنحاء أمبراطوريته بلا إستثناء ، وكانت وضعية مصر المتميزة بذاتها تقف

شركة فى حلقه ، ورأى منذ حادثة عزل إسماعيل مكانية تدخله فى شئون مصر بدرجة أوسع ، فيصبح هو الرأس الوحيدة فى الدولة ، وكان فى استطاعته أن يتخلص من توفيق ، ويعين بدلا منه الأمير حليم الذى نجح فى الحصول على أعجاب القصر السلطانى والوسط الدبلوماسى فى القسطنطينية ، كما كان عبد الحميد لا يوافق على تأييد مبدأ الثورات ، إذ أنه مبدأ قد يطيح بعرشه . فهو اذن من أنصار «الوضع القائم» وإذا كانت هناك ضرورة للتغيير فهو الذى يقوم به ، ولصالحه ولصالح سياسته ، وأخيراً فهناك سياسة الجامعة الاسلامية التى يحاول بها عبد الحميد كسب المسلمين فى الوقت الذى يحاول فيه كسب العرب ، وأن كان ذلك بطريقته الخاصة وسياسة الجامعة الاسلامية هى نفس سياسة جمال الدين الافغانى أى أنه من أنصار الاصلاح ومن المعارضين للجمود فعبد الحميد إذن مضطر — طبقاً لهذه السياسة — إلى الحصول على رضا العناصر الاسلامية فى مصر .

ولقد استندت سياسة عبد الحميد الى هذه العوامل الأربعة، علاوة على إمتيازها بالضعف ، إذ أن القوة المادية . المالية والحربية ، كانت تنقصه وتعوز حكومته . ولذلك فمن الطبيعى أن تكون سياسته تجاه الثورة الوطنية فى مصر مليئة بالمتناقضات وتؤثر بالتالى على زيادة العوامل المساعدة على الفوضى داخل المعسكر الوطنى والاقليمى . أو بمعنى آخر كانت سياسته عاملا تساعد على الفشل ، وخاصة أمام الاعتداء الاستعمارى . هذا من السلطان عبد الحميد .

أما عن بريطانيا فقد كانت لها مصالح إقتصادية واستراتيجية فى الاقليم، فهناك الديون ولم تكن بريطانيا تتنازل عنها كمصالح لمواطنيها ، وأن كانوا من اليهود ، وكان نجاح الثورة فى مصر يعنى تكوين وزارة وطنية لا يشارك فيها الوزراء الاجانب ومن طبيعة مثل هذا الحكم الوطنى ألا يترك مجالا كبيراً أمام المراقبين الماليين للعمل خاصة إذا كانت مهمتهم هى ضمان دفع أقساط أرباح الديون للدائنين

الأجانب دون نظر إلى امكانيات البلاد ومستقبل أبنائها ولقد بلغت قيمة هذه الأقساط نصف ايراد الميزانية وكانت الحكومة المصرية الخاضعة للرقابة الأجنبية ثم تلك التي شارك فيها الوزيران الأجنبيان . مضطرة إلى دفع هذه المبالغ الباهظة دون أي اعتراض . وذلك في الوقت الذي أجبروها فيه على عدم دفع أي شيء الدائنين الوطنيين بل وأجبروها على العجز عن دفع الرواتب للضباط والموظفين . ان معنى انشاء وزارة وطنية يحرم بريطانيا من مثل هذا الاشراف وهذا التحكم في رقاب العباد والتسلط على مستقبلهم ، فما بالك إذا كانت هذه الوزارة الوطنية مسئولة أمام المجلس النيابي ؟ من الطبيعي أن يناقش هذا المجلس كل شيء أو أن يثير على الأقل مسألة مشاركة الدائنين المصريين للدائنين الأجانب في المبالغ المخصصة لأقساط الأرباح. وهذه الإمكانية تخيف بريطانيا اذ أنها تعمل على تقليل نفوذها وسيطرتها ، ان لم تتم بتخليص البلاد من براثن الاستعمار . من الطبيعي أن تقف بريطانيا موقفاً معارضا من الثورة ومن الوطنيين ومن الحكم النيابي وعلى أساس اقتصادي .

أما من الناحية الاستراتيجية فإن بريطانيا هي أكبر دولة « تنتفع » بقناة السويس ومن الخطر عليها وعلى امبراطوريتها أن تزيد قوة المصريين بشكل قد يهدد مرور سفنها في هذا الشريان الحيوي . كان في استطاعة بريطانيا أن تمر عبر مصر ما دامت مصر ضعيفة ولكن تأييد الجيش المصري للعناصر الوطنية وتقدمه بمطالب البلاد، وعمله على انشاء قوة يحترمها الجميع وتقدر على رد العدوان. كان ذلك مثير القلق في لندن . فأخذت الأنظار في الاتجاه إلى أمير الآلاي أحمد عرابي كجندي ووطني في نفس الوقت وكان اتجاهه يشتمل على ضرورة تقوية الجيش وتقوية الاستحكامات. وأخذت الصحف المتحررة في العالم تلقبه بلقب «غاريبالدي» وتتوسم فيه أول رئيس للجمهورية المصرية المقبلة . أتسمح بريطانيا لابن فلاح أن يعتدي على العرش ؟ أتسمح بالتحكم استراتيجيا في امبراطوريتها ؟

كانت المصالح والأطماع البريطانية في تضارب تام، وعلى طول الخطامع الثورة المصرية ولذلك فإن هذه الثورة قد عملت في جو يحيط به جمود توفيق من ناحية وتضارب سياسة القسطنطينية من ناحية ثانية، بعداوة بريطانيا من ناحية ثالثة. ورغم هذا فقد سارت الثورة بخطوات حاسمة. وإن كانت قد تأثرت، وفي بنيانها الداخلي، بهذه العوامل الخارجية نتيجة لعدم انصهار كل العناصر الوطنية وجميع طبقات الشعب في داخلها.

٤ - الانقسام :

عمل عبد الحميد بعد مظاهرة يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ على أن يؤكد سلطته الزمنية على مصر بصفته سلطانا من ناحية وعمل من ناحية ثانية على أن يؤكد سلطته بصفته خليفة للمسلمين. فاستعد للتدخل في شئون مصر ولإرسال حملة حربية لتأييد موقف الخديو والسلطة القائمة، بصفته ممثلا له، وطبقا للفرمانات الموجودة وللأوضاع الاستبدادية القائمة في الدولة العثمانية. واستعد من ناحية ثانية للاعتماد على الحركة الوطنية المصرية وتقويتها كحركة عربية وإسلامية وتكافح ضد الاستعمار ومعنى هذا إنها تعارض توفيق وتعادى التسلط الأوربي على البلاد. فعبد الحميد قد أعلن أن توفيق هو صاحب السلطة واستعد من ناحية ثانية، لتقوية الحركة الوطنية ضده وضد الأوربيين. ولذلك فإن عبدالحميد قد استند إلى موقف بريطانيا التي أوعزت إليه بضرورة إرسال بعثة لتأييد نفوذ الخديو وسلطته، وأرسل هذه البعثة وكلفها بالقيام بهذه المهمة، في نفس الوقت الذي كلف أعضاءها دراسة حقيقة الموقف المصري والعربي والإسلامي، وتدعيم نفوذ الخليفة الإسلامي على هذه الحركة الوطنية المعادية للاستعمار. وهي بعثة نظامي باشا التي وصلت إلى الاسكندرية في أوائل أكتوبر سنة ١٨٨١.

ونلاحظ أن الاتجاه الشعبي في مصر لم يرحب بوصول هذه البعثة، رغم

أن ذوى الاتجاهات الإسلامية قد رحبوا بها كل الترحيب ، وأعلنوا أن فى مجيئها خلاصا للبلاد وتكثيلا للمسلمين . ولقد حاولت هذه البعثة التأثير على أعيان البلاد ودفعهم إلى المطالبة بزيادة سلطة السلطان على مصر ، كما حاولت أن تدفع توفيق إلى مجلس النواب . وهى اتجاهات رجعية ؛ تمثل اتجاهات حكم عبد الحميد الثانى لامبراطوريته كسلطان . ولكنها أكدت فى تقريرها أن أهل مصر متعلقون بالخلافة الإسلامية ، ولا يعارضون نفوذ أمير المؤمنين . وبين هذين الاتجاهين قلت إمكانيات عبد الحميد للقيام بدور فعال لإنقاذ مصر . خاصة وأن القوى الاستعمارية كانت بالمرصاد فنجد أن بريطانيا قد أصرت على ضرورة الاحتفاظ بالوضع القانونى القائم ، وعلى عدم تغييره دون موافقة مجموع الدول الأوربية ، ونظرت إلى الاتجاه الإسلامى لهذه البعثة كخطوة وكمثير لمشاكل أمامها ، وأمام الدولة العثمانية نفسها ، وفى أجزاء كثيرة من العالم ولذلك فإنها قد أصرت على ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم . أما فرنسا فلا يمكننا تجاهلها خاصة وأنها كانت الدولة الثانية إلى جوار بريطانيا وان كانت العوامل التى يستند إليها الموقف الفرنسى تختلف عن تلك التى يستند إليها الموقف البريطانى .

فكانت فرنسا تخشى من أن تشعل بعثة نظامى باشا الحماس الدينى فى مصر وتمهد بالتالى لاشتداد ساعد حركة الجامعة الإسلامية المقاومة للاستعمار فى الجزائر ، التى كانت تتلقف كل ما يجىء من الشرق بحماس وإخلاص وتعاون . ولهذا فإن فرنسا قد ناصبت بعثة نظامى باشا العداء ، ووافقت على إرسال سفينتين حربيتين مع السفن البريطانية إلى المياه المصرية . وهكذا ظهر أن الوطنيين المصريين فى جانب والدول الاستعمارية الأوربية فى الجانب الآخر مع توفيق . بينما ترددت تركيا وأثر ترددها على المعركة وبشكل واضح .

كان من بين نتائج مظاهرة يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ تشكيل وزارة وطنية

برئاسة شريف باشا كما ذكرنا . والتمهيد لعقد مجلس نيابى يمثل أبناء البلاد . واقترح إجراء الانتخابات العامة وأخذ موافقة المجلس الجديد على الدستور المقترح . وبدأت الانتخابات فى شهر نوفمبر سنة ١٨٨١ وكانت مقيدة ومحدودة .

وكانت العناصر التى اشتركت فى المجلس النيابى عناصر تمثل فى غالبيتها طبقة الأعيان وهى خطورة جديدة على الوطنية تهدد الحركة الوطنية ما دام للأعيان مصالح ، ويحتاجون إلى استمرار « النظام » لعدم المساس بهـــا . فطبقة الأعيان يصعب عليها أن تسير مع الإصلاح وهى بطبيعة تكوينها معادية للثورة . ورغم العوامل النفسية والمعنوية التى تساعد على تحدث الأعيان باسم الوطنية ، نجد أن عوامل الاستقرار والمصالح والوضع القائم تجبرهم على عدم التعاون مع الثورة خاصة إذا ازدادت العناصر الشعبية فيها ،وطالبت بإرجاع الحق إلى أصحابه. ورغم كل ذلك فلقد بدا الموقف وكأن العناصر الوطنية تكون بنيانا صلبا قويا إلى أن تدخلت الدولتان الاستعماريتان بريطانيا وفرنسا . وبشكل يدفع العناصر الوطنية المتحركة إلى تحديد مواقفها وبشكل أكثر وضوحا .

انتهزت كل من بريطانيا وفرنسا فرصة قرب اجتماع مجلس شورى النواب ، وقدمتا مذكرة مشتركة إلى توفيق تعيد إليه الثقة فى نفسه ، وتضمن بقاء نفوذ هاتين الدولتين . إنها مذكرة ٦ يناير سنة ١٨٨٢ .

« إن الحكومتين على تمام الإتفاق فى هذا الصدد . (تعضيد الخديو إزاء الصعوبات الداخلية والخارجية التى تعترضه) وان الحوادث الاخيرة وبخاصة الأمر الصادر من الخديو . باجتماع مجلس النواب قد هيأت الفرصة لتبادلهما الآراء مرة أخرى فى هذا الشأن . فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا أن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديوى على العرش طبقا لأحكام الفرمانات التى قبلتها الدولتان رسميا ، هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال

لاستتباب النظام وتقدم وسعادة مصر ورفاهيتها ، وهى الأمور التى تنظر إليها فرنسا وانجلترا بعين الاهتمام. والحكومتان متفقتان اتفاقا وطيدا على بذل جهودها المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى تهدد النظام القائم بمصر. ولا يخامرهما شك فى أن الجهر بعزمهما فى هذا الصدد ، سيكون له أثره فى إتقاء الأخطار التى يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو . ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وانجلترا اتحادا وثيقا للتغلب عليها. وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد فى هذه التأكيد الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصرى والبلاد المصرية » .

ولقد قابلت البلاد هذه المذكرة بالسخط فى الوقت الذى قابلها فيه الخديو بالراحة والاطمئنان . لقد شعر الوطنيون بأن حريتهم مقيدة وان هناك دولا أجنبية تحمى عرش صاحب البلاد . وتؤيده فى المحافظة على الأوضاع كما هى. أنه اعتداء صريح على حقوق الوطنيين وتشجيع للخديو على التمادى فى الاستهزاء بحقوق الوطنيين ، وكانت هذه المذكرة تهدد الجميع إذ أنها كانت تعنى الحركة الوطنية ، والمجلس النيابى والجيش وعبرت عنهم بأنهم « مصاعب داخلية » أما « المشاكل الخارجية » التى قد تعترض توفيق فهى السلطان وحركة الجامعة الإسلامية أن هذه المذكرة تعنى الاحتفاظ بالوضع القائم. والتدخل فى شئون البلاد الداخلية وفرض النفوذ الأجنبى على مصر بالقوة . وفصلها عما يساندها فى الخارج سواء فى القسطنطينية أو فى بقية العالم العربى والإسلامى . إنها محاولة لوضع مصر تحت نظام حجر دولى وتقييد حرية أبنائها وصاحب السيادة عليها . إنها نفس السياسة التى سارت عليها فرنسا فى تونس . فهل يقف المصريون مكتوفى الأيدى حتى النهاية ؟ خاصة وإنهم لم يعتدوا حتى الآن على السلطة القائمة ؟ ولم تصل العناصر الثورية إلى ما تطالب به خاصة وأن مجلس شورى النواب كان يمثل الأعيان .

ولقد كان وقع هذه المذكرة على عناصر « اليسار » الثورية أشد بكثير من وقعها على عناصر « الوسط » الدستورى أما « اليمين » ورجال الإصلاح الإسلامى فقد رأوا بدورهم فيها هجوماً مسيحياً استعمارياً على بلاد الإسلام «فاليمين واليسار» يعارضان بدرجة أقوى من معارضة الوسط الدستورى . فتباور الموقف أو بمعنى آخر بدأت التكتلات تظهر واضحة داخل الجبهة الوطنية وقويت اتجاهات العناصر فى داخل هذه الجبهة . وأخذت فى الانفصال عن بعضها . وهذه هى بداية الانشقاق فى المعسكر الوطنى فى الوقت الذى تكتلت فيه قوى الاستعمار .

قرر اليسار بما فيه من عناصر شعبيه وكتاب مثل عبد الله النديم وضباط مثل أحمد عرابى ومحمود سامى البارودى الاحتجاج على هذه المذكرة وطلب تأييد خليفة المسلمين ، وكذلك وقف منها زعماء الإصلاح الإسلامى . وهذان الاتجاهان كانا قد أثرا على النواب ، أو على عدد كبير من بينهم ،فامتدت الحركة الثورية وغلت الحماسة وطالب النواب بحقهم فى مناقشة الميزانية إلا ذلك القدر المخصص للديون الأجنبية وللجزية . وفى مجلس النواب تم الانفصال ، فشريف باشا لا يوافق على إعطاء هذه الاختصاصات لنواب الأمة بدعوى إنها ستزيد عداء الأجانب للنظام البرلمانى قبل أن يقف على رجليه . وكان شريف باشا يؤمن بالدستور . ولكن بشرط ألا يغضب ذلك الدول الدستورية المتقدمة وخاصة انجلترا . . وفرنسا !

فهناك اتجاهان داخل البرلمان: دستورى معتدل وعلى رأسه شريف ودستورى ثورى يستند إلى الحزب الوطنى وإلى رجال الجيش . ومع التدخل الاستعمارى الاوربى فى الشئون الداخلية للبلاد ازدادت أهمية العناصر اليسارية الثورية . واضطر شريف باشا إلى الاستقالة نظرا لعجزه عن الوقوف بحزم أمام التدخل الاستعمارى ولعدم كفايته فى تحقيق المطالب الوطنية . وتألفت وزارة جديدة برئاسة محمود سامى البارودى وكان فيها أحمد عرابى مسئولا عن وزارة الحربية .

ان هذه الوزارة تعنى انتقال السلطة من الوسط إلى اليسار . ولا يمكن لهذا اليسار أن يتفق مع الاستعمار ، إلا باصطدام واقع لامحالة ومن المتوقع أن تقف حركة الجامعة الإسلامية أو بمعنى آخر الحركة الإسلامية المصلحة مع اليسار في المعركة مادام الاعتداء واقع على البلاد الإسلامية .

ولكن ، لقد أصبح على رجال الثورة أن يستعدوا ماديا ومعنويا للدفاع عن البلاد فمن الواجب عليهم أن يحصنوا السواحل ويستعدوا للهجوم ، ومن الواجب عليهم كذلك الحصول على تأييد العالم العربي والإسلامي لهم . وتأييد السلطان ، وبصفته ـ خليفة المسلمين ، لا بصفته سلطان يحافظ على الوضع القائم في الدولة . فهل ينجحوا فيما قاموا به ؟ خاصة وان الوسائل مختلفة بين اليمين واليسار ، وكان من الضروري أن ينصهرا سويا قبل نزولهم إلى المعركة .

أما الخليفة فقد احتج على المذكرة الفرنسية الانجليزية واحتج لدى كل الدول التي ضمنت استقلال امبراطوريته وسلامة أراضيها . ولكن الدول الأوروبية لم تكن في وضع يسمح لها بالاصطدام ببريطانيا أو بفرنسا في ذلك الوقت . خاصة وأنها كانت ترتب الأمر فيما بينها وقبل وقوعه بسنوات . ومنذ مؤتمر برلين سنة١٨٧٨ كانت الاتجاهات قد وضحت بين الدول الأوروبية لعدم معارضة فرنسافي تونس وعدم معارضة بريطانيا في الشرق الأدنى وكما كان من بين أهداف بسمارك أن يدفع فرنسا لاحتلال تونس حتى يوقع بينها وبين إيطاليا ، وكان من سياسته أن يدفع بريطانيا إلى احتلال مصر حتى يوقع بينها وبين فرنسا . وكان متفقا مع النمسا والمجر بالتحالف الثلاثي ، وأجبر بريطانيا على الانضمام إليها بعد احتلال فرنسا لتونس . فلم يكن من المتوقع أن يأتي احتجاج السلطان على التدخل الانجليزي الفرنسي في مصر بنتائج إيجابية في صالح سلطته كخليفة للمسلمين، وفي صالح الحركة

الوطنية فى البلاد . وتكون إجابة الدول الأوربية عليه هى ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم فى مصر ، وهذا يعنى عدم تأييد الثورة .

فالسلطان ضعيف وسياسته لا تعطى نتيجة إيجابية . وبريطانيا وفرنسا تتدخلان فى البلاد . ومصر منقسمة على نفسها بين أنصار الاحتفاظ بالوضع القائم ، وبين الوطنيين الذين يحاولون التحرر . وحتى المعسكر الوطنى منقسم على نفسه بين اتجاهات ثورية واتجاهات دستورية .

لقد أصبح الثوار مسئولين عن إدارة مصر ، فكان من الطبيعى أن يقع الاصطدام .

الفصل الخامس عشر

الاحتــــلال

ظهرت خيبة الخديو والعناصر الرجعية بعد انتصار الثورة وبدأ مجلس النواب فى وضع دستور صدر يوم ٧ فبراير وجاء متضمنا لتعديلات هامة أدخلت على مشروع شريف وقدمت الاقتراحات لتحسين أحوال البلاد ، وفى جميع النواحى . وتكاتفت عناصر اليسار واليمين وأخذ أحمد عرابى يردد أقوالا لا تختلف فى جوهرها عن أقوال محمد عبده أو عبد الله النديم وظهر تأييد المثقفين التام للحركة الثورية، سواء منهم رجال اليمين أو الوسط أو اليسار وظهرت الاتجاهات الشعبية بل والاشتراكية فى الميدان . وفى أثناء خطب الوطنيين دافع المتحدثون عن حقوق الفلاح وعن حقوق الفقراء ، وعن ضرورة عودة الأرض لأصحابها الحقيقيين وازداد اشتعال المشاعر وتكتل رجال الشرطة مع رجال الجيش إلى جانب أبناء الشعب واستمعوا جميعاً للمثقفين . ولكن الصعوبات الخارجية والتدخل الاستعمارى عرقل البرامج الإنشائية لوزارة الثورة ، واضطرها إلى تكريس كل جهودها للدفاع عن البلاد بوسائلها المحــــدودة ، مادامت الميزانية ضعيفة وتذهب فى غالبيتها إلى جيوب الدائنين الأجانب .

١ - بداية العملية :

لقد كان التفاف الجميع فى هذا الوقت العصيب حول القادة العسكريين . وما أن تطورت الأحداث وظهر إنهم مهددين من الجراكسة حتى علا المد الثورى . ذلك أن الضباط من أنصار البلاط ومن الجراكسة قد عمدوا إلى تدبير مؤامرة ضد القيادة الثورية . وأرادت هذه القيادة الثورية أن تتخلص منهم كأعداء

داخليين يعرقلون سيرها وهى تحاول الدفاع عن المصالح الوطنية فحولت عددا من الضباط الجراكسة إلى المحاكمة ، وحكمت على بعضهم بالتجريد من الرتب وبنفيهم إلى السودان . ولكن بريطانيا وقفت ضد هذه العملية وجرت معها السلطان فيها .

وأبدى توفيق عطفه عن الجراكسة وتقدم هؤلاء بالشكوى إلى السلطان مستندين إلى عدم أهلية الضباط الوطنيين ورتبهم لا تعلو رتبة أمير اللواء لتجريد رتب أعلى منحها السلطان إذ أن عثمان رفقى كان يحمل رتبة الفريق وهى رتبة لا يمنحها إلا السلطان . هذه مسألة الأهلية وهى مسألة قانونية والاتجاه القانونى يتعارض مع مبادىء الثورة وأرسل توفيق أوراق القضية إلى السلطان ، فأغضب ذلك الوزراء الذين عارضوا فى زيادة السلطة الزمنية لحكومة القسطنطينية على مصر . وبطبيعة الحال كانت بريطانيا إلى جانب الخديو وإلى جانب السلطان فى هذه العملية . وأصبحت الوزارة الثورية فى جانب والخديو والسلطان والدول الأجنبية فى الجانب الآخر . وشعر الوطنيون بمسئوليتهم فى الدفاع عن حقوق البلاد وبضرورة التقدم لا التقهقر . فصمموا على دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع للمحافظة على سلامة البلاد أمام هذا الموقف الجديد وخاصة من الخديو .

وأكد السلطان رغبته فى المحافظة على الوضع القائم . فقرر الوطنيون ضرورة تحديد اختصاصات الخديو ، واختصاصات ممثلى الشعب ، واتجهت الآراء الثورية الحقيقية نحو التخلص من أسرة محمد على إن لزم الأمر وهنا كانت الثورة قد بلغت أوجها وظهرت فى شكلها الشعبى الواضح وحاولت تغيير الوضع القائم . كان هذا قرارا هاما إضطر العناصر الموجودة داخل الجبهة الوطنية إلى إتخاذ مواقف تدافع فيها عن مصالحها فوضحت الضحالة فى مواقف من يحاول الاحتفاظ بمراكزهم أو يقدمون مصالحهم الشخصية على مصالح البلاد ، كما ظهر الانشقاق

بين العناصر الشعبية والأعيان وبين المجاهدين والمتخاذلين ورغم أن معظم عناصر مجلس شورى النواب كانت مع الثورة . نجد أن رئيس المجلس ، سلطان باشا قد انضم إلى الخديو . وواصل البريطانيون الضغط على الخديو للقضاء على الثورة ولإعادة الوضعية إلى ما كانت عليه ، مستعينا فى ذلك بهم وبقوات مأجورة من أى مكان ثم قرر المستعمرون مهاجمة الثورة وإظهارها بمظهر العاجز عن المحافظة عن الأمن والنظام فى البلاد ، فقاموا بتوزيع الأسلحة والأموال واستغلال الجاليات الأجنبية فى عملية اصطدامات واضطرابات تكون ذريعة للدخل ولاستخدام القوة الغاشمة ، التى تدعى لنفسها سلطة القانون .

ووقعت اشتباكات الاسكندرية بعد أن ظهر عجز الخديو عن إبعاد الوزراء الثوار وبعد أن اشترط شريف خضوع الثورة للنظام وللحياة الدستورية ، واقترح حل الجيش والاستعانة بقوات من الدولة صاحبة السياسة . ووقعت هذه الحوادث فى الوقت الذى قرر فيه السلطان ، إرسال بعثة جديدة لمصر ، وقررت الدول عقد مؤتمر ينظر فى المسألة المصرية ويكون ستاراً لتدخل أوربى ، يسعى إلى المحافظة على الوضع القائم كما هو أى يقضى على الثورة .

وكان رئيس البعثة التركية هو درويش باشا الذى حاول إخافة العناصر الوطنية ولكنه وجد تصميما منهم على المحافظة على مواقفهم ، اذ أظهروا له أنهم مؤيدين من الشعب ،وأفهموه أن توفيق هو الذى استصرخ بالأساطيل الاستعمارية التى تعتدى على البلاد . وفشل درويش باشا كذلك فى تهديد النواب وتمكن كل من الضباط والنواب الوطنيين من إرسال عريضة إلى السلطان خليفة المسلمين يطلبون فيها خلع توفيق المتحالف مع الاستعمار وفى هذا الموقف نشأت المشكلات ، ووقعت مذابح الاسكندرية يوم ١١ يونيو ونتيجة لتدخل العوامل والعناصر الاستعمارية .

ووضح أن الشعب كله قد التف حول عرابي بل إن عرب الشرق والمغرب قد استعدوا وتهيأوا لمساعدته وتعضيده . ولم يكن الخليفة يعارضهم بصفته خليفة ماداموا يكافحون ضد الاستعمار. ولكن الباب العالى رأى فى حوادث الاسكندرية ما يضر ببعثة درويش باشا ورأى فيها تمهيدا لعقد مؤتمر دولى ، يظهر تركيا مرة جديدة ، وكأنها تحت الوصاية الدولية . وكان السلطان يحلم ببدء حركة الجامعة الإسلامية ، وفى كل مكان لموقف عرابي فاستعد السلطان بصفته خليفة للاتفاق مع عرابي وتثبيته فى الوزارة الجديدة التى يرأسها راغب باشا الوطنى ، ولكن خوف بريطانيا على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية فى الإقليم ، علاوة على خوفها من ازدياد قوة حركة الجامعة الإسلامية ، ومضافا إلى خوف فرنسا من أن تتسبب الثورة العرابية فى دفع عرب شمال إفريقية إلى الثورة ضدها ، كل هذا دفع الاستعمار إلى العمل ودفعه إلى القضاء على الثورة واحتلال البلاد .

وكان مؤتمر القسطنطينية الذى قرر عدم تدخل أى دولة أوربية لاحتلال مصر أو للعمل على الحصول على الامتيازات فيها ، والذى قرر الامتناع عن التدخل المنفرد فى هذا الإقليم ، قد ترك الباب مفتوحا أمام التدخل الفعلى وذلك فى حالة « استثنائية » هى حالة « الضرورة القصوى » . فهذا المؤتمر لم يمنع الدول الاستعمارية من التدخل . بل جاء اتفاقا دوليا يفتح الباب للدول الاستعمارية التدخل فى حالة خاصة وهو حق لم يكن لأى منها فيما مضى . وكان هذا نجاحا كبيراً للورد دافرين ونجاحا للسياسة الاستعمارية البريطانية .

ولم يبق أمام بريطانيا إلا اتخاذ الذرائع لإيجاد هذه الحالة الاستثنائية ولاحتلال البلاد . والذرائع كثيرة والحق للقوة .

٣ - الذرائع :

ادعت بريطانيا أن الوطنيين يقومون بتحصين قلاع الاسكندرية ، وكانت

بريطانيا تخشى من مجىء كمية من مدفعية كروب إلى العرابيين من ألمانيا فعمدت على مهاجمة الثورة قبل أن تستعد . وكانت تركيا قد قررت أن إرسال قوات عثمانية إلى مصر يخدم المصالح الاستعمارية ويثير عليها العرب . فعرفت بريطانيا إنها لن تواجه إلا المصريين وحدهم وقبل أن يتم استعدادهم . فصممت بريطانيا على احتلال الاسكندرية واتخاذها قاعدة حربية بحرية لعملياتها المقبلة فى مصر . وتقدمت بإنذار يوم ١٠ يونيو سنة ١٨٨٢ بنزع أسلحة قلاع الاسكندرية وتسليمها للأسطول البريطانى قبل مضى ٢٤ ساعة والا فستقوم قطع الأسطول بضربها وباحتلالها .

ولم يكن الثوار المصريون يعتقدون فى إمكانية وصول الجنون البريطانى إلى مرحلة ضرب شعب آمن وفى بلاده ، دون أن يعلن العداء لأحد ، خاصة وأن هذه العملية كانت اعتداء على كل العرب وعلى الخلافة الإسلامية وعلى المسلمين فى كل مكان ، وكان على بريطانيا أن تحسب حساب الهند ، لذلك فإن الثوار المصريين قد اتجهوا إلى الرأى العام العربى والإسلامى وأظهروا له أنهم فى موقف دفاع شرعى عن أنفسهم وعن بلادهم وكان ضرب الاسكندرية يعنى تحررهم من الاتفاقيات الدولية التى فرضت عليهم وخاصة فى مسائل المراقبة الثنائية والديون . وكان فى استطاعتهم أن يغرقوا الدلتا ويوقفوا الملاحة فى قناة السويس ويستنجدوا بالعرب والمسلمين فى كل مكان أن يهبوا إلى نصرة الحق والدفاع عن البلاد .

وإتصل أحمد عرابى بعرب برقة كما إتصل بالشيخ عبد القادر الجزائرى فى سوريا وبأبناء فلسطين وبثوار جنوب الوادى ، بزعامة الإمام محمد أحمد المهدى . واجتمع الثوار للرد على الانذار البريطانى وكان اجتماعا مشهودا وهاما ، إذ أن كل من الخديو ودرويش باشا كان من بين أعضائه وناقشوا الإنذار وقرروا الرد عليه .

لم تأت مصر شيئاً يقتضى إرسال هذه الأساطيل المتجمعة . ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الأميرال ، إلا بعض اصلاحات اضطرارية فى أبنية قديمة .

والطوابى الآن على الحال التى كانت عليها عند وصول الأساطيل . ونحن هنا فى وطننا ومدينتنا ، فمن حقنا — بل من الواجب علينا — أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التى تقول الحكومة الانجليزية إنها باقية بيننا . ومصر « الحريصة على حقوقها ، الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها ، لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ولا أية طابية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح . فهى بذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم إما عن هجوم الأساطيل أو عن إطلاق المدافع على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الأولى على الاسكندرية ، المدنية الهادئة ، مخالفة بذلك لأحكام قانون حقوق الإنسان ولقوانين الحرب .

ورغم ذلك فلقد فتح الأسطول البريطانى نيران مدفعيته القوية على المدينة الهادئة المسالمة ، وكانت الأسلحة غير متكافئة واستمر إطلاق النار حتى انهدمت المدينة فى غالبيتها وأخذت النيران فى التهامها . ووجد الوطنيون ألا محالة من التضحية بالانسحاب من مدينتهم حتى يتمكنوا من حفر الخنادق فى جنوبها ، ومنع المستعمرين من التوغل فى البلاد . ولكن الخديو قرر البقاء وحتى يكون مع البريطانيين عند نزولهم إلى المدينة لإعادة النظام وبأسنة رماح المستعمرين .

٢ — الخداع والحرب :

عجز البريطانيون رغم عددهم وعدتهم وأمام إشتعال روح الحماسة الشعبية وتصميم الوطنيين على الكفاح وإلى آخر فترة ، عجزوا على التقدم جنوبا من

الاسكندرية صوب القاهرة ، واحتالوا باستخدموا الخداع حتى يتمكنوا من الوصول إلى عاصمة البلاد .

واشتعل الرأى العام العربى والإسلامى وعمدت بريطانيا إلى أن تطلب من السلطان مساعدتها فى إعادة الوضع القائم إلى ما كان عليه حتى لا تتأثر حكومته بهذا السيل الثورى الجارف وتزعزع أركان حكمه المحافظ أمام تيار الشعوب .

وظهرت استجابة بالنداءات فعرابى فى سوريا وفلسطين والسودان ، وخشى السلطان على ممالكه ، ولم يتمكن من التراجع فاستمر فى أخطائه ولم يستمع إلى رجال الجامعة الإسلامية ولا إلى الأصوات التى ارتفعت منادية بضرورة خلع توفيق وتأييد عرابى والشعب المصرى . ورغم أن السلطان قد احتج على نزول القوات البريطانية فى الاسكندرية ، الا أنه اقتنع بأنها جاءت لحماية مصالح الدول الأوربية ، والوضع القائم . وطلبت بريطانيا منه أن يعلن عرابى عاصيا وألا يرسل أى قوات إلى مصر إلا بعد الإتفاق معها هى ، خاصة وأن أساطيلها كانت قد أعلنت الحصار على سواحل مصر ، وإستعدت لمنع إنزال أى مقاتل أو مواد حربية إلى ميدان العمليات . وبمعنى آخر وضعت بريطانيا السلطان أمام الأمر الواقع واضطر السلطان إلى مواصلة السير فى الطريق الخاطىء الذى بدأه ودون أن يجد فى نفسه القوة التى تسمح له بالعودة إلى الحق وأعلن الصدر الاعظم عصيان عرابى ، وجاء هذا الإعلان ضربة قوية لمن قاد المعركة معتمدا على الله ، وجاءته من خليفة رسول الله وظل الله على أرضه .

فبعد أن كانت الحماسة الشعبية متدفقة والتأييد شبه مطلق لعرابى حتى بين الجنود الأتراك ، وبعد أن استعد العالم العربى والاسلامى لتأييد ثوار وادى النيل ، بعد كل ذلك وجدوا أن الخليفة ودار الاسلام قد وقفا فى النصف المقابل من المعركة .

وطبعت بريطانيا آلافا من نسخ هذا المنشور وأخذت في توزيعه في كل مكان وحتى في مصر ، وبمساعدة رجال توفيق وعلى رأسهم سلطان باشا . وبعد هذا الهجوم المعنوى أو الدعائى استعدت بريطانيا للزحف على القاهرة ، وبإمكانيات حربية متفوقة ، ملتفة عبر القناة من الجهة الشرقية . وأقام الثوار المصريون خطوط دفاعهم إلى غربى القناة ووقفوا جميعاً مستعدين للموت فى سبيل حرية بلادهم . وجاء الاستعمار بقوات ضخمة ومدربة اختارها من جميع أنحاء الامبراطورية وزودوها بأحدث الأسلحة وأحسن الذخائر ، وجاء بالذهب وأخذ فى توزيعه على ضعفاء النفوس وأنصار الخديو وأعوان الاستعمار . وكانت مأساة فى نفس الوقت ، إذ أن فرقا بأكملها صمدت فى الميدان إلى آخر رجل منها ، بينما استدارت أخرى وولت الادبار. ولم يكن الجنود هم المسئولون عن ذلك بل عادت المسئولية إلى بعض الضباط الذين آثروا الاستمرار فى خدمة الخديو وخدمة السلطان على الاستمرار فى الدفاع عن حقوق البلاد .

وعاد عرابى سرعان إلى القاهرة لكى يحاول الدفاع عنها بمساعدة الصناع والطلبة وأبناء الشعب ولكن الأعيان أظهروا فتورهم وعدم جدوى الاستمرار وإستعدوا الخديو للعودة إلى عاصمة ملكه بحماية أسنة حراب البريطانيين . دخل القاهرة وجلس إلى جواره فى نفس العربة قائد الحملة الحربية البريطانية وسارت العربة بين صفين من الجنود البريطانيين شاكين السلاح ورفع العلمان المصرى والبريطانى وعزفت الموسيقى العسكرية نشيد حفظ الله الملكة قبل أن تعزف السلام الخديو . أنه الاحتلال .

وقبل شريف تأليف وزارة خديوية فى ظل الاحتلال ، وهذا يدل على ميوعة الموقف الذى أجبر الوطنيين الدستوريين من الوسط على التعاون مع الاستعمار ، بدعوى خدمتهم الاوضاع القائمة . أما القوى الرجعية فقد أظهرت

ضعفا وهزالا وخسة حينما فكرت فى تقديم هدية لجنود الاحتلال البريطانيين . وأما الوطنيون فقد سلوا سيوفهم كجنود فى ساحة القتال ، وصدرت الأوامر بتقديمهم إلى المحاكمة ، كما أصدر الخديو أهم مرسوم أصدره فى حياته ويشتمل على ثلاث كلمات « يحل الجيش المصرى » وبعد أن أصدرت المحكمة العسكرية حكمها على عرابى والوطنيين بالإعدام تدخلت بريطانيا لكى تحصل على العفو ، وكانت خبيثة فى تدخلها إذ أنها أوحت إلى بعض ذوى النفوس الضعيفة ومروجى الإشاعات بمادة جديدة ينفثونها للحط من القيمة الوطنية لأحمد عرابى وإشاعتهم أن هذا القائد الوطنى لم يقاتل حتى النهاية واستسلم للبريطانيين ونظير تدخل بريطانيا للعفو هذه . إنه الاحتلال بكل مايشتمل عليه من رجعية ورذائل وخاصة إذا كان الجو قد غلبت عليه الرجعية الشرقية الجامدة .

ونفى أحمد عرابى ومحمود سامى البارودى إلى سيلان ولم يذكر أحد أولئك الأبطال الوطنيين الذين خروا شهداء فى ميدان المعركة فى الوقت الذى أقيم فيه نصب تذكارى للقتلى من البريطانيين وأما المثقفون فقد صدر الأمر بنفيهم كذلك سواء منهم من كان من ذوى الاتجاهات اليمينية أو اليسارية ومن رجال الوسط وخرج الأستاذ الإمام محمد عبده إلى بيروت لكى يتركها فيما بعد ويلحق بأستاذه السيد جمال الدين الأفغانى فى باريس ويتحول من « معتدل » إلى « ثائر » وأما عبد الله النديم الكاتب الوطنى الشعبى فقد اختبأ فى البلاد . والسنوات طويلة وواصل الكتابة وإن لم يتمكن من النشر .

وعمدت بريطانيا إلى حماية مصالحها وتدعيم أطماعها فى مصر وفى كل تلك الكتلة الافريقية التى كانت متحدة معها . وتغير الموقف الوطنى وإمكانيات الكفاح ضد الاستعمار نتيجة لدخول هذا العامل الأجنبى الاستعمارى وسط الكتلة الوطنية نفسها ، وعمله على تفكيكها ، وبكل الوسائل ، والافادة من الموقف وإلى أقصى درجة ممكنة .

الفصل السادس عشر

كفاح الحزب الوطنى

عمل الاحتلال البريطانى على هز كيان المجتمع المصرى ، ومن أساسه ، ذلك أن المصريين قد شعروا بوجود أجنبى يحتل البلاد ، ويصدر أوامره لإدارتها . شعروا بشخصيتهم مستقلة واضحة ، متميزة متبلورة ، ولكن « وضعية » سلطات الاحتلال البريطانى وعلاقتها بالخديو من ناحية وعلاقاتها بالسلطان العثمانى من ناحية أخرى جعل المصريين يسيرون فى كفاحهم الوطنى حسب خطوط معينة . وكانت عمليات كفاحهم متصلة أشد الاتصال بالوضعية الدولية لمصر من ناحية وبالشعور العام الإسلامى من ناحية أخرى ، كما أن المعارك الوطنية الداخلية ، المتعلقة بالحياة النيابية والدستور ، أى بعلاقة المواطن بحاكمه قد تأثرت كذلك بوجود السلطات البريطانية وبعلاقة المصريين بالدولة العلية .

١ ـ الكفاح الوطنى والدولة العثمانية :

صعب على أبناء البلاد أن يجاهروا بعدائهم لسلطات الاحتلال البريطانية فى الظروف التى سادت فى مصر فى الثمانيات . وكانت بريطانيا قد نزلت إلى مصر لحماية « الوضعية » القائمة ، أى الاحتفاظ بالأوضاع كما هى ، أى الابقاء على سلطات الخديو كاملة وفى ظل السيادة العثمانية . أدعت أنها جاءت لاستتباب الأمن والنظام ومنع الفوضى التى قامت بها العناصر الوطنية ، ومعنى ذلك أن أى مطالب بتغيير الأوضاع التى اتفقت العناصر الوطنية على فسادها كان يعنى الاصطدام بالقوة الشرعية وبقوات الاحتلال . أن هذا التحالف بين قوات الاستعمار وبين القوة الرجعية بالبلاد اضطر المصريين إلى أن يخفضوا أصواتهم ويتقدموا بمطالبهم فى هدوء وسكون وإحترام ، راجين متوسلين التكرم والأمر بالعطف من ذوى

السلطان . وخسرت الحركة الوطنية فى مصر ، ولمدة سنوات ذلك البريق الثورى اللامع المضىء الذى أنار الطريق وشحذ الهمم وكتل الشعب فى أثناء الثورة العرابية . أما فى خارج مصر فقد كانت أصوات الزعماء والمثقفين المنفيين تدوى فى العالم معلنة « عدم شرعية الاحتلال البريطانى وضرورة حصول المصريين على حقوقهم الدستورية ، وبالتالى مشاركتهم فى إدارة شئون بلادهم » وحتى فى هذه العملية لم يكن فى وسع الزعماء المثقفين أن يقوموا بحركتهم الدعائية على أتم وجه ، وذلك نظراً لعلاقة « القضية المصرية » بكل من بريطانيا والسلطان .

وخشيت العناصر الوطنية من أن تتفرس السلطات البريطانية فى مصر تفرسا تاما قد يؤدى إلى تغيير وضعيتها بالنسبة للدولة العثمانية . كانت الإشاعات تسرى بأن الاحتلال البريطانى سيتحول إلى حماية ، وكان الوطنيون يعلمون عدم قدرة الدولة العثمانية على معارضة ذلك بالاحتجاج . وعرف الوطنيون أن الموقف الدولى بما يشتمل عليه من تنافس فرنسى بريطانى قد يساعدهم على كسب معارضة فرنسا لأى مشروع بريطانى يهدف تغيير وضعية البلاد . وكانت لفرنسا مصالح عديدة فى مصر : مصالح ثقافية ومصالح اقتصادية ، بل ومصالح استراتيجية تتصل بقناة السويس . إن هذه العوامل الثلاث : الدولة العثمانية وفرنسا وسلطات الاحتلال البريطانى قد جعلت العناصر الوطنية بل أجبرتها على تحديد طبيعة المعركة التى ستنزل إليها ، فهى معركة تهدف قبل كل شىء منع بريطانيا من إعلان حمايتها الرسمية على مصر . ومعنى ذلك الاصرار على العلاقة الوثيقة القائمة بين مصر والدولة العثمانية . فمصر جزء لا يتجزأ من الدولة العثمانية من الناحية الدولية وتخضع خضوعا تاما للسلطات الروحية لخليفة المسلمين ، وبالتالى لايحق لبريطانيا أن تفعل أى شىء فيها إلا بموافقة السلطان . وكان على العناصر الوطنية كذلك أن تفيد من التنافس الفرنسى البريطانى لكى تدعم مركزها فى النقطة الأولى الخاصة

بالوضعية الدولية لمصر من ناحية ولكى تشغل الدبلوماسية البريطانية وتلهيها فى مشكلات قانونية دولية واقتصادية وثقافية مع حكومة الجمهورية الثالثة .

وكان نزول القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس بغير موافقة صاحب الحق الشرعى ، وموافقة الدول التى تشترك سفنها فى المرور من القناة ، وفرضها الرقابة على الصحف المصرية ، ومنع صدورها ، وخاصة ذلك العدد من الصحف التى كانت لها صلة بفرنسا ، من المشكلات التى أثارتها أمام الاحتلال البريطانى لمصر . وأخذت هذه العناصر الوطنية شكل المعارضة الصريحة تجاه السياسة الجديدة التى بدأت بريطانيا فى رسمها وخاصة بعد مجيء اللورد دافرين إلى القاهرة وكتابته تقريره المفصل عن حالة البلاد . استغلت العناصر الوطنية السلطات التى منحها اللورد كرومر القنصل العام البريطانى لنفسه فى مصر لكى تفضح سياسة بريطانيا . وأفادت كذلك من تفاقم الحالة بالسودان ومن تعيين المستشار المالى لمصر ومن إلغاء مجلس النواب ومن لائحة تنظيم المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٢ ، أفادت من كل ذلك لكى تفضح الحماية المقنعة لبريطانيا على مصر . وتابعت العناصر الوطنية الموجودة فى المنفى أنباء انتصارات المهديين فى السودان على قوى الحكومة الرجعية وعلى الحملات البريطانية المتعددة وتفاءلت أكثر من اللازم حتى تنبأت بقرب اجتياح قوات الثورة المهدية لصعيد مصر وتخليصها أرض الكنانة من حكم الاستعمار الأجنبى . ولكن علينا أن نلاحظ أن الحركة الوطنية بالداخل كانت قد أصيبت بعجز شبه تام نتيجة سيطرة سلطات الاحتلال على مصر ، وأن عناصر الثوار فى المنفى لم تتمكن أصواتها المبحوحة من التغلغل فى البلاد وهزها ، وإخراجها من هذه الوضعية المعقدة . ولكن علينا أن نقول إجمالا أن العناصر الوطنية قد استمرت فى تعلقها بالدولة العثمانية وحاولت الإفادة من التنافس البريطانى الفرنسى فى هذه الفترة .

ولقد أظهرت القوات المصرية الموجودة فى إقليم هرهر ، فى بلاد الصومال والقوات المصرية الموجودة فى مديرية خط الاستواء ، وأرغندة الحالية ، روحا وطنيا وثوريا حين رفضت التسليم للسلطات البريطانية والانسحاب من الأقاليم التى عاشت فيها وامتزجت بأهلها وشعرت بأن الله يوحد بينها وبين مصر . ولكن هذه المواقف الوطنية لم تعط نتيجة إيجابية أمام مدافع البريطانيين الرشاشة التى استندت إلى أوامر عالية خديوية طلبت من هذه القوات الانسحاب والعودة حسب أوامر المحتلين .

وظلت الدولة العثمانية الدولة صاحبة السيادة ودولة الخلافة الاسلامية هى الموئل والمنقذ حين ظهر زعيم وطنى ينادى بأننا أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا .

٢ - مصطفى كامل :

تكاتفت الظروف والأوضاع القائمة فى مصر فى أوائل عهد الاحتلال وتعاونت لاخراج زعامة وطنية أصلية قامت بدورها كاملا فى الكفاح ضد الاستعمار . وركزت شخصية مصطفى كامل الزعيم المصرى الشاب الحركة الوطنية فى أيديها وكرست لها حياتها .

وساعدت « الوضعية » الخاصة بمصر وقضيتها فى ذلك الوقت على أن يتولاها رجل من رجال القانون ، من رجال الحقوق . وكان عليه فى كفاحه السياسى أن يتجه إلى الرأى العام العالمى وإلى أبناء البلاد . ووجهه ذلك إلى ضرورة النزول إلى ميدان الاعلام والصحافة . إنه مصطفى كامل الذى بدأ حياته طالبا بكلية الحقوق ، حقوق الأفراد ، وحقوق الدول ، وتطوع لكى يدافع عن قضية مصر والمصريين بدأ فى الكتابة فى مجلة المدرسة واتصل بالسيد عبد الله النديم وتأثر بآرائه الجريئة

الثورية . وكان يشعر بثقل العبء الملقى على كواهله كمثقف فعمل سريعاً وحاول أن يصل إلى نتيجة سريعة . كان شعلة من الحماس والذكاء فى دراسته التى اجتاز مراحلها بسرعة وفى حياته العامة وكان شمعة أضاء نورها سريعاً وعمل على تبديد الظلمات . استمرت دراسته القانونية فى فرنسا وساعده ذلك على الاتصال بالآراء المتحررة وبرجال الصحافة وبالنواب الفرنسيين . نشر المقالات والأحاديث فى جريدة « جازيت دى تولوز » وفى جريدة « الاكلير » وفى غيرها ، ودرس المسألة المصرية من جذورها وخاصـــة الأسس القانونية الدولية ، كما درس المسألة الشرقية وعلاقة الدولة العثمانية بالدول الغربية . لقد تحدث مع شخصيات هامة وتعرف على مدام جوليت آدم وأخذ ينظم الخطب والمحاضرات العامة عن القضية الوطنية فى باريس وفى تولوز وفى فينا . سافر إلى ألمانيا والنمسا والآستانة وتخلل هذه الرحلات التى استغلها فى الدعاية لقضية الوطنية ، زيارات لمصر . وكان بحيث إن الثغر يبشر بموجة من الحماس والوطنية . وسرعان مانظم الاحتفالات والمحاضرات العامة . والخطب الحماسية ينظمها وجهاء البلاد ويشرح هو فيها الأوضاع الوطنية والدولية. وكانت هذه الخطب تستمر بالقاهرة وتلقى تجاوباً كبيراً من العناصر الوطنية وخاصة فى أواخر التسعينات ، حين تأزمت الأوضاع الدولية من جديد بين بريطانيا وفرنسا بشأن مشكلة فاشودة .

وكانت بريطانيا قد عملت بعد فصلها السودان عن مصر على إعداد حملة مصرية بقيادة بريطانية لإعادة التوغل فى السودان وانتهزت فرصة هزيمة الجيوش الإيطالية المتوغلة من مصوع غرباً صوب كسلا فى مارس سنة ١٨٩٦ ؛ لكى تسرع بإصدار أوامرها بتقدم القوات المصرية المرابطة فى وادى حلفا لاستعادة إقليم دنقلة ، إبعاداً لقوات الامبراطورية المهدية عن الإيطاليين أصدقاء بريطانيا فى شرق السودان وشغلا لهم عن تحالف مع قوات الحبشة التى أذاقت الإيطاليين مرارة الهزيمة .

وكانت فرنسا قد أسرعت فى ذلك الوقت بإرسال حملة القومندان مارشال من غرب أفريقية صوب أعالى النيل فى فاشودة ، ورتبت الأمر لكى يتصل فيا بعد عن طريق الحبشة بساحل الصومال الفرنسى ، وكان هذا يعنى أن الخطة الفرنسية هدفت قطع أفريقية من الغرب إلى الشرق فى الوقت الذى حاولت فيه بريطانيا أن تقطع هذه القارة من الشمال إلى الجنوب ، من وادى حلفا جنوبا مع النيل إلى أوغندة وتتم بذلك خط القاهرة رأس الرجاء الصالح . إن هذا التقاطع فى خطوط سير الحملات الحربية يعنى الحرب ، وهى ما كادت تصل إليه كل من بريطانيا وفرنسا سنة ١٨٩٨ مع حادثة فاشوده . إنه مجال خصب للعناصر الوطنية يمكنها أن تضرب به انجلترا فى وادى النيل إذا ما وقفت إلى جانب فرنسا أو إذا ما استغلت هى موقف فرنسا . فإذا أضفنا إلى ذلك أن بريطانيا قد استغلت الميزانية المصرية لإرسال حملة دنقله بدلا من البدء فى خزان أسوان ، وأضفنا إلى ذلك موقف المحاكم المختلطة من هذه المشكلة، وموقف الخديو عباس الثانى من حرب السودان ، وموقف القومندان مارشال نفسه حين أعلن فى فاشودة أن هذه البلاد غير خاضعة للعلم البريطانى واجباره الجنرال كتشنر سردار الجيش المصرى على أن يعلن أن منطقة فاشودة وأعالى النيل هى أراضى مصرية وأنه يمنع باسم صاحب البلاد أية قوة جنبية من رفعها علمها عليها ، واضطرار الجنرال البريطانى وهو يرتدى الكسوة العسكرية المصرية إلى رفع العلم المصرى على أعالى النيل — إذا رأينا كل ذلك يجد أن الموقف كان يوجه القيادة المصرية فى ذلك الوقت إلى أن تطالب ببحث « المشكلة المصرية » بكل أصولها وفروعها من جديد هذا ما قام به مصطفى كامل وحاول أن يصل عن طريقه إلى نتيجة ايجابية مستندا فى ذلك إلى حقوق السيادة العثمانية على مصر وحقوق مصر على السودان . وحاول أن يضرب بريطانيا بفرنسا ويخرج ظافرا من المعركة. ولكن

خطأ فنيا وقع فى العملية ذلك أن استناده إلى موقف فرنسا كان على غير أساس ، إذ أن فرنسا كانت طامعة فى الإرث المصرى مثلها فى ذلك مثل بريطانيا ، وكان موقف ألمانيا المهدد لفرنسا فى أوربا من ناحية وتشجيعها لثورة جنوب أفريقية ضد بريطانيا من الناحية الثانية يدفع فرنسا إلى التراجع أمام أى خطر يهدد بنشوب حرب مع بريطانيا فى ذلك الوقت .كان من السهل على الدول الاستعمارية أن تتعاون فيما ؛ فيما بينها وأن تتقاسم الأسلاب خاصة إذا كانت الظروف تجبرها على الخوف من الحرب ، على أن تسوى مشكلاتها الاستعمارية فيما بينها وهذا ما حدث بين بريطانيا وفرنسا فى اتفاقية تقسيم مناطق النفوذ فى أفريقية بذلك الخط الذى يسير مع خط تقسيم المياه بين حوض النيل والكونغو والذى بنت عليه بريطانيا اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان .

ونجحت بريطانيا فى تسوية مشكلاتها مع فرنسا وأجبرت الحكومة المصرية على التوقيع على اتفاقية الحكم الثنائى للسودان . ويمكننا أن نقول أن بريطانيا قد وقعت على هذه الاتفاقية مع بريطانيا . وظهر أن فرنسا قد تراجعت من العملية وأخذت العناصر الوطنية وعلى رأسها مصطفى كامل فى الاحتجاج على هذه الاتفاقية الجائرة . وعلى فضحها لأنها لا تستند إلى سند قانونى أو دولى . ولكن الحقوق كانت فى حاجة إلى قوة مادية تدعمها وتدافع عنها وتنفذها ، وافتقرت الحركة الوطنية فى ذلك الوقت إلى هذه القوة .

وشعر مصطفى كامل بعد هذه العملية ، عملية فاشودة ، بضرورة اعتماده على القوى الوطنية فى مصر نفسها . وشعر بضرورة إيقاظها من سباتها وإنارة الطريق أمامها وشحذ همتها لكى ينزل بها إلى المعركة . شعر أنه فى حاجة إلى رأى عام مصرى ، علاوة على اعتماده على الرأى العام الدولى . فقرر فى سنة ١٩٠٠ إصدار جريدة وطنية يؤدى بها رسالته . ونفذ مشروعه وظهر « اللواء » ومن الاسم

يمكننا أن نعرف هدفا جزيئاً ، إنه دفاع عن العلم المصرى . عن حق البلاد كدولة متميزة عن غيرها . واستتبع ذلك كتابة المقالات التى هدفت زيادة الوعى القومى ونشر التعليم وإحياء الصناعة ومن ذلك وصل إلى ضرورة مشاركة الشعب فى الحكم حتى لا يكون الخديو وحيداً أمام السلطات البريطانية ، وتتمكن العناصر الوطنية ، عن طريق الدستور من مساندته فى القضية الوطنية . ومع الأيام زاد الوعى القومى وشعرت بريطانيا بحرج موقفها فى مصر وزيادة هذا الحرج على مر الأيام . ولكن اشتداد ساعد الحركة الوطنية فى مصر جاء فى وقت حرمت فيه القضية المصرية من تأييد الحكومة الفرنسية نتيجة لمصالحها الاستعمارية . وكانت مشكلة المغرب ومراكش وازدياد الأطماع الفرنسية الاستعمارية فى هذه المنطقة سببا أساسيا لاتفاق فرنسا وديا مع بريطانيا ، إبعاداً لألمانيا عن المغرب ووادى النيل ، وتمكينا للسياسة الفرنسية فى شمال غرب افريقية والسياسة البريطانية فى شمال شرق هذه القارة ، أن الظروف الدولية هى التى وجهت كل من فرنسا وبريطانيا إلى عقد هذا الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ ومع هذا الاتفاق سارت المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والثقافية والمعنوية . لقد أطلق هذا الاتفاق يد بريطانيا فى مصر وأطلق يد فرنسا فى المغرب ويهمنا منه أن الحركة الوطنية ومصطفى كامل على رأسها قد شعرت أن اعتمادها سيكون على المصريين قبل كل شىء ، دون تنامى حقوق الدولة العثمانية ، وعلاقتها بمصر .

وزاد مصطفى كامل من نشاطه وجاءت حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦ لكى تزيد إشعال النار فى قلوب المصريين . وهى حادثة مشهورة ظهر فيها تحكم البريطانيين وتفرسهم فى مصر دون اعتبارهم أية قيمة لأبناء البلاد . قام مصطفى كامل بكتابة المقالات عن هذه الحادثة واتصل بالرأى العام العالمى وثارت ضجة التهويه

باستقالة اللورد كرومر واختيار بريطانيا للسير الدون جورست لكى ينفذ سياسة أكثر لينا تجاه المصريين . لقد نجحت الحركة الوطنية فى حادثة دنشواى فى إبعاد صانع « مصر الحديثة » والحاكم الفعلى للبلاد منذ ربع قرن ، وقوى ذلك فى ساعد الحركة الوطنية ورجالها الذين أصدروا نسختهم باللغة الانجليزية واللغة الفرنسية لجريدتهم اللواء العربية .

كان هذا العبء ، عبء الكفاح عن قضية البلاد أقوى من أن تتحمله كتفى رجل واحد ، خاصة إذا كانت حواسه مرهفة وكان بنيانه رقيقا . فاحـــترق مصطفى كامل وهو فى سن الشباب وانتقلت قيادة الحركة الوطنية والإشراف على كفاح الحزب الوطنى إلى زميله ورفيقه فى الكفاح ، إلى محمد فريد الذى كرس حياته لمصر مثل زعيمه . ومع هذه القيادة الجديدة ومع تطور الموقف الدولى استمر كفاح الحزب الوطنى فى ظروف معينة وإن كان قد حافظ على مبدأه الاساسى ، بأن حزب الجلاء وأن مصر للمصريين .

٣ — محمـــد فريـــد :

كان محمد فريد قد زامل الزعيم مصطفى كامل فى حركة الكفاح الوطنى منذ أيامه الأولى وكان تكوينه يشبه تكوين مؤسس الحزب الوطنى . إذ أنه كان من رجال الحقوق ورفض الاشتغال بالمناصب الحكومية وفضل عليها مهنة المحاماه . وقد انتخب رئيساً للحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل وأثبت أنه أصلح رجل للقيادة الوطنية فى مصر حتى إعلان الحرب العالمية الأولى .

وواصل محمد فريد كفاح مصطفى كامل وواصل الخطابة وكتابة المقالات وتوضيح وجهة النظر الوطنية وفى كل مناسبة . احتج على الاحتلال البريطانى وطالب بحرية الصحافة وبإلغاء المحكمة المخصوصة ، كما إحتج على تصريحات وزارة الخارجية البريطانية ، منذ الايام الأولى لرئاسة الحزب الوطنى وطالب باستقالة

هذه الوزارة إذ أنها لا تصلح للعمل . وحاول تدعيم جريدة اللواء فاسند رئاسة تحريرها إلى الشيخ عبد العزيز جاويش وتمكن عن طريق هذه الصحيفة من السمو بالرأى العام الوطنى فى مصر فى معركة الكفاح ضد الاستعمار الخارجى وضد الإقطاع الداخلى .

وكانت عملية الترابط بين الحركة الوطنية فى مصر والدولة العثمانية تتأثر إلى حد بعيد بالأحداث الداخلية بالدولة العثمانية نفسها . ولم تكن مشكلة إعطاء دستور لمصر من المشكلات العويصة التى تطالب بحل سريع مادامت الدولة العثمانية نفسها تخضع لحكم فردى أوتوقراطى . ولكن الظروف تبدلت فى الدولة العثمانية التى تمنت رجوع الدستور منذ إلغائه فى أوائل عهد السلطان عبد الحميد الثانى . وزاد احتكاك العناصر الوطنية العثمانية بالآراء الغربية سواء من طريق اتصالها بنظريات الحكم الحديثة فى أوروبا الغربية أو اتصالها بها عن طريق الخبراء والبعثات الأجنبية بالدولة العثمانية نفسها . ولقد أثمر هذا الاحتكاك وأعطى بنتائجه مع تكوين جمعية تركيا الفتاة التى تمكن رجالها سنة ١٩٠٨ من إجبار السلطان عبد الحميد على إعلان إعادة العمل بدستور مدحت باشا بعد أن عطله مدة إحدى وثلاثين سنة .

وكانت الدولة العثمانية قد تطورت فى خلال هذه الفترة وأعيد العمل بالدستور العثمانى دون ادخال أى تعديل عليه ولكن المهم هو رجوع مبدأ المساواة المدنية بين المواطنين بالامبراطورية العثمانية دون نظر إلى جنسهم أو دينهم . فالكل عثمانيون ولهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات وفى جميع أنحاء الدولة العثمانية . ولكن ألا يؤثر ذلك فى علاقة الفرد بالفرد بمصر ؟ أو علاقته بالحاكم مادامت مصر جزء لا يتجزأ من الممالك العثمانية ؟

لقد فوجىء السلطان عبد الحميد بحركة تركيا الفتاه . ووافق مرغما على

إعادة العمل بالدستور . وكان يفكر فى ضرورة التخلص منه ، أو وقف العمل به فى أقرب فرصه .

وكذلك الحال بالنسبة لمصر . حقيقة أن الخديو عباس الثانى كان يحتاج إلى الحركة الوطنية لكى تسانده ضد سلطات الاحتلال ، ولكنه لم يكن يوافق على أن تشاركه الحكم . لقد كانت مصر قبل سنة ١٩٠٨ مجالا للنشاط رجال الجمعيات السرية فى الدولة العثمانية اذ أن أيدى السلطات العثمانية كانت لا تتمكن من النزول إليها نظرا لوجود شخصية خاصة لمصر ولوجود سلطات الاحتلال البريطانى . فكان هؤلاء الرجال يعملون من مصر ضد نظام الحكم الفردى بالدولة العثمانية . أما وقد أعيد العمل بدستور مدحت باشا فى الدولة العثمانية فإن الموقف فى مصر قد انقلب رأسا على عقب، فموافقة الخديو عباس الثانى على إعطاء الحقوق الدستورية للمصريين يعنى إنهاء الشخصية الخاصه لمصر . ويؤثر بالتالى على سلطاته وعلى تاجه وأريكته الخديوية . فمن المنطق اذن أن يصبح عباس الثانى من أعداء الدستور فى مصر وخاصة بعد ثورة تركيا الفتاه . وكذلك الحال بالنسبة لسلطات الاحتلال البريطانية فقد كانت تسير وفق مخططات معينه تهدف فصل مصر عن الدولة العثمانية والسير بنظمها وإدارتها وفق سياسة الامبراطورية البريطانية . كانت تشجع العناصر الوطنية العثمانية على العمل فى مصر قبل سنة ١٩٠٨ لكى تناوىء بذلك الدولة العثمانية وتصرف أنظارها بمشكلاتها الداخلية عن الاهتمام بالمسألة المصرية . أما موافقتها بعد سنة ١٩٠٨ على سريان الدستور فى مصر فكان يعنى تدعيم الصلة التى تربط مصر بالدولة العثمانية وإظهار السلطات البريطانية فى مصر بمظهر الدخلاء المتطفلين فى أحد قاليم هذه الامبراطوريه . ولذلك فان بريطانيا قد حاربت الحركة الدستورية فى مصر بعد سنة ١٩٠٨ بشكل لم تره القوات الوطنية المصرية من قبل . فيمكننا أن نقول إذن بأن مصالح

سلطات الاحتلال الاستعمارية والحكم الفردى الرجعى قد أنفقت سنة ١٩٠٨ على محاربة الحركة الدستورية الوطنية .

وكان من الطبيعى أن يقوم محمد فريد بدوره كاملا فى المطالبة بإعطاء دستور للبلاد تمشيا مع الحالة التى سادت الامبراطورية العثمانية والتى كان من مصلحة الحركة الوطنية أن تسايرها فى كفاحها ضد قوات الاحتلال . وأخذت حركة الحزب الوطنى شكلا جماعيا فى مطالبتها بالدستور - وكانت هذه النقطة سبب خلاف عويص نشأ بين الحزب الوطنى وبين عباس الثانى . وبعد أن كان على رجال الحزب الوطنى أن يكافحوا ضد سلطات الإحتلال البريطانية ، ويحاولوا فى نفس الوقت اكتساب الخديو إلى صفوفهم ، كهمزة وصل تربطهم بجيرانهم العرب والمسلمين ، أصبح عليهم أن يكافحوا ضد الاستعمار والرجعية فى نفس الوقت .

ولقد حاول السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٩ أن يتآمر من جديد على الدستور ، ولكنه فشل وعزل وتولى أخاه محمد رشاد العرش مكانه باسم محمد الخامس ، وأثرت عمليات الجذب والدفع هذه فى عاصمة الامبراطورية على قطاع هام من كفاح المعسكر الوطنى داخل مصر ، لقد أثرت على بريطانيا وأثرت على الخديو وأثرت كذلك على محمد فريد . وإذا كانت المشكلة الدستورية هى أهم مشكلة أو من أهم المشكلات فى القسطنطينية فى ذلك الوقت . فقد كانت بالنسبة لمصر مشكلة ثانوية مادام الصراع متبلور بين المصريين والبريطانيين ، بين الوطنيين والمستعمرين .

وظل المبدأ الأساسى للحزب الوطنى هو مبدأ الجلاء ، طالب به محمد فريد فى كل مناسبة ، فى خطبه ومقالاته واتصالاته بالشخصيات . كما ظل موقف الحزب الوطنى صريحا واضحا من الحكم الثنائى الانجليزى المصرى أسما ، والبريطانى فعلا بالسودان . لأن هذا الحكم الذى طبقته بريطانيا نتيجة لاتفاقية سنة ١٨٩٩ كان

باطلا قانونا ، أصلا وشكلا. ولذلك فإن الحزب الوطنى لم يعترف بهذه الاتفاقية ولم يعترف بالتالى بكل ما يترتب عليها ، وهكذا أصبح « الجلاء » والسودان هدفا الحزب الوطنى. وواصل محمد فريد كفاح مصطفى كامل لتوجيه وتنمية الرأى العام الوطنى كقوة أساسية ضرورية لنجاح القضية الوطنية. فواصل عملية إنشاء المدارس الشعبية ، وافتتاح مدارس ليلية . والاهتمام بنقابات العمال وعمل على تكتيل الشعب فى مظاهرات تخرج فى المناسبات الوطنية وتسمع أصواتها الغاصبين . وكلما زاد الحزب الوطنى ومحمد فريد من نشاطه زاد رجال الاحتلال وسلطاته من تنكيلهم وطغيانهم ؛ لقد ألغوا جريدتى « ليتندار جيبشيان » و« ذى اجبشيان استاندارد » ، وعملوا على تقييد حرية الصحافة وأصدروا الإنذارات لجريدة « اللواء » ، ولكن ذلك لم يفت فى عضد الرجال الوطنيين .

وجاء عام ١٩١٠ لكى يشهد العالم مشروعا من أخطر المشروعات الاستعمارية فى مصر إنه مشروع مد امتياز شركة قناة السويس الذى حاول به الاستعمار تثبيت أقدامه فى البلاد ، وإطالة عمر استغلاله الاقتصادى والاستراتيجى . وقام الحزب الوطنى بدوره حيال هذا المشروع الذى أنتهى أمره بالرفض والذى جر فى أذياله مقتل بطرس باشا غالى واستمر محمد فريد فى إسماع صوت مصر فى الخارج فى مؤتمر السلام فى استكهولم وعلى صفحات الجرائد وفى مؤتمر بروكسل وطالب بالجلاء وبإنهاء الحكم البريطانى فى السودان وأشار إلى إمكانية إعلان حياد مصر وطالب بضرورة منح دستور البلاد . وكان يعود إلى مصر لكى يعرض فى احتفالات علنية على أبناء البلاد ما قام به فى الخارج .

عمل الاستعمار على اضطهاد محمد فريد والنيل منه ، فقدمه للمحاكمة من أجل مقالة كتبها حول « تأثير الشعر فى تربية الامم » وسجن محمد فريد، كما تعطلت جريدته عن الظهور لمدة ثلاثة أشهر . ولم يفت ذلك فى عضده فأصدر جريدة

الشعب . ولكنه حوكم مرة ثانية واضطر إلى السفر إلى المنفى سنة ١٩١٢، وأصبح عليه أن يقود الحركة الوطنية من الخارج من الاستانة وباريس وجنيف ومن السويد . وبلجيكا فى الوقت الذى تمكنت فيه سلطات الاستعمار من وقف إصدار جريدة اللواء والشعب سنة ١٩١٤ .

لقد ضحى محمد فريد بصحته ووقته وماله من أجل « قضية مصر » وضحى حتى آخر وقت وفى السنوات السابقة لإعلان الحرب العالمية الأولى خرجت المشكلة عن كونها علاقة مصر بالدولة العثمانية أو علاقة المصريين بالخديو إلى مرحلة أخرى اجتاحت الشرق الأدنى بأكمله ، يمكننا أن نسميها أجمالا بمشكلة الاختيار بين العروبة والإسلام .

(٤) بين العروبة والاسلام :

كانت حركة النهضة والبعث الحديث قد انبعث فى الشام فى نفس الوقت الذى انبعث فيه فى مصر . وإذا كانت حركة التقدم العلمى والأدبى وما صاحبها من ترجمة وتأليف منذ عصر محمد على قد اعتمدت على عناصر مصرية ، فإنها قد جاءت فى الأقاليم السورية نتيجة لاتحاد هذه الإقاليم مع مصر ولإعلان سياسة التسامح الدينى ، أى العلمانية ، والسماح لبعثات التبشير البروتستانية منها والكاثوليكية بالنشاط والعمل . ولقد أهتمت هذه البعثات التبشيرية بحضارة العرب وتراثهم مما ساعد على نمو الشخصية العربية مرة جديدة فى الشرق الأدنى . ونصل إلى نهاية القرن العشرين لكى نجد مصر والشام قلعتين من قلاع العروبة فى الشرق الأدنى رغم اختلاف ظروف كل منهما عن ظروف الأخرى . ذلك أن وجود [illegible] من ناحية ووجود قوات الاحتلال البريطانى من ناحية أخرى فى مصر تعاونا على أن تميل الحركة العربية فى مصر صوب دار الخلافة [illegible] أنها كانت حركة عربية أصيلة ولا يمكنها أن تتنازل عن [illegible] أو [illegible] . أما فى سوريا فكان

نمو الطبقة الوسطى ومحاولتها إيجاد مجال حيوى لها فى إقليمها ، أكبر عامل يدفع بها دفعا إلى الاصطدام بسلطات الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية .

وكان على المصريين أن يزحزحوا البريطانيين ليتموا نموهم الإجتماعى ، وكان على السوريين أن يزحزحوا الأتراك ليصلوا إلى الهدف . كان على المصريين أن يناشدوا دولة الخلافة الإسلامية معاونتهم ضد البريطانيين ، ووجدت الحركة العربية فى الشام الا نصير لها فى الخارج ألا تلك الدولة الديمقراطية الدستورية فى غرب أوربا ، الدول المعادية للدولة العثمانية ، الدول الاستعمارية .

وهذا التباين الواضح بين الحركتين دفع بكل منها إلى الحذر من الأخرى ، فقد نظر رجال الجمعية العربية الفتاه إلى رجال الحزب الوطنى على أنهم من أنصار الرجعية ، أنصار الدولة العثمانية ، ونظر معظم رجال الحزب الوطنى إلى رجال الجمعيات العربية على أنهم على صلات غير بريئة مع الدول الاستعمارية الغربية ، وكان مثل رعاية سلطات الاحتـــلال البريطانى بمصر لرجال الحركات العربية والحزب اللامركزية شاهداً على صحة حدس رجال الحزب الوطنى ، وزاد الطين بله علاقة بعض المصريين من أنصار الرجعية وأعوان الاستعمار بدار المندوب السامى البريطانى رغم أنهم كانوا يعملون باسم الحركة العربية ، ومنهم فارس نمر ، صاحب المقطم .

سارت الحركة العربية إذن مع نموها متجهة صوب العلمانية ، الدين لله والوطن للجميع . فى الوقت الذى اشتد فيه ارتباط الوطنيين فى مصر بحركة الجامعة العربية وبدار الخلافة . ولكن ، ألا يمثل ذلك خطراً على المعسكر الوطنى فى مصر ما دامت هناك عناصر وطنية تدين بغير الإسلام ؟

لقد استغل الاستعمار هذا الموقف فى مصر وأوعز بأن الحركة الوطنية تعنى إخضاع الأقلية المسيحية لحكم إسلامى يتفرس فيها . ونسى أن لهذه الطائفة

نظمها وأملاكها وأوقافها الخاصة علاوة على اشتراكها في الأهلية المسلمة في الشئون العامة للبلاد ودون تمييز .

كادت هذه السياسة أن تؤدى إلى تصدع داخلى فى المعسكر الوطنى وتظهر تنافساً بل عداء يوازن بين محصلات قوى العناصر الوطنية ويوفر على الاستعماريين مهمة محاربتها . ولذلك فقد اضطر رجال الحزب الوطنى إلى العمل على لم الشمل وتكتيل الصفوف خاصة وأن المستعمر واقف على الأبواب بل يقيم فى وسط الدار .

ونجح الحزب الوطنى فى هذه المهمة وسنرى كيف يتعاون بل يتحد الصليب مع الهلال فى الكفاح ضد الاستعمار، إن كان الشكل العام واللون الغالب على الحركة الوطنية فى مصر قد واصل سيره مستظلة بظل الإسلام .

عاد اللورد كتشنر إلى مصر بعد وفاة السير الدون جورست واحتل منصب المندوب السامى البريطانى . فكان رجل يعرف مصر منذ سنة ١٨٨٢ ويعرف السودان ويعرف فلسطين ويعرف الهند وشعر بأن الإسلام عامل فعال وأساسى فى البنيان العاطفى أو المعنوى للمنطقة . ورأى اللورد كتشنر تفوق النفوذ الألمانى فى الامبراطورية العثمانية ورأى خطر هذا النفوذ على الطريق البرى الموصل إلى الهند ، وعلى الهند نفسها . كما شعر بخطورة نفس النفوذ على مصر وعلى قناة السويس. وكانت الدولة العثمانية تحاول تكتيل المنطقة بجمع كلمة العالم الاسلامى حول دار الخلافة سائرة فى ذلك على سياسة الجامعة الاسلامية وهادفة من ورائها إلى تطويق العالم العربى بالعالم الاسلامى وخلق المشكلات أمام روسيا وفى وسط آسيا وأمام فرنسا فى شمال أفريقية وأمام بريطانيا فى الهند . كانت عملية تكتيل القوى الوطنية وكفاح ضد الاستعمار البريطانى الفرنسى وتسير فى وفاق مع السياسة الألمانية. كان كتشنر يعرف خطورة العامل الإسلامى على المنطقة ووجد

من ناحية أخرى أن هناك قلب الامبراطورية العثمانية العربي الذى يتحرك فى اتجاه انفصالى عنها ، أى صوب الخارج ، فأراد اللورد كتشنر أن يستفيد من هذه الحركة العربية لكى يضرب بها حركة الجامعة الإسلامية . وستثمر سياسته بعد إعلان الحرب العالمية الأولى ودخول تركيا الحرب إلى جانب دولتى الوسط ، رغم أن بذور السياسة كانت موجودة وتمهيدها ودعاتها منذ عودته لمصر .

لقد اختفت المظاهر الأولى للصداقة العربية التركية بعد سنة ١٩٠٩ : اتهم العرب الأتراك بأنهم يحاولون السيطرة عليهم وكبتهم ، ورأى رجال الاتحاد والترقى أن العرب يحاولون تفكيك الدولة فى وقت عصيب تواجه فيها ثورات داخلية وحروب خارجية ، وفى طرابلس الغرب ، واليمن ، والبلقان ، زاد الحماس فى نفوذ كل من الأتراك والعرب وشعر الأتراك أنهم مسئولون عن سلامة الدولة وعن تكتيل العالم الإسلامى معهم ورأى العرب فى ذلك محاولة لتتريكهم والقضاء على قوميتهم العربية ولغة الضاد لغة القرآن. لقد شعر بعض العرب بضرورة حصولهم على حقوقهم الاقليمية داخل نطاق الدولة العثمانية وعملوا على تحقيق ذلك، وشعر آخرون بأحقيتهم وأولويتهم فى إدارة شئون بلادهم بل شئون العالم الإسلامى أكثر من أحقية آل عثمان إنها قيادات جديدة تظهر فى الميدان ، جمعيات علنية وسرية وشخصيات زادت أهميتها بعد الانقلاب العثمانى وأهمها شخصية الشريف حسين بن على، وأن ما يهمنا منها هنا هو علاقاتها بمصر وبالحركة الوطنية المصرية . فنجد أن حزب اللامركزية العثمانى يعمل فى القاهرة ، ونجد أن المؤتمر العربى الأول الذى انعقد فى باريس سنة ١٩١٣ لايرحب كثيرا بانضمام العناصر المصرية. أن هذا الانشقاق بين أقاليم العالم العربى كان خطيرا ولكنه رجع قبل كل شىء إلى طبيعة معركة كل إقليم، وإلى تكوين الرجال المشتركين فى المعركة والخصم الذى يحاربونه .

والاخطر من ذلك هو انقسام المعسكر الوطنى المصرى نفسه على ذاته ، بل يمكننا أن نقول ذلك الانقسام داخل الرجل الواحد ، أنه صراع بين العروبة والإسلام حتى فى رأس رجل عربى مسلم . ومثلت مصر فى الفترة السابقة لإعلان الحرب العالمية الاولى هذا الانقسام أصدق تمثيل . ويمكننا أن نستدل عليه من تلك الحادثة التى وقعت لعزيز على المصرى . كان ضابطا مكافحا واشترك فى الحركات الثورية السرية وفى إنشاء الجمعية القحطانية وجمعية العهد . بل وشارك فى حرب طرابلس الغرب سنة ١٩١٢ أمام الغزو الإيطالى واتهم ببعض التهم وحاولت وزارة الحربية العثمانية محاكمته عليها . لقد هاج الرأى العام وقامت المظاهرة فى شوارع القاهرة وصدرت الاحتجاجات وطالب العرب بإطلاق سراح هذا الضابط الوطنى وبدأت حملة صحفية ضد سياسة التتريك والاتراك وتكونت لجنة برئاسة شيخ الجامع الازهر وطلبت الوفود من المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، أن تتدخل بريطانيا لإنقاذ عزيز المصرى . وتدخلت بريطانيا نتيجة لنصيحة اللورد كتشنر وهددت الجرائد الانجليزية بأن تنفيذ الحكم فى هذا الضابط سيسىء أكبر أساءة إلى العلاقات القائمة بين الحكومة العثمانية ومصر ورغم صدور الحكم بالإعدام مع تخفيف السلطان له إلى الاشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة إلا أن الهياج قد استمر مما اضطر تركيا إلى اعلان العفو عنه . وقوبل عزيز على المصرى مقابلة الأبطال عند وصوله إلى مصر .

والمهم هنا هو أن قطاعا من الرأى العام المصرى قد التجأ إلى بريطانيا لتخليص أحد المصريين من السلطات العثمانية . المهم الآن هو أن عزيز على المصرى مصرى وله بذلك صفة وشخصية مستقلة عن بقية الشخصيات الموجودة فى الدولة ال... أن ظل الدولة العثمانية على مصر قد بدأ فى الانقشاع وساعد على ذلك وجود السلطات البريطانية فى مصر منذ سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٩١٤ ، بدأ ينقشع لكى تظهر وراءه بداية لشخصية جديدة قائمة بذاتها : إنها شخصية مصرية يمكننا أن نسميها بأنها إقليمية .

الباب الخامس

الرأسمالية المتاجرة

إذا كانت الطبقة الرأسمالية ، أو الوسطى ، قد ظهرت فى مصر داخل إدارات الدولة وأجهزتها ، ككبار ضباط وكبار موظفين فى عصر دولة محمدعلى واتخذت الثروة العقارية أساساً لها، وميداناً لنشاطها، فإنها قد افتقرت إلى رؤوس الأموال المدفوعة السائلة ،وعجزت عن العمل فى التجارة ،وتركت هذا الميدان للرأسمالية الأجنبية ، التى غزت الأسواق المصرية ، وبقوة دفع شديدة . وكانت العلاقة بين الرأسمالية المصرية العقارية، والرأسمالية الدولية ، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر،هى التى أوقعت مصر فريسة للاحتلال البريطانى وساعد الاحتلال البريطانى على فترة من الاستقرار الاقتصادى سيطرت فيها بريطانيا على ميدان العمليات التجارية وتركت للمصريين التخصص فى الإنتاج الزراعى . ولكن إزدياد نمو الرأسمالية المصرية ساعدها على البدء فى النزول إلى ميدان العمليات التجارية،وجاءت الحرب العالمية الأولى لكى تزيد من كمية رؤوس الأموال المدفوعة فى السوق وتساعد على تنمية الرأسمالية المصرية المتاجرة إلاأن عمليات الاستغلال البريطانية منذفرض حمايتها على مصر دفعت بالبلاد دفعاإلى الثورة، ووقفت الرأسماليةالمصرية المتاجرة مع قيادة هذه الثورة للحصول على استقلال البلاد . وكانت صفحة مجيدة فى تاريخ الثورات المصرية ، وإن كانت طبيعة القيادة نفسها قد أثرت على سير الحركة ، وقللت بالتالى من قيمة المكاسب والمحققات الوطنية .

الفصل السابع عشر

الحمـــاية

انتهزت بريطانيا فرصة إعلان الحرب العالمية الأولى لكى تعمل على إعلان حمايتها على مصر وكشفت بذلك النقاب عن سياسة كانت تطبقها بشكل غير رسمى منذ نزول قواتها إلى مصر سنة ١٨٨٢ وأثر إعلان الحماية على الوضعية الدولية والقانونية لمصر كما أثر على سير العمليات الحربية فى الشرق الأدنى وساعد بريطانيا على استغلال قواعدها فى المنطقة ، بل وإمكانيات مصر لكى تصل بها إلى النصر ، نصر معسكر « الحلفاء » وهم بالنسبة للمعسكر الوطنى الأعداء وكان عمل بريطانيا وموقفها فى مصر وفى كل العالم العربى يحمل معنى التناقض مما دفع العناصر الوطنية عند نهاية الحرب إلى أن تنزل إلى المعركة من جديد، وبثورة عارمة .

١ ـ الوضعية الدولية :

أعلنت الحرب العالمية الأولى نتيجة لإغتيال الأرشيدوق فرنسوافر ديناند ولى عهد النمسا بيد أحد الصربيين ، ونتيجة لدخول النمسا الحرب ضد الصرب ودخول روسيا الحرب إلى جانب الصرب وضد النمسا ، مما استتبع دخول فرنسا وبريطانيا الحرب إلى جانب روسيا فى ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ . ويهمنا من هذه الحرب أن بريطانيا كانت قد صممت على الإفادة من موقع مصر الاستراتيجى وإمكانياتها الاقتصادية فى إنهاء الحرب فى صالحها مهما أثر ذلك على مستقبل المنطقة. ونجد أن بريطانيا قد أجبرت مصر، حتى قبل دخول الدولة العثمانية الحرب، على الوقوف موقفا يبتعد كل البعد عن الحياد ، فاستندت إلى وجود جيش

احتلال فى مصر كسبب من أسباب إمكانية هجوم أعداء بريطانيا على مصر ، لكى تمنع الحكومة والشعب من التعامل مع ألمانيا والألمانيين ، ومن منع السفن المصرية من الاتصال بالثغور الألمانية . وحظرت تصدير أى سلع لهذه الدولة ، وخولت لقواتها الحربية والبحرية حقوق الحرب فى الأراضى والموانىء المصرية ، مما يسمح لها بالقيام بالعمليات الحربية وبمصادرة السفن الألمانية الموجودة بالمياه الإقليمية . هذا من ناحية العلاقة مع ألمانيا . أما من حيث الموقف الداخلى فإن بريطانيا كانت تخشى من إمكانية قيام العناصر الوطنية بأى حركة جماهيرية أو دعائية ، تكتل الشعب ضد سلطات الاحتلال ، ولذلك فإنها وضعت قانوناً لمنع التجمهر وطبقته ، بعقوبات قاسية على كل جماعة يزيد عددها على الخمسة ، كما أن قائد جيش الاحتلال فى مصر قد أصدر فى ٢ نوفمبر أمراً بتطبيق الأحكام العرفية العسكرية على جميع أنحاء القطر . ولم يكن معنى ذلك تدخل قوات جيش الاحتلال فى أعمال الإدارات المدنية المصرية ، ولكنه كان ينص على ضرورة امتناع المصريين عن كل عمل يؤدى إلى تعكير السلام، وبالتالى إلى مساعدة أعداء بريطانيا . وأخذت بريطانيا هذه القرارات وأبلغتها إلى السلطات المصرية لكى تنفذها قبل أن تدخل الدولة العثمانية الحرب . وظهر جلياً أن الرباط الدولى والقانونى ، وحقوق السيادة العثمانية على البلاد ، لم يكن لها أى قيمة أمام مستلزمات الحرب فى فى نظر بريطانيا . وظهر كذلك أن بريطانيا لها سياسة عملية تقوم بتنفيذها فى مصر ، وبحكم القوة .

دخلت تركيا الحرب فى يوم ٥ نوفمبر وانضمت إلى جانب دولتى الوسط ، إمبراطوريتى ألمانيا والنمسا والمجر . وكان من الطبيعى أن تدخل الدولة العثمانية الحرب إلى جانب هذا المعسكر مادامت دول الوفاق الودى قد سارت على سياسة إستعمارية معادية لها ، ومنذ سنوات . ففرنسا قد تفرست فى الجزائر ثم أعلنت

حمايتها على تونس وتوغلت فى الصحراء الكبرى ، والتفت من البحر الأحمر وخليج عدن لكى ترث بعض أملاك مصر ، وكانت تحت السيادة العثمانية ، على ساحل الصومال ، أما روسيا فإنها قد قامت بالتوسع فى أقاليم التركستان والقوقاز والمناطق المطلة على البحر الأسود ، وعملت على مساعدة الحركات الثورية فى كل من البلقان وأرمينيا ضد تركيا ، وأما بريطانيا فإنها قد قامت باحتلال مصر ، وإدارة شؤون السودان والاستيلاء على الصومال ، علاوة على توغل نفوذها فى الخليج الفارسى من مسقط شمالا صوب الكويت والبصرة. وكان من الطبيعى إذن أن يكون هذا المعسكر معاديا للدولة العثمانية . وأن يكون المعسكر المعادى له ، معسكر دولتى الوسط ، صديقا لتركيا .

وانتهزت بريطانيا فرصة دخول تركيا الحرب لكى تدعى أنه إعتداء على المصالح البريطانية ، وتدعى أن من واجبها - بريطانيا - الدفاع عن حقوق مصر وحريتها ، التى كسبها محمد على فى ميدان القتال . أبلغت مصر ذلك ، وأبلغتها أنها ستأخذ على عاتقها كل أعباء هذه الحرب، ولا تطلب من مصر إلا الهدوء والسكينة ثم أخذت فى تطبيق نفس القيود التى طبقتها على ألمانيا ورعاياها وسفنها ، على الدولة العثمانية ورعاياها وسفنها . وفى ١٨ ديسمبر أعلنت بريطانيا وضع مصر تحت حمايتها ، ونص نفس الإعلان على زوال السيادة التركية عن مصر ، وتكرار تعهد بريطانيا باتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن مصر ، وحماية أهلها ومصالحها . واستتبعت ذلك بإعلان خلع الخديو عباس الثانى وعينت الأمير حسين كامل سلطانا على مصر. وكان عباس الثانى غائبا وقت نشوب الحرب، ثم رجع إلى القسطنطينية وكان يعتزم الرجوع القاهرة وقت اتخاذ بريطانيا لهذا القرار، ولقد وصفته وزارة الخارجية البريطانية بأنه على صلات وثيقة مع أعدائها . وتذرع حسين كامل بضرورة الإبقاء على الأسرة الحاكمة فى مصر لكى يقبل هذا المنصب، وخاصة وأن

الإشاعات كانت قد راجت بعزم بريطانيا على تعيين الآغا خان سلطانا على مصر فى حالة رفضه هو — كأكبر أبناء أسرة محمد على — تولى مهام هذا المنصب .

وبذلت بريطانيا جهوداً خاصاً فى مصر ، ظهر فى ناحيتين : الأولى تدعيم نفوذ السلطان « المصرى » ، الثانية القضاء على كل نشاط للعناصر الوطنية المخلصة وكان تغيير لقب الخديو إلى لقب سلطان أول ترقية حصل عليها أمير البلاد ، وتلى ذلك تغيير ألقاب رئيس الوزراء والوزراء ، وخلق عدد جديد من الرتب والنياشين . إنها محاولة لإعطاء هالة حول تلك المجموعة التى كانت تحكم مصر لحساب بريطانيا . أما العناصر الوطنية فقد ذاقت الأمرين، وعند كل حركة من حركاتها سواء أكان ذلك بدعوى إحتجاجها على إعلان الحماية على البلاد ، أو بدعوى اقدامها على محاولات فاشلة لإغتيال السلطان حسين كامل . وحتى الطلبة الذين تغيبوا يوم حضور السلطان لمدرسة الحقوق ، حكم عليهم بالفصل أو الحرمان من دخول الإمتحان لمدة سنتين. إن هذا الجو بما يحمله من هالة وهاجة كاذبة حول السلطان ووزرائه ورجاله ، ومن صرامة وتعنت مع العناصر الوطنية ، كان يدل على أن الوضعية الدولية لمصر قد تغيرت ، وتغيرت معها الوضعية القانونية ، وعلاقة الفرد بالحاكم أما الجمعية التشريعية فقد أجل إجتماعها من دور إلى دور ، ومن سنة إلى سنة ، ثم إلى أجل غير مسمى ، وحتى تنتهى الحرب .

وأفادت بريطانيا من هذه التغيرات واستغلتها فى عملياتها السياسية والحربية فى منطقة الشرق الأوسط .

٢ — العمليات العسكرية :

عملت السلطات البريطانية فى مصر، منذ إعلان الحرب ، على الاتصال بزعماء الحركة العربية فى كل من سوريا والعراق والحجاز. وكانت هذه الأقاليم فى منتهى الأهمية بالنسبة للامبراطورية البريطانية ، ذلك أنها كانت تمثل دائرة تحيط بمصر

وتشتمل على قلب الدولة العثمانية والعالم الإسلامى . وأرادت بريطانيا أن تكسب هذه الدائرة إلى جانبها ، وتصلها بذلك عن الدائرة الأكبر ، الدائرة الإسلامية . وعملت على أن تضع كل من الدائرتين فى مواجهة الأخرى. عملت على أن تساعد الدائرة العربية على أن تخرج بحركة إنفصالية عن الدولة العثمانية ، فتعمل بذلك على معادلة القوة العثمانية التى حاولت توحيد منطقة الشرق الأدنى . وكانت هذه الدائرة العربية تشتمل على الطرق البرية الموصلة بين سواحل شرق البحر المتوسط ومياه الخليج العربى، أى الطريق البرى الموصل إلى الهند وكانت تشتمل على طريق برى آخر قصير ، يمكنها أن تستخدمه فى حالة إعاقة الملاحة فى قناة السويس وهو الطريق الممتد من حيفا عبر اللد والقدس إلى العقبة . وكانت تشتمل على مخارج بترول الموصل وكركوك على البحر المتوسط . وكان فى وسع بريطانيا بسيطرتها عليها منع النفوذ العثمانى ، وبالتالى النفوذ الألمانى ، من الزحف شرقا مع سكة حديد بغداد صوب البصرة ومياه الهند . وكانت هذه المنطقة تشتمل على مكة والمدينة والقدس ،علاوة على دمشق وبغداد، إنها بلاد الديانات السماوية ، وأصل الإسلام ، وفيها ذكريات الخلفاء الراشدين والمملكة الأموية والامبراطورية العباسية، وكلها دول عربية. إن سيطرة بريطانيا على هذه المنطقة كان يعنى اشهار قوة العرب وسلاحهم عالياً ، وبشكل تتضاءل أمامه أهمية الخلافة العثمانية ، مادام هناك من العرب من يعتز بهاشميته ، ويمكنه أن يكون أحق بالخلافة من آل عثمان .

إستغلت بريطانيا الأهمية الاستراتيجية والإقتصادية والمعنوية لهذه المنطقة لكى تقصم بها ظهر الدولة العثمانية ، وتحد بالتالى من نفوذها فى المنطقة وفى توافق مع الحركة العربية الاستقلالية الناهضة ، والتى كانت لا تزال فى شرخ الشباب . واعتمدت بريطانيا على سلطانها فى القاهرة ، وعلى إمكانياتها الحربية والمالية الموجودة فيها ، لكى تدير منها كل شؤون الشرق الأوسط فى أثناء الحرب .

واتصلت بريطانيا ، أول ما اتصلت ، بالأمير عبد الله بن الشريف حسين ابن على ، حين مر بالقاهرة قبيل إعلان الحرب ، للاشتراك فى جلسات مجلس المبعوثان .وعلمت منه طبيعة الحركة التى تختمر فى رأس والده العمل على الاستقلال عن الدولة العثمانية ، وحاجته إلى الاعتراف الدولى بهذا الاستقلال بل وإلى المساعدات المالية والحربية ، حين طلب إلى اللورد كتشنر تحديد موقف بريطانيا من إعلان مثل هذا الاستقلال ، وعما إذا كانت بريطانيا ترضى وتقبل تزويد والده بالمدافع الرشاشة . حقيقة أن ممثل بريطانيا فى القاهرة لم يعط فى ذلك الوقت وعداً ولا عهداً ، ولكن بريطانيا علمت بخطورة الموقف ،وبطبيعة ما قد تتمخض عنه الأحداث .

وبعد إعلان الحرب بدأ الشريف حسين بن على فى الكتابة إلى السير هنرى مكماهون ، المندوب السامى البريطانى فى القاهرة. وكان الشريف حسين بن على قد اتصل برجال الجمعيات العربية فى الشام ، وقبل أن يكون المتحدث باسمهم وباسم حركتهم ، وتقدم بمطالبه ومطالبهم إلى ممثل بريطانيا فى القاهرة ، لكى يعترفوا باستقلال البلاد العربية عن الدولة ، العثمانية ويؤيدوا هذا الاستقلال دولياً وعسكرياً ، نظير قيام العرب بثورتهم ضد الأتراك وإعطائهم بعض الامتيازات الاقتصادية للبريطانيين .

ومراسلات الشريف حسين بن على مع السير هنرى مكماهون معروفة ، وأهمها أربع رسائل كتبها كل منهما للآخر . وما يهمنا منها هنا هو أن بريطانيا قد عملت على استغلال هذه الحركة الثورية فى صالحها وبأبخس الأثمان ، ونجحت فى أن يقف العرب وجه لوجه أمام الأتراك ، ويعملوا على تحطيم الاستراتيجية العثمانية الألمانية فى المنطقة ، وفى أن يفتحوا أمام القوات البريطانية منافذ خارج مصر ، فى فلسطين ومنها إلى سوريا ،فى الوقت الذى كانت فيه هذه القوات العسكرية تلقى

مصادر جمة فى جنوب العراق . كما أنها عملت على فتح كل منطقة المشرق العربى للاستغلال الاقتصادى البريطانى ، بعد أن هيأتها لوضعها تحت إدارة بريطانية ، مباشرة أو غير مباشرة. وأهم هذه الرسائل هو الرد الذى كتبه السير هنرى مكماهون فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ إلى الشريف حسين ، والذى تعهدت فيه بريطانيا بالاعتراف باستقلال العرب ، وبتأييده داخل المنطقة والحدود التى حددها الشريف ، باستثناء بعض أجزاء من آسيا الصغرى وسوريا ، ولقد اشتمل هذا التعهد على تحفظ آخر يخص بعض الأجزاء التى تقع داخل المنطقة والتى ترتبط بها بريطانيا باتفاقيات عقدتها مع بعض الرؤساء والشيوخ . ووضع البريطانيون فى مذكرتهم هذه أربع نقط أخرى كانت أولاها ضمان من إنجلترا ضد الاعتداء على الأماكن المقدسة ، والثانية استعداد بريطانيا لمعاونة العرب على إقامة نظام إدارى لدولتهم المقبلة ، والثالثة تنص على أن العرب لن يلتجئوا إلا لبريطانيا عندما يشرعون فى استدعاء المستشارين والموظفين الأجانب ، والرابعة تشير إلى مصالح بريطانيا بنوع خاص فى العراق ، وضرورة إقامة إدارة فى كل من ولايتى البصرة وبغداد بشكل يتفق عليه فيما بعد ، ولكن على أساس تعاون بين العرب والبريطانيين ، فى إدارة هذه الأجزاء من الدولة العربية (١) .

واستغلت بريطانيا مراكزها الاستعمارية فى مصر لكى تغير وجه العالم العربى ودفعت بالعرب دفعاً إلى الثورة وأفادت قبل غيرها من هذه الثورة . وحتى الوعود والعهود التى قدمتها لحلفائها العرب حنثت بها ؛ فاتفقت من ناحية مع فرنسا — فى اتفاقية سايكس بيكو — على تقسيم أراضى الهلال الخصيب فيما بينهما، وعلى إنشاء إدارة دولية فى فلسطين ، وكان هذا الاتفاق يتعارض كل التعارض مع وعودها لرجال الثورة العربية ؛ واتفقت من ناحية ثانية مع ممثلى اليهود على

---

(١) أنظر : الثورة العربية . المؤلف . دار المعرفة ١٩٦٠ . ص ١٤٥ — ١٦٠ .

إنشاء وطن قوى لهم فى فلسطين . وضربت بذلك العرب بكل معسكر الحلفاء من ناحية ، وضربتهم بالصهيونية العالمية مؤيدة بالرأسمالية المتحكمة من ناحية أخرى، بعد أن كانت قد انهكت قواهم فى حربهم ضد الأتراك . وأفادت من كل ذلك من مراكزها فى القاهرة، وتقدمت لإحراز النصر العسكرى، بعد أن كانت القوات العربية قد مهدت لها الطريق .

٣ - العمليات الحربية :

كان من واجب تركيا عند إعلان الحرب العالمية الأولى أن تقوم بدورها لشغل الحلفاء بعيداً عن العالم العربى والإسلامى ، وأن تحاول تدعيم ذلك الرباط المعنوى والروحى الذى يرابط بين سكان المنطقة ، وتحاول إخراج المحتلين الأجانب وكانت بطاقتها الدعائية هى الدفاع عن أرض الإسلام وضرورة تحرير بلاده ،واستندت إلى بعض المساعدات الفنية والعسكرية الألمانية، مما جعل سياستها تسير فى توافق مع سياسة الدولة الأخيرة .

وفوجئت الدولة العثمانية بمجىء حملة بريطانية إلى الخليج العربى بمجرد إعلان الحرب ، ونزلت هذه الحملة فى الكويت ، وفى فاو ، فى جنوب العراق ، وكانت تهدف السير شمالا قاصده البصرة فبغداد . ثم جاء تغيير الوضعية الدولية والقانونية لمصر . بإعلان الحماية البريطانية عليها ، وعزل الخديو وتعيين السلطان حسين كامل. ورأت الدولة العثمانية أن بريطانيا تستعمل مواقعها فى القاهرة والسودان وعدن والخليج العربى للقضاء عليها ، واحتلال أراضيها ، فاعتمدت الدولة العثمانية على جيوشها الموجودة فى العراق والشام ، وقواتها الموجودة فى الحجاز ، لكى تقاوم بها هذه العملية ، واستندت إلى الثورات الإسلامية وحركات التحرير العربى الموجودة فى الصومال وفى ليبيا وفى دارفور ، لكى تقوم بهجوم مضاد ، هدفت من ورائه فى شرق إفريقية قيام تعاون بين مهدى الصومال ـــ محمد بن عبدالله حسن ـــ

والقوات العثمانية فى اليمن لضرب عدن ، وتعاون بين هذا المجاهد وبين القوات الألمانية الموجودة فى تنجانيقا ، لضرب القواعد البريطانية فى زنجبار وكينيا . أما فى السودان فقد هدفت إلى قيام حركة توجه أنظار القوات البريطانية الموجودة فيه صوب الغرب ، صوب الفاشر عاصمة دارفور . وكانت أهم عملية من هذه العمليات هى تكتيل القوى المكافحة فى شمال إفريقية بقيادة السيد أحمد الشريف السنوسى ، لكى يهجم على حدود مصر الغربية ، فى الوقت الذى تتقدم فيه قوات الجيش الرابع العثمانى بقيادة جمال باشا صوب حدود مصر الشرقية ، ثم فى سيناء ، لكى تصل إلى القناة ومنها إلى القاهرة . إن هذه العمليات الحربية كانت تحتاج إلى تنظيم وتدريب ، أى إلى خبرة فنية عسكرية ، كما كانت تحتاج إلى كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر ، وتحتاج إلى الإمداد والتموين والأموال للإنفاق عليها . وبذلت الدولة العثمانية ما فى وسعها ، وبدأت أولى العمليات الهامة ، بل أهمها ، بتقدم الجيش الرابع فى سيناء .

كان جمال باشا رجلا من رجال الجامعة الإسلامية ، وكان يؤمن برسالة هى ضرورة تكتيل العالم الإسلامى لكى يتمكن من التحرر من الاستعمار . وجابه الرجل صعوبات جمة فى سوريا بمجرد وصوله إليها واستلامه زمام الأمر فيها . عرف بوجود حركة عربية تعمل على فصل الشام والعراق وجزيرة العرب عن جسد الدولة ، وحين وقعت فى أيديه أرشيفات القنصلية الفرنسية فى بيروت ، عرف الصلات التى كانت تربط رجال العروبة فى سوريا بالدولة الفرنسية ، أطماعها الاستعمارية غير خافية فى المنطقة كان من حقه — كرجل دولة ، وفى مدة الحرب — أن يعامل المتهمين العرب فى هذه القضية بالخيانة العظمى ، نتيجة لصلاتهم بالأعداء . ولكنه أرجأ البت فى القضية ، وحاول بذلك أن يصفى النفوس ويكتل الجهود فى سبيل وحدة الدولة ، وفى ظل الوحدة الإسلامية . ثم استعد بعد ذلك لحملته الشهيرة على قناة السويس .

وكان التموين عزيزاً فى سوريا فى ذلك الوقت ، وبدأت فصول الجفاف وقلة الأمطار لكى تؤثر على محصول القمح . وانتظر جمال باشا بفارغ الصبر وصول الجمال اللازمة للحملة من إبن الرشيد الذى كان مشغولا أمام عبد العزيز آل سعود فى نجد ، ومن الشريف حسين بن على فى الحجاز ، وهو الذى كان يظهر إستعداده لمعاونة الدولة ، فى الوقت الذى كان يعمل فيه فعلا على عدم تقديم هذه المعونة ، وكان فوق ذلك قد بدأ فى مراسلاته مع المندوب السامى البريطانى فى القاهرة . ورغم ذلك تقدمت الحملة التركية من فلسطين واحتلت العريش واجتازت شبه جزيرة سيناء ووصلت إلى ضفاف القناة عند موقع طوسون . ورغم أن بريطانيا كانت قد ادعت عند إعلانها الحماية على مصر أن واجب الدفاع عن البلاد سيقع على كاهلها ، إلا أنها استغلت قوات الجيش المصرى والمدفعية المصرية لصد هذا الهجوم ، فى الوقت الذى بدأ فيه الأتراك فى إقامة جسر يعبرون عليه القناة . وفشل الأتراك فى الموقعة واضطروا إلى الانسحاب تاركين وراءهم بعض الوحدات لكى تعمل على عرقلة تعقب القوات البريطانية وقوات الهجانة المصرية . وظهر جلياً أن بريطانيا تستغل القوات المصرية لوضعها فى الخط الأول من المعركة ، وكأنها من قوات المستعمرات .

أما العملية الثانية فقد بدأت فى صحراء مصر الغربية ، ذلك أن تركيا قد اتصلت بالسيد أحمد الشريف السنوسى ، وعينته نائباً للسلطان فى شمال إفريقية . وطلبت منه الاستعداد للهجوم على مصر ، وتخليصها من البريطانيين ، وقدمت له بعض المعونات الفنية والعسكرية والمالية ، وإن كانت بسيطة . ولم تكن هناك صيحة تغرى أبناء شمال إفريقية أكثر من الدعوة للجهاد فى سبيل الإسلام . وزحفت قوات السنوسيين ودخلت السلوم ، ثم واصلت زحفها شرقاً . وكانت الدولة العثمانية قد أنصتت إلى رأى محمد فريد ورجال الحزب الوطنى فى المنفى ، وعلمت

منهم بأن المصريين سيقومون قومة رجل واحد ، سيقومون بالثورة ، بمجرد وصول القوات العثمانية الإسلامية من الخارج . وكان هذا الرأى مبالغاً فيه . ذلك أن المصريين كانوا يمثلون فى هذه الفترة انقسام الرأى ، بل توزيع العاطفة بين مبدأين أساسيين : بين العروبة والإسلام ، بين مصريتهم وعثمانيتهم ، وكان هذا الانقسام واضحا فى نفس الرجل الواحد ، وظهر بين رجال مصر السياسيين ، كما ظهر بين بعض الرجال العسكريين. ففى الوقت الذى وقفت فيه القوات المصرية عند طوسون لتمنع القوات العثمانية من عبور القناة ، نجد رجال الحدود وخفر السواحل فى الصحراء الغربية ينضمون علناً ، وبأسلحتهم وذخائرهم ، لقوات السنوسيين . إنضم اليوزباشى محمد صالح حرب إلى قوات السيد أحمد الشريف ، وأصبح لواء مسئولا عن أهم جزء فى العمليات . إنه ضابط مصرى، ولكنه يؤمن بضرورة إخراج البريطانيين من البلاد . ولقد استلم نفس التعليمات التى استلمها زميله قائد المدفعية على قناة السويس ؛ ولكنه نفذها ارتضاء لبلاده ولنفسه والتاريخ .

وبلغت هذه القوات ثمانية عشرة ألفاً من الرجال ، وكانت تعوزهم المؤن والذخائر والتموين والأموال ، بل حتى المياه فى الصحراء ، ولكنهم تمكنوا من احتلال الواحات البحرية والفرافرة والداخلة ، وأشرفوا على دخول وادى النيل من الفيوم . ولقد انضم إليهم عربان الصحراء الغربية وأشرفوا على النجاح . ولكن بريطانيا استندت إلى إمكانياتها العسكرية والاقتصادية فى القاهرة ، لكى تدفع هذا الهجوم بعيداً ، وبأسلحة الجيش المصرى كذلك . وتكاتفت هنا العوامل الجوية والاقتصادية ، وسوء التموين وضعف أسلحة السنوسيين لكى تنتهى العملية فى صالح القوات البريطانية ، وقوات الجيش المصرى التابعة لها .

أما العملية الثالثة فقد وقعت فى غرب السودان حين خشيت السلطات

البريطانية الموجودة فيه من هجوم يشنه عليها على دينار ، سلطان دافور . وكانت بريطانيا تستغل القوات المصرية الموجودة فى السودان فى خط النار الأول، استغلتهم حين أرسلت الطوبجية من بور سودان إلى جدة لمساعدة الشريف حسين بن على فى ثورته ، واستغلتهم حين أرسلت الهجانة مع المدفعية غرباً صوب الفاشر للقضاء على قوة سلطان دارفور سنة ١٩١٦ . وثبت من ذلك أن بريطانيا تستغل قوات الجيش المصرى فى عمليات الدفاع عن مصر ، رغم تعهدها رسمياً بالقيام بهذا العمل ؛ بل لقد قامت باستغلال القوات المصرية فى عمليات هجومية، وخارج نطاق الأراضى التى كانت خاضعة لسلطة الدولة الفعلية .

٤ ـ الاستغلال :

وكانت بريطانية قد صممت منذ إعلان الحرب العالمية الأولى على استغلال كل موارد مصر وإمكانياتها . الاستراتيجية والاقتصادية والبشرية والمعنوية، للوصول إلى أهدافها ، وبسط سلطانها على منطقة الشرق الأوسط .

فن الناحية الاستراتيجية أصبحت مصر قاعدة بريطانية هامة ، بل مركزا من أهم مراكز الامبراطورية البريطانية فى مدة الحرب . فالقيادة العامة للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط تقيم فى القاهرة ، وجندى جنوب افريقية ووسطها والهند واستراليا ونيوزيلندا يأوون إلى الصراع ، وفى القاهرة ترسم الخطط ، ومن القاهرة تصدر الأوامر لتنفيذ العمليات . وفرضت بريطانيا نفسها على الأراضى المصرية والموانى المصرية والمياه الإقليمية المصرية وقناة السويس ؛ فجندى الامبراطورية يملؤون المدن بمعسكراتهم مبثثة فى الصحارى والموانىء لا تعمل إلا لخدمة مجهودات الحرب البريطانية . وقطع الأسطول البريطانى تستغل السويس والاسكندرية وبور سعيد للتموين بالمياة والمأكولات : وحتى قناة السويس وتغير حيادها الدولى ، نتيجة لسيطرة السلطة العسكرية البريطانية على إدارتها

فى مـــدة الحرب ، ونتيجة لوجود معسكرات بريطانية على ضفافها ، ونتيجة لوضعها فى خدمة بريطانيا والحلفاء دون نقاش .

أما من الناحية الاقتصادية فقد أخـــذت السلطات البريطانية فى الاستيلاء على الدواب اللازمة لها ، فلم تبق على جمل أو حمار صالح للعمل إلا استولت عليه بأبخس الأثمان ، وكذلك فعلت فيما لزمها من الحبوب والتبن وعلف المواشى ، فإنها أخذت ما أرادت منها بأسعار بخسة حددها قسم مراقبة التموين ، حتى لم يجد الناس ما يلزمهم لقوتهم الضرورى وعلف مواشيهم ، وكذلك استولت على معظم الأشجار لتنتفع بأخشابها. هذا إلى أن مصر قد اضطرت إلى إنقاص مساحة الأراضى المنزرعة قطناً لزيادة مساحة الأراضى المنتجة للحبوب ، وذلك لتموين الجيوش المتدفقة على مصر ، أو فى ميادين القتال ، (١) .

وأما من الناحية البشرية فقد عملت السلطات البريطانية فى مصر على جمع أكبر عدد ممكن من العمال والفلاحين قسراً وأرسلتهم للعمل فى سيناء والعراق وفلسطين ، بل وأرسلتهم إلى الدردنيل وإلى حوض الرون للعمل فى خدمة جيوش دول الوفاق . وادعت بريطانيا أنهم من المتطوعين ، ولكنها أكرهتهم على الخدمة لديها ، فأخذتهم عن طريق التجنيد . واضطرت الحكومة المصرية إلى تنفيذ الأوامر البريطانية ، عمل المديرون والعمد على جمع الرجال ، وظهر فى هـــذه العملية استغلال السلطة ، إذ لم يفلت منها من أبناء الشعب إلا من دفع الرشاوى . وكان حكماً خاضعاً فاشلا ، ووضع نفسه فى خدمة الاستعمار ، ودفعت مصر الثمن . وبلغ عدد العمال والفلاحين والهجانة المصريين الذين أخذوا من مصر بهذه الوسيلة حتى نهاية تلك الحرب نيفاً ومليون عامل ، مات كثير منهم ، وكانوا هوناً

---

(١) عبدالرحمن الرافعى . ثورة سنة ١٩١٩م ، مكتبة النهضة . الجزء الاول ، ص ٣١ .

كبيراً لانجلترا فى إدراكها النصر » (١) .

ولقد اعترفت بريطانيا بذلك ، بأن الشعب المصرى قد تحمل الضريبة الباهظة والتكاليف والقيود التى اقتضتها تلك الحرب ، وبأن الخدمات التى أداها فيلق العمال المصريين لا يمكن تقييمها بثمن ، ولم يكن عنها غنى للحملة على فلسطين . واستغلت السلطات البريطانية رديف الجيش المصرى واستخدمته فى الأعمال الحربية ، وحينما حاولوا التمرد ، وقاموا بمظاهر أمام عابدين فى آخر يناير سنة ١٩١٦ قامت الحكومة المصرية نفسها بالقضاء على حركتهم ، وأوقفت أمامهم قوات فرسان الشرطة وبلوكات النظام وأجبرتهم ، هى نفسها ، على خدمة الامبراطورية البريطانية ، بعد أن سالت دماء المصريين بأسلحة المصريين . ولولا هذا الاستغلال البشرى الكامل لإمكانيات مصر لما تمكنت حملة الجنرال اللنبى من اجتياز سيناء على طرق معبدة وتصل إلى فلسطين . لقد أنشأ المصريون الطرق فى سيناء ،وأقاموا خطوط البرق والتليفون وأنشأوا التحصينات ، ومهدوا الأحجار والأشواك ،وأعدوا المياه والأقوات والمواقع الحربية لمجىء قوات الامبراطورية البريطانية ، وسهرها ودخولها فلسطين .

أما من الناحية المعنوية فنجد أن دار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، كانت هى المركز الذى شجع الشريف حسين بن على على القيام بثورته ضد الدولة العثمانية واعداً إياه بالاعتراف باستقلال الدولة العربية الناشئة . ومن القاهرة ، بدأت الخيوط لهذه الحركة التى ضربت المسلمين بالعرب فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، ولصالح «الحلفاء» ، وهم الأعداء المستعمرين .

وكان استغلال بريطانيا للامكانيات الاستراتيجية والاقتصادية والبشرية

---

(١) المرجع السابق : نفس الصفحة .

والمعنوية لمصر فى أثناء الحرب العالمية الاولى كاملا ، وكان سبباً أساسياً لوصول بريطانيا إلى النصر ؛ ومع هذا الاستغلال ظهر التناقض فى السياسة البريطانية وظهر نكثها لعهودها ووعودها . وكانت عملية قاسية لمدة أربع سنوات كاملة ، كبتت فيها الأصوات ، وحبست فيها المشاعر ، وأدت إلى الثورة . الثورة المصرية سنة ١٩١٩ .

الفصل الثامن عشر

ثورة ١٩١٩

تأثرت مصر بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى فترة الحرب العالمية ، الأولى ، كما تأثرت بأحداث هذه الحرب ، وبالتكتل والآراء الجديدة التى ظهرت فى العالم ، مما هيأها القيام بالثورة فى سنة ١٩١٩ . ونشبت هذه الثورة نتيجة لأسباب وعوامل اثرت فى كيان البلاد ، وبنائها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . وسارت هذه الثورة وفق إمكانيات المعسكر الوطنى ، وفى توافق مع المؤثرات الأجنبية والدخيلة .

١ - الاسباب :

تنقسم أسباب ثورة سنة ١٩١٩ إلى أسباب اقتصادية ، وهى أكثرها أهمية ، وأسباب إجتماعية وأسباب سياسية .

وحاول بعض الكتاب أن يفسروا ثورة سنة ١٩١٩ بأنها جاءت نتيجة لازدهار إقتصادى ،واستنتجوا من ذلك مخطئين بأن من خصائص مصر وشعبها أن يرفعوا الأصوات كلما تحسنت أحوالهم وينكمشوا على نفوسهم كلما اشتدت الضائقة وزاد الكبت . بل لقد إستغل عدد من الكتاب المستعمرين هذه النظرية فى إثبات أن سيادة الأمن والنظام فى مصر يتطلب كبت الأهالى وإجبارهم على المعيشة فى ظروف صعبة . والواقع أن هذا الأتجاه خطىء ومغرض ولا يثبت أمام برهان . فلقد ساءت ظروف مصر وتدهورت حالها تدهوراً سريعاً من الناحية الاقتصادية ، مما أدى إلى تغيير جذرى فى البناء الاقتصادى ، وبالتالى الاجتماعى للبلاد وأجبرها على الثورة . ولقد ترعرعت المصالح والمرافق

المالية والاقتصادية لبريطانيا فى مصر منذ احتلالها البلاد ، وزاد عدد الشركات والمصانع بشكل نافس به رأس المال الأجنبي رأس المال الوطني الناهض فى عملياته . ومع إعلان الحرب انخفضت أسعار القطن إلى النصف ، فمن أربعة جنيهات بلغ ثمن القنطار عشرة ريالات ، وأدى ذلك إلى ضيق الفلاحين من ملاك ومزارعين . وتوقفت البنوك عن عملية التسليف على القطن ، بل واشتدت فى طلب أقساط الديون والسلفيات الأخيرة ، فى الوقت الذى عملت فيه الحكومة على تنظيم الاسراع فى دفع الضرائب ، وأدى ذلك إلى إجبار عدد من المزارعين على بيع أقطانهم بثمن بخس ٠ ١٢٠ قرش للقنطار حتى يتمكنوا من دفع الضرائب ، ومن دفع أقساط الديون والسلفيات السابقة . وساعد على التدهور المالى حاجة بريطانيا إلى الذهب ، فى الوقت الذى أخذ فيه البنك الأهلى المصرى ، وهو بنك أجنبي فى هذه الفترة ، فى إصدار أوراق البنكنوت ، سمحت له الحكومة المصرية مرغمة ، على أن يصدر لندن الغطاء الذهبي اللازم لعملية الإصدار ، والذى كان من الواجب ألا يقل عن نصف قيمة أوراق العملة المطبوعة . وأدى ذلك إلى تسهيل عملية ارتفاع أسعار السلع ، نتيجة لتدهور قيمة العملة المطبوعة . ومع سبائك الذهب التى خرجت من البلاد خرجت كمية كبيرة من الحلى والمصاغ الذى اضطر الأهالى إلى بيعه لأداء الأموال الأميرية وعاونت الحكومة فى هذه العملية ، عملية شراء الحلى والمصاغ من الأهالى ، بالسعر الرسمى ، على أن تخصم من قيمتها ما على الأهالى من ضرائب ، وتسلمهم ما يتبقى من الثمن ، ولكن بأوراق البنكنوت . وأقفلت البورصة بالاسكندرية دون تحديد سعر أدنى للقطن ، فانفتح الباب على مصراعيه للمرابين والبنوك العقارية ومصدرى الأقطان ، وجلهم من الأجانب ، لكى يتفرسوا فى السوق وفى المنتج ، فى عمليات تحديد الأسعار والسلف الجبرية القصيرة الأجل ، والرهن

وبيع العقار أو الاستيلاء واشتركت الحكومة فى كل هذه العمليات، وكان دورها هو تنفيذ رغبة الدولة صاحبة السلطان ، وضمان امتيازات رعاياها ومصالحهم فى مصر . واستولت السلطات البريطانية على ما يلزمها من منتجات زراعية ودواب بالسعر التى ترتضيه هى ، وكان على المصريين أن ينفذوا ويطيعوا ويسالموا، وإلا فهناك الحكومة المصرية لكى تجبرهم على الطاعة . وأثر ذلك على الزراعة . وعلى وسائل النقل فى وقت زاد فيه إنخفاض القيمة الشرائية نتيجة لإصدار أوراق البنكنوت ، ونتيجة لإغراق السوق المصرية بكمية كبيرة من العملة ، هى رواتب ضباط وجنود الاحتلال والقوات البريطانية المحاربة فى الشرق الأوسط . حقيقة أن الحكومة المصرية قد حاولت معالجة الأوضاع وذلك بمنح علاوة الغلاء للموظفين ، ولكن الموظفين كانوا يمثلون قطاعاً صغيرا من قطاعات الشعب ، كما أن هذه العلاوة ساعدت على زيادة ارتفاع الأثمان فى السوق ، وصحبها ارتفاع أسعار النقل والمأكولات.واستمر ارتفاع الاسعار ارتفاعا مواليالم يسبق له مثيل من قبل ،ولاسيما أسعار الحاجيات كالحبوب والأقمشة والوقود، فثقلت وطأتها على الفقراء،لاسيما وأن أجورهم لم تكن لتكفى النفقات التى يقتضيها غلاء المعيشة، وفى الوقت الذى كانوا يرون فيه عدداً من مواطنيهم ومن الأجانب يجمعون الثروات الكبيرة وانخفضت مساحة الاراضى المزروعة قطناً لكى تسمح بزيادة إنتاج القمح، القوت الأساسى للبلاد،وجاء ذلك على حساب المحصول الزراعى الأول لمصر . إن هذه التغيرات الاقتصادية كانت هى الأسباب الفعالة، بل الجذور الرئيسية، لتحرك الشعب وقيامه بثورته ، خاصة وقد أضيفت اليها عوامل وأسباب اجتماعية وسياسية .

وكانت ظروف الحرب العالمية قد ساعدت على زيادة نمو المجتمع وتطلعه إلى مثل عليا جديدة. ذلك أن انتشار التعليم والاحتكاك بالاجانب ومشاهدة الصراع

الدول قد ساعد على فتح الأفق ، وصحب ذلك نهضة علمية وأدبية وصحفية ، وبدأت النهضة النسائية فى الظهور . وساعدت هذه العوامل على اشتداد التبرم بالنظم الاستبدادية ، وبالتحكم الاستعمارى ، وتطلع العالم إلى أوضاع إنسانية ، بعد ما قاساه فى الحرب .

ولقد قام الأدباء والشعراء بدورهم فى تأييد الحركة الوطنية . وغزوها بقصائدهم ومقالاتهم وبدأوا فى الأشادة بأمجاد البلاد وضرورة استعادتها مكانتها اللائقة بها ، وتهيأ المجتمع، وعلى رأسه المثقفين ، لتغيرات أكثر إنسانية ، وأصلح لروح العصر . وبدأ الموظفون والفلاحون فى الشعور بمصريتهم ، وبشخصيتهم المنفصلة تماما عن الدولة العثمانية . بل والمتميزة عن بقية الأقاليم العربية . وكان هذا نتيجة لعزلة مصر وقطعها معظم صلاتها ، نتيجة الظروف الحربية ، مع جيرانها . وساعدت بريطانيا على ذلك سياسيا بإعلانها الحماية . والمهم هو أن « المجتمع » فى مصر قد بدأ فى الشعور بخصائصه ومميزاته المصرية ، وإن كانت اقليمية . ومع التطورات الاقتصادية ، وانشغال رجال السلطات البريطانية فى عمليات حربية واسعة فى الشرق الأدنى زاد شعور عدد كبير من الأعيان ووجهاء البلاد بضرورة مساهمتهم فى تسيير شئون بلادهم ، والسير على رأس المجتمع المتزايد فى النمو وشعر المصريون من الطبقات الشعبية ،من العمال غير المهرة ومن الفلاحين ، بأن عبأ ثقيلا يقع على كواهلهم ، لا القيام بالأعمال والأشغال فى مصر وحدها ،بل لإطعام قوات الاحتلال البريطانية وجيوش الحلفاء المحاربة فى المنطقة .علاوة على إنشاء الطرق ومد خطوط البرق وبناء المواقع الحربية لها فى كل مكان .

شعر المصرى بأنه يدفع ضريبة كبيرة وأنه يمكنه أن يعمل على إنشاء بلاده ، وشعر كذلك بأن بريطانيا لايمكنها أن تستغنى عنه . وهذا التطور الفكرى

جعل المصريين يعتزون بشخصيتهم وثقافتهم وسواعدهم ومنتجات بلادهم ويشعرون بضرورة إعتراف بريطانيا بحقوقهم المشروعة تحت الشمس .

وأما من الناحية السياسية فقد تمسكت مصر بمصريتها منذ إعلان الحرب ، وأصرت بريطانيا عند إعلان حمايتها على البلاد على هذه الصفة ، وقبلها رشدى باشا لإعادة تشكيل الوزارة وتصريف أمور البلاد ، وكذلك الحال مع السلطان حسين كامل والسلطان أحمد فؤاد . وكان إنفصال مصر دولياً وقانونياً يستتبع الاعتزاز بالشخصية الاقليمية . وأفرطت بريطانيا والقوى الرجعية الداخلية فى الاعتزاز بهذه الوضعية الاقليمية ، وإنمائها فى قلوب وعقول المصريين ، حتى يسايروا مخططات السياسة الامبراطورية البريطانية الجديدة من ناحية ، ويحافظوا على مصالحهم وإمتيازاتهم من ناحية ثانية.ولذلك فإن الشكل العام للثورة سيكون لونه مصريا قبل كل شىء .

وكان الشعب المصرى قد عانى من الإحتلال الأجنبى،منذ سنة ١٨٨٢ وبلغت به الحالة مرحلة التذمر ، خاصة وأنه قد بدأ فى الشعور بضرورة العيش فى ظل الكرامة والاستقلال . وشهدت مصر توطيد أقدام بريطانيا فى البلاد وتغلغلها فى شؤون الحكومة ، كما شهدت تحكمها ومحاولاتها فصل السودان عن مصر ، والاستمرار فى استغلال القناة . وقاست البلاد من الكبت والضغط ووقف المناصب الكبرى على الأجانب والغاء مجلس النواب وابطال النظام الدستورى على مر السنين . وكم من وعد قطعته بريطانيا على نفسها بالجلاء عن مصر قد بقى دون تنفيذ . بل نجد على العكس من ذلك أن بريطانيا قد فرضت الحماية على البلاد وساء مركز مصر السياسى وكبتت الحياة السياسية وأجبرت العناصر الوطنية على الخروج من البلاد. ورغم أن مظاهر السخط والتذمر بقيت مكبوتة طوال سنين الحرب، نتيجة لإعلان الأحكام العرفية ، إلا أنها ظلت مشتعلة فى قلوب الوطنيين

وساعد هذا الكبت على تقريب ساعة الإنفجار ، وفى أول وقت ، وزيادة ضغط خروج البخار من أول ثقب يظهر فى الإناء .

وحاولت بريطانيا أن تعمل بعد نهاية الحرب على استمرار وضعية الحماية، غير أن ذلك كان يتعارض مع الأمانى القومية والسياسية للمصريين .

وشعر المصريون بأنهم قد ضحوا فى حملات فلسطين وسوريا والعراق ، وفى مناطق الدردنيل وجنوب فرنسا. شعروا أن بريطانيا قد استغلتهم واستغلت مواردهم ،وشعروا بأن بريطانيا تحاول الإحتفاظ بهم فى وضع هو وضع المحميات والمستعمرات .

وشعر المصريون بالمظالم التى قاساها الشعب من السلطة العسكرية البريطانية ، وشعروا بكبت أنفاسهم بالأحكام العرفية وبالرقابة، وبمنع الاجتماعات، وبالاعتقالات وإصدار الأحكام بالسجن والنفى . وشعروا بأن بلادهم قد رزحت طويلا تحت أحذيه الاحتلال يعيشون فيها فسادا ويعتدون على الشرف وخاصة فى فترة الحرب التى استلزمت فتح دور الشراب ودور الفساد فى كل مكان أنها ظروف إستثنائية ، ولكن المصريين شعروا ، وكان شعورهم منطقيا ، بضروره إنهاء هذه الأوضاع مع نهاية الظروف الاستثنائية ، لنهاية الحرب . لقد أساء البريطانيون معاملة "عمال المصريين،كانوا يستولون عليهم للخدمة والعمل بشكل لايتفق مع الكرامة الانسانية ، وكانوا يربطونهم بالحبال، وينقلونهم فى قطارات البضائع، وفى العربات المخصصة لنقل البهائم،ولم يكن للمصرى أن يحتج إذ أن أحذية الجنود البريطانية كانت سريعة فى ركلها إن لم يتطلب الأمر ضربة بمؤخرة البنادق لقد اعترف أكثر من مؤرخ وكاتب بأن سوء معاملة البريطانيين للمصريين كانت سببا رئيسيا فى نشوب الثورة وكان المصريون يعتزون بشعورهم وبمكانتهم بين بلاد الشرق بل والغرب، فمصر هى منبع الحضارة وموطن المدينة ومصر قد كافحت ضد الاستعمار منذ العصور الوسطى، وبشكل واضح منذ مجىء حملة

الجنرال بونابرت . والحركة الوطنية فى مصر كانت فى نمو دائم ، وقامت بتسجيل نقط هامة لها فى أثناء القرن التاسع عشر ، بل لقد قامت الثورات الوطنية . المكافحة بقيادة أحمد عرابى واستمر نمو الحركة الوطنية مع الحزب الوطنى ، مع مصطفى كامل ومع محمد فريد . فهل يقبل المصريون هذه الوضعية الجديدة لمدة طويلة . خاصة وإن ظروف ونظريات وحركات جديدة كانت قد ظهرت فى . ذلك الوقت فى العالم ؟ .

كان الرئيس ويلسون الأمريكى قد أعلن عند اشتراكه فى الحرب سنة ١٩١٧ مبادىء هامة إتخذتها كثير من الشعوب دساتير لها وأهدافاً تصل إليها . وكان الدكتور ويلسون . أستاذاً العلوم السياسية ، بكل ما تشتمل عليه هذه الصفة . من تفكير فى الإنسانية ، ووضع مبادىء سليمة وبسيطة فى نفس الوقت للعمل بمقتضاها بين الأمم والشعوب وكان إنساناً ومتحرراً قبل كل شىء ، فأعلن ضرورة تعميم مبدأ مترو وتطبيقه على جميع أرجاء العالم ، فليس لأمة أن تكره أخرى على إتباع سياستها . ولكل شعب حق تقرير سياسته التى يراها مؤدية إلى التقدم ، دون إحراج أو تهديد أو إرهاب ، ولافرق فى ذلك بين شعب ضعيف وشعب قوى . كما أعلن مبادئه الأربعة عشر وأصر على ضرورة إنشاء جمعية للأمم تضمن إستقلال وسلامة أراضى جميع الدول ، الصغير منها والكبير ، وأعلن أن الحرب هى حرب أهداف ، وأن هدفها الرئيسى هو السلم ، الذى يجب أن يقوم على أساس تسوية جميع المشكلات المتعلقة بالأراضى والسيادة والعلاقات السياسية طبقاً لمبدأ القبول والرضى من جانب الشعوب صاحبة الأمر ، لا على أساس المصلحة المادية أو فائدة ونفوذ دولة معينة ، وأعلن نهاية عهد التوسع وبدء عهد يمكن لكل أمة أن تحصل فيه على آمالها وأمانيها القومية . وعلى أساس العدل بالنسبة للشعوب ، والمساواة بين الجنسيات ،

وقرر بذلك نهاية إستعباد الدول القوية للشعوب الضعيفة وإستغلالها لها ، وضرورة إشتراك كل شعب تقرير مصيره .

لقد أصبحت هذه المبادىء بمثابة الدستور للشعوب المكافحة والحركات الوطنية المناضلة فى العالم ، واستثارت روح الاستقلال والحرية فى كل مكان ، وبدت مطابقة لأبسط قواعد المنطق المتعلقة بمصر .

ان هذه المبادىء والنظريات السياسية عملت على تنمية الشعور الوطنى للوصول إلى الحرية والاستقلال . وجاء ذلك فى وقت شهد فيه العالم وقوع ثورة أكتوبر . ورأى أهمية الشعوب ، إن صممت على الوصول إلى أهدافها ، وإن كره الغاشمون .

وحدث ذلك فى الوقت الذى تفرست فيه بريطانيا فى مصر ، والذى أدارت فيه كل أجهزة الدولة وقامت باستغلالها .

وكانت هذه العملية تهدف النزول بمصر إلى مستوى المستعمرات ، فى الوقت الذى تنتشر فيه النظريات المتحررة فى العالم . وبين عوامل هذا التناقض بين المبادىء والنظريات ، والسياسة الفعلية لبريطانيا فى مصر ، ثم نضج هذه الحركة الثورية المصرية ، التى أيقنت وآمنت بإمكانية وضرورة الوصول إلى تغيير أحوال البلاد ، وإرضاء الأمانى القومية العزيزة ، وجاء هذا بمجرد نهاية الحرب حين تهيأت الظروف كلها لبحث المشكلات ، ومن أساسها .

٢ - الوفد المصرى :

كان قادة البلاد وأعيانها يفكرون ، قبل نهاية الحرب ، فى مصير البلاد ، وفى الموقف الذى يجب عليهم إتخاذه لتحقيق أمانيهم القومية فى مؤتمر الصلح .

وفكر فى ذلك زعماء واعضاء الحزب الوطنى ، وكانت نظريتهم تتلخص فى

كلمتين : الاستقلال والجلاء أى بمعنى آخر إلغاء نظام الحماية مع كل ما يترتب عليه من أوضاع سياسية وإدارية ، وخروج القوات البريطانية وقوات جيش الاحتلال من البلاد ، ولقد وصفهم البريطانيون بالتطرف . ولكننا نلاحظ أن موقفهم قد تغير من التمسك برباط الدولة العثمانية ، إلى ضرورة الحصول على الاستقلال التام ، ما دامت الدولة العثمانية قد انتهت أو أنهى عليها . وفكر فى ذلك رجال حزب الأمة ورجال الجمعية التشريعية وعلى رأسهم سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى . وكانوا جميعاً من رجال الجمعية التشريعية وعملوا على اسماع « صوت الأمة » كممثلين لها إلى الرأى العام العالمى وإلى الحكومة البريطانية وإلى مؤتمر الصلح فى فرساى . ولكنهم ساروا فى طريقهم على أساس المفاوضة للحصول على الاستقلال السياسى ، بمعنى أنهم سيطلبون ، من ممثلى بريطانيا فى مصر ، السماح لهم بالسفر للخارج لكى يعرضوا وجهة نظر الأمة ، ويرجون من بريطانيا التكرم بالموافقة على إرضاء هذه الأمانى المشروعة ولذلك فإنهم كانوا أكثر اعتدالا من رجال الحزب الوطنى ، ويمكننا أن نقول بدون كبير خطأ أنهم كانوا متأقلمين أكثر من رجال الحزب الوطنى داخل حدود « الشخصية المصرية » ، أو بمعنى آخر أنهم ساروا طبقاً لخطوط هذه القومية الإقليمية التى نجحت بريطانيا فى غرسها فى نفوس المصريين ، وفى فرضها نهجاً لهم يسيرون عليه . ولقد فكر كذلك بعض الأمراء ، وخاصة عمر طوسون فى ضرورة إتخاذ موقف حازم موحد يقفه المصريون تجاه البريطانيين مع نهاية الحرب . ولم تكن هذه الفكرة بعيدة عن رأس السلطان احمد فؤاد ولا عن رأس حسين رشدى باشا رئيس الوزراء . ونلاحظ أن هذه المجموعة الثانية كانت تهدف الوصول إلى وضعيه دولية ممتازة للبلاد ، ومادامت البلاد خاضعة لهم ، وهم على رأسها . فاستقلالها استقلال لهم وإطلاق لأيديهم فى الشؤون السياسية ، وكذلك الاقتصادية .

وعلينا أن نقول بأن أول من فكر فى تأليف وفد المطالبة بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح هو الأمير عمر طوسون وعرض الفكرة على سعد زغلول . وكانت وضعية الأمير تسمح له بترأس مثل هذا الوفد، ولكنها كانت تخيف من ناحية أخرى أحمد فؤاد ،الذى لم يكن يرغب فى نزول أقربائه إلى ميدان السياسة العملية. وهذه الوضعية الخاصة لعمر طوسون وعلاقته بالذات بالمتربع على أريكة الحكم هى التى أملت على سعد زغلول أن يقوم بالعملية دون الالتجاء إليه ، ودون ضمه إلى صفوف الحركة، ولكن سعد زغلول اعتمد من ناحية ثانية على حسين رشدى باشا رئيس الوزراء ورجل السلطان ، حتى يسانده فى هذه المهمة ، ويظهر أمام الرأى العام المصرى مدى تحكم سلطات الاحتلال البريطانية فى الحركة الوطنية المصرية .

ولذلك فإن هذه الحركة ستحاول من أول أمرها أن تحصل عن رضاء السلطان ، أو على الأقل موافقة رئيس الوزراء الضمنية على أعمالها ، وستتفادى بذلك خطأ الزعيم أحمد عرابى حين أشهر سيفه فى ساحة عابدين مطالباً بحقوق الشعب ونلاحظ كذلك أن حركة الوفد المصرى قد عملت على أن تسهر حسب قواعد دستورية ، قواعد أساسية متحررة ، ومكتلة الشعب بطبقاته وطوائفه كتلة واحدة ، تحت ظل الحاكم الشرعى ، لكى تقف بهم ، وبنفس التشكيل الإجتماعى الإقتصادى للمجتمع المصرى ، وجها لوجه أما قوات الإستعمار . وتفادى بذلك سعد زغلول وصحبه تلك المرحلة الثورية الخطيرة التى بلغها الزعيم أحمد عرابى فى أواخر سنة ١٨٨١ وأوائل سنة ١٨٨٢ حين انقسم المعسكر الوطنى إلى ثلاث قوى : - يمين إسلامى ، ووسط دستورى ويسارى ثورى شعبى ، تفادى سعد زغلول وصحبه هذا التباور الثورى وأصبحت حركتهم تجمع الأمة بأسرها ، ولذلك فإن درجته الثورية كانت أقل فى سنة ١٩١٩ عنها فى ذلك الجناح الأيسر الثورى بقيادة البطل أحمد عرابى ، ولكنهم نجحوا سياسياً فى سد

الثغرات أما كل تدخل سياسى بريطانى بين صفوف الأمة ، وأظهروا الموقف متبلورا تمام التبلور من الناحية السياسية بين مصريين ومستعمرين محتلين .

وساعد تشتت رجال الحزب الوطنى فى أوربا فى أثناء الحرب العالمية الأولى على ظهور قيادة وطنية جديدة فى الميدان ، كما ساعد انهيار الدولة العثمانية على خروج القيادة الجديدة فى هذا الشكل الجديد الذى يتمشى مع «مقتضيات العصر» . وتقدم سعد زغلول ، وهو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وأخذ فى تبادل الرأى مع زملائه وأعيان البلاد، لتكوين جماعة ترفع صوت مصر وتطالب بحقوقها وكانت الجمعية التشريعية هى الهيئة شبه النيابية الموجودة فى البلاد ، ولذلك فيمكننا إعتبار سعد زغلول أصدق من يمثل الرغبات الوطنية من بين نواب الأمة، واتفق مع عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى على أن يطلبوا مقابلة مع المندوب السامى البريطانى « وينجت » وكان هذا الطلب وفقاً لرغبات حسين رشدى باشا رئيس الوزراء . وتقابلوا معه بالفعل يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وشرحوا له ضرورة إنهاء الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحف والمطبوعات والوصول إلى أمانى البلاد المشروعة . ورغم إدعاء «وينجت» بأن ظروف الحرب هى التى قد عملت على تخويل هذه السلطات للقائد العام للقوات البريطانية ، إلا أن الحرب كانت قد انتهت وكان من حق المصريين أن يقلقوا على مستقبلهم ويتفاهموا فيه مع الحكومة البريطانية . وشعر المندوب السامى البريطانى فى هذه المقابلة أن المصريين يرغبون فى أن يكونوا أصدقاء للبريطانيين، صداقة الحر للحر. فهم أنهم يرغبون فى الوصول بمصر إلى مرحلة الإستقلال . ذلك أن سعد زغلول قد ذكر له أنه إذا ما ساعدت بريطانيا مصر فى الحصول على الإستقلال التام فإنهم يعطونها ضمانة معقولة بعدم تمكين أى دولة من استقلال مصر، أو المساس بمصلحة بريطانيا فيها، وذلك بإعطاء بريطانيا ضمان بشأن طريق الهند وقناة السويس ، وبأن يجعلوا لها دون غيرها حق الإحتلال عند الاقتضاء ، ومحالفتها ، وتقديم ما تستلزمه هذه المحالفة من جنود

واستعد سعد زغلول بعد هذه المقابلة لتأليف الوفد وكان بهذه العملية على وفاق مع حسين رشدى الذى كان قد قام من ناحيته باستئذان أحمد فؤاد فى السفر إلى لندن هو وعدلى باشا ، كوفد رسمى للمشاركة فى شرح وجهة نظر الحكومة المصرية لوزارة الخارجية البريطانية . وقرر سعد زغلول تأليف هيئة تسمى الوفد المصرى تعمل على المطالبة باستقلال البلاد وعمل على أن يحصل لهذه الهيئة على توكيلات من الامة تسمح لها بالقيام بهذه المهمة .وتألف الوفد من الاعضاء الثلاث السابقين ومعهم محمد محمود وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة ، وحددوا مهمتهم بالسعى ، بالطرق السلمية المشروعة ، للوصول إلى إستقلال مصر إستقلالا تاماً . واستعد كل من القصروالوزارة والوفد ، وأعضاؤه من الجمعية التشريعية ووجهاء البلاد لكى يسيروا كرأس حربة ، أو قمة هرم ، قاعدته الأمة أو الشعب ، وبنفس التشكيل القائم بالفعل ، زاحفين على سلطات الحماية والاحتلال ، مطالبين بالوصول إلى الأمانى القومية ، إلى إستقلال البلاد .

وكاد سعد زغلول يغضب من تدخل أعضاء الحزب الوطنى ، ومن مطالبتهم بضرورة التمسك بمبدأ الجلاء التام وبمبدأ وحدة وادى النيل . ولكنه وافق على الوصول إلى « الاستقلال التام » ، دون ذكر للجلاء،واعتبر أن كلمة مصر تشتمل ضمنا على السودان . وكان فى هذا التناسى وعدم التحديدفى الألفاظ،وفى أهداف المعركة ، محاولة لإظهار المعركة الوطنية ككل ، دون التفات إلى تفاصيلها ، وهى نقطة ضعف ستنفذ منها بريطانيا حينما تناقش وتحلل معنى الاستقلال التام وتبدأ فى سرد مصالحها المعينة والمتعددة ، مصلحة بعد مصلحة وتحاول الحصول على ضمانات خاصة بكل منها ، وبشكل متميز عن المصلحة الأخرى . وعلى أى حال فان خروج المطالب الوطنية بهذا الشكلى العام : الاستقلال التام ،كان جمعاً لشمل أعضاء الحزب الوطنى مع أعضاء حزب الامة ومنذ ذلك اليـــوم أطلق رجال

الحزب الوطنى على دار سعد زغلول إسم « بيت الأمة » .

وعمل الوفد على طبع صيغة معينة لتوكيل يوقعه أبناء الأمة ، مفوضين به المصرى السفر وتمثيل البلاد والمطالبة بحقوقها. وكانت وزارة رشدى باشا مؤيدة لهذه الحركة ، فاصدرت تعليماتها إلى الأقاليم والمحافظات بعدم التعرض لحركة جمع التوقيعات على هذا التفويض . وساعد ذلك على إنتشار الحركة وإتساع نطاقها فاضطرت السلطات العسكرية البريطانية ، حين خشيت من إتساع هذه الحركة إلى التدخل فى الأمر ، وأصدرت أوامرها للمديرين، عن طريق المستشار البريطانى لوزارة الداخلية ، لمنع تداول هذه التوكيلات أو التوقيع عليها ، ومصادرتها فى كل مكان فما كان من سعد زغلول إلا أحتج على هذا الاجراء غير المشروع ، خاصة وأنه لم يكن له، حتى ذلك الوقت أية أهمية سياسية أو عسكرية تسمح للبريطانيين بالتدخل . واستمرت حركة جمع التوقيعات إلى أن تمكن الوفد المصرى من الاستناد قانونياً إلى تفويض يسمح له بالتحدث باسم الأمة .

ثم طلب سعد زغلول وصحبه من السلطات البريطانية تصريحاً لهم بالسفر إلى الخارج . خاصة وأن البلاد كانت تحت الأحكام العرفية وكانت السلطات العسكرية هى التى تتولى إعطاء جوازات السفر. ولكن نية بريطانيا لم تكن تسمح بسفر الوفد المصرى إلى الخارج فى هذا الوقت، ورفضت طلب إعطاء الجوازات ، وأبلغت دار الحماية سعد زغلول أنها مستعدة لقبول أى الاقتراح منه يتعلق بكيفية تعديل نظام الحكم فى مصر ، على أن ترفعها هى إلى لندن ، وعلى ألا تخرج هذه المقترحات عن الخطة التى رسمتها الحكومة البريطانية من قبل، وألا تتعارض مع الأوامر والتعليمات التى أصدرتها الحكومة البريطانية للسلطان حسين كامل حينما تولى العرش ، أى على ألا تخرج هذه المقترحات عن نطاق الحماية البريطانية على مصر .

ضيقت بريطانيا إذن على أعضاء الوفد المصرى فى مهمتهم ، فأثار ذلك نفوس المصريين . ولم يكن من المتوقع أن يقبل سعد زغلول وصحبه تقديم اقتراحات لدار المندوب السامى البريطانى ، تكون متعارضة مع التوكيلات التى أعطتها البلاد لهم. وكانوا يرغبون فى الإتصال برجال السياسة البريطانيين ، وبالاشخاص الذين يتولون توجيه الرأى العام البريطانى ويوجهون بذلك السياسة البريطانية . وكانت القضية التى يدافعون عنها هى قضية الحرية والعدالة ، وكان من أبسط مبادىء هذه الحرية أن يتمكن ممثلو مصر من عرض قضيتهم ، وفى أى مكان يشاءون . وتقدم أعضاء الوفد بنداء إلى ممثلى الدول الاجنبية فى القاهرة شرحوا فيه حق بلادهم الطبيعى فى الوصول إلى الاستقلال التام والسير على نظام حكم دستورى ، وأكدوا فيه أنهم سيحترمون امتيازات الاجانب كل الاحترام ، وتعهدوا بالبحث فى وضع طريقة للمراقبة المالية يكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومى ، وأظهروا استعدادهم لقبول كل ماتراه الدول المحافظة على حياد قناة السويس ، بل اقترحوا وضع استقلال مصر تحت ضمانة جمعية الأمم . ودل هذا النداء على أن الوفد المصرى لم يكن يرغب أبداً فى إيقاظ الكلاب النائمة ، وإثارة المشكلات العويصة ، وتقليب الدول ذات المصالح على قضية الإستقلال ، فالامتيازات الاجنبية ستبقى ، وصندوق الدين سيعمل على الوفاء بالتزامات مصر المالية وتسديد ديونها ، وقناة السويس يبحث أمرها فى نطاق دولى ، لم يكن هناك أكرم من هذه الشروط لكى يصل الوفد المصرى إلى الاستقلال عن بريطانيا ، أى التخلص من نظام الحماية ، أى الإستقلال السياسى فقط ، كمرحله أولى فى طريق الاستقلال الفعلى ، حين تتخلص من وضعيات شاذة للأجانب ، ولماليتها ولوضعية قناتها .

واشتد اشتعال الرأى العام فى مصر مع إستمرار الرفض البريطانى لسعد زغلول وصحبه السفر إلى الخارج . واضطر حسين رشدى باشا إلى تقديم استقالته معلنا

فيها أنه قد قبل أول وزارة في ظل الحماية على أساس الاحتفاظ لمصر بمصريتها وبشخصيتها المتميزة وأنه يشعر بضرورة جلاء الموقف ، وإنهاء الوضع الشاذ والحماية البريطانية مع نهاية الحرب . ورفض القصر استقالته الأولى فقدم استقالة ثانية ، وأصر على ضرورة ترك الحكم ، وساند بذلك حركة الوفد المصرى الذى أعلن فى اليوم التالى أنه ليس هناك فى البلاد من يقبل تشكيل وزارة جديدة فى ظل الأوضاع القائمة . وزاد الغليان فى الصدور ، ورغم الأحكام العرفية وقف سعد زغلول منتهزاً كل فرصة وشرح ضرورة تغيير الوضعية غير القانونية للاحكام العرفية والرقابة على الصحف ونظام الحماية بأكمله،خاصة وأنها ضرورات للحرب ، تنتهى بنهايتها ، ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة ، وكانت هذه الكلمات كلمات ثورية ، وتعمل على تغيير الأوضاع الاستثنائية المفروضة بالقوة الغاشمة . وكاد المستمعون أن يخرجوا بمظاهرة ، مع كل محاضرة ومع كل ندوة. وسارت مصر فى الطريق الذى رسمته لها القوة ، طريق الثورة .

٣ ـ الثورة :

إزداد ضيق النفوس بعد قبول القصر لا ستقالة رشدى باشا ، واضطر الوفد إلى أن يكتب إلى السلطات في اليوم الثانى شارحا له أنه من الجائز أن يكون قد قبل العرش لاعتبارات عائلية بعد وفاة السلطان حسين كامل ، ولكن الأمة كانت تعتقد أن قبوله للعرش فى زمن الحماية المؤقتة والباطلة ليس من شأنه أن يصرفه عن العمل لاستقلال البلاد ،ولذلك فإن حل المسألة بقبول استقالة الوزيرين،رشدى وعدلى ، اللذين أظهرا احترامهما لإرادة الأمة ، لا يمكن أن يتفق مع الإرادة الشعبية ، علاوة على أن الشكل الذى وضعت به هذه الاستقالة لاتسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يخلفه فى مركزه . لقد شرح الوفد للتربع على العرش أن عليه أكبر مسئولية ، وأنه لم يبق أحد من المصريين — من أقصى البلاد إلى أقصاها —

إلا وهو يطلب الاستقلال ، ونصحوه بالوقوف فى صف الأمة ، حتى تنال هدفها وينتصر الحق على الباطل . ولكن قبول القصر لاستقالة رشدى باشا كان يعنى أنه لا يقوى على الوقوف فى مجابهة السياسة البريطانية وشعر الوفد بذلك ، فاحتج لدى ممثلى الدول الأجنبية فى مصر على السياسة الاستعمارية التى تقوم السلطات البريطانية بتطبيقها فى البلاد لقد بلغ التعسف غايته وصبرت مصر على الظلم والاستغلال رغم شغف أهلها بالحرية وجدارتها بالاستقلال . ولقد بطشت يد القوة بمصر، وحرمت بريطانيا على أبناء البلاد اسماع أصواتهم لمؤتمر السلام . وسارت بريطانيا فى تطبيق إصلاحات سياسية وقضائية وادارية تهدف من ورائها ابتلاع البلاد .

وشعرت السلطات البريطانية فى مصر أنه لا يمكنها كبت أصوات الاحرار طويلا ، وإن لم ترتفع هذه الأصوات فى لندن وباريس وفرساى فإنها كانت تصل إلى هذه العواصم عن طريق الممثلين السياسيين الأجانب فى القاهرة . ورأت السلطات البريطانية فى إجتماع الوفد تحدياً لها ، وتشهيراً بها وبتصرفاتها ، وكشفاً لسوء نيتها أمام العالم ، فاضطرت إلى التدخل . واستدعى قائد القوات البريطانية رئيس الوفد وأعضاءه وقرأ عليهم إنذاراً يوم ٦ مارس ، متهماً إياهم بوضع مسألة وجود الحماية موضع المناقشة ، وبأنهم يقيمون العقبات أمام الحكومة المصرية ، ويحاولون منع تشكيل وزارة جديدة . ولما كانت مصر لا تزال رازحة تحت الاحكام العسكرية ، فقد أنذرهم بمعاملتهم أشد المعاملة ، طبقاً للأحكام العرفية ، عند أول عمل يصدر منهم لعرقلة سير الادارة .

ومع هذا التحدى رفع أعضاء الوفد أنوفهم ولم يتراجعوا ، وأرسلوا برقية فى نفس اليوم إلى لويد جورج ، رئيس الوزارة البريطانية ، شرحوا له فيها ما حدث واحتجوا على التصرف الجائر . وطالبوا بالسماح بالسفر حتى يقوموا بتأدية واجبهم الوطنى الذى أوكلته إليهم الأمة ، وبالطريقة المشروعة فلم

تتراجع السلطات البريطانية فى القاهرة ، وألقت القبض فى اليوم التالى على سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقى وحمد الباسل ، ونقلتهم فى اليوم التالى إلى بور سعيد ومنها إلى مالطة منفيين عن بلادهم . واختارت السلطات البريطانية قسماً هاماً من قادة الوفد ، رغم أنها تركت غيرهم ، وخاصة العناصر الشابة التى كادت تكون الإطارات الفعلية للوفد . ولم يتراجع الوفد ، وقرر الاستمرار فى الكفاح ، واجتمع برئاسة على شعراوى ، وأرسل كتاباً إلى السلطان اعترض فيه على هذه السياسة الجائرة وطلب منه أن يقف إلى جانب الشعب . كما كتبوا إلى رئيس الوزارة البريطانية ، محتجين ومؤكدين عزمهم على الاستمرار فى الدفاع عن حقوق البلاد .

وما أن انتشر خبر القبض على سعد زغلول ورفاقه حتى أظهر الشعب غضبته ، وظهر السخط وهاجت النفوس وانتشرت الثورة الفعلية .

وبدأت الثورة فى اليوم التالى من اعتقال سعد زغلول وصحبه ، بدأت يوم الأحد ٩ مارس سنة ١٩١٩ . وبدأت بمظاهرات سلمية . نظمها الطلبه الذين قرروا الإضراب وتأييد الوفد المصرى تأييدا تاماً . وبدأت هـــذه المظاهرات سلمية ،وبدأ تنظيمها من مدرسة الحقوق،الذى رفض طلبتها الانتظام فى محاضراتهم فى هذا الجو القاسطى ، وقرروا الامتناع عن دراسة الحقوق ، مادامت الحقوق مهدورة فى البلاد . وخرجوا متوجهين إلى مدرسة الهندسة ثم مدرسة الزراعة ثم مدرسة الطب ثم مدرسة التجارة ، هاتفين بحياة مصر وبحياة سعد وبالاستقلال . ووقع أول احتكاك مع قوات النظـــام ، التى ألقت القبض على بعض الطلبة وسارت بهم إلى أحد مراكز الشرطة،كما حدث احتكاك آخر تلاه اشتباك،وكانت بداية تبشر بالخير . وفى اليوم التالى أضرب جميع طلبة المدارس وطلبة الجامعة الأزهرية ، وساروا فى مظاهرات كبيرة فى شوارع العاصمة : وسقط أول

الجرحى وأول القتلى فى هذا اليوم ، نتيجة لاشتباك مع بعض القوات البريطانية التى كانت تحرس دواوين الحكومة ، والمهم هو أن حركة الاضراب والمظاهرات كانت تلقائية ، وزاد ذلك من جلالها وهيبتها . ولقد كان الاضراب إجماعيا ، والمظاهرات حماسية وانضمت كتل الشعب ، من تجار وصناع ومزارعين ، إلى هذه المظاهرات التى ملأت الشوارع ، ورفعت صوتها غاضبة محتجة ، ومطالبة بالاستقلال . وحاولت جماهير الشعب عدم التعرض لأرواح الأجانب وممتلكاتهم ، وعملت على المحافظة على الحوانيت والسلع ، وشعرت أن واجبها ألا تترك فرصة للأجنبى يأخذها على الحركة الوطنية .

وشلت حركة العاصمة نتيجة لتوقف عربات الترام عن السير ، وحين حاول البريطانيون التدخل لتسيير الترام والمواصلات أضرب السائقون وسائقوا سيارات الأجرة ، وأقفلت معظم الحوانيت أبوابها ، وكذلك المصارف . وكلما ازداد تدخل السلطات البريطانية زادت النار اشتعالا . وأنزلت بريطانيا داوريات خاصة مسلحة تطوف الشوارع وتحاول منع التجمهر والتظاهر ، وكانوا مسلحين بسلاح الحرب ، ومجهزين بسيارت مصفحة وحمالات المدافع السريعة الطلقات . وهنا بدأ الاحتكاك الفعلى بين أبناء الشعب وبين قوات الإحتلال . وسالت الدماء وسقط القتلى فى كل مكان . لقد تبلور الموقف وأصبح من الصعب الرجوع فيه . أنها المعركة بين الوطنى والمستعمر ، وهى أعلى مرحلة من مراحل الثورة .

وشهدت القاهرة مظاهرات أخرى صامتة ، وأن كانت أكثر تعبيراً عن الثورة من المظاهرات الصاخبة . أنها جنازة الشهداء ، بخطوات بطيئة ، وفى صمت والكن العزم والتصميم . كانا مرتسمين على الوجود . وزاد كل يوم من شدة الحركة الوطنية ، فالموظفون قد صمموا على عدم العمل ، وكذلك المحامون بأنهم قد أوقفوا مرافعاتهم فى المحاكم وأثبتوا هذا التوقف فى محاضر الجلسات ولم

يلتفتوا إلى تهديد أو إنذار . وأضرب عمال العنابر والسكك الحديدية ، وزاد الموقف توتراً وتهديداً حينما جاءت القوات البريطانية لحماية هذه العنابر ، وللمساعدة فى تسيير القطارات ، وكانت المعارك فى هذا القطاع شديدة وعنيفة ودامية . وحتى السيدات خرجن فى مظاهرات تملأن الشوارع ، ومع صمتهن ووقارهن كن يمثلن نضوج الرأى العام ، واشترك السيدات مع الرجال فى المطالب الوطنية .

وعملت السلطات البريطانية على تشكيل محاكم عسكرية خاصة لمن يقبض عليهم فى المظاهرات ، وكانت تحكم عليهم بالحبس أو الجلد أو الغرامة ، أو بها جميعاً ، ولكن هذه المحاكمات لم تزد الثورة إلا إشتعالا .

وسرت الروح الثورية من القاهرة ، القلب النابض للبلاد ، إلى الأقاليم . فتعطلت المواصلات وخاصة السكك الحديدية ، وعمت الحركة الأقاليم كما عمت القاهرة دون توجيه أو تدبير . وقامت المظاهرات فى الاسكندرية وطنطا وأسيوط وكل عواصم القطر متحدية الأسحار ، وأصدر القائد العام البريطانى إنذاراً لكل من يتلف مواصلات السكك الحديدية أو البرق أو الهاتف ، بأنه يعرض نفسه للاعدام رمياً بالرصاص طبقاً للاحكام العرفية . وأرسل القوات البريطانية تجوب الطرق الزراعية ، وترابط إلى جوار خطوط السكك الحديدية . وصدرت الأوامر بمنع انتقال الأهالى من قرية إلى أخرى ، من غروب الشمس إلى شروقها . وأنذرت القوات البريطانية اهالى القرى التى تقع أى عمليات تخريب بجوار قراهم بتحميلهم تبعة هذا العمل ، وباحراق دورهم . وخرجت الحملات البريطانية فى كل إتجاه تحاول قمع الثورة والسيطرة على الموقف ، وحاولت إصلاح بعض خطوط المواصلات ، ولكن دون نتيجة تذكر ، وظلت المواصلات الحديدية والبرقية والتليفونية معطلة فى الوقت الذى تعطل فيه توزيع البريد

ووقفت فيه الحركة ، ورغم ذلك فإن أنباء الثورة كانت تصل بأسرع مما يمكن تصوره . كانت تصل بطريق السماع وتزيد من حدة اشتعال الثورة فى كل مكان.

ولقد قام الأزهر بدوره كاملا فى هذه الثورة . وكما حدث فى عهد الحملة الفرنسية أصبح الأزهر معقل الثورة ومركز إشعاعها ، ألقيت فيه الخطب وخرجت منه المظاهرات ، واضطرت القوات البريطانية إلى محاصرة الحى الموجود فيه بأكمله ومن جميع منافذه ، دون نتيجة فعالة . وظهر الترابط بين عناصر الأمة ، بين المسلمين والمسيحيين ، حين خرجت المظاهرات من المساجد والجوامع لكى تدخل إلى الكنائس ، وكان علمها يحمل الصليب مع الهلال ، وهتافاتها تدوى بحياة الصليب مع الهلال . وظلت المظاهرات تملأ الشوارع متحدية ، هاتفة بالإستقلال. ثم ظهر بعض النظام الثورى حين ظهرت الشرطة الوطنية ، عاملة على حفظ الامن والنظام ، بشاراتها الخاصة الدالة عليها ، متحدية بذلك السلطات الرسمية التى خضعت لسلطات الإحتلال .

لقد جن جنون البريطانيين وأخذوا فى التمادى فى إصدار الإنذارات والبلاغات فنعوا حمل الاسلحة ، وسحبوا الترخيصات السابقة وألغوها ، بعد أن منعوا المظاهرات والاجتماعات . وأخذوا يعتدون على الأهالى الجالسين فى المقاهى ، وانتهكوا حرمات بعض البيوت ، ولكن القمع أدى إلى زيادة الإشتعال . وأصبحت بريطانيا محرجة فى موقفها تجاه المصريين ، واضطرت إلى اتخاذ وسائل جديدة تحاول بها قمع الثورة .

القمع :

لقد سجلت بعض المدن مداً ثورياً سجله لها التاريخ مع ما قامت به من أعمال الكفاح الذى انقلب إلى معارك دامية، ونخص بالذكر منها مدينة المنصورة ومدينة ديروط . لقد فتحت القوات البريطانية نيرانها على الأهالى فى المدينة الأولى مما

أدى إلى قيام مجزرة بشرية . أما أسيوط فقد تفاقمت الأحوال فيها وبسرعة بمجرد وصول أنباء اعتقال سعد زغلول وصحبه ، وتوقف عمل السكك الحديدية وقام الأهالى فيها بمحاصرة بعض قوات الإحتلال ؛ ورغم الخسائر الجسيمة التى تكبدها الوطنيون ، نتيجة لقلة تسليحهم ، إلا أنهم أجبروا قوات الإحتلال على احترامهم . وأما فى ديروط فقد هاجم الأهالى أحد القطارات وخربوا السكك الحديدية . لقد كانت الثورة مشتعلة فى كل مكان ، وظهر وكأن أسيوط قد جمهورية مستقلة بعد أن قامت بها شعبة وطنية ، عملت على تسيير الأمور ، والمحافظة على الأمن والنظام ، بل وحتى الإشراف على عمليات الثورة .

واضطر بعض البريطانيين القادمين لمصر من السودان إلى أن يعودوا أدراجهم من حيث أتوا ، لكى يستقلوا البواخر من بورسودان إلى السويس . وقررت بريطانيا أمام هذه الحالة الخطيرة إرسال حملات حربية مجهزة ، تعاونها الطائرات لكى تعيد « فتح » مصر العليا . وحتى هذه الحملات الحربية وجدت صعوبات جمة فى السير بين النيران ، وفى إخضاع المناطق الثائرة . وكان الموقف يتطلب من بريطانيا حلا سياسياً . مادامت المعركه قد بدأت على أساس سياسى وكانت هيبة بريطانيا فى مصر قد تضعضعت ، ولم يكن لها ممثل رسمى بالبلاد وقت إعلان الثورة ، ذلك أن وينجت كان قد سافر من مصر وبقى محله شاغراً ، فأختارت بريطانيا أحد رجال امبراطوريتها المعروفين المشهورين ، والذى كان فى وسعه أن يستند إلى سمعته لإرهاب المصريين وقمع حركتهم . إختارت بريطانيا الجنرال اللنبى القائد العام لقواتها فى الشرق الأوسط سابقاً ، وقاهر الأتراك وفاتح فلسطين ، إختارته مندوباً سامياً لها فى مصر ، وكان لهذا المنصب ، مع الأحكام العرفية ، ومع نظام الحماية ، فى أيدى هذا الشخص الذى استند إلى قوات الإحتلال ما يجعل بريطانيا تعتقد فى إمكانية إعادة سيطرتها على الموقف ، وقمع الثورة .

ووصل اللنبي إلى القاهرة مندوباً سامياً وممثلا خاصاً لملك بريطانيا في مصر والسودان ، وكانت له جميع السلطات العسكرية والمدنية ، وفي وسعه إتخاذ أي إجراء مناسب لحفظ الأمن والنظام في البلاد . وصرح بمجرد وصوله بأن هدفه الأول هو وضع حد للاضطرابات الموجودة ، ولكنه شرح لبعض الأعيان أنه سيقوم بإجراء بعض التحريات ، وبمحاولة لإزالة الشكاوى ، وطلب منهم معونته في مهمته : ولكن على أساس أن تتم العملية في ظل النظم القائمة ، أي داخل إطار نظام الحماية الذي لا يناقش . فكأنه رغب في إظهار بلاده بمظهر الدولة التي تعمل من أجل العدالة في الوقت الذي صممت فيه بريطانيا على ضرورة القضاء على الثورة وتدعيم نظام الحماية . وكان الموقف ظاهراً واضحاً ، ولذلك فان العناصر الوطنية لم تتراجع في ثورتها . حقيقة أن بعض « الوجهاء » و « والأعيان » وبعضهم أعضاء في حزب الوفد المصري ، قد اشتركوا في إصدار نداء يذكر أن الاعتداء على الأملاك محرم بالشرائع الإلهية والقوانين الوضعية ، وأن قطع طرق المواصلات يضر أهل البلاد ضرراً واضحاً ، ويوقف الحركة ويعطل المعاملات ويسبب العسر ، ولما كانت السلطات العسكرية قد أنذرت بإتخاذ أقصى العقوبات ، وبالوسائل الحربية ، لعقاب كل حادث يقع ضد المواصلات والممتلكات العامة لذلك فإن هؤلاء الأعيان والوجهاء يناشدون الشعب . وبإسم مصلحة الوطن ، تجنب كل إعتداء ، وعدم الخروج عن حد القانون . لقد ناشدوا الاهالي بأن يأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر لمنع وقوع أي عمل يضر بمصلحة البلاد . ولم يشرح موجهو هذا النداء أعمال القسوة التي قامت بها قوات الإحتلال ، ولم يذكروا حق الوطن في إنتزاع حريته وحق بلاده بقوة يده . فظهروا على أنهم يمثلون أشد العناصر المصرية فتوراً ، وأكثرهم خوفاً من بريطانيا ، وتعلقاً بأمتيازاتهم وممتلكاتهم الشخصية . ولقد قابل اللورد اللنبي بعض أعضاء

الوفد الذين شرحوا له الموقف وشرحوا له ضرورة قيام بريطانيا بإجراء العدالة وبإعطاء الحق المسلوب إلى أبناء مصر . وأظهروا بذلك أن القيادة الوطنية لا تزال فى الميدان ولا تزال مصرة على مطالبها ، رغم تهديد السلطات الإستعمارية .

وحاولت الوزارة البريطانية على لسان اللورد كيرزن أن تعمل على إساءة إفهام العالم لوضعية مصر ولثورتها والرجال الذين قاموا بها ، فى الوقت الذى حاولت فيه إيجاد إنشقاق بن العناصر الوطنية فى البلاد . ولقد صرح كيرزن بأنه كان يرحب بمجىء رشدى وعدلى إلى لندن ، وبأنه كان مستعداً للاتفاق معهم على تحديد الشكل الذى ستقوم عليه الحماية البريطانية فى مستقبل الأيام أما بالنسبة لسعد زغلول وصحبه ، فقد اتهمهم بأنهم قد دبروا الاضطرابات ، وأنهم يهدفون إخراج بريطانيا من مصر ، وأنهم قد إختاروا وقت إنعقاد مؤتمر الصلح فى باريس موعداً للقيام بحركة ثورية ، فلا سبيل للمناقشة معهم ، إذ أن ذلك يعنى ضمناً موافقة بريطانيا على البحث فى التخلى عن تبعاتها اتجاه مصر . فثبت من هذا التصريح أن بريطانيا وهى تعمل على تشويه الحركة الوطنية كانت مصممة على تثبيت الحماية وتأييدها . بل لقد كانت هذه الخطبة بداية لسياسة بريطانية بسيطة ، تهدف خلق إنشقاق بين سعد زغلول وصحبه من ناحية ورشدى وعدلى من ناحية أخرى ، وتقوم بضرب كل قوة بالقوة الأخرى ، وذلك فى الوقت الذى تعمل فيه على كسب عدد من الوجهاء والأعيان ، الذين يخشون على مراكزهم ومصالحهم ، إلى جانبها ، وفى الوقت الذى تحاول فيه كسب عدد من الموظفين بالقلادات والرتب والنياشين ، باسم حسن سير الإدارة فى البلاد . وحينما تخرج إحدى القوى الوطنية منتصرة من منافسات المعسكرات الداخلية المصطنعة ، وتبدأ فى مواجهة قوات الاحتلال وسلطاته ، فهناك القصر

تضرب به هذه القوة الوطنية ، وتبقى هى دائما ، تتفرج وترى .

ولكن آمال بريطانيا قد خابت ، فبمجرد إعلان ونشر تصريح اللورد كيرزن صمم موظفوا الدولة على الإضراب عن العمل لأول مرة فى تاريخ البلاد . إنها الإدارة التى تسير شئون الحكم ، إنها الأداة التى تنفذ السياسة البريطانية بإسم صاحب البلاد وهو حينئذ أحمد فؤاد . لقد أجبر تصريح اللورد كيرزن الموظفين المصريين على الاضراب ، ودفعهم إلى ذلك دفعاً ، حتى لايظهروا أمام الرأى العام بأنهم بعيدون عن الحركة الوطنية ، أو من المهادنين للاحتلال والحماية . وكتبوا العرائض محتجين على هذا التصريح ، ورفعوها إلى السلطان ، وقدموها إلى ممثلى الدول . وإبتدأ الاضراب فعلا ولمدة ثلاثة أيام إبتداء من يوم ٢ ابريل ، وسرت روح حماسية ، هادفة الإستمرار فى الاضراب حتى يتم الافراج عن المعتقلين ، وشكل الموظفون لجنة تتحدث بإسمهم ، وتواصل تكتيل حركتهم .

وكان هذا الاضراب سبباً فى إثارة الحماس وزيادة إشتعال النيران . وأقفلت الحوانيت ووقعت الاصطدامات والالتحامات فى شوارع القاهرة التى تخضبت أرضها بدماء الوطنيين . ومع القوة زادت درجة التضحية ، ولكن بريطانيا سارت فى سياستها دون تراجع ، وإستخدمت إمكانياتها العسكرية والادارية فى تثبيت مراكزها وتدعيمها . فأرسل الجنرالى اللنبى قواته تعبث فى شوارع القاهرة ، وحاول إغلاق الجامع الأزهر وجامع ابن طولون ، حتى يقضى على مراكز إجتماع أركان حرب الثورة .

وأسرفت قوات الاحتلال فى عمليه القمع ، وارتكبت الفظائع فى كل مكان ؛ ارتكبتها فى مقابلة المظاهرات السلمية غير المسلحة برصاص البنادق والمدافع الرشاشة مما أثار احتجاج الأطباء والجراحين فى مستشفيات العاصمة ، على

الفصل التاسع عشر

المفاوضات

كانت بريطانيا قد شعرت بأن الوضعية الجديدة والحماية لاتتمشى مع الأماني القومية ولا المستوى الوطني الذى بلغته البلاد . ولكن نجاح الثورة دفع العناصر الرجعية والتسلطية البريطانية إلى تغيير الشكل الخارجي لهذا النظام ، واستغلوا فى ذلك أساليبهم المعروفة من إرسال لجان التحقيق ، إلى الدخول فى مباحثات ، ومنها عمدوا فى بذر بذور الشقاق والخلاف بين العناصر الوطنية حتى يتمكنوا من الاتفاق مع أكثرهم هدوءا وفتورا . وإذا كان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ قد أعلن نهاية نظام الحماية واستقلال مصر، إلا أن هذا الاستقلال كان استقلالا إسميا وداخليا .ومع الاستقلال كان على المصريين أن يبدأوا حياتهم الدستورية . ومع الدستور بدأت المعارك والمنافسات والانقسام بين نواب الأمة والحكام. كل ذلك وبريطانيا باقية فى البلاد .

(١) لجنة ملنر :

عمدت بريطانيا إلى الإفراج عن سعد زغلول وصحبه لكى تهادن الثورة وتخفف من حدتها، وسمحت لهم بالسفر إلى أوربا . وكانت بريطانيا قد أعدت عدتها فى مؤتمر الصلح ومع الدول المنتصرة،حتى لايستمع مندوبوها إلى وجهات النظر المصرية.ومع انتشار مظاهر الفرح والسرور فى أنحاء البلاد شعرت بريطانيا بأن جزءا من الرأى العام المصرى يعلق أهمية كبرى على الافراج عن أعضاء الوفد وعلى مؤتمر الصلح ، أكثر من اهتمامهم بالإستمرار فى الكفاح وبشكل متواصل ضد البقاء البريطانى فى البلاد . ومع المظاهرات الاولى التى خرجت تطوف الشوارع منادية بحياة سعد وبالاستقلال ، ظهر تخلخل فى صفوف المعسكر الوطنى وخاصة

تشويه الأطفال والنساء دون ضرورة حربية ، وارتكبتها بشكل فاضح فى الأقاليم ، وخاصة المناطق القريبة من العاصمة ، فى الجيزة ، وفى المناطق الثائرة فى مصر العليا ، فى أسيوط .

لقد هاجمت قوات بريطانية العزيزية والبدرشين بمركز الجيزة وبدأت بطلب الأسلحة ليلا ، ثم أخذت فى إقتحام المنازل وتحطيم الأثاث والسلب ، وإهانة السيدات وجذبهن من شعورهن وانتزاع حليهن . وأجبروا الأهالى على الخروج من القرى وبدأوا فى اشعال النار فيها وهى محاصرة ، وأخذوا فى تفتيش الأهالى والاعتداء على النساء والتنقيب فى ملابسهن وأجسامهن ، وهتكوا الأعراض . وكرروا ذلك فى بعض القرى ، وحينما قاوم الأهالى قابلهم البريطانيون باطلاق النار . وادعت السلطات البريطانية أن أهالى هذه القرى كانت تأوى بعض البدو المسلحين ، وأنها عثرت فيها على كميات من الأسلحة وأن النيران قد شبت نتيجة لوقوع سقف أحد المنازل وتحطيمه لمصباح الاضاءة . ولقد احتج مجلس مدينة الجيزة على الشدة فى معاملة البريطانيين الأهالى ، وقرر مديرية الجيزة تشكيل لجنة للتحقيق فى هذه الحوادث التى وقعت فى منطقته . وحين اتصلت به قيادة الجيش البريطانى وأبلغته أنها قررت اعادة التحقيق بلجنة جديدة . رفض الاذعان واحتج عليه .

واستمر هذا القمع ، ولكن بريطانيا شعرت بعدم جدواه وعدم تمكنها عن طريقه من كبت أصوات مصر . ولذلك فانها عملت على انتهاج خطة جديدة ؛ إنها الخطة السياسية التى يمكنها بها ، عن طريق تفتيت المعسكر الوطنى ، وضرب القرى الواحدة بالأخرى ، والتحقيق فى أصول الحوادث وجر الموضوع من مجموعة إلى تفاصيله ووقائعه ، والمساومة على كل بند وكل شرط وكل مصلحة يمكنها بها أن توقف المعركة وتبقى على مصالحها وإمتيازاتها فى صلبها وأساسها

وان غلفت ذلك بغلاف جديد ، وبلون جديد ، وباسم جديد .

ومع تغير الخطة البريطانية تغيرت طبيعة المعركة الوطنية . فمن ثورة إلى نقاش ومباحثات ومفاوضات . ومن حماية قد تصل إلى استقلال ، سواء كان ذلك استقلالا ذاتياً أو خاضعاً لشروط .

فى قطاع الموظفين الذين تراجعوا فى قراراتهم بشأن الاضراب .أما الطلبة والمحامون فقد واصلوا تمسكهم بمواقفهم .

وجاءت الأخبار من أوربا تعلن فشل الوفد فى إسماع صوت مصر رسميا إلى مؤتمر الصلح ، بل لقد اعترف هذا المؤتمر المنعقد فى فرساى بالحماية البريطانية على مصر .واحتج الوفد المصرى على هذا الاعتراف ، كما احتج عليه الحزب الوطنى ؛ وكان هذا الحزب الأخير أكثر تمسكا بالمبادىء الوطنية ولايتنازل عن الاستقلال والجلاء . وزاد هذا الاعتراف من نفوذ السلطات البريطانية فى مصر وسمح لها بزيادة اضطهاد العناصر الوطنية رغم افراجها عن المعتقلين السياسيين . لقد ألغيت الرقابة على الصحف وظهرت النشرات السرية مطالبة بضرورة الحصول على الاستقلال. ولكن الشرطة السرية كانت تتبع القائمين بها وتعمل على إيقاف نشاطهم . فعملية التنفيس وإعطاء الحريات هنا كانت عملية غير تامة.واستغلت فى القضاء على نشاط بعض العناصر الوطنية .

وكانت بريطانيا قد فكرت منذ نشوب الثورة فى إرسال لجنة التحقيق إلى مصر،محاولة بذلك التخفيف من حالة التوتر النفسانى ،أى العامل المعنوى المحرك للبلاد فى هذه المرحلة .فكرت فى ذلك منذ شهر ابريل سنة ١٩١٩ ولكنها تمسكت بأن مهمة هذه اللجنة هى « تحقيق أسباب الاضطرابات ... وتقديم تقرير عن الحالة،وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، وتوسيع نطاق الحكم الذاتى لها .. وحماية المصالح الأجنبية » . فبريطانيا كانت تصر على ضرورة إجراء تغيير داخلى واسمى وفى نطاق نظام الحماية .وشكلت بريطانيا اللجنة برئاسة ألفريد ملنر وزير المستعمرات وعضوية رنل رود والجنرال مكسويل . فسرت فى مصر روح التذمر من أقصاها إلى أقصاها ، وارتفعت الاحتجاجات وخرجت المظاهرات وخاصة فى القاهرة

والاسكندرية ووقعت الاشتباكات وسقط الجرحى والقتلى في الشوارع برصاص قوات الاحتلال. ولقد كان موقف الحزب الوطني صريحا، إذ لامفاوضة هنده إلا بعد الجلاء . أما الوفد المصرى فقد أجاب بأن هذه العملية ستزيد من تمسك المصريين بحقوقهم وتوثق روابط الاتحاد والتضامن بينهم ومضاعفة جهادهم من أجل الوطن .

ووصلت لجنة ملنر إلى بورسعيد ومنها سافرت تحت حراسة شديدة إلى القاهرة وأحليت لماعطلة سكة حديد القاهرة وحمد اللورد ملنر الله على سلامة وصوله إلى فندق سيراميس، مقر إقامته دون حادثة . وإحتجت البلاد من أقصاها إلى أقصاها على وصول اللجنة وعلى مهمتها في مصر. احتج الطلبة والمحامون والسيدات، واحتج الموظفون والعلماء والقضاة، وقرروا مقاطعتها أثناء وجودها في مصر . وحين أعلنت اللجنة أنها تحاول التوفيق بين أماني الأمة المصرية . ومصالح بريطانيا ، وحقوق الأجانب. وأنها تهدف ايجاد حل يسمح للمصريين بترقية شؤون بلادهم في ظل نظام حكم ذاتي -حينما أعلنت ذلك، رد عليها الوفد بأن المصريين يرفضون نظام الحماية وبأن مطالبهم معروفة في جميع أنحاء العالم، وهي تنحصر في شيء واحد هو الاستقلال التام كذلك رد الحزب بأن الاستقلال التام يعني عدم خضوعه لأى شرط من الشروط ، وبأن المثابرة على مقطعة كل هيئة بريطانية واجب على كل مصرى إلى أن تعترف بريطانيا بالاستقلال التام لمصر وتنفذه بالفعل .

ولما وجد ملنر أن بقاءه في مصر أصبح دون جدوى كبير غادر البلاد إلى فلسطين ثم عاد إلى بريطانيا . وفي هذا الوقت عمدت الحكومة البريطانية إلى استمالة السلطان لكي تفصل بينه وبين الأمة وذلك بعد ميلاد ابنه فاروق . وتدخلت في نظام وراثة العرش في صالحه ، ووافقت على ابنه وليا للعهد . ودل تدخل بريطانيا في نظام الوراثة على انها تتمسك بنظام حمايتها على مصر

وبتبعية مصر لها. ورغم احتجاج كل من الحزب الوطنى والوفد على هذا التصرف إلا أن القصر بدأ واضحاً فى جانب السلطات البريطانية وكان هذا انشقاقاً هاماً داخل البلاد واستتبعت بريطانيا ذلك باستغلال نفوذ السلطان ووزرائه، وهم من الموظفين، لإعادة الرقابة على الصحف، وضرب ممثلى الشعب ضربة قوية، حين قرروا التمسك بمطالب الأمة. ذلك أن أعضاء الجمعية التشريعية قد اجتمعوا فى دار سعد، بيت الأمة، بصفتهم الرسمية كأعضاء فى الهيئة النيابية الوحيدة الموجودة فى البلاد وقرروا بطلان نظام الحماية. واستقلال البلاد المصرية التى تشتمل على مصر والسودان استقلالا تاما، رغم استخدام أى قوة لتغيير هذه الوضعية القانونية، واحتجوا على تعطيل الجمعية، وعلى الاعتداءات التى وقعت على البلاد، وعلى المشروعات البريطانية فى السودان، وأعلنوا بطلان كل الأوامر والقوانين التى وضعت فى غياب الجمعية التشريعية.

لقد تحولت الجمعية التشريعية فى هذا الاجتماع إلى جمعية تأسيسية وكان فى وسعها عمل أى شيء، واتخاذ كل قرار. ومادامت قد أعلنت نهاية نظام الحماية والاستقلال التام للبلاد، فقد كان فى وسعها كذلك اختيار نوع الحكم الملائم لطبيعة البلاد.

وانزعجت السلطات العسكرية البريطانية من اجتماع الجمعية التشريعية، ومن اصدارها لهذه القرارات الوطنية. ولذلك فانها قررت منع كل اجتماع لها مالم يكن ذلك مطلقا الشروط المنصوص عليها فى القوانين واللوائح الخاصة بها، وإلا فهناك الأحكام العسكرية لكى تعاقب من يخرج عن إختصاصاته. وأفادت بريطانيا من سلطانها وقواتها العسكرية فى السيطرة على الموقف، وأفادت من موقف القصر، وذلك فى الوقت الذى عجزت فيه لجنة ملنر عن الحصول على احترام الأمة لمهمتها. ولكن علينا أن نذكر صراحة أن احترام

أعضاء الجمعية التشريعية لهذه الأوامر العسكرية كان يعنى أنهم لا يتمتعون بدرجة مشرفة من « الثورية » ، وكان انصياعهم للبلاغات العرفية يدل على عدم تمكنهم بسبب تكوينهم الشخصى أو مصالحهم الخاصة ، من الخروج عن النطاق القانونى الذى ضربته قوة الإحتلال حولهم ،وكانت الثورة فى صميمها تعنى تحطيم الأغلال ، لا مجرد فك نطاق الحصار .

ولقد نفست الحركة الوطنية من نفسها بمحاولات لاغتيال بعض الشخصيات والاعتداء على الوزراء ،فبدا الانشقاق واضحا بين أصحاب المصالح ،والعناصر الوطنية المؤمنة ، فى ظل جو يملى ضرورة توحيد الصفوف . وأفادت بريطانيا من ذلك وعملت على تدعيم مراكز أعوانها فى الوقت الذى عمدت فيه إلى تفتيت « القضية » والخروج بها من الكل إلى الجزئيات وجر العناصر الوطنية وراءها فى هذه المتاهة .

ودعت بريطانيا أعضاء الوفد المصرى للحضور من باريس إلى لندن للتفاهم معهم فى الوضعية الجديدة ، وسافر الوفد إلى لندن وبدأت المباحثات فى وزارة المستعمرات البريطانية منذ ٧ يونيو سنة ١٩٢٠ . وقدم اللورد ملنر مشروعا لمعاهدة ، رفضه أعضاء الوفد المصرى ، وقدم الوفد المصرى مشروعا ثانيا رفضه اللورد ملنر ، ثم تقدمت بريطانيا بمشروع ثالث .

أما المشروع الأول فكان يشتمل على ضمان بريطانى لسلامة مصر واستقلالها ولكنه يجبرها على التعهد بعدم عقد أى معاهدة مع دولة أخرى دون موافقة بريطانيا ، وعلى اعطاء بريطانيا حق إبقاء قوة عسكرية فى الأراضى المصرية وحق استعمال المواني والمطارات ، ويجبر مصر على تعيين مستشار مالى تكون له جميع إختصاصات صندوق الدين ، ويفرض على مصر أن تعهد إلى بريطانيا بالتدخل لدى الدول الأجنبية فى شأن الامتيازات الأجنبية ، وأن تعين موظفا بريطانيا فى وزارة الحقانية له من السلطات ما يسمح له من التأكد من حسن إدارة القوانين

المتعلقة بالأجانب . و بريطانيا هى التى تمثل مصر لدى الدول التى ليس لمصر فيها ممثلا خاصا ، ولها فى مصر صفة استثنائية تسمح لممثلها بالتقدم على جميع الممثلين الآخرين . انها الحماية بنصها وروحها ، وإن كانت فى ثوب جديد .

وأما مشروع الوفد فكان ينص على انها الحماية و الإحتلال العسكرى البريطانى واسترداد مصر الكامل سيادتها الداخلية و الخارجية كدولة ملكية لها نظام دستورى، وعلى أن تعترف بريطانيا باستقلال البلاد ، وأن تسحب قوانها من مصر بعد مدة معينة يتفق عليها الطرفان . ثم وضعت لجنة ملنر مشروعا ثانيا عدلت فيه بعض العبارات الخاصة بالمشروع الأول ، دون إدخال تغيير أساسى جوهرى ، فعمدت إلى اخراج السودان من المناقشة ، وأصرت على ضرورة بقاء وضعيته طبقا لاتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ كمسألة مقررة لا رجوع فيها .

ولقد شعر سعد زغلول وصحبه بجسامة المسؤولية الملقاة على كواهلهم كممثلين للأمة وكان الوفد المصرى يشتمل فى ذلك الوقت على عناصر مكافحة وعناصر أخرى فاترة مسالمة . فحاول سعد زغلول الإحتفاظ بوحدة الصف ، وعدم اتخاذ قرار نهائى دون الرجوع لأبناء البلاد ، وعرض المشروع على الامة ذاكراً أنه يشتمل على مزايا لا يستهان بها . ولم يذكر سعد رأيه فى المشروع صراحة للأمة ، وقام أعضاء الوفد بتحبيذ وتأييد المشروع فى مصر . ولقد وقف الحزب الوطنى على مبادئه ورفض قبول هذه القواعد أساساً للاتفاق مع بريطانيا،وقرر الاستمرار فى الجهاد الوطنى، وإلقاء التبعة على كل من يعمل على تحقيق هذا المشروع،وكذلك فعل فقهاء القانون فى مصر . وإضطر هذا الموقف رجال الوفد إلى أن يقدموا تحفظاتهم على المشروع رغم أن هذه التحفظات لم تكن جوهرية . وشعرت بريطانيا بوجود اختلاف بين قطاعات الرأى العام المصرى ، فعملت على كسب أكبر ما يمكن كسبه .

وقرر اللورد ملنر قطع المفاوضات مع الوفد المصرى معلنا أن الوقت غير ملائم لمناقشة التحفظات،وأنه إذا ما تقرر عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر فإنها لن تكون إلا بعد مفاوضات «رسمية» بين حكومتى لندن والقاهرة . أى أنه لايعترف بالصفة الرسمية للوفد،علاوه على أن الوقت كان غير مناسب . وحاول سعد زغلول ابقاء الباب مفتوحا لمفاوضات جديدة،وأعلن أنه لن يدخل فى المفاوضات الرسمية على أساس هذا المشروع إلا إذا وافقت بريطانيا على التحفظات التى أبدتها الأمة .

وقدم اللورد ملنر تقريره فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ووضع فيه القواعد السياسية التى سارت عليها بريطانيا فى مصر حتى سنة ١٩٣٦، وأوصى بالعدول عن السياسة القديمة ، أى سياسة الحماية ، نتيجة لهياج الرأى العام المصرى عليها ، واقترح عقد معاهدة يرضاها الفريقان توفق بين أمانى مصر ومصالح بريطانيا ومصالح الأجانب. وأوصى بأن تحصل بريطانيا على ضمانات لابقاء قوة عسكرية فى مصر ، ولكى تتمكن بذلك من حماية مواصلاتها الامبراطورية ، كما أوصى بأن تكون لبريطانيا رقابة على التشريع والادارة الخاصة بالأجانب وبمصالحهم ، وأن تترك بريطانيا شئون مصر الداخلية للمصريين بأن تعترف بريطانيا باستقلال مصر ، مقيدا بهذه القيود ومشروطاً بها. ذلك علاوة على استبعاد السودان نهائياً من التسوية وإبقاء الحالة فيه على ما كانت عليه منذ الإتفاقية الثنائية سنة ١٨٩٩ .

(٢) تصريح ٢٨ فبراير :

وبدأت عملية الانقسام فى صفوف المعسكر الوطنى مع رغبة بريطانيا فى أن يتولى وفد رسمى مصرى المفاوضات معها. عاد سعد زغلول من لندن للاتفاق مع عدلى على اشتراك الوفد مع الحكومة فى المفاوضات ولكن سعد فرض شروطاً على عدلى كان بعضها فى صالح القضية الوطنية بطريق مباشر ، وبعضها فى صالحها كذلك ، ولكن عن طريقه هو ، كممثل للأمة . لقد اشترط سعد على عدلى أن يكون هدف

المفاضات هو الغاء الحماية ، والوصول إلى اعتراف بالإستقلال التام لمصر ، دون تناسى التحفظات التى قدمها الوفد للودر ملنر ، وطالب منه إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة قبل الدخول فى المفاوضات ، وكان يعلم أن عدلى عاجز عن إلغائها ، مادامت السلطات البريطانية هى التى اعلنتها . كما أشترط عليه أن تكون للوفد الأغلبية بين المفاوضين ، وأن تكون له رئاسة وفد المفاوضات وأن يصدر السلطان مرسوماً يحدد به مهمة المفاوضين. وظهر جلياً أن سعد لا يقبل أن يكون مرؤوسا بعد أن كان رئيساً لممثلى الأمة . وتمسك عدلى بأن تكون له الرئاسة ما دام رئيساً للحكومة ، مستنداً فى ذلك إلى أن التقاليد السياسية لا تسمح بدخول رئيس حكومة فى هيئة سياسية للمفاوضة ولا يكون رئيساً لها . فظهر إختلاف الرأى بين « ممثل الأمة » وبين « رئيس الحكومة » ، وظهر قصر نظر كل من سعد وعدلى. وكان الأجدى برئيس الحكومة ورئيس الوفد أن يطالبا بالجلاء بدلا من أن يتخاصما على تشكيل وفد المفاضات .

وصممت الوزارة على الدخول فى المفاوضة بدون الوفد . وأثار ذلك سعد زغلول الذى أخذ فى مناوءة الحكومة ، وفى شن حملة عليها . ذكر أنها ليست دستورية ولا تستند إلى تفويض من الأمة ، بل هى معينة من السلطان ، أى بمعنى آخر، من المندوب السامى البريطانى. فرئيس الوزراء ليس إلا موظفاً من موظفى الحكومة البريطانية ، يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامى ، ولا يمكنه أن يكون حراً فى مباحثاته مع البريطانيين . ورأى سعد فى هذه العملية أن جورج الخامس سيتفاوض مع جورج الخامس .

واجتمعت هيئة الوفد وظهر فيها انقسام جـــديد داخلى بعد هذ الانقسام الواضح بين الوفد والحكومة . ذلك أن أغلبية الأعضاء رأت عدم الاشتراك فى المفاوضة. ولكن دون القيام بعمل يحرج مركز الحكومة. ولما صمم

سعد زغلول على ضرورة إعلان عدم ثقته بالوزارة، استقال عدد كبير من أعضاء الوفد ، ونشروا خطاباً وجهوه إلى سعد يعترضون فيه على عدم اكتراثه برأى الأغلبية ، وشرحوا فيه أن المسألة ليست مسألة شخصية بل قضية وطنية ، وأن إعلان عدم الثقة بالوزارة لا يخدم المفاوضات ، وكان هذا التصدع الكبير فى صفوف الوفد سبباً فى خروج قيادات ثانوية ، وإن كانت هامة إلى الميدان ورغم أن الأغلبية هى التى خرجت على سعد وعلى تمسكه برئاسة وفد المفاوضات إلا أنه تمكن من اجتذاب الغالبية العظمى من أبناء الأمة حوله . وبدأت المظاهرات تسير فى الشوارع من جديد ، ولكنها لم تكن تهدف سلطات الاحتلال البريطانية هذه المرة بل كانت تهدف المنشقين . وحدثت اشتباكات بين الأهالى ورجال الشرطة ، وجرح فيها بعض الأهالى . وفى هذا الجو تمكن عدلى من السيطرة على الموقف برجال الأمن والنظام ، وتمكن من ناحية ثانية من اقناع السلطات البريطانية بإنهاء الرقابة عن الصحف وحاول أن يرفع الأحكام العسكرية كذلك. ومع انتهاء الرقابة زادت المهاترات فى الصحف،وأخذ أنصار سعد يكيلون اللطمات للحكومة والوزارة وللمنشقين . وتدهور الموقف فى غير صالح القضية الوطنية . ولم يدر بخلد أعضاء الوفد أو رجال الحكومة أن هذه الحالة من الانشقاق الداخلى ستؤثر حتما على جو المفاوضات فى لندن ؛ فنسوا ذلك أو تناسوه ، وكان من الطبيعى أن تشتد بريطانيا فى شروطها ، مادامت الحركة الوطنية قد انشقت على نفسها .

وتشكل الوفد الحكومى الرسمى للمفاوضات برئاسة عدلى ، وزاد ذلك من حدة الانقسام فى طول البلاد وعرضها. وأخذت المظاهرات شكلا عدائياً صريحاً ضد كل من يخالف سعد فى رأيه، ونادت بسقوطهم واعتدت على منازلهم وحوانيتهم.

وبدأت المفاوضات فى لندن بين عدلى وكيرزن خلال صيف سنة ١٩٢١ وخريفه . وقدمت بريطانيا مشروعا لمعاهدة يتضمن ضرورة بقـاء القوات

البريطانية فى أى مكان من مصر ، وبدون أى تحديد لمدة بقائها ، وضرورة وضع شؤون مصر الخارجية تحت مراقبة المندوب السامى البريطانى ، واخضاع الشؤون الداخلية والمالية والعسكرية وشؤون العدل فى مصر لرقابة المستشارين البريطانيين، هذا خلاف فصل شؤون السودان عن مصر فصلا تاما . واضطر عدلى أمام هذا المشروع إلى أن يغادر لندن قاطعاً المفاوضات ورافضا التساهل ، وخاصة وأن تساهله فى مسألة بقاء قوات بريطانية فى منطقة القناة لم يكن كافيا فى نظر بريطانيا من ناحية ، وكان لا يمكنه من ناحية أخرى التراجع فى نقط لها مثل هذه الأهمية .

وكانت الأحوال قد تفاقمت فى مصر فى أثناء غياب عدلى ، وتفرست سلطات الحكومة فى العناصر الوطنية ، وخشيت بريطانيا من أن يستمر سعد زغلول فى تهييج الرأى العام ضدهم بعد عودة عدلى واستقالته من الحكومة. وكان من المتوقع أن يحدث تقارب بين عدلى وسعد بعد تخلى عدلى عن الحكومة ، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث . ودعا سعد زغلول إلى مواصلة الجهاد ، وبدأ فى تحميس الرأى العام من جديد . ولكن السلطات البريطانية اتخذت ذلك ذريعة لانذاره ثم لاعتقاله ، بعد أن احتج على كبت الحريات . وحينما خرجت المظاهرات مؤيدة لسعد قامت بريطانيا بنفيه مع بعض أعضاء الوفد إلى جزر سيشل، وظلوا منفيين فيها إلى ما بعد أن غادرها سعد زغلول إلى منفى آخر فى جبل طارق .

وترتب على نفى سعد وأصحابه ظهور فكرة المقاومة السلبية ، وقرر الوفد فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ تنظيم هذه المقاومة السلبية التى لم تكن الظروف تسمح بالقيام بأكثر منها . وتألفت اللجان لتنفيذها ، وظهر أن الأمة متضامنة لانجاحها فأصبح موقف السلطات البريطانية دقيقا،ورغم اعتقال أعضاء الوفد كانت هناك الصفوف التالية تظهر لتولى القيادة . وانتشرت حوادث الإغتيال وأصبح على بريطانيا أن تأخذ خطوة إلى الأمام ، وبنفسها ، ما دامت مصر قد قررت عدم الحركة ، ومادامت المصالح الإقتصادية قد أصبحت مهددة .

وكانت ازمة الوزارة بعد إستقالة عدلى أكبر مشجع لكى يفرض ثروت شروطه لتولى الحكم ، فاشترط رفض مشروع كيرزن وإلغاء الحماية والإعتراف باستقلال مصر «إعادة وزارة الخارجية المصرية وإنشاء برلمان من مجلسين وإطلاق يد الحكومة فى كل أعمالها، ومنع المستشار المالى البريطانى من حضور إجتماع مجلس الوزارة واحتفاظ المستشارين الآخرين برأيهم استشارياً . وطلب رفع الاحكام العسكرية والافرج عن المعتقلين وإرجاع المنفيين والدخول فى مفاوضات جديدة ، بعد تشكيل البرلمان ، لإعطاء بريطانيا الضمانات التى لا تتنافى مع استقلال البلاد» . كانت هذه الشروط ضربة صائبة أشعرت بريطانيا بأنها لن تجد بعد ذلك فى مصر من يتولى الوزارة وفق رغباتها ؛ ورغم أن الوفد قد هاجم هذه الشروط وأصر هذه المرة على مطالب الحزب الوطنى الخاصة بالجلاء ، إلا أن كل من السلطات البريطانيا فى القاهرة وحكومة لندن نفسها شعرت بضرورة إدخال تعديل ضرورى على الموقف ووجدت أن شروط ثروت هى أقل ما يمكن إعطاءه لمصر وهى فى ثورتها.

وكان هذا أساساً لخروج «القضية» المصرية من وزارة المستعمرات البريطانية إلى وزارة الخارجية . كما كان أساساً لإعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

لا يمكننا هنا أن نهمل أهمية التهديد بمقاطعة التجارة البريطانية فى مصر ، بل يمكننا إعتباره عاملا أساسياً ، وأشد تأثيراً من العوامل المعنوية والنفسية ، وكان السبب المباشر لإصدار هذا التصريح الذى تضمن إعلان الحكومة البريطانية انهاء حمايتها على مصر كدولة مستقلة ذات سيادة ، وإلغاء الأحكام العرفية بمجرد اصدار مصر التشريعات الخاصة بالتضمينات . ولكن بريطانيا احتفظت بأربع نقط هامة هى : تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية . والدفاع عن مصر ضد كل إعتداء أو تدخـــل أجنبى ، وحماية المصالح الاجنبية فى مصر وحماية الأقليات ، والرابعة هى السودان .

حقيقة أن هذه التحفظات الأربعة كانت فى منتهى الخطورة بالنسبة لمصر، ولكن مصر لم ترتبط بها ، بل استبقتها بريطانيا لنفسها بالقوة ، وفى الوقت الذى فتح فيه المجال أمام المصريين لإدارة شؤونهم بأنفسهم وإنشاء نظام نيابى ، والدخول فى مفاوضات مع بريطانيا للتفاهم فى أمر هذه التحفظات إن لم يصلوا إلى إلغائها .

كانت نية بريطانيا إذن إعطاء القشور مع احتفاظها باللب. وكان على المصريين أن يواصلوا السير بسفينتهم، متفادين بذلك الأخطار الموجودة سابقاً والأخطار التى ستنشأ عن هذا الموقف الجديد، وخاصة فى شؤون زيادة أهمية القصر وعلاقته بالأمراء وبالقيادة الوطنية من ناحية ، وفى شئون وضع دستور جديد والبدء فى إنتخابات ومعارك انتخابية ، مع مايستتبعه ذلك من زيادة تفتيت الحركة الوطنية ونشوء الأحزاب وتعددها ، وعلاقة كل ذلك بالقصر من ناحية ، وبالبريطانيين من ناحية أخرى، وفى وقت كان يستتبع الإستمرار فى لم الشمل وتجميع الصفوف.

ولقد أعلن الحزب الوطنى أن هذا التصريح لايغير شيئا من الحالة الموجودة فى البلاد ، ولا يقصد به غير التغرير بالأمة واستمالة نفر من أبنائها للاستعانة بهم فى تنفيذ سياسة رسمتها الحكومة البريطانية . وأعلن الحزب الوطنى الاحتفاظ بمطلبه الأسمى وهو استقلال مصر مع سودانها إستقلالا تاماً غير مقيد بحماية أو وصاية أو إحتلال . ولكن القصر عهد إلى ثروت بأمر تشكيل وزارة جديدة وكانت أول وزارة مصرية منذ سنة ١٩١٤ تضم وزيراً للخارجية . وفى ١٥ مارس أعلن إستقلال مصر، وغير السلطان لقبه إلى ملك، ثم أصدر نظاما لوراثة العرش ونظاما للأسرة المالكة ، حتى يدعم نفسه ويزيد من الهالة اللازمة له . وتخلص من منافسه عباس حلمى بتصفية أملاكه ، وبحرمانه من المجىء إلى مصر. أما الوزارة فقد استعدت لتشكيل لجنـــة لوضع الدستور ، ومنها إلى الإنتخابات فالبرلمان فالوزارة فالمفاوضات من جديد .

٣ ـ الدستور وحوادث السودان :

لقد شكلت وزارة ثروت لجنة لوضع الدستور وقانون الانتخابات برئاسة رشدى باشا اشتملت على ثلاثين عضواً فسميت « لجنة الثلاثين » . وكانت تشتمل على عدد كبير من رجال القانون والعلماء ورجال الدين والمعتدلين من رجال السياسة ، علاوة على عدد من الأعيان وأصحاب رؤوس الأموال . ولم يشترك فى هذه اللجنة الحزب الوطنى ولا الوفد المصرى . ولقد تمكنت هذه اللجنة من وضع دستور كان من بين خير الدساتير الموجودة فى ذلك الوقت . ولكننا نلاحظ أن وزارة ثروت كانت تفتقر إلى سند شعبى . ورغم أنه كان قد فرض شروطه لقبول الوزارة . وهى الشروط التى صدر طبقاً لها تصريح ٢٨ فبراير ، إلا أنه تغاضى من جانبه عن رأى الأغلبية ، فقد إستند ثروت إلى رأى « المنشقين » . فى الوقت الذى كان فيه الرأى العام يهاجمهم . وزادت حوادث الاغتيال السياسى فى عهده مما جعل الحكومة البريطانية تتدخل بالاحتجاج ضد مرتكبها . فتعسفت الوزارة مع المعارضة ، وهى الأغلبية ، وأخذت فى إضطهادها وفى إلغاء الاجتماعات السياسية لذوى الاتجاهات المعارضة لها . وإباحة إجتماعات الموالين لها ، كما أمرت بتعطيل بعض الصحف ، وكان الاعتقال بعض أعضاء الوفد المصرى فى عهد وزارة ثروت أكبر الأثر فى احراجها ، كما أحرجها تأسيس حزب الأحرار الدستوريين من المنفصلين عن الوفد ، والمخالفين لسعد زغلول فى الآراء . وكان رجال هذا الحزب الأخير يعارضون فكرة التأييد المطلق لرئيس الوفد ، أى بمعنى حديث . يرفضون فكرة « عبادة الشخصية » ، ولكن الموقف دفع بهم إلى إتخاذ العداء لسعد زغلول عنوانا لحزبهم ، فانفصلوا بذلك عن أغلبية الأمة . وقبل عدلى رئاسة هذا الحزب رغم عدائه للروح الحزبية . وبدأ هذا الحزب فى سياسة التساهل مع الإنجليز بدلا من التشبث بالمطالب الوطنية . وهكذا نجد أن وزارة ثروت هدفت وضع الدستور ، والقصر يحلم باستمرار سلطة الأوتوقراطية

وبدأت في وضع الدستور مهملة كل من آراء الحزب الوطني والوفد المصري ، فانفصلت بذلك عن الرأي العام: وتأسس حزب الأحرار الدستوريين في عهدها ، واشتد الكبت مما أظهرها بمظهر المعتدي على حقوق الأمة ، كل ذلك وهي لاتنعم بتأييد بريطانيا لها ، فكثرت حوادث الاغتيال السياسي واضطرت وزارة ثروت إلى الاستقالة في ٢٩ نوفمبر .

ولم يكن فؤاد راضياً عن ثروت كرئيس للوزراء منذ اليوم الأول الذي ألف فيه وزارته وكان يفضل وزراء يعتبرهم موظفين في بلاطه ، وكان ثروت جاداً في وضع الدستور ، الذي أتمته اللجنة بالفعل وقدمته لإستصدار مرسوم به ، فصمم فؤاد على التخلص من ثروت لأسباب شخصية بحتة . فثروت في نظر الملك واسع الحرية فوق اللازم ، والملك في إعتقاد رئيس الوزراء ، أوتوقراطي ، كما ذكرت جريدة الديلي تلغراف ، وأتى الملك بوزارة توفيق نسيم التي لم تكن تعطف على الدستور ، ولا على النص فيه على أن الأمة هي مصدر السلطات ، وانتهزت بريطانيا هذه الفرصة لكي تفرض نفسها وتطلب حذف نصوص السودان من هذا الدستور .

ولقد سامت هذه الوزارة ، وعلى طول الخط للانجليز، ثم قدمت إستقالتها بعد أن رجعت بالبلاد إلى الوراء ، ولقد إستمرت حوادث إلقاء القنابل والاغتيالات السياسية ، وأقفلت السلطات العسكرية بيت الأمة وأعتقلت أعضاء جدد من الحزب الوطني ومن الوفد المصري ، وتألفت وزارة إدارية برئاسة يحيي ابراهيم وبدون برنامج لإكمال العملية التي بدأها توفيق نسيم لمسخ الدستور .

ولقد صدر الدستور في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ وجاء مقراً بأن مصر دولة ذات سيادة حرة مستقلة ، ملكها لايتجزأ ولا ينزل منه عن شيء . نص على أن السلطات مصدرها الأمة . وقرر مبدأ المساواة بين المصريين أمام القانون ومساواتهم في التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية ومساواتهم في الواجبات . نص

على الحرية الشخصية وكفالة حرية العقيدة وحرية الرأى وحرية الصحافة ، وحظر الرقابة على الصحف ، ومنع تدخل الإدارة لإنذارها أو تعطيلها أو إلغائها . حظر نفى أى مصرى ، وحظر تسليم اللاجئين السياسيين . قرر حرمة المنازل وحرمة الملكية الفردية ومبدأ إستقلال القضاء ، ونص على تكوين البرلمان من مجلسين ، مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، يؤلف الأول من أعضاء ينتخب ثلاثة أخماسهم ويعين الباقون ، والثانى من أعضاء منتخبون،ونص على مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، وضرورة حصولها على الثقة . وكان للملك حق حل مجلس النواب ، ولكنه لايجوز له حل المجلس الجديد لنفس الأمر وأصبح للملك أن يتولى سلطته بواسطة وزارائه، وتصدر القوانين بعدإقرار البرلمان لها، وتصديق الملك عليها ، ولم يكن للملك حق تعطيل أى مشروع بقانون لمدة أطول من شهر .

وصدر فى نفس الوقت قانون الانتخابات ، وظهر وكأن البلاد ستسير فى طريق متحرر ، خاصة بعد أن رأت الحكومة البريطانية الإفراج عن سعد زغلول وعن المعتقلين الآخرين فى مصر والخارج .

وعاد سعد زغلول إلى مصر فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ واستقبلت به الأمة من أقصاها إلى أقصاها ، وأكدت هذه الحفلات زعامة سعد لعملية توحيد الصفوف ، ولكنه سرعان ما بدأ فى مهاجمة معارضيه وخصومه والمنشقين عليه ، وفى نفس الفترة عاد كثير من زعماء الحزب الوطنى إلى مصر واستعدت البلاد للانتخابات العامة .

ونال الوفد فى هذه الانتخابات ٩٠٪ من مقاعد مجلس النواب . وسقط فيها أشهر خصوم سعد وأكبر المنشقين عليه . لقد سقط رئيس الوزراء نفسه يحيى ابراهيم أمام مرشح الوفد ، وكان اكتساحا كبيرا ، خاصة وأن الحزب الوطنى لم يفز منه إلا أربعة أعضاء ، أما حزب الأحرار الدستوريين فلم يفز منه إلا ستة وعرض الملك على سعد زغلول تشكيل الوزارة بصفته زعيم الأغلبية ، ولكن

سعد تردد بين قبول الوزارة لنفسه ،وبين إسنادها لإحدى الشخصيات الكبيرة فى الوفد ، مما أثار عليه القصر ،وبدأ صفحة نزاع طويلة ، واصل خلالها القصر نظره إلى حزب الوفد على أنه حزب جمهورى ثم وافق سعد على تشكيل الوزارة ووضع برنامجا إنشائياً وسياسياً لحكومته ، وبدأ بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ولكن الأحداث لم تمهله طويلا لكى يصطدم مع القصر . ذلك أن سعد زغلول قد أصر على أن الامة هى مصدر السلطات ، وكان يعتقد أنه زعيم ممثلى الامة ، فاستقلت وزارته بشئون الحكم مستندة بذلك إلى الدستور ، فأثار بذلك عليها حنق القصر . ونجح سعد زغلول فى إيقاف الموظفين والمستشارين البريطانيين عند حدهم ، والحد من نفوذهم ، فأغضب ذلك دار المندوب السامى وهكذا أصبح على سعد أن يواجه نفوذ القصر ذو النزعة الأوتوقراطية ، فى الوقت الذى يواجه فيه انتهاز بريطانيا الفرصة للتدخل فى شئون مصر الداخلية . وكان عليه أن يحسب حسابا للمعارضة ،والمنشقين ، ولهذه الحفنة من الرجال الذين لايدينون بعبادة الشخصية ، والذين اضطروا إلى الانضمام تارة القصر ،وتارة اضطروا إلى التساهل مع بريطانيا ، لكى يحاربوا زعامة سعد الامة . وكان سعد لا يقبل كثيراً من المعارضة ، سواء داخل البرلمان أو خارجه ، وانتهز كثير من أعضاء الوفد فرصة التفافهم حول الحكومة لكى يعملوا على الإفادة لانفسهم ولمعارفهم ، فبدأت المحسوبية . ولكن المسألة التى أطاحت بسعد وأخلت بالتوازن الدستورى بمصر جاءت من مكان آخر ، وكانت تتعلق بروح مصر ومورد مائها وحارس حياتها بشأن السودان .

وكان السودان قد تأثر بكثير من العوامل التى أثرت فى مصر ، والتى دفعت بها إلى الثورة والوقوف موقف الند للند مع سلطات الاحتلال البريطانية . تأثر السودان بالعوامل الاقتصادية والمعنوية والحربية والنفسانية التى أثرت فى مصر

تأثر فيه المثقفون وأبناء الشعب ،وظهرت فيه حركات أصيلة كانت فى جملتها تعمل على تخليص السودان من الاستعمار البريطانى أولا وقبل كل شىء ، وإن اختلفت عن بعضها فى ضرورة وحدتها مع مصر ، أو اتحادها معها ، أو الاحتفاظ بروابط الأخوة بين أخوين ناضجين ومستقلين . وظهرت فيه منذ سنة ١٩٢٠ جمعية الاتحاد التى نادت بضرورة الاستقلال التام لمصر والسودان ، والتى أخذت فى تهيئة الرأى العام للتحرر من الاستعمار البريطانى . وقام فيه بعض الضباط ،ومنهم البطل على عبد اللطيف سنة ١٩٢٢ بإعلان وحدة مصر والسودان ، وتحرير جنوب الوادى من الاستعمار البريطانى،مما جعل بريطانيا تحاكمه وتحكم عليه بالسجن وبعد تأليف وزارة سعد فى القاهرة إزدادت الحركه الوطنية ازدهاراً فى السودان وظهرشعورفطرى بتوثيق روابط التضامن والاتحاد بل الوحدة مع شمال الوادى .

وكانت بريطانيا تسير على سياسة تتلخص فى فصل السودان عن مصر وفى كل شىء : كانت قد وجهت سكك حديد السودان الأحمر عند بور سودان ، بدلا من ربطها مع مصر ، وكانت تهدف زيادة إنتاج القطن فى أرض الجزيرة بين النيلين الأزرق والابيض ، مستغلة فى ذلك أرض السودان وموارة وقوته البشرية فى خدمة مصانع الغزل والنسج فى بريطانيا،ومنافسة بذلك منتجى الأقطان فى شمال الوادى . وعملت على إخراج السودان من القضية المصرية والانفراد بحكمه دون استشارة مصر ، وفى الوقت الذى كان على مصر فيه أن تقدم قواتها وميزانيتها ، وتضعها فى خدمة حكومة عموم السودان ، وهى حكومه بريطانية شكلا وجوهراً . ولقد عمدت بريطانيا إلى تمثيل السودان ، كمستعمرة بريطانية فى معرض سنة ١٩٢٤ مما أثار حنق الوطنيين فى جنوب الوادى وشماله ، واضطر سعد زغلول ، كرئيس للدولة المصرية إلى الاحتجاج وحينما رأت بريطانيا صدى التجاوب الوطنى بين السودانيين والمصريين وتشكيل السودان لوفد وطنى قرر

المجيء إلى مصر لفضح نيات بريطانيا الاستعمارية ، قررت منع هذا الوفد من الخروج من السودان . وثارت ضجة كبيرة فى برلمان القاهرة ولكن بريطانيا لم تتراجع .

وتأزمت الاحوال فى القاهرة نتيجة لموقف بريطانيا الإستعمارى فى مسألة السودان ، وكان موقف البرلمان المصرى والوزاره المصرية ، برئاسة سعد يساعد على شدة ساعد الحركة التحررية الوحدوية فى جنوب الوادى . فازداد نشاط جمعية اللواء الأبيض ،التى هدفت مقاومة الاستعمار البريطانى والانضمام إلى مصر وتحقيق وحدة وادى النيل.ثم بدأت المظاهرات فى النزول إلى الشوارع،وأخذت فى الهتاف بحياة مصر وبالاستقلال التام لمصر والسودان وبالوحدة لوادى النيل. وقضت السلطات البريطانية على زعماء هذه الحركة ، وحكمت عليهم بالسجن مع الأشغال الشاقة ، فازدادت الحركة اشتعالا . وخرج طلبة المدرسة الحربية فى الخرطوم فى مظاهرة عسكرية يوم ٩ أغسطس حاملين بنادقهم وحرابهم وعلمهم الأخضر ، مرددين هتافات الجماهير . وكادت أن تقع معركة بينهم وبين قوات النظام حينما عادوا إلى المدرسة ووجدوا أن القوات البريطانية قد استولت على ذخائرهم.وفى نفس اليوم خرجت كتيبة السكة الحديدية المرابطة فى العطبرة فى مظاهرة تهتف بوحدة مصر والسودان،فتصدت لها قوات الجيش البريطانى وسقط القتلى والجرحى . ولم يكن فى وسع أى حكومة مصرية أن تتراجع أمام هذا القمع ، خاصة وأنه أصاب أبناءها ، وهم يرتدون كسوتهم العسكرية ويحملون أعلامهم . لقد طلبت الحكومة المصرية من حاكم السودان بيانات تفصيلية عن هذه الحوادث ، واحتجت فى لندن ، وطالبت بضرورة وقف المحاكمات ، وبالمبادرة إلى تشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد المسئوليات ، والعمل على حقن الدماء . ولما ظهرت بريطانيا تصميمها على تأييد موقف الحاكم العام

البريطانى ، ردت الوزارة المصرية بأنها لاتعترف له بالتصرف فى الجيش المصرى دون رأيها ، إذ أنه سردار الجيش المصرى ، أى أنه موظف مصرى ، عليه أن يرجع إلى حكومة القاهرة فى كل مايتعلق بوظيفته . والمهم هو أن الحكومة البريطانية استغلت هذه الأحداث الوطنية لكى تتهم سعد زغلول وبرلمان القاهرة بالعمل على بث الفوضى والإضطراب فى جنوب الوادى ، ولكى تعمل على إفساد المفاوضات بين سعد ومكدونالد ، رئيس وزراء بريطانيا ، والتى كان قد أصر فيها على ضرورة سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية ، وسحب المستشار المالى والمستشار القضائى وزوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولاسيما فى العلاقات الخارجية ، وعدول بريطانيا عن دعواها لحماية الأجانب والأقليات فى مصر ، وعن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس ، هذا علاوة على أنه قد استمسك فى هذه المفاوضات بالنسبة السودان فى إنهاء إغتصاب بريطانيا للسودان . وفشلت المفاوضات المصرية البريطانية،مادام سعد زغلول قد رفض ماأملته عليه الحكومة البريطانية للانتحار . وتسبب هذا الفشل فى زعزعة موقف الوزارة المصرية. وجاء تغيير وزارة لندن ووصول حزب المحافظين للحكم نذيرا بتجميع عناصر الرجعية والاستعمار ضد الحركة الوطنية .

ولم يمر على ذلك وقت طويل حتى وقعت حادثة تدخلت فيها بريطانيا ، وبشكل يجبر سعد على الاستقالة،ويعمل على تحطيم القضية الوطنية ، وهى حادثة مقتل السير لى ستاك باشا ، سردار الجيش المصرى ، والحاكم العام البريطانى للسودان .

اغتيل السردار فى القاهرة ، وارتجت البلاد لهذا الاغتيال السياسى ، وثارت ثائرة بريطانيا ، فى صحفها وبرلمانها ، وحملوا سعد زغلول ووزارته وكل

العناصر الوطنية مسؤولية هذا الحادث . وكان مقتل السردار ضرراً كبيراً لمصر ، واستغلته بريطانيا فى الاعتداء على حقوق السيادة المصرية ، وفى فرض نفسها على البلاد ، ففى مساء نفس اليوم الذى شيعت فيه الجنازة ذهب المندوب السامى البريطانى ، اللورد اللنبى ، إلى رئاسة مجلس الوزراء فى مظاهرة عسكرية ، وقابل سعد فى مكتبه وقدم له نص إنذارين وانصرف راجعاً . فى الوقت الذى فيه مجلس النواب المصرى قد أعلن إستنكاره للجريمة ، ووقف أعضاءه ، نواب الأمة ، عشر دقائق حداداً على الفقيد العزيز ، وكانت صيغة الانذارين البريطانيين عنيفة وتهدف الانتقام ، واشتملا على طلب إعتذار رسمى ، من الحكومة المصرية ، والبحث عن الجناة ومعاقبتهم أشد العقاب ، وطلب منع وقمع كل مظاهرة شعبية أو سياسية ، وأن تدفع حكومة مصر لحكومة بريطانيا مبلغ نصف مليون جنيه كغرامة ، ولكنهما إشتملا علاوة على هذه المطالب الأربع على طلب سحب الجيش المصرى من السودان ، وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة سودانية ، تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها ، وعلى إطلاق يد حكومة السودان فى زيادة مساحة الأراضى المزروعه فى الجزيرة من ٣٠٠،٠٠٠ فدان ، بدون قيد ولا شرط ، وعلى أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فى كل مايتعلق بحماية مصالح الأجانب فى مصر ، وأن يعاد النظر وفى شروط خدمة الأجانب الذين لايزالون فى خدمة الحكومة المصرية ، وفى الشروط المالية لتسوية معاشات من إعتزل الخدمة منهم ، وأن تبقى مصر منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى ، وتحترم نظام القسم الأوربى فى وزارة الداخلية ، وتستمع إلى ما قد يبديه مديره من مشورة .

ولقد وافقت الحكومة المصرية على المطالب الأربعة الأولى ، واعتذرت

عن الحادث ووعدت بتعقب الجناة ومحاكمتهم، وبدفع نصف مليون جنيه، وبمنع كل مظاهرة تهدف الاخلال بالنظام العام، ولكنها رفضت المطالب الأخيرة فى فى أسلوب حكيم هادىء معتذر، ولكن بريطانيا أرسلت تعليماتها إلى حكومة السودان لإخراج جميع والوحدات الجيش المصرى من السودان. وأبلغت مصر أنها ستزيد مساحة أراضى الجزيرة، وفى نفس الوقت صدرت التعليمات البريطانية إلى جنود الاحتلال باحتلال جمارك الاسكندرية، كأول تدبير تتخذه بريطانيا لإجبار الوزارة على الموافقة على شروطها.

واضطر سعد إلى الاستقالة. وفى نفس اليوم عرض الملك على زيور، رئيس مجلس الشيوخ، تشكيل وزارة جديدة. وقبل زيور المهمة وألف وزارته فى نفس اليوم، وكان برنامجه يتلخص فى شىء واحد، التسليم على طول الخط، التسليم للقصر، وبالتالى التسليم لبريطانيا، وافق زيور على كل مطالب الحكومة البريطانية. ونشطت السلطات البريطانية فى إلقاء القبض على بعض العناصر الوطنية، رغم إنتهاء الأحكام العرفية وإلغائها منذ ١٩٢٣، وصدرت الأمر من الوزارة لوحدات الجيش المصرى فى السودان بالانسحاب شمالا ولما رفض الضباط والجنود التنفيذ، ووقفوا موقف المقاومة، أرسل وزير الحربية ضابطاً يوجههم إلى الأذعان لأوامر الملك، وتضامنت القوات السودانية مع القوات المصرية فى هذه المأساة، وحاولت فك الحصار الذى فرضته القوات البريطانية على القوات المصرية، وكانت الالتحامات، وسقط فيها القتلى. وأسرعت بريطانيا فى إنشاء قوة الدفاع السودانية، كقوة خاضعة لحاكم السودان، وانسحب كثير من الضباط السودانين مع إخوانهم المصريين، وخلا بذلك الجو لبريطانيا فى جنوب الوادى، فبدأت بريطانيا فى دراسة مسألة توزيع المياه بين مصر والسودان واستندت فى ذلك إلى وزارة مطاوعة مسالمة، وعملت الوزارة من ناحية أخرى

على حل مجلس النواب، وزيادة الهالة المحيطة بالقصر، فى نفس الوقت الذى عمدت فيه إلى كبت الأنفاس، وتحطيم الوفد. وليس أدل على ذلك من تأسيس حزب سياسى جديد هو حزب الاتحاد الذى كان وليداً للقصر، ويحمل كشعار له الولاء للعرش. فظهر أن القصر قد نزل إلى ميدان السياسة الحزبية، بطريق غير مباشر، ولم يكن ذلك فى صالحه، ولا فى صالح البلاد. فتدهور الموقف السياسى تدهورا سريعا، واشتد التنافس بين الأحزاب وبعضها، وبين الوطنى منها والقصر، ومرت البلاد فى فترة حالكة مظلمة، منعتها من أن تتمكن من التفاهم مع بريطانيا، أو التفاوض معها فى شأن مستقبل البلاد، بل منعت كل حزب من إمكانية التفاهم مع الحزب الآخر. وكان ذلك فى صالح بريطانيا التى رأت نفوذها غير منازع، أو منافس، ولعدة سنوات.

المفاوضات والنكسة:

أجمعت أغلبية الرأى العام، ونواب الأمة على ضرورة دعوة البرلمان للانعقاد ولكن تعطيل البرلمان وإلغاء الدستور جاء ضربة شديدة لهذه الحركة ثم ظهر جو يبشر بإمكانية الائتلاف بين الأحزاب، ونشأة نتيجة عن ذلك وزارات ائتلافية بعد وزارة زيور برئاسة عدلى ثم برئاسة ثروت. ولكن بريطانيا كانت بالمرصاد تتدخل دائما لتفريق الصفوف، وتحطيم هذا الائتلاف الذى كان يعنى الاتحاد البدائى بين العناصر الدستورية فى مصر، وتدخلت فى مسألة أزمة الجيش، لكى تملى شروطها بضرورة الابقاء على الضباط البريطانيين بكامل اختصاصاتهم وسيطرتهم على الجيش المصرى.

وكان لوفاة سعد زغلول أثر كبير فى إدخال بعض التعديل على بناء الوفد كحزب من ناحية، وعلى علاقته بالأحزاب الأخرى وبالقصر من ناحية ثانية. ولقد تولى النحاس رئاسة الوفد وجمع حوله صفوف هذا الحزب بعد وفاة سعد

زغلول ، وأظهرت الحوادث أن هذا الحزب كان لا يزال يتمتع بشعبية شبه مطلقة في هذا الوقت .

وكان ثروت رئيس الوزراء قد بدأ مفاوضاته مع تشمبرلين ، وزير خارجية بريطانيا في سنة ١٩٢٧ وتقدمت بريطانيا بمشروع يتلخص في إقرار كل قواعد الاحتلال والحماية رغم أنه يدعى إقامة محالفة تضمن الصداقة والاتفاق الودى بين البلدين . ذلك أن المشروع قد اشتمل على نص يمنع مصر من أن تتخذ في البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة أو يفهم منه معارضة مصر للسياسة البريطانية ، وعلى ضرورة تعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة بالجيش البريطانى وإذا رأت ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب فعليها أن تختارهم من بين الرعايا البريطانيين . وأن تخول مصر لبريطانيا الحق فى إبقاء قواعد عسكرية فى أى مكان ولأى زمان، إلى أن يعقد اتفاق خاص بين الطرفين لحماية المواصلات الامبراطورية البريطانية. والمهم فى هذا المشروع هو إبقاء الاحتلال بشكل مطلق، والابقاء على النفوذ البريطانى فى الإدارة والجيش وإغفال مسألة السودان إغفالا تاماً .

لم يعرض ثروت هذا المشروع على البرلمان ، بل أبقاه سرا حتى عن زملائه فى مجلس الوزراء . ولكن النحاس أصر عليه فى ضرورة عرضه ، وضرورة حصوله على موافقة مجلس الوزراء قبل أن يعرضه على البرلمان . ورفض مجلس الوزراء التقيد بمشروع المعاهدة ، مما اضطر ثروت إلى الاستقالة فى ٤ مارس سنة ١٩٢٨ .

وشعر القصر بعد هذا الفشل بضرورة تشكيل وزارة تمثل رأى الأغلبية ، وقد تتمكن من الاتفاق مع الحكومة البريطانية . فكلف رئيس الوفد تشكيل الوزارة التى كانت إئتلافية ، من بين أعضاء الوفد وحزب الأحرار الدستوريين ،

أما الحزب الوطنى فقد رفض الاشتراك فيها إحتفاظا بمبدأ ألا مفاوضة إلا بعد الجلاء.
وأما هذا التكتل بين نواب الأغلبية ، واستنادهم إلى القصر تدخلت بريطانيا لإخراج مركز هذه الوزارة. كما عمل القصر نفسه على مهاجمة الوزارة ، وزاد من حنق القصر أن مصطفى النحاس.كان من بين المدافعين عن الأمير أحمد سيف الدين الذى حاول قتل أحمد فؤاد . واستغل القصر التفكك الموجود بين بعض عناصر حزب الأحرار الدستوريين داخل الوزارة،واستند اليه لكى يستغل الموقف ويلوح لهم بالوزارة بعد انسحابهم من الوزارة الائتلافية ثم أقال القصر هذه الوزارة الائتلافية ،بدعوة أنها قامت على أساس الائتلاف وأن الائتلاف قد انتهى.وكلف محمد محمود بتشكيل وزارة جديدة، وتم تأليفها فى نفس اليوم، مما يدل على اتفاق سابق بين رئيس الحكومة والجالس على الأريكة .

كان من أهم أعمال هذه الوزارة تأجيل انعقاد البرلمان ثم حله،وتعطيل العمل بالدستور لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، أنها الأوتوقراطية مع وزارة تعتبر ، فى هذه الفترة من موظفى القصر وسارت هذه الوزارة على سياسة مناهضة العناصر التحررية وعناصر الوفد ، وأمسكت البلاد بيد من حديد ، وحرمت الموظفين من الحرية السياسية،ووضعت أنظمة لمعاهد التعليم لمنع قيام الاضرابات والمظاهرات. وعملت فى نفس الوقت على تجديد عقود الموظفين البريطانيين . وهى الوزارة التى أقرت اتفاقية مياه النيل بين مصر وبريطانيا فى ٧ مايو سنة ١٩٢٨ دون أن تفكر فى ضرورة موافقة نواب الأمة عليها .

وحينما فاز حزب العمال من جديد فى انتخابات مايو سنة ١٩٢٩ فى بريطانيا وألف مكدونالد وزارته الجديدة ، كان محمد محمود فى بريطانيا وأظهر استعداده للتباحث مع المستر هندرسون فى المسألة المصرية . ولقد أسفرت هذه المباحثات الصيفية عن مشروع معاهدة كان أقل قيدا من المشروع السابق ، إلا أنه اشتمل

على الركنين الأساسيين اللذين يهدما الاستقلال الفعلى، وهما بقاء القوات البريطانية فى مصر وبقاء السودان منفصلا عنها بإقرار الحكم الثنائى عليه. أما بقية النقض فكانت لا تختلف فى كثير أو قليل عن المشروع السابق. وكان محمد محمود يفكر فى إنهاء إتفاقيته مع بريطانيا ويوقع عليها وهو فى الحكم، حتى لو كان ذلك بدون برلمان، أو أن يقوم هو بالإشراف على عملية الانتخابات اللازمة لعقد البرلمان وبالتالى الحصول على التصديق على المعاهدة. ولكن الوفد تمسك بوجهة نظره وهى ضرورة بحث المشروع بعد عودة الحياة الدستورية، وبمعنى آخر أصر على ضرورة استقالة محمد محمود قبل البحث فى جوهر المعاهدة. وشرح الوفد ضرورة تأليف وزارة محايدة تشرف على الانتخابات، وطبقا لدستور سنة ١٩٢٣ قبل البدء فى العملية. وكانت ضجة كبيرة شاهدها السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى الجديد بمجرد وصوله إلى الاسكندرية. وقبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد، وكان معنى ذلك إسقاط وزارة محمد محمود. وتشكلت حكومة جديدة برئاسة عدلى لإعادة الحياة الدستورية وإجراء إنتخابات وكانت هذه الانتخابات فوزاً كبيراً للوفد، وشارك فيها الحزب الوطنى، أما الأحرار الدستوريين فقد رأوا ألا مجال لهم فى النجاح فى مثل هذه الانتخابات فامتنعوا عن الدخول فيها. وألف النحاس وزارته الثانية فى أول يناير سنة ١٩٣٠. وقرر البرلمان تفويض الوزارة المفاوضة مع الحكومة البريطانية. ولكن هذه المفاوضات لم تصل إلى نتيجة إيجابية، لاصطدامها بالمادة الخاصة بالسودان، إذ أصر المصريون على ضرورة النص على الدخول فى مباحثات فى خلال إثنى عشر شهراً من تاريخ تنفيذ المعاهدة للوصول إلى إتفاق بشأن تطبيق إتفاقيتى الحكم الثنائى على السودان، ورفض مجلس الوزراء البريطانى هذا النص.

ورغم أن موقف الوزارة كان وطنياً، إلا أن منافسيها أخذوا يدبرون أمر

أمر إسقاطها . والوصول إلى الحكم عن طريق تحطيم الدستور . والتجؤا إلى القصر الذى بدأ فى وضع العراقيل أمام الوزارة . وحاولت هذه الوزارة إتمام مشروع قانون محاكمة الوزراء ، وخاصة أولئك اللذين يعملون على قلب الدستور أو تغييره أو تشويهه بطريقة غير دستورية ، فرفض القصر التوقيع على هذا المشروع . ثم قامت مشكلة بين الوزارة والقصر حول تعيين الشيوخ الذين إنتهت مدة عضويتهم ، وتعيين القصر لغيرهم دون الرجوع للوزارة ، فاضطر النحاس إلى تقديم إستقالته مادام عاجزاً عن تنفيذ برنامجه .

وكان هذا هو اليوم الذى يتمناه أعداء الدستور وأنصار القصر ، لكى يضربوا ضربتهم ويتولوا الحكم ، ويسيطروا على البلاد ، ويحاولوا الاستمرار فى التفاهم مع بريطانيا وكان ذلك يدل على نكسة كبيرة . أما موقف الوفد فكان قد إبتعد عن « الثورية » وأصبح يتصف « بالدستورية » .

وكلف القصر إسماعيل صدقى بتشكيل الوزارة ، كانت النية قد إستقرت على إلغاء الدستور على أخذ البلاد بالشدة والبطش . وكانت شخصية إسماعيل صدقى معروفة فى هذا المضمار ، فحاول أن يظهر بمظهر المستقل من الأحزاب ، وبدأ بالاصطدام بالبرلمان ثم بتأجيل إنعقاده ثم بحله . وحاولت هذه الوزارة السيطرة بالقوة على مصر . وإستخدمت فى ذلك قوات البوليس والجيش، مما أدى إلى وقوع الاصطدامات ، وسقوط القتلى والجرحى فى كل مكان . ولقد وقعت الحوادث الدامية فى القاهرة والاسكندرية وعواصم الوجه البحرى ، وخاصة حينما أعلن الشعب تمسكه بالدستور ، ونزل النواب إليه يطالبونه بضرورة الاصرار على بقائه . وانتهزت بريطانيا الفرصة لارسال بعض قطعها البحرية إلى الاسكندرية ، ولم تتمكن الوزارة من الحصول على ثقة لندن بعد أن فقدت كل ثقة المصريين .

ولقد ألغت هذه الوزارة الدستور وأعلنت دستوراً آخر يضع القيود أمام

الناخبين والنواب ويفسح المجال ويعطى السلطة للقصر المهيمنة على البلاد . وكان هذا الدستور فى حد ذاته نكسة كبرى أصاب الحياه السياسية الداخلية فى مصر . وأصدرت الوزارة قانوناً للانتخابات ، وألف إسماعيل صدقى حزباً اسماه حزب الشعب ، وأصدر له جريدة بنفس الاسم ، واشتد فى معاملة العمد والمشايخ الذين رفضوا العمل بقانون الانتخابات الجديد . وكم من حوادث دامية وقعت خلال إنتخابات سنة ١٩٣١ ، وكم من صحيفة وجريدة إضطهدت وتعطلت ، ولكن دون جدوى وجاءت الأزمة الإقتصادية التى تحكمت فى العالم منذ ١٩٣٠ لكى تجعل وقت حكم إسماعيل صدقى نكسة واضحة فى كل الميادين . وعجز ، رغم اشتهاره بالبراعة فى الشئون الاقتصادية ، فى معالجة أقل أسبابها المتصلة بالإنتاج الزراعى والتصدير والتسليف .

وتباحث صدقى مع السير جون سيمون فى سبتمبر سنة ١٩٣٢ للوصول إلى إتفاق مع بريطانيا التى إعترفت له بالفضل فى توطيد النظام فى مصر ، وأبلغته أنه يسرها أن ترى توقيعه على إتفاقية مع مصر ، خاصة وأنهم قد عرفوا الشخص الذى يتعاملون معه ، وقدرته على تنفيذ مثل هذه الإتفاقية . ولكن ذلك لم يكن يعنى أن بريطانيا كانت مستعدة للتنازل فى موضوعى بقاء القوات البريطانية ، أو السودان .

ومع إستمرار التعسف والتنكيل الذى قام به رجال الإدارة إزداد غليان الشعب . ثم بدأ التصدع فى الظهور داخل صفوف الوزارة التى ستقال منها على ماهر وعبد الفتاح يحيى ، نتيجة إصرار رئيس الوزارة على إقفال التحقيق فى قضية البدارى ، وإصرارهم من جانبهم على ضرورة الاستمرار فى التحقيق . وشعرت بريطانيا بضرورة إنهاء تأييدها لسياسة البطش التى سار عليها صدقى . فعملت على نقل السير برسى لورين ، أكبر معضد لصدقى فى هذه السياسة ، وعينت

بدلا منه السير مايلز لمبسون مندوباً سامياً . وكفت بريطانيا تأييدها لهذه السياسة نتيجة لأسباب داخلية ، ولأسباب خارجية . واضطر إسماعيل صدقى إلى الاستقالة ، بعد أن حكم البلاد لمدة ثلاث سنوات . ولم تصل مصر إذن فى مفاوضتها مع بريطانيا إلى نتيجة إيجابية رغم تعدد هذه المفاوضات وتعدد القائمين بها ، وذلك لتمسك بريطانيا بأهم ركنين تستند إليها ، وهما قوات الاحتلال والسودان .

الفصل العشرون

معاهدة الشرف والتحالف

تكاتفت الظروف الداخلية والخارجية، على اجبار كل من بريطانيا والحكومة المصرية على التفاهم سويا فى أمر علاقاتها . وكانت الحالة فى مصر تتمثل فى انهيار داخل الجبهة الوطنية ، وتفكك بين أعضائها ، وتضارب بين قطاع منهم وبين القصر : أما بريطانيا فكانت قد خرجت من الأزمة الاقتصادية العالمية لكى ترى نفسها وإمبراطوريتها مهددة بمشروعات التوسع الفاشستى . كانت بطاقات بريطانيا فى الشرق الأدنى أقوى من بطاقات مصر ورغم حاجتها الملحة لتخدير الرأى العام المصرى فإنها وجدت من المصريين أنفسهم من « يتعاون » معها فى إتمام هذه العملية . وانتهت المفاوضات بالاتفاق الذى استندت إليه بريطانيا فى إستغلالها لإمكانيات مصر فى أثناء الحرب العالمية الثانية . ومع التعاونين زاد تفرس البريطانيين فى مصر ، كما تفرسوا فى الشرق الأدنى العربى بأكمله .

١ ـ الظروف الداخلية والخارجية :

تألفت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا للتخلص من مساوىء عهد وزارة صدقى ودون الاصطدام ببريطانيا فى فترة أعتلت فيها صحة الملك وأشرف فيها على الموت . وعملت هذه الوزارة على تقليم أظافر صدقى ، خاصة وأنها أشركت وزيرين فيها من حزبه دون استشارته ، ونجحت فعلا فى فصله من حزبه ، والحد من نشاط ناديه وجريدته . ولكن هذه الوزارة الجديدة افتقرت إلى تأييد شعبى ، خاصة وأن الوفد كان لها بالمرصاد . ولقد حاولت هذه

الوزارة معالجة الأزمة الاقتصادية واصدرت قانونا لتخفيض إيجار الأراضى الزراعية ، وعاونت فى تسديد بعض ديون وضرائب المزارعين المتأخرة بمبلغ مليونى جنيه ، ولكن هذه الإجراءات لم تخفف من حده الضائقة وحاولت أن تعالج بعض المآسى الاقتصادية والصفقات إلى تمت فى عهد صدقى ، ولكن حزب الوفد من ناحية ، وبريطانيا من جهة أخرى لم يسمحا لها بالفرصة اللازمة لاتمام ما بدأت به . وبدأ الهجوم مع أصدار الوزارة لقانون بمجلس نقابة المحامين ، وغالبيتهم العظمى من الوفديين ، ونصت فيه على أنه لايجوز أن يكون عضوا بمجلس النقابة من قضى عليه بعقوبة تاديبية . وقابل المحامون هذا القانون بالاستنكار ورفض مجلس نقابتهم القيام بانتخابات جديدة . واستغل الوفد ذلك فى اضعاف مركز الوزارة فى الوقت الذى تعرضت فيه لتعنت البريطانيين . فقد أخذ المندوب السامى البريطانى بالنيابة فى القيام بالتفتيش رسمياً على قوات البوليس والمطافى ، واستعراض قوات بلوكات النظام رسمياً فى القاهرة . وحاول دار المندوب السامى التدخل فى أمر مرض الملك ، وضرورة تعيين نائبا عنه فى أثناء مرضه . وحاول التدخل فى تعيين كبار رجال القصر . ولقد فاتح رئيس الوزراء رؤساء الأحزاب فى ضرورة التكتل ، ولكنهم رفضوا مساندته أمام هذه الأزمات ، فاضطر إلى تقديم استقالته ، وتولى محمد توفيق نسيم وزارة جديدة .

كان أهم عمل قامت به هذه الوزارة هو استئناف الحياة الدستورية ، وعودة دستور سنة ١٩٢٣ ، وكان ذلك ترضية كبيره للرأى العام وللاحزاب السياسية . وحاولت بريطانيا أن تمنع عودة هذا الدستور ، متدخلة بذلك فى شئون مصر الداخلية ، وعاملة على زيادة الشقاق بين الأحزاب ، ولكن سرعان ماقامت المظاهرات إحتجاجاً على التصريحات البريطانية وأبدت موقف الجبهة الوطنية الذى

يطالب بعودة الدستور ووقعت الاشتباكات بين الطلبة وبلوكات النظام ، وسقط فيها القتلى والجرحى وأمام هذا التكتل فى الرأى العام الوطنى اضطرت الحكومة البريطانية إلى التراجع ، والتسليم بضرورة البدء فى المفاوضات ، والاتفاق على عقد معاهدة مع مصر ، خاصة وأن العوامل الخارجية كانت تدفع بريطانيا دفعا إلى تسوية مشكلاتها مع مصر .

كانت القوات الايطالية قد تفرست فى طرابلس الغرب وبرقة ، وتمكنت بوسائلها وبتعاون السلطات البريطانية فى مصر من أقفال الحدود الغربية لمصر ، والاستيلاء على واحة الجغبوب والقضاء على المقاومة الوطنية التى حمل لواءها عمر المختار حتى النهاية فى سنة ١٩٣١ . وكانت قوات إيطـــاليا الفاستية قد استغلت قواعدها ومراكزها فى الاريتريا والصومال الإيطالية للهجوم على الحبشة ، ونجحت فى ضمها وإنشاء الامبراطورية الإيطالية ، رغم وجود عصبة الأمم . وكانت قد بدأت فى مطالبة كل من فرنسا وبريطانيا باعادة النظر فى الحدود المشتركة بين مستعمراتها ومناطق نفوذ هاتين الدولتين . وكانت تتحدث عن ضرورة قيامها بدور فعال فى شئون الشرق الأدنى ، وتسمى البحر المتوسط بأنه بحر الإيطاليين ، أحفاد الرومان . ولم يكن خافياً على أحد أن إيطاليا ، رغم طول سواحلها التى قد تتعرض لهجوم الأسطول البريطانى كان يمكنها أن تهجم من ليبيا على مصر ، ومن أثيوبيا على السودان، وتكمل بذلك امبراطوريتها التى كانت تحلم بها . ولقد كان مركز الجالية الايطالية فى مصر بالذات مركزاً له لون خاص من الناحية السياسية ، وكانت هذه الجالية تقوم بنشاط كبير . وتمثل عنصر تهديد للنفوذ البريطانى فى مصر . ولذلك فقد كان على الامبراطورية البريطانية أن تجد حلا يساعد على تسوية العلاقات المصرية البريطانية ، وتخلق بذلك جماعة أو طبقة من المتعاونين معها، يمكنها أن تستخدمهم، أو تستند إليهم .

فى السيطرة على البلاد . وكانت أحسن جماعة يمكنها القيام بهذا الدور هى جماعة زعماء الأغلبية مع ماتمتاز به هذه الجماعة من عبادة الشخصية . وعدم سماحها لأحد بمناقشة تصرفاتها ، مادامت تستند إلى تفويض مطلق من الأمة .

لم تعارض بريطانيا إذن فى قيام إئتلاف فى مصر ، بل رحبت به ، ورحبت بالبدء فى المفاوضات . وانتهزت الأحزاب هذه الفرصة لكى تبعد وزارة نسيم عن الحكم ، فتألفت وزارة على ماهر الأولى فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ ، وزارة محايدة لإجراء انتخابات حرة ، وللسماح بعودة الحياة النيابية واتفقت الأحزاب كلها ، ماعدا الحزب الوطنى ، على تشكيل جبهة وطنية تقوم بمفاوضة بريطانيا إشترك فيها الوفد والأحرار الدستوريون وحزب الشعب وحزب الاتحاد وبعض المستقلين ، أما الحزب الوطنى فقد حافظ على موقفه الراديكالى الذى يتلخص فى ألا مفاوضة إلا بعد الجلاء وجاءت الانتخابات التى اكتسح فيها حزب الوفد كل منافسيه ، واستعدت البلاد لعودة الحياة الدستورية ، ولحكم وزارة وفدية ، وللمفاوضة مع بريطانيا ، فى الوقت الذى توفى فيه فؤاد وخلفه أبنه .

٢ ـ المفاوضات والاتفاق :

كان تغيير الملك وعرشه شاب صغير خلفا له بارقة أمل فى بدء عصر ازدهار . وكان لتولى الوفد شؤون الحكم يعنى أن الأغلبية البرلمانية هى التى ستحكم البلاد . ولكن هذه الآمال خابت ، مادام الملك طفلا لم تكتمل شخصيته بعد ، ومادام النحاس قد أصر فى خطاب تشكيل وزارته على أن هدفه هو ابرام معاهدة مودة وتحالف مع بريطانيا « الصديقة » . كان لهذه الألفاظ التى تصف دولة مغتصبة بالصداقة أكبر دلالة على الاتجاه الذى ستسير فيه المفاوضات ، والذى ستحكم فيه البلاد باسم دكتاتورية الأغلبية البرلمانية ، مع مايتبع ذلك من مآس .

كانت المفاوضات قد بدأت بين الهيئة المصرية التى تضم ممثل الأحزاب وبين السير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى قبل وفاة فؤاد. بدأت فى قصر الزعفران فى شهر مارس سنة ١٩٣٦ واستمرت فى قصر أنطونيادس فى الاسكندرية فى شهر يوليو، وانتهت بالموافقة على مشروع المعاهدة فى لندن فى ٢٦ أغسطس من هذه السنة. ولقد اشتملت هذه المعاهدة على شروط مجحفة بمصر وبالسودان وربطت البلاد بعجلة الإمبراطورية البريطانية لمدة عشرين سنة ولم يكن من حق أحد من الطرفين أن يطالب تعديلها قبل مضى عشرة سنوات، وحتى فى حالة التعديل فإن بقاء القوات البريطانية فى مصر ونظام الحكم فى السودان كانا مستبعدين من مثل هذا التعديل، أى الشروط المتعلقة بها كانت شروط أبدية.

أما من ناحية الشروط العسكرية فقد نصت على نقل القوات العسكرية البريطانية من المناطق التى كانت تحتلها إلى منطقة تشتمل مع مناطق تدريب الجنود على منطقة قناة السويس كلها وشبه جزيرة سيناء كلها والجزء الجنوبى والشرقى من مديرية الشرقية وتصل إلى حدود القاهرة ثم إلى حدود مديرية الجيزة. وحدد عدد القوات البريطانية بعشرة آلاف جندى من القوات البرية، وأربعمائة طيار مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الادارية والفنية، وذلك فى مدة السلم. أما فى مدة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة، فلانجلترا أن تزيد عدد قواتها دون أى تحديد. وكان الخوف من وقوع مثل هذه الحالة الدولية المفاجئة يسمح لبريطانيا بعدم تحديد عدد قواتها حتى فى وقت السلم. ولقد اشترطت بريطانيا على مصر فى هذه المعاهدة أنها لن تنقل قواتها إلى المناطق الجديدة إلا بعد أن تقوم مصر ببناء الثكنات والمنشآت الصالحة، وفقاً لأحدث النظم لإقامة مثل هذه القوات البرية والجوية البريطانية وكان على مصر أن تزود هذه القواعد بالمياه وتوفر أسباب الراحة للبريطانيين وتغرس لهم الأشجار وتهيء الملاعب

وتوفير المساكن للمتزوجين وتنشىء مستوصفاً على ساحل البحر المتوسط كان على مصر علاوة على ذلك أن تنشىء لبريطانيا الطرق الحربية اللازمة لتحركاتها من الاسماعيلية إلى الاسكندرية ، ومن الاسماعيلية إلى القاهرة ، ومن بورسعيد إلى الاسماعيلية فالسويس ، ومن جنوب البحيرات المرة إلى الطريق الصحراوى بين القاهرة والسويس ، تنشئوها من مادة صلبة ، وتقوم بصيانتها حتى تتمكن قوات الدولة الحليفة من التحرك عليها ، وبسهولة . هذا علاوة على طرق حربية أخرى فى مصر العليا ، من القاهرة إلى قنا وقوص بمحاذاة النيل ، ومن قوص إلى القصير ومن قنا إلى الغردقة . كان من حق القوات الجوية البريطانية المعسكرة فى منطقة القناة أن تستخدم سماء مصر كيفما شاءت ، مع منح نفس الحق لسلاح الطيران المصرى فوق كل أراضى بريطانيا العظمى ! ! إنها المساواة القانونية بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، لقد تعهدت مصر فى هذه المعاهدة بانشاء المطارات البرية والمائية فى كل مكان تطلب منها بريطانيا إنشاء مطار فيه ، والتزمت مصر بأن تقدم جميع التسهيلات والمساعدات الممكنة فى أراضيها وموانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات الإمبراطورية . وكان عليها أن تعلن الاحكام العرفية ، وتسيطر على الأنباء ، وتضع المواصلات السلكية واللاسلكية فى خدمة الإمبراطورية البريطانية .

لقد نعت رئيس الوفد هذه المعاهدة بأنها معاهدة ود وصداقة ، معاهدة شرف وتحالف ، ولم تكن هناك أى معاهدة فى العالم ، بين دولتين مستقلتين تشتمل على مثل هذه الشروط .

أما بالنسبة للسودان فقد جعلت هذه المعاهدة منه مستعمرة بريطانية ، تحرسها جنود مصرية ، تحت إمرة الحاكم العام البريطانى . ذلك أن المعاهدة قد نصت على إستمرار إدارة السودان طبقا لإتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، وعلى أن يواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين ، مباشرة السلطات المخولة له . كان ذلك إقراراً لهذه

الاتفاقية التي أرغمت مصر على التوقيع عليها ، وكان إقرار المعاهدة لهذه الاتفاقية هو فصل السودان عن مصر ، وإقرار لهذا الوضع الذي طالب الوفد نفسه سنة ١٩٣٠ ببطلانه . ورغم استناد بعض المؤرخين إلى التضحيات الكبيرة التي قامت بها مصر في السودان، سواء فيما يخص الميزانية أو ما يخص الجيش وعدد ضحاياه في السودان (حوالي ٨٠ ألف جندي) ، واستناد البعض الآخر في بريطانيا ، وخاصة من الاستعماريين، إلى « حق الفتح » ،إلا أن حق الأمة السودانية قد أهدر إهداراً تاماً في هذه المعاهدة وفي غير صالح أحد، إلا قوات إلا قوات الاستغلال والاستعمار الخارجية ، وأعوانهم في داخل البلاد .

على أي حال فقد نصت هذه المعاهدة على اعتراف بريطانيا بأن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر تدخل في اختصاصات الحكومة المصرية دون سواها ،ونصت كذلك على اعتراف بريطانيا بأن نظام الامتيازات الأجنبية لم يعد يلائم روح العصر، وكان هذا الاعتراف أساساً لإلغاء هذا النظام الجائر، بعد فترة إنتقالية .ولقد وافق البرلمان على هذه المعاهدة رغم أنها كانت تخدم مصالح بريطانيا ،وتسخر مصر في خدمة الإمبراطورية البريطانية . وافق النواب عليها ومعظمهم كان ينادي ببطلان هذه الشروط، حتى وإن كانت مؤقتة .وافقوا عليها هذه المرة مع أنها قد أصبحت مؤبدة أو شبه مؤبدة .لقد أذعن الجانب المصري في المفاوضات رغم أن الظروف الدولية الخارجية كانت تسمح له بالحصول على شروط أكرم من ذلك.فهل هي الزعامة المطلقة؟ أم هي ضرورة التوقيع على وثيقة ما؟ أم هي ارتباط مصالح من قام بالتوقيع عليها بمصالح الإمبراطورية البريطانية؟ سواء أكان ذلك الارتباط ثقافياً أونفسانياً أو اقتصادياً ؟ .

لقد كانت الفرحة شاملة في البلاد وبدون أي سبب إلا أن الوفد قد وقع على معاهدة: التحالف والشرف ،رغم ارتفاع أصوات الأحرار والمفكرين من أعضاء

الحزب الوطنى وفقهاء القانون الدولى . واستندت الحكومة إلى هذه المعاهدة لكى تعمل على إلغاء الامتيازات الاجنبية فى مؤتمر مونترو بسويسرا سنة ١٩٣٧ . ودخلت مصر عضواً فى عصبة الامم ، فى جنيف ، بعد أن زكتها بريطانيا لذلك، رغم أن هذه العصبة كانت فى دور الاحتضار . وهكذا نجد أن مصر قد استمسكت بالقشور دون اللب . أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة وبدون شروط ، إلا ارتباطها المطلق مع بريطانيا وكان هذا الزواج الكاثوليكى بين الدولتين أكبر دليل على التكامل أو التكافل وفى شكل بعيد كل البعد عن الاستقلال .

٣ - إلى الحرب :

زادت الهالة المحيطة بالنحاس وظهر وكأنه يحتل مكاناً لم يحتله غيره من قبل. ومع زيادة نفوذه بدأ فى محاربة كل من يحاول التعقل أو الاقلال من خطر هذه الدكتاتورية الوفدية التى أعتمد على الاغلبية البرلمانية وعلى عبادة الشخصية . وضحى الوفد بالنقراشى وكان أحد العمد التى يستند إليها هذا الحزب ، ولكن الوفد لم يسمح بمعارضة الاستثناءات والمحسوبيات ، خاصة وأن نفسية النحاس وأحواله كانت قد تغيرت بعد زواجه . وبعد عقده لمعاهدة ١٩٣٦ ، فأخذ يتساهل فيما تقتضيه النزاهة والاستقامة ، ويتساهل مع الاقارب والمحسوبين عليه . ظهر ذلك فى وظائف الدولة، وفى الاستيراد والتصدير، وفى مشروع كهربة خزان أسوان الذى حاول النحاس أن يعطيه لشركة بريطانية معينة دون فحص العطاءات . والمهم أن أبعاد النقراشى كان يعنى استبداد مجموعة معينة تحيط بالنحاس من ناحية ، وكان يعنى أرهاب وتخويف كل من يجرأ على معارضته أو حتى إسماعه النصحية لوجه الله. ولكن سرعان ما ظهرت هيبة القصر من جديد وخاصة بعد تعيين على ماهر رئيسا للديوان الملكى ، وبدأت المشادة بين الوفد والقصر . واستند الوفد إلى تشكيل فاشيستى هو أصحاب القمصان الزرقاء ، واستغل هذه المنظمة فى كبت منافسيه

والهجوم عليهم وتشتيت إجتماعاتهم . فازداد التذمر ظهوراً وخاصة بين الطلاب والمفكرين، وانضمت إليهم منظمة أصحاب القمصان الخضراء التابعة لجمعية مصر الفتاة والتي كان يرأسها أحمد حسين ، وظهر أن هناك إتجاهان فاشيستيان أحدهما في الحكم والآخر في الخارج ، وكان لهـذا أسوأ الأثر في إستمرار المظاهرات والاضرابات واشتباكات في شوارع العاصمة وضد الوزراء وأمام القصر . ورأى القصر ضرورة حل هذه المنظمات شبه العسكرية ، وسواء أكانت ترتدي القمصان الزرقاء أو الخضراء . وجاء مع ذلك خلاف بين القصر والوزارة حول تعيين أحد أعضاء مجلس الشيوخ . وأصر القصر على موقفه رغم تدخل « السفير » البريطاني ، واردف ذلك باقالة النحاس استناداً إلى أنه قد جافى روح الدستور، وابتعد عن احترام الحريات ، وأن الشعب لم يعد يؤيد طريقته في الحكم . وجاء القصر بمحمد محمود رئيساً لوزارة جديدة ، كانت أكثر طواعية من الوفد في أيدي القصر . وعملت هذه الوزارة على تأجيل انعقاد مجلس النواب ، ثم أمرت بحله وإجراء انتخابات جديدة . وكان النقراشي قد ألف الهيئة السعدية مع أحمد ماهر بعد خروجها من الوزارة . وبدأت الانتخابات وتدخلت الحكومة إدارياً لصالح مرشحيها وأنصارها، ففاز ٩٢ من أنصار الحكومة سواء من الأحرار الدستوريين أو السعديين و ٥٥ من المستقلين الموالين للحكومة و ١٢ من الوفديين و ٤ من الحزب الوطني . وهكذا بدأ الأحرار الدستوريين والسعديين في محاولة الحصول على أغلبية لهم، تدعيم حكمهم بنفس الطريقة التي سار عليها الوفد ، فأدى ذلك إلى زيادة روح الحقد بين الطرفين ، وزيادة الانقسام بل والعداء بين الأحزاب الوطنية . وبعد فترة صمم القصر على استبدال محمد محمود بعلي ماهر في أغسطس سنة ١٩٣٩ . وكانت الحرب العالمية الثانية قد ظهر نذيرها في الأفق ، وكانت البلاد تحتاج فعلا إلى حكومة قوية .

لقد نشبت الحرب فى سبتمبر سنة ٩٣٩، فطلبت السفارة البريطانية إلى الحكومة إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على المطبوعات طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ؛ فوافقت الحكومة المصرية على ذلك ، وعين على ماهر حاكما عسكرياً . وقطعت مصر علاقاتها السياسية مع ألمانيا وقررت منع التعامل مع رعايا هذه الدولة . ولقد زار على ماهر السودان فى فبراير سنة ١٩٤٠ وصحبه فى هذه الزيارة وزير الدفاع والأشغال . وتركت هذه الزيارة أثراً حميداً فى نفوس أبناء الجنوب ، خاصة وأن على ماهر كان أول رئيس وزراء مصرى يزور السودان أثناء ولايته الحكم .

ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية تدخلت فى سير السياسة المصرية، وخاصة بعد دخول إيطاليا الحرب . وكانت بريطانيا تشك فى وجود صلات بين القصر وعلى ماهر من ناحية ،وبين إيطاليا وألمانيا من ناحية أخرى. ولذلك فإنها أبلغت القصر أنه لا يمكنها التعاون مع وزارة على ماهر . وكان هذا البلاغ بمثابة إنذار . وبعد تداول الرأى إستقر الأمر على تشكيل وزارة ائتلافية ، ولكن الوفد رفض الدخول فيها ، وأصر على ضرورة إجراء إنتخابات محايدة قبل اشتراكه فى الحكم. فقدم على ماهر استقالته ، وأخفقت الجهود التى بذلت لتوحيد الصفوف ، فتشكلت وزارة حسين صبرى التى اشترك فيها وزراء من الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والمستقلين برئاسة رجل مستقل . وحينما بدأ هجوم الإيطاليين بقيادة جرازيانى على حدود مصر الغربية فكرت الدولة فى إعلان الحرب على إيطاليا ، وكان السعديون من أنصار هذا الاتجاه ، ولكن الأحزاب الأخرى عارضت فيه . فخرج السعديون من الوزارة ، وظهر بذلك تصدع جديد داخل صفوف هذه الكتلة المناوئة للوفد . وبعد وفاة حسين صبرى وهو يلقى خطاب العرش كلف القصر حسين سرى بتشكيل وزارة جديدة كانت قصيرة العمر ، إذ سرعان ما قدمت أستقالتها بعد أن أغضبت القصر وأغضبت البريطانيين ، ولم

تكن تستند إلى سند شعبي قوي . فتهيأت بذلك الظروف لعودة الوفد إلى الحكم ، ولكنه عاد هذه المرة في ظل حراب القوات البريطانية .

٤ ـ ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ :

كانت بريطانيا تفكر جدياً في ضرورة تعاونها مع النحاس منذ أن بدأت تشك في إتجاهات على ماهر والقصر، وأبلغ السفير هذه الرغبة للقصر بعد استقالة وزارة حسين سرى . ولكن النحاس رفض تشكيل وزارة ائتلافية ، وأصر على انفراد الوفد بالحكم . وكانت الأيام الأخيرة من وزارة حسين سرى قد شهدت تقدم قوات روميل بسرعة صوب العلمين ، كما شاهدت خروج المظاهرات في شوارع القاهرة منادية : إلى الأمام ياروميل . وكانت الوزارة والقصر من الضعف بدرجة لا تسمح لأى منها بالتدخل لمنع هذه المظاهرات . وكان الشعور العام في مصر ضد بقاء قوات الاحتلال البريطانية، وكان المصريون يتمنون هزيمتها أمام أعينهم فزاد انزعاج السفارة البريطانية والقوات البريطانية المحاربة في الشرق الأوسط في وقت أخذت فيه جموعهم تنسحب بإستمرار إلى منطقة الأهرام والطريق الصحراوى بين القاهرة والاسكندرية ، وعبر القاهرة إلى منطقة القنال . في هذا الجو من الانزعاج قررت بريطانيا أن أخلص رجل في مصر يمكن أن ينفذ شروط معاهدة الصداقة والتحالف هو الرجل الذى وقع عليها، والذى يتمتع بسمعة طنانة وبنفوذ كبير . قررت بريطانيا إذن ضرورة دعوة النحاس إلى الحكم . وحين علم السفير البريطاني يوم ٣ فبراير بأن مصطفى النحاس لم يشكل الوزارة، قابل رئيس الديوان الملكي وأخبره بأنه علم برفض النحاس تأليف وزارة ائتلافية . وطلب منه أن يبلغ الملك نصيحته بتكليفه بتشكيل وزارة وفدية . وفي اليوم التالي اجتمع رؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات السابقة ، وحاول المجتمعون الخروج بوزارة ائتلافية برئاسة النحاس . ولكن السفير تدخل بانذار صريح يذكر أن الملك سيتحمل كل

نتائج تترتب على عدم تكليف النحاس تشكيل وزارة قبل الساعة السادسة مساء وحتى فى هذا الجو رفض النحاس التنازل عن رأيه . ورغم احتجاج المجتمعين على تدخل بريطانيا فى شؤون الوزارة المصرية ، فإن السفارة مضت فى طريقها ، وجاءت الدبابات البريطانية ورابطت أمام قصر عابدين مطوقة له ، وحضر السفير البريطانى ومعه الجنرال ستون ، قائد القوات البريطانية فى مصر ، وصحبه عدد من الضباط المسلحين ، ومعهم وثيقة بتنازل الملك عن العرش لا تحتاج إلا التوقيع تحت تهديد الأسلحة . كانت أزمة ، وكانت مهانه ووافق الجالس على العرش على تنفيذ الرغبات البريطانيه حتى يحتفظ بالعرش . واجتمع الزعماء من جديد فى القصر ، وفى مساء نفس اليوم ، كلف الملك النحاس بتشكيل الوزارة وأصر عليها . وصاح أحمد ماهر . « كنت أظن أن النحاس ، وهو كما يقول عن نفسه زعيم البلاد ، وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال ، ويرفض تشكيل الوزارة ، أما وقد قبلها فإنى أعلن أن النحاس باشا يتولى الحكم الليلة مستنداً إلى أسنة رماح الانجليز » . وحينما تنصل النحاس ذكر له إسماعيل صدقى بأنه قد وصل بعد انصراف الدبابات . وأصبح على النحاس أن يؤلف الوزارة ، وأن يبلغ أسياده البريطانيين بأنه قد كلف بذلك . ومهما حاول النحاس أو الجالس على العرش وقتئذ التنصل من مسؤوليتهم أو تبرير فعلتهم ، فإن موقف كل منهما كان مشيناً لمصر والمصريين .

لقد ألف الوفد الوزارة ، وأجرى إنتخابات جديدة فى ظل الأحكام العرفية والرقابة ، وأدت إلى فوز الوفد بأغلبية المقاعد ، سواء فى مجلس النواب أو الشيوخ . وبدأت الوزارة فى تعيين أعوانها أعضاء فى مجلس الشيوخ ، وأخذت فى إستغلال نفوذها وسيطرتها على البلاد ، وظهر أنها تساير البريطانيين بشكل لا يتفق مع الكرامة الوطنية . وكان حكم الوفد حكماً حزبياً واضحا ، عمل فيه على إغداق الدرجات الاستثنائية والترقيات والعلاوات على أنصاره وأقاربهم

أصهارهم، القريبين منهم والبعيدين . وظهرت حول النحاس جماعة معينة من أعوانه وأنصاره وأصهاره والمقربين إليه ، أخذوا فى إستغلال نفوذهم وفى الإثراء بكل طريقة . ولم يفعل رئيس الحكومة شيء لفك هذا النطاق المضروب حوله ، ولا لوقفهم عند حدهم ، وأثر كل هذا فى سمعة الوفد كحزب الأغلبية ، حزب الأمة ، وظهر أن النزاهة قد أعوزته كما أعوزت غيره من قبل . ولقد عمل الوفد على إبعاد الموظفين المخالفين له فى الرأى أو فى الاتجاه . وحتى مكرم عبيد سكرتير الحزب ، وساعد النحاس الأيمن أجبر على ترك الوزارة والحزب حين رفض الموافقة على الاستثناءات الادارية التى كانت تستلزم عدم مراعاة القواعد المالية ، وكان هو وزير المالية . فصل الوفد مكرم عبيد، وكان الرد على ذلك هو الكتاب الأسود الذى عدد سوءات حكم الحزبية حتى وإن كانت دكتاتورية الأغلبية البرلمانية . وساعد هذا التصدع فى الداخل على الإقلال من هيبة الحزب وهيبة رئيسه، رئيس الحكومة .

وكانت بريطانيا مشغولة فى ذلك الوقت فى معارك الصحراء الغربية من بنى غازى إلى طبرق فالسلوم فسيدى برانى فرسى مطروح ، فمنق الزجاجة على بعد ١٢٠ كيلو متراً غربى الاسكندرية : اشغلت بريطانيا مع جرازيانى ثم روميل ، وأرسلت الجنرال ويفل ثم اوكنلك ثم مونتجومرى . وحين انتصرت خطوط المواصلات القصيرة البريطانية على خطوط الامداد الطويلة للايطاليين والألمان ، حين استندت بريطانيا إلى أكثر من ألف ومائة دبابة أمريكية فى الوقت الذى كانت فيه قوات المحور لا تملك إلا نصف هذا العدد منها ، حين استغلت بريطانيا قوة المدفعية الضاربة طبيعة الأرض وأنهاك قوات المحور . حينذاك رجحت كفة الميزان فى صالح بريطانيا وأشرف الماريشال روميل ، وهو مريض ، على أكبر عملية إنسحاب عرفها القرن العشرين ، منقذا ما بقى له من جنود وعتاد راجعاً بهم إلى ليبيا . حينئذ ظهر أن بريطانيا قد استقر لها الحال فى الشرق الأدنى دون منازع .

وسرعان ما ظهر أن عملية الجيش الثامن البريطانى بقيادة الجنرال مونتجومرى كانت جزءاً من عملية كبيرة للحلفاء فى شمال إفريقية من المحيط الأطلسى عبر المغرب العربى إلى حدود مصر . ذلك أن قوات الجنرال ايزنهاور قد نزلت سريعا فى المغرب الأقصى وفى الجزائر وأخذت فى تضييق الخناق على قوات المحور من الغرب فى الوقت الذى أخذت فيه قوات الجيش الثامن وجيش فرنسا الحرة فى تعقبها من الشرق . ومن تونس نقطة الالتقاء ، امتدت العمليات إلى شبه جزيرة إيطاليا فأوروبا مبتعدة بذلك عن مصر . فهل تصر بريطانيا فى هذا الوقت على ضرورة التمسك بالنحاس مادام روميل قد أصبح فى خبر كان ؟

كانت بريطانيا قد استغلت وجود وزارة النحاس فى الحكم فى إنشاء المجلس الاستشارى لشمال السودان ، سائرة فى ذلك على سياسة فصل السودان عن مصر ، وفصل شمال السودان عن جنوبه . ولم تعترض وزارة النحاس على إنشاء هذا المجلس . وكانت بريطانيا قد استغلت وجود النحاس فى الحكم لكى تستغل موارد مصر ، مدعية ضرورة تموين جيوش الحلفاء الموجودين فيها فى وقت خضع فيه المصريون لنظام بطاقات التموين ، ودون أن تدفع بريطانيا أثمان هذه السلع التموينية ، التى كانت تضاف كسلف على أرصدة لمصر فى بريطانيا . واستغلت بريطانيا المدفعية المصرية المضادة للطائرات فى حراسة قناة السويس وتأمين الملاحة فيها ، ومطاردة طائرات المحور ، كما استغلتها فى المنشآت والمرافق العامة وحراسة الموانى وخاصة ميناء الاسكندرية ، واستغلت السكك الحديدية وكل وسائل النقل فى طول البلاد وعرضها مما سمح لها بالانتصار فى معركة العلمين ، ومما جعل هذه الوسائل تبلغ مرحلة الاستهلاك التام مع نهاية الحرب . هذا علاوة على إعداد الأماكن والمساكن والمعسكرات والمخازن والمطارات اللازمة للقوات المحاربة ، والتى كان بدونها أمر انتصار بريطانيا فى الشرق الأوسط أكثر صعوبة . و...

اعترفت بريطانيا بذلك وأكثر من مرة. وفي الوقت الذي كان فيه النحاس يستسلم على طول الخط رأت بريطانيا أن المعارضة تطالب بضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر بمجرد انتهاء الحرب .

وقرب نهاية هذه الحرب ترأس النحاس مشروعاً هاماً وخطيراً ، مشروع إنشاء جامعة الدول العربية وليس من الغريب في شيء أن يعمل النحاس ، الذي فشل في توحيد الجبهة المصرية الداخلية ، على توحيد الجبهة العربية في الشرق الأدنى بأكمله . كانت قوات فيشي التي استقرت في سوريا ولبنان قد خرجت ، وارتفع صوت ديجول مع حركة فرنسا الحرة لكي يحل محل سلطات فيشي، المتعاونة مع الألمان في كل مكان وكانت بريطانيا تفكر جديا في زيادة نفوذها في كل من سوريا ولبنان ، خاصة وأن الحركة الوطنية فيها كانت معارضة لفرنسا ، سواء المتعاونة أو المتحررة. ولذلك فإن تجميع دول الشرق العربي داخل منظمة إقليمية لم يكن بعيداً عن فكر الحكومة البريطانية . بل لقد صرح إيدن ، وزير الخارجية البريطانية بأن بلاده لا تعارض مثل هذه الحركة ، بل ستعمل على تشجيعها . فحتى دور النحاس في إعداد بروتوكول الاسكندرية الخاص بإنشاء جامعة الدول العربية في أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، كان مستظلا بظل السياسة البريطانية . ونلاحظ أن هذا البروتوكول لم يعارض أي نفوذ أجنبي أو ارتباط خاص بين إحدى الدول العربية والدول الأجنبية . ولكنه نص على ضرورة تمتع الأعضاء بالاستقلال كشرط للدخول في هذه الجامعة . وكان هذا النص يعني - بطريق غير مباشر - إستثناء فلسطين من الجامعة العربية، أو حرمانها من حقوقها المشروعة فيها ما دامت بريطانيا تتفرس فيها .

وعلى أي حال فإن هذا التدهور الحزبي قد انتهى بمصر إلى مرحلة يمكننا أن نقول عنها إنها بداية ترك الاستقلال الاقليمي المصري والنزول إلى ميدان أوسع

هو الميدان العربي . و لقد إستمرت هذه المرحلة الانتقالية لمدة سنوات عديدة وأمتازات بإستمرار التدهور وبازدياد اشتراك مصر فى الميدان العربي الأوسع ؛ امتدت هذه الفترة من عام ١٩٢٤ حتى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ولكنها لم تعط نتائج إيجابية إلا عام ١٩٥٢ حين بدأت مصر معركة جديدة ، وبرجال جدد ، هى معركة التحرر والتحرير ، فكانت الثورة .

الباب السادس

ثورة يوليو والتحرير

مرت مصر بفترة إنتقالية بعد الحرب العالمية الثانية إزداد فيها تدهور الموقف السياسى والظروف الاقتصادية فى البلاد، وزاد دخول مصر واشتراكها فى المشكلات العربية المجاورة لها ، ورغم عدم إنتهاءها من التخلص من الاستعمار الخارجى ، والاقطاع والرجعية والانتهازية الداخلية . وفى هذه الفترة تضعضعت الأحزاب السياسية وأنهار سلطان القصر ونفوذه ، كما تدهورت سمعته . وتهيأ بذلك الجو لحدوث تغييرات أصيلة فى البلاد ، تمس بناءها السياسى والاقتصادى والإجتماعى وإمكانياتها الحربية . وقام بهذه التغييرات رجال جدد ، لهم طريقة خاصة بهم وتختلف عن طرق الأحزاب السياسية السابقة. فكانت الثورة والتحرر. ومن القاهرة ، ، قلب العروبة النابض ، بدأ الإشعاع قوياً إلى جميع أنحاء العالم العربى . وقالت مصر كلمتها فى الميدان الدولى . وتمكنت من إجراء تغيرات هامة فى البناء الاجتماعى ـ الاقتصادى فى الشرق الأدنى . إنها الثورة والتحرير .

الفصل الحادي والعشرون

قاع الوادى

كانت الظروف الموجودة فى مصر عند نهاية الحرب العالمية الثانية ظروف إنهيار تام فى البناء الاجتماعى والإقتصادى ، والبناء السياسى . وزادت المنافسة بل العداوة بين الأحزاب السياسية الموجودة ، وبينها وبين القصر ، وكانت الظروف الجديدة التى سادت العالم مع مايصحبها من مبادىء إنتصار الحريات والديمقراطيات وإتساع نطاق آراء العدالة الإجتماعية تؤثر فى المثل العليا للمصريين . وكان على مصر ، ورغم ظروفها ، أن تواصل كفاحها من أجل إستقلالها وحريتها . وأجبرها الموقف الدولى على أن تقوم بعمليات جديدة بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة ، وخروج الديمقراطيات الشعبية منتصرة من الحرب . أما فى الميدان العربى فقد كان إنشاء جامعة الدول العربية قائمة لنزول مصر إلى ميدان جديد ، احتك فيه المصريون بجيرانهم وإخوانهم العرب . بعد أن كانوا قد قبعوا فى عقر دارهم منذ سنوات طويلة . ومع الأخطار الرأسمالية والاستعمارية شعر المصريون بضرورة مواجهة الأخطار الصهيونية فى فلسطين الشقيقة . فى نفس الوقت الذى يعملون فيه على مواصلة الكفاح ضد البريطانيين المستعمرين فى مصر ، ومن تعارض هذه القوى وإختلاف إمكانياتها وإنتشار آراء جديدة ومثل عليا جديدة ، إنخفضت أسهم القصر فى السوق بعد أن سادت سمعته ولاكتها الألسن فى كل مكان ، وكان من المحتم أن تظهر قوة جديدة فى هذا الميدان . مادامت الحيوية موجودة ، بل متزايدة ، والقوى القديمة كانت تمر فى دور الاحتضار .

١ - بين بريطانيا وأمريكا :

أقال القصر وزارة النحاس فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ مستنداً إلى حرصه على أن يحكم البلاد وزارة ديمقراطية ، وشكل أحمد ماهر الوزارة الجديدة التى تألفت من أحزاب غير وفدية ، وقامت بالإفراج عن المعتقلين وأعلنت أنها ستسير على سياسة التفاهم مع بريطانيا طبقاً لمعاهدة سنة ١٩٣٦ . وحلت الوزارة مجلس النواب ، وكانت ضربة كبيرة لوفد الذى قرر عدم الدخول فى الإنتخابات الجديدة وتدخلت الحكومة بالفعل فى هذه الإنتخابات . منتقمة فى ذلك من أعدائها الوفديين . ودفعت البلاد ثمن هذه الحزبية البغيضة غالياً ، ومع الغاء حكومة الجديدة لقاعدة ، الاستثناءات فى تعيين الموظفين وترقياتهم . شعر جزء هام من موظفى الدولة بأنه يمكنهم الكسب فى ظل وزارة حزبية معينة ، وفقدان هذه الإمتيازات فى ظل وزارة حزبية أخرى لايساندونها ، ومع إشراف الحرب العالمية نهايتها اجتمع قادة الحلفاء فى مؤتمر يالتا ، وبعد نهايته زار روزفلت مصر وقابل الملك وتفاهم معه فى أمر العلاقات المصرية الأمريكية المقبلة وقابل روزفلت الملك عبد العزيز آل سعود ، وكانت مصالحه الاقتصادية المتمثلة فى شركة أرامكو البترول ، والقاعدة الأمريكية فى الظهران ، يمثلان حجر الزاوية لبناء مقبل يزيد من نفوذ الولايات المتحدة فى المملكة السعودية.وكانت الولايات المتحدة هى التى قامت بتمويل عملية الحرب ضد دول المحور ، وموالت بريطانيا وفرنسا والصين وروسيا . ومدتهم بالمعدات والأسلحة والذخائر ؛ وظهر أن النفوذ الأمريكى قد بدأ فى اكتساح العالم بعد أن تضعضع مركز كل من فرنسا وبريطانيا ، وظهرت القلاقل والعمليات التحررية فى مستعمراتهما ، فاذا كان ينشد روزفلت من مقابلته مع الملك ؟

كان على مصر أن تشترك فى إعلان الحرب على المحور قبل بداية شهر مارس

سنة ١٩٤٥ حتى تتمكن من الإشتراك فى مؤتمر سان فرانسيسكو ، وتنضم إلى هيئة الأمم المتحدة ، وبينما كان احمد ماهر ينتقل من مجلس الشيوخ ليعيد قراءة بيانه عن ضرورة إشتراك مصر فى الحرب ، أطلق عليه أحد الشبان الرصاص وقتله ، فاستغل الوفد هذه العملية ليظهر أن أحمد ماهر كان يرغب فى الزج بمصر فى ميدان حرب ليس لها فيها ناقة ولا جمل ، وعلى أى حال فقد ألف النقراشى الوزارة ، وأعلنت مصر الحرب على دولتى المحور .

وكانت الحرب العالمية الثانية فرصة للشعوب الصغيرة لكى تستمع فيها إلى تأكيدات رسمية ، من الدول الكبيرة عن ضرورة حصولها على حرياتها واشتراكها فى بناء السلم العالمى ، مع إنشاء هيئة الأمم المتحدة بجمعيتها العمومية ومجلس الأمن والمجالس الاقتصادية والاجتماعية ، تأثرت العلاقات الدولية إلى حد بعيد ، وأصبح من الممكن لدولة صغيرة أن تجلس إلى جوار دولة كبيرة دون غضاضة ، بل أصبح من الطبيعى أن تقوم الأمم المتحدة نفسها بضمان إستقلال أى بلد صغير ، دون حاجة إلى وجود قوات إحتلال فيه ، وكان هذا أكبر مشجع لمصر على المطالبة بالجلاء ووحدة وادى النيل ، وعند ظهور سوء النية البريطانية فى إعادة الحق إلى نصابه . وإرجاع ما أغتصبته إلى أهله . بدأت المظاهرات تجوب شوارع القاهرة والاسكندرية وعواصم الأقاليم . وحاولت الوزارة أن تقبض على الموقف بيد من حديد فكانت حادثة كوبرى عباس الشهيرة التى ظهر منها جلياً أن الشعب الذى يغلى كان فى واد والحكومة واد آخر ، وتطل عليهما وتشرف على حركاتهما قوات الاستعمار من أعلى الجبل .

اضطرت وزارة النقراشى إلى الاستقالة بعد هذه الحادثة ، وبعد أن كان موقفها صريحاً مع بريطانيا ، ويتمثل فى ضرورة الوصول إلى الجلاء وتسوية مشكلة السودان ، كما كان صريحاً مع المصريين وأنها لن تدع لهم الفرصة للخروج .

على النظام . فتألفت وزارة اسماعيل صدقى الثانية ، وكانت أقل شدة من الوزارة السابقة مع المظاهرات . وفى عهد هذه الوزارة بدأ الاصطدام بين المتظاهرين وبعض القوات البريطانية التى كانت تجوب شوارع القاهرة . فاشتد تبلور الموقف بعد أن سقط الجرحى والقتلى . وزاد على المظاهرات تشييع جنازات القتلى . وتعيين يوم لذكرى الشهداء ، وكانت كل هذه المناسبات أسبابا أدت إلى اصطدامات جديدة مع قوات الاحتلال أو رجال الأمن .

وزاد الموقف فى تبلوره حينما حضر الوفد السودانى إلى مصر ، وعمل على ضرورة الوصول ، بعد التخلص من الاحتلال ، إلى إنشاء وحدة وادى النيل . لقد كان يمثل رأى قطاعاً هاماً من السودانيين ، وخاصة المثقفين والعناصر المكافحة ضد الاستعمار . فاضطرت بريطانيا إلى أن تظهر رغبتها فى تغيير سياستها ، وعينت السير رونالد كامبل سفيراً لها فى القاهرة ، بدلا من من اللورد كيلرن ، واستعدت للمفاوضة مع مصر للوصول إلى معاهدة جديدة . وهذه المفاوضات هى التى استمرت وعرفت بإسم صدقى - بيفن ، وطالبت بريطانيا فيها بضرورة إبقائها على قاعدة حربية فى وقت السلم والحرب فى منطقة قناة السويس ، وطبقاً لما أسمته نظام الدفاع المشترك ، وأثر ذلك على سير المفاوضات . وحاولت بريطانيا تهيئة الرأى العام المصرى من ناحية ، وتأمين أرواح قواتها الموجودة فى مصر من ناحية أخرى ، فبدأت بإجلائهم عن القلعة ، وعن بعض معسكرات الاسكندرية . ولكن وفد المفاوضات المصرى لم يوافق على المشروع البريطانى للمعاهدة ، وأعلن سبعة من أعضائه رفضهم لهذا المشروع ، إستناداً إلى أن حالة تهديد سلامة أى دولة من الدول المجاورة لمصر تجبر الدولتين المتعاقدتين ، مصر وبريطانيا ، على التشاور للقيام بعمل اللازم ، إلى أن يتمكن مجلس الأمن من إتخاذ قراراته فى هذا الموضوع وكان هذا يعنى إتخاذ مصر قاعدة لأعمال حربية وإحتمال عودة القوات البريطانية إلى إحتلال

أراضيها . أما عن مطلبي الأمة الأساسيين : وهما الجلاء ووحدة وادي النيل ، فقد وقع إجماع الهيئة على أن تقدير ثلاث سنوات أجلا لإتمام الجلاء تقدير مبالغ فيه ، وأنه مستطاع مادياً في فترة أقصر من ذلك بكثير ، خاصة وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تسمح للبريطانيين بالبقاء إلا في منطقة محددة ، وبقوات محددة . كما أن هذا المشروع قد جرد الوحدة بين مصر والسودان من كل خصائصها ، وحاول الاحتفاظ بالحالة الراهنة في السودان ، بل كان ينص على تخويل السودان حق اختيار نظامه المستقل ، ويمهد ذلك السبيل لفصل السودان عن مصر . كانت هذه الأسباب كافية لرفض مشروع صدقي بيفن . فعمل صدقي على حل وفد المفاوضات ، ولكنه إضطر بعد ذلك إلى الاستقالة ، مادام قد فشل في إرضاء القصر ، وإرضاء الشعب وإرضاء بريطانيا . فاستند إلى أسباب صحية لكي يترك المجال لغيره . فعاد النقراشي من جديد في ديسمبر سنة ١٩٤٦ . وزادت بريطانيا في سياسة فصل السودان عن مصر بتعيين روبرت هاو حاكما عاما لها عليه . وسارت الحكومة المصرية بالطريق القانوني ، وعرضت القضية على مجلس الأمن في شهري أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٤٧ . وأشار رئيس الحكومة إلى أنه لا يرى ثمرة مرجوة من المفاوضات مع بريطانيا ، مادامت قواتها مرابطة فوق أرض مصر . ورغم عرضه لقضية بلاده بكل أمانة واخلاص ، إلا أنه لم يصل إلى نتيجة إيجابية في هذا الميدان . لقد أدعى بعض الكتاب السياسيين أن سبب فشل هذه العملية يرجع إلى زيادة النزعة الاستعمارية بين الدول المشتركة في الأمم المتحدة وقتئذ ، ولكن هذا السبب ليس كافيا ، وتفوقه أسباب وعوامل أخرى في الأهمية . لقد ظهر واضحا في سنة ١٩٤٥ أن المركز الاقتصادي والعسكري للامبراطوريات القديمة قد تضعضع وأن النفوذ الامريكي يسعى في كل مكان إلى أن يرث هذه الامبراطوريات وإن كان ذلك في لون جديد ، وباسم إستعمار الدولار . ولكن الصدمة التي

أصابت الولايات المتحدة الأمريكية فى الصين فى العام التالى ، مع مشكلات جنوب شرق آسيا . وظهور قوات الديمقراطيين الشعبيين فى الهند الصينية ، مع ماتلى ذلك من أزمة حادة فى برلين ، شرقية وغربية سنة ١٩٤٧ ، جعل الموقف يتبلور فى العالم بين كتلتين رئيسيتين : كتلة إشتراكية شعبية وكتلة رأسمالية . لم يكن من المتوقع بعد توحيد صفوف الدول الرأسمالية والاستعمارية لمجابهة خطر إنتشار الحركات الديمقراطية الشعبية ، أن تقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب مصر وضد بريطانيا . وكذلك الحال بالنسبة لمن كان يكافح ضد الاستعمار الفرنسى فهذا التكتيك من الجانب الوطنى فى ذلك الوقت كان مخطئا ، ومن أساسه . وليس أدل على ذلك من إستماع الدول العربية إلى صوت المنطق الغربى الاستعمارى ، وإتباعهم سياسة المطالبة للحصول على حقوقهم بالمفاوضة من دول المعسكر الغربى اليس أدل على ذلك من تصويت الأمم المتحدة نفسها فى نهاية نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، بتقسيم فلسطين العربية ، ضاربين بذلك بحقوق الشعوب عرض الحائط . كان هذا القرار يتمم موقف الأمم المتحدة فى المسألة المصرية ، رغم ما بذل فى عرضها من جهود فى الصياغة ومن إظهار المبادىء .

(٢) حرب فلسطين :

كان تكوين القائمين على شئون الشرق الأوسط يربطهم ربطاً تاماً بعجلة الدول الغربية ، ويربط مصالحهم ، وطريقة تفكيرهم بمصالحها وآرائها . . وكان هذا الإرتباط سببا رئيسيا فى عملية فشلهم فى حرب فلسطين .

كانت بريطانيا والولايات المتحدة هما الدولتين اللتين ساهمتا فى إصدار وعد بلفور ، وفى رعاية المشروع الخاص بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، إقتصاديا وبشريا . وكانت بريطانيا تحاول عن طريق هذا المشروع ، بعد أن ساهمت فى تفتيت العالم العربى ، إلى أن تقيم توازنا بين العرب واليهود فى منطقة

الشرق الأدنى ، ويتبع ذلك الوصول إلى حالة تعادل بين القوى الاقليمية الموجودة في الميدان ، مما يسمح الدول الاستعمارية بالاحتفاظ بميزاتها ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ، دون منازع . وانشئت الجامعة العربية تحت ظـــل الموافقة البريطانية ، وكانت بذلك عاجزة عن القيام بدور فعال ضد الصهيونية . وحين اجتمع الملوك والرؤساء العرب في أنشاص سنة ١٩٤٦ ، ثم بلودان في العام التالي ، واتخذوا القرارات الهامـــة لانقاذ فلسطين ، وكتبوها على الورق ، ونسوا أو تناسوا أن طبيعة تكوينهم ، وطبيعة مصالحهم الرأسمالية ، ستطرهم إلى الوقوف في أي مرحلة من عملية انقاذ فلسطين ، وبمجرد تدخل سادتهم الغربيين .

وكان كل رئيس عربي ينافس الآخر ويستند في ذلك إلى حسبه ونسبه ، وكأنه دم النبلاء الأزرق في بريطانيا ، أو إلى طموحه لإنشاء امبراطورية كبيرة ، والخروج عن حـــدود بلاده التي لا يتمكن من حكمها ولا من مواصلة إدارتها والسير بها ، أو إلى امكانية وصوله خلافه للمسلمين من جديد ، وزيادة الهالة ، وبالتالي المكاسب ، التي يحيط بها نفسه .

كانت قرارات الدول العربية من أجل انقاذ فلسطين شيئاً ، وطريقة تنفيذها والوسائل اللازمة لذلك شيئاً آخر . كان عبد الله ، صاحب شرق الأردن يرغب في مد حكمه إلى الضفة الغربية . ولم يكن هذا الإتجاه يعجب آل سعود ، عدوه اللدود ، وإن كان قد حظى فيه بتأييد عبد الإله الوصي على عرش بغداد . أما فاروق فقد كان لا ينظر إلى توسع الهاشميين في الشرق الأدنى بعين الرضى ، خاصه وأنهم كانوا أصدقاء مخلصين لبريطانيا ، وهي الدولة التي أذلته في عقر داره وكان يمتاز عن زملائه بصفة معينة ، وهي أنه من رجال الأعمال ، وكانت هذه الصفة تقربه من الاتجاه الأمريكي وبالتالي من طويل العمر ، صاحب الرياض . أما سوريا ولبنان

فكانتا تحاولان بناء استقلالها وتجتازا مرحلة الاختيار بين صداقة الدول الأوربية القديمة، وزيادة التعاون مع العالم الجديد . وكانتا تفتقران إلى جيوش حديثة تسمح لها بالاشتراك فى حرب فلسطين ، رغم تمتع شعوبها بشحنة قوية من الحماس والوطنية ، التى تستند إلى الناحية المعنوية والنفسية أكثر من إستنادها إلى الأسس الاقتصادية والمادية اللازمة لحرب فلسطين .

كانت الخطة التى وضعت لانقاذ عروبة فلسطين تتلخص فى تقسيمها إلى قطاعات، يعمل فى كل منها جيش من إحدى الدول العربية : الأول من العريش إلى غزة ومنها إلى بئر سبع والنقب ، أو شمالا عبر المجدل وإسدود إلى تل أبيب ، أما القطاع الثانى فهو قطاع القدس واللد وتل أبيب ، والقطاع الثالث هو أريحا نابلس جنين وطولكرم ، وأما سوريا فقد كان عليها أن تعمل فى القطاع الشمالى الشرقى ، قطاع الحولة ، وأما لبنان فقد كان عليه أن يمنع توغل عصابات اسرائيل داخل أراضيه. لم يكن هناك من التعاون بين الجيوش العربية ما يسمح لها بالقيام بعملية موحدة أو متكاملة ، وزاد على ذلك التنافس بين رؤساء الدول العربية نفسها ، إذ كان كل رئيس يرغب فى تقليل أهمية انتصار زميله ، حتى تكون له اليـــد الطولى فى التسوية النهائية للمشكلة . وأما الأسلحة فقد كانت تستورد من الخارج ، ومن الدول الاستعمارية التى كانت لها اليد الطولى فى تدعيم بناء اسرائيل اللقيطة . وزاد الطين بلة أن بعض الدول كانت لا تثق فى قيادات قواتها الموجودة فى ميدان المعركة، خاصة وأنهم كانوا على رأس قوة عمليات قد يعودون بها لتغيير الأوضاع فى بلادهم . ويتبع ذلك صفقات الأسلحة الفاسدة ، وإخلاء بعض المواقع فى القدس أو فى اللد والرملة ، وحتى حوادث الاغتيال ، وأهمها حادثة إغتيال البطل أحمد عبد العزيز .

أما من الجانب الصهيونى فقد كان اليهود قد تربوا تربية قومية تجعلهم

يعتزون بأنهم شعب الله المختار ، وأنهم قد عادوا إلى بلادهم التى فقدوها منذ أربعة آلاف سنة ، بعد أن عبدوا العجل . وكانوا قد تدربوا من الناحية العسكرية فى معسكرات خاصة أنشئت لهم فى أنحاء كثيرة من العالم . وكانت الأسلحة تصل إليهم فى شكل معونة دون أن يدفعوا ثمنها ، كما كانت المعونات المالية تدعم حركتهم ماداموا يسيطرون على رأس المال ، وعن طريقه على الحكومات الرأسمالية .

وكانت العملية تظهر خاسرة من أولها . وكان الحماس الوطنى والشعور الفياض والإيمان بالحق والعدالة هو الذى دفع العرب دفعاً إلى الدخول فى هذه الحرب . ومع نقص الخبرة ونقص الأسلحة وتضارب المصالح والأطماع بدأت المآسى . وتقدمت القوات لكى تجد نفسها أمام أعداء مدربين مسلحين ومموَّنين ، وفى أراض أحسنوا وسائل الدفاع عنها . وبعد الأخطاء الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية جاءت الأخطاء السياسية لكى تضع سبع دول عربية أمام مسئولياتها وبالقوة .

كانت الهدنة الأولى التى استغلها اليهود فى تحصين مواقعهم ، وقطع خطوط مواصلات القوات العربية ، وفى التزود بالأسلحة والذخائر . وحينما استؤنفت العمليات تدخلت الدول العظمى من جديد وأجبرت الدول العربية على التوقيع على الهدنة .

إن مايهمنا من هذه المأساة هو أنها كانت ميداناً تعليمياً لبعض العرب الذين خرجوا من دولهم أو قاليمهم ، واتصلوا بأخوانهم وجيرانهم العرب . كانت تجربة تعلم فيها الضباط والجنود أنهم يرسلون للموت دون أن يزودوا بسلاح صالح ، وتعلموا فيها أن النظم الموجودة فى الشرق متشابهة وعتيقة فى قدمها ، وأن الدول العظمى تعمل على تسييرها . أيقنوا ، وهم فى فلسطين ، بضرورة العمل على تغيير الأوضاع الموجودة فى بلادهم ضرورة التحرر ، واتخاذ هذا التحرر أساساً للوحدة أو الاتحاد ، وأساساً للعمل على تحرير غيرهم . إن الآراء الأولى لمن اشترك فى هذه الحرب لم

تكن واضحة ، نتيجة لوجود المستعمر ووجود الاقطاعى والرجعى على رأس البلاد العربية . ولكنها ظلت مشتعلة فى عقول تلك الحفنة المؤمنة وفى قلوبهم ، ولمدة سنوات ، إلى أن سمح ازدياد تدهور الموقف بظهورها ، وبشكل قوى فعـــال .

(٣) الكفاح ضد البريطانيين :

كانت حرب فلسطين سبباً فى زيادة الوعى العربى لدى عدد كبير من المصريين إذ أنها ساعدت على تبلور الموقف وتبادل الآراء والخروج عن العزلة الفكرية التى عاشتها البلاد ، وخاصة فى أيام الحرب العالمية الثانية . لقد شعرت مصر أنها ضحت بعدد كبير من شبابها فى هذه الحرب ، وشعرت أن بريطانيا مسؤولة عن إنشاء اسرائيل مثل مسئوليتها عن تدهور الموقف السياسى والحالة الاقتصادية داخل مصر نفسها . فبدأ الارتباط بين القضية المصرية والقضـــايا العربية فى الازدياد ولقد كان أبناء مصر يشعرون ، وهم يحاربون فى فلسطين بأنهم تحت رحمة القوات البريطانية المرابطة عند القناة ، والتى يمكنها أن تهدد خطـــوط مواصلاتهم وقطع الرجعة عليهم إلى بلدهم .

وفى نفس الوقت إزداد الوعى القومى فى علاقة مصر والسودان . ومع إزدياد السياسة الاستعمارية البريطانية الخاصة بالسودنة فى جنوب الوادى إزدادت الحركة الشعبية فى السودان فى مقاومتها لهذا التيار ، وإزداد تمسكها بضرورة الوحدة أو الاتحاد مع مصر . فالمصرى عام ١٩٤٨ كان يفكر فى فلسطين وفى السودان وفى العالم العربى ، وكان بالتالى يفكر فى ضرورة مجابهة القوى المعادية فى هذه القطاعات ، وكانت تتمثل فى الاستعمار ، وفى الرجعيه والاقطـــاع أعوانه الداخليين .

ومع تزايد التضارب بين القوى الموجودة فى الميدان زاد إنهيار الموقف

باعلان الأحكام العرفية ، ثم باشتداد موجة القتل والإرهاب ، وما تلى ذلك من حل جماعة الاخوان المسلمين فقتل النقراشي، واستمرار موجة القتل باغتيال حسن البنا . وتتابعت الوزارات مع حسين سرى ، ثم مع النحاس الذى عاد لكى يحكم البلاد بطريقته الخاصة والمتميزة عن طريق غيره . فزاد التضارب بين العوامل الموجودة مع بدء الاستثناءات من جديد ، وإقصاء كثير من كبار الموظفين عن مناصبهم ، وإستغلال النفوذ وعقد الصفقات المريبة . ومع مر السنين أصبح رئيس الوفد ودكتاتور الأغلبية البرلمانية يمثل الشعوذة السياسية فى أجلى معانيها .

حقيقه أن مصر قامت بالغاء معاهدتها مع بريطانيا ، وذلك فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥١ . ولكن هذا الإلغاء لم يؤثر على القوى الموجودة فى الميدان إلا من ناحية رفع الروح المعنوية للمصريين ، وشعورهم بأن الحكومة قد وافقت أخيراً على أن تعلن الرأى الذى كانوا قدصمموا ، منذ سنوات ، على ضرورة تحقيقه . وكان هذا الإلغاء لمعاهدة ١٩٣٦ بداية الكفاح ضد بريطانيا فى منطقة القنال . فبدأ العمال المصريين بالإنسحاب من المعسكرات البريطانية وأضرب المتعهدون والموردون . وبدأت المعارك ، وخاصة حين تشكلت كتائب من الفدائيين تعمل فى منطقة القناة . ووقعت المعارك فى الاسماعيلية و فى بورسعيد واضطرت القوات البريطانية أو عزل منطقة السويس واحتلالها وإخضاعها لحكم بريطانى . وأخذت بريطانيا تهدد بمنع وصول البترول إلى القاهرة ، ولكن ذلك لم يفت فى عضد المكافحين ضد البريطانيين . وتعددت المعارك وخاصة فى الاسماعيلية التى قام البريطانيون بضرب محافظتها بالمدفعية وبالبنادق السريعة الطلقات . لقد سقط كثير من أبناء مصر مدنيين وفدائيين وعسكريين. وزادت هذه الحالة من شعور المصريين بالمهانة ، وساعدت على خروج المظاهرات التى أخذت تنادى ضد الملكية وضد الأوضاع القائمة .

وزاد اضطراب الأحوال فى مصر بازدياد المظاهرات و لوصول إلى حادث حريق القاهرة ولقد حاولت الاتجاهات اليمينية أن تتهم القوات اليسارية فى هذا الحادث رغم أنه يدل على عملية تخريب . وفى أجلى معانيها وكان يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ يوماً عصيباً ، رفض فيه رجال النظام كبت المظاهرات الشعبية ، بل انضموا إليها ، وظهر فيه تخلخل بين قادة قوات النظام ، وبين القصر والوزراء . وتأخر مجيء الجيش إلى وقت سمح بوقوع الحريق . ومنذ هذا اليوم وضح أن الملك لا يمكنه الاستناد إلى الوزراء فى الأمور العاجلة الخطيرة ، ولا إلى قيادة الجيش . وكذلك الأمر فيما بين الوزراء والمحافظين وقواد وحدات النظام . إنها مرحلة خطيرة من مراحل التفكك والتحلل بين أعضاء جسد نشبهه دائما بالكائن العضوى الحى ، وهو الدولة . فيمكننا أن نقول أن هذه الدولة قد أشرفت على نهايتها ، ولم يكن فى وسع المتحكم فى مصيرها أن يسير بها إلى أبعد من ذلك .

(٤) انهيار سلطة القصر وسمعته :

حكمت مصر بعد حريق القاهرة بعض الوزارات غير المستقرة ، والتى لم يكن لها أى برنامج ، ولذلك فانها سميت بوزارات الموظفين . تعاقب على الحكم كل من النحاس وعلى ماهر والهلالى وحسين سرى ثم الهلالى من جديد وكان أهم هذه الوزارات استمرار تسيير شئون الحكم اليومية العادية قبل كل شىء ، أى بمعنى آخر ، استمرار وضعية الحكم فى مصر كما هى ، ولأطول فترة ممكنة . إنه احتضار الحكومة .

ولكن البلاد كانت تغلى من أجل الجلاء وكانت فى ثورة معلنة على الإحتلال . وكان هذا يدل على أن قيادة عسكرية ، أو جماعة مسلحة ، ضرورية للعمل فى هذا الميدان . وكانت البلاد فى حالة ثورة على فساد الحكم والرشاوى والمحسوبيات والحزبية . كما كانت تشعر بضرورة الوصول إلى عدالة إجتماعيه لتحرير البلاد من

الفقر . ولا ننسى أن المظاهرات كانت تجوب الشوارع منادية : « الغذاء والكساء يا ملك النساء » . وكانت البلاد تشعر بخطورة الجهل وسوء الحالة الصحية فى البلاد ، وعجز الميزان التجارى لمصر ، وعجز ميزانية الحكومة نفسها ، وافتقار البلاد إلى سياسة مخططة تعمل على زيادة الإنتاج ؛ وكانت الملكية العقارية موزعة بشكل لا يتمشى مع صالح مجموع المواطنين ؛ ويهمنا من ذلك أن المظاهرات قد ربطت فى نداءاتها بين سوء الحالة ورأس الدولة .

لقد انتهى عصر « مولانا » و « أفندينا » و « صاحب العظمة » ، وأما الجلالة فالله وحده . ولقد اجتازت حياة المتربع على الأريكة بمرحلة يمكننا أن نسميها « بعدم النضج فى أول حياته » تلتها مرحلة ثانية من الطموح والرغبة فى التوسع والحصول على الألقاب وتبادل الأوسمة والهدايا مع الأباطرة والملوك . وكان فى أول حياته زوجاً كما هو ملك . ولكن سرعان ما بدأت الأخبار فى الانتشار ، وكانت فى أول الأمر تتعلق بأسرته ، أو بمعنى أدق بوالدته وأخواته . وساعده النحاس على الخروج من هذه المآزق . ولكن سرعان ما توالت زياراته لأوربا ، وظهر أنه لا يختلف عن أى شاب طائش فى قضائه لسهراته الماجنة علناً ، فى الوقت الذى كانت فيه الرقابة تمنع دخول الجرائد التى تنشر صوره فى هـــذه المناسبات . ومع فساده فى الخارج بدأ الفساد فى الداخل . وكم من قصـــة رويت عن علاقاته غير الشريفة مع فتيات ، بل وزوجات رجال حاشيته ، وضباط جيشه . وكان فى ذلك الوقت قد تناسى أنه رمز البلاد .

لقد لاكت الألسن سمعته فى مشكلات مالية واقتصادية ، سواء فى أثنـــاء حرب فلسطين ، وصفقات الأسلحة الفاسدة ، أو فى أثناء عملية شراء الأراضى الزراعية وضمها إلى تفاتيشه ، بثمن عليها من الأهالى . وانتشرت الأخبـــار كل يوم تعلن فشله بل إفلاسه وإفلاس وزرائه فى تصريف شئون البلاد ، فما بالك

وقد بدأوا فى الخروج من المشكلات المصرية إلى المشكلات العربية . ثم جاء التحلل والتفكك الأخلاقى فى القصر ، وداخل الأسرة المالكة ، وحول الملك بالخصوص . لقد تنامى تقاليد الملك ، وتنامى شعور الأهـــالى بالضيق فى الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية وأشعرهم بالمهانة حتى فى الناحية الأخلاقية كل ذلك وهو يعيش فى هالة كبيرة ويخرج فى مواكب رسمية وكأنه سيغزو العالم . إنه الفساد والإنهيار حتى قاع الوادى ، ولم يكن من المستطاع أن تتقهقر الأحوال إلى أسفل من ذلك . بل لقد كانت قوة الإنهيار على سفح الجبل شديدة ، فلم يستقر الحجر فى بطن الوادى واندفع مرتفعاً على السطح المقابل . كانت هذه الظروف هى التى حتمت على مصر أن تثور . دفعتها كل العوامل فى هذا الطريق ، وكان هدف الثـــورة الأول هو التخلص من رأس الفساد العسكرى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، ثم التخلص من أعوانه حتى تتحرر البلاد وتبدأ فى إنشاء صرح جديد لهـــا ولجيرانها .

الفصل الثاني والعشرون

الثورة والتحرر

حتمت الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية على مصر ، فى يوليو سنة ١٩٥٢ أن تغير قيادتها ، وتغيير القائمين على شؤون الحكم فيها . وكان هذا التغيير فى القيادة أساساً لتغييرات تتصل بالبنيان الإقتصادى — الإجتماعى للبلاد وتتصل ببنيانها السياسى وقوتها العسكرية . لقد كان هذا التغيير يعنى الثورة على الأوضاع السابقة الفاسدة ، وبدأ التغيير من الرأس التى كانت تظلل كل مفاسد وتعفنات العهد البائد . إن روح التغيير والثورة قد اضطرت ، نتيجة الأوضاع الداخلية والعوامل الخارجية ، إلى أن تسير فى تنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها على خطوات تدريجية ، مستفيدة فى ذلك من الأخطاء التى اعترضت طريق الحركة الوطنية فى مصر ، منذ مجىء حملة الجنرال بونابرت إلى البلاد سنة ١٧٩٨ ، وفى مصر محمد على ، والأخطاء التى اعترضت طريق ثورة أحمد عرابى . فحركة الحزب الوطنى وثورة سنة ١٩١٩ وقد ساعد رجال الثورة على اتخاذ هذا السبيل وجود الأخطار الخارجية وذرائع رجال الاستعمار فيما يختص بأرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر . ولكن هذه السياسة التدريجية كانت تهدف الوصول إلى تحقيق أمانيها تدريجياً ، بتفاديها الأخطار ، الواحد بعد الآخر ، والسير بالسفينة فى هذا الحقل من الألغام ، بكل مهارة ، وبأقل خسارة ممكنة . فما هو الطريق الذى سارت فيه الثورة لكى تصل إلى أهدافها وتدعم نفسها وتغير الأوضاع التى سادت من قبل ؟

(١) أسباب الثورة وحتميتها :

نشبت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ نتيجة لأسباب سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية ، وكانت الأوضاع قد تعفنت وأصبح من الضرورى تغييرها .

أما من الناحية السياسية فقد كانت الحياة الدستورية فى البلاد لا تحمل من الدستور إلا الاسم . ولقد رأينا الظروف المتكررة التى ألغى فيها الدستور أو استبدل . وكان هذا التغيير المستمر ، لحياة دستورية معينة ، وما يتبعه من فترات اعطل فيها بالعمل بالدستور . أكبر دافع افقد المصريين الثقة فى هذا النظام وكان التنافس على السلطة بين ممثلى الأمة والقصر يدفع بالوطنيين إلى عدم الثقه فى كل منها . وكانت رغبة القصر الملحة فى الإحتفاظ بنظام حكم أوتوقراطى قد دفعت ببعض رجال السياسة إلى مناهضتها فى هذه النقطة . وظهر الإنقسام واضحاً بين القصر الاتوقراطى وأنصار الدستور . وعمل القصر على تفتيت التكتل الوطنى الموجود فى البلاد . وذلك باسم التخلص من دكتاتورية الأغلبية فزاد عدد الأحزاب . وباطراد . مما أدخل الفوضى فى الحياة السياسية الداخلية وحارب القصر دكتاتورية الأغلبية باسم محاربته لعبادة الشخصية . وكان يهدف فى حقيقة الأمر إلى ألا يعبد الشعب سوى المتربع على أريكة الحكم . ولقدساير عدد من رؤساء الأحزاب هذا الإتجاه ، فأصبح هدفهم هو ارضاء القصر قبل كل شيء ، هادفين بذلك الوصول إلى الحكم . وتحطيم دكتاتورية الأغلبية ، وإحلال دكتاتورية الأقلية فى مكانها . ومع تفاقم الأحوال إضطر حزب الأغلبية نفسه إلى أن يساير القصر حتى يكسب رضاه ، وينعم بأطول مدة فى الحكم ممكنة . لم تكن هناك مبادىء ، بل كان هناك هدف واحد هو الوصول للحكم والبقاء فيه أطول مدة ممكنة ، والعمل على إستغلال المناصب الحكومية من الناحية المعنوية والمادية ، ناحية النفوذ والسيطرة ، وناحية الإستثمارات والمحسوبيات والصفقات

وأذونات الإستيراد والتصدير والمشروعات الكبيرة . إن هذا التحليل السياسى الداخلى قد وصل بالبلاد إلى قاع المنحدر ، وجعل المصريين لا يثقون فى القصر ، ولا فى الأحزاب والوزراء . ولقد كانت الأيام الأخيرة السابقة للثورة ، مع ما اشتملت عليها من عدم إستقرار فى الحكم ، وسرعة تبديل وزارات الموظفين ، أكبر دليل على هذا التحليل السياسى ، كما كان موقف الشعب منها يدل على عدم الثقة فى رجال الحكم ، وعقد الثقة فى الأحزاب السياسية . وظهر أن غالبية العناصر الوطنية الصميمة قد تنحت عن فكرة الحزبية التى كانت تفرق البلاد ، وكانت البلاد فى حاجة إلى الاتحاد .

أما السياسة الخارجية فكانت قد فشلت تمام الفشل فى معالجة قضايا الجلاء ووحدة وادى النيل . وثبت أن هم الساسة المحترفين هو الوصول فيهما إلى حل لا يخرج عن نطاق سياسة نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . كانت المباحثات والمفاوضات قد ثبت فشلها ، وأصبحت الظروف تملى على مصر ضرورة النزول إلى ميدان الكفاح ، لاستخلاص الحقوق الوطنية من الغاصبين . وكم من مرة رأت فيها هذه العناصر الوطنية أن قوات الدولة نفسها تعمل على كبح جماحها أى منعها من محاربة الإستعمار . ولقد وضح من ذلك أن الحكومة قد وصلت إلى مرحلة يمكننا أن نسمها فيها بدون كبير خطأ ، أنها من أعوان الاستعمار . ولقد استمسكت الحكومات المتتالية فى قضية وادى النيل بالفرع دون الأصل . بالشكل الخارجى للوحدة أو الاتحاد مع السودان ، دون اللب . ذلك أن القضية قد تحولت إلى وحدة « التاج » على مصر والسودان . وكشوار ، علينا أن نعترف بأن هذا الشكل كان تدعمها الحكم رجعى ، متعاون مع الإستعمار ، على جنوب الوادى .

ولم تكن بريطانيا توافق على التنازل عن إمتيازاتها فى البلاد ما دامت حكومة القاهرة تسير معها على طريق المباحثات والمشاورات والمفاوضات . وثبت من

المباحثات المصرية البريطانية أن حجة وزارة لندن الأساسية لابقاء قواتها فى منطقة القناة كانت هى الخوف من وجود أو تغلغل حركات ومنظمات شيوعية أو يسارية فى مصر. وكان بمجرد التفكير فى إمكانية وقوع مثل هذا التغير يدفع بحكومة القاهرة، وهى من الوجهاء وكبار ملاكى الأرض، وكبار رجال الأعمال، إلى عدم الإصرار فى المباحثات على ضرورة الجلاء البريطانى أكثر من ذلك. وازد على ذلك ما تسميه السياسة الحديثة بالرفض على السلم، وذلك بتخويف بريطانيا من إمكانية الارتماء فى أحضان الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد سخر المعسكر الاستعمار الرأسمالى من محترفى السياسة فى مصر، فى الوقت الذى انفض فيه من حولهم تأييد الشعب والأمة. وكان هذا التهليل فى الميدان السياسى الداخلى مع بقاء النفوذ الأجنبى فى البلاد، وعاملا هاماً يدفع إلى ضرورة تغيير الأوضاع.

أما من الناحية العسكرية فلقد كان لزيادة الاهتمام بالجيش منذ معاهدة سنة ١٩٣٦، والاهتمام بتخريج أكبر عدد من الضباط. ومحاولة تدريبهم وإعدادهم، أكبر أثر فى وجود مادة خام يمكنها بأسلحتها وبأيديها أن تغير الأوضاع الفاسدة فى البلاد. كان من المفروض أن يبقى الجيش خاضعاً للقائد الأعلى وفى خدمته إلى النهاية، ولكن ظروف هذا الجيش نفسه ساعدت على حدوث العكس. رأى الضباط أنهم يخضعون فى كل عملياتهم لبعثة عسكرية بريطانية تتولى أمور أعدادهم وتدريبهم وتسليح جيشهم ومراقبتهم فى تحركاتهم وسكناتهم. ولم يكن تفوق هذا النفوذ العسكرى البريطانى مما يرضى عناصر الضباط الشابة الوطنية، وخاصة بعد أن أخذت تفكر وتشعر بما يشعر به الأهالى.

وجاءت حرب فلسطين وخرج الجيش لأول مرة فى تاريخه المعاصر عن حدود مصر، وعمل فى ميدان مستقل عن أعين البعثة العسكرية البريطانية.

واتصل الضباط باخوانهم العرب من الأردن وسوريا والمتطوعين من ليبيا والسودان رأوا الخازى والتفكك والانهيار والخنوع للاستعمار رأوا الارتجالية فى وضع خطط العمليات ، والاستهتار فى صفقات الأسلحة الفاسدة ، والخنوع فى أثناء الهدنة الأولى . وشعروا بمرارة الهزيمة مع الهدنة الثانية . شعروا بأنهم قد ألقى بهم ، وهم مكتوفى الايدى ، فى بحر خضم ، وطلب منهم العوم . ولم يكن من السهل على العرب ، وفى كل فترات تاريخهم ، أن يقبلوا الهزيمة ، خاصة وإن كانت قد أمليت عليهم إملاء . لقد حاربوا بغير أسلحة كافية ، وفى جو مضطرب تمام الاضطراب ، فى عمليات الامداد والتموين ، وقاموا بكل ما كان فى وسع جنود أبطال أن يقوموا به فى ميدان العمليات. ولكن الظروف الدولية والداخلية هى التى أملت عليهم هذه النتيجة . وشعرت حفنة منهم بضرورة تغيير أوضاع بلادهم الداخلية ، كأساس للوصول إلى المكان اللائق بين الأمم واستخلاص الحق من مغتصبيه وكانوا يشعرون،وهم فى فلسطين بأن بقاء قوات إحتلال البريطانية فى منطقة القناة ، يهدد بقطع خطوط مواصلاتهم مع القاهرة . وآمنوا بضرورة إجلاء هذه القوات الأجنبية حتى يتمكنوا من استرداد كرامة بلادهم ، واسترجاع حقوق العرب فى فلسطين . ولقد قاسوا من قلة الاسلحة وتحكم البعثة البريطانية فى قطع غيارها . وزاد هذا التحكم مع حرب فلسطين كسلاح أسلطته الدول الاستعمارية عامة ، وبريطانيا خاصة ، على الجيش المصرى . - قيقة أنهم قد استمعوا بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، إلى خطاب هدد فيه الوفد بريطانيا بأن مصر ستحصل على الأسلحة حتى من عند الشيطان . ولكن هذا لم يكن إلا مجرد تهديد ، وكان يمثل رأى الجناح الأيسر داخل هذا الحزب ، والذى لم تكن له القوة الكافية لمعارضة إتجاه « الوسط » وعلى رأسه « الرئيس الجليل » الذى كان يفرض اتجاه «عبادة الشخصية» على كل الحزب ، ولا معارضة الجناح الأيمن الذى

اشتمل على الوجهاء والأثرياء وكبار الرأسماليين بل كان هذا الاتجاه يعجز حتى عن إقامة توازن داخل الحزب ، نظراً لقوة كل من الوسط اليمين فيه . فوضح أن مصر لن يمكنها أبداً أن تحصل على أسلحة من الشيطان ، أو غير الشيطان ، ما دام محترفى السياسة يسيطرون على الحكم فيها ، ولهم إمتيازات مادية واجتماعية لا يفكرون فى التنازل حتى عن جزء منها . وأما التفكير فى إنشاء مصانع حربية فكان أملا هزيلا مادامت بريطانيا هى التى ستقوم بإنشاء هذه المصانع وهى التى ستقدم الخبراء والفنيين اللازمين لها ، بل هى التى تتحكم فى الافراج عن الأرصدة الاسترلينية الموجودة لمصر فى لندن واللازمة لشراء المصانع. وهذه الأسباب العسكرية بالإضافة إلى الأسباب السياسة ، جعلت من الضرورى تغيير الأوضاع القائمة فى البلاد ، كوسيلة للوصول إلى الأمانى القومية .

وأما من الناحية الاقتصادية فنلاحظ حدوث تغييرات كبيرة فى البلاد منذ الحرب العالمية الثانية ، وذلك نتيجة لوجود عدد كبير من قوات جيش الإحتلال وقوات الحلفاء المحاربة فى الشرق الأدنى ، وانفاقها جزءاً كبيراً من روانبها فى السوق المحلية . ولقد عملت الحكومات المتتالية على الإحتفاظ بسياسة التسعيرة الجبرية ، حتى تضمن حصول المستهلك على السلع ، وبقدر طاقته . ولكن اغراق السوق الوطنى بكمية هائلة من أوراق النقد تسببت فى رفع أسعار معظم السلع . وجاء تراخى الحكومة فى تطبيق التسعيرة الجبرية عاملا مساعداً على زياده ارتفاع الأسعار ، فى الوقت الذى بقيت فيه الرواتب محدده . واضطرت الحكومة إلى إعطاء علاوه خاصة بالغلاء لموظفيها ، وكان ذلك تركيزاً لسياسة رفع الأسعار حتى داخل التسعيرة الجبرية. وعمل تمتع رجال الأعمال والتجارة بكمية من رؤوس الاموال المتزايدة فى أيديهم على زيادة التباين وظهور الفوارق الواضحة بين موظفى الحكومة وبين التجار . وظهر فى مصر طبقة جديده ، وطفيلية ، عرفته

بأغنياء الحرب ، عملت مع الثروات الحاربة ووضعت نفسها فى خدمتها ، وبلغت مكاسبها درجة لا تتناسب مع ثروات أو دخول الطبقات الأخرى فى المجتمع . وهذا التغير أواضح فى الدخل مع ازدياد إرتفاع الأسعار ، وقلة السلع ، عملت مع غيرها من العوامل الاقتصادية على تغيير الأسس الطبقية الموجودة فى مصر فى الفترة الواقعة من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٢ .

وكانت مصر قد بدأت فى محاولة سد العجز الموجود فى أسواقها المحلية منذ الحرب العالمية الأولى ، وذلك بالتفكير فى إنشاء بعض الصناعات المحلية اللازمة . وساعد على ذلك إزدهار الحركة الرأسمالية فيها . وإن كانت هذه الحركة قد بدأت بكفاح طويل ومرير مع الرأسمالية الأجنبية ، التى كانت مسيطرة تمام السيطرة على البلاد . وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية استمر ازدهار الحركة الرأسمالية فى مصر . وعلينا أن نذكر صراحة أن هذه الحركة كانت متداخلة مع كل الحركات الرأسمالية فى العالم ، ولا يمكن الفصل بينها إلا على أساس تخطيط جديد ، وفى عهد رجال يؤمنون بنظريات جديدة . ولذلك فان الازدهار الذى ساد مصر بعد الحرب العالمية الثانية كان مرتبطاً بتصدير الأقطان إلى فرنسا وبريطانيا ، وبمحاولة الوصول إلى كسب رجال الأعمال والصناعة الأجنبية ، حتى تتمكن الرأسمالية الوطنية من الحصول على مصانع جديدة وآلات لازمة لمسايرة تطور مصر الاقتصادى . وكان ذلك الارتباط الاقتصادى يتنافى أو يتعارض ، أو على الأقل لا يتمشى مع سياسة الاستقلال التى كانت العناصر الوطنية تطالب بها . وكانت أرصدة مصر فى الخارج تحت رحمة حكومة لندن . تفرج عنها أو تجمدها حسب الظروف الدولية ، وتتخذها وسيلة ضغط على الحكومات المصرية المتتالية وخاصة تلك التى تجرؤ على المطالبة بحقوق البلاد ومع هذه التغيرات المالية والاقتصادية ظهر عجز الميزانية المصرية الذى بلغ ١٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٦ وارتفع إلى

٣٠ مليون جنيه سنة ١٩٤٨ وحافظ تقريباً على نفس العجز حتى سنة ١٩٥١ وفى نفس الوقت كانت العوامل الاجتماعية وفقر الغالبية العظمى من المصريين تطالب بضرورة الوصول إلى تغيير، وعدالة اجتماعية فى البلاد.

كان الشعب يقاسى من الفقر والجهل والمرض، وفى الوقت الذى عجزت فيه ميزانية الدولة، وزادت الأرباح والمكاسب فى أيدى طبقات معينة طفيلية، وصمم كبار الملاك على عدم التنازل عن حقوقهم وامتيازاتهم. كان مستوى المعيشة للشعب منخفضاً إلى درجة كبيرة بالنسبة للبلاد الأخرى. وفشلت الحكومة فى مواجهة زيادة السكان المضطردة، سواء أكان ذلك فى ميادين تنمية الثروة الزراعية وزيادة مساحة الأراضى المزروعة وتنمية الثروة الحيوانية أو تحسين غذاء الشعب وحماية أسعار الحاصلات الزراعية. بل لقد فشلت الحكومة فى تحسين وسائل المواصلات، وفى تنمية الثروة الصناعية، واستثمار الثروة المعدنية والمائية والبترولية، ومع زيادة السكان زاد سخط الاهالى على الحكومة، وبدأ التفكير فى تغيير نظام الحكم من أساسه.

وافتقرت مصر قبيل الثورة إلى وجود عدالة اجتماعية بين طبقات الشعب وكان تحقيق مثل هذه العدالة من شأنه أن يبعد تبلور الشعور الطبقى، وبالتالى أن يبعد كل إمكانية لنشوء صراع طبقى. ولقد كان من الواجب على الحكومة أن تتدخل فى هذا الميدان، وتعمل على تحسين حالة الطبقات الفقيرة من الناحية الاقتصادية والعلميه والثقافية، وذلك بتقليلها من الفوارق الموجودة بين الطبقات. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث وكانت مصر تشكو سوء توزيع ملكية الاراضى الزراعية، فقد كان هناك مليونين ونصف مليون من الملاك لأقل من ستة ملايين من الأفدنة الزراعية. ولكن ٨٤٪ منهم كان يمتلك ١١٪ من الارض، أى فدانين لكل منهم، فى الوقت الذى كان فيه ٠،٠٨٪ تمتلك ١٠٪ من الأرض.

لقد كان من نتائج سوء هذا التوزيع جعل الغالبية العظمى من الملاك الزراعيين لا يملكون إلا ربع فدان ، مما لا يكفى لسد رمقهم ، فما بالك بمستقبل أولادهم ، مع الزيادة المضطردة فى عدد السكان ؟ حقيقة أن الحكومات فكرت فى ضرورة استصلاح الأراضى البور وتوزيعها ، ولكن ذلك لم يكن حلا ناجحاً فى شىء . وحقيقة ثانية أن توزيع ٦ مليون فدان على مليونين ونصف مليون من الفلاحين لم يكن يعنى الكثير ، ولكن المهم هو أن إصرار كبار الملاك على عدم التنازل عن ملكياتهم الزراعية كان تحدياً واضحاً لقوى الطبقة الشعبية التى بدأت فى الاستيقاظ ولابد للتحدى من رد فعل ، وعلى قدر قوة التحدى تجىء قوة رد الفعل . فاذا أضفنا إلى ذلك عدم وجود خدمات اجتماعية ، وقلة المستشفيات وقلة المدارس ، للمسنا أسباباً هامة اجتماعية تطالب بضرورة التغيير . وإذا كانت هتافات المظاهرات : « الغذاء والكساء يا ملك النساء » قوية أو متطرفة فى معناها ، فقد كانت تدل على الأقل على إهمال الميدان الاجتماعى ، وعلى ضرورة إحداث تغيير فيه ، وبرجال جدد ، مادام رجال العهد البائد كانوا لا يفكرون فى التغيير ، وجاء هذا التغيير من حفنة صادقة مؤمنة ، كان لها من الأدوات والمقومات ما يسمح لها بالنزول إلى الميدان وتغيير الأوضاع .

٢ - الثورة :

بدأ التفكير فى الثورة فى رأس عدد من الضباط الأحرار الموجودين بين صفوف الجيش . وبدأت هذه الآراء نتيجة لتجاوب هؤلاء الضباط مع الشعب فى الكفاح والأهداف . كانوا يتألمون لما تعانيه البلاد من عدوان الاستعمار وفساد نظام الحكم ، ومن خيانة ورشوة فى إدارة الجيش وتسليحه وتموينه ، وبدأوا فى تأسيس هيئة لهم فى أواخر سنة ١٩٤٩ ، وكان الرأس المفكر فيها هو البكباشى جمال عبد الناصر الذى انتخب رئيسا لهذه الهيئة فى انتخابات سنة ١٩٥٠

وسنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٢ التي اختاروا فيها اللواء محمد نجيب لكي يكون قائداً للحركة عند تنفيذها . والهيئة التأسيسية للضباط الأحرار هي التي تحولت فيما بعد إلى مجلس قيادة الثورة ، وكان أعضاؤها يمتازون بعمق عقيدتهم وشدة إيمانهم علاوة على الإقدام والشجاعة ورباطة الجأش . ولم يكن أحد منهم عضواً في حزب سياسي ، فكانوا يمثلون الاتجاه الجديد المناهض للحزبية . كانوا يجتمعون من وقت لآخر لدرس الموقف ووضع الخطط . ولكن في سرية تامة وتكتم شديد ، ثم قرروا البدء بالعملية وقرروا ساعة الصفر لها ليلة الأربعاء ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وضعوا خطتهم على أن يبدأوا الثورة في القاهرة ، وفي منطقة ثكنات الجيش بين العباسية ومصر الجديدة ، وعلى أن تشترك فيها وحدات من جميع أسلحة الجيش . وكانت الخطة تهدف إحتلال المراكز الهامة لأسلحة الجيش ، وقيادة ضباط من الأحرار لهذه الأسلحة ، أي الاستيلاء على الجهاز الحربي للحكومة ، كخطوة أولى لاحتلال القاهرة ، ومن القاهرة كل القطر .

ولقد أخذوا في تنفيذ الخطة عند منتصف الليل باعتقالهم لعدد كبير من كبار الضباط القدامى من قواد الأسلحة في منازلهم أو مراكزهم أو في الطرق المؤدية إليها ، ونقلوهم إلى الكلية الحربية ، واعتقلوا رئيس أركان حرب الجيش مع عدد كبير من اللواءات — قواد الأسلحة — الذين كانوا مجتمعين معه في رئاسة الجيش . وحدث ذلك دون مقاومة تذكر .

ثم تحركت وحدات الجيش الموالية للحركة من ثكناتها بقيادة ما يقرب من مائتين من الضباط الأحرار ، وعزز هذا التحرك عدد من الدبابات والمصفحات والسيارات ، التي إحتلت المراكز الهامة في منطقة الثكنات وسارت قوة لمحاصرة سلاح الحدود ، وحاصرت قوة أخرى المطارات ، واحتلت بعض السرايا المرافق العامة ، مثل محطة السكة الحديديه ومصلحة التلغرافات والتليفونات ،

والكبارى الهامة المؤدية إلى العاصمة . ولقد شعر القائد العام للقوات المسلحة وقتئذ بوجود حركة عسكرية فى القاهرة ، ولكن الضباط الأحرار طمأنوه على أن كل شيء كان على ما يرام . واحتلت قوة عسكرية دار الإذاعة فى القاهرة ، وسارت قوة ثانية لاحتلال محطة الاذاعة فى أبى زعبل . وفى الصباح الباكر دخل أحد الضباط الأحرار إلى استوديو الإذاعة لكى يذيع أول بيان عن الثورة للشعب . وكان هذا البيان بلسان القائد العام للقوات المسلحة .

« اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم إستقرار الحكم . وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسببه المرتشون والمغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين ، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد . وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهل أو فاسد ، حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم ، ولابد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالإبتهاج والترحيب » .

ولقد أكد البيان أنه ان يقع ضرر على كبار رجال الجيش المعتقلين ، وأنه سيطلق سراحهم فى الوقت المناسب . كما أكد للشعب أن الجيش كله قد أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور ، مجرداً من أى غاية . وطلب من الشعب ألا يسمح لاحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف ، إذ أنها ليست فى صالح مصر . وأكد أن أى عمل كهذا سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل ، وأن فاعله سيلقى جزاء الخائن فى الحال ، وأن الجيش سيقوم بواجبه هذا متعاوناً مع الشرطة . وطمأن البيان الاجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم واعتبر نفسه مسؤولا عنها .

علم المصريون بأنباء الثورة من محطة الإذاعة فانتشرت الفرحة وظهر

الإرتياح والهتر على الأهالى. وحين بدأ قادة الثورة فى المرور فى شوارع العاصمة قابلتهم جموع الشعب بالتحية والتصفيق والهتاف .

كانت صدمة عنيفة لرجال القصر الموجودين فى الاسكندرية فى ذلك الوقت وكانت هناك وزارة جديدة ألفها القصر منذ ساعات ، أضطرت إلى الاستقالة ، وخاصة بعد أن فهم الجميع أن الشعب ورجال الثورة يفضلون رئيس وزراء آخر. واستقر الرأى على على ماهر الذى قبل تشكيل الوزارة بعد أن أفهمه الضباط طبيعة حركتهم ، فألف الوزارة فى اليوم التـــالى وأصبح حاكما عسكرياً للبلاد .

وعملت الثورة منذ الساعة الأولى على الإحتفاظ بحرية تحركاتها ، وفى جو يسوده النظام، فمنعت المظاهرات حتى لا تسمح بوقوع الفوضى أو بحدوث إعتداء على أرواح الأجانب أو ممتلكاتهم ، ولقد نظر الملك إلى خطوات الثورة الأولى على أنها محدودة المدى ، ولكن هذه الفكرة تنهرت سريعاً ، إذ أن قادة الثورة كانوا مصممين منذ الساعة الأولى على خلعه ورسموا الخطة اللازمة وعملوا على تنفيذها فى حزم ، وبأقل عدد من الضحايا . ولقد حاول الملك أن يحصل على حماية الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق سفيرها فى مصر، ولكن السفير طلب منه أن يتصل بحكومته قبل أن يعطيه الرد ، وفى ذلك الوقت إنتقل القائد العام وفريق من قادة الثورة إلى الاسكندرية ، وزحفت قوة من الجيش بمدافعها ودباباتها وأسلحتها وذخائرها لإملاء إرادة الثورة ، وفى الثغر إنضمت القوات البحرية إلى الجيش وصدرت الأوامر بمنع السفن من الدخول والخروج من الميناء ، كما صدرت الأوامر لليخت الملكى بعدم التحرك . وطلب قادة الثورة إستبعاد ستة أشخاص من الحاشية . وأضطر فاروق إلى الاذعان ، كما أذعن أمام تشكيل وزارة على ماهر ، وبخطوات تدريجية . ولكن سريعة — وصل

رجال الثورة إلى هدفهم الأول وهو تنحية الملك عن الحكم .

كان فاروق قد إنتقل من قصر المنتزه إلى قصر رأس التين ، وفي يوم ٢٦ يوليو تقدم القائد العام بإنذار إلى علي ماهر يطلب فيه تنازل الملك عن العرش . نظراً لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق ، نتيجة لسوء تصرفه وعبثه بالدستور ولإمتهانه إرادة الشعب ، حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته ، وكانت سمعة مصر قد ساءت بين شعوب العالم نتيجة لتماديه في هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظله الحماية والأمن والثراء الفاحش والاسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير .

لقد كان على الملك أن يتنازل عن العرش لإبنه قبل الظهر وأن يغادر البلاد قبل الساعة السادسة من مساء نفس اليوم ، وحمله الجيش كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج . أبلغ علي ماهر هذا الإنذار للملك في الساعة العاشرة وأصدر الملك الأمر الملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ مقرراً تنازله عن العرش ، وكان آخر أمر ملكي يصدر ، وأطاح التاج من فوق رأس الملك . والأسرة المالكة بأجمعها ، وفي مساء نفس اليوم خرج فاروق من البلاد فوق اليخت المحروسة ، إلى نابلي ، وأصبح رجال الثورة هم الذين يمثلون حماة السيادة ويرموز لها في البلاد .

والواقع أن فاروق كان يعتمد في إمكانية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في صالحه ، ولكنه أساء التقدير ، رغم أن السفير الأمريكي قد رافقه حتى سلم اليخت كضمان لحياته الشخصية . أما بريطانيا فقد فوجئت بأنباء الثورة . ورأت أن التدخل يعني وقوع معارك طاحنة بين قواتها البريطانية من ناحية ، وقوات الجيش المصري مع جموع الشعب من ناحية أخرى، ولذلك فإن ونستون تشرشل رئيس الوزراء قد قرر أن المسألة مسألة داخلية لا تخص بريطانيا في شيء ، وأنه

يصعب على بريطانيا التدخل فيها بأى شكل من الأشكال ، مادامت أرواح الرعايا الأجانب ومصالحهم فى أمن وكانت الثورة قد اتخذت لهذه النقطة بالذات استعدادها منذ أول الأمر ، وذلك باعطائها التأكيدات الرسمية، وبعملها على منع المظاهرات وتشددها فى طلب سيادة الأمن والنظام والهدوء فى جميع أنحاء البلاد ، وقطعت بذلك الوسيلة الوحيدة التى يمكن لبريطانيا ، أو لغيرها من الدول، أن تتدخل على أساسها ضد الثورة ، كما حدث فى عهد عرابى ، وكان امتناع الدول الأجنبية يعنى أكبر إنتصار للثورة فى هذه المرحلة ، إذ أنه ترك العملية تتم بينها وبين الخصوم الذين اختارتهم لمنازلتهم ، الواحد بعد الآخر ، حسب ترقيتها هى .

ورغم تعيين مجلس للوصايا على العرش إلا أن الاتجاه الجمهورى قد بدأ واضحاً من أول العملية، وذلك بإلغاء الرتب والألقاب ، وجاء رؤساء الأحزاب جميعاً يهنئون الثورة بانتصارها ، وكأنهم يستندون إلى تصريحاتها التى وصفت الملك بعدم إحترامه الدستور . وبتصريحاتها التى أعلنت أن الجيش يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور ، إستندوا إلى ذلك وعجزوا عن فهم الإتجاه اللاحزبى لرجال الثورة، وحاولوا التقرب ، بطريقتهم ، هادفين الوصول من جديد إلى الوزارة ، ولكن سرعان ماوضح الأمر أمامهم حين أعلن القائد العام فى ٣١ يوليو بياناً دعا فيه الأحزاب والهيئات إلى تطهير صفوفها ، ورغم أن رجال الأحزاب لم يقابلوا هذه الدعوة بما تستحقه من الجدية ، إلا أن الثوره كانت قد قطعت مراحل هامـــة بإخراجها الملك وظهر أن اتجاهها هو جمهورى — لاحزبى .

٢ — استقرار الثورة :

أصبحت الثوره هى المسئولة عن مصائر البلاد وأخذت فى السير بها بين مجموعة من المصاعب الداخلية والخارجية ، والتى كانت تمثل رواسب لعهود مضت ، ومصالح وامتيازات لأفراد وجماعات تقل أو تزيد درجة استعدادهم للاستجابة

مع الثورة ، والتضحية من أجل المجموع .

لم تتخلص الأحزاب فى عملية تطهير الصفوف إلا من بعض العناصر الثانوية، وظهر من ذلك أنها مصممة على إبقاء تشكيلاتها الحزبية كما هى ، وكانت هذه التشكيلات تقوم على الأشخاص لا على المبادىء ، فأخذت الثورة بعد التحذير فى الانذار ، وأعلنت أنه سيكون لها بعد ذلك مع الأحزاب شأن آخر .

وظهرت بعض حوادث الشغب بين العمال فى منطقة كفر الدوار ، واضطرت الثورة إلى تطبيق برنامجها الذى يتلخص فى سيادة الأمن والنظام والمحافظة على الأرواح والأموال والممتلكات ، والمحافظة على هيبة قوات الحكومة ، فأخذت الأمر بالشدة ، ومنعت بذلك وقوع حوادث أخرى من هذا النوع .

وكانت الثورة مصممة من أول الأمر على إصدار قانون لتحديد الملكية الزراعية ، ولكنها رأت بعض التكتلات الهادفة إحباط هذا المشروع ، ورأت تباطؤا من على ماهر فى إصدار القانون ، فرأت الثورة أن تتولى الأمر بنفسها ، وتحت على ماهر عن الوزارة لهذا السبب ، وتألفت وزارة برئاسة محمد نجيب فى ٧ سبتمبر سنه ١٩٥٢ ، وصرح رجل الثورة ؛ و لقد جئنا بعلى ماهر إلى الحكم فوجدنا رابطة أصحاب الأملاك تطالب بإلغاء مشروع قانون تحديد الملكية الزراعية ، بكل جرأة وبكل صراحة . فرأينا أن حكم هذا البلد لا يمكن أن يقوم على طبقة محترفى السياسة ومحترفى الحكم » . وصدر قانون الإصلاح الزراعى يوم ٩ سبتمبر ، كما صدر قانون تنظيم ، الأحزاب السياسية فى نفس اليوم .

أما قانون الاصلاح الزراعى فقد حدد نصاب الملكية الزراعية بمائتى فدان للفرد ، وله فوق ذلك أن يتصرف إلى أولاده فى مساحة أخرى لا تزيد على مائة فدان ، أما الزائدة عن هذا النصاب فتستولى عليه الحكومة فى فترة إنتقالية لمدة

خمس سنوات ، وقدر ثمن الفدان بعشرة أضعاف القيمة الإيجارية وهى التى تمثل سبعة أضعاف قيمة الضريبة المفروضة على الفدان . وتعطى الحكومة لمن تستولى على الفائض من أراضيهم قيمة هذه الأراضى والمنشآت الثابته والأشجار ، وذلك بسندات على الحكومة بفائدة قدرها ٣ ٪ تستهلك خلال ثلاثين سنة . ويؤدى الملاك منها ضريبة التركات والضرائب الإضافية على الأطيان . وتوزع الأراضى المستولى عليها على صغار الفلاحين بمساحات تتراوح بين فدانين وخمسة أفدنة يؤدى ثمنها مع فائدة سنوية تبلغ ٣ ٪ ، على أقساط سنوية فى فترة ثلاثين سنة . وكان هذا القانون يهدف إنعاش الملكيات الصغيرة ومنع ازدياد ارتفاع أسعار الأطيان . كأنه سمح بتحويل إجبارى لرؤوس الأموال المستثمرة فى الزراعة ، وإعدادها ولو على أقساط ، لإستثمارات تجارية وصناعيه . ومع إنتعاش الملكية الصغيرة ، تزداد الحاجة إلى التعاون الزراعى . وكانت تجربة هامة فى مصر ، إلا أن تفتيت الملكية الزراعية دفع الحكومة سنة ١٩٦٣ إلى البدء بتجارب أخرى لتجميع القوة الإنتاجية فى شكل إشتراكى تعاونى ، وجاء هذا بعد تطورات أخرى كما سنرى فيما بعد .

وأما قانون تنظيم الأحزاب السياسية فقد نص على ضرورة إبلاغ وزير الداخلية بذلك مع بيان عن نظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية . واصبح على الأحزاب أن تودع أموالها فى المصارف ، وحظر على رئيس الحزب وأعضاء مجلس إدارته أن يكونوا أعضاء فى مجالس إدارة الشركات . وبلغ عدد الأحزاب التى تقدمت بطلبات لوزير الداخلية ستة عشر حزباً ، وكادت برامجها أن تكون واحدة ، وظهر جلياً أن هذه الأحزاب كانت عامل إنقسام وتفكك ، وأن تكوينها قائم على الأشخاص لا على المبادىء .

ولقد إضطرت الثورة إلى ابعاد بعض المعارضين لها عن النشاط السياسى .

خاصة وأنها قد رأت ازدياد « المؤمرات » ضدها . فن مشكلة كفر الدوار وفيها العمال ، إلى مشكلة الإقطاعيين وعلى رأسهم لملوم ، ومن ذلك إلى قضية حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود ؛ وكل ذلك فى الوقت الذى بدأت فيه الدول الإستعمارية فى الضغط الإقتصادى على مصر . هجمات من اليسار ومؤامرات من اليمين ، وضغط من الخارج ، وكل ذلك فى وقت واحد ولقد ألغيت الثورة مجلس البلاط ثم أعلنت فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ، وشكلت لجنة خمسينية لوضع دستور جديد يتفق مع أهداف الثورة . وقررت هذه اللجنة بالإجماع أن يكون نظام حكم مصر جمهورياً ويتقرر عن طريق الاستفتاء العام . وعز على الثورة أن ترى اتصال بعض العناصر الحزبية بدول أجنبية ، مستعينة بالمال والدسائس ، فأعلنت فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ حل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب ، وأعلنت قيام فترة إنتقال لمدة ثلاث سنوات حتى تتمكن من إقامة حكم ديموقراطى سليم .

وتمكنت الثورة من عقد اتفاق بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان مع بريطانيا فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ نص فيه على تحديد فترة إنتقال تمهيداً لإنهاء الإدارة الثنائية وتصفيتها . واحتفظ الطرفان أثناء هذه الفترة الإنتقالية بالسيادة على السودان للسودانيين ، حتى يتقرر مصيره إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباطه بمصر ، وإما أن تختار الجمعية التأسيسية الإستقلال التام ، ونص الإتفاق على ضرورة إنسحاب القوات المصرية والبريطانية من السودان فور إقرار البرلمان السودانى رغبته فى تقرير مصير بلاده . وكانت هذه خطوة إيجابية هامة ، ذلك أن السياسة البريطانية فى السودان كانت ترتكز من يومها على ثلاث دعائم ، بريطانيا ومصر والسودان ، قوى ثلاث يمكن لاثنين منهما أن يتكتلا ضد الثالث . أما هذه الاتفاقية فقد استبعدت العامل البريطانى من الموقف ، ولم يبق هناك إلا السودان

فى الجنوب ومصر فى الشمال ، فإما وحدة أو اتحاد ، أو إستقلال وحسن جوار ، يقرر ذلك أبناء الجنوب ، وتوافق مصر على ذلك مقدماً ، مادامت قد إختارت الحريه لنفسها ، وما دامت قد فكرت فى تحرير الغير . والمهم هو إبعاد القوى البريطانية عن عملية التوازن المصطنع .

ولقد أعلنت الجمهورية فى يوم ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ وانتهى بذلك حكم أسره محمد على التى تولت العرش لفترة تقرب من قرن ونصف قرن ، وتولى محمد نجيب رئاسة الجمهورية مع إحتفاظه بسلطاته السابقة فى أثناء الفتره الإنتقالية . وظلت للشعب الكلمة الأخيره فى نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند الإقرار على الدستور الجديد . وصادرت الثوره أموال فاروق التى بلغت ٢٤ قصراً و٤٨ ألف فدان مع اليخوت الملكية فخر البحار وفيض البحار مع الأموال المودعة فى المصارف . كما صادرت أموال وممتلكات أفراد الأسره المالكة السابقة ، رغم أن جزءاً كبيراً منها كان قد خرج خفية من البلاد .

ولقد كتب للثوره أن تصطدم بجماعة الاخوان المسلمين ، وكانت الثوره قد ميزتهم على سائر الأحزاب ، ولم تطبق على جمعيتهم قانون الاحزاب . ولكن التفاهم بينهم وبين الثوره لم يكتب له النجاح . وظهر اتجاه لاشراكهم فى الوزاره ، ولكنهم رشحوا أشخاصاً لم تقبلهم الثوره ، فوقع الجفاء . وبدأ التوتر بين صفوف طلاب الجامعة ، فأصدر مجلس قياده الثوره قراراً بحل هذه الجماعة لتآمرهم مع رجال السفاره البريطانية على قلب نظام الحكم ، وبتطبيق أمر حل الأحزاب السياسية على جمعيتهم ، وكانت الثوره ترفض قيام أى وصى عليها ، فرفضت طلب المرشد العام الخاص بضروره عرض تصرفات الثوره عليه قبل إقرارها . ولم تكن جماعة الاخوان المسلمين تؤيد إنشاء هيئة التحرير ، ورأت الثوره عن طريق المخابرات أن خطة الاخوان قد اتجهت نحو بث نشاطها داخل قوات الجيش

والشرطة . وبعد الإضطرابات فى الجامعة ، وصدور الأمر بحل الجماعة ، اعتقلت الحكومة عدداً من زعمائهم ، وأثبتت لجنة التحقيق أن هناك صلات بينهم وبين الشيوعيين ، علاوة على الصلات والمؤامرات التى كانت تربطهم ببريطانيا ، وأنهم كانوا يهدفون الإستيلاء على الحكم والمهم. هو أن هذا الاصطدام كان نقطة تحول فى تاريخ إستقرار الثورة فى البلاد . وجاءت النقطة الثانية معلنة إستقالة اللواء محمد نجيب فى شهر فبراير . ورغم عودته فى قراره ، إلا أن الموقف إستمر فى تبلوره ، ووقعت حوادث دامية فى السودان بمناسبة زيارته له فى أول مارس سنة ١٩٥٤ وشكل الرئيس جمال عبد الناصر وزارة جديدة مع إحتفاظ محمد نجيب برئاسة الجمهورية ، وجاءت مؤمرات جديدة ووقع إشتباك بين الاخوان والبوليس ثم وقعت محاولة لاغتيال رئيس الحكومة فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ . وانتهت هذه المشكلات بتحقيق أثبت وجود إتصال بين محمد نجيب والاخوان منذ شهر أبريل سنة ١٩٥٤ . فقرر مجلس قيادة الثورة فى ١٤ نوفبر إعفاءه من جميع المناصب التى كان يشغلها ، على أن يبقى منصب رئاسة الجمهورية شاغرا ، وأن يستمر مجلس الثورة فى تولى كافة سلطاته بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر .

وهكذا ضربت الثورة بيد من حديد فى حوادث كفر الدوار. كما عملت على التخلص من محترفى السياسة ورجال الأحزاب. ولم تسمح لجماعة الاخوان المسلمين بفرض وصايتها على الثورة . ودعمت هذا الاتجاه بتركيز الثورة والعمل على إستقرار مجلس القيادة وذلك بتنحيه الاعضاء الذين تعارض وجودهم مع حسن سير قيادة الثورة .

(٤) الجلاء :

وكانت بريطانيا قد شعرت منذ نشوب الثورة بتكتل قوى مع الجيش وبعدم إمكانيه قيام أية مساومة مع القادة الجدد بشأن الجلاء وشعرت بريطانيا علاوة على

ذلك بأن الكفاح المنظم ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة يستند فعلا إلى حكومة الثورة ويستمد منها العون والإرشاد. ولقد حاول الجانب المصرى أن يصل عن طريق المباحثات فى شهر ابريل سنة ١٩٥٣ إلى نتيجة فعالة مع بريطانيا فى هذا الموضوع، ولكنه لم يجد منها إلا مراوغة ومماطلة، فتوقفت المباحثات فى الشهر التالى. وأخذت بريطانيا فى التهديد والوعيد وفى القيام بعمليات ضغط على مصر، وأخذت فى توجيه الانذارات المتتالية لحكومة القاهرة، ولكن حكومة الثورة لم تكن مستعده للتراجع فيما صممت عليه، خاصة وأنه من أولى المطالب والحقوق الوطنية. وكانت بريطانيا بتحالفها مع الولايات المتحده الامريكية تحاول الاستناد إلى القوه الأمريكية للاحتفاظ باستراتيجيتها فى الشرق الأوسط كما هى. وكانت الولايات المتحده الأمريكية مضطره إلى مسايره بريطانيا، كحليف له قيمة. وكان ذلك على حساب مصر. فتعددت حوادث التخريب فى المعسكرات البريطانية واشتدت حركة المقاومة الوطنية رغم احتجاجات بريطانيا وربطت بريطانيا بين هذه الحوادث وبين مستقبل العلاقات مع مصر، وأيدتها الولايات المتحـــده الأمريكية فى هذا الموقف. وكانت بريطانيا والولايات المتحده الأمريكية ينظران إلى مصر فى الفتره الممتدة من أبريل سنة ١٩٥٣ إلى أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أنها تجتاز فتره غير مستقره. وكانوا يتطلعون إلى وقوع انقلاب داخلى أو انقسام يضعف جبهة المقاومة، ويفتح أمامهم الأبواب للتدخل، أو للمماطله والتسويف فى أمر الجلاء. ولكن أعين الحكومة كانت يقظة، ولم تصل بريطانيا إلى مبتغاها.

ولقد استؤنفت المفاوضات فى شهر يوليو ١٩٥٤ مع السفير البريطانى فى مصر والقائد العام للقوات البريطانية فى منطقة القناه، وحضرها قرب نهايتها وزير الحربية البريطانية، ووكيل الخارجية البريطانية المساعد لشؤون الشرق الأوسط وقد انتهت هذه المفاوضات بعقد إتفاقية أولى تضمنت المبادىء الرئيسية والخطوط

العامة لعملية الجلاء ، ووقع عليها المفاوضون بالأحرف الأولى فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ . أما الاتفاق النهائى فقد عقد ١٩ اكتوبر ، ونص على تقرير جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية جلاء تاماً خلال فترة انتقالية تبلغ عشرين شهراً من تاريخ عقد الاتفاق . ولقد أنهى هذا الاتفاق العمل بمعاهدة التحالف المعقودة سنة ١٩٣٦ والمذكرات الملحقة بها وكل الاعفاءات والامتيازات التى كانت تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر . ونص الاتفاق على ضرورة الإبقاء على أجزاء من القاعدة التى كانت للبريطانيين فى منطقة قناة السويس فى حالة صالحة للاستعمال ، وعلى تقديم مصر لبريطانيا ما قد يكون لازماً لها لتهيئة القاعدة للحرب ، وذلك فى حالة وقوع هجوم مسلح من أى دولة على أى بلد يكون طرفاً فى معاهدة الدفاع المشترك الخاصة بالجامعة العربية ، أو على تركيا . وهذه التسهيلات تتضمن إستخدام الموانى والبدء فى مشاورات لمجابهة الحالة الطارئة . ونص هذا الإتفاق على ضرورة إحترام إتفاقية الآستانة الموقع عليها فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ والخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس ، التى هى جزء لا يتجزأ من مصر والتى هى طريق مائى له أهميته الدولية من النواحى الإقتصادية والتجارية والاستراتيجية . ومدة هذا الاتفاق سبع سنوات يتشاور الطرفان المتعاقدان خلال السنة السابقة لنهايته على ما يلزم اتخاذه عند نهايته ، وعلى بريطانيا أن تنقل أو تتصرف فيما يتبقى لها من ممتلكات القاعدة فى حالة ما إذا لم تتفق الحكومتان على مد العمل بالإتفاق .

لقد إضطرت بريطانيا إلى قبول هذا الإتفاق ، ورغم أن رئيس الوزراء فيها فى ذلك الوقت كان هو ونستون تشرشل ، أما إيدن وزير الخارجية ، فقد أعلن أن الجلاء أفضل بكثير من الإبقاء على ثمانين ألف جندى محاصرين بشعب معادى لهم .

لقد كان امراً كبيراً لمصر ، خاصة وأن القاعدة البريطانية كانت أكبر قاعدة حربية فى الشرق الأوسط وتمتد من بور سعيد إلى خليج السويس ، وتشتمل على الإستحكامات والمطارات والمنشآت العسكرية والمخازن الضخمة للذخائر والمفرقعات علاوة على المعسكرات الممتدة طولا وعرضا . ولقد تسلمت مصر بموجب هذه الإتفاقية منشآت عسكرية لا تقل قيمتها عن ٦٠ مليون جنيه ، منها عشر مطارات ودار الأميرالية فى بور سعيد وبعض الموانى العسكرية والمعسكوات والثكنات والمصانع والمخازن والورش ومحطات توليد الكهرباء والسكك الحديدية والقاطرات والكبارى وخط أنابيب البترول من السويس إلى القاهرة. وقد تكلف هذا الخط الأخير على بريطانيا مبلغ مليونين ونصف مليون جنيه .

لقد كانت لحظة مجيدة فى تاريخ الوطن ، رنت إليها الأعين وهفت إليها القلوب منذ سنوات طويلة . كانت نهاية لكفاح مرير ، كفاح شعب أعزل ، أمام قوات إستعمارية غاشمة ، ولكنه تسلح بالصبر والإيمان .

وبدأ البريطانيون فى الجلاء عن مواقعهم فى الأوقات التى حددوها لذلك ، وتم الجلاء عن بعض المواقع قبل المده المحدده له فى الإتفاقية . ورفع العلم المصرى على طول هذه المنشآت بعد جلاء آخر الجنود البريطانيين عنها ، وكان آخر موقع منها فى يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٥٦ حين رحلت بقية البريطانيين عن مبنى البحرية فى بور سعيد . ورفع العلم المصرى على هذا المبنى فى يوم ١٨ يونيو الذى كان عيد الجمهورية منذ سنة ١٩٥٣ وأصبح عيد الجمهورية والجلاء فى سنة ١٩٥٦ .

وحاول بعض النقاد أن يربطوا بين الجلاء وبين معاهده ١٩٣٦ والتى كان محدداً لها عشرين سنة . ولكن هذا الربط يعتبر مغالطة واضحة ، إذ أن مده العشرين سنة المنصوص عليها فى المعاهده كانت تتعلق بامكانية إختلاف الطرفين

على إذا ما كان وجود البريطانيين ضرورياً ، وعلى إذا ما كان الجيش المصرى قد أصبح فى حالة يتمكن فيها من ان يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القناة ، وسلامتها التامة . فمعاهدت سنة ١٩٣٦ لم تنص على الجلاء بعد عشرين سنة ، فى الوقت الذى أصرت فيه على إستمرار التحالف بين الطرفين بشكل أبدى ؛ أما إعطاء اتفاق أكتوبر سنة ١٩٥٤ لبريطانيا حق العودة للقناة فى حالات خاصة ولمدة سبع سنوات فكان لا يستدعى تصلب الجانب المصرى ورفضه للاتفاقية ، ذلك أن عودة البريطانيين ستخضع لإدارة مصر ، كما أن العودة بعد الجلاء ستكون أكثر صعوبة من إستمرار الإحتلال فى المنطقة .

وإذا كانت بريطانيا قد وافقت على إجلاء قواتها عن مصر ، فلم يكن ذلك يعنى أنها آمنت بعدم عودتها للمنطقة ، ولها فى الشرق الأدنى مصالح كبيرة وحيوية . ذلك أن تغير الإستراتيجية ، مع إزدياد اهمية الطيران وتحسينه جعل فى وسع بريطانيا أن تتحكم فى الشرق الأدنى من قواعدها الأخرى الموجودة فى قبرص وعدن وليبيا والعراق والأردن . ومع شعور بريطانيا بإزدياد أهمية مصر فى العالم العربى ومساندتها لحركات التحرر فى الشرق الأدنى ، عمدت إلى الإحتفاظ بما لها من قواعد سابقة فى المنطقة ، وتدعيمها من الناحية الحربية ، والحصول على مركز ممتاز فى بعض الدول العربية بشكل يسمح لها بعزل مصر أو بالنيل من موجة القومية العربية العارمة . ويستتبع ذلك التحدث عن مشروع حلف بغداد الذى كانت أهم أهدافه إستمرار السيطرة البريطانية الحربية على المنطقة مع ما يتلو ذلك من الإحتفاظ بالإمتيازات الإقتصادية ، والعمل على عزل مصر فى محيط السياسة العربى .

وكانت بريطانيا تعمل لهذه الغاية منذ سنة ١٩٥١ حين حاولت إنشاء الحلف الإستعمارى المعروف باسم منظمة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ، والذى

كان يهدف ربط الدول العربية بعجلة الإستعمار . ومع رفض حكومة الثورة فى القاهرة التفاهم فى هذا الموضوع ، استندت بريطانيا إلى وجود دول عربية أخرى لها نظم حكم وحكام يختلفون فى طبيعة تكوينهم وفى مصالحهم عن قادة الثورة فى مصر ، واتجهت إلى المملكة العراقية ، ونجحت فى ضمها إلى فكرة هذا الحلف الذى تم التوقيع عليه بين تركيا والعراق فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ . ووقعه نورى السعيد مع عدنان مندريس . وقد نص هذا الحلف على ضرورة قيام تعاون بين الدولتين للمحافظة على سلامتها والدفاع عن كيانهما ، على أن يكون هذا الحلف مفتوحاً لكى تنضم إليه أية دولة من دول الجامعة العربية . ولم تنضم إليه بريطانيا فى أول الأمر ، حتى يظهر وكأنه حلف بين دولتين إسلاميتين . ولكن تركيا كانت متحالفة مع الغرب . وانضمت بريطانيا إلى الحلف فى شهر ابريل ، ثم انضمت إليه كل من الباكستان وإيران ، وظهر على أنه تجديد لحلف سعد أباد الذى أنشىء سنة ١٩٣٧ . ولقد باركت الولايات المتحدة هذا الحلف ، واشتركت فى لجنة الإقتصاد ولجنة مقاومة النشاط الهدام .

وإن نظرة خريطة الشرق الأدنى لتدل على أهمية المنطقة التى أنشىء فيها هذا الحلف ، إذ أنها منطقة الهضاب الممتدة من آسيا الصغرى إلى الممر الشمالى الغربى فى الهند ، منطقة « الحزام الصحى » الذى هدفت بريطانيا من ورائه تطويق روسيا ، بقواعد فى مناطق معينة ، يضاف إليها سهول العراق التى تنفتح وتمتد إلى بادية الشام وإلى الأردن .

لقد كانت مصر فى ذلك الوقت قد دخلت بالفعل ، قلباً وقالباً ، فى معركة القومية العربية ، وأخذت تدافع وتبشر بفكرة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز . وكان من الطبيعى أن يسير العالم العربى فى هذا الاتجاه ، خاصة وأن تجاربه وإمكانياته وآماله المشتركة كانت تتطابق مع تجارب مصر ومصالحها وأمانيها .

وكانت عملية فصل العراق من العالم العربي . وإلصاقه بمنطقة الدول المنحازة تؤثر في خريطة المنطقة بشكل واضح فاضح .

وافقت بريطانيا إذن على الجلاء عن مصر ، ورسمت أمر إقتطاع العراق من العالم العربي . وكان ذلك هجوماً كبيراً على الثوره التي كانت مصممة على التحرير ، وكانت تؤمن بضروره عملها على تحرير غيرها .

الفصل الثالث والعشرون

الثورة والتحرير

سارت الثورة من أول يوم من أيامها هادفة التحرر من القيود العسكرية والاقتصادية التي كان الاقطاع والاستعمار قد فرضها على البلاد . وكان سيرها في هذا الطريق يهدف مرحلة تالية هي ضرورة العمل ، كأحرار ، على المساهمة في تحرير النهر ، خاصة ومن كان متصلا منهم بمصر بصلات جوار وعروبة لا يمكن التغاضي عنها ، أو الإقلال من أهميتها . مادام المصريون قد تحرروا فيمكنهم الاسهام في تحرير الغير . وكانت الاتفاقية الخاصة بالسودان خطوة هامة في هذا الاتجاه ، عملت على إبعاد بريطانيا ، كعامل يؤثر في مستقبل جنوب الوادي . وكانت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لهذه الكتلة الكبيرة من الشعوب الأفريقية والآسيوية تضطرها إلى ضرورة إتخاذ السلم أساساً للقيام بأعمال إنشائية ، وزيادة الإنتاج والتنمية الاقتصادية ، حتى تتمكن من الخروج من حالة التخلف التي وصفت فيها . وكانت نفس الأحوال تضطرها إلى السير صوب التعاون فيما بينها ، وإلى أن تبقى بعيدة عن ظروف الحرب الباردة ، والتسابق إلى التسلح . وساعدت نهاية حرب الهند الصينية ، ومؤتمر جنيف وظهور مبدأ التعايش السلمى بين المعسكرين العالميين ، على نمو هذا الاتجاه صوب الحياد الإيجابي ، والبدء في مشروعات التنمية الاقتصادية . وأسهمت الثورة المصرية بدور فعال في مؤتمر باندونج ، وبدأت في التفكير في تنفيذ المشروعات الإنشائية في بلادها . ولكن الاستعمار وقف لها بالمرصاد ، فكانت عمليات تأميم شركة قناة السويس

التي ترتب عليها العدوان الثلاثي على مصر . وساعد خروج مصر منتصرة من هذا الاعتداء على زيادة المساهمة في تحرير غيرها ، كما ساعد على زيادة التضامن بين الشعوب الإفريقية والآسيوية ، ونمو فكرة الاتحاد ، بل الوحدة بين البلاد العربية . فكان ذلك ميلاد الجمهورية العربية المتحدة ، التي تعتبر — بلا جدال — إحدى قمم مجد الثورة .

(١) الحياد الايجابي :

وفكرة الحياد ليست إختراعاً ولا إبتكاراً ، بل هي قديمة قدم الفكر السياسي ، الذي رأى إمكانية البقاء بعيداً عن عداوات أو منافسات لا تتفق ومصلحة بلد معين . ولكن المهم في الحياد الذي سارت عليه الثورة هو أنه « إيجابي » ويتفق مع المصالح الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والمعنوية للبلاد ، بل ويساير نفع المصالح لشعوب تمتد منطقتها من جنوب شرقي آسيا إلى الشرق الأدنى ، وتشتمل على كل القارة الأفريقية . وكان في نفس الوقت يتمشى مع سياسة تحرير البلاد تحريراً سياسياً تاماً من النظم الاستعمارية التي فرضت نفسها عليه ، ومن عمليات الاستغلال الاقتصادي التي كانت تقوم بامتصاص ثروات الأرض وما تحت الأرض وما فوق الأرض من بشر . أي بمعنى آخر أنه كان خطوة أساسية في سبيل التحرير الاقتصادي ، والسير بالتالي في عمليات التنمية الاقتصادية لهذه المناطق ، التي كتب عليها الدهر أن ترسف في أوضاع متخلفة .

ويعتبر مؤتمر باندونج خطوة رئيسية هامة في هذا السبيل ، بل نقطة تحول خطيرة في تاريخ مصر ، وآسيا وأفريقية ، والإنسانية المعذبة جمعا .

ولقد بدأت الفكرة لعقد هذا المؤتمر ، في مؤتمر آخر عقد في كولومبو عاصمة سيلان في مايو سنة ١٩٥٤ . واتفقت دول مؤتمر كولومبو الخمسة ، وهي الهند وباكستان وسيلان وأندونيسيا ، على دعوة دول إفريقية وآسيا في مؤتمر يعقد في

المشكلات التي كانت تعني — ضمناً — عدم الحاجة إلى الدخول في تكتلات كبيرة ، وتعني الاستغناء عن سياسة الارتباط العسكري ، وتلغي الحاجة إلى السير في سياسة القواعد والأحلاف العسكرية .

لقد كانت هذه القرارات تعني الحياد ، ولكنه حياد « إيجابي » ؛ إذ أنه حياد قد صمم على إنهاء النظم الإستعمارية وإستعباد الشعوب ؛ حياد قد دعا إلى ضرورة الخروج من التخلف الاقتصادي ، والخروج بأفريقية وآسيا من نطاق الاستغلال الرأسمالي الذي حافظ على هاتين القارتين كمورد للمواد الخام وسوق لتصريف السلع والمصنوعات الأجنبية . وكل ذلك في ظل السلام والتعاون والتضامن بين دول وشعوب هذه المنطقة . التي يزيد تعداد سكانها على نصف سكان العالم .

وكان هذا المؤتمر يمثل يقظة الشعوب الافريقية والآسيوية ، وساعد بالتالي على تدعيم حركات التحرر والتحرير في هاتين القارتين ، وخيب أمـــل الدول الاستعمارية ورؤيتهم إمكانية فقدان إمتيازاتهم الإقتصادية والعسكرية ، وخفف من حدة التوتر الدولي ، وظهر أنه بعيد كل البعد عن الانحياز إلى أي من الكتلتين الكبيرتين المتنازعتين .

وكان من بين أهم نتائج مؤتمر باندونج عقد مصر لصفقـــة الأسلحة التشيكوسلوفاكية . ولقد كانت الدول الغربية تراوغ منذ سنة ١٩٤٨ في بيع أسلحة ثقيلة لمصر ، أو تحاول إتخاذ مثل هذه الصفقة أساساً لفرض شروط خاصة بالتعاون العسكري ، أو بوجود بعثة عسكرية أجنبية تشرف على إستخدام هذه الأسلحة . واستندت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة إلى العداوة الموجودة بين الدول العربية واسرائيل ، ولكي تدعي أن تزويد مصر بالأسلحة سيعمل على تغيير التوازن الموجود في الشرق الأدنى . بل وعمدت إلى إيهام الدول العربية ضرورة بقاء هذا التوازن في التسليح بين اسرائيل « اللقيطة » ، وبين سبع دول عربية ، أي

أنه لا يمكنها أن تبيع لمجموع الدول العربية كمية من الأسلحة تزيد عن تلك التى تهديها لإسرائيل . فصممت مصر على تحطيم هذا الإحتكار والخروج عن نطاقه ، متحرره فى ذلك من قيد من أشد القيود التى كبلتها منذ فترات بعيدة . ووافقت تشيكوسلوفاكيا على إمداد مصر بالسلاح حسب حاجتها ، وعلى أساس تجارى بحت ، فقبلت مصر ، ووقعت فى شهر سبتمبر سنة ١٩٥٥ على إتفاقية تجارية مع هذه الدولة تسمح لمصر بأن تدفع ثمن الأسلحة اللازمة لها من المنتجات المصرية مثل القطن والأرز . فحققت مصر أمنية عزيزة على قلب كل وطنى ، وهى إمكانية إعادة تسليح جيش وطنى قوى ، ودون أن تمد إلى العملة الصعبة . وأدعى رجال الاستعمار أن هذه الصفقة كانت فتحاً للنفوذ الروسى فى الشرق الأدنى وفى مصر ، ولكن ، هذه الاتفاقية التجارية التى وقعناها بلا قيد ولا شرط لا تعتبر فتحا للنفوذ الروسى ، ولا للنفوذ الأجنبى ، وتعتبر قضاء على النفوذ الطويل الذى تحكم فينا وسيطر علينا . ان مصر ، مصر المستقلة ، مصر الثائرة ، مصر القوية ، لن تمكن لنفوذ أجنبى فى بلادنا » .

وظهرت مصر على رأس الدول الحرة المتحررة ، والعاملة على تحرير النهر فى منطقة العالم العربى والمناطق الأفريقية الآسيوية . لقد بدأت فى تحطيم الأغلال وظهرت إمكانية لتغيير توازن القوى فى العالم نفسه . وظهر القلق على دول المعسكر الغربى أمام إمكانية فقد « أسواق » و « إمتيازات » عسكرية وإقتصادية وبحركة تضع مصر أمام الدول الحرة المتحررة . وزاد القلق حين إعترفت الثورة بحكومة الصين الشعبية ، وأعادت المنطق إلى وضعه السليم ، وأنهت خرافة فرموزا أو الصين الوطنية ، عميلة أمريكا . فهل تسكت دول المعسكر الغربى أمام هذه العملية ؟ وهل تتقدم بالهجوم ؟ أو تقوم بانسحاب ؟ .

(٢) قناة السويس :

كان موقع مصر الجغرافى ، عند ملتقى القارات والبحار سبباً رئيسيا فى ضرورة إنتهاج مصر سياسة الحياد ، أى ضرورة رفضها الإرتباط بالأحلاف العسكرية ، حتى تتمكن من المحافظة على إستقلالها والعمل على رفاهية أهلها .

وكان وجود قناة السويس فى أرض مصر سببا ثانيا يدفع مصر إلى التمسك بالحياد ، خاصة وأن اتفاقية الآستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ كانت تؤكد وتنظم حياد القناه وحرية الملاحة فيها . وكانت الوضعية غير القانونية لقوات الإحتلال البريطانى فى مصر منذ سنة ١٨٨٢ هى التى خرقت حياد القناة ، وعلى طول الخط . وكان من الطبيعى لمصر أن تختار الوضعية المناسبة لها ، خاصة وأنها تتمشى مع إتفاقية حرية الملاحة فى القناة . ولكن هذا الحياد كان فى غير صالح الدول الإستعمارية التى رأت تقلص نفوذها فى الشرق الأدنى ، وحاولت التمسك بهذا النفوذ الذى يستر المصالح ، وبأى ثمن .

لقد رفضت مصر ربط نفسها بسياسة الأحلاف العسكرية ، سواء حلف الدفاع عن الشرق الأوسط ، وفكرته أمريكية . سنة ١٩٥٢ ، أو حلف بغداد سنة ١٩٥٥ ؛ وستمسكت باتفاقية جلاء القوات البريطانية عن أراضيها ، وهى الاتفاقية المعقوده فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ . فثارت مخاوف الدول الغربية من هذا الحياد ، خاصة وأنه كان حيادا إيجابيا لا سلبيا . نسالم من يسالمنا ونعادى من يعادينا ، ونرتبط فيه مع من نرغب فى الإرتباط معه ، ونوقف علاقاتنا مع من ليست لنا مصلحة فى التعامل معه ، ونؤيد الحركات التحررية ، وخاصة فى العالم العربى ، وفى الكتلة الافريقية الآسيوية .

لقد كان مؤتمر باندونج ، فصفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية ، فؤتمر بريونى الذى انعقد فى ١٨ / ١٩ يوليو سنة ١٩٥٦ . واجتمع فى هذا المؤتمر الأخير

ورئيس جمهورية مصر مع رئيس جمهورية يوغسلافيا ورئيس وزراء الهند بشكل يمثل دولة إفريقية ودولة من أوربا ودولة من آسيا ، ويعتبر إمتداداً لمؤتمـــر باندونج ومدعماً له ولقراراته . وفى نفس يوم إنعقاد المؤتمر قامت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بعملية التراجع من الاشتراك فى مشروع تمويل السد العالى .

وكانت الولايات المتحدة قد إشتركت مع بريطانيا ومع البنك الدولى فى مفاوضات المساهمة فى تمويل المرحلة الأولى للبناء . ووافق البنك الدولى للانشاء والتعمير على تقديم قرض لمصر يبلغ مائتى مليون دولار ، كما أبدت حكومتا لندن وواشنطون إستعدادها لتقديم مبلغ ٧٠ مليون دولار منذ أوائل سنة ١٩٥٦ . ولكن التطورات السياسية التى حدثت فى الأشهر الستة التالية ، مع تطبيق سياسة الحياد الإيجابى ومحاربة سياسة القواعد والأحلاف العسكرية ، والاعتراف بالصين الشعبية ورفض الصلح مع إسرائيل علاوة على النفوذ الصهيونى فى أمريكا ، وقرب انتخابات الرئاسة فيها جعلت كل من حكومتى واشنطون ولندن تتراجع فى عرضها ، وتتخذ ذلك وسيلة ضغط إقتصادى وسياسى على مصر .

وجاء البيان الأمريكى مليئا بالروح العدائية لمصر ، مدعيا عدم قدرة حكومة القاهرة على المضى فى تنفيذ هذا المشروع . وبجرحا مصر من الناحية المالية ، فكان طعنة رسمية هدفت زلزلة الثقة فى مصر ، وفى حكومتها وفى سمعتها المالية والاقتصادية كما كان هذا البيان عبارة عن محاولة لإغراء الدول التى تنتفع بمياه النيل على معارضة إنشاء السد العالى ، ودعوة صريحة لها إلى أن تتدخل فى المشروع لكى تعدله أو تملى ما تشاء أو ما يشاء الاستعمار فيه ، مقابل الموافقة على إنشائه ، هذا رغم أن أمريكا لم تكن قد إشترطت مثل هذا الشرط أو مثل هذه المشاركة فى خطوات المشروع ، حين وافقت فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٥ على الاشتراك فى التمويل .

وفى اليوم التالى لصدور البيان الأمريكى سحبت بريطانيا موافقتها على المساهمة، محتذية فى ذلك حذو حكومة واشنطون . ثم سحب البنك الدولى عرضه السابق . فأصبح على مصر أن « تعتمد على عزيمتها وقوتها ومواردها وأبنائهـــا فى تحقيق إستقلالها الإقتصادى . وكما حققت إستقلالها السياسى والعسكرى ... تمضى فى سياستها التقدمية نحو تحقيق كفاية ذاتية حقيقية وكل عمل تعمله فى هذا السبيل لابد أن يكون عمل العزة والكرامة لا عمل الذلة والاستجداء . » وقال الرئيس : « لن تستطيعوا أن تتحكموا فى مصر أو تستبدوا بها . فنحن نعرف طريقنا . طريق الحرية والشرف . إننا لن تمكن أى مستعمرنا ولن يسيطر علينا مستبد لا سياسيا ولا عسكريا ولا إقتصاديا ، وبعد يومين ، وفى خطبة الاحتفال بذكرى الثورة فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ بالاسكندرية ، أممت شركة قناة السويس .

لقد كان القرار الخاص بالتأميم نقطة تحول خطيرة فى تاريخ مصر ، وتاريخ الثورة ، بل وتاريخ الشعوب التى تكافح من أجل حريتها وإستقلالها ، ونص على إنتقال جميع ما لهذه الشركة من أموال وحقوق ، وما عليها من إلتزامات إلى الدولة، وحل جميع الهيئات واللجان القائمة وقتئذ على إدارتها . ونص هذا القرار الجمهورى على تعويض المساهمين وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص طبقا لسعر الإقفال السابق فى بورصة الأوراق المالية بباريس ، على أن يتم دفع التعويض بعد إستلام الدولة لأموال الشركة المؤممة وممتلكاتها . ولقد رسم هذا القرار تشكيل هيئة مستقلة تتولى إدارة مرفق المرور بالقناة ، وقرر تجميد أموال الشركة المؤممة وحقوقها ، فى مصر وفى الخارج ، وحظر على المصارف والهيئات والأفراد صرف أى مبلغ منها . وأصبح على جميع موظفى الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها أن يستمروا فى أداء أعمالهم ، وإلا وقعوا تحت طائلة عقاب الهيئة الجديدة ، وذلك حتى لا يتعرض العمل بهذا المرفق الهام للتعطيل .

والواقع أن مصر هي التي كانت قد شقت هذه القناه بأموالها وبسواعد أبنائها ، وتحملت في ذلك الكثير من التضحيات الاقتصادية والبشرية. أما المشاركة الاجنبية فكانت مشاركة بسيطة . وكانت الشركة قد حصلت على عقد إمتياز من الحكومة المصرية ، ومن حق مصر أن تسترد هذا الامتياز ، الذي كانت قد منحته . وكانت هذه الشركة وطبيعة تكوينها من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إحتلال مصر ، كما أنها قد إعتمدت في مراسلاتها وتصرفاتها مع حكومة القاهرة عن الطريق السامي. وأغفلت القيام بكثير من إلتزاماتها ، كتحويل بحيرة التمساح إلى ميناء داخلي ، وتوسيع القناه بشكل يسمح بمرور ورسو أكبر السفن حمولة ، وأهملت إعداد بورسعيد كميناء يصلح لمسايرة حاجة التجارة العابرة. ولما كان عقد الإمتياز قد أشرف على نهايته ، ساعدت الظروف على تدخل الحكومة حتى لا تفاجأ باستلام المرفق في حالة لا تسمح لها بإدارته على المستوى اللازم . وهذه الشركة وإن كانت من الوجهة القانونية النظرية شركة مساهمة مصرية ، إلا أنها كانت عملا شركة أجنبية . وكانت عبارة عن دولة داخل الدولة . كان مركز إدارتها في باريس ومؤلف من ٣٢ عضواً نصفهم من الفرنسيين ، والنصف الآخر من الانجليز (٩) والمصريين (٥) مع هولندى واحد وأمريكي واحد ؛ ولها علاوة على ذلك لجنة إدارية مؤلفة من ثمانية اعضاء ليس فيهم مصرى واحد . وكانت جل وظائفها في أيدى الأجانب. وبلغت حصيلة إيراداتها في سنة ١٩٥٥ حوالى ٣٢ مليون جنيه ، وبلغ صافى الأرباح ١٦ مليون جنيه . وإستخدمت مصر حقها القانونى في تأميم هذه الشركة ، ونفس الحق الذى إستخدمته الدول الاوروبية في تأميم الشركات الهامة فيها . وكانت أول عملية للتأميم يهتز لها العالم بعد تأميم الدكتور مصدق لبترول إيران ، ولكن الصدى والتأثير كان أكبر وأوسع هذه المرة) خاصة وأنه جاء رداً على إنسحاب الدول الغربية من مشروع تمويل السد العالي . لقد كانوا يرجون

من بلادنا وقناتنا ويرفضون إقراضنا لنتمكن من القيام بالمشروعات الإنشائية . لقد كان وضعاً مشيناً لكل حر ، وجاء الرد متحرراً ، ومتحدياً . وساعد هذا التحدى على تحرير الغير .

وتألفت هيئة قناة السويس وسار العمل فيها على ما يرام . ولكن الدول الغربية لم تقبل عملية التأميم ، خاصة وأنها كانت غير مرتاحة لوجود الثورة فى مصر ، ولامتداد مبادىء الثورة والتحرير إلى كل مكان . أما بريطانيا فكانت قد أجلت قواتها عن مصر منذ بضعة أيام ، وخشيت أن تتحكم مصر فى الملاحة فى القناة . وأما فرنسا فكانت ترى أن الثورة فى مصر هى التى تساعد ثوار الجزائر وتمدهم بالأسلحة والذخائر ، ولقد فاتح وزير خارجيتها « بينو » الحكومة المصرية فى ذلك ، وطلب وقف المعونات عن أحرار شمال إفريقيـــة ، وكانت هزائمها المتتالية على أيدى الثوار تدفعها إلى الاصطدام بمصر ، ولو عسكرياً ، خاصة وأن وكيل وزارة الحربية فيها ، آبيل توما ، كان يهودياً صهيونياً . هذا علاوة على اعتبارها لنفسها كدولة قامت بدور رئيسى فى حفر القناة ، وكان لها نصف عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة ، وكان مركز هذه الشركة فى باريس ، ومعظم موظفيها من الفرنسيين . وأما الولايات المتحدة فكانت قد ضاقت ذرعا بسياسة رفض الأحلاف العسكرية ، وسياسة رفض الاعتراف بإسرائيل ، ورأت أن نظرية الحياد الإيجابى قد سرت فى كل مكان ، وأن مصر تقوم بدور فعال لتدعيمها . وكان اعتراف مصر بالصين الشعبية قد أثار حكومة واشنطون إلى درجة كبيرة . ولذلك فإن هذه الدول الثلاث قد رفضت قرار تأميم شركة قناة السويس ، وقامت بعمليات عدائية ، وبطريقة منظمة ، ضد مصر . ولتخريب العملية التى قامت بها .

وكان أول هذه العمليات هو تجميد الأرصدة المصرية فى كل من انجلترا

(١١٢ مليون جنيه) والولايات المتحدة (٦٠ مليون دولار) وفرنسا ثم أصدرت هذه الدول بيانا فى ٢ أغسطس عارضوا فيه قرار التأميم . ورغم اعترافهم فيه بحق مصر فى تأميم الشركات المساهمة المصرية ، إلا أنهم أعطوا لشركة قناة السويس فى هذا البيان صفة « الدولية » . واقترحوا عقد مؤتمر من الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ والدول ذات المصلحة الحيوية فى استخدام القناة فى ١٦ أغسطس ، وفى لندن ، وذلك لوضع أسس لإنشاء إدارة لقناة السويس ، تحت إشراف دولى . ولكنهم ارتكبوا خطأ قانونيا فى ربطهم بين « إدارة استغلال » هذا المرفق وبين النظام الدولى « لحرية الملاحة » فيه . وبدأت بريطانيا بدعوة قوالها الاحتياطية ، وتحرك الأسطول الفرنسى لإرهاب المصريين . ولكن مصر رفضت الاشتراك فى هذا المؤتمر ، وأظهرت الفرق بين « استغلال » المرفق و « الحركة » البحرية فى القناة ، ورحبت بفكرة عقد مؤتمر دولى آخر ، من الدول التى وقعت على اتفاقية القسطنطينية ، والدول التى تمر سفنها فى القناة ، لا لمناقشة التأميم ولا لوضع نظام لإدارة المرافق ، بل لعقد إتفاق مع كل هذه الحكومات يؤيد ويضمن حرية الملاحة فى قناة السويس .

وانعقد مؤتمر دون أن تشترك فيه الدول العربية التى خرجت بعد تقسيم الدولة العثمانية ، ولا النمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا ، ولا ألمانيا الديمقراطية . واشترك فى المؤتمر دول أخرى خاضعة للغرب ، أو مرتبطة به . وتقدم فوستر دالاس ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، بمشروع لتدويل قناة السويس . على أساس إدارتها بمجلس إدارة دولى يؤلف باتفاقية دولية ، ويفصل بين إدارته والسياسة القومية لمصر . ووافقت على هذا المشروع ثمانية عشر دولة من إثنتين وعشرين . وجاءت لجنة خماسية

إلى الهجوم فى سيناء حتى يضطر الجيش المصرى إلى مواجهة هذه العملية ، فتتمكن القوات الانجليزية والفرنسية من النزول على ضفتى القناة عند بور سعيد، وتزحف جنوباً محتلة الاسماعيلية والسويس . ومهددة بذلك القاهرة نفسها . ولقد أفادت هاتان الدولتان من أسلحة حلف شمال الاطلنطى فى هذا الهجوم ، وضمنت عدم تدخل الولايات المتحدة ضدها ، نظراً لتحالفها مع هذه الدولة من ناحية ، وانشغالها من ناحية ثانية بانتخابات الرئاسة . أما روسيا فقد شغلوها بثورة المجر ، التى كانت تهدف صرف أنظار روسيا وقوتها صوب وسط أوروبا ، بدلا من اهتمامها بالشرق الأوسط ، خاصة وأن ثورة المجر كانت تهدد رومانيا ، المطلة على البحر الاسود ، أى المنطقة الحساسة من بطن روسيا ، سواء استراتيجياً أو اقتصادياً ، نظرا لقربها من مراكز إنتاج القمح واستخراج البترول . فالخطة مدروسة ، وساعة الصفر هى ٢٩ أكتوبر ، أى اليوم الذى كانت المفاوضات ستبدأ فيه بين مصر وانجلترا وفرنسا فى جنيف لتسوية مشكلة قناة السويس طبقا لقرار مجلس الأمن .

وبدأ الهجوم الاسرائيلى عنيفا من جنوب النقب ، هادفا النخل والسويس ، ومطوقا بذلك كل جنوب شبه جزيرة سيناء حتى شرم الشيخ ؛ ومن العجوبة صوب أبو عجيلة والقسيمة متجها صوب الاسماعيلية ؛ ومع الشاطىء على غزه ورفح والعريش صوب بور فؤاد وبور سعيد ، وكان عنيفا إذ أنه استند إلى الدبابات الفرنسية ، والسلاح الجوى الفرنسى ، وقطع الاسطول الفرنسى الموجوده فى شرق البحر المتوسط . وكانت المعارك عنيفة فى أبى عجيلة ورفح وشرم الشيخ بعد ذلك . وقام السلاح الجوى بدوره كاملا رغم هذه المفاجأه . أما القوات المرابطة فى رفح فلم يحرمها من شرف الاستمرار فى القتال إلا الاسطول الفرنسى وقذفه لمواقعها من البحر . وصدرت الاوامر السريعة للجيش

بالتقدم إلى سيناء ووقف هذا الهجوم ، وبدأت الدبابات والمصفحات فى تقدمها ولكن إنجلترا وفرنسا كشفتا النقاب عن العملية بتقدمهم بإنذارهم فى ٣٠ أكتوبر طالبين فيه ضرورة وقف العمليات شبه العسكرية فى البر والبحر والجو ، وسحب جميع القوات العسكرية إلى مسافة خمسة عشر كيلو مترا من القناة ، وقبول مصر احتلال القوات البريطانية والفرنسية للمواقع الرئيسية فى بورسعيد والاسماعيلية والسويس . وغنى عن البيان أن هذا الانذار كان يجبر مصر على عدم الاقتراب من القناة . وإفساح المجال أمام القوات الاسرائيلية للتقدم غربا حتى تشرف على القناة . وحددت الدولتان مهلة إثنتى عشر ساعة للرد . ولكن مصر رفضت هذا الإنذار الذى يعتبر إعتداء على حقوقها وكرامتها ، وإمتهانا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ، وفى الوقت الذى تدافع فيه عن نفسها وداخل حدودها ضد عدوان أجنبى. وطالبت مصر عقد مجلس الأمن فورا للنظر فى أمر العدوان . وقررت إعلان التعبئة العامة ، وعودة جميع القوات الاحتياطية للنزول إلى الميدان . وكان قراراً بالقتال وعدم الاستسلام . وأصبح على الشعب أن يحمل السلاح للدفاع عن بلاده وأراضيه ومياهه أمام المعتدين الغاصبين .

وصدرت الأوامر إلى قوات الجيش المحاربة فى سيناء بالإنسحاب فوراً صوب القناة ومصر ، حتى لا تنقطع خطوط مواصلاتها مع البلاد ، وتنفصل عن الشعب؛ وأنقذت هذه الخطة قوات الجيش من خطر التطويق . وكانت عملية الإنسحاب شاقة وصعبة ، نظرا لطبيعة الأرض فى سيناء ، وتعقب الطيران الاسرائيلى والفرنسى للقوات المنسحبة . فكان عليها أن تنسحب ليلا ، وفى منتهى اليقظة ، وأن تبتعد بأسرع ما يمكن عن الطرق الممهدة بمجرد ظهور طائرات الأعداء فى الجو ، خاصة وأن هذه الطرق كانت تظهر خطوطا مرسومة واضحة فى قلب الصحراء ، وتسهل رؤية أية حركات عسكرية عليها . وتم إنسحاب بعض

الوحدات فى يومين ، ولكن وحدات أخرى تقهقرت سيرا على الأقدام ، فقطعت المسافة فى سبعة أيام ، وعانت فيها من قلة الزاد والمياه ، وشدة الغارات الجوية وتحملت المتاعب بشجاعة وصبر وإيمان . ورغم خسائرها، فإن عملية الإنسحاب هذه ، وفى مثل هذه الظروف ، قد اعتبرت ناجحة .

وقبل أن تبدأ القوات البريطانية والفرنسية بالنزول فى منطقة القناة ظهر أنها تهدف القضاء على الثورة فى مصر ، وشل الجيش واحتلال البلاد . إذ أنها بدأت منذ ليلة ٣١ أكتوبر بشن الهجمات الجوية على القاهرة ، وعلى الأهداف العسكرية وللمطارات ، كما أغارت على الاسكندرية ، وعلى منطقة القناة وأصابت كوبرى الفردان حتى تمنع القوات المقاتلة فى سيناء من العبـــور والإستناد إلى الشعب وأصابت محطة إرسال الإذاعة فى أبى زعبل حتى تمنع الإتصال السريع بين القيادة والأمة ، بين الحكومة والشعب . ولكن سرعان ما إنشئت محطة إذاعة أخرى ، وقامت مصر بسد مدخل القناة عند بورسعيد حتى تمنع أساطيل الأعداء من المرور فيها ، كما حدث فى ثورة عرابى . ورأت مصر أن الغارات الجوية كانت مركزة على المطارات قبل غيرها ، وفى فترات متقاربة لا تسمح بإخراج الطائرات من الحظائر وتحريك محركاتها . وكانت هذه الطائرات من الميج والأليوشين الروسية وعدد من ضباطها يتدرب على قيادتها فى دول الكتلة الشرقية . ولذلك فإن الحكومة قد أبعدت عدداً كبيراً من هذه الطائرات عن نطاق ضرب القوات الجوية المعادية. وإستندت فى نفس الوقت إلى المدفعية المضادة للطائرات فى عمليات الدفاع .

وقد كان دور الشعب فى صد هذا العدوان دوراً وطنيا وأساسيا ، فتقدم للتضحية واستبسل فى المقاومة . ووزعت الحكومة الأسلحة على الشعب. ووزعته ما يقرب من نصف مليون قطعة ، وأسرع الأهالى بالتدريب عليها وعلى طرق إستعمالها .

لقد كانت بورسعيد الهدف الأول لعملية إنزال القوات الاستعمارية فى منطقة القناة ، ومهدوا لعمليتهم بضرب المدينة بقنابل الطائرات ، وحاولوا أن يفصلوا بينها وبين بقية المدن والمراكز الواقعة على القناة . وكان الموقع الاستراتيجى لمدينة بورسعيد ، مع قلة الطرق المؤدية إليها قد جعل منها وحدة محاربة قائمة بذاتها ، عليها أن تصد الهجوم الأساسى . وكانت وحدات الجيش الموجودة فى هذه المدينة لا يتناسب فى عددها ، وبالتالى عتادها ، مع أعداد القوات المهاجمة . ولذلك فان الشعب قام بدوره كاملا فى الدفاع عن هذه المدينة وبسالة سجلها له التاريخ ، خاصة وأن الهجوم كان فظيعا بنيرانه وقوة تدميره .

لقد توالت الهجمات الجوية على المدينة الباسلة حتى تسكت بطاريات المدفعية المضادة للطيران ومدفعية السواحل . وكم من خبر نشرته الإذاعات الإستعمارية أدعى سقوط المدينة الباسلة فى أيديهم . ولكن بورسعيد قاومت واستماتت فى مقاومتها ، ودفعت الثمن غاليا من أرواح أبنائها . وجاءت قوات المظلات التى تمرنت مع الجنرال ماسو على الحرب الاستعمارية الطويلة فى الهند الصينية،وقفزت من الطائرات وطوقت المدينة الباسلة من الجنوب ؛ ولكنها لم تتمكن من فصلها عن بقية القطر إلا بخسائر فادحة . واحتلت القوات البريطانية الفرنسية الأجزاء الشمالية من ضفتى القناة حتى نقطة الكاب التى تبعد خمسة وثلاثين كيلومتراً جنوب بورسعيد . ولقد حاولت بريطانيا أن تقوم بهجوم بحرى على ميناء السويس ، ولكنها فشلت فى هجومها . ووقعت المعارك فى البرلس ، وفى أماكن متعددة أمام السواحل المصرية . ووجد المستعمرون أنهم يواجهون خصما عنيداً قد صمم على الدفاع عن بلاده أو على الموت وهو يحمل السلاح .

وكان لهذا العدوان صدى بعيداً فى البلاد العربية ، بل فى جميع أنحاء العالم. وظهر التضامن بين العرب ، وقام الوطنيون السوريون بتدمير أنابيب البترول

وتعطيل محطات المضخات الواقعة فوق أراضيهم حتى يعطلوا وصول الوقود لغرب أوربا . وظهر نفس الاتجاه فى العراق وفى السعودية ، وتوقف العمال عن العمل فى جميع أنحاء العالم العربى . ولم من مجاهد جزائرى ومغربى صمم على حمل سلاحه والمجىء إلى مصر والمشاركة فى الدفاع عنها . لقد أصبحت المعركة معركة العرب أجمعين ، وعملت على تدعيم القوى الوطنية المصرية ، وتكتيل القوى العربية وبشكل منذر للاستعمار .

وطلبت مصر إلى مجلس الأمن أن يتدخل فورا لوقف هذا العدوان . واستخدمت كل من بريطانيا وفرنسا حق الفيتو لرفض هذا الطلب ، فاضطر داج همرشلد ، الأمين العام للأمم المتحدة ، إلى تقديم إستقالته احتجاجا على هذا العدوان وعلى استخدام حق الفيتو . واجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إجتماعا عاجلا وقررت فى ٢ نوفمبر وقف إطلاق النار فورا ، وانسحاب القوات الأجنبية من الأراضى المصرية ، وانسحاب اسرائيل إلى ماوراء خطوط الهدنة ، ومنع إرسال أى عتاد حربى إلى منطقة الشرق الأوسط ، وأوصت بالعمل على استئناف الملاحة فى قناة السويس . لقد كان قراراً بأغلبية ساحقة ، ولم تعارض فيه إلا بريطانيا وفرنسا واسرائيل . ورغم أن بريطانيا حاولت الاستمرار فى عملياتها إلا أن الجمعية العامة كررت قراراتها فى ٤ ، ٥ ، ٧ نوفمبر ووافقت على إرسال قوة الطوارىء الدولية تابعة الأمم المتحدة ، تشرف على عملية وقف إطلاق النار . ولقد اضطرت الجمعية العامة إلى إتخاذ هذا القرار بعد أن تقدمت روسيا بإنذارها يوم ٥ نوفمبر إلى كل من بريطانيا وفرنسا معلنة فيه تصميمها على استخدام القوه لقضاء على عدوانها . وأنذرتهم بضرب كل من لندن وباريس بالصواريخ دون ن تتمكن الجيوش والأساطيل والأسلحة الجوية من وقف هذه العملية فاضطرت لدول المعتدية الى الإستجابة لقرار وقف اطلاق النار فى يوم ٧ نوفمبر . وأثر

هذا التقهقر على معنوية الدول الإستعمارية ، وكان سبباً رئيسياً فى سقوط إيدن ثم جى موليه من بعده . واضطرت القوات المعتدية إلى الجلاء عن مصر ، بعد أن وجدت ألا مفر لها من الانسحاب .

ولقد تلكأت القوات البريطانية والفرنسية فى إنسحابها ، ولكنها أتمته قبل عيد الميلاد . وكذلك القوات الاسرائيلية التى إضطرت إلى أن ترجع إلى قواعدها تجر أذيال الخيبة بعد أن ظهرت بمظهر العميل والتابع لقوى الاستعمار . وقامت مصر بتطهير القناة وإعادة الملاحة فيها ، مثبتة بذلك أنها أحرص من غيرها على حسن إستخدام هذا المرفق . أما بريطانيا فكانت قد نقضت بعدوانها اتفاق سنة ١٩٥٤ الخاص بالجلاء عن مصر ، وبإمكانية رجوعها إلى قواعدها فيها فى حالة قيام حرب . وقد قامت مصر بالإستيلاء على هذه القواعد مع ما فيها من عتاد وأسلحة وذخائر ومخازن ومصانع كما أنها استولت على ممتلكات بريطانيا فى مصر ووضعت أموال وممتلكات الشركات البريطانية والفرنسية فيها تحت الحراسة . ولكنها وافقت فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨ على دفع التعويضات لحملة أسهم القناة ، وأصبحت رسوم مرور السفن بعد ذلك حقا خالصاً لمصر . إ تحصله بالعملات الأجنبية . وبدون قروض يمكنها أن تستخدم جزءاً كبيراً منه فى مشروعاتها الإنشائية ، وفى بناء السد العالى .

(٤) الجمهورية العربية المتحدة :

ولقد كانت لمعركة بورسعيد ودورها فى صد العدوان الاستعمارى أكبر أثر فى إثارة العرب فى مشارق الأرض ومغاربها . وبعد فشل عملية الدكتور مصدق لتأميم بترول إيران شعر العالم العربى بأنه فى وسعه أن ينجح فى عمليات التأميم ، وفى إستخلاص حقوقه من الغاصبين . لقد شعر العرب أنهم نجحوا فى تحريك بلادهم سياسياً وعسكرياً ، وشعروا علاوة على ذلك أنه يمكنهم العمل

على تحريرها من الاستغلال الاقتصادى ، وهى مرحلة أعمق فى ثوريتها من عمليات الاستقلال السياسى . لقد سرى الحماس فى قلوب العرب فى مشارق الأرض ومغاربها ، وأيقنوا أن فى وسعهم تغيير تاريخهم ، وتغيير ظروف حياتهم . وارتفعت أصوات العروبة منادية بالتضامن . بل الاتحاد ، والوحدة . وساعد على هذا الاتجاه تمسك عرب شمال أفريقية بحقوقهم ، ومواصلتهم الكفاح المسلح من أجل تحرير بلادهم . كما ساعد عليه نزول الولايات المتحدة بمحاولة جديدة تهدف من ورائها زيادة نفوذها ونفوذ المعسكر الغربى فى الشرق الأوسط . لقد أدعى أيزنهاور فى مشروعه الذى تقدم به الكونجرس فى ٥ يناير سنة ١٩٥٧ أن هناك « خلاء » و « فضاء » فى الشرق الأوسط ، قد يسمح لروسيا ولدول الكتلة الشرقية الشعبية بالنزول إليه ؛ ولذلك فهو يطلب تخويل الولايات المتحدة سلطة التعاون مع أية أمة أو مجموعة من الأمم فى هذه المنطقة ، ومساعدتها على تنمية إقتصادها . وكذلك الاضطلاع ببرامج لمساعدات عسكرية تشتمل على إستخدام القوات المسلحة الامريكية لحماية إستقلال وسلامة أراضى أى دولة من المنطقة تطلب مثل هذه المساعدة ضد أى دولة تسيطر عليها الشيوعية . ولم يكن « الخلاء » و « الفضاء » موجودين إلا فى رأس إيزانهاور نفسه ، كما أعلنت رئاسة مصر .

وسرعان ما قرر مجلس وزراء سوريا ومجلس نوابها فى يوليو إقامة اتحاد فيدرالى مع مصر ، وطلب سرعة العمل على تنفيذه ، باعتباره الخطوة الأولى للاتحاد العربى الشامل . وإستجابت مصر ، التى تنص المادة الأولى من دستورها على أنها جزء من البلاد العربية ، وشعبها جزء من الأمة العربية ، لهذه الأمنية التى كانت أعز أمانيها . ولقد استدعت الحكومة السورية قوات مصر إليها فى

شهر أكتوبر أمام تهديد تركيا بحشد قواتها على الحدود السورية. واستقبل السوريون الجنود المصريين إستقبالا رائعاً . وفى نفس الشهر قرر مجلس نواب سوريا توجيه الدعوة إلى مجلس الأمة المصرى لزيارة سوريا العربية ، وذلك لتبادل الرأى وللاسراع فى تحقيق مشروع الاتحاد بين البلدين . وكان يوم ١٦ نوفمبر ، يوم استقبال نواب مصر فى سوريا ، عيداً قومياً . وتناول كل من رئيس مجلس النواب السورى ، ورئيس مجلس الأمة المصرى رئاسة الجلسات . وقرر المجتمعون جميعا فى جلستهم المشتركة إعلان رغبة الشعب العربى فى مصر وسوريا فى إقامة إتحـــاد فيدرالى بين القطرين ، ودعوتهم الحكومتين للدخول فوراً فى مباحثات مشتركة لتنفيذ الاتحاد . واتخذ مجلس الأمة فى القاهرة نفس القرار بعد يومين . وبدأت المباحثات ، وفى أول فبراير سنة ١٩٥٨ تقرر إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة ، كخطوة أولى لتحقيق الوحدة العربية الشاملة . واتفقوا على أن يكون نظام الحكم ديمقراطيا رئاسياً ، وأن يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد ، ويكون لهذه الجمهورية علم واحد يظلل شعبا واحدا فى وحدة يتساوى فيها أبناؤها فى الحقوق والواجبات ، ويدعون جميعا لحمايتها بالأنفس والمهج والأرواح ، ويتسابقون لتثبيت عزتها وتأكيد مناعتها .

وجاء الاستفتاء على الوحدة ، وانتخب الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة .

لقد كانت هذه الجمهورية دولة تحمى ولا تهدد . كانت أملا لكل العرب ومركزا يتجمعون حوله . فنرى اليمن ، رغم أن نظامها كان ملكيا ، قد صار صوب هذه الجمهورية فى اتحاد عربى يدعم العلاقات الخارجية والإمكانيات الإقتصادية والحربية لكل من الدولتين ، وكان هذا الإتحاد الفيدرالى الأخير

بين « جمهورية » ، « وعملكة » بارقة أمل العرب أجمعين ، فى أن يصلوا إلى الإتحاد مع احتفاظ كل منهم بنظام الحكم الموجود فيه ، وفى تعاون تام بين إمكانياتهم الكبيرة .

ولقد أثرت معركة بورسعيد وما تلاها من إنشاء الجمهورية العربية المتحدة ، فى أحرار العرب فى العراق والسودان وشمال أفريقية . فقامت الثورة العراقية فى ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ بقيادة الجيش والأحرار وأنهت الحكم الملكى وأعلنت الجمهورية . ونص دستور هذه الجمهورية على أنها جزء من الأمة العربية . وكانت الجمهورية العربية المتحدة أول من اعترف بها ومد يده إليها . واعتبرت مصر أن أى اعتداء على العراق يعتبر اعتداء عليها . وأمام هذه التطورات الخطيرة فى الشرق الأدنى اضطرت الولايات المتحدة الامريكية إلى إنزال قواتها فى بيروت ، وأسرعت بريطانيا بإرسال قواتها إلى الاردن . وعملت هاتان الدولتان جهدهما لتهديد الجمهورية العربية المتحدة ، وعلى اللعب بالعوامل الداخلية الموجودة فى المنطقة حتى لا يتم التقارب بين القاهرة وبغداد .

أما فى الجزائر فقد إزدادت روح الحماس الوطنى ، وواصل المجاهـــدون الجزائريون كفاحهم من أجل تحرير بلادهم . ورغم قلة الاسلحة فى أيديهم ، وتوالى وصول المعدات والاسلحة لقوات استعمارية بلغ عددها ٧٥٠ ألف مقاتل ، فان الثورة الجزائرية قد واصلت سيرها وكفاحها ، وزاد مع الايام اعتزازها بشخصيتها العربية الاصيلة . كانوا ينظرون لمصر ويتمنون يوم الخلاص حتى يقع التقارب ويجتمع الشمل . وكان كفاح عرب المشرق مثلا حيا أمامهم فى ضرورة وصولهم إلى الركب العربى والسير فى نطاقه . ولقد كانت هذه الإنتصارات المتتالية أكبر مشجع على الاستمرار فى الكفاح والجهاد ، وكانت كل منطقة يتم تحريرها تعتبر سندا وقوة لتحرير العرب فى المناطق الاخرى كما

كان هذا التحرير تدعيما لقوة العرب أجمعين ، فانتصار الجزائر على الاستعمار هو انتصار لمصر ، وانتصار مصر هو انتصار اليمن . وأخيرا فان تحرير العرب كان دعامة أساسية تستند إليها روح العرب الجياشة بالثورة لكى تحقق ما تصبو إليه من عزة واستقلال ، ونمو اقتصادى وانهاء للاستغلال .

• • •

الفصل الرابع والعشرون

من التطبيق الاشتراكى إلى الإنفتاح

تكاتفت العناصر المادية ، التى كانت تحرك مصر ، بعد نشوب الثورة ، مع بعضها ، من أجل العمل على تحقيق عدالة إجتماعية ، ورفع مستوى الطبقات المقهورة والكادحة، وضمان عودة عائد إقتصادى للبلاد، إشراف الدولة على وسائل الانتاج، وقطاعاته . وخطوة بخطوة وجدت مصر نفسها فى مواجهة « حتمية الحل الاشتراكى » ، الأمر الذى تم تطبيقه فى عام ١٩٦١ . وكانت التجربة الاشتراكية فى مصر نتائجها ، وأدى هذا التطبيق إلى ظهور مشكلات جديدة .وكانت العوامل الإقتصادية أساساً وعلى علاقة وثيقة بالعوامل السياسية . ومرت مصر بتجارب هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧.ولقد أثبتت مصر قوتها وصبرها مع الصمود ،وإستعدت للعبور . وبعد النصر ، تكاتفت عوامل جديدة من أجل تعديل المسار الإقتصادى، والسير على طريق « الإنفتاح » . وإذا كانت مصر تبحث عن طريق لها ، فإن هذا دليل على الحيوية . ولن نقوم بأكثر من شرح الخطوط الرئيسية ، وفى إيجاز تام .

١ ـ التطبيق الاشتراكى :

لقد تمكنت حكومة الثورة فى مصر من أن تقوم بمحققات هامة فى الميادين الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فى مصر . ولولا قوة فاعليتها فى التدخل لما تمت المحققات ، وبهذه الصورة ، التى لم يجرؤا أحد على معارضتها ، أو الوقوف فى مواجهتها ، وبعد خضوع تام ، وتكامل ، مع الرأسمالية الأجنبية،وتفكك وتحلل داخل المجتمع ، ووجود فوارق طبقية كبيرة ، وبعد تهلهل سياسى فاضح .

وإحتاجت الأوضاع الإجتماعية فى مصر إلى تعديل كبير، بل إلى تغيير كبير،

وشامل ، ومنذ الفترة السابقة لإعلان ثورة يوليو عام ١٩٥٢ . وقامت حكومة الثورة بمجهودات فى هذا السبيل ، إنتهت بحتمية تطبيق النظام الاشتراكية فى مصر. وكانت هذه الخطوة محاولة جريئة للوصول إلى حلول جذرية فى الأسس التى بنى عليها المجتمع . وأصابت بنتائجها على البنيان السياسى فى مصر ، وفى الإقليم الشمالى ، وعملت على بلورة الموقف بشكل واضح فى كل العالم العربى .

وكانت وسائل الانتاج فى مصر قد تطورت ، ووصلت إلى مرحلة مليئة بالمتناقضات ، فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، وبشكل يطالب بالتغيير . وظهر ذلك فى كل الميادين ، سواء فى نظم الملكية ، أو فى الزراعة أو الصناعة أو ميدان الأموال . ثم زاد تطور الموقف وتبلوره ، وزاد وضوح المتناقضات فيه مع الزمن .

وكانت حكومة الثورة قد واجهت عدم وجود عدالة إجتماعية فى ميدان الملكية الزراعية ، بإصدارها قوانين الإصلاح الزراعى ، ومنذ عام ١٩٥٢ . أما ميدان الصناعة والأموال ، فإنها تركته فى أيدى أصحابه ، مع إنشائها المجلس الدائم لتنمية الإنتاج . وكانت هذه خطوات على الطريق .

وكانت أزمة تمويل السد العالى قد أظهرت أمام الحكومة قوة « العامل الإقتصادى » ، وضرورة سيطرة الدولة عليه ، حتى تتمكن من تطوير المجتمع فى شكل ثورى . وجاءت بعد ذلك عملية تأميم قناة السويس تدل على مرحلة جديدة حاولت بها الثورة أن تسيطر على الإمكانيات الإقتصادية التى يقوم الأجانب باستغلالها فى البلاد ، ووضعها فى خدمة الوطن ومشروعاته . وحينما زاد تحدى الغرب الإستغلالى لمصر ، ووقع العدوان الثلاثى ، إضطرت حكومة القاهرة إلى وضع أموال وممتلكات رعايا الأعداء تحت الحراسة . وكانت هذه الأموال والممتلكات تتمثل فى عدد من البنوك والمصارف وشركات التأمين ، والتى كان لها رأسمال له قيمته . وهكذا أصبحت « الدولة » تسيطر على « قطاع عام »

وتضعه فى خدمة الإقتصاد الوطنى . كانت هذه خطوة أساسية فى إعطاء الدولة مسئولية جديدة فى الميدان الاقتصادى .

وكان نزول الدولة إلى ميدان التعامل الاقتصادى ،وبقطاع عام قوى ، أثر قوى على التوازن الإقتصادى الموجود فى السوق المصرى بعد معركة السويس . وكانت هذه العملية تمثل منافسة قوية أمام أصحاب رؤوس الأموال . ومع التعامل ، وقلة الحوار والتفاهم ،ظهرت حتمية إشراف الدولة على وسائل الإنتاج، وإشرافها على وسائل التجارة وإمكانياتها ،وبصفتها أسس لتطوير المجتمع ، وتحريره من عملية الاستغلال الداخلى والإقتصادى . فجاءت قوانين يوليو الاشتراكية ، فى عام ١٩٦١ ، لتثبيت أوضاع ، وأظهار وضوح إتجاهات كانت الدولة قد أخذت فيها خطوات منذ عدة سنوات .

وبعد التمصير ، جاء التأميم ، وفى قطاعات البنوك وشركات التأمين ، وبقية الشركات الصناعية ، وميادين التجاره الخارجية ،وتحددت ملكية الأراضى الزراعية بمائة فدان . وهكذا تمكنت مصر من تثبيت الأسس اللازمة للتحرر الإقتصادى ، وبخطوة جديدة ورئيسية فى برنامج الثوره، جعلتها جديره بأن تكون ثوره سياسية وإقتصادية وإجتماعية فى نفس الوقت .

ولقد كان لإصدار قوانين يوليو الاشتراكية فى مصر أثراً متبايناً على كل من الإقليمين اللذين يكونان الجمهورية العربية المتحده . وكانت الفرحة فى مصر كبيره،وشعر المصريون بأنهم يتحولون بالفعل ويسيرون صوب الحرية الحقيقية، أما بالنسبة لسوريا فإن الموقف فيها أظهر تضارباً بين أصحاب المصلحة الفعلية فى التغيير ، وبين العناصر والطبقات التى أرتبطت مصالحها بإستمرار الاوضاع كما هى ، حتى يحافظوا على إمتيازاتهم وعمليات إستغلالهم .

وكانت السلطات الوحدوية فى سوريا ، وبصفتها قوات ، وسط ، ، وقد

بذلت مجهودات كبيرة ضد الاتجاهات اليسارية الموجودة هناك ، وبشكل أدى إلى ضعف كل منها ، وترك القوات اليمينية والرجعية سليمة. فأدى الأمر إلى سيطرة هذه العناصر اليمينية على الموقف ، وكان الإنفصال . أما بالنسبة لمصر فإنها صممت على السير على نفس الطريق ، وطبقت الاشتراكية ، وأنشأت الإتحاد الاشتراكى ، بعد إصدارها « الميثاق » .

وكانت عملية الإنفصال تعتبر عملية هجومية من القوى الرجعية على القوى التقدمية فى مصر . وكانت الجزائر قد رأت تحرشات بها ، كذلك ، من جيرانها ، فى الفترة التالية لإستقلالها ، ونتيجة لتطبيقها الاشتراكية كذلك فى إقليمها. ولكن ذلك لم يمنع القوى التقدمية فى العالم العربى من التقارب، ومن مواصلة السير، وانضم إليها فى كل يوم عناصر مكافحة جديدة . ومع زيادة تبلور الموقف فى العالم العربى بين قوى « تقدمية » وقوى « رجعية » ، كسبت الحركة التقدمية وعلى طول الخط ، وكسبت فى اليمن ، وكسبت فى العراق ، وتدعم موقفها بشكل واضح .

ونجحت ثورة اليمن ، فى عام ١٩٦٢ ، بقيادة عبد الله السلال . كما نجح الرئيس عبد السلام عارف فى قيادة ثورة ١٤ رمضان ، وقضى على حكم عبد الكريم قاسم . ولم يمض شهر على ثورة ١٤ رمضان إلا وكانت سوريا تشهد إنقلاباً جديداً فى ٨ مارس ١٩٦٣ ، قامت فيه العناصر التقدمية بالاستيلاء على السلطة من العناصر الرجعية الإنفصالية ، والتى كانت قد ظهرت بأنها لا تمثل وجه سوريا العربى أى تمثيل . وأصبح نفس العلم الذى يخفق على القاهرة ، يخفق على بغداد وعلى دمشق ، وإن إختلف فيه عدد النجوم . وكما أسرعت مصر بالإعتراف بثورة العراق ، وإعترفت بثورة سوريا العربية .

ولقد ظهرت مصر على أنها تسهر على رأس مجموعة من الدول العربية ، ترغب تطبيق الاشتراكية فى بلادها، وتضم سوريا والعراق واليمن والجزائر، ويواجهون

فى ذلك بمجموعة من الدول العربية التى تسود فيها حرية التعامل وحرية رأس المال،وبدرجة أعمق من كونها مواجهة بين دول إختارت لنفسها النظام الجمهورى، ودول تطبق النظام الملكى . وأدى ذلك إلى زيادة ظهور المشكلات .

٣ ـ المشكلات والهزيمة :

ظهرت المشكلات ، مع مرور الأيام ، على نطاق العالم العربى ، كما ظهرت مشكلات أخرى ، داخل مصر نفسها . فكانت سيطرة حزب البعث على الحكم فى سوريا ، وعمله على إبعاد العناصر الوحدوية عن السلطة وعن مراكزهم وعن صفوف الجيش . ثم أخذت فى الاصطدام بالجماهير ، ومنعت المظاهرات بالقوة ، وإستخدمت فى ذلك أسلحة الجيش ، واقفلت المدارس ، وعطلت الدراسة بالجامعات ، ولم يمض وقت طويل حتى كانت قيادة البعث تتخذ لنفسها نفس الشعارات التى كانت العناصر الإنفصالية تحارب بها مصر الثورة .

ولقد إستمرت مصر في موقفها من مؤازرة ثورة اليمن ، ولكن الموقف تردى وتدهور إلى صدام فى يمنى سعودى ، أريقت فيه الدماء ، وأنفقت فيه الأموال .

أما فى شمال إفريقية ، فإن العلاقات قد توترت بشكل واضح بين المغرب والجزائر، وبخاصة بعد أن طالب المغرب بحقوق أسماها « تاريخية » داخل نطاق الجزائر ، الأمر الذى تطور إلى إشتباكات مسلحة فى مناطق حدوده،كانت تشتمل على كميات كبيرة من خام الحديد .

وحدثت هذه الصدامات ، اليمنية السعودية ، والمغربية الجزائرية فى وقت كان العالم العربى فيه يحتاج إلى تجميع قواه من أجل البناء ، وفى وقت تحرشت فيه إسرائيل بكل العالم العربى حين عمدت إلى تنفيذ مشروعات تحويل نهر الأردن .

ولقد استند العرب إلى مشروع تحويل مجرى نهر الأردن من أجل عقد مؤتمر القمة العربية ، وإن كان هذا الإجتماع يمثل مناسبة كذلك لمحاولة تصفية الخلافات العربية الداخلية ، ولو مؤقتا ، أمام تهديد إسرائيل . أما مشكلة الحدود المغربية الجزائرية فقد تم تحويلها إلى مؤتمر القمة الافريقى ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والتى كان ميثاقها ينص على عدم أثارة أو التعرض لمشكلات الحدود بين الدول الإفريقية ، تلك الحدود التى كانت قد نتجت عن الوجود الاستعمارى فى القارة . وبذلك ظل خط الحدود بين المغرب والجزائر كما كان عليه من قبل .

وكانت هناك مشكلات داخلية ، تتعلق بمصر ، وتتعلق بأمر التطبيق الإشتراكى فيها ، وغيرها كثير .

ذلك أن التطبيق الإشتراكى فى مصر ، كان يمثل تجربة خاصة بها . ولكن هذا التطبيق كان يتطلب تكوين الإطارات اللازمة لها . الأمر الذى لم يتم على الوجه الأمثل . وواجهت التجربة بعض المشكلات ، كان من اللازم مواجهتها بحزم : مثل حل « المعادلة الصعبة » ، ومشكلة التخطيط ، ومشكلة الكفاية الإنتاجية ، والإسراف ، وتضخم البيروقراطية . وكانت المعادلة الصعبة تهدف الوصول إلى حل علمى صحيح لمعادلة الاستهلاك والدخل وتزايد السكان . وكان حجم الإستثمارات المرصودة غير كاف للتغلب على حجم الاستهلاك وزيادة السكان . ولعبت الكفاية الإنتاجية دورها ، خاصة وان الانتاج فى ظل القطاع العام حصل على ما هو أكثر من الحماية ، بل حصل على حق يقترب من حق الإحتكار ، وجعله ينسى التنافس وبشكل لا يدفعه إلى تحسين النوعية المنتجة ، وهو لا يزال فى أول الطريق . وظهر الكثير من الإسراف فى أوجه الإنفاق ، وأساء البعض فهم دور الإنتاج بالنسبة للمؤسسات والشركات فى مجتمع إشتراكى ، بعد أن خضع السوق والمستهلك لنشاط شركاتهم ومؤسساتهم . وأخيراً ، وليس آخراً ، زاد تضخم

الجهاز البيروقراطى ، وبشكل أدى إلى إلتهام جزء كبير من الإنتاج ، وأدى فى بعض القطاعات حتى إلى تعطيل العمل ، نتيجة لتعدد الإجازات من عدد كبير من الموظفين ، وبدون داع . وظهرت هذه المشكلات ، وحاولت الدولة أن تعمل على علاجها ، ولكنها تكانفت فى إظهار التطبيق الإشتراكى فى شكل لا يزيد من محبة الناس له ، بعد أن كانوا متعلقين به .

وعلينا ألا ننسى أن معنى التطبيق الإشتراكى فى أحد الأقاليم ، هو محاولة السير على إكتفاء ذاتى ، أى تقليل الواردات من الخارج ، وبالتالى إغلاق السوق فى وجه من كان يتعامل معه من تجار وشركات الدول الأخرى . وقلت الواردات من الأسواق الغربية ، وذلك فى الوقت الذى تزايدت فيه المبادلات مع دول الكتلة الشرقية . وكان التجهيز والتسليح يمثل قطاعاً هاماً فى حجم التبادل المصرى ، وبشكل أدى إلى ظهور حنق الأسواق الغربية من تحول هذا التعامل منها إلى أيدى دول الكتلة الشرقية .

وظهر فى عام ١٩٦٥ أن هناك عاصفة سوف تهب على النظم « التقدمية » فى الجزائر ، ومصر ، وغانا ، وأندونيسيا . ومرت هذه العاصفة ، وتركت تغيراً فى بعض العواصم ، ولكنها لم تؤثر على القاهرة . ولكن ما لم يتم فى عام ١٩٦٥ وقع فى عام ١٩٦٧ . ومرة جديد تدخل إسرائل فى العملية ، ويتم الترتيب لها ، بالدراسة ، لتوجيه الضربة .

وقررت القيادة المصرية الإستغناء عن القوات الدولية الموجودة فى قطاع غزة ، وفى شرم الشيخ ، ثم أعلنت إقفال خليج العقبة فى وجه الملاحة إلى إيلات ، فى إسرائيل . ثم أعلنت إسرائيل أن مصر تخنقها . وكانت الويالات المتحدة الأمريكية قد دخلت كل من الحرب العالمية الأولى ، والحرب العالمية الثانية ، مدافعة عن حرية الملاحة فى البحار . وحتى الاتحاد السوفيتى كان من أنصار حق الدول المطلة على البحار الداخلية فى الملاحة فيه .

وكانت القوات المصرية قد إنتشرت في شبه جزيرة سيناء، فكانت فرصة أمام إسرائيل لتوجيه ضربتها، وحرمان القوات المصرية من غطائها الجوى. وكانت الضربة يوم ٥ يونيو ١٩٦٧، وأصبحت القوات المصرية مكشوفة من الجو. فتقرر مصير المعركة مقدماً. وصدرت الأوامر إلى القوات المصرية بالتقهقر إلى خط الدفاع الثانى، خط قناة السويس. وكانت ضخامة الهزيمة تتمشى تماماً مع ضخامة إرتجالنا، وضخامة غرورنا. وكانت درساً قاسياً، ومريراً، وبذيئاً، ومرفوضاً. وتمسكت مصر في ٩ و ١٠ يونيو بقيادتها، ورفضت بذلك فكرة الهزيمة نفسها؛ ولكن القيادة ذاتها، رغم شموخها، كانت قد أصابها شرخ، يصعب أمر مداواته.

وتوقفت حركة المرور في قناة السويس، وهاجر أهل مدنها الثلاث صوب الداخل، وقرر مؤتمر القمة العربى، الذى إنعقد في الخرطوم، ضرورة تقديم دعم مادى لمصر.

٣ ـ الصمود والعبور :ـ

لقد كانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ نقطة تحول في تاريخ مصر، وفي علاقاتها بشقيقاتها الدول العربية الأخرى، التى إلتفت حولها.

ولم يكن هناك طريق سوى الصمود والإستعداد والعبور، واستعادة الأرض السليبة.

وكان جهداً شاقاً، ومتواصلا؛ يقوم على التدريب، والتسليح والتجهيز للعبور. وإرتفعت نسبة المجندين من حملة المؤهلات والشهادات الجامعية بشكل واضح في صفوف القوات المسلحة؛ وتم التدريب على أجهزة كانوا قد إعتقدوا من قبل في أنهم لا يحتاجون إليها. وتم تصنيع نماذج من الكبارى المتنقلة